سُورية

١٩١٦ - ١٩٤٦م

الطريق إلى الحرية

تصميم الغلاف

عبد العزيز محمد

وليد المعلّم

سُورية

١٩١٦ - ١٩٤٦م

الطّريق إلى الحرّيّة

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب
وزارة الثقافة - دمشق ٢٠١٦م

سورية ١٩١٦ - ١٩٤٦: الطريق إلى الحرية / وليد المعلم.- دمشق:
الهيئة العامة السورية للكتاب- ٢٠١٦ .-٧٠٤ص؛ ٢٤ سم.

١- ٩٥٦.١٠٢ م ع ل س ٢- العنوان ٣- المعلم
مكتبة الأسد

المقدمة

جرت العادة أن يكتب المؤلف مقدمة يعرّف فيها بكتابه، وبالمنهج الذي اعتمده في بحثه، لكن «الطريق إلى الحرية» لا يحتاج إلى تعريف، فليس للحرية إلا طريقان، أحدهما غصن الزيتون، والآخر البندقية. إن الفترة التي يحكي هذا الكتاب قصتها ليست بعيدة عنا، ولا تفصلنا عنها مسافة زمنية ولا جغرافية. إنه يحكي قصة نضال الشعب السوري خلال ربع قرن ضد الانتداب الفرنسي حتى تحقيق الاستقلال، وجلاء القوات الأجنبية عن أراضيه، دون تكريس أي امتياز لأجنبي وبدون عقد طائفية أو إقليمية.

لقد جاءت فكرة الكتاب من:

أولاً: الحرص على تدوين فترة محددة من تاريخ سورية الحديث لم يكتب عنها الكثيرون، إنها فترة الانتداب. ويعتبر هذا الكتاب بمثابة الجزء الأول لكتاب المؤلف «سورية – التحدي والمقاومة» الذي صدر عام ١٩٨٥، وتركزت فصوله على فترة الاستقلال وحتى الوحدة.

ثانياً : إنه دعوة مفتوحة للمؤرخين من جهة، والمحللين من جهة أخرى، حتى يسجلوا ويحللوا هذه الفترة الغنية بالأحداث من تاريخ الشعب السوري، إذ لا يمكن فهم الحاضر بمعزل عن قراءة الماضي.

ثالثاً: محاولة الإجابة عن تساؤل أساسي: هل بغصن الزيتون وحده حقق الشعب السوري حريته؟ وهل جاء الاستقلال نتيجة للأوضاع الدولية التي سادت آنذاك؟ أم إنه النتيجة الحتمية لنضال هذا الشعب ضد الاحتلال؟

اعتمد المؤلف في البحث المنهج التاريخي، وركز على رواية الحدث وتوثيقه، من حيث زمانه ومكانه وأشخاصه ومصدره، وعبر مساعيه من أجل الموضوعية، ابتعد عن تدوين الرأي الذاتي في الحدث، باستثناء مواضيع معينة استوجبت التدخل، إذ لا يمكن للإنسان أن يبقى على هامش محايد في شأن هو في صميم قضيته الوطنية.

يبحث هذا الكتاب في تحالف الضعيف مع القوي، وفي تآمر القوي على الضعيف، ويدرس نتائج مؤامرة وضعت خطوطها منذ قرن من الزمن، وسميت باتفاق «سايكس - بيكو»، وفي قرار اتخذته عصبة الأمم، بمعزل عن إرادة الشعب السوري، سمي بـ «صك الانتداب»؛ كما يحيط باتفاقيات وضعها الآخرون لرسم حدود مصطنعة لا تمتّ بصلة إلى حقائق التاريخ ولا الجغرافيا.

لقد احتل هؤلاء سورية، ثم جزؤوها واقتسموا أجزاءها، وقسموا الجزء الواحد وأقاموا فيه الدويلات تحت شعارات شتى، وزرعوا الطائفية والإقليمية، ومارسوا الظلم والإجرام والإرهاب، وقصفوا العاصمة دمشق مرتين، وارتكبوا مجزرة البرلمان، ودمروا القرى عبر البلاد، وسرقوا المحاصيل، وسجنوا ونفوا المقاومين وأبعدوهم عن أهلهم ووطنهم.

إنهم لم يفعلوا ذلك كله بسبب الأطماع الاستعمارية، ولا تنفيذاً لسياسة فرق تسد فحسب، بل فعلوا ذلك لأنها (سورية) القصد والغاية. لقد أرادوا أن يرسموا لها في الماضي صورة الحاضر، حتى يتمكنوا من المنطقة من خلال تمكنهم من سورية، وأرادوا تكبيل شعب سورية بالاحتلال، وتحجيم دوره بوسائل التجزئة، وإخماد مشعل النضال بالظلم والإرهاب، ولم ينسوا العمل لأن يتركوا لأنفسهم نافذة للعبور منها ثانية إذا أُجبروا على الجلاء.

في الماضي، وقف غورو أمام قبر صلاح الدين وقال: «يا صلاح الدين قلت لنا إبان حروبك الصليبية، إنكم خرجتم من الشرق ولن تعودوا إليه، وها نحن قد عدنا فانهض لترانا، وقد ظفرنا باحتلال سورية».. لكن صلاح الدين نهض وعاش بين شعبه مما أجبر الفرنسيين على الجلاء.

إن حلم السيطرة على سورية راود كل القوى الاستعمارية، فتصارعت من أجله، وخلقت المحاور العربية والدولية، لكن الحلم بقي

سراباً، وبقيت سورية مفتاح الشرق الأوسط، والمرآة التي تعكس كل ما يجري حولها، واعترف العدو قبل الصديق بأنها حجر الزاوية في المنطقة، وأدرك الجميع أن الذين خرجوا من سورية بالأمس، لن يعودوا إليها ثانية مهما كرروا المحاولات واختلفت الوجوه والأقنعة والتسميات.

وليد المعلم

تمهيد

عرب وترك

كان الشرق العربي ميداناً لسلسلة من الحركات استهدفت التحرر من حكم العثمانيين منذ بدأ نجم الإمبراطورية العثمانية بالأفول في أوائل القرن السابع عشر. وكادت محاولات فخر الدين المعني الثاني، وعلي بك الكبير، وضاهر العمر، ومحمد علي باشا، تهدد كيان الدولة العثمانية، لو لا أنها كانت حركات فردية طموحة، لم يتفاعل معها الشعب، بالإضافة إلى معارضة الدول الأوروبية لها ومساعدتها الباب العالي عسكرياً للقضاء عليها.

ولما أخذت حركة نشوء القوميات تنتشر خلال القرن التاسع عشر في أوروبا، امتد أثرها إلى المشرق العربي، وساعد على انتشارها استبداد السلطان عبد الحميد الذي ألغى الدستور، وفرض على البلاد جمعيات سياسية تمثل اتجاهات الرأي العام، وعدم وجود صحافة حرة تعبّر عن تطلعات «الرعية». ولكن ظهرت في سورية ولبنان بوادر نهضة فكرية ساهمت فيها المدارس الوطنية والأجنبية التي تخرج منها قادة أمثال اليازجي وزيدان والبستاني والشدياق وغيرهم من الذين كرسوا أقلامهم في الوطن والمهجر لرفع راية القومية العربية.

وانطلقت مع هذه الحركة الفكرية، حركة سياسية سرّية أنشئت في بيروت عام ١٨٧٨ وافتتحت فروعاً لها في دمشق وطرابلس، بهدف حشد الرأي العام ضد الاستبداد العثماني، وتنبيهه على مخاطر الاستعمار الأوروبي، والمطالبة بالحكم الذاتي .

وظهرت على الجدران في المدن السورية واللبنانية منشورات عديدة كان أبرزها ما ألصق على جدران بيروت ليلة ٣١ كانون الأول ١٨٨٠، وتضمن برنامجاً يحوي أربع نقاط(١):

١ - منح الاستقلال لسورية ولبنان متحدتين .

٢ - إلغاء الرقابة والقيود التي تحول دون حرية الرأي وانتشار العلم .

٣- الاعتراف بالعربية لغة رسمية للبلاد .

٤ - عدم استخدام الوحدات العسكرية من أهل البلاد وقت السلم إلا ضمن حدود بلادهم .

كان من الطبيعي ألَّا تلاقيَ هذه الدعوة نجاحاً ملموساً بسبب ضعف الوعي الشعبي. وبسبب محاولات السلطان عبد الحميد الجادة للقضاء عليها، ومحاربة أعضائها، حيث فر من أسعده الحظ منهم إلى مصر وفرنسا والأمريكتين، لشن حملة من المهجر ضد طغيان السلطان .

ولم تكن الحركات المعارضة للسلطان في أوساط الأتراك أنفسهم أقل نشاطاً من هذه الحركات الناشطة لدى شعوب الإمبراطورية الأخرى، حيث اغتنم المعارضون مذابح الأرمن في آسيا الصغرى عام ١٨٩٦، للدعوة إلى عقد مؤتمر باريز (شباط ١٩٠٢) ضم وفوداً من الترك والعرب والأكراد واليونان والألبان والأرمن برئاسة صباح الدين ابن الداماد محمود

(١) الحياة الحزبية في سورية : محمد حرب فرزات - الطبعة الأولى ١٩٥٥ - منشورات دار الرواد - الصفحة ٢٨ وما بعدها .

باشا (صهر السلطان عبد الحميد) أعلنوا في ختامه عزمهم على إقامة ائتلاف بين مختلف شعوب الإمبراطورية يضمن للجميع دون تمييز التمتع بالحقوق المتساوية والإسهام في إدارة شؤونهم الذاتية، وأكدوا ضرورة إعادة الدستور لأنه الضمان الوحيد لحقوق الشعوب العثمانية"[1].

لم يستند مؤتمر باريز إلى أسس قومية للتحرر من نير السيطرة العثمانية، وإنما استهدف التخلص من نير السلطان. ثم عقد مؤتمر باريز الثاني عام ١٩٠٧ م، وجاء في مقرراته: المطالبة بتنازل السلطان عبد الحميد عن العرش، واعتماد اللامركزية أساساً في إدارة الدولة، وإعادة الدستور، وإعلان الحرية والمساواة بين جميع أبناء الإمبراطورية على اختلاف عناصرهم ومذاهبهم.

اتخذ معارضو السلطان أعضاء «جمعية الاتحاد والترقي» وغيرهم من ولاية «مقدونية» التي وضعت منذ عام ١٩٠٣ م تحت المراقبة الدولية، مقراً لنشاطهم العسكري السري ومنطلقاً للثورة على الطاغية، ولمس القائمون على «جمعية وطني» السرية التي أسسها في دمشق عام ١٩٠٦م أحد صغار الضباط الأتراك (مصطفى كمال) أنهم أصبحوا موضع شبهة أمام عيون عبد الحميد، فقرروا نقل نشاطهم إلى مقدونية أيضاً، وامتزجوا بالاتحاديين. كما انضم إليهم عدد كبير من الضباط العرب العاملين في الجيش التركي، فأعلن الجميع الثورة على السلطان في ١١ تموز ١٩٠٨ م ووجهوا فيالقهم نحو الأستانة، فكانت هذه الثورة بداية النهاية لعهد عبد الحميد الاستبدادي الذي استمر أكثر من ٣٢ سنة.

قابل العرب ثورة تموز بالابتهاج والمسرة، واعتبروها فاتحة عهد جديد من الحرية والعدالة والمساواة، ولكن سرعان ما أصيبوا بخيبة الأمل حين

---

(١) السياسة الدولية في الشرق العربي. الدكتور عادل إسماعيل - الجزء الرابع - دار النشر للسياسة والتاريخ - بيروت ١٩٦٤. الصفحة ١٣٢ وما بعدها.

اتضحت لهم أهداف الاتحاديين الذين أعلنوا في شهر أيلول ١٩٠٨ تمسكهم بالمركزية، ونادوا بسمو العنصر الطوراني (التركي) على العناصر الأخرى في الإمبراطورية، وبضرورة «تتريك» هذه العناصر.

أخذت العلاقة العربية - التركية، تشغل أذهان المفكرين العرب، وتحتل مكانة خاصة في كتاباتهم منذ مطلع القرن العشرين. لقد اختلفوا في تحديد شكل هذه العلاقة، وفي طبيعتها، ولكنهم أجمعوا على ضرورة الحفاظ عليها في نطاق وحدة الدولة العثمانية. وقد أظهرت ما بين إعلان الدستور العثماني (أيلول ١٩٠٨) ونشوب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) اتجاهات سياسية متعددة، لتحديد علاقة العرب بالدولة العثمانية أبرزها:

١ - **اتجاه ينادي باللامركزية في إدارة الدولة العثمانية**، بحيث يتمتع العرب بإدارة شؤونهم في ولاياتهم، وتصبح لغتهم العربية اللغة الرسمية، ولغة التعليم في هذه الولايات.

ويمثل هذا الاتجاه الغالبية العظمى من المثقفين العرب الذين عارضوا الفساد والاستبداد، وأكدوا بقاء الرابطة العثمانية إطاراً لتعاونهم مع الأتراك، في سبيل صد الأطماع الاستعمارية الأوروبية، ولا سيما بعد إعلان الدستور العثماني، وإجراء الانتخابات للبرلمان العثماني (مجلس المبعوثان)[1]، وانضمت كتلة من النواب العرب إلى «حزب الحرية والائتلاف» العثماني الذي رفع شعار إدارة الدولة على قاعدة اللامركزية، وعارض سياسة «جمعية الاتحاد والترقي» القائمة على المركزية في الحكم وعلى التتريك. ولخصت كتلة النواب العرب مطالبها كما يأتي:

---

(١) عدد نواب مجلس المبعوثان ٢٧٥ نائب، منهم ١٤٢ تركياً، و٦٠ عربياً، و٢٥ ألبانياً، و٢٣ أرمنياً، و٤ بلغار، و٣ صرب، و٥ يهود، وفلاش واحد.

- مساواة العرب بالعناصر الأخرى المؤلفة للدولة العثمانية.
- جعل التعليم الابتدائي والثانوي في الولايات العربية باللغة العربية.
- الدفاع عن حق المظلومين في الولايات العربية.

وظهر في الأستانةعام ١٩٠٨، جمعية الإخاء العربي - العثماني(١)، والمنتدى الأدبي(٢) والجمعية القحطانية(٣).

وظهر في القاهرة حزب اللامركزية الإدارية العثماني(٤).

---

(١) الإخاء العربي العثماني: نص قانونها على أن لا تضم في صفوفها غير العرب. فهي جمعية قومية عربية مخلصة للدولة العثمانية. تسعى للمحافظة على الدستور بالتعاون مع جمعية الاتحاد والترقي العثمانية. نظمت أول تظاهرة عربية في الأستانةلاستقبال النواب العرب إلى مجلس المبعوثان. أبرز أعضائها: شكري غانم، وجورج سمنة، والفرد سرسق، ونجيب طراد، وصادق المؤيد، ويوسف شتوان، وعارف المارديني، وشكري الأيوبي، وشفيق المؤيد.

(٢) المنتدى الأدبي أسسها في الأستانةعبد الكريم الخليل، وسيف الدين الخطيب، ورزق سلوم، وطالب النقيب، ورشيد رضا، وعبد الحميد الزهراوي، ضمت إلى صفوفها الآلاف من المثقفين العرب، وافتتحت فروعاً لها في سورية والعراق، وأصدرت صحيفة بالأستانةسميت «لسان العرب».

(٣) الجمعية القحطانية: مقرها الأستانةتأسست سراً عام ١٩٠٩، وضمت في صفوفها المدنيين والعسكريين العرب العاملين في الجيش العثماني، أبرز مؤسسيها عبد الحميد الزهراوي، وعزيز علي المصري، وسليم الجزائري، وأمين وعادل أرسلان، وأمين كزما. كانت أهداف الجمعية إقامة الملكية المزدوجة العربية - التركية بحيث يكون لكل مملكة منها برلمانها وإدارتها المحلية المستقلة، ويجمع بينهما تاج السلطان.

(٤) حزب اللامركزية الإدارية العثماني: مقره القاهرة، أسسه عبد الحميد الزهراوي، ورشيد رضا، وحقي العظم. له برنامج مكتوب يهدف إلى إقناع الشعب والحكومة بفوائد اللامركزية الإدارية. أدى هذا الحزب دوراً رئيسياً في تعبئة الجماهير نحو الاستقلال التام عن الدولة العثمانية بعد أن ثبت له عدم جدوى اللامركزية في ظل الحكم العثماني. كان الحزب يطالب بقيام دولة عثمانية دستورية نيابية تعتمد =

طالبت جميع هذه الجمعيات «باللامركزية» وضرورة اتخاذها أساساً لإدارة الحكم في الدولة العثمانية .

ولما تولى «حزب الحرية والائتلاف» الحكم عام ١٩١٢، رأت الحكومة الجديدة أن تدعو الولايات العثمانية إلى جميع مجالسها العمومية لكي تضع لوائح الإصلاحات الضرورية على أساس مبدأ «اللامركزية». لكن الانقلاب العسكري الذي قام به ضباط «جمعية الاتحاد والترقي» عام ١٩١٣ أوقف تيار «اللامركزية» بصورته العلنية، في حين استمرت الدعوة لهذا التيار سراً في فروع الجمعيات السرية العربية في بلاد الشام والعراق .

٢ - **اتجاه ينادي بإنشاء مملكة عربية تتمتع بالاستقلال الذاتي وترتبط بالمملكة** العثمانية ارتباط هنغاريا بالنمسا في الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية، ويعبر عن هذا الاتجاه «الجمعية القحطانية».

٣ - **اتجاه يرفض الخلافة العثمانية ويعتبرها غير شرعية**، ويدعو إلى خلافة عربية قرشية. ومثل هذا الاتجاه عبد الرحمن الكواكبي ونجيب عازوري. لقد ألقى الكواكبي في كتابه «أم القرى» بذور الشك في صحة الخلافة العثمانية، واعتبر النسب القرشي أحد شروط الخلافة الأساسية، أما نجيب عازوري فقد دعا في كتابه «يقظة الأمة العربية» إلى فصل الولايات العربية عن الدولة العثمانية على أن يكون الحجاز مقراً لخلافة عربية، وأن تؤلف الشام والعراق وشبه جزيرة العرب دولة عربية

= اللامركزية الإدارية في الحكم، بحيث يتألف مجلس عمومي في كل ولاية بالانتخاب من قبل الأهالي، ويتولى النظر في شؤون الإدارة المحلية. وطالب باعتماد التركية واللغة العربية، وبتأدية الخدمة الإلزامية لكل مكلف بها في ولايته زمن السلم .

عصرية، وبالمقابل رشح الخديوي عباس حلمي نفسه في مصر لعرش الدولة العربية الموحدة في آسيا. وعبر عن ذلك الشيخ علي اليوسف صاحب جريدة «المؤيد» بقوله «القطر المصري قبلة الشعوب العربية وروح نهضتها المنتظرة». وتأثر الشريف حسين أمير مكة بهذا الاتجاه باعتباره أميراً هاشمياً عربياً وتتوفر فيه جميع شروط الخلافة الإسلامية.

٤ - **اتجاه قطري أو انفصالي**: برز في مصر ولبنان. عبر عنه في مصر «عبد الله النديم» صاحب مجلة «الأستاذ» عندما رفع شعار «مصر للمصريين لا للأتراك ولا للأوروبيين» وكانت صحيفتا «المقطم» و «الجريدة» تمثلان الاتجاه نفسه.

وعبّر عن هذا الاتجاه في لبنان: ندرة المطران، وجورج سمنة، وخير الله خير الله، الذين نادوا باستقلال سورية تحت حماية فرنسا. وذهبت بهم الإقليمية بصورتها الضيقة إلى تأسيس «اللجنة اللبنانية» عام ١٩١٢ التي رفعت شعار تأسيس «دولة لبنان الكبير» كما كان عليه في عهد الأمير فخر الدين المعني وبشير الشهابي بمعونة فرنسا.

وبسبب تجاهل الدولة العثمانية للدعوة العربية المخلصة بإدارة البلاد في ظل قاعدة اللامركزية، انتقل النشاط الفكري والقومي نحو المطالبة بالاستقلال التام عن الدولة العثمانية. وبرز ذلك بتأسيس «جمعية العربية الفتاة»[1] في باريز عام ١٩١١، التي رفعت شعار استقلال العرب عن الدولة

---

(١) جمعية العربية الفتاة: أسسها في باريز مجموعة من الطلاب السوريين أبرزهم: عوني عبد الهادي، ورستم حيدر، وجميل مردم، ومحمد المحمصاني، وعبد الغني العريسي، وتوفيق التميمي، مارست نشاطها بسرية تامة، ثم انتقل مقرها إلى بيروت عام ١٩١٣ م، أعدم اثنان من مؤسسيها هما عبد الغني العريسي، ومحمد المحمصاني بتهمة الخيانة.

العثمانية، على أساس تشكيل كيان عربي موحد. كذلك «جمعية العهد»[1] العسكرية السرية التي أسسها في الأستانة عزيز علي المصري، وافتتح فروعاً لها في دمشق وبغداد. كما تخلى أعضاء «حزب اللامركزية الإدارية العثماني» في القاهرة عن شعار اللامركزية وأصدروا بياناً بعنوان «الصرخة الثالثة إلى أبناء الأمة» جاء فيه[2]:

« ليعلمنّ العرب أن حركتهم لن تقف دونها دسائس الساسة، وأنهم ضاربون هذه الدولة من أركانها حتى تخفق في البلاد راية العرب على سكانها».

واختتم البيان «سلام على الأمة يظلله في سواد الليل بياض الضمير وخضرة الأمل اليقين».

ورفع الحزب راية العرب بالألوان الأسود والأبيض والأخضر.

المؤتمر العربي في باريز (١٨- ٢٣ حزيران ١٩١٣)

كان هذا المؤتمر نقطة تحول في النضال العربي ضد الاستبداد العثماني وسياسة التتريك التي انتهجها حزب الاتحاد والترقي. ولدت فكرة هذا المؤتمر في باريز، فقد تداول فيها السادة: عبد الغني العريسي، وندرة المطران، وشكري غانم، وعوني عبد الهادي، وجميل مردم، وشارل دباس،

---

(١) **جمعية العهد**: جناح عسكري انشق عن الجمعية القحطانية. اشتهرت بتنظيمها السري الدقيق، وضمت معظم العسكريين السوريين العاملين في الجيش العثماني. بعد اكتشاف مؤسسها السيد عزيز المصري انتقل نشاطها الرئيسي إلى دمشق، وقادت إلى جانب «العربية الفتاة» النضال ضد الدولة العثمانية. أبرز أعضائها: محمد الطباع، ومصطفى وصفي، ونوري السعيد، وعارف التوام، وياسين الهاشمي، وجميل المدفعي، وسليم الجزائري.

(٢) جاء بيان الحزب بعد المؤتمر العربي الذي عقد في باريز عام ١٩١٣.

ومحمد المحمصاني، وجميل المعلوف. واتفقوا على مخاطبة الجمعيات العربية الكبرى والعرب والمهجر للاتفاق على عقد هذا المؤتمر وتحديد مكانه وزمانه.

وفي ٤ نيسان ١٩١٣ بعثوا بكتاب إلى حزب اللامركزية في القاهرة اقترحوا فيه أن يقوم هذا الحزب بأعباء المؤتمر وجاء في الكتاب :

«نحن الجالية العربية في باريز، نقدم إليكم عواطف الشكر لتأليفكم حزب اللامركزية الإدارية. فقد جمعتم في برنامجكم الأماني التي يريدها أبناء العرب لسعادتهم ورفاههم في كل حين، ولذلك وقفنا أنفسنا لخدمة غايتكم النبيلة، واعتبرناكم مصدراً لما نتوقع أن نقوم به في هذه الديار، إزاء مناظرات الجرائد ومغامز الخطباء في الأندية السياسية، ومجرى المخابرات الدولية بشأن البلاد العربية، وهذا ما حمل الجالية العربية على الاجتماع والبحث في التدابير الواجب اتخاذها، لوقاية الوطن المحبوب من الطوارئ، وإصلاح أمور بلادنا على أساس اللامركزية. وبعد المناقشات ارتأت الجالية أن تعقد مؤتمراً للعرب تظهر فيه للأجانب أن العرب يقاومون عادية الاحتلال من أيّ دولة كانت، ويحتفظون بحياتهم الوطنية، ويصارحون الدولة العثمانية بوجوب تطبيق الإصلاحات اللامركزية في بلاد العرب، وبعد المناقشات ارتأت اللجنة انتخاب لجنة إدارية مؤلفة من : شكري غانم، ومحمد المحمصاني، وندرة المطران، وعوني عبد الهادي، وجميل معلوف، وشارل دباس، وجميل مردم، وعبد الغني العريسي. وتقرر أن تكون مباحثات هذا المؤتمر حول ما يأتي :

١ - حقوق العرب في المملكة العثمانية.

٢ - ضرورة الإصلاح على قاعدة اللامركزية.

٣ - المهاجرة من وإلى سورية.

وفي ١١ نيسان كتبت اللجنة العليا لحزب اللامركزية في مصر، إلى لجنة باريز شاكرة عواطفها، وأبلغتها أنها قررت إرسال مندوبين من قبلها لحضور المؤتمر، على أن يكون لهم المشاركة والنظر في موضوعاته، حتى تكون موافقة لمبادئ الحزب وبرنامجه.

وعلى الأثر أذاعت لجنة باريز بياناً مهماً بسطت فيه غاياتها، وطلبت «إلى كل من يخفق قلبه لأمة العرب صغيراً أو كبيراً، أن يلبي داعي الوطن، لا سيما أرباب الزعامات في مقاعد الجمعيات، فعليهم نعتمد وإليهم نتجه. فإما أن ينضموا إلى وفود المؤتمر وإما أن يبعثوا إلينا بالرسائل البرقية التي يظهرون فيها ارتياحهم لنيل الغاية، واشتراكهم في شريف المقصد حتى يدلي المؤتمر لدى الأمم بحجته، وتتوقد قوته بقوة أمته».

وجاء في البيان: «إنه مؤتمر يقوم به السوريون، ويمثل به العرب جميعاً، حتى نبسط للأمم الأوروبية أننا أمة متماسكة، ذات وجود حي لا يحل، ومقام عزيز لا يضام، وخصائص قومية لا تتزعزع، ومنزلة سياسية لا تقرع، حتى نصارح الدولة العثمانية بأن قاعدة اللامركزية قاعدة حياتنا، وأن حياتنا أقدس حق من حقوقنا، وأن العرب شركاء في هذه المملكة، وشركاء في الحرية، وشركاء في السياسة، أما في داخل بلادهم فهم شركاء أنفسهم»[1].

ولما علم الاتحاديون بعزم العرب على عقد مؤتمر عام في باريز للمطالبة بإصلاح الولايات العربية حاولوا منع انعقاده بشتى الوسائل:

١ - استدعاء بعض أنصارهم من العرب للعمل على إفشال المؤتمر.

٢ - محاولة إقناع الحكومة الفرنسية بمنع عقد المؤتمر في باريز.

---

(١) الحياة الحزبية في سورية - المصدر السابق - الصفحة ٣٦.

٣- تحريض الشيخ عبد العزيز الجاويش[1] وبعض أعوانه للقيام بالدعوة للجامعة الإسلامية، بغية إحباط مساعي المطالبين بالإصلاح، ولإلقاء الشقاق بين العرب أنفسهم، على اختلاف نزعاتهم الدينية .

٤- الإيعاز إلى جواسيسهم في البلاد العربية لمقاومة نهضة العرب، وأجبروا عدداً من الموظفين العرب على توقيع برقيات لاستنكار انعقاد المؤتمر في دولة أجنبية .

وحملت الصحف التركية حملة شعواء على المؤتمر، فقالت جريدة (طنين) «لقد كررنا القول، وأعدنا التصريح بأن الفئة التي تتظاهر تارة في سورية، وتارة في مصر والعراق وباريز، بالغيرة على مصالح العرب، وعشق العربية والهيام بها، هي فئة ليست من العربية في شيء، وما هي إلا آلة للفساد، وعبارة عن طائفة عجيبة في أطوارها».

وقالت صحيفة (تصوير أفكار) «يجب علينا أن نفتح البلاد العربية من جديد ...».

واتخذ الاتحاديون سلسلة من القرارت السرية أبرزها :

١- تعيين الشريف حيدر شريفاً على مكة المكرمة بدلاً من الشريف حسين ابن علي، لكن هذه المحاولة أخفقت .

٢- إرسال حملة تركية إلى العراق بقيادة جاويد باشا. لكن الحملة فشلت بعد أن أمطرها العراقيون سيلاً من البرقيات احتجاجاً على تعيين جاويد باشا حاكماً عسكرياً. فاضطرت الحكومة التركية إلى العدول عن الفكرة، وسحب جاويد باشا .

---

(١) الشيخ عبد العزيز الجاويش من بقايا المؤمنين بالجامعة الإسلامية التي كانت سلاحاً استخدمه السلطان عبد الحميد لفرض سلطانه على العرب .

٣- إرسال حملة للدول العربية للقضاء على فكرة القومية العربية في سورية والعراق. لكن الخلاف الذي وقع بين الاتحاديين أنفسهم حول جدوى هذه الحملة بعد الفشل في العراق جعلهم يعيدون النظر في هذا القرار .

٤- إقفال المنتدى الأدبي والجمعية القحطانية في الأستانة ومنع الصحف العربية ولا سيّما المصرية من الدخول إلى الولايات العثمانية .

٥- اغتيال الزعماء العرب وتعيين ضابطين من حزب الاتحاد والترقي للإشراف على تنفيذ هذه المهمة التي فشلت وقتل صاحبيْها .

وفي يوم الأربعاء ١٨ حزيران ١٩١٣ افتتح المؤتمر العربي جلسته الأولى في باريز برئاسة عبد الحميد الزهراوي في قاعة الجمعية الجغرافية الفرنسية وحضره المندوبون الآتية أسماؤهم :

- عبد الحميد الزهراوي وإسكندر عمون عن حزب اللامركزية الإدارية في القاهرة .
- سليم علي سلام، وأحمد مختار بيهم، وأحمد حسن طبارة والدكتور أيوب ثابت عن الجمعية الإصلاحية في بيروت .
- توفيق السويدي وسليمان عنبر، عن الوطنيين في العراق .
- محمد حيدر، وإبراهيم حيدر، عن بعلبك .
- عبد الكريم الخليل، عن جالية الأستانة.
- نجيب دياب، ونعوم مكرزل، والياس مقصود عن المهاجرين السوريين في الولايات المتحدة .
- عباس بجاني، عن المهاجرين السوريين في المكسيك .
- شكري غانم، وعبد الغني العريسي، وندرة مطران، وعوني عبد الهادي، وشارل دباس، وخير الله خير الله، وجميل مردم، ومحمد المحمصاني، عن الجالية العربية في باريز .

ألقى السيد عبد الحميد الزهراوي كلمة افتتاح المؤتمر قال فيها: «إن العرب كانوا قد ألفوا الترك وهؤلاء قد ألفوا العرب. وامتزج الفريقان امتزاجاً عظيماً مضى عليه أكثر من عشرة قرون. ولكن كما مزجت بينهم السياسة، لم يبقَ من ذلك الامتزاج القديم إلا رابطة بين بعض العرب وبعض الترك، وهذه الرابطة لا تزال تعد ثمينة عند الترك العثمانيين والعرب العثمانيين معاً، ولكنها مع عزتها في نفوس الفريقين، قد أصبحت مهددة بالسياسة أكثر مما كانت قبلاً - ومعلوم أن السياسة في هذه المملكة في يد الترك، ولذلك تعرفها أوروبا بأنها حكومة الترك - فلما رأى العرب الآن ما وصلت إليه هذه المملكة بتلك السياسة التي مضى العمل عليها حتى الآن، وكانوا حريصين على البقية الباقية من تلك الرابطة، تنبهوا إلى واجب عظيم كان الترك والعرب جميعاً غير مهتمين به كما ينبغي، وهو اشتراك الفريقين بسياسة البلاد، فإنه قد تبين واضحاً أنه لا العرب انتفعوا ببراءتهم من ذنب إضاعة البلاد، ولا الترك انتفعوا بتحملهم وحدهم تبعة ذلك العبء الثقيل، وبديهي أن هذا الاشتراك لا ينافي الإخاء، بل الذي ينافي الإخاء هو عدم الاشتراك».

وظهرت غاية المؤتمر من القرارات التي وافق عليها وهي :

أولاً : إن الإصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية، فيجب أن تنفذ على وجه السرعة .

ثانياً : من المهم أن يكون مضموناً للعرب التمتع بحقوقهم السياسية، وذلك بأن يشتركوا في الإدارة المركزية للمملكة اشتراكاً فعلياً .

ثالثاً : يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لا مركزية، تنظر في حاجاتها ورعايتها .

رابعاً : كانت ولاية بيروت قدمت مطالبها بلائحة خاصة صودق عليها في ٣١ كانون الثاني ١٩١٢ بإجماع الآراء. وهي قائمة على مبدأين أساسيين هما :

توسيع سلطة المجالس العمومية وتعيين مستشارين أجانب؛ فالمؤتمر يطلب تنفيذ هذين المطلبين .

خامساً: يجب أن تكون اللغة العربية معتبرة في مجلس النواب العثماني، ويجب أن يقرر هذا المجلس أنّ اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية .

سادساً: تكون الخدمة العربية محلية في الولايات العربية، إلا في الظروف والحالات التي تدعو إلى الاستثناء الأقصى .

سابعاً: يتمنى المؤتمر على الحكومة السَّنيَّة العثمانية أنْ تكفل لمتصرفية لبنان وسائل ماليتها .

ثامناً: يصادق المؤتمر، ويظهر ميله لمطالب الأرمن العثمانيين القائمة على أساس اللامركزية .

تاسعاً: سيجري تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية السَّنيَّة .

عاشراً: تبلغ هذه القرارات أيضاً للحكومات المتحاربة مع الدولة العثمانية، ويشكر المؤتمر الأمة الفرنسية شكراً جزيلاً لترحابها الكريم بضيوفها .

وتم اتخاذ قرارين اعتبرا ملحقاً للقرارات السابقة وهما :

أولاً : إذا لم تنفذ القرارات التي صادق عليها هذا المؤتمر فالأعضاء المنتمون إلى لجان الإصلاح العربية يمتنعون عن قبول أي منصب كان في الحكومة العثمانية، إلا بموافقة خاصة من الجمعيات المنتمين إليها .

ثانياً: ستكون هذه القرارات برنامجاً سياسياً للعرب العثمانيين، ولا يمكن مساعدة أي مرشح في الانتخابات التشريعية، إلا إذا تعهد مقدماً بتنفيذ هذا البرنامج وطالب بتنفيذه[1].

وصرح رئيس المؤتمر بعد اختتام أعماله «نحن لا نتمسك بالوحدة السياسية لأجل الرابطة الدينية، بل رغبة منا في إيجاد مجموع عثماني قوي يرتقي فيه مجموعنا العربي بدون حائل يقف في طريقه، وآملاً بقيام حكومة رشيدة تكون لنا مشاركة في أمورها»[2].

صرح السيد ندرة المطران «أن العصبية في العرب لاتستوجب منهم طيشاً يجهلون معه مواضع الضعف في أمتهم وبلادهم، فيتصورون أنه يتسنى لهم جزافاً الانقطاع عن ولاء الدولة العثمانية. وما من أحد ينكر على الإطلاق أن ارتباطنا بهذه الدولة واتصال علاقاتنا بالأمة التركية، أسلم عاقبة وأنتج خيراً للعرب من أي ارتباط سواه».

وتكلم نجيب دياب مندوب المهاجرين السوريين، فقال: «يتمنى المهاجرون السوريون البقاء في حضن الدولة العثمانية، والاحتفاظ بالوطنية، بشرط أن تحفظ حقوق إخوانهم في الوطن من مسلمين ونصارى».

وقال إسكندر عمون: «توهم بعض أنصار النظام المركزي من إخواننا الأتراك أن الغرض من النهضة العربية الانفصال عن الدولة، وهو أمر بعيد عن الصحة، فإن الأمة العربية لا تريد إلا تغيير شكل الحكم الفاسد الذي يكاد يودي بالدولة. إن الحكم الذي يرجى منه وحده الصلاح والنجاح لنا هو الحكم على قاعدة اللامركزية. ولو كانت الهيئة الحاكمة اليوم من صميم قريش لكان موقفنا معها نفس موقفنا هذا».

---

(١) المصدر: السياسة الدولية في الشرق العربي - المصدر السابق - الصفحة ١٥٥.

(٢) المصدر: الحياة الحزبية في سورية - المصدر السابق - الصفحة ٣٧.

أرادت فرنسا استغلال المؤتمر وتجييره لصالح أطماعها الاستعمارية، فأجرت اتصالات مع المؤتمرين، تشكل بنتيجتها وفد عربي أجرى محادثات في وزارة الخارجية الفرنسية، وأبلغ الفرنسيين بالنيابة عن المؤتمر ما يأتي:

«نحن نحترم الفرنسيين، ولكننا لا نرضى أن يكونوا أسياداً علينا، بل نرغب في معاضدتهم لإصلاح أحوالنا بشرط أن نبقى عثمانيين»(١).

واهتمت الحكومة العثمانية بهذه النزعة الإصلاحية العربية، وخشيت من تطورها إلى حد المطالبة بالاستقلال. فأوفدت إلى باريز مدحت شكري أمين سر اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقي العثمانية الذي تمكن من إقناع عبد الحميد الزهراوي وعبد الكريم الخليل بالتوجه إلى الأستانة لنقل مقررات مؤتمرهم، إذ اجتمعوا بوزير الداخلية التركي الذي عقد باسم حزب الاتحاد والترقي مع عبد الكريم الخليل رئيس «جمعية المنتدى الأدبي» اتفاقاً يقضي بأن تكون العربية لغة التعليم في المدارس على أن تبقى التركية إجبارية أيضاً، وحدد الاتفاق صلاحيات الإدارات المحلية ومجالس المديريات(٢).

في شهر آب ١٩١٣ صدر قرار ينص على إدارة الأوقاف محلياً، وأن تكون الخدمة العسكرية في منطقة المُجَنَّد من أهل البلاد في أثناء السلم، وأن يكون التدريس بالعربية إلى جانب التركية، وضرورة إلمام الموظفين بالعربية. كما نص القرار على نوع من الاستقلال المالي للولايات العربية.

قَبِلَ العرب ببنود هذه التسوية، وأظهروا حسن نواياهم تجاه الدولة العثمانية بإعرابهم عن تعلقهم بالعرش العثماني. لكن الحكومة العثمانية

---

(١) الحياة الحزبية في سورية - المصدر السابق - الصفحة ٣٨.

(٢) نص الاتفاق بين حزب الاتحاد والترقي والمنتدى الأدبي بالملحق الوثائقي - الوثيقة رقم (١).

أخذت تماطل في تطبيق بنود هذه التسوية، وحاولت شق وحدة الصف العربي بمنح عبد الحميد الزهراوي وعبد الكريم الخليل وغيرهما مناصب حكومية قبلوا بها، دون الرجوع إلى جمعياتهم. وسارعت بإجراء انتخابات نيابية (أواخر عام ١٩١٣) بقيادة «حزب الاتحاد والترقي» في الولايات العربية، فنال مرشحو هذا الحزب الأكثرية الساحقة في «مجلس المبعوثان»(١).

بينما تفاقمت المعارضة الفكرية لفضح المناورات العثمانية الهادفة لامتصاص نتائج مؤتمر باريز. وشهدت مدينة دمشق حملة عارمة من توزيع المناشير والنشرات السرية التي تدعو إلى الثورة ضد الدولة العثمانية.

وفي صباح ٤ كانون الثاني ١٩١٤ صدرت الإدارة السنية بتعيين عبد الحميد الزهراوي وعبد الرحمن اليوسف، ومحمد بيهم، ويوسف سرسق، ومحيي الدين النقيب، وأحمد الكيخيا أعضاء في مجلس الأعيان العثماني، فوقع هذا الخبر وقوع الصاعقة في البلاد العربية التي رأت في قبول الزهراوي وزملائه بهذا المنصب ضربة للإصلاح الذي لم يكن قد نفذ شيء منه على الإطلاق. وأظهروا عدم ارتياحهم لهذا القرار وتَبَرَّؤوا منه، و ألقوا على الزهراوي وزملائه تبعة الحوادث التي كانوا يتوقعونها.

وفي ٢٤ كانون الثاني ١٩١٤ عقد اجتماع سرّي في وزارة الحربية بالأستانة حضره الصدر الأعظم سعيد حليم باشا، وجمال باشا (قبل تعيينه وزيراً للبحرية) ومدير الأمن العام عزمي بك، ودرسوا التدابير الواجب اتخاذها لمقاومة الحركة العربية وقرروا ما يلي:

١ - إقصاء الضباط العرب المقيمين في الأستانة وعددهم ٤٩٠ ضابطاً، منهم ٣١٥ أعضاء في جمعية العهد السرية، وإبعادهم إلى المناطق

---

(١) الثورة العربية الكبرى، العماد مصطفى طلاس - منشورات مجلة الفكر العسكري - الطبعة الثانية - دمشق ١٩٧٩ - الصفحة ١١٥ وما بعدها.

التركية النائية لعزلهم عن إخوانهم ومنعهم من النشاط لصالح الحركة العربية.

٢ - تولي الضباط الأتراك المهام القيادية في الولايات العربية، والاستغناء عن خدمة الضباط العرب قدر الإمكان.

٣ - الإسراع في تطبيق سياسة التتريك، وتكليف جمال باشا الإشراف على ذلك.

٤ - مقاومة الحركة الإصلاحية العربية في باريز وبيروت.

٥ - إلغاء الأحزاب العربية كلها، وتشكيل شعبة سياسية في وزارة الداخلية التركية، للإشراف على الشؤون العربية، ووضع الخطط اللازمة لمكافحة قادة الحركة العربية.

٦ - تعزيز نفوذ جمعية الاتحاد والترقي في البلاد العربية، وإغراء المنتسبين إليها بالمناصب.

وفي ٩ شباط ١٩١٤ أصدرت الحكومة العثمانية أمراً بإلقاء القبض على السيد عزيز المصري رئيس جمعية العهد السرية، و إحالته إلى محكمة عسكرية، بحجة إساءته التصرف بمبلغ ٣٠ ألف ليرة عثمانية، تسلمها من أنور باشا. الأمر الذي أثار حفيظة الضباط العرب في الأستانة، وكلفوا السيد عبد الحميد الزهراوي إبلاغ الحكومة العثمانية: «أن دماء الضباط العرب يجب أن تحفظ للدفاع عن الوطن، فلا تضطرنا الدولة العثمانية لإراقة دمائنا في سبيل أفراد».

وفي ١٠ شباط ١٩١٤ عقد مندوبو الأحزاب العربية اجتماعاً للوقوف على حادثة القبض على عزيز المصري، وقابل وفد منهم جمال باشا، وطلعت باشا، وغيرهما للاحتجاج على احتجازه. وطالبوا بالإفراج عنه فوراً لخدماته الجليلة للدولة العثمانية، ولا سيما في حملتي اليمن وليبيا.

لكن الاتحاديين أصروا على إجراء محاكمة صورية له للتخلص منه، ومن ثَمَّ من دوره في الحركة الوطنية العربية، وبالفعل جرت محاكمة عزيز المصري في الأول من شهر نيسان ١٩١٤، وحاول العثمانيون إنزال عقوبة الإعدام به، بتلفيق تهم تتراوح ما بين العمل على استقلال الولايات العربية، والاختلاس، لكن اهتمام الرأي العام العربي بمجريات المحاكمة والهياج الشعبي اضطر الأتراك إلى تخفيض العقوبة للسجن، لأن إعدامه سيؤدي إلى ثورة حقيقية في سورية ولبنان، ثم اضطر الأتراك إلى إطلاق سراحه ونفيه إلى موطن رأسه في مصر، فقد انضم إلى الحركة الوطنية التي كانت ناشطة هناك.

لم يكتف العثمانيون بزرع الخلاف بين صفوف الوطنيين العرب، بل بدؤوا البطش والتنكيل بالزعماء العرب، داعين إلى تنفيذ سياسة التتريك بشدة، وبرز بين الاتحاديين الغلاة أحمد جمال باشا، وحسين جاهد صاحب جريدة «طنين» والدكتور ناظم بك، وأحمد رضا رئيس مجلس النواب العثماني، واستغل غلاة «الطورانية» بعض رجال العرب الذين قاوموا الدعوة الإصلاحية، وطالبوا بشد أزر الخلافة العثمانية في جهادها ضد الدول البلقانية، وبرز بين هؤلاء: فوزي العظم، عبد الرحمن اليوسف، والشيخ أسعد الشقيري، والدكتور حسن الأسير، والشيخ عبد العزيز جاويش.

ونشطت الدعاية إلى «الطورانية» نشاطاً عظيماً في الآستانة، وصدرت كتب تركية مختلفة حملت مطاعن جارحة في عظماء الإسلام والعرب، ونادي المؤلفون بِنَبْذِ كل ما هو عربي، وإحياء كل ما هو طوراني. ولعل أبرز ما كتب في تلك الفترة، كتاب ألفه جلال نوري بك بعنوان «تاريخ المستقبل» جاء فيه:

«إن المصلحة تقضي على حكومة الأستانة بإكراه السوريين على ترك أوطانهم، وأن بلاد العرب، لا سيما اليمن والعراق يجب تحويلها إلى مستعمرات تركية، لنشر اللغة التركية التي يجب أن تكون لغة الدين. ولا مندوحة أمامنا من أن نحول كل الولايات العربية إلى أقطار تركية، لأن الجيل العربي الجديد صار يشعر اليوم بعصبية جنسية، وهو يهددنا بنكبة عظيمة يجب أن نحتاط لها منذ الآن».

وقال أحمد شريف بك في جريدة «طنين»: «لا يزال العرب يلهجون بلغتهم وهم يجهلون اللغة التركية جهلاً تاماً، كأنهم ليسوا تحت حكم الأتراك، إن من واجب الباب العالي في هذه الحال أن ينسيهم لغتهم ويجبرهم على تعلم لغة الأمة التي تحكمهم».

الفصل الأول

سورية ضحية الاتفاقات السرية

الحرب العالمية الأولى وسياسة تركيا المزدوجة

تعكر الجو السياسي في أوروبا منذ مطلع عام ١٩١٤ . وشرعت دولها تستعد لحرب وشيكة. بينما تفاقمت المشاكل القائمة بين دول البلقان، بعد الحرب البلقانية الأولى والثانية (١٩١٢-١٩١٣)، التي أدت إلى خسارة تركيا لأكثر أملاكها في البلقان، بعد المعارك التي دارت بينها وبين دول البلقان الصغيرة، التي كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، ونتيجة المناورات الكثيرة التي قامت بها الدول الأوروبية ضدها، وفي مقدمتها روسيا .

وكان الصدر الأعظم سعيد حليم باشا ضعيف الثقة بالدول الأوروبية، قليل الإيمان بإخلاصها. ولما ألف وزارته الجديدة وجد نفسه تجاه أمر واقع، وهو ضرورة التجاء تركيا إحدى الجبهتين في أوروبا، إما الانضمام إلى إنكلترا وروسيا وفرنسا، وإما إلى ألمانيا والنمسا وإيطاليا. لكن الترك كانوا يكرهون روسيا كرهاً عظيماً، ويعتقدون أن خطرها عليهم أعظم من خطر كل الدول الأوروبية. وزاد في كرههم لروسيا أن الصدر الأعظم

عندما جس نبض القيصر الروسي في عقد معاهدة بين الدولتين، فرض الروس شروطاً من شأنها وضع الدولة العثمانية تحت الحماية الروسية.

وفي عام ١٩١٤ أوفد الصدر الأعظم، جمال باشا، الذي كان ميالاً إلى الفرنسيين إلى باريز لإجراء محادثات مع الحكومة الفرنسية من أجل عقد معاهدة سياسية لتحسين العلاقات بين البلدين.

لكن فرنسا وضعت شروطاً لعقد مثل هذه المعاهدة أبرزها: منح سورية استقلالاً داخلياً واسعاً يجعلها مستقلة استقلالاً تاماً عن بقية الممالك العثمانية، وألّا تعيّن تركيا حاكماً عسكرياً لسورية إلّا بعد موافقة فرنسا، وأن تطلق يد فرنسا في بعض الامتيازات في سورية، لكنّ جمال باشا رفض هذه الشروط، وعاد إلى الأستانة حاقداً على الفرنسيين.

وبينما كان نفوذ بريطانيا وفرنسا يتقلص في الأستانة، كان نفوذ ألمانيا ينتشر بسرعة لا نظير لها، حيث قدمت ألمانيا القروض، وقامت بإنشاء السكك الحديدية، وأوفدت بعثة عسكرية إلى الأستانة لتدريب الجيش العثماني.

وفي ٢٨ تموز ١٩١٤ استدعى الصدر الأعظم، السفير الألماني في الأستانة، وأبلغه باسم السلطان رشاد رغبة الدولة العثمانية بالتوقيع على معاهدة دفاعية سرية مع ألمانيا، فأبرق السفير إلى حكومته مبدياً حماساً لتوقيع مثل هذه المعاهدة. وجرت مفاوضات مكثفة بين البلدين انتهت في ٢ آب ١٩١٤ بالتوقيع على هذه المعاهدة السرية، التي نصت على ضمان ألمانيا للمصالح التركية ووحدة الإمبراطورية العثمانية، بينما تعهدت تركيا بخوض الحرب إلى جانب ألمانيا إذا خاضتها روسيا إلى جانب الحلفاء[1].

---

(١) نص الاتفاق السري بين ألمانيا وتركيا ما يأتي:

١ - أن تتعهد الدولتان المتعاقدتان بالمحافظة على الحياد التام تجاه الحرب الحاضرة بين النمسا والمجر وصربيا. =

وفي ١٠ آب ١٩١٤ التجأ إلى الدردنيل الطرادان الألمانيان (غوين) و(برسلو) هرباً من الأسطول البريطاني الذي كان يطاردهما، فسارعت الحكومة التركية لحمايتهما بالاعلان عن شرائهما وضمهما إلى الأسطول التركي مع بقاء بحارتها الألمان يسيطرون عليهما.

أيقن الحلفاء بعد هذه الحادثة، بأن تركيا لن تقف - كما تدّعي - على الحياد في الحرب القائمة، فبدؤوا يضعون الخطط السياسية والعسكرية لدرء أخطار انحيازها إلى ألمانيا عن طريق:

١ - تكثيف الاتصالات مع الأستانة لضمان حياد الدولة العثمانية.

---

٢ - في حال اضطرار قيام ألمانيا بتعهداتها المنصوص عليها في الاتفاق المعقود بينها وبين النمسا بسبب تدخل روسيا الفعلي عسكرياً يجب على تركيا القيام بتعهداتها نحو ألمانيا.

٣ - تتعهد ألمانيا في حالة الحرب بأن تترك بعثتها العسكرية تحت تصرف تركيا. وتتعهد تركيا مقابل ذلك بأن تنفذ الاتفاق المباشر الذي يقره رئيس البعثة نفوذاً فعلياً وصلاحية تؤمن معها إدارة الجيوش العامة.

٤ - تتعهد الدولة الألمانية بالدفاع بقوة السلاح عن الممالك العثمانية فيما إذا صار تهديدها من قبل روسيا.

٥ - ولما كان هذا الاتفاق قد صار عقده لصيانة الدولتين من الغوائل التي تتهددها من جراء الحرب الحاضرة، أو مما ينشأ عنها من تدخلات دولية، فلذلك تتعهد الدولتان المتعاقدتان بإبقاء هذا الاتفاق سارياً بعد توقيعه من المرجعين الساميين لغاية ٢١ كانون الأول ١٩١٨.

٦ - إذا لم يتقدم أحد المتعاقدين بطلب فسخ هذه المعاهدة قبل انتهاء أجلها تعتبر مجددة لمدة خمس سنوات.

٧ - يتعهد المتعاقدان الساميان بتبادل المعاهدة مصدقة من القيصر والسلطان في خلال شهر على الأكثر من تاريخ التوقيع.

٨ - تظل هذه المعاهدة سرية، ولا تنشر فيما بعد إلا باتفاق الطرفين المتعاقدين.

٢ - فصل العالم العربي عن تركيا، وجعله منطقة نفوذ لهم، فاتجهت الأنظار نحو الشريف حسين بن علي أمير الحجاز لمركزه الديني ونسبه الهاشمي، ولما يكنه من بغض للترك.

لقد عرض الحلفاء على الأستانة بعض الإغراءات لقاء وقوفها على الحياد، كالمحافظة على استقلالها، وإلغاء الامتيازات حين توفق تركيا إلى إقرار نظام قضائي، يحفظ حقوق الأجانب، وتقديم القروض اللازمة لها، مقابل تعهد تركيا بتسريح أعضاء البعثة العسكرية الألمانية، وتسليم بحارة الطرادين (غوبن) و (برسلو) إلى بريطانيا.

حاولت تركيا المماطلة في المفاوضات الجارية مع الحلفاء، بغية كسب الوقت لتجهيز البلاد للحرب، فقدمت شروطاً للوقوف على الحياد كانت تعرف مسبقاً أن الحلفاء لن يقبلوا بها. أما هذه الشروط التي سلمها جمال باشا للسفير البريطاني في الأستانة فهي:

إن السلطة العثمانية تتعهد بالوقوف على الحياد التام في الحرب الناشبة بأوروبا مقابل حصولها على:

١ - إلغاء الامتيازات الأجنبية بأجمعها.

٢ - إعادة الجزر في الأرخبيل إلى السلطة العثمانية.

٣ - حل القضية المصرية.

٤ - أن تقوم بريطانيا وفرنسا معاً وفعلياً بمنع روسيا من التدخل بشؤون السلطة العثمانية.

رَدَّ الحلفاء على الشروط التركية كما يأتي:

- يرى الحلفاء أن في الإمكان إلغاء الامتيازات الاقتصادية حالاً، أما الامتيازات القضائية فلا يمكن الموافقة على إلغائها إلا بعد قيام

إصلاحات إدارية تضمن حقوق الجميع، وتنظيم الحقوق الجزائية بصورة تؤمن حقوق الأجانب في القضاء التركي .

- يرى الحلفاء أن تترك قضية الجزر في الأرخبيل إلى وقت مناسب .
- تترك قضية مصر إلى ما بعد الحرب حيث يعمل الحلفاء على حلها بصورة عادلة.
- لا ترغب روسيا في الوقت الحاضر بالتدخل بشؤون تركيا الداخلية.

بالطبع رفضت تركيا ردّ الحلفاء، وقطعت الاتصالات معهم، وأصبحت أكثر ميلاً لإعلان الحرب .

وفي تشرين الثاني ١٩١٤، سارع قيصر ألمانيا (غليوم الثاني) بإعلان عن موافقة بلاده على منح تركيا قرضاً مالياً كبيراً، وعلى إلغاء الامتيازات الأجنبية، وعلى منح الأسطول التركي بارجتين تعويضاً عن البارجتين التركيتين اللتين صادرتهما بريطانيا بالقرب من موانئها، بعد انكشاف ازدواجية السياسة التركية، الأمر الذي مهد السبيل أمام إعلان تركيا الاشتراك في الحرب إلى جانب ألمانيا، وإعلان السلطان «الجهاد المقدس «للدفاع عن الإمبراطورية العثمانية»[1].

تدارس زعماء «جمعية العربية الفتاة» و «العهد» السريتين في دمشق الموقف بعد دخول تركيا الحرب. وأصدرت اللجنة العليا للعربية الفتاة قراراً جاء فيه :

---

(١) في ١١ تشرين الثاني أعلن السلطان في منشور وزعه على رجال الجيش والأسطول «القتال لتخليص المسلمين من العبودية والدفاع عن سلامة المملكة المهددة»، وأتبعه في ٢٣ تشرين الثاني بنداء آخر إلى العالم الإسلامي وقعه شيخ الإسلام في دار الخلافة وثمانية وعشرون عالماً تركياً، ناشدوا فيه المسلمين الجهاد في سبيل الدين والدفاع عن مقدساتهم، وتخليص الملايين من إخوانهم الذين استعبدتهم بريطانيا وفرنسا وروسيا في مستعمراتها.

«نتيجة اشتراك تركيا في الحرب، أصبح مصير الولايات العربية في الدول العثمانية معرضاً لمخاطر شديدة، لذلك يجب بذل كل جهد لضمان حريتها واستقلالها».

تطلع السوريون - كما فعل البريطانيون- نحو الشريف حسين أمير مكة وعميد البيت الهاشمي، فقررت «العربية الفتاة» إيفاد السيد فوزي البكري إلى الشريف حسين في (كانون الثاني ١٩١٥) الذي حمل رسالة الوطنيين السوريين التي جاء فيها:

«إن الزعماء الوطنيين في الشام والعراق ومن بينهم كبار الضباط العرب في الجيش التركي يميلون إلى الثورة للحصول على استقلال العرب، فهل يوافق الشريف على قيادة هذه الثورة»[1].

حصل الشريف حسين على تفويض بقيادة الثورة في بلاد الشام، لكنه لم يعطِ موفد «جمعية العربية الفتاة» وعداً قاطعاً بقبول هذا التفويض، بسبب حراجة الظروف المحيطة، فقد أعلنت تركيا «الجهاد» في جميع الولايات العربية، وباشر رجالها حملة مركزة لجميع المتطوعين، باستثارة مشاعرهم الدينية لخوض الحرب بهم إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء، وكانت اتصالات الشريف مع البريطانيين في بدايتها لم تتبلور على شكل تحالف فعلي بين الطرفين، فضلاً عن عدم اطلاع الشريف على وضع الحركة الوطنية في سورية .

الاتصالات والمراسلات السرية بين الشريف حسين والبريطانيين

لم يكن الحلفاء يخشون صولة تركيا العسكرية بقدر ما كانوا يخشون إعلان السلطان الحرب المقدسة والدعوة إلى الجهاد. فالجيش التركي

(١) الثورة العربية الكبرى - العماد مصطفى طلاس - الصفحة ١٧٠ .

ضعيف، يغنيه الفقر، وقد أنهكته الثورات في اليمن والبلقان. أما إعلان الجهاد ففيه الخطر العظيم؛ إذ يستطيع الخليفة بما له من سلطة دينية شاملة أن يثير المسلمين من الهند إلى المغرب الأقصى.

حيال هذا الواقع كان على كيتشنر[1] الذي تولى وزارة الحربية البريطانية تحقيق هدفين:

الأول : قيام ثورة عربية شاملة تشل حركة الجيوش التركية في سورية والعراق والحجاز.

والثاني : إبطال مفعول الدعوة إلى الجهاد المقدس من قبل الخليفة، بدعوة معاكسة يقوم بها زعيم ديني عربي عالي الحسب والنسب هو الشريف حسين بن علي أمير مكة وعميد البيت الهاشمي.

جرى أول اتصال غير رسمي بين بريطانيا والشريف حسين في مطلع شهر أيلول ١٩١٤، أي بعد اندلاع الحرب، وذلك حين اجتمع الأمير عبد الله بن الحسين في القاهرة مع المستشرق البريطاني «رونالد ستورز» الذي يعمل في دار القنصل البريطاني بالقاهرة، لمس خلاله «ستورز» تذمر العرب من الحكم العثماني، فأبرق إلى وزير حربيته كيتشنر قائلاً:

«هل لك أن تفوضني في التأكد من عبد الله، عن الاتجاه الذي سيسير عليه العرب إذ دخلت تركيا الحرب؟ إذ من الواضح أن إنحيازهم إلى جانبنا سيقوي من موقفنا العسكري»[2].

---

(١) إيرل هوراشيو كتشنر. هو الفيلد مارشال كتشنر (١٨٥٠ – ١٩١٧) قائد عسكري بريطاني، عين حاكما عسكريا لمصر حتى عام ١٩١٤، ثم وزيرا للحربية بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى. قتل في ظروف غامضة عندما غرقت الطرادة التي كانت تقله من روسيا إلى بريطانيا عام ١٩١٧.

(٢) الثورة العربية الكبرى – المصدر السابق – الصفحة ١٤٥.

عرض «كيتشنر» البرقية على مجلس الوزراء البريطاني، فقرر أن يعهد إلى ستورز الاتصال رسمياً بالشريف حسين، للاتفاق معه على أسس الثورة. وأوفد ستورز في أواسط تشرين الأول مبعوثاً عربياً من مصر هو علي أفندي البزاز للاتصال سراً بالأمير عبد الله في مكة لحثه على إعلان الحرب على الدولة العثمانية، فأعرب الأمير عبد الله عن رغبة العرب بالوصول إلى تفاهم مع بريطانيا قبل إعلان الحرب.

وصلت هذه الرغبة إلى «كيتشنر»، ورافق وصولها ورود تقارير من المعتمدين البريطانيين في الشرق، وكلها تتحدث عن خطورة الأوضاع في تركيا، وتجمع جيوشها في سورية وجنوب فلسطين، وتؤكد تصميم الاتحاديين الانضواء في كنف السياسة الألمانية ولا سيّما بعد إرسال جمال باشا على رأس الجيش الرابع إلى سورية وفلسطين، لتنظيم حملة على السويس، الأمر الذي حمل «كيتشنر» على إرسال قوات كبيرة إلى شط العرب، لحماية منشآت النفط، فاستولت في ٦ تشرين الثاني على «الفاو»، ثم احتلت «البصرة».

أبرق «كيتشنر» إلى الشريف حسين في ٣١ تشرين الأول ١٩١٤ وقدم وعداً قاطعاً بأن الحكومة البريطانية في حال وقوف الشريف حسين و أتباعه إلى جانب بريطانيا ضد تركيا، تضمن له بقاءه في منصبه، واحتفاظه بجميع حقوق هذا المنصب وامتيازاته، وحمايته ضد أي اعتداء خارجي، ومساعدته لنيل العرب حريتهم.

جاء رد الشريف حسين على برقية كيتشنر في مطلع كانون الأول ١٩١٤ متعهداً بشكل واضح وصريح رغبته بالدخول في تحالف سري مع بريطانيا. وطلب إمهاله بعض الوقت، لتجهيز نفسه لإعلان الثورة ضد تركيا.

في هذه الأثناء كانت قوات الجيش الرابع في سورية بقيادة جمال باشا والكولونيل الألماني فون كريسن تتقدم عبر سيناء باتجاه السويس. وكان الترك يرجون قيام الثورة في مصر حين قدومهم، لكن مصر ظلّت هادئة، وردت القوات البريطانية الجحافل التركية على أعقابها (شباط ١٩١٥). فعاد جمال باشا إلى سورية وقد أصيب بنكسة، إذ كانت معركة السويس أول معركة يقودها ضد الحلفاء.

في مطلع آذار ١٩١٥ أوفد الشريف حسين ولده الأمير فيصلاً إلى الأستانة، وأمره بالتوقف في دمشق للاطلاع على وضع الحركة الوطنية فيها؛ فتباحث فيصل مع جمال باشا في أمر إعداد جيش عربي يسهم في معاودة الحملة على السويس، واجتمع سراً بأعضاء جمعيتي «العهد» و «العربية الفتاة» وانتسب إليهما، وأقسم يمين الولاء بالمحافظة على أسرارهما، ثم تداول معهم في شؤون الثورة العربية المنوي إعلانها ضد الدولة العثمانية، وحثهم على توحيد النضال، ووضع تصور مشترك للشروط العربية المطلوبة من بريطانيا للدخول في تحالف معها.

تابع فيصل سفره إلى الأستانة فوصلها في ٢٣ نيسان ١٩١٥، إذ طمأن السلطان وأركان حكومة الاتحاديين إلى ولاء الشريف حسين للعرش العثماني. جدد العثمانيون الطلب للإسراع بتأييد الدعوة للجهاد علناً، مؤكدين أن النصر سيكون حليف تركيا وألمانيا، مستشهدين بالنصر الذي حققوه في معركة الدردنيل (شباط ١٩١٥) على القوات الحليفة.

عاد فيصل من الأستانة إلى دمشق في ٢٣ أيار ١٩١٥، واجتمع بأعضاء جمعيتي «العهد» و «العربية الفتاة»، فلمس النشاط الكبير الذي قامت به هاتان الجمعيتان في استنهاض الجماهير لإعلان الثورة ضد الدولة العثمانية. وقرروا إعداد بيان واضح بالمطالب العربية ليقوم الشريف حسين بنقلها إلى البريطانيين، باعتبارها الشروط العربية للتحالف مع بريطانيا ضد

الدولة العثمانية. وتضمن البيان أو «الميثاق» حدود الدولة العربية المتحدة المنوي إعلان استقلالها، وجاء فيه[1]:

- اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية الواقعة ضمن الحدود الآتية:

شمالاً: خط مرسين - أضنة حتى خط العرض ٣٧. ومنها على امتداد خط بيرجيك أورفه - ماردين - مديات - جزيرة ابن عمر حتى حدود إيران.

شرقاً: الحدود الإيرانية حتى الخليج العربي.

جنوباً: المحيط الهندي (ما عدا عدن التي يحافظ على وضعها الحالي تحت الحماية البريطانية).

غرباً: البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط حتى مرسين.

- إلغاء الامتيازات الأجنبية.
- عقد تحالف دفاعي مع بريطانيا والدولة العربية المستقلة.
- منح بريطانيا الأفضلية في الشؤون الاقتصادية.

وصل فيصل إلى مكة في ٢٠ حزيران ١٩١٥، وحمل معه هذا «الميثاق «من رجال العهد والعربية الفتاة، وتفويضاً للشريف حسين بالدفاع عن القضية العربية، وعهداً باستعدادهم لتلبية نداء الثورة، إذا نال الشريف من بريطانيا وعداً بتنفيذ هذا الميثاق عند انتهاء الحرب.

في هذه الأثناء عينت بريطانيا السير هنري مكماهون مندوباً سامياً في مصر خلفاً لكيتشنر الذي أصبح وزيراً للحربية. وأقامت حوله مجموعة من البريطانيين المختصين بالشؤون العربية أمثال: ستورز، والسير ريجينالد وينغيت الحاكم العام في السودان، وكلايتون رئيس قسم الاستخبارات

(١) المصدر: السياسة الدولية في الشرق العربي - المصدر السابق - الصفحة ١٨٠.

العسكرية، ولورانس، وهوغارت، ونيوكمب وغيرهم. وكانوا جميعا يعملون على إشعال الثورة العربية، بعد أن تحطمت جبهة الدردنيل ،وجبهة العراق التي استسلمت حاميتها البريطانية (١٢ ألف جندي) للقوات التركية - الألمانية .

وراح رجال المكتب العربي بالقاهرة يستحثون الزعماء العرب في بيروت ودمشق وبغداد على إشعال الثورة، وكان لتدهور الوضع العسكري في الشرق وتكاثر حشد الجيوش التركية في فلسطين لتجهيز الحملة الثانية على القناة أثره في ترسيخ الاعتقاد البريطاني بضرورة إعلان الثورة العربية ضد تركيا .

في ١٤ تموز ١٩١٥ بعث الشريف حسين برسالته الأولى إلى مكماهون وتضمنت :

١ - اقترح عقد معاهدة تحالف مع بريطانيا .

٢ - اعتبار الشريف حسين ناطقاً بلسان العرب الخاضعين للسلطة العثمانية .

٣ - تحديد حدود الدولة العربية التي يجب على بريطانيا الاعتراف باستقلالها[١] .

جاء جواب مكماهون غامضاً وفاتراً ومتردداً، ونص على أن بريطانيا ليست مستعدة لتجاوز التصريحات العامة التي صدرت عنها حول عطفها على العرب والمسلمين وتجاهلت الرسالة - عن عمد - مسألة حدود الدولة العربية[٢] .

---

(١) أكدت وثائق وزارة الخارجية البريطانية أن الحدود التي طالب بها الشريف حسين هي حدود الدولة العربية الواحدة التي نص عليها ميثاق الوطنيين السوريين الذي نقله فيصل إلى الشريف حسين .

(٢) تجاهلت بريطانيا عن عمد مسألة حدود الدولة العربية؛ لأنها كانت منهمكة مع فرنسا وروسيا و إيطاليا في مفاوضات سرية لاقتسام تركة الدولة العثمانية .

في ٩ أيلول ١٩١٥ بعث الشريف حسين برسالته الثانية إلى مكماهون أعرب فيها عن استغرابه ودهشته للغموض والفتور الذي حملته رسالة مكماهون حول مسألة الحدود. جاء جواب مكماهون في ٢٤ تشرين الأول ١٩١٥ موضحاً أن الغموض والفتور ليس مقصوداً، ومن ثَمَّ فإنه بالنيابة عن حكومة بريطانيا العظمى يعلم الشريف حسين بما يأتي :

- إن ولايتي مرسين وإسكندرونة و أجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق وحمص وحماه وحلب لا يمكن أن يقال عنها إنها عربية محضة، وعليه يجب أن يستثنى من الحدود المطلوبة .
- إنه مع مراعاة التعديلات المذكورة أعلاه فإن بريطانيا مستعدة بأن تعترف باستقلال العرب، وتؤيد ذلك الاستقلال في جميع الأقاليم الداخلية في الحدود التي يطلبها دولة الشريف، شريطة ألا تمس مصالح حليفتها فرنسا في ولايتي حلب وبيروت والساحل السوري .
- إن بريطانيا العظمى تضمن الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجي .
- أما بخصوص ولايتي بغداد والبصرة فإن العرب يعترفون بمركز بريطانيا العظمى الخاص فيها .

في ٥ تشرين الثاني ١٩١٥ بعث الشريف حسين برسالته الثالثة إلى مكماهون التي تضمنت ما يأتي :

١ - التخلي عن ولايتي مرسين وأضنة تسهيلاً للوفاق وخدمة للسلام .

٢ - رفض التخلي عن ولايتي حلب وبيروت والساحل السوري ورفض الاعتراف بالمصالح الفرنسية؛ لأنها ولايات عربية محضة، لا فرق فيها بين العربي المسلم والمسيحي .

- إن الولايات العراقية هي أجزاء للولايات العربية المحضة، بل هي مقر حكوماتها .

لكن تسهيلاً للوفاق يمكن تركها الآن تحت الإشغال البريطاني لمدة وجيزة على أن تدفع بريطانيا مبلغاً من المال لقاء ذلك.

جاء جواب مكماهون إلى الشريف حسين في ١٣ كانون الأول ١٩١٥ معرباً فيه عن سروره لتخلي الشريف حسين عن ولايتي مرسين وأضنه. لكنه أكد ضرورة أخذ مصالح فرنسا بعين الاعتبار في ولايات بيروت وحلب والساحل السوري. وركز على مصالح بريطانيا في ولايتي البصرة وبغداد، وشدد على ضرورة عدم المساس بالمعاهدات الموقعة بين بريطانيا وبعض الأمراء العرب.

في ١ كانون الثاني ١٩١٦ بعث الشريف حسين برسالته الرابعة إلى مكماهون، وتطرق فيها إلى مسألة التعويض الذي يجب على بريطانيا دفعه مقابل إشغالها لولايتي البصرة وبغداد، وترك أمر تحديده لحكمة وكرم بريطانيا العظمى. وحاول الشريف حسين عدم المساس بالتحالف البريطاني - الفرنسي، لكنه قال: أما بالنسبة لموضوع الجهات وسواحلها فإن جميع التعديلات التي يستطيع العرب أن يوافقوا عليها قد مر ذكرها في رسالة الشريف السابقة، وعليه «يستحيل تقديم أي تساهل يكسب فرنسا أو سواها شبراً من أراضي تلك الجهات».

جاء جواب مكماهون للشريف حسين في ٢٥ كانون الثاني ١٩١٦ معبراً عن سروره لأن موضوع ولايتي البصرة وبغداد أصبح منتهياً. أشاد برغبة الشريف في عدم المساس بالتحالف البريطاني — الفرنسي لما في ذلك مصلحة الجميع بما فيهم العرب.

وأشاد بمساعي الشريف لجمع شمل القبائل العربية، ومنعها من تقديم المساعدة للمجهود الحربي التركي، وترك للشريف حسين حرية اتخاذ القرار بشأن تحديد موعد إعلان الثورة العربية الكبرى.

ترك الشريف حسين في مراسلاته اللاحقة مع مكماهون مسألة العراق وولايتي حلب وبيروت والساحل السوري، وأجّل البت بأمرها - كما فعل مكماهون - حيث انصبت المراسلات اللاحقة على موضوع الثورة والمجهود الحربي.

الاتفاقات السرية بين الحلفاء

كانت «الازدواجية» السمة الرئيسية للنشاط الدبلوماسي الذي برز إبان الحرب العالمية الأولى، فقد تجلّت ازدواجية الدول المتحاربة بأجلى مظاهرها حين كانت كل منها تغدق الوعود لمختلف الشعوب بأنها لم تخض الحرب إلا دفاعاً عن القيم الإنسانية والحضارية لتحرير الشعوب من طغيان الفريق الآخر. في حين كانت تجري اتصالات فيما بينها لضمان مصالحها وتوزيع مناطق النفوذ فيما بينها. وبرزت الازدواجية البريطانية عن مثيلاتها، لما عرف عن البريطانيين من مراوغة في الشؤون السياسية. لقد كانت بريطانيا تفاوض الشريف حسين على الثورة، وتضمن له حرية العرب واستقلالهم في دولة تشمل بلاد الشام والعراق وفلسطين (باستثناء لبنان)، وتتفق في الوقت نفسه مع فرنسا على اقتسام هذه البلاد، وجعل فلسطين تحت إشراف دولي، وتتفاوض مع زعماء الصهيونية على جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود.

لقد كشفت الوثائق التي نشرها الاتحاد السوفييتي بعد انتصار ثورته الاشتراكية عام ١٩١٧ أن المفاوضات بشأن تقسيم تركة الدولة العثمانية بدأت بين الحلفاء في بطرسبورغ في شهر آب ١٩١٤، أي بعد فترة وجيزة من اندلاع الحرب العالمية الأولى حين طلب سازونوف وزير خارجية روسيا إلى سفيري بريطانيا وفرنسا وضع مسألة المضائق على بساط البحث، واقترح إقامة نظام لها يضمن مصالح روسيا في البحر الأسود،

ويؤمن وصولها إلى المتوسط. وبعد دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا طلب الروس وضع المضائق تحت إشرافهم المباشر لقاء منح بريطانيا حرية التصرف في إيران ومصر وحصة من المستعمرات الألمانية في إفريقيا.

قبل البريطانيون بهذه التسوية لضرورات عسكرية، فبعث اللورد غراي وزير الخارجية البريطاني في ١٤ تشرين الثاني ١٩١٤ بمذكرة إلى حكومة روسيا أعرب فيها عن موافقته، كما وافقت فرنسا حتى لا تحرم من حصة في تركة الرجل المريض. واعترفت بأهمية المصالح الروسية في الأستانة والمضائق، شرط اعتراف روسيا بشرعية المصالح الفرنسية في سورية ولبنان وفلسطين. فوافق القيصر نقولا الثاني على جميع هذه المطالب.

لكن البريطانيين والفرنسيين ما لبثوا أن أدركوا الأخطار على مصالحهم الحيوية في الشرق، إذا سمحوا للروس بالوصول إلى البحر الأبيض المتوسط. فتراجعت الدولتان عن موافقتهما، وأرسلتا حملة مشتركة إلى الدردنيل (شباط ٩١٥)، الأمر الذي أثار غضب روسيا، التي رأت في ذلك عملاً معادياً لمصالحها الحيوية في البحر الأسود ومضائقه.

شعر الألمان بتوتر العلاقات بين الحلفاء (فرنسا – وبريطانيا – وروسيا) ففاتحوا القيصر سراً بأمر صلح منفرد تكون الأستانة والمضائق ثمناً له. لكن عدم اقتناع القيصر الروسي بصدق النوايا الألمانية جعله يسرب هذا العرض إلى الفرنسيين و البريطانيين الذين أسرعوا لتطمين القيصر الروسي إلى مستقبل روسيا في البلقان، وراحوا يتفاوضون سراً مع إيطاليا للخروج عن حيادها، بغية ضمان توازن القوى في أوروبا، ودخلوا في مفاوضات سرية مع روسيا للتوقيع على معاهدة تنص صراحة على توزيع مناطق النفوذ بين الحلفاء.

في شهر شباط ١٩١٥ توصل الحلفاء إلى «معاهدة بطرسبرغ»[1] التي نصت بوضوح على تحديد مناطق نفوذ كل من روسيا وفرنسا وبريطانيا، ثم

---

(١) نص المعاهدة بالملحق الوثائقي – الوثيقة رقم (٢).

واصل البريطانيون والفرنسيون اتصالاتهم مع إيطاليا لإقناعها بالانضمام إليهم .

جاءت الموافقة الإيطالية في ١٧ آذار ١٩١٥ مشروطة بالشروط الآتية:

١ – أن تعرض المسألة الشرقية بحذافيرها على بساط البحث بين الحلفاء بعد انتهاء الحرب .

٢ – أن يعطى لإيطاليا في المناطق التي ستضمّ إلى روسيا سائر الحقوق والتعهدات التي ستعطى لفرنسا في الدولة العثمانية .

٣ – أن تعترف روسيا بالمنطقة التي ستعطى لإيطاليا من الدولة العثمانية .

٤ – أن تكون حصة إيطاليا في البلاد التي ستسلخ عن الدولة العثمانية مساوياً للأراضي التي ستعطى لبريطانيا وفرنسا"(١) .

في خريف عام ١٩١٥ عملاً بما جاء في المادة الرابعة من معاهدة بطرسبورغ التي نصت على عقد اتفاق خاص بين بريطانيا وفرنسا، لتحديد مناطق نفوذهما في الأراضي العربية، قررت الحكومتان الفرنسية والبريطانية إجراء مفاوضات سرّيّة بينهما في القاهرة، فانتدبت فرنسا جورج بيكو قنصلها السابق في بيروت، وانتدبت بريطانيا مارك سايكس الخبير بالشؤون الشرقية، وبدأت المفاوضات الإنكليزية – الفرنسية في الوقت التي كادت فيه المفاوضات بين حسين – مكماهون أنْ تنتهيَ حين قدّمت بريطانيا الضمانات لمطالب الشريف بالاستقلال، (رسالة مكماهون بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ١٩١٥) . حاول وزير خارجية بريطانيا إطلاع السفير الفرنسي في لندن على تعهد بريطانيا بقيام دولة عربية حليفة تقيم في الشرق توازناً مع تركيا، ولاحظ السفير الفرنسي أن العرب يطالبون أن تضم هذه

---

(١) المصدر : أمين سعيد – تاريخ الاستعمارين الفرنسي والإيطالي في بلاد العرب : الجزء الثاني – مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة ١٩٣٦ .

الدولة سورية ولبنان مقابل التحالف مع بريطانيا. وحرصت فرنسا على عدم إحراج حليفتها، فبعثت في ٢١ كانون الأول ١٩١٥ بمذكرة جاء فيها:

«إن فرنسا لا ترى مانعاً من وضع ولايات حلب وحماه وحمص ودمشق – ما عدا بيروت والساحل السوري – ضمن حدود الدولة العربية شرط إشراك فرنسا فعلياً في مسؤوليات إدارتها»(١).

أسهمت المذكرة الفرنسية في الإسراع بإنهاء مفاوضات «سايكس – بيكو» في القاهرة التي انتهت باتفاق الطرفين على الحل الآتي:

١ – تمنح فرنسا السيادة الكاملة على منطقتي الإسكندرون وكيليكيه الممتدة وراءها حتى حدود الموصل.

٢ – يوضع العراق من الخليج حتى شمال الموصل تحت إشراف بريطانيا.

٣ – يوضع لبنان بما فيه بيروت وطرابلس تحت إشراف فرنسا.

٤ – توضع سورية الداخلية تحت سيادة الشريف حسين مع الاعتراف لفرنسا ببعض المسؤوليات الإدارية فيها.

٥ – توضع فلسطين تحت إشراف بريطانيا.

رفضت الحكومة الفرنسية البند الخامس من الاتفاق، الخاص بفلسطين، وطلبت أن تتقاسم مع بريطانيا مسؤولية الإشراف، وأن تشتركا بالتساوي في إنشاء الخط الحديدي الذي يصل العراق بحيفا.

علمت روسيا بأنباء المفاوضات السرية الفرنسية – البريطانية، فنادت بجعل مناطق أرضروم وكردستان والموصل مناطق حيوية لسلامتها، الأمر الذي اضطر البريطانيين والفرنسيين إلى الإسراع في عقد مفاوضات جديدة في القاهرة بين «سايكس وبيكو» بغية التوصل إلى اتفاق تفصيلي يوزع مناطق النفوذ بينهما.

---

(١) المصدر: السياسة الدولية في الشرق العربي – المصدر السابق – الصفحة ١٩٩.

وفي ٩ أيار ١٩١٦ توصلا إلى اتفاق «سايكس - بيكو» الذي اعتبر الأساس الذي تقوم عليه سياسة البلدين بعد الحرب، وبموجب هذا الاتفاق قسمت المنطقة العربية إلى خمس مناطق(١) :

المنطقة الزرقاء : تمتد من رأس الناقورة جنوباً حتى كيليكيه شمالاً، وتكون تحت السيادة الفرنسية .

المنطقة الحمراء : تمتد من البصرة حتى شمال بغداد، وتكون تحت السيادة البريطانية .

المنطقة السمراء : تشمل فلسطين، وتكون منطقة دولية محايدة .

المنطقة أ : تقام فيها دولة عربية يكون لفرنسا فيها مركز ممتاز .

المنطقة ب : تقام فيها دولة عربية يكون لبريطانيا فيها مركز ممتاز .

---

(١) نص اتفاق سايكس - بيكو بالملحق الوثائقي - الوثيقة رقم (٣) .

وجهة نظر

لا يشرف اتفاق سايكس - بيكو بأي شكل السياستين البريطانية والفرنسية في المشرق، لأنه قام خلافاً لالتزامات رسمية تعهدت بها بريطانيا بلسان مكماهون.

والأدهى من ذلك، احتفظت بريطانيا وفرنسا بسرية هذا الاتفاق لمواصلة «الخدعة» على العرب، فيما واصل المندوبون البريطانيون السعي لدى الشريف حسين لإعلان الثورة العربية الكبرى، فاستجاب لدعوتهم وهو لا يدري أن العهود التي قطعتها له بريطانيا أصبحت بفعل هذا الاتفاق عديمة المفعول.

لقد «خُدِع» الشريف حسين بالفعل، بازدواجية السيادة البريطانية، لكنه أخطأ أيضاً بعدم التشاور مع الوطنيين السوريين بشأن المراحل التي قطعتها مراسلاته مع مكماهون، وهم الذين فوضوه بقيادة ثورتهم ورعاية مطالبهم التي حددها ميثاقهم بوضوح. كما أخطأ الشريف حسين حين أجل البت بموضوع ولايتي بيروت والساحل، والبصرة وبغداد، إلى مابعد الحرب، الأمر الذي فرح به مكماهون وترك للبريطانيين حرية المناورة في مفاوضاتهم مع الفرنسيين لتوقيع اتفاق سايكس - بيكو.

ولم يشعر الشريف حسين بمدى حاجة الحلفاء له ولثورته، هذه الحاجة كانت كفيلة بتحقيق المطالب العربية، ومنع البريطانيين من المراوغة.

لا يمكن النظر إلى اتفاق سايكس - بيكو على أنه اتفاق بين دولتين استعماريتين يحقق لهما أطماعهما في الوطن العربي. إنه في الحقيقة اتفاق له أهداف وغايات إستراتيجية أبعد بكثير من الأطماع الاستعمارية. لقد خطط الاتفاق لتجزئة المنطقة ورسم حدود مصطنعة لها، تفرز من خلالها النعرات الإقليمية والطائفية، باعتبارها السلاح الفعال الذي يضمن هيمنة استعمارية لسنوات طويلة على المنطقة الغنية بالنفط والثروات.

لقد جاء اتفاق سايكس - بيكو لتحجيم الدور الذي قد تنهض به سورية في المنطقة العربية ،لأنها كانت الهدف لكل السياسات الاستعمارية في المشرق العربي.

ولهذا جزئت سورية الطبيعة، ثم احتُلّت، وأقيمت فيها الدول والدويلات. ومنحت لتركيا أجزاء منها، ثم خلق الكيان الصهيوني في قلبها، ليكون النافذة التي تحقق لجانبي الاتفاق غاياتها إذا أجبرا على ترك المنطقة.

الفصل الثاني

طاب الموت يا عرب

جمال باشا في دمشق

لمّا أعلنت تركيا دخول الحرب، قُسّمت الدولة العثمانية إلى أربع مناطق عسكرية كان الجيش الأول في الدردنيل بقيادة المارشال ليمان فون سندرس الألماني.

والجيش الثاني ومقره الأستانة، والجيش الثالث على حدود البلقان. أما الجيش الرابع فكان مقره دمشق. وكانت دائرة نفوذه العسكرية والإدارية تشمل البلاد الممتدة من طوروس حتى اليمن. (ولايات أضنة، وحلب، والشام، وبيروت، وجبل لبنان، والقدس، والحجاز)، وكان زكي باشا الحلبي قائداً للجيش الرابع عند بدء الحرب العالمية الأولى.

وفي عهده وضعت الخطط الحربية، وأعلنت التعبئة العامة. لكنه سرعان ما استبدل بجمال باشا الذي كان وزيراً للبحرية. فغادر الأستانة في ٢١ تشرين الثاني ١٩١٤، ووصل إلى دمشق في كانون الأول، بينما عين زكي باشا الحلبي ياوراً للامبراطور غليوم.

بعد وصول جمال باشا إلى دمشق، راح يتقرب من زعماء البلاد، فجعل من الدكتور عبد الرحمن الشهبندر طبيبه الخاص، وقرب إليه عبد الكريم

الخليل، ومحمد كرد علي، وعبد الغني العريسي وغيرهم. واغتنم أول مناسبة أقيمت لتكريم الشيخ عبد العزيز جاويش، فألقى خطاباً أوضح فيه سياسته، وقال فيه :

«يجب عليكم يا أبناء العرب أن تحبوا مكارم أخلاق العرب ومجدهم، منذ شروق أنوار الديانة المحمدية. حيوا شهامة العرب وآدابهم حتى التي وجدت قبل الإسلام. ودافعوا عن عروبتكم بكل قواكم، وكونوا رجالاً كاملين. وقال : إن البرنامج الذي وضعه حزبنا لإصلاح حال العرب هو أوسع بكثير مما قد يخطر على بالكم. ولست أوجس شراً من بقاء العرب والترك متحدين، وخاضعين لخليفة واحد، بل إن انفصال أحدهما عن الآخر خطر على الشعبين ... وقال :

إن هذين الشعبين مقضي عليهما بالفناء في اللحظة التي يتخاذلان فيها، فالنزاع والخلاف بين عمودي الإسلام لا بد أن يؤدي إلى سقوط ذلك الدين، ويومئذٍ لا بد من الوقوع تحت نير الاستعمار. وإنه لمن دواعي الأسف والحزن أن تنجح المحاولات الشيطانية التي يحاولها أعداء الدين والوطن في بذر بذور الشقاق بيننا .. وإني محذركم من عواقب التخاذل فإنه يؤدي حتماً إلى استعبادكم وإفنائكم ...» .

اشتهر جمال باشا منذ زمن بعيد بشدته وقسوته وتفننه في طرق القتل والاغتيال .

فهو مدير مذابح الأرمن في أضنة، بعد الدستور حين كان والياً عليها، وهو منظم مؤتمرات الاتحاديين ومدير فرع الفدائيين والجواسيس في جمعية الاتحاد والترقي، وهو الذي قتل مئات الأبرياء في الأستانة بعد اغتيال محمود شوكت. لهذه الصفات اختار الاتحاديون جمال باشا حتى يقود الجيش الرابع في سورية .

إن جمال باشا، بإظهاره العطف على القضية العربية، وتقربه من زعماء البلاد الوطنيين، وفي مقدمتهم السيد عبد الكريم الخليل، وإنما كان يخفي حقيقة مقاصده، وهي التمهيد لحملة على مصر حيث الحركة العربية في أوج نشاطها في القاهرة، بالإضافة إلى محاولة حرق هؤلاء الزعماء أمام مواطنيهم، وامتصاص التيار الجارف الذي يدعو إلى الإصلاح على أساس اللامركزية الذي انتشر في الأقطار العربية .

أراد جمال باشا استغلال صداقته مع الوطنيين السوريين، لتجهيز حملته على قناة السويس، وتطوع عدد من الشبان السوريين في جيشه الذي توجه على رأسه إلى قناة السويس، حيث دارت معارك طاحنة في سيناء أبلى فيها السوريون بلاء حسناً ضد القوات البريطانية، لكن الهزيمة التي لحقت بالجيش العثماني، كشفت القناع عن وجه جمال باشا، فسرعان ما عاد إلى طبيعته في القسوة وقتل الأبرياء .

أنشأ في عاليه الديوان العرفي لمحاكمة المتهمين بالقضايا السياسية، ولم يكن هذا الديوان يتمشى على سنن المحاكم العرفية في البلدان الأخرى، وإنما كان يصدر أحكامه وفقاً لمشيئة جمال باشا. ويحكى أنَّ هذا الديوان كان يحكم وفقاً للمستوى العقلي للمتهم، لأن معظم الذين نجوا من قبضة الديوان العرفي، هم من الذين تظاهروا بالبله، وأنكروا نسبهم العرقي، أو من الذين قدموا هدايا ثمينة لرجال التحقيق، فشهدوا ببلاهتهم .

وكانت الأحكام تصدر وفقاً لسياسة جمال باشا الهادفة إلى القضاء على فئة من متنوري الشباب العربي، وتلفيق تهم الخيانة العظمى بحقهم، لأنه يرى فيهم الخطر الأكبر على مستقبل الدولة العثمانية .

يـوم الشــهداء

في شهر أيار ١٩١٥ ضبط جواسيس جمال باشا في قنصليتي بريطانيا وفرنسا فيبيروت قوائم بأسماء رجال الحركة الوطنية في سورية ولبنان والعراق وفلسطين ومصر، كان القنصلان البريطاني والفرنسي أغفلا إحراقها لدى إغلاق القنصليتين، بعد دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا. وفي شهر حزيران فوجئ الناس بأنباء اعتقال السيد عبد الكريم الخليل ومجموعة كبيرة من الوطنيين الذين قدموا للمحاكمة أمام الديوان العرفي في عاليه، فوجهت إليهم تهم الخيانة العظمى، وصدرت بحقهم أحكام بالإعدام شنقاً .

وفي ١١ آب ١٩١٥ شنق في ساحة البرج في بيروت كل من : عبد الكريم الخليل، وصالح حيدر، ومسلم عابدين، ونايف تللو، ومحمد ومحمود المحمصاني، ومحمود العجم، وعبد القادر الخرسا، وسليم عبد الهادي، ونور الدين القاضي، وعلي الأرمنازي. أما السيدان سعيد الكرمي وحافظ سعيد فلم ينفذ بهما حكم الإعدام لتقدمهما بالسن .

وحكم المجلس العرفي بالإعدام غيابياً على رفيق العظم، حقي العظم، والشيخ رشيد رضا، وداوود بركات، وفارس نمر، والدكتور شبلي الشميلي، وخليل مطران، وإبراهيم نجار وغيرهم ممن اشتغلوا للقضية العربية في مصر .

أما التهم التي وجهها الديوان العرفي إلى الذين أعدموا من شهداء العرب فكانت :

عبد الكريم الخليل، اتهم بأنه تحرك مع رشيد رضا في كل تحركاته الثورية في أثناء الحرب العامة، وبأنه كان عضواً في حزب اللامركزية الإدارية في القاهرة. لقد نسي جمال باشا المساعدات التي قدمها له عبد الكريم الخليل بعد وصوله إلى دمشق.

وحكم على صالح حيدر رئيس بلدية بعلبك بالإعدام بسبب نفوذه الشعبي وعضويته في حزب اللامركزية ونشر الدعايات له .

وحكم على مسلم عابدين لأنه كان يراسل حقي العظم في القاهرة، وبسبب عضويته في الجمعية القحطانية .

وحكم على نايف تللو لعضويته في الجمعية القحطانية .

وحكم على محمد المحمصاني لأنه كان أحد مؤسسي فكرة اللامركزية في بيروت .

وحكم على محمود المحمصاني لانتمائه إلى حزب اللامركزية وتسلم أختامه في سورية .

وحكم على عبد القادر الخرسا؛ لأنه كان ينقل المراسلات بين حزب اللامركزية بالقاهرة وفروعه .

وحكم على محمود العجم، لأنه اعترف بقراءة منشورات حزب اللامركزية .

وحكم على سليم الأحمد عبد الهادي،لأنه كان معتمداً لحزب اللامركزية في قضاء جنين .

وحكم على نور الدين القاضي، لأنه كان يتسلم منشورات حزب اللامركزية الواردة بالبريد الفرنسي .

وحكم على علي الأرمنازي، لأنه كان معتمداً لحزب اللامركزية في حماة .

جمع المحكوم عليهم في غرفة واحدة لكتابة وصيتهم الأخيرة، ثم أخرج المحكومون اثنين اثنين نحو ساحة الإعدام، حيث طوقت كل جهاتها بالجنود، وكان أول من صعد إلى منصة الإعدام السيد عبد الكريم الخليل الذي قال «يا أبناء أمتي وأهل بلادي، يريد الأتراك أن يخنقوا أصوات

حريتنا في صدورنا، ولكننا سنتكلم، إننا أمة تريد الاستقلال، ونسعى للخلاص من نير الأتراك، أنت يا أرض الوطن احفظي تذكارنا، وأنت يا سماء بلادي احملي إلى كل سوري وإلى كل عربي سلام الشهداء وقولي لهم: إننا عشنا من أجل الاستقلال، وها نحن نموت في سبيل الاستقلال».

وقال محمد المحمصاني الذي طلب أن يشنق مع شقيقه محمود في وقت واحد: «إني أموت شهيداً لتحيى أمتي ويحيا العرب».

وقال عبد القادر الخرسا «لقد حكم علينا بالإعدام لمجرد الرغبة في إعدامنا».

وفي شهر أيار ١٩١٦، اضطربت البلاد ثانية حين سرت أخبار إعدام قافلة ثانية من الشهداء وهم:

«عبد الحميد الزهراوي، والأمير عمر الجزائري، وشكري العسلي، وعبد الوهاب الانكليزي، ورشدي الشمعة، ورفيق رزق الله سلوم، وسافر بعضهم الآخر إلى بيروت وهم: عمر حمد، وحسين الشنطي، وعبد العزيز العريسي، وعارف الشهابي، وتوفيق البساط، وسيف الدين الخطيب، والشيخ أحمد طبارة، وسعيد عقل، وباترو باولي، وجورج موسى الحداد، وسليم محمد، وسعيد بخاري، وشفيق المؤيد».

وجهت إليهم جميعاً تهم مماثلة للتهم التي وجهت إلى شهداء القافلة الأولى. وفي ٦ أيار ١٩١٦ نصبت المشانق في دمشق وبيروت لتنفيذ أحكام الإعدام، توجهوا جميعاً إلى المشانق برباطة جأش نادرة يتقدمهم في دمشق «شفيق المؤيد» الذي ألقى كلمة بليغة بين فيها الغاية الشريفة التي يسعى إليها العرب والإصلاح الذي كانوا ينشدونه في الدولة العثمانية.

وقال أمين لطفي: «كنا نخدم الدولة العثمانية بأرواحنا وأجسامنا وعقولنا، وإذا بها تضع الحبل حول أعناقنا».

وقال سعيد عقل: «غفر الله لمن ظلمني، وأسأل ربي أن يكون دمي الذي يراق سبباً لحياة بلادي وشرفاً لأولادي».

وقال محمد محمد: «قولوا لحكومتهم الظالمة أن العمل الذي يعمله رجالها سيكون سبباً في خرابها. إني أموت فداء الأمة العربية. خسفت يا هلال، وشلّت يمينك يا جمال، وليحيَ العرب».

وقال عبد الغني العريسي: «بلغوا جمالاً أن اللقاء قريب. إن الدول لا تبنى على جماجم أبنائها».

وقال توفيق البساط: «مرحباً يا أرجوحة الشرف، مرحباً أرجوحة الأبطال، مرحباً بالموت في سبيل الوطن الحر».

وقال عمر الجزائري: «قل لهذا الخنزير جمال ألا يفرح بموتي، فإن روحي ستظل حية وستعلم أبناء البلاد من خلف القبر دروس الوطنية الحرة».

الاتحاديون والهاشميون

كان منصب شريف مكة من المناصب الكبيرة في الدولة العثمانية، ويأتي صاحبه بعد الصدر الأعظم وخديوي مصر، وهو المرجع الأعلى في الحجاز، وصاحب الكلمة العليا في تصريف شؤون البلاد.

عين الشريف حسين بن علي بن محمد عبد المعين لهذا المنصب، بعد إعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨، فغادر الأستانة مع أنجاله قاصداً مكة حيث كان مقيماً فيها منذ عام ١٨٩٨، حين استقدمه السلطان عبد الحميد إثر خلاف حصل بينه وبين عمه الشريف عون الرفيق أمير مكة يومئذ.

وصل الشريف حسين إلى مكة، وكان للاتحاديين نفوذ كبير فيها، فوضع حداً لنفوذهم فاتهموه بالاستبداد وحب السيطرة.

ولما زار الأمير فيصل دمشق للمرة الأولى في طريقه إلى الأستانة كان الهدف من زيارته إطلاع الصدر الأعظم على مجموعة من الوثائق السرية عثر عليها الأمير علي بن الحسين الذي كان يقود حملة من المتطوعين العرب بالاشتراك مع وهيب باشا قائد الحجاز لتعزيز حملة جمال باشا على قناة السويس. وتشير هذه الوثائق إلى مراسلات سرية كانت تدور بين الصدر الأعظم وقائد الحجاز وهيب باشا لاغتيال الشريف حسين وأنجاله، والقضاء على استقلال الحجاز الذاتي.

أطلع الأمير فيصل الصدر الأعظم على هذه الوثائق، وشكا له مسلك الاتحاديين تجاه الهاشميين، فأصدر أمراً بنقل وهيب باشا من الحجاز وتعيين الجنرال غالب باشا الذي كان مشهوراً بطيب سريرته وحبه للمسالمة. وفاتح الأمير فيصل الصدر الأعظم بضرورة العفو عن الوطنيين السوريين الذين اعتقلهم جمال باشا وقدمهم إلى المحاكمة.

ولما عاد الأمير فيصل من الأستانة إلى دمشق كان جمال باشا قد نفذ حكم الإعدام بالقافلة الأولى من الشهداء، وشرع باعتقال رجال القافلة الثانية. فراح فيصل يجتمع مع الوطنيين السوريين سراً في منزل آل البكري بالقابون، وكان في طليعة من اتصل بهم، الدكتور أحمد قدري معتمد جمعية العربية الفتاة، والدكتور عبد الرحمن الشهبندر، وياسين الهاشمي (وكان قائداً للفيلق الثاني عشر) ومحمد الشريقي، وعلي الركابي وغيرهم، الذين أبدوا له استعدادهم لإضرام نار ثورة عربية في سورية لتحرير البلاد العربية الخاضعة للحكم العثماني. عاد الأمير فيصل إلى مكة وقد حمل إلى والده أختام الشيخ بدر الدين الحسني وعلي باشا الركابي كبرهان لموافقتهما على إعلان الثورة العربية، وتأسيس المملكة العربية، فعقد الشريف حسين وأنجاله الأربعة اجتماعاً سرياً في الطائف قرروا خلاله التحضير للثورة.

وصل الأمير فيصل إلى دمشق للمرة الثانية في كانون الثاني ١٩١٦ ومعه خمسون فارساً من اتباعه ونزل ضيفاً على آل البكري. وعاودوا الاتصال بالوطنيين السوريين وراح يدرس معهم الخطط والاستعدادات لإعلان الثورة. وفي شهر شباط ١٩١٦ وصل إلى دمشق أنور باشا نائب القائد العام للقوات التركية، وتوجه مع جمال باشا والأمير فيصل إلى المدينة المنورة، وطلبا إلى الشريف حسين أن يوافيهما إليها حيث أعدا خطة لاغتياله، لكن الشريف لم يحضر، وإنما أرسل قافلة من الهدايا وزعها الأمير فيصل على أنور وجمال، فعاد الاثنان ومعهما الأمير فيصل إلى دمشق.

في شهر آذار ١٩١٦ أبرق الشريف حسين إلى أنور باشا بالبرقية الآتية:

«إن خروج الدولة العليا منتصرة من الحرب الحاضرة يتوقف على اشتراك جميع العناصر العثمانية ولا سيما العرب، لأن الجانب الأهم من المعارك سيدور في بلادهم.

ويلوح لي أن إرضاء الشعب العربي يتوقف على مداراة قلبه الذي جرحه اتهام عدد كبير من أبنائه بتهم سياسة مختلفة والقبض عليهم، ومحاكمتهم أمام المحاكم العسكرية، وسبيله الدواء الآتي:

١ - إعلان العفو العام عن المتهمين السياسيين.

٢ - إعطاء سورية ما تطلبه من نظام لا مركزي.

٣- جعل إمارة مكة وراثية في أولادي و إبقاؤها على حالتها الحاضرة.

فإذا قبلت المطالب أتعهد بحشد القبائل العربية بقيادة أبنائي في ميدان العراق وميدان فلسطين، وإذا لم تقبل فأرجوكم ألا تنتظروا مني شيئاً سوى الابتهال بأن يهب للدولة النصر والتوفيق».

أبرق أنور باشا للشريف حسين بالجواب الآتي:

«وصلت برقيتكم الهاشمية القائلة إن إحراز النصر يكون باشتراك جميع أبناء الأمة قلباً وقالباً. ولما كان طلب إعلان العفو عن بعض المتهمين وتطبيق نظام اللامركزية في سورية واستبقاء إمارة مكة في شخصكم السامي وفي أولادكم، خارجاً عن اختصاص سيادتكم، فالاستمرار في طلبه ليس من مصلحتكم في شيء. وإني أبلغكم بأنه لا بد أن ينال المعتقلون عقابهم، كما أن حقوق سيادة ملجأ الخلافة ستظل في الحجاز، على ما كانت عليه، وكما هي في جميع المماليك، وأوصيكم ملحاً بأن تستدعوا ولدكم علياً الموجود في المدينة المنورة إلى مكة فوراً، وأن ترسلوا المجاهدين الذين وعدتم بإرسالهم إلى دمشق، ليكونوا بقيادة ولدكم فيصل الموجود فيها، وهو سيظل ضيفاً على الجيش الرابع حتى نهاية الحرب».

أدرك الشريف حسين أن نية جمال باشا متجهة إلى احتجاز الأمير فيصل في دمشق رهينة حتى انتهاء الحرب، لضمان ولاء الشريف حسين، وأن الخطة متجهة أيضاً إلى استدعاء الأمير علي على رأس قوة المجاهدين العرب إلى دمشق لاحتجازه أيضاً.

فبعث الشريف حسين إلى أنور باشا البرقية الآتية :

«لقد أرسلت نجلي فيصلاً إلى دمشق اعتماداً على شرف الدولة ولم يعد حتى الآن. وأما سوق المتطوعة إلى دمشق فيتوقف على وصول فيصل إلى المدينة المنورة ورؤية هؤلاء له، كما سيُدعى نجلي علي إلى مكة فوراً».

اتفق الأمير فيصل مع والده خلال المراسلات السرية التي كانت جارية بينهما على أن يوعز الأمير إلى المتطوعين الذين جاؤوا معه إلى الحجاز، وأقاموا معه في المدينة المنورة بأن يقترحوا على جمال باشا استقدام فيصل من دمشق إلى المدينة المنورة حتى يقود حملتهم على سيناء لمواجهة الجيش البريطاني. وقام الأمير فيصل بحركة مماثلة لدى جمال باشا حين زاره في

دمشق، وأبلغه أنه تلقى أمراً من والده بأن يقود المتطوعين العرب لمساندة الجيش العثماني في سيناء .

سر جمال باشا بهذه الأنباء، وسمح للأمير فيصل بالتوجه إلى القدس ثم المدينة المنورة لقيادة المتطوعين نيابة عن جمال باشا. سافر الأمير فيصل إلى المدينة المنورة في منتصف شهر أيار (أي بعد تسعة أيام من إعدام القافلة الثانية من الشهداء في دمشق وبيروت)، وجرى له استقبال رائع في المدينة المنورة، إذ تخلص من الشرك الذي نصبه له جمال باشا باحتجازه في دمشق حتى نهاية الحرب العالمية .

لم يكد فيصل يستقر في المدينة حتى وصل إليها فخري باشا وتعزيزات تركية تحت ستار تنظيم حملة لليمن. أيقن الشريف حسين أن حشد هذه القوى الكبرى في المدينة المنورة يعني أن الترك يبيتون الفتك به، وأنهم يجهزون الحملة للزحف على مكة .

قرر الشريف حسين الإسراع بإعلان الثورة، مع أنه لم يكمل الاستعدادات لها حتى لا يفاجأ بالحملة التركية على مكة، وكتب إلى ولده فيصل في شهر أيار ١٩١٦ لإطلاعه على قراره، فأرسل فيصل تقريراً مسهباً إلى والده، طلب فيه تأجيل الثورة حتى شهر آب، لأن المواسم الزراعية تكون في ذلك التاريخ قد انتهت، وادخر العرب مؤونتهم من الحبوب، فيشتركون جميعاً في الثورة، وتكون عامة وشاملة في الحجاز وبلاد الشام .

حاول فيصل في تلك الأثناء كسب الوقت بالنسبة لإرسال المتطوعين العرب إلى سيناء، بحجة الاستفسار عما إذا كان سيرسلهم إلى دمشق حتى يقودهم جمال باشا أم إلى القدس أم إلى سيناء ؟ ومن ثم هل يتوجهون بالقطار أم يتوجهون رأساً إلى القناة ؟ ثم طلب الشريف حسين من جمال باشا المال والسلاح للإنفاق على الحملة .

لقد ذكر جمال باشا في مذكراته حول هذا الموضوع:

«لما بلغ فيصل المدينة كتب إليَّ مُعْرِباً عن سروره لأن شقيقه عليا سيقابلني قريباً. وبما أن الشريف حسين قد طلب إلي أن أرسل إليه مبلغاً من المال لإنفاقه على المجاهدين، أبرقت إلى محافظ المدينة بأن يسلمه ما طلب (١٥ ألف بندقية، و ٢٠ ألف ليرة عثمانية ذهباً)، وذلك قبل إعلان الثورة العربية الكبرى بأسبوع».

وقال جمال باشا: «وبينما كنت في بيروت يوم ٢ حزيران ١٩١٦ تحدث إلي فخري باشا من المدينة المنورة هاتفياً فقال ما زالت العلاقات حسنة مع الشريفين علي وفيصل منذ قدومي إلى المدينة. وقد استعرضنا بالأمس معاً المجاهدين واتفقنا على أن تسافر أول كتيبة منهم في هذين اليومين إلى درعا. ولكن تبدل الموقف صباح اليوم حين استلمت ثلاثة كتب من الشريف علي أحدهما موجه لي والثاني لك والثالث للصدر الأعظم. أما الكتاب المرسل لي فهذا فحواه (بناء على الأوامر الصادرة من والدي سيتوقف نقل المتطوعين إلى فلسطين، ولهذا عقدت النية على التوجه بالمتطوعين إلى مكة، وإني اعتذر لاضطراري السفر دون أن أودعك)».

وقال الشريف حسين في كتابه للصدر الأعظم: «أنا لا أعرف أي الرجلين أصدق. هذا السياسي الذي أتعامل معه مباشرة (يقصد جمال باشا) الذي أظهر لنا الود والمجاملة، أم ذلك الذي استعمل معنا ألفاظاً جارحة (يقصد أنور باشا). فإني لذلك مضطر لقطع العلاقات مع الحكومة حتى تجاب المطالب التي طلبتها من أنور باشا قبل شهرين».

بالطبع وصل الشريف حسين إلى هذا الموقف بعد أن قطعت مراسلاته مع مكماهون شوطاً اتفقا فيه على إعلان الثورة، مقابل التعهدات

البريطانية التي ذكرناها، فقد اطمأن الشريف إلى صدق وعود البريطانيين، وأصبح الأمل بتأسيس المملكة العربية العتيدة هو المحرك الرئيسي لرجال الثورة العربية الكبرى وقادتها .

الثورة العربية الكبرى (١٠ حزيران ١٩١٦)(١):

بعد الهزائم التي تعرضت لها القوات البريطانية في العراق، ألحت القيادة البريطانية على الشريف حسين إعلان الثورة لتخفيف الضغط التركي على بريطانيا، فاستجاب لطلب بريطانيا، وأعلن الثورة في مكة على الترك، وحاصر الحامية التركية في مكة حتى استسلمت في (١٣ حزيران ١٩١٦) بعد أن قصفت الكعبة بالمدافع .

سارع الشريف حسين إلى قطع الطريق على تركيا، وأذاع في (٢٧ حزيران) بياناً شرح فيه الأسباب التي حملته على إعلان الثورة. فاتهم الاتحاديين وعلى رأسهم أنور وطلعت وجمال بأنهم اغتصبوا الحكم، وتجاوزوا سلطة الخليفة، وأوقعوا الفرقة بين المسلمين، واستهانوا بأحكام الدين، وقذفوا الكعبة بالقنابل، وجروا البلاد إلى الخراب بإدخالها في حرب ضروس. ثم عدد أعمالهم المعادية للعرب، وكيف نصبوا المشانق في بيروت ودمشق، وساقوا إليها الأبرياء من مسلمين ونصارى ظلماً وعدواناً، ثم كيف يعملون على إبادة الشعوب العربية تقتيلاً وتجويعاً . .

لقد صيغ البيان ببراعة، حاول فيها الشريف عدم إعلان الثورة على الخليفة السلطان ولا على تركيا وإنما على الاتحاديين وحدهم الذين اغتصبوا الحكم وأساؤوا للمسلمين بصورة عامة، وللعرب بصورة خاصة .

---

(١) لن نبحث في المجريات للثورة العربية الكبرى. لقد بحثت بالتفصيل في كتاب العماد مصطفى طلاس - الصورة العربية الكبرى - سنركز على الجوانب السياسية التي رافقت هذه الثورة .

اتهم الأتراك الشريف حسين بالخيانة والكفر، وفي ٢ تموز ١٩١٦ أصدرت الحكومة التركية أمراً بعزله، وعينت أحد أقاربه الشريف علي حيدر أميراً على مكة، بينما سارع الحلفاء بإرسال البعثات السياسية والعسكرية إلى مكة اعترافاً منهم بمركز الشريف حسين السامي بين العرب. الأمر الذي حمل الشريف على جمع القبائل في الحجاز الذين بايعوه ملكاً على الدولة العربية العتيدة في (٣١ تشرين الأول ١٩١٦).

لم تصادف مبايعة الشريف حسين ملكاً على العرب، رضا لدى البريطانيين والفرنسيين، أو لدى زعماء الجزيرة العربية الآخرين ولا سيّما آل سعود زعماء نجد الذين دعوا إلى اجتماع في الكويت (٢٠ تشرين الثاني ١٩١٦)، أعلنوا فيه رفضهم مبايعة الشريف حسين ملكاً على العرب، وزاودوا على الشريف حسين بإعلان تحالفهم مع بريطانيا، الأمر الذي زاد في انقسام الصف العربي.

استغل البريطانيون والفرنسيون هذا الانقسام، فقرروا في ٣ كانون الثاني ١٩١٧، الاعتراف بالشريف حسين ملكاً على الحجاز فقط، وسوّغوا ذلك بالحرص على وحدة العرب وعلى حسن علاقات الشريف بأمراء الجزيرة الآخرين، وخاصة ابن سعود سلطان نجد.

شعر الشريف حسين بالمحاولات البريطانية والفرنسية لتحجيم سلطانه في حدود الحجاز، ولا سيّما بعد أن رفضوا تزويد جيشه بالعتاد اللازم للزحف نحو الشمال[1].

ولمس المراوغة بمحاولتهم التودد إلى أمراء الجزيرة الآخرين، لكن الشريف لم يستطع مواجهة حلفائه بخيبة الأمل هذه، وهو الذي أعلن

---

(١) وصف بريمون رئيس البعثة العسكرية الفرنسية هذا الموقف بقوله: ليس ثمة خطر من تدريب أبناء المستعمرات على استعمال الخيل والسيف والبندقية. أما المدفع ففيه الخطر كله .. فهو يذهب بعيداً.

الثورة على الترك وقطع كل صلة بهم. وكان يترامى للحسين وأعوانه أمور غريبة عن تصرفات حلفائه البريطانيين التيتناقض الوعود التي قطعوها له قبل الثورة. وكان الشريف يتساءل عن مغزى هذه التصرفات فيطمئنه لورانس بأن ليس في الأمر ما يدعو للقلق. لكن قلق الشريف ازداد بعد احتلال البريطانيين لمدينة بغداد (آذار ١٩١٧) وهي جزء من الدولة العربية العتيدة، كما نصت على ذلك مراسلات مكماهون. وسرعان ما أكد له لورانس أن احتلال بغداد ليس بأمر ذي بال من الوجهة السياسية، وإنما هو تدبير عسكري مؤقت.

تعاقبت الأحداث الدولية في شهر آذار ١٩١٧ ولا سيّما بعد نجاح الثورة الشيوعية في روسيا التي تلاها تنازل القيصر نقولا الثاني عن العرش، فانتشرت الفوضى في جميع جبهات القتال في البلطيق والقفقاس والبلقان، وخشي البريطانيون من عزم الحكومة السوفياتية إعلان الهدنة[1]. الأمر الذي سيحمل الأتراك على نقل الحرب إلى السويس والجبهات السورية والعراقية، وقرروا التصدي لذلك بالتقرب من العرب، ورد الثقة إليهم، وتخفيف الأثر السلبي الذي تركه احتلالهم لمدينة بغداد، حيث أذاع الجنرال مود قائد القوات البريطانية بياناً في ١٩ آذار ١٩١٧ أعلن فيه الغرض من هذه المعارك هو دحر العدو وتحرير البلاد بغية تحقيق ما تطمح إليه النفوس العربية من حرية واستقلال. وسارع البريطانيون لتجهيز حملة بقيادة الجنرال موراي لاحتلال بلاد الشام، لكن هذه الحملة منيت بالفشل الذريع منذ معركتها الأولى في غزة (نيسان ١٩١٧)، وانسحب موراي بعد أن ترك فيها ما يزيد على ستة آلاف قتيل من جيشه.

سارعت بريطانيا التي سعت باستمرار لتحجيم الثورة العربية في حدود الحجاز – إلى طلب العون من الشريف حسين لطرد الأتراك من

---

(١) تم إعلان الهدنة بين الاتحاد السوفياتي وتركيا في ٧ كانون الأول ١٩١٧.

فلسطين. فكتب مندوبها السامي الجديد في القاهرة (ريجينالد وينغيت) إلى الشريف حسين في (١٩ نيسان) طالباً العون ومجدداً التعهدات البريطانية. وقال: «آمل ألّا يغرب عن بال جلالتكم أن الحكومة البريطانية هي التي تحترم المعاهدات، وهي حامية ذمار الحق والعدل والحليفة الوفية التي لا تحنث بالعهود».

قرر الحسين الاستجابة لطلب بريطانيا شريطة إسهام الجيوش العربية باحتلال سورية، وقبل البريطانيون ذلك على مضض، فأوفد الشريف ناصر والكولونيل لورانس إلى دمشق لحمل زعمائها على إعداد العدة للمعركة المقبلة. في حين رفضت فرنسا ذلك، واتهمت لورانس بأنه يشجع الأمير فيصلاً على الوصول إلى سورية بغية اغتصاب حقوق فرنسا فيها. في أثناء ذلك اطلع الإيطاليون على مضمون الاتفاقات السرية المعقودة بين روسيا وبريطانيا وفرنسا لاقتسام الدولة العثمانية، فهددوا بالخروج من التحالف إذا لم تحصل إيطاليا على نصيب منها، استناداً إلى اتفاق لندن لعام ١٩١٥، الأمر الذي حمل رؤساء وزارات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا على عقد اجتماع في مدينة «سان جان دي موريان» (١٩ نيسان ١٩١٧)، واتفقوا فيما بينهم على اعتراف إيطاليا باتفاق سايكس - بيكو مقابل حصولها على منطقة نفوذ في آسيا الصغرى تشمل أضاليا وإزمير وقونية.

ترامت أنباء هذا الاجتماع إلى الشريف حسين، فرأت حكومتا بريطانيا وفرنسا إدخال الطمأنينة إلى نفسه بإيفاد «سايكس و بيكو» إلى مكة ليؤكدا للشريف أن ما يقال عن هذه الاتفاقات هو دس رخيص وضرب من ضروب الشائعات لزرع الشقاق بين العرب والحلفاء.

تمكن سايكس وبيكو من إقناع الشريف بأن جميع هذه الاتفاقات السرية، إنما هي في صالح العرب. وبالفعل صرح الأمير فيصل بن الحسين إلى الكولونيل لاموت أحد أعضاء البعثة الفرنسية بقوله:

«كان والدي مرتاحاً جداً إلى الاتفاقات الدولية التي عقدت بين الحلفاء. وليس بوسعنا نحن الاثنين إلا أن نعرب للحكومة الفرنسية عن خالص شكرنا واعترافنا بالجميل لما لها من مواقف مشرفة تجاه العرب»[1].

لقد وصف لاموت عضو البعثة العسكرية الفرنسية الشريف حسين بعد اجتماعه به في مكة بقوله: «ذكاء محدود، تفهم سطحي للأمور، سذاجة في السياسة، معرفة سطحية بالرجال، حب الظهور، وغرور لا حد له»[2]. ما أقسى هذا الوصف لقائد الثورة العربية الكبرى ... !

رأت فرنسا استغلال الحج (١٩١٧) فأرسلت وفداً إلى مكة من مسلمي افريقيا برئاسة مصطفى الشرشالي[3]، وجعلت مهمته السعي للتفاهم مع الشريف حسين حول مستقبل سورية ولبنان وفلسطين، وزود الشرشالي بتعليمات سرية جاء فيها:

« إن فرنسا لا تعارض في استقلال الحجاز والأماكن الإسلامية المقدسة، ولكن لا يسعها أن تغفل مصالحها في سورية. وإنما بالاتفاق مع بريطانيا مستعدة لإعطاء أبناء هذه البلاد نوعاً من الحكم يتلاءم وظروفهم الخاصة، فتقيم في حلب ودمشق والموصل إمارات عربية يكون بين أمرائها وملك الحجاز صلات تحدد فيما بعد.

أما الشاطئ السوري فيخضع لنظام خاص تنفرد فرنسا وحدها بوضعه. إلا أن فلسطين والأماكن المقدسة فيها، فستعمل الدولة الحليفة على وضع نظام خاص لها يضمن حقوق الطوائف والأديان كافة ويدعى الشريف للإسهام فيه»[4].

---

(١) المصدر: السياسة الدولية في الشرق العربي – المصدر السابق – الصفحة ٢١٩ .

(٢) السياسة الدولية في الشرق العربي الصفحة ٢١٩ .

(٣) قاضي من مدينة الجزائر .

(٤) السياسة الدولية في الشرق العربي – الصفحة ٢٢٠ .

وواصل لورانس مهمته في طمأنة الشريف حسين وإزالة الريبة من نفسه حتى تستمر الثورة العربية الكبرى التي خططت بريطانيا لتحجيمها في حدود الحجاز، ثم وجدت أنها تشكل الجزء المهم من الخطط العسكرية البريطانية لاحتلال فلسطين وبلاد الشام، وشعرت تركيا بأهمية هذه الثورة بالنسبة للجهد العسكري للحلفاء، فحاولت هي الأخرى استمالة الشريف حسين عن طريق نشرها لاتفاقات سايكس - بيكو في العالم العربي على أوسع نطاق. وصدر في الأستانة قرار بالعفو العام عن جميع الضباط والجنود العرب الذين قاتلوا في صفوف الحلفاء إن هم استسلموا للسلطاتالتركية في غضون شهر .

وأذاع الألمان البيان تلو البيان لتعليل العرب بالحرية والمساواة والاستقلال إذا انضموا إليهم .

وأوفد جمال باشا أحد رجاله سراً إلى العقبة (مقر الأمير فيصل) وحمله رسالتين مؤرختين في (٢٦ تشرين الثاني ١٩١٧) الأولى منها للأمير فيصل، والثانية إلى رئيس أركان جيشه جعفر العسكري، وكان موضوع هاتين الرسالتين فضح وعود الحلفاء إلى الشريف وإظهار حقيقة أن سياستهم هي تقسيم البلاد العربية، وليس توحيدها، وبسط سلطانهم عليها وليس تحريرها، بدليل اتفاق سايكس- بيكو. واقترح جمال باشا على الأمير فيصل شروطاً للصلح تتضمن إعطاء العرب أكبر قسط من الحكم الذاتي، ودعاه للسفر إلى دمشق للتفاوض بشأن الصلح .

وفي ٤ كانون الأول أعلن جمال باشا عرض الصلح على فيصل في حفل أقيم في بيروت، وأكد حرصه على عودة العرب إلى الحظيرة العثمانية، وقال: «وقع الشريف حسين باشا المسكين في شرك البريطانيين، واغترّ بأقوالهم، وأخلّ بوحدة الإسلام وشرفه .

إن البريطانيين بعد أن أخذوا وعداً منه بالعصيان قرروا الدفاع عن قناة السويس في شبه جزيرة سيناء، ولم يتجاوزوا الترعة إلا بعد أن ضمنوا خروج الشريف وعصيانه. وإذا كانوا اليوم أمام القدس فذلك نتيجة هذا العصيان في مكة»[1].

رد الشريف حسين على عرض الصلح التركي بأن طلب إلى فيصل إرسال رد مختصر جاء فيه «نرفض الاتصال بالعدو». وبعث برسالتين إلى وينغيت المندوب السامي بالقاهرة يستوضح فيهما حول الاتفاق السري بين الحكومتين البريطانية والفرنسية بشأن تقسيم البلاد العربية.

تابعت بريطانيا سياسة التضليل والمراوغة، فأبرق بلفور وزير خارجية بريطانيا إلى وينغيت برسالة موجهة إلى الشريف حسين قدمها الكولونيل باست نائب المندوب السامي البريطاني في جدة بتاريخ ٨ شباط ١٩١٨»[2].

وعلى الرغم مما تضمنته رسالة بلفور من مراوغة، أبرق وينغيت إلى الشريف حسين قائلاً: «إن الوثائق التي وجدها البلشفيك بوزارة الخارجية في بتروغراد لا تمثل اتفاقاً فعلياً تم عقده بين الحلفاء، وإنما هي سجل لمذكرات ومحادثات مؤقتة جرت بين بريطانيا وفرنسا وروسيا في الأيام الأولى من الحرب وقبل الثورة العربية»[3].

صدّق الشريف حسين أقوال البريطانيين مجدداً، واعتبر أن اتفاق «سايكس - بيكو» لا وجود له إلا في مخيلة الأتراك، على الرغم من الأدلة القاطعة، ولا سيّما بعد إطلاع «لورانس» الأمير فيصل على حقيقة هذا الاتفاق. لقد كتب «لورانس» في مذكراته: «قلت لفيصل إن أفضل حل

---

(١) السياسة الدولية في الشرق العربي - المصدر السابق - الصفحة ٢٢٤.

(٢) نص رسالة بلفور إلى الشريف حسين بالملحق الوثائقي - الوثيقة رقم ٤.

(٣) المصدر السابق الصفحة ٢٢٦.

للتخلص من هذه المعاهدة هو إسداء المساعدات القيمة الفعالة للبريطانيين حتى إذا تم لهم النصر أخجلهم أن يسددوا طلقة نار يقضون بها على حليف مخلص تطبيقاً لبنودها»[1].

لم يدرك الشريف حسين ورجاله خطورة الأحداث التي تحيط بهم، بل حاولوا تعليلها تعليلاً (عشائرياً) محدوداً بعيداً كل البعد عن حقيقة السياسة الأوروبية، تجاه الشرق العربي في تلك الحقبة المضطربة من الحرب. لقد آمن الشريف بأن الوعود البريطانية وعود صادقة، فاندفع ومن معه للتضحية في سبيل أمل وضعه البريطانيون منذ ولادته في سراب.

كتب «لورانس» في أعمدة الحكمة السبعة قائلاً: «لقد أثيرت الثورة العربية بخدعة غير شريفة. إن كتب النصر لبريطانيا في هذه الحرب فكل ما قطعناه للعرب من وعود يضحي حبراً على ورق، ولو توخيت الاستقامة والصدق في علاقاتي مع العرب لنصحتهم بأن يغادروا الجبهة، ويعودوا إلى منازلهم، فلا يتعرضوا للموت حباً في هذه الترّهات وتعلقاً بها، ولكنني لم أفعل شيئاً من ذلك .. وعود خلابة أغدقها البريطانيون عليهم أيام المحنة، فصدقوها وحسبوها طيوراً زرقاء جميلة تبني الآن أوكارها، فيا للعار لبلادي ... (بريطانيا)»[2].

واستمرت الثورة العربية الكبرى رغم استمرار الخدعة البريطانية - تقدم قوافل الشهداء في سبيل نيل العرب حريتهم وتحرير بلادهم وضمان وحدتهم.

وعد بلفور (٢ تشرين الثاني ١٩١٧)

وضع الصهاينة في مؤتمرهم الأول ببال ١٨٩٧، وفي المؤتمرات التي تلته، أسس العمل لإنشاء دولة يهودية في فلسطين. وقرروا تأسيس شركة

---

(١) السياسة الدولية في الشرق العربي - الصفحة ٢٢٧.

(٢) المصدر السابق الصفحة ٢٢٩.

لشراء الأراضي، وإنشاء المستعمرات فيها، وتشجيع الجمعيات التي تعمل على نشر اللغة العبرية .

وفي المؤتمر الصهيوني الذي عقد في لاهاي ١٩٠٨، كانوا قد اتخذوا تدابير عملية جديدة. فاعتبروا العبرية اللغة الرسمية للحركة الصهيونية، وخصصوا قرضاً مهماً لشركة شراء الأراضي وآخر لبناء مدينة للمهاجرين اليهود بالقرب من يافا عرفت «بتل أبيب».

قدم الصهاينة للسلطان «عبد الحميد»، بمساعدة «فردريك دي بادن» أحد أعضاء الأسرة المالكة في ألمانيا عروضاً منها تخفيض الفائدة على ديونه الفاحشة، لكن السلطان رفض هذه العروض حفاظاً على زعامته الدينية في العالم الإسلامي، فانتقم منه الصهاينة بالتعاون مع خصومه من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، الذين أبدوا استعدادهم للموافقة على إنشاء حركة لتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين وإقامة المستعمرات فيها .

لَّما اندلعت الحرب العالمية الأولى، انتقل النشاط الصهيوني نحو الحلفاء لثقتهم بانتصارهم، فبدؤوا بمساومة الحكومة البريطانية، بوضع إمكاناتهم المادية والدعائية تحت تصرف الحلفاء، إذا ما قطعوا لهم وعداً بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود. واتصل «هربرت صموئيل» أحد زعماء الحركة الصهيونية «بإدوارد غراي» وزير خارجية بريطانيا في تشرين الثاني ١٩١٤ وحثه على تبني قيام دولة يهودية في فلسطين، تكون حليفة لبريطانيا وعلى مقربة من مصر ومن قناة السويس. مال «غراي» إلى قبول هذه الفكرة، وتم الاتفاق بينه وبين اللجنة الصهيونية في لندن على ألا تمنح فلسطين استقلالها السياسي، قبل أن يدخل إليها أكبر عدد من اليهود .

ولما تولى «لويد جورج» رئاسة الحكومة البريطانية (كانون الأول ١٩١٦) نهج سياسة جديدة تجاه العالم العربي، تستند إلى ضرورة إنشاء دولة

حليفة لبريطانيا في فلسطين، تقيم نوعاً من التوازن مع العرب في تلك المنطقة. ولهذا راح «لويد جورج» يختلق الأسباب للتنصل من تعهدات حكومته للشريف حسين، بجعل فلسطين ضمن حدود الدولة العربية، إذ نص اتفاق سايكس - بيكو على وضع فلسطين تحت إشراف دولي، وحاول حصر الثورة العربية في حدود الحجاز، واتصل باللجنة الصهيونية في لندن لبحث مستقبل فلسطين.

في ٧ شباط ١٩١٧ عقد الاجتماع الأول بين اللجنة الصهيونية والجانب البريطاني في منزل حاييم وايزمان في لندن، فأكد اليهود رفضهم لإقامة إدارة دولية أو إدارة مشتركة بين بريطانيا وفرنسا في فلسطين، وأنهم يقبلون بوضع فلسطين تحت الحماية البريطانية، إذا وعدتهم بريطانيا بتسهيل الهجرة واستملاك البلاد لجعلها في المستقبل دولة يهودية.

وأوفد الصهاينة سوكولوف أحد زعمائهم إلى باريز لمفاوضة الحكومة الفرنسية حول مستقبل سياسة فرنسا، فأكد بيشون وزير خارجية فرنسا تمسك بلاده بنصوص اتفاق سايكس - بيكو التي تقضي بإقامة إدارة مشتركة فرنسية - بريطانية في فلسطين، لكن بريطانيا ساندت مطالب سوكولوف حين اشترك السفير البريطاني في باريز بتوضيح الفوائد التي يجنيها الحلفاء من إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وبناء على إلحاح بريطانيا وافقت فرنسا على المخطط الصهيوني.

وأسهم إعلان الولايات المتحدة دخول الحرب إلى جانب الحلفاء (٦ نيسان ١٩١٧) في ازدياد النشاط الصهيوني لحمل الحكومة البريطانية على إصدار وعد رسمي بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وبعد مفاوضات بين الرئيس الأمريكي ويلسون، ولويد جورج ووزير خارجيته بلفور اتفق على أن يقوم بلفور بإرسال الكتاب التالي إلى روتشيلد أحد زعماء الحركة الصهيونية في بريطانيا:

«بالنيابة عن حكومة جلالة الملك، يسرني جداً أن أبلغكم بأن حكومة جلالته تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتحقيق هذه الغاية، مع البيان الجلي بأن لا يفعل شيء يضير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة حالياً في فلسطين، ولا الحقوق والمركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى».

يعتبر وعد بلفور من أوقح الوعود التي عرفها التاريخ، إذ كيف تعطي حكومة لنفسها الحق للتصرف ببلد آخر آهل بالسكان لتقديمه هدية لأفراد يعيشون بعيداً عنه آلاف الأميال، تحت ستار كاذب يتحدث عن الروابط الروحية التي تفصلهم عنها آلاف السنين. ناهيك عما يتضمنه وعد بلفور من نقض صريح لتعهدات مكماهون ولورانس وورينغت باسم الحكومة البريطانية، بل إنه مخالفة صريحة لاتفاق لا يقل عنه سوءاً وهو اتفاق سايكس - بيكو الذي اعتبره الحلفاء الأساس القانوني لاقتسام تركة الدولة العثمانية. لقد نص ذلك الاتفاق على إقامة نظام دولي في فلسطين، ولم ينص على إعطاء فلسطين هبة للصهاينة لإقامة وطن يدعون أنه قومي لليهود.

لقد جاء وعد بلفور في وقت كانت فيه بريطانيا أحوج ما تكون إلى مد الثورة العربية عبر الحجاز نحو فلسطين، ولا سيّما بعد فشل حملة الجنرال موراي في معركة غزة.

لكن بريطانيا لم تقم أي وزن لموقف قادة الثورة العربية الكبرى، حيث شرح مارك سايكس أسباب ذلك بوصف الموقف العربي بعد إعلان وعد بلفور بقوله[1]:

«إن رجال الثورة بحاجة اليوم إلى بريطانيا أكثر مما هي بحاجة إليهم، ولا يسعهم بأي حال الاستغناء عن الأموال الطائلة التي تغدقها عليهم،

---

(١) السياسة الدولية في الشرق العربي - المصدر السابق - الصفحة ٢٣٨ .

وإن العرب عامة في وضعهم السياسي والاجتماعي لا يشكلون أي خطر آني أو في مستقبل قريب على مصالح التاج، ناهيك عن الانقسامات القبلية والحزبية والإقليمية المستحكمة فيما بينهم التي تجعل وحدتهم الفعلية أمراً مستبعداً. ولذا فإنهم لن يقوموا بأي عمل عدائي ضد بريطانيا واليهود غير الاحتجاج الكلامي، وسيقبلون أي تفسير تعطيه حكومة صاحب الجلالة لهذا التصريح».

اتصل الشريف حسين بالمندوب السامي البريطاني في القاهرة لسؤاله عن هذا الوعد المشؤوم فأبلغ الشريف حسين بما يأتي[1]:

١ – بما أن في فلسطين مخالفات دينية وأوقافاً وبقاعاً يقدسها المسلمون واليهود والمسيحيون كل فريق على حدة في بعض الأحوال، ويقدسها فريقان منهم أو الثلاثة معاً في أحوال أخرى، ولما كان يهتم بهذه الأماكن خلق كثير من خارج فلسطين وبلاد العرب فلا بد من وضع نظام خاص بها يقره العالم.

٢ – فيما يخص جامع عمر، فإنه يعتبر خاصاً بالمسلمين وحدهم، ولن يخضع خضوعاً مباشراً أو غير مباشر لأي سلطة غير إسلامية.

٣ – ولما كان الرأي العام اليهودي العالمي يميل إلى عودة اليهود إلى فلسطين. ولما كان ينبغي اعتبار هذا الرأي عاملاً دائماً، ولما كانت وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة فوق ذلك تميل إلى تحقيق هذا الأمل، فإنها مصممة على أن لا تضع عقبة ما في طريق تحقيق هذا المثل الأعلى ما دام متمشياً مع حرية السكان الموجودين في فلسطين سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية السياسية.

٤ – أثار وعد بلفور هياج العرب، الذين انتابتهم الشكوك والمخاوف بصدق نوايا الحلفاء، ولا سيّما وأن هذا الوعد المشؤوم، جاء بعد إذاعة

(١) السياسة الدولية في الشرق العربي – المصدر السابق – الصفحة ٢٤٠.

اتفاق سايكس - بيكو. في هذه الأثناء تقدم سبعة من السوريين الموجودين في مصر، وهم: وفيق العظم، والدكتور عبد الرحمن الشهبندر، وفوزي البكري، والشيخ كامل القصاب، وخالد الحكيم، ومختار الصلح، وحسن حمادة تقدموا إلى الحكومة البريطانية عن طريق المكتب العربي في القاهرة التابع للمفوض السامي، بعريضة توخوا فيها أن يعرفوا ما إذا كان هدف الحكومة البريطانية أن ينعم سكان البلاد العربية بالاستقلال التام والناجز، وما إذا كانت تؤثر إقامة حكومة عربية لا مركزية أو ما إذا كان يمكن لسورية أن تقيم لنفسها إدارة حكومية مستقلة ضمن مملكة عربية مستقلة.

في ١٦ حزيران ١٩١٨ أصدرت الحكومة البريطانية تصريحاً أجابت فيه عن عريضة السوريين السبعة (سمي بالعهد البريطاني للسوريين السبعة)، سلمه هوجارت للدكتور الشهبندر في القاهرة بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩١٨ وتضمن[1]:

١ - إن حكومة جلالة الملك ترغب في أن تكون عامة الشعوب التي تتكلم اللغة العربية منقذة من السلطة التركية، وأن تعيش فيها بعد وعليها الحكومة التي ترغب فيها.

٢ - إن بعض البلاد العربية، إما كانت تتمتع باستقلالها التام منذ مدة، أو حصلت عليه الآن وهو استقلال اعترفت به إنكلترا اعترافاً تاماً، وهذا يكون شأنها أيضاً مع البلاد التي تحصل على استقلالها من الآن حتى نهاية الحرب.

٣ - إن سائر البلاد العربية هي الآن إما خاضعة للترك وإما تحتلها جيوش الحلفاء. فحكومة جلالة الملك تأمل، ولها الثقة أن تحصل شعوب هذه

(١) المصدر: المشرق العربي في مواجهة الاستعمار - الدكتور ذوقان قرقوط - الصفحة ١٦.

البلاد أيضاً على حريتها واستقلالها، وأن يتخذ بشأنها عند انتهاء الحرب قرار يتفق مع رغائبها.

٤ - إن حكومة جلالة الملك تعتقد أن العوائق والصعوبات المقدرة التي تقف في سبيل إحياء هذه الشعوب سيُتغلب عليها تغلباً ناجحاً، وهي تعد بكل مساعدة لمن يسعى في إزالتها ومستعدة لأن تنظر في أيّ خطة لعمل مشترك، يلتئم مع الحركات العسكرية الحاضرة، ويتفق مع المبادئ السياسية لبريطانيا وحلفائها.

لقد انطلقت «الخدعة» البريطانية على الشريف حسين والوطنيين العرب، وبعث الشريف حسين برسائل إلى قادة الحركة الوطنية في سورية ومصر والعراق وفلسطين يطمئنهم بأن الحكومة البريطانية أكدت له رسمياً أن إسكان اليهود في فلسطين لن يتعارض مع استقلالها. ونشرت صحيفة القبلة الصادرة في مكة بتاريخ ٢٣ آذار ١٩١٨ مقالاً جاء فيه «إن ديننا الحنيف وتقاليدنا تفرض علينا حسن الضيافة والتسامح. علينا الترحيب باليهود كإخوان لنا يتعاونون معنا لتحقيق مصالحنا المشتركة».

هناك أسباب عديدة جعلت ملك الحجاز يتخذ هذا الموقف، أبرزها: سهولة تسليمه بالأمر الواقع، وارتباطه مالياً وعسكرياً ببريطانيا، وقلة ثقته بجيرانه من أمراء الجزيرة العربية – ولا سيّما أمراء نجد – الذين كان يرى فيهم أعداء يتربصون به، فدخل معهم في سباق لكسب رضا البريطانيين حتى لا يستعدّ خصومه للإطاحة به. يضاف إلى ذلك، جهل رجال بلاطه وعدم إلمامهم بأبعاد ومخاطر الحركة الصهيونية على العالم العربي.

إن وعد بلفور فضلاً عن وقاحته، مخالفة صريحة لما جاء في رسالة مكماهون المؤرخة في ٢٤ تشرين الأول ١٩١٥ التي استثنت من حدود الدولة العربية الموعودة أقاليم حددتها نصا: بمرسين وأضنة والمناطق الواقعة غرب حلب وحماة وحمص ودمشق (الساحل السوري). ولو كانت

فلسطين مستثناة لذكرتها الرسالة صراحة كما ذكرت غيرها. كذلك هو مخالف لنص اتفاق سايكس - بيكو الذي جعل فلسطين تحت إشراف دولي.

وفيما راح اليهود ينظمون صفوفهم لوضع «وعد بلفور» موضع التنفيذ، وفيما كان البريطانيون والفرنسيون يديرون المعارك لوضع اتفاق سايكس - بيكو موضع التنفيذ، تابع العرب ثورتهم على الترك، والثقة تملأ قلوبهم بأن شمس الحرية ستشرق على أقطارهم، ويزيدها إشراقاً وعود بريطانيا العظمى بنيل العرب حريتهم ووحدتهم، والاعتراف باستقلالهم بعد فوز الحلفاء بالنصر المؤزر.

منذ مطلع عام ١٩١٨، لاح النصر للحلفاء، وراحوا يمهدون السبيل أمام وضع أسس السلام المقبل، بما يؤمن مصالحهم في أوروبا والشرق، ويضمن سلامة مواصلاتهم الإمبراطورية. لكن تصريح الرئيس الأمريكي ويلسون في نقاطه الأربع عشرة (٨ كانون الثاني ١٩١٨) أحرج موقفهم ولا سيّما حين تحدث عن حق الشعوب في تقرير المصير، فسارع البريطانيون والفرنسيون لإقناع الرئيس ويلسون بعدم جدوى نشر هذه المبادئ في بلدان آسيا وإفريقيا المتخلفة في مضماري الحضارة والاقتصاد. ونجحوا في إقناعه عندما عدّل رأيه عن مبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها، وتبنى نظام الحماية والانتداب على البلدان التي كانت رازحة تحت سيطرة الاستعمارين التركي والألماني. فقال في التفسير الرسمي الذي أعلنه بشأن نقاطه الأربع عشرة (وفيه يعترف ضمناً باتفاق سايكس - بيكو) «يجب أن تؤمن لسورية حماية دولة كبرى، وهذه الحماية منحت لفرنسا بموجب اتفاق عقد مع بريطانيا العظمى، ولا جدال بأن بريطانيا العظمى هي في حكم الواقع حامية فلسطين والعراق والجزيرة العربية، ولا بد من وضع ميثاق عام يشتمل على الضمانات التي تربط الدول المنتدبة في آسيا الصغرى، على أن يدخل هذا الميثاق في معاهدات السلام»[1].

---

(١) السياسة الدولية في الشرق العربي - المصدر السابق - الصفحة ٢٤٦.

اعترف ويلسون بنظام الانتداب على الدول العربية. وخص بريطانيا وحدها بالانتداب على فلسطين، الأمر الذي جعل الحركة الصهيونية تنشط لاستغلاله وبإيفاد وايزمان كرئيس «للهيئة الاستشارية اليهودية» إلى فلسطين للعمل من قبل تنفيذ وعد بلفور.

استقبل وايزمان في فلسطين من قبل الجنرال اللنبي، وبدأ بتنفيذ خطط استملاك الأراضي وتوسيع الهجرة اليهودية. وتمكن من السيطرة على الإدارة العسكرية البريطانية، بحيث لم تعد تصدر قراراً إلا بعد استشارته وكأن اليهود أصبحوا أصحاب البلاد وأسيادها، بينما كان الجنرال اللنبي والأمير فيصل يضعان الخطط العسكرية لتحريك الجيوش البريطانية والعربية نحو دمشق، بعد النجاح في الاستيلاء على فلسطين وشرق الأردن.

العلم العربي فوق دمشق

في ٣٠ أيلول ١٩١٨، انسحبت الحامية التركية من دمشق، ورفع الأمير سعيد الجزائري[1] العلم العربي فوق دار البلدية، وأبرق إلى رؤساء البلديات في سورية ولبنان معلناً أنه «بناءً على تسليمات الدولة التركية فقد تأسست الحكومة الهاشمية على دعائم الشرف. طمئنوا العموم، وأعلنوا الحكومة باسم الحكومة العربية».

في اليوم الآتي وصلت طلائع الجيش العربي بقيادة الشريف ناصر ونوري الشعلان من محور الكسوة - دمشق، كما وصلت طلائع الجيش البريطاني من محور القنيطرة - دمشق، وفي ٤ تشرين الأول ١٩١٨ دخل

---

(١) الأمير سعيد الجزائري: حفيد المجاهد عبد القادر الجزائري، كلفه جمال باشا السفر إلى العقبة للاجتماع بالأمير فيصل للبحث في عقد صلح بين الأتراك والعرب، لكن فيصلاً طلب إليه حمل الراية العربية وإعلان تأسيس الحكومة العربية في دمشق فور انسحاب الحامية التركية منها.

الأمير فيصل والجنرال اللنبي إلى دمشق وسط استقبال جماهيري حاشد، وعقدا اجتماعاً في فندق فكتوريا اتفقا فيه على خطة تحرير سورية. وفي هذا الاجتماع أشار الجنرال اللنبي إلى أنه بموجب اتفاق عقد بين بريطانيا وفرنسا فإنه تلقى تعليمات من حكومته بالسماح للفرنسيين بتولي شؤون إدارة المنطقة الساحلية من سورية ولبنان، وأن فرنسا ستكون حامية للمنطقة الممتدة من دمشق إلى حلب، وقد قطعت على نفسها عهداً بأن تساند قيام دولة عربية فيها.

حاول الأمير فيصل قطع الطريق على الفرنسيين والبريطانيين بإعلان تأسيس الدولة العربية في سورية[1]. وعين اللواء علي رضا الركابي[2] حاكماً عسكرياً عاماً في دمشق، واللواء شكري الأيوبي حاكماً عسكرياً في بيروت، وأمره بالتوجه إليها على رأس قوة عسكرية من الجيش العربي لرفع العلم العربي فوق بلديتها وتأسيس الدولة العربية فيها»[3].

سارع البريطانيون والفرنسيون إلى تنفيذ اتفاق سايكس - بيكو على الأرض. في ٩ تشرين الأول ١٩١٨ وصلت إلى بيروت من البر والبحر قوات بريطانية وفرنسية، وأصدر الجنرال اللنبي قراراً بتعيين الجنرال الفرنسي بيباب حاكماً عسكرياً للمنطقة الغربية حيث أنزل الأعلام العربية،

---

(١) نص إعلان الأمير فيصل تأسيس الدولة العربية في سورية بالملحق الوثائقي - الوثيقة رقم (٥).

(٢) علي رضا الركابي: ولد في دمشق ١٨٧٧ ودرس في المدرسة الحربية بالأستانة. انتسب إلى جمعية العربية الفتاة والعهد السريتين - عين حاكماً لدمشق عام ١٩١٨ ثم رئيساً للوزارة. التحق بإمارة شرق الأردن عام ١٩٢٢ وتولى رئاسة الوزارة فيها مرتين. ثم عاد إلى دمشق، وتوفي فيها عام ١٩٤٢.

(٣) تولى اللواء شكري الأيوبي زمام السلطة في بيروت بتاريخ ٦/ ١٠/ ١٩١٨، وأعلن انضمام لبنان إلى الحكومة العربية، وعيّن حبيب باشا السعد حاكماً مدنياً بعد أن أقسم يمين الولاء للشريف حسين.

وطلب إلى اللواء شكري الأيوبي العودة إلى دمشق، وفي ٢٣ تشرين الأول ١٩١٨ أعلن اللنبي ترتيباته المتعلقة بإدارة الأراضي المحتلة إنشاء ثلاث مناطق إدارية[1]:

١ - المنطقة الجنوبية (فلسطين)، ويتولى إدارتها قائد بريطاني.

٢ - المنطقة الغربية (لبنان والساحل) ويتولى إدارتها قائد فرنسي.

٣ - المنطقة الشرقية (سورية الداخلية مع شرق الأردن)، ويتولى إدارتها قائد عربي هو اللواء علي رضا الركابي يعاونه ضابطا ارتباط أحدهما إنكليزي والآخر فرنسي.

تابعت الجيوش العربية والبريطانية والفرنسية مطاردتها لفلول الجيش التركي حتى وصلت إلى كيليكية، فأسرعت الحكومة التركية إلى طلب الهدنة، وعقدت في «موندروس»[2] يوم ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨، ونصت على جلاء القوات التركية عن جميع بلاد العرب، بما في ذلك ما بقي من جنود في اليمن والحجاز بينما احتلت القوات الفرنسية الساحل السوري من الناقورة إلى إسكندرونة.

وفي ٨ تشرين الثاني ١٩١٨ أصدرت الحكومتان الفرنسية والبريطانية تصريحاً مشتركاً حددتا فيه سياستهما تجاه العرب، وجاء في مقدمة هذا التصريح[3]:

---

(١) الثورة العربية الكبرى - العماد مصطفى طلاس - الطبعة الثانية - دمشق ١٩٧٧ - الصفحة ٤٤٧.

(٢) وقع اتفاق الهدنة في جزيرة موندروس الأميرال البريطاني كالتروب وقد قبلت به فرنسا على مضض أملاً بأن يتاح لها حرية التصرف في وضع شروط الهدنة على جبهات القتال الأخرى ولا سيّما شمال العراق حيث تابع الجنرال الفرنسي مارشال تقدمه حتى احتل منطقتها.

(٣) المصدر: الثورة العربية الكبرى - العماد مصطفى طلاس - المصدر السابق - الصفحة ٤٥١.

«إن الحكومة الفرنسية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية عقدتا العزم على إصدار التصريح المشترك الآتي من أجل أن تعطيا السكان غير الأتراك القاطنين بين جبال طوروس والخليج تأكيداً بأن الحكومتين، كلّ منهما في منطقتها الخاصة، تعتزم تأمين أفضل درجات الحكم الذاتي لهم بهدف تحريرهم وتطويرهم»[1].

في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨، استسلمت ألمانيا وعقدت الهدنة العامة، واتفق الحلفاء فيما بينهم على عقد مؤتمر الصلح في باريز بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩١٨، وقررت بريطانيا توجيه الدعوة للشريف حسين للاشتراك في المؤتمر باعتباره حليفاً وناطقاً بلسان العرب، فأوفد الأمير فيصل لتمثيله في المؤتمر على الرغم من المعارضة الفرنسية لاشتراك العرب في مؤتمر الصلح.

كان الموقف العربي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى مضطرباً، فمن جهة كانت سورية الداخلية في أيدي العرب وتحت حكمهم من العقبة جنوباً حتى حلب شمالاً، وقد تصرف فيها فيصل تصرف الحكام المستقلين، على أساس أنها جزء من المملكة العربية العتيدة، ومن جهة ثانية كان الساحل السوري ولبنان تحت سيطرة القوات الفرنسية، وكان العراق وفلسطين تحت سيطرة القوات البريطانية.

القضية السورية في مؤتمر الصلح

وصل الأمير فيصل إلى مرسيليا في ٢٦ تشرين الثاني ١٩١٨، واستقبلته فرنسا باعتباره «نجلاً لملك الحجاز» بينما كان وزير خارجية فرنسا وبريطانيا يعقدان اجتماعاً في لندن (١ كانون الأول ١٩١٨) لتنسيق مواقف

---

(١) نص التصريح الفرنسي - البريطاني المشترك بالملحق الوثائقي - الوثيقة رقم /٦/.

بلديهما في أثناء مؤتمر الصلح. فاتفقا على تعديل اتفاق سايكس – بيكو بحيث تحصل بريطانيا على ولاية الموصل مقابل حصول فرنسا على حصة في نفط الموصل. كذلك حصلت بريطانيا على الانتداب على فلسطين مقابل اعترافها بانتداب فرنسا على كيليكية وسورية الداخلية. واعتبر هذا الاتفاق أساساً للتسويات التي حدثت في «سان ريمو» فيما بعد. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق جاء مخالفاً نصاً وروحاً للتصريح البريطاني – الفرنسي الذي سلم للشريف حسين يوم ٨ تشرين الثاني ١٩١٨ أي قبل ثلاثة أسابيع فقط من اتفاق «لويد جورج – كليمنصو». وبذلك تكون القضية السورية قد خسرت كل شيء حتى قبل انعقاد مؤتمر الصلح.

لم يحسم موضوع قبول الأمير فيصل ممثلاً عن العرب في مؤتمر الصلح إلا قبل انعقاد المؤتمر بيومين، حيث وزع مذكرة على الوفود المشاركة في المؤتمر جاء فيها:

«جئت ممثلاً لوالدي الذي قاد الثورة العربية ضد الأتراك تلبيةً منه لرغبة بريطانيا وفرنسا، ولأطالب بأن تكون الشعوب الناطقة بالعربية في آسيا من خط إسكندرونة – ديار بكر شمالاً حتى المحيط الهندي جنوباً معترفاً باستقلالها وسيادتها بضمان عصبة الأمم المتحدة» .. وقال: «إني أستند في مطلبي هذا إلى المبادئ التي صرح بها الرئيس ويلسون، وأنا واثق من أن الدول الكبرى ستهتم بأجساد الشعوب الناطقة بالعربية وبأرواحها أكثر من اهتمامها بما لها هي نفسها من مصالح مادية»(١).

في ٣٠ كانون الثاني ١٩١٩، قرر الحلفاء في فرساي فصل البلاد العربية عن المملكة التركية، ووضعوا قواعد لإدارة المستعمرات والأراضي التي كانت لألمانيا وتركيا.

---

(١) نص مذكرة الأمير فيصل إلى مؤتمر الصلح – الملحق الوثائقي – الوثيقة رقم ٧.

وجاء في المادة الأولى لهذا القرار أنه بسبب سوء الإدارة التركية وللمذابح الأرمنية الهائلة .. قرر الحلفاء فصل أرمينية وسورية والعراق وفلسطين وبلاد العرب فصلاً تاماً عن المملكة التركية. وقررت المادة الثانية أن الدول المتحالفة رأت أن سكان هذه المناطق لا يستطيعون الوقوف وحدهم بالنسبة لحالات العالم الحاضرة الشديدة، ولهذا قررت العمل في هذه الأراضي بمبدأ ترقية وإسعاد هذه الشعوب التي تعتبر وديعة مقدسة في ذمة المدنية .

وجاء في المادة الثالثة أن الحلفاء بعد الدرس الدقيق اقتنعوا أن أفضل طريقة للقيام بهذه المهمة، هي وضع هذه الشعوب في عهدة الأمم الراقية التي ستقوم بهذه المشارفة كتوصية من قبل عصبة الأمم. ونصت المادة الخامسة أن بعض الشعوب الخاضعة للمملكة التركية بلغت من الرقي درجة يصلح الاعتراف بها كأمم مستقلة محتاجة إلى تقديم النصائح الإدارية ومساعدة دولة وصية حتى تصير قادرة على السير وحدها. لهذا فإن رغائب هذه الشعوب يجب أن يكون لها مقام أول في اختيار الدولة الوصية[1].

---

(١) حين أقر مجلس الحلفاء الأعلى ميثاق جمعية الأمم (شباط ١٩١٩) أدمج هذه المبادئ في المادة (٢٢) من ميثاقها، وجاء نصها كما يأتي : «يجب أن يطبق على المستعمرات والبلدان التي قضت نتائج الحرب الأخيرة بخروجها عن سلطة الدول التي كانت تسيطر عليها في الماضي والتي تسكنها شعوب لا تزال إلى الآن غير قادرة على الوقوف منفردة في معترك الحياة، المبدأ القاضي بجعل سعادة شعوبها وتقدمها وديعة مقدسة في يد العالم المتمدن. ويجب أن ينص هذا العهد على الضمانات اللازمة لحسن القيام بهذه الوديعة. والطريقة المثلى عملياً، هو أن يعهد بالوصاية على هذه الشعوب إلى الدول الراقية التي تمكنها مواردها المادية أو موقعها الجغرافي من القيام بهذه المهمة على منوال أفضل من غيرها، وتكون مستعدة لقبول هذه التبعة، وتختلف هذه الوصاية باختلاف درجات هذه الشعوب في التقدم، وباختلاف موقعها الجغرافي وأحوالها العمرانية. ولما كانت بعض =

لم يستطع الأمير فيصل شرح القضية السورية أمام المؤتمر إلا في ٦ شباط ١٩١٩ . فأشار إلى المذكرة التي وزعها على الوفود وطالب باعتراف الحلفاء للشعوب الناطقة بالعربية من خط إسكندرونة ديار بكر شمالاً حتى المحيط الهندي جنوباً بالسيادة والاستقلال وبضمان عصبة الأمم، وطالب الحلفاء الوفاء بالوعود التي قطعوها على أنفسهم ولا سيّما في التصريح البريطاني - الفرنسي المشترك (٨ تشرين الثاني ١٩١٨) .

وفي ٢٠ آذار ١٩١٩ بحث الأربعة الكبار (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا) موضوع سورية، فأكد الوفد الفرنسي تمسكه بسورية كلها، بينما احتج الوفد البريطاني بأن احتلال فرنسا لسورية الداخلية مخالف لنص اتفاق سايكس بيكو، وحاول البريطانيون إبراز أهمية الثورة العربية بالنسبة للجهد الحربي للحلفاء .

أشاروا إلى مراسلات حسين - مكماهون، التي تعهدت بموجبها بريطانيا باستقلال سورية الداخلية. وتدخل الرئيس الأمريكي ويلسون، واقترح تشكيل لجنة تحقيق رباعية تذهب إلى سورية والمناطق المجاورة بهدف استطلاع رغبات الأهالي وتقديم تقرير حولها إلى مؤتمر الصلح .

اتفق «الكبار» على أن توفد كل دولة منهم في إطار لجنة التحقيق مندوبين عنها، فاختار الرئيس ويلسون الدكتور هنري كينغ والسيد شارلس كراين، بينما عينت الحكومة البريطانية مكماهون وهوجارث، ولم تعين فرنسا مندوبيها، ولم تبدِ إيطاليا أي اهتمام .

= الشعوب الصغيرة التي كانت ضمن السلطة العثمانية قد بلغت من الرقي درجة يمكن أن يعترف معها مؤقتاً بكونها أمة مستقلة على شرط أن تسترشد إدارتها بنصائح ومساعدة تستمدها من دولة منتدبة إلى أن تصير أهلاً للسير وحدها، على أن تحل رغبات هذه الشعوب باختيار الدولة المنتدبة محلها من الاعتبار ..».

حاول لويد جورج إقناع الرئيس ويلسون بعدم جدوى لجنة التحقيق، لكن الرئيس ويلسون أصرّ على ضرورة قيام اللجنة حتى لو لم تشترك فيها الدول الأخرى .

في ٢٣ نيسان ١٩١٩ غادر الأمير فيصل باريز عائداً إلى دمشق، وهو مدرك أن كل ما حققه في مؤتمر الصلح هو إرسال لجنة التحقيق الأمريكية لاستطلاع رغبة الأهالي، بينما تابع السيدان رستم حيدر وعوني عبد الهادي تمثيل العرب في مؤتمر الصلح .

وصل الأمير فيصل دمشق في ٥ أيار ١٩١٩[١]، وعقد اجتماعاً موسعاً مع أعيان البلاد تحدث فيه عن نتائج مؤتمر الصلح وأهمية القرار الذي اتخذه الرئيس الأمريكي ويلسون بإيفاد لجنة التحقيق إلى سورية، وطالب بإجراء انتخابات لتأسيس مؤتمر سوري يمثل الأمة ويدافع عن حقوقها[٢] .

جرت الانتخابات في سورية الداخلية طبقاً لقانون الانتخابات التركي العام ١٩٠٨، أما في الساحل وفلسطين التي كانت ترزح تحت الاحتلال الفرنسي والبريطاني فقد عين مندوبوها من أصحاب الرأي والمكانة. وعقد المؤتمر السوري جلسته الأولى يوم ٧ حزيران ١٩١٩ في مقر النادي العربي بدمشق بحضور ٦٧ عضواً[٣] وانتخب السيد هاشم الأتاسي مندوب حمص رئيساً له، وافتتح المؤتمر بكلمة الأمير فيصل الذي تحدث عن الغاية من دعوة المؤتمر، وأشار إلى مهمة اللجنة الأمريكية، وقال إن مهمة

---

(١) استقبل الأمير فيصل في دمشق استقبال الملوك، امتطى عربة تجرها ثمانية خيول عليها سروج من الذهب والفضة، ونصبت أقواس النصر، وزينت جنباتها بالحلي، وفرشت الطرق بما يزيد على ٢٤ ألف سجادة، ناهيك عن الجماهير الحاشدة .

(٢) نص خطاب الأمير فيصل في ٥ أيار ١٩١٩ بالملحق الوثائقي – الوثيقة رقم ٨ .

(٣) أسماء أعضاء المؤتمر السوري – بالملحق الوثائقي – الوثيقة رقم (٩) .

المؤتمر تنحصر في تمثيل البلاد أمام هذه اللجنة وعرض أماني الأمة ثم سن الدستور الذي سيكون دليل عمل الأمة في حاضرها ومستقبلها.

لجنة كينغ - غرين

وصلت لجنة كينغ - غرين الأمريكية إلى يافا في ١٠ حزيران ١٩١٩، وأذاعت بياناً فور وصولها جاء فيه:

«إن الشعب الأمريكي ليس له مطامع سياسية في أوروبا أو الشرق الأدنى، بل يفضل بقدر الإمكان تجنب كلّ علاقة بالمشاكل الأوروبية والآسيوية والأفريقية، ويرغب بإخلاص أن يسود السلام الدائم، وإنه بهذه الروح يدنو من مشاكل الشرق الأدنى».

قضت اللجنة في سورية ٤٢ يوماً زارت خلالها ١٥٢٠ قرية ومدينة، وضمت إلى ملفاتها ١٨٦٣ عريضة من المسلمين والمسيحيين، وطالبت جميعها باستقلال البلاد، وقدم لها المؤتمر السوري باسم الشعب السوري مقرراته التي طالبت باستقلال البلاد ووحدتها من جبال طوروس شمالاً، ورفح والخط المار جنوب الجوف إلى جنوب العقبة الشامية والعقبة الحجازية جنوباً، ونهر الفرات والخابور إلى الخط الممتد إلى البوكمال إلى شرق الجوف شرقاً، والبحر المتوسط غرباً، على أساس ملكي نيابي دستوري، ورفض مطالب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية (فلسطين) وطناً قومياً لليهود، ورفض الهجرة اليهودية، أما سكان البلاد الأصليون من إخواننا اليهود فلهم ما لنا وعليهم ما علينا. ورفض المؤتمر السوري فصل القسم الجنوبي (فلسطين) عن سورية، والمنطقة الغربية الساحلية التي من جملتها لبنان ورفض جميع ادعاءات فرنسا بالوصاية عليها.

رفعت اللجنة تقريراً مستفيضاً حول أعمالها ضمنته توصياتها، وأوضح التقرير الأوضاع السياسية في البلاد، والاعتبارات الخاصة بتسوية المسألة الشرقية، وخلصت إلى جملة من الآراء رفعتها إلى مؤتمر الصلح في فرساي كان أبرزها[1]:

١ - مهما كانت الإدارة الأجنبية التي سيؤتى بها إلى سورية، يجب ألا تأتي كدولة مستعمرة، بل كدولة وصية غايتها ومهمتها خدمة الشعب السوري وترقيته. ويجب أن تكون الوصاية محددة تعينها عصبة الأمم.

٢ - المحافظة على وحدة سورية حسب رغائب السواد الأعظم من سكانها، وأن يعطى للبنان نوع واسع من الاستقلال الإداري.

٣ - إذا كانت رغائب السكان في فلسطين سيعمل بها فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود وهم تسعة أعشار السكان في فلسطين يرفضون البرنامج الصهيوني رفضاً باتاً. والعرائض تثبت أن سكان فلسطين لم يجتمعوا على شيء مثل إجماعهم على هذا الرفض، فتعريض شعب هذه حالته النفسية لمهاجرة يهودية لا حد لها، ولضغط اقتصادي واجتماعي متواصل ليسلم بلاده، نقض شائن للمبدأ العادل الذي تقدم شرحه واعتداء على حقوق الشعب. إن جميع الموظفين الإنكليز الذين حادثتهم اللجنة يعتقدون أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة، ويجب ألا تقل هذه القوة عن خمسين ألف جندي. وهذا بحد ذاته دليل واضح على ما في البرنامج الصهيوني من إجحاف بحقوق غير اليهود، إذ لا يعقل استخدام الجيوش لتنفيذ قرار جائر.

٤ - لقد عبر أكثر من ٦٠ ٪ من عرائض الشعب السوري عن الرغبة في أن تعهد عصبة الأمم إلى الولايات المتحدة أمر الوصاية على سورية. وإذا

---

(١) ملخص تقرير لجنة كينغ – غراين المقدم إلى مؤتمر الصلح بباريز بالملحق الوثائقي الوثيقة رقم (١٠).

رفضت أمريكا القبول بذلك فإن الوصاية يجب أن تكون لبريطانيا في المرتبة الثانية .

٥- رفض الشعب السوري الدعوة الفرنسية بوجود مصالح ذاتية لها في سورية، وإذا كان لا بد من إعطاء فرنسا الوصاية، فيجب أن تنحصر هذه الوصاية في لبنان الصغير دون أن تشمل بحال من الأحوال بقية الأراضي السورية .

رفع تقرير اللجنة إلى مؤتمر الصلح باريز في نهاية شهر آب ١٩١٩، لكن أحداً من أعضاء المؤتمر لم يتصفح ما جاء فيه، ولم يترك أي أثر على نتائج هذا المؤتمر. لكن التقرير يعتبر وثيقة تاريخية مهمة، ولهذا حاولت الدوائر الغربية عدم نشره إلا مؤخراً .

تنفيذ اتفاق سايكس – بيكو

واصل الحلفاء اجتماعاتهم في مؤتمر الصلح، وعقدوا يوم ١٣ أيلول ١٩١٩ اجتماعاً في مقر رئيس وزراء فرنسا، وضعوا فيه مفكرة عمل تتعلق باحتلال سورية وفلسطين والعراق إلى أن يتخذ قرار بشأن توزيع الانتداب. ونصت المفكرة على اتخاذ إجراءات فورية لجلاء الجيوش البريطانية عن سورية وكيليكية بما فيها مضيق طوروس اعتباراً من مطلع تشرين الثاني ١٩١٩ . على أن تحل القوات الفرنسية في سورية وفي كيليكية غرب خط سايكس – بيكو، وأعربت بريطانيا عن استعدادها في أي وقت للبحث في مسألة الحدود الفلسطينية – السورية، والحدود العراقية – السورية. حتى يتم ذلك يكون للقائد العام البريطاني حق احتلال مواقع عسكرية ضمن الحدود التي تدّعيها الحكومة البريطانية[١] .

---

(١) نص مفكرة العمل لاحتلال سورية والعراق وفلسطين – بالملحق الوثائقي – الوثيقة رقم (١١) .

وفي ١٥ أيلول ١٩١٩ وقع رئيسا وزراء بريطانيا وفرنسا لويد جورج وكليمنصو على الاتفاق العسكري الذي يتضمن قبول فرنسا بجلاء القوات البريطانية عن سورية وكيليكية على أن تحل محلها قوات فرنسية غرب خط سايكس - بيكو وفي كيليكية .

وفي ١٧ أيلول ١٩١٩ نشر في باريز البلاغ الآتي[١] :

تقرير في الاتفاق الذي عقد بشأن الحلول محل الجنود البريطانيين في سورية وكيليكية أن تترك من الآن المدن الأربع : دمشق، وحمص، وحماه، وحلب، خارج منطقة الاحتلال العسكري الفعلي، وزيادة في البيان والإيضاح تقول إن الإنكليز نالوا من الفرنسيين مقابل هذا الجلاء المزايا الآتية :

١ - عدم المطالبة بإدخال ولاية الموصل ضمن الحدود السورية .

٢ - عدم المنازعة في تقرير مصير فلسطين، بحيث تكون لبريطانيا وحدها.

٣ - عدم المنازعة في وضع العراق تحت الانتداب البريطاني .

٤ - إبقاء مقاطعة شرق الأردن تحت الانتداب البريطاني .

اعترض الأمير فيصل، على الاتفاق الفرنسي - البريطاني، وذلك في رسالة بعث بها إليلويد جورج بتاريخ ٢١ أيلول ١٩١٩، كما اعترض السيد هاشم الأتاسي رئيس المؤتمر السوري على هذا الاتفاق في رسالة احتجاج مؤرخة في مطلع تشرين الأول ١٩١٩، وقد بعث اللورد كورزن وكيل الخارجية البريطانية بمذكرة جوابية إلى الأمير فيصل شرح فيها مفهوم حكومته للمراسلات التي جرت بين الشريف حسين ومكماهون[٢].

---

(١) المصدر: المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، الدكتور ذوقان قرقوط - الصفحة ٥٨ .

(٢) نص مذكرة اللورد كورزن للأمير فيصل - بالملحق الوثائقي - الوثيقة رقم (١٢).

اتضح للأمير فيصل، بعد البدء بانسحاب القوات البريطانية من سورية وكيليكيه دون أن يرافق ذلك انسحاب للوحدات الرمزية الفرنسية منها، أن فرنسا عاقدة العزم على احتلال سورية ومد نفوذها من الساحل إلى المدن الداخلية التي لم يتضمنها اتفاق سايكس - بيكو، وازدادت شكوك فيصل بعد تعيين الجنرال غورو في تشرين الأول ١٩١٩ مفوضاً سامياً لفرنسا وقائداً لجيوشها في الشرق. في هذا الجو من الشك والريبة، نصح البريطانيون الأمير فيصلاً بالسفر إلى باريز بغية التفاهم مع الحكومة الفرنسية مباشرة حول مستقبل سورية.

وصل فيصل إلى باريز قادماً من لندن، وأجرى محادثات مع رئيس وزرائها كليمنصو انتهت إلى التوقيع على اتفاق (٧ تشرين الثاني ١٩١٩) عرف باتفاق «فيصل - كليمنصو»[1]. وبموجب هذا الاتفاق اعترفت فرنسا للسكان الناطقين باللغة العربية والقاطنين في أرض سورية من كل المذاهب أن يتحدوا ليحكموا أنفسهم بأنفسهم بصفتهم أمة مستقلة. واعترف الأمير فيصل بأن السوريين لا يستطيعون في الوقت الحاضر، نظراً لاختلال النظام الاجتماعي الناشئ عن الاضطهاد التركي والخسائر المحدثة في أثناء الحرب، أن يحققوا وحدتهم وينظموا إدارة الأمة دون مشورة ومعاونة أمة مشاركة، على أن تسجل تلك المشاركة من قبل عصبة الأمم عند تكوينها فعلاً، وباسم الشعب السوري يطلب (أي فيصل) هذه المهمة من فرنسا.

لم يمض أسبوعان على توقيع هذا الاتفاق، حتى تذرع الجنرال غورو بحادث مقتل أحد الضباط الفرنسيين في مدينة بعلبك، فقام بتجهيز حملة، تحت ستار الحفاظ على النظام والأمن في البقاع، احتلت البقاع، ورفعت العلم الفرنسي فوق مدنه.

---

(١) نص اتفاق فيصل كليمنصو - بالملحق الوثائقي - الوثيقة رقم (١٣).

في ١٩ أيلول ١٩١٩ أبرق الأمير فيصل إلى كليمنصو احتجاجاً على احتلال القوات الفرنسية لمنطقة البقاع، واعتبر هذا الاحتلال مخالفاً للاتفاق المعقود بينه وبين كليمنصو، وطالب بسحب القوات الفرنسية من البقاع، وتعهد بحفظ النظام والأمن فيه. لكن كليمنصو لم يجب عن برقية فيصل، ولم يسحب غورو قواته من البقاع. في ٢٢ أيلول ١٩١٩ بعث فيصل برسالة ثانية إلى كليمنصو جدد فيها مطالبته بانسحاب قوات غورو من البقاع على أن تنسحب منه قوات الجيش العربي أيضاً بحيث لا يبقى في بعلبك وحاصبيا وراشيا إلا قوة من الدرك التابع لأوامر القائمقامين، على أن تؤلف لجنة تفتيشية من ثلاثة ضباط عرب وثلاثة فرنسيين للإشراف على شؤون الأمن. لكن كليمنصو لم يجب أيضاً.

كان اتفاق «فيصل – كليمنصو» بالنسبة للحكومة الفرنسية، مجرد حبر على ورق، لم تحترمه في أي مرحلة من المراحل. لكنه برهن لها، أن بريطانيا لم تعد معنية بشؤون سورية ولبنان بدليل نصحها الأمير فيصل بالتوجه إلى باريز للتفاهم مع الفرنسيين مباشرة حول مستقبل سورية. وكان الاتفاق أول وثيقة مكتوبة بين فرنسا والجانب العربي يجري الاعتراف بها لفرنسا بالوصاية على سورية.

إعلان استقلال سورية

عاد فيصل إلى دمشق لتهيئة الجو للقبول بمعاهدته مع كليمنصو باعتبارها اختياراً لأهون الشرين، ولا سيما بعد أن تأكد من نية فرنسا اغتصاب البلاد بالقوة، ولكن ما كاد يطأ أرض دمشق، حتى انتشرت الشائعات والأقاويل، ووجهت إليه الاتهامات بالخضوع لمآرب الفرنسيين. بينما دعا المؤتمر السوري إلى عقد جلسته يوم ٦ آذار لدراسة «معاهدة فيصل – كليمنصو»، فأصدر في ٧ آذار ١٩٢٠ قراره التاريخي بإعلان استقلال

سورية بمناطقها الثلاث الداخلية والساحلية والجنوبية (فلسطين)، ورفض مزاعم الصهيونية في جعل فلسطين وطناً لليهود، واختيار الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على البلاد[1].

وفي ٨ آذار قام وفد يمثل المؤتمر السوري بزيارة مقر البلدية لإبلاغ الأمير فيصل مبايعة المؤتمر له ملكاً على البلاد، ثم توجه موكب الملك فيصل من دار البلدية إلى مقر المؤتمر السوري في النادي العربي وسط الهتافات الشعبية، يرافقه شقيقه الأمير زيد وبقية الأشراف، ودعي إلى حفل التنصيب مندوبو بريطانيا وفرنسا، وقناصل الدول الأخرى، ورفع العلم السوري فوق دار البلدية، وأطلقت المدافع ٢١ طلقة وصاح الجميع «يحيا الملك». وتلا بطريرك الروم الأرثوذكس عهداً موقعاً من جميع الطوائف المسيحية يتضمن مبايعة الملك فيصل والإخلاص له.

وفي ٢٥ آذار ١٩٢٠ أصدر الملك فيصل مرسوماً ملكياً بتأليف أول وزارة سورية في عهد الاستقلال برئاسة السيد رضا باشا الركابي[2].

وشكلت لجنة برئاسة السيد هاشم الأتاسي وضعت أول دستور للبلاد على أساس النظام الملكي الديمقراطي.

لم تلق قرارات المؤتمر السوري ارتياحاً لدى البريطانيين والفرنسيين، فأعلنوا عدم الاعتراف بشرعية هذه القرارات، واتفقوا على دعوة مجلس

---

(١) نص قرار المؤتمر السوري بإعلان استقلال سورية الطبيعية بتاريخ ٧ آذار ١٩٢٠ بالملحق الوثائقي — الوثيقة رقم (١٤).

(٢) رضا باشا الركابي (للرئاسة)، علاء الدين الدروبي (مجلس الشورى)، رياض الصلح (للداخلية)، اللواء عبد الحميد القلطقجي (وزير الحربية بالوكالة) على أن يديرها رئيس رئيس الأركان يوسف العظمة، فارس الخوري (للمالية)، جلال الدين (للحقانية)، ساطع الحصري (للمعارف)، الدكتور عبد الرحمن الشهبندر (للتجارة والزراعة).

الحلفاء لدراسة التطورات السورية، ووضع الاتفاقات السرية فيما بينهم موضع التنفيذ .

عقد مجلس الحلفاء في (سان ريمو) بالفترة من ١٨ – ٢٥ نيسان ١٩٢٠، وقرر وضع المستطيل العربي من البحر الأبيض المتوسط حتى الخليج العربي تحت الانتداب، وكان البريطانيون والفرنسيون قد توصلوا إلى حل لخلافاتهم بقبول فرنسا التخلي لبريطانيا عن فلسطين والموصل وتخلي بريطانيا لفرنسا عن سورية الداخلية، وعلى هذا الأساس وافق مجلس الحلفاء على انتداب فرنسا على سورية ولبنان، وانتداب بريطانيا على فلسطين وشرق الأردن والعراق مع التزامها تنفيذ وعد بلفور .

وعلى أثر نشر قرار مجلس الحلفاء، ثارت الخواطر في سورية، واتهمت الأحزاب والجمعيات حكومة الركابي بانتهاج سياسة تميل إلى القبول بالانتداب، وطالبت باستقالة الحكومة. استجاب الملك فيصل لموقف الأحزاب، وأصدر في ٣ أيار ١٩٢٠ مرسوماً ملكياً بتكليف السيد هاشم الأتاسي رئاسة الوزارة(١). وأحدث في الحكومة للمرة الأولى وزارة للخارجية .

حددت الحكومة الجديدة مهامها بالمحافظة على الأمن في الداخل، والدفاع عن حقوق الوطن في الخارج، وكان أول أعمالها عقد قرض وطني وتوسيع نطاق التجنيد .

وفي ١٩ أيار ١٩٢٠ ألقى الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وزير الخارجية بيان الحكومة أمام المؤتمر السوري، وأعلن أن خطة الحكومة تقوم على :

---

(١) السيد هاشم الأتاسي (رئيساً للوزارة)، علاء الدروبي (للداخلية)، رياض الصلح (رئيساً لمجلس الشورى)، الدكتور عبد الرحمن الشهبندر (للخارجية)، يوسف العظمة (للدفاع)، فارس الخوري (للمالية)، جلال الدين (للحقانية)، ساطع الحصري (للمعارف)، جورج رزق الله (للتجارة والزراعة).

أولاً : تأييد استقلال البلاد التام والناجز المتضمن من جملة ما يتضمَّنُه حقِّ التمثيل الخارجي .

ثانياً : المطالبة بوحدة سورية الطبيعية ورفض وعد بلفور في فلسطين .

ثالثاً : رفض كل تدخل أجنبي يمس باستقلال البلاد .

رابعاً : رفض قرارات مجلس الحلفاء في سان ريمو المتعلقة بفرض الانتداب على الدول العربية مع التمسك بعلاقات الصداقة مع الحلفاء .

كان بيان الحكومة وقرارها بالدفاع عن استقلال البلاد نقطة تحول مهمةً في العلاقة بين الملك فيصل والأحزاب الوطنية في البلاد. لقد عبر بيان الحكومة عن رفض لاتفاق فيصل – كليمنصو، الأمر الذي عمّق الخلافات على الساحة السورية، فالملك فيصل ومجموعة من الأعيان والإقطاعيين تكتلوا في الحزب الوطني السوري كانوا يميلون للاتفاق مع فرنسا على أساس اتفاق فيصل – كليمنصو، بينما وجدت الأغلبية الساحقة من الوطنيين برئاسة السيد هاشم الأتاسي ضرورة الوقوف موقفاً مشرفاً؛ لأن مثل هذا الموقف لن يكون من حيث النتيجة أسوأ من موقف الضعف والتساهل على مستقبل البلاد. أدى هذا الخلاف، بالإضافة إلى تعدد الأحزاب السياسية في البلاد، وعدم وضوح برامجها السياسية، وعدم الانسجام الفكري والطبقي بين أعضائها، إلى فشل المؤسسات في إطلاع الشعب على حقيقة قضيته، وتوعيته حتى يكون على بينة من مستقبله.

الأحزاب والجمعيات في العهد الفيصلي

١ – جمعية العربيّة الفتاة : تأسست هذه الجمعية إبان الحكم العثماني، وظلت تنشط بصورة سريّة حتى أذاعت لجنتها المركزية في ٥ شباط ١٩١٩ بياناً أعلنت فيه أنها ستمارس نشاطها العلني باسم حزب الاستقلال العربي.

تعدّ العربيّة الفتاة، والأحزاب التي تفرعت عنها، أكبر هيئة سياسية في البلاد، وكانت بمثابة الحزب الحاكم، ولا سيّما إذا علمنا أن أبرز أعضائها الملك فيصل، والأمير زيد وياسين الهاشمي، وهاشم الأتاسي، وعوني عبد الهادي، وجميل مردم، ويوسف العظمة، ورضا الركابي، وعلاء الدين الدروبي، وسعد الله الجابري، وشكري القوتلي، وأحمد قدري، وغيرهم. توالى على قيادة هذه الجمعية في العهد الفيصلي ثلاث هيئات مركزية، تألفت الأولى بعد دخول القوات العربية والحليفة إلى دمشق من السادة: رفيق التميمي (سكرتيراً عاماً)، ورضا الركابي،و ياسين الهاشمي، والدكتور أحمد قدري (أعضاء). وتألفت اللجنة المركزية الثانية بعد عودة الملك فيصل من مؤتمر الصلح من السادة: عزة دروزة (سكرتيراً عاماً) – وشكري القوتلي، وسعيد حيدر، وأحمد مريود، وأحمد قدري (أعضاء). في شهر آذار ١٩٢٠ سقطت هذه اللجنة، ودعا السيد رضا الركابي بالتعاون مع الأمير زيد لانتخاب لجنة مركزية موالية للملك فيصل من السادة: محمد الشريقي (سكرتيراً عاماً) ورضا الركابي، وياسين الهاشمي، والأمير زيد، والدكتور أحمد قدري (أعضاء).

أسست العربيّة الفتاة ثلاث هيئات سياسيّة مارست نشاطها من خلالها على مختلف الأصعدة:

أ - **حزب الاستقلال العربي**: وانتخب هيئة إدارية تشرف عليه، خاضعة لتوجيهات اللجنة المركزية للعربية الفتاة، كانت العضوية فيه متاحة لجميع الأفراد الذين لا تتوافر فيهم شروط العضوية للعربيّة الفتاة. واستهدف برنامجه السياسي تحقيق وحدة العرب واستقلالهم الناجز. مثّل هذا الحزب الواجهة الشعبية في الأحياء التي نشطت من خلالها جمعية العربيّة الفتاة.

ب- **حزب التقدم:** وهو الكتلة البرلمانية للعربية الفتاة ولحزب الاستقلال العربي، أعضاؤه هم الأغلبية في المؤتمر السوري، وهم يعملون من أجل تحقيق أهداف جمعية العربيّة الفتاة في داخل السلطة التشريعية. كان أعضاؤه برئاسة السيد هاشم الأتاسي من المتشددين بالتمسك باستقلال البلاد، وحملوا مبادئ اجتماعية إصلاحية، تقدم أحد أعضائه باقتراح المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق السياسية.

ج- **النادي العربي:** ويضم النخبة المثقفة في جمعية العربيّة الفتاة. ونبعت فكرته من فكرة المنتدى الأدبي إبان الحكم العثماني، أصبح نادياً قومياً سياسياً ثقافياً. وكان مقراً للقاء الملك فيصل بأعيان البلاد، ومقراً لاجتماعات المؤتمر السوري. أسس له فروعاً في جميع المدن السورية، ومارس نشاطه الأدبي والسياسي على نطاق واسع بإشراف اللجنة المركزية للعربية الفتاة.

٢- **جمعية العهد السوري:** هي فرع من جمعية العهد السرية التي تأسست إبان الحكم العثماني. انقسمت في أواخر عام ١٩١٨ إلى جمعية العهد السوري وجمعية العهد العراقي.

كان أكثر أعضائها من العسكريين، ثم ضمت بعض المدنيين أبرزهم حسني البرازي وحسن الحكيم. عارضت اتفاق فيصل – كليمنصو، لكنها انحلت بعد دخول القوات الفرنسية إلى دمشق.

٣- **حزب الاتحاد السوري:** ألفه السوريون من أعضاء حزب اللامركزية الإدارية في القاهرة الذين انتخبوا من بينهم لجنة من سبعة أعضاء هم: رفيق العظم، وفوزي البكري، وعبد الرحمن الشهبندر، الشيخ كامل القصاب، خالد الحكيم، مختار الصلح، حسن حماده، ووضعت برنامجاً للحزب من ١٤ مادة. نصت المادة الأولى على وحدة سورية العرقية من

جبال طوروس حتى تخوم مدائن صالح في الجنوب والبحر الأحمر والعقبة ورفح والمتوسط في الغرب. ونصت المادة الثانية على استقلال سورية التام على أساس الديمقراطية اللامركزية.

ونصت المادة السادسة على تقسيم البلاد إدارياً إلى عدة مقاطعات أو ولايات مستقلة مرتبطة فيما بينها بالمصالح العامة.

ونصت المادة السابعة على أن يكون لكل مقاطعة مجلسها الخاص المنتخب تبعاً لقانون يكفل حقوق الأقليات، على أن يكون للبلاد مجلس نواب، وحكومة مركزية، تكون المرجع الأعلى لكل الحكومات المحلية.

ونصت المادة ١٤، على أنه في حال تحقيق الوحدة العربية، تنضم سورية إليها، بشرط ألا يؤثر هذا الانضمام في وحدتها الشخصية ولا في شكل حكومتها بأي حال من الأحوال.

واختير الأمير ميشيل لطف الله من لبنان رئيساً للحزب. وانتخب السادة: رشيد رضا، سليم سركيس، عبد الرحمن الشهبندر، لسكرتارية الحزب، ثم انضم إليهم رفيق العظم، وكامل القصاب، وخالد الحكيم.

أسس الدكتور الشهبندر فرعاً للحزب بدمشق، وقف موقف المعارضة من نشاط جمعية العربية الفتاة، وعارض بشدة اتفاق فيصل — كليمنصو، وطالب بالدفاع عن استقلال البلاد والتضحية بالدم والمال في سبيل ذلك، وعلى الرغم من نجاح الحزب في استقطاب مجموعة من المثقفين في دمشق، سرعان ما ضعف بسبب انضمام رئيسه الدكتور الشهبندر إلى جمعية العربية الفتاة، عندما انضم إلى وزارة السيد هاشم الأتاسي كوزير للخارجية.

٤ – **اللجنة الوطنية العليا:** تألفت من أعضاء منتسبين إلى مختلف الجمعيات والأحزاب برئاسة الشيخ كامل القصاب لجمع التبرعات والمتطوعين

للدفاع عن استقلال البلاد. ضمت رجال الدين من مختلف الطوائف، ولم تضع برنامجاً واضحاً لنشاطها.

٥- **الحزب الديمقراطي**: وهو الكتلة البرلمانية المعارضة في المؤتمر السوري لكتلة حزب التقدم. ضم ثلاثين نائباً من الإقطاعيين والمحافظين، عارضوا نشاط العربية الفتاة، لكنهم أيدوا الملك فيصلاً ونهجه بالتفاهم مع الفرنسيين. حل الحزب بعد دخول القوات الفرنسية لدمشق.

٦- **الحزب الوطني السوري**: تأسس في دمشق بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٠ نتيجة الصراع بين الوطنيين والمحافظين في جمعية العربية الفتاة، ضم الأثرياء فقط من جمعية العربية الفتاة. أيد الحزب الملك فيصلاً في سياسته المؤيدة للتفاهم مع فرنسا، لكن الحزب لم يستطع الصمود أمام التيار الشعبي العارم المعادي للاستعمار الفرنسي، ولهذا انحل بعد انتهاء العهد الفيصلي.

الصحافة في العهد الفيصلي

اهتم الأمير فيصل بالصحافة الوطنية، وكان يجتمع مع رؤساء تحرير الصحف السورية من أجل توجيه الرأي العام نحو تأسيس نظام استقلالي وطني في سورية.

وفي ١٧ شباط ١٩١٩ أسست في دمشق صحيفة رسمية باسم «العاصمة» تصدر مرتين أسبوعياً (الاثنين والخميس). وكان مسلكها نشر قوانين الحكومة وبلاغاتها الرسمية. وعين السيد محيي الدين الجابري رئيساً لتحريرها.

وبعد نشر مقررات مؤتمر سان ريمو بالانتداب على سورية، أرادت الحكومة تنظيم الصحافة للاعتماد عليها في تكوين الرأي ضد الاستعمار

الأوروبي، فأصدرت يوم ٧ أيار ١٩٢٠ بياناً إلى أصحاب الصحف جاء فيه[١] :

«تطلب مديرية المطبوعات إلى كل واحد من أصحاب الجرائد أن يحضر الرخصة الرسمية الممنوحة لجريدته، لتسجيلها في إدارة المطبوعات المشكلة مؤخراً. وعين السيد عبد القادر العظم رئيساً لمديرية المطبوعات. وأخذت الصحف بعد ذلك تتبع توجيهات إدارة المطبوعات، وهذه أول مرة في تاريخ الصحافة السورية بعد مرور أكثر بعد ستين عاماً على ولادتها تحت الإدارة العثمانية».

أبرز الصحف التي صدرت في العهد الفيصلي[٢] :

- الاستقلال العربي : أصدرها في ١٤ / ١٠ / ١٩١٨ السيدان رشيد الصلح ومعروف الأرناؤوط .
- لسان العرب : وهي أول جريدة يومية تصدر في دمشق إبان العهد الفيصلي.
- أصدرها السيدان خير الدين الزركلي وإبراهيم علي بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩١٨ .
- سورية الجديدة : أصدرها بتاريخ ٢٣ / ١٠ / ١٩١٨ السيدان توفيق اليازجي وحبيب كحالة .
- الحياة : أصدرها فريد صياح بتاريخ ٢ / ١٢ / ١٩١٨ .
- العقاب : أصدرها أسعد داغر بتاريخ ١٤ / ٢ / ١٩١٩ .

---

(١) المصدر : تاريخ الصحافة السورية – الجزء الثاني – الدكتور شمس الدين الرفاعي – دار المعارف بمصر ص ٢٠ .

(٢) المصدر : الصحافة السورية – أديب خضور – دار البعث بدمشق – الصفحة ١٣٢ وما بعدها .

- حلب : صحيفة يومية على غرار صحيفة العاصمة، وقد صدرت في ٩ / ١٢ / ١٩١٨ .
- حقوق البشر : أصدرها عبد الحميد الجابري بتاريخ ٢ / ٢ / ١٩١٩
- النهضة : أسسها محمد صبحي بصمة جي في ٣ / ٢ / ١٩١٩ .
- الوطن : أصدرها شاكر نعمان الشعباني في ٨ / ١١ / ١٩٢٠ باسم الحزب الديمقراطي .

وصدرت مجموعة من المجلات في دمشق أبرزها : العلم العربي، المدرسة، المجلة، القلم، الفلاح، التربية والتعليم، الشرائع، نور الفيحاء، العلوم، الحياة[1] .

(١) مجلة الحياة أسسها بدمشق الياهو ساسون الذي أصبح فيما بعد وزير خارجية الكيان الصهيوني .

وجهة نظر

واصل البريطانيون مع الملك فيصل السياسة المزدوجة التي بدؤوها مع والده الشريف حسين. ومن المؤسف أن السياسة الهاشمية ظلت تثق بالسياسة البريطانية التي ظلت مرجعاً لشجون وشؤون الملك فيصل في كل ما يتعلق بمستقبل سورية .

لا نستطيع لوم الملك فيصل على النتائج التي حققها الوفد العربي في مؤتمر الصلح بفرساي، لأن كل ما لمسه هذا الوفد من تآمر الحلفاء وأطماعهم كان مرآة عكست الترتيبات السرية التي رسخت في أثناء الحرب العالمية الأولى. وبالتأكيد بذل الملك فيصل كل جهد في سبيل الحصول على وعد أو نافذة أمل تضمن له استقلال البلاد ،

ولهذا عاد إلى دمشق لزرع التفاؤل في النفوس؛ لأن مؤتمر الصلح أقرّ فكرة إرسال لجنة التحقيق الأمريكية لتقصي الحقائق، ظناً منه أن هذه اللجنة تحمل في ملفاتها الأمل الموعود .

لكن أخطاء فيصل بدأت عندما وافق على النصيحة البريطانية بالتفاهم مع الفرنسيين مباشرة حول مستقبل سورية، الأمر الذي تمخض عنه اتفاق «فيصل – كليمنصو» حول مستقبل سورية، واتفاق «فيصل – وايزمان» حول مستقبل فلسطين. لقد أدت هاتان الوثيقتان إلى إحداث انقسام فعلي في الصف الوطني بين مؤيد ومعارض، الأمر الذي أتاح للجنرال غورو فرصة العبث بأمن البلاد واستقرارها، يضاف إلى ذلك،

الخطورة التي عكسها على ساحة المواجهة، تعدد الأحزاب والجمعيات السياسية التي قادت الجماهير السورية في ظل برامج سياسية مشوشة، وفي ظل خلل واضح في الانسجام الفكري والطبقي بين أعضائها، وانعدام الانضباط الحزبي بين أفراد الحزب الواحد، حتى كان بإمكان بعضهم الانتهاء إلى أكثر من حزب في البلاد. لقد ساهمت الأحزاب، كما أسهمت خطب الملك فيصل الواعدة بالاستقلال، في تخدير الشعب، وتفريق الجهود التي كان يجب أن تصب كلها في مواجهة الأطماع الفرنسية المتربصة بالقرب من دمشق. حتى الصحافة التي كانت سائدة آنذاك (جريدة المفيد المؤيدة لحزب الاستقلال – وجريدة الدفاع المؤيدة لحزب الاتحاد السوري) لم تعبر بصورة حقيقية عن تطلعات الرأي العام السوري أمام غورو الساعي لقطف ثمار عدوانه، والبلاد في حالة من الفوضى والغوغائية، بسبب جهل الشعب لقضيته، وفشل السياسيين في توعيته حتى يكون على بينة من مستقبله .

الفصل الثالث

نهاية العهد الفيصلي

إنذار غورو

في ١٤ تموز ١٩٢٠ وصلت إلى الملك فيصل رسالة من الجنرال غورو المندوب السامي الفرنسي في بيروت تتضمن إنذاراً مدته أربعة أيام يبدأ من منتصف ليل ١٥ تموز وينتهي في منتصف ليل ١٩ تموز. ونص الإنذار على[1]:

١ – وضع سكة حديد، رياق – حلب، تحت الإدارة العسكرية الفرنسية، الأمر الذي يستلزم احتلال القوات الفرنسية لمدينة حلب ومحطات: رياق – بعلبك – حمص – حماه.

٢ – إلغاء التجنيد الإجباري وتخفيف عدد أفراد الجيش العربي.

٣ – قبول الانتداب الفرنسي قبولاً مطلقاً.

٤ – الأخذ بالنظام النقدي الذي فرضته فرنسا على المنطقة الساحلية.

٥ – معاقبة من اشتهروا بالعداء لفرنسا.

---

(١) رسالة غورو للملك فيصل التي تتضمن الإنذار بالملحق الوثائقي – الوثيقة رقم (١٥).

اجتمعت الوزارة السورية لدراسة إنذار غورو، وقررت إعلان الإدارة العرفية في البلاد، ودعا المؤتمر السوري إلى عقد جلسة طارئة بالاشتراك مع الحكومة لاتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن مستقبل البلاد[1]، وأصدر المؤتمر بياناً أوضح فيه رفضه لإنذار غورو. لكن الملك فيصلاً بعد دراسة إمكانات سورية العسكرية مقارنة بإمكانات «جيش غورو» الذي بدأ يحتل بعض المواقع في بعلبك ورياق، قرر قبول الإنذار، وبعث في ١٨ تموز بواسطة الكولونيل الفرنسي «تولا» برسالة إلى الجنرال غورو تتضمن هذا القبول. لكن غورو احتج بأن المطلوب ليس قبول الإنذار، وإنما تنفيذ بنوده قبل منتصف ليل يوم ١٩ تموز. انتشرت الاضطرابات بعد تسرب أنباء قبول الملك لإنذار غورو، وقامت المظاهرات الصاخبة وعمّ الهياج في البلاد. لكن الملك سارع إلى تنفيذ بنود الإنذار، فسرح الجيش، وعطل المؤتمر السوري لمدة شهرين، الأمر الذي ساعد على زيادة الفوضى والاضطراب. فهاجم بعض المتظاهرين قلعة دمشق ليلاً للحصول على السلاح، وإطلاق سراح السجناء، وأسرع الأمير زيد مع قوة من الجيش مسلحة بالرشاشات إلى القلعة للدفاع عنها وأصلى المتظاهرين ناراً حامية، وحاول متظاهرون آخرون الوصول إلى البلاط الملكي، لكن الشرطة فرقتهم، وأغلقت دمشق تلك الليلة، بينما عمّت روح الثورة ضد الفرنسيين، وازداد التصميم على رفض التفاهم مع الجنرال غورو المصمم على احتلال البلاد. لم يستطع الملك فيصل والحالة هذه صرف غورو عن نواياه، ولا إقناع بريطانيا بمساعدته، فاضطر أخيراً إلى مجاراة الحركة الشعبية في البلاد، بعد أن تأججت روح الثورة في النفوس، وأبرق إلى الجنرال غورو في بيروت بتاريخ ٢١ تموز قائلاً:

---

(١) بيان وزير الدفاع حول إنذار غورو بالملحق الوثائقي – الوثيقة رقم (١٦).

«على الرغم من المشكلات التي توقعتها مقدماً، فقد قبلت كتابة ورسمياً كل ما طلبتموه في إنذاركم، وسرحت الجيش طبقاً لأحكامه، وألغيت الخدمة العسكرية، مما سبب استياء جانب من أبناء شعبي كما يشهد بذلك قناصل الدول في دمشق، ولقد دهشت عندما علمت أن جيوشكم أخذت تزحف على دمشق رغم قبولي جميع الشروط الواردة في الإنذار بلا قيد ولا شرط، مما يعد انتهاكاً للعهود المقطوعة وخرقاً للحقوق الخاصة ولروح الأدب العام. فكل تبعة تنجم عن هذا العمل الغريب تقع على عاتق مسببيها، وأطلب منكم في الختام اتخاذ التدابير اللازمة لإيقاف جيوشكم عن الزحف بسرعة، وسحب وحداتها وآلياتها من الأماكن التي وصلت إليها»[1].

وأبرق الملك فيصل بواسطة القنصل البريطاني في دمشق إلى حكومات الحلفاء بالبرقية الآتية :

«برغم قبولي جميع الشروط الواردة في إنذار الجنرال غورو المؤرخ في ١٤ تموز وهي تنطوي على احتلال مدينة حلب الواقعة في أقصى حدودنا الشمالية ومحطات حلب وحمص وحماه. وعلى سحب جيوشنا من الحدود وتسريح الباقي منها وإلغاء التجنيد الإجباري ثم قبولنا التعامل بالنقد الفرنسي والاعتراف بالانتداب الفرنسي على سورية، وذلك القبول الذي أعرب لي الجنرال غورو عن ارتياحه إليه في كتابه المؤرخ في ٢٠ منه والمقدم إليه بواسطة ضباط انضباط دمشق، ورغم هذا فإنه أصدر الأمر إلى جيشه بالزحف إلى دمشق، وسيؤدي حتماً هذا العمل الشاذ الذي لا يكاد تاريخ الإنسانية والحضارة ينطوي على مثيل له إلى إراقة كثير من الدماء البريئة

---

(١) المصدر : الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسية في سورية. غالب العياشي – مطبعة أشقر بيروت ١٩٥٤ الصفحة ١٠٩ و ١١٠ .

خصوصاً وهو يقع بعد قبول إنذار باهظ الشروط سرح بموجبه الجيش السوري، وانصرف رجاله إلى بيوتهم، ويخشى من انتفاض شعبي الذي يلح في رفض هذا الإنذار، فألفت نظر حكومتهم والعالم المتمدن إلى هذه الجناية السيئة التي لم تقع تبعتها إلا على عاتق مرتكبها ذاك الذي انتهك حرمة العقود الدولية المقدسة التي منها الاتفاقية المعقودة بيني وبين المسيو كليمنصو رئيس وزراء فرنسا».

وفي مساء يوم ٢١ تموز نشر الملك فيصل البلاغ الآتي:

«إلى أبناء الوطن: عملنا للمحافظة على السلم حتى لا نفتح على الأمة باب التعلل والاحتجاج، وحافظنا على شرفنا في كل مواقفنا مع الإفرنسيين، وآخر ما فعلناه في هذا الباب أننا قبلنا شروطاً لندفع بها عادية القوم، ولنحافظ بها على سورية عربية متمتعة بالحرية والاستقلال. لكن الجنرال غورو الذي لا يهنأ له بال حتى يرى شرف هذه الأمة معرضاً للإهانة والاحتقار حنث بوعده، وخالف الأصول المعترف بها، وتعامى عن سماع الواجب وأمر جيشه بمهاجمة الجيوش العربية الرابضة على الحدود. فإلى معاضدة هؤلاء الأبطال الذين يعرضون مهجهم للدفاع عن الوطن المقدس ندعو كل فرد من أفراد الأمة للسير إلى الأمام حيث الشرف والمجد والدين والوطن»[1].

وأصدرت الحكومة السورية البلاغ التالي:

«إن الحكومة السورية حباً للسلم وحقناً للدماء البريئة لم ترغب في أن تدخل غمار الحرب، فقبلت ما عرضه عليها الجنرال غورو من الشروط المصحوبة بالإنذار، وأرسلت إليه قبل انتهاء الموعد جواب موافقتها كما

---

(١) المصدر: أسرار الانتداب الفرنسي في سورية – المصدر السابق – الصفحة ١١٦ و١١٨.

أبلغكم ذلك كبير الأمناء، إلا أن الجنرال غورو نقض العهد مع الأسف، وبادئنا بالعداء، فأصبحت الأمة بعد الاتكال عليه تعالى والاستمداد من روحانية نبيه مضطرةً للدفاع عن حياتها وكيانها والذود عن شرفها ملقية تبعة ما ينجم عن الحرب من الويلات على الجنرال غورو. لذلك نوصي جميع أبناء الوطن ورجال الحكومة أن يقوموا بواجباتهم الوطنية بعزم وقوة متوكلين على الله القدير، ومنعاً لهذا الاعتداء الفظيع وما النصر إلا من عند الله يؤتيه من يشاء»(1).

ثم اجتمع الملك فيصل مع أعيان دمشق وفي مقدمتهم الشيخ كامل القصاب «رئيس اللجنة الوطنية العليا»، وأبلغه قراره بالدفاع عن الوطن. فانطلق الخطباء إلى الأحياء للحث على التطوع والذود عن حياض الوطن، وتراكض الناس نحو ميسلون وقسم منهم دون سلاح أو تدريب. وحاولت الحكومة جمع ما يمكن جمعه من الجيش النظامي الذي حل وتفرقت وحداته وسافر جنوده إلى قراهم.

لم ينتظر غورو استعداد الحكومة السورية لمواجهة قواته، حيث وجه جيوشه إلى سورية عبر ثلاثة محاور: الأول جاء عن طريق بيروت – دمشق، ووصل إلى القرب من هضاب ميسلون، والثاني عن طريق سكة حديد رياق – حمص وحماه الذي اصطدم بفرق المجاهدين الذين اقتلعوا قضبان سكة الحديد بالقرب من قرية «القصير»، فهوى القطار وانفجر بمن فيه من رجال وذخائر، فاشتبك المجاهدون مع القوة الفرنسية المتبقية، ودحروها إلى محطة الرياق، بينما توجه المحور الثالث من كيليكية وجسر الشغور شمالاً باتجاه حلب، وتمكنت هذه القوات من دخول المدينة بقيادة الجنرال ديلاموت بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٢٠.

---

(١) المصدر السابق.

معركة ميسلون واحتلال دمشق

كانت معركة ميسلون التي بدأت مع إشراقة شمس ٢٤ تموز ١٩٢٠ ملحمة من ملاحم البطولة العربية، ورمزاً للتضحية والفداء في سبيل الوطن وحريته. وكانت بالنسبة للفرنسيين «مجزرة» برهنت على بربرية الغزاة الذين خاضوا معركة غير متكافئة لا من حيث عدد القوات العربية الذي يقل عن ثلاثة آلاف رجل معظمهم من المدنيين العزل الذين لبّوا نداء الواجب وتراكضوا إلى بطاح ميسلون دون سلاح أو تدريب، بالإضافة إلى بعض ضباط الجيش السوري الذين تطوعوا مصطحبين معهم بطاريتي مدفعية وبطارية رشاشات. بينما كانت القوات الفرنسية مؤلفة من تسعة آلاف جندي منظمين في كتيبة مشاة ولواء سنغالي وفوجين من الرماة وكتيبة خيالة وبطاريتي رشاشات عيار ٧٥ مم وكتيبة مدفعية ثقيلة وسرية هندسة وكتيبة دبابات وأربعة أسراب من الطائرات الحربية ألقت ثلاثة أطنان من القنابل.

قصفت الطائرات والمدفعية الثقيلة الفرنسية الاستحكامات السورية في هضاب ميسلون، فردت عليها المدفعية السورية وأسقطت لها طائرة حربية. وفي الساعة التاسعة صباحاً تحركت أرتال الدبابات وأفواج المشاة باتجاه المواقع السورية، وجرت معركة حامية لم تستطع خلالها الجيوش الفرنسية اجتياز المواقع السورية، إلا على جثث الشهداء والجرحى الذين دافعوا حتى الرمق الأخير تلبية لنداء يوسف العظمة وزير الدفاع: «يجب أن نموت شرفاء». لقد صمد يوسف العظمة مع من صمدوا حتى أصيب بوابل رشاش أرداه قتيلاً. وانتشر نبأ وفاته بين المدافعين الأبطال فتلاشت قوتهم المعنوية، الأمر الذي سهل على جيش الغزاة اقتحام المواقع السورية، وتمكن من تطويق المجاهدين ومهاجمتهم بشدة مما اضطر الجيش العربي والثوار إلى التراجع تحت ضغط القنابل وقذائف الطائرات.

لم يتوقع أحد بمن فيهم الشهيد يوسف العظمة أن ينتصر الثوار الأبطال على جحافل غورو، لكن يوم ميسلون كان يوماً خالداً في تاريخ سورية، فيه امتزج تراب الوطن بدماء الشهداء الأبرار الذين استبسلوا دفاعاً عن شرفهم ووطنهم حتى لا يدعوا الغزاة يعبرون إلى الوطن المقدس إلا على أجسادهم.

واصل جيش غورو زحفه نحو دمشق بقيادة الجنرال غوابيه، ودخلها في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم ٢٤ تموز ١٩٢٠، أما دمشق الغاضبة فكانت مقفلة الأسواق تزف شهداءها الذين كتب الله لهم الجنة.

انسحب الملك فيصل مع حاشيته إلى «الكسوة». وعلى الرغم من الاحتلال الفرنسي لمدينة دمشق، أراد أن يقذف نحو الفرنسيين بآخر سهم في جعبته لإظهار حسن نواياه، ورغبته بالتفاهم مع الجنرال غورو، فأصدر يوم ٢٦ تموز ١٩٢٠ مرسوماً ملكياً بتشكيل وزارة سورية جديدة معظم أعضائها من العناصر التي عرفت بموالاتها للانتداب الفرنسي، وكلف السيد علاء الدين الدروبي برئاستها[1].

لم يبق للوزارة الجديدة بعد إلغاء منصب وزير الخارجية منها إلا الإشراف على الشؤون الداخلية والإدارية للبلاد، ومحاولة إقناع السوريين بإلقاء السلاح، والتخلي عن المقاومة، وتحمل الاحتلال العسكري كأمر واقع لا يمكن تجنبه.

---

(١) السيد علاء الدين الدروبي (رئيساً للوزارة)، عبد الرحمن اليوسف (رئيساً لمجلس الشورى)، عطا الأيوبي (المداخلة)، بديع المؤيد (للمعارف)، جميل الألشي (للدفاع)، فارس الخوري (للمالية)، يوسف الحكيم (للزراعة)، جلال الدين زهدي (للعدل).

لم يستجب الفرنسيون للنوايا الطيبة التي أظهرها الملك فيصل تجاههم، تماماً كما فعلوا به بعد قبوله لإنذار غورو. فقد فوجئت الوزارة الدروبية في بدء عملها بكتاب بعث به الجنرال غوابيه جاء فيه[1]:

١ – إن الحوادث الدموية التي وقعت في البلاد لم تسوغ بقاء الملك فيصل فيها، أما الحكومة السورية التي قبلت العمل تحت الانتداب الفرنسي، فستجد منه المعونة والاحترام لحقوق الشعب السوري.

٢ – فرض مئتي ألف دينار كتعويض للعائلات السورية التي نكبت بقتل بعض أفرادها ودمار بيوتها.

٣ – محاكمة رؤساء العصابات (الثوار).

٤ – عرض ما تتخذه الحكومة من مقررات على القيادة بواسطة رئيس البعثة الفرنسية.

٥ – بث السكينة والاطمئنان في نفوس الشعب، ومنع التظاهرات بتاتاً، ونزع السلاح من الأهلين تدريجياً.

اطلع الملك فيصل على كتاب الجنرال غوابيه، فأسرع للإبراق إلى الجنرال غورو قائلاً:

«أحتج على التصريح الذي صرح به قائد حملتكم إلى حكومتي بتاريخ أمس والتنصل من كل تبعة أردتم أن تحملوني إياها. وأعتبر جميع المكاتبات التي تدور بينكم وبين حكومتي أو التعليمات التي تصدرونها إليها مباشرة ودون وساطتي ملغاة وغير مشروعة أمام عصبة الأمم».

وأبرق الملك فيصل إلى اللورد كورزون وزير خارجية بريطانيا بما يأتي[2]:

---

(١) سورية والانتداب الفرنسي – يوسف الحكيم – دار النهار للنشر – بيروت ١٩٨٣ – الصفحة ١٢.

(٢) المصدر: أسرار الانتداب الفرنسي في سورية – المصدر السابق – الصفحة ١٢٨.

«أرسل إليكم طي هذا صورة تبليغ من قائد جيش الاحتلال الفرنسي وقد احتججت عليه، وتجدون صورة هذا الاحتجاج طيه أيضاً. وأنا أنكر كل ما جاء في التبليغ المشار إليه واضعاً المسؤولية كلها سواء كانت مادية أم غير مادية على السياسة التي جرى عليها جيش الاحتلال الفرنسي، منذ الاحتلال وعقد الهدنة مع تركيا. وإني موقن منذ طويل أن الغرض الأصلي هو إخراجي بحيل ودسائس من هذه البلاد، وحملي على مغادرة العرش الذي أسسته بمساعدة حكومة صاحب الجلالة البريطانية، وبذلك يثأرون مني لصلاتي الودية مع بريطانيا العظمى. سأبقى على هذه الحال في دمشق منتظراً مشورتكم لي ومحتجاً على كل مشاكسة ومعاكسة، وأرجو ألا يطول انتظاري طويلاً، فإذا لم تصلني إشارة منكم بما أفعل فأنا لا أرغب البقاء في هذه البلاد مهاناً ذليلاً، ولا أطيق الذم الذي يوجّه لأمتي من غير حق، وقد طلبت رسمياً من القائد الفرنسي أن يبلغني رسمياً بأن أغادر البلاد، أو أن يعاملني طبقاً لحالة وشروط الانتداب».

لا تحتاج هذه الاستشارة الودية للبريطانيين أي تعليق، يكفي أن نقول إن الملك فيصلاً لم يتلقّ من البريطانيين جواباً عنها، وإنما تلقى مساء يوم ٢٧ تموز ١٩٢٠ إنذاراً من غورو بمغادرة سورية في أسرع وقت ممكن. وجاء في الإنذار:

«أتشرف بإبلاغ سموكم الملكي[1] قرار الحكومة الفرنسية، وهي ترجو منكم بأسرع ما يستطاع الخروج من سورية، ويكون ذلك بسكة الحديد مع عائلتكم وحاشيتكم، وسيكون تحت تصرف سموكم ومن معكم قطار خاص، يبرح محطة الحجاز بدمشق غداً ٢٨ تموز الساعة الخامسة صباحاً».

---

(١) لم يخاطب الفرنسيون ولا البريطانيون الملك فيصل بصفته الملكية، وإنما بلقب الأمير الهاشمي نجل الملك حسين بن علي ملك الحجاز.

غادر الملك فيصل مع حاشيته «الكسوة» إلى مدينة درعا حيث استقبل في محطة القطار أروع استقبال. وظل سكان مدينة درعا يحيطون بالملك ثلاثة أيام مظهرين له كل استعداد للدفاع عن استقلال وطنهم، الأمر الذي أغاظ الفرنسيين. فأوعزوا إلى رئيس الوزراء (الدروبي) للإبراق إلى الملك فيصل بسرعة مغادرة البلاد، فأرسل البرقية الآتية(1):

«أفادت السلطة الفرنسية أنها وضعت تحت أمر جلالتكم قطاراً للسفر إلى حيفا أو عمان حسب اختياركم، بدون توقف في درعا، فاسترحم جلالتكم، حفظاً لبلاد حوران من المصائب والخراب، تعجيل حركتكم مولاي».

ووجه الجنرال غوابيه قائد القوات الفرنسية في سورية بلاغاً إلى أهالي درعا وضواحيها جاء فيه:

«إن الملك فيصل قد تلقى أمراً بأن يترك دمشق وسورية، وأن يسافر رأساً إلى بلاده وقد تعهد بإطاعة هذا الأمر. أما وقد بلغنا عكس ما تعهد به، وأنه بقي في درعا، وشرع في مخادعة الأهلين ليدفعهم إلى أعمال سيئة العواقب، ومضرة بصالح السكان والبلاد التي لم يبق له فيها أيّ علاقة فقد أمرناه أن يتابع سفره بلا تأخير. ونحن الآن ندعو عموم الأهالي أن يكلفوه ترك بلادهم حالاً إذ إن إقامته بينهم تجعل بلادهم هدفاً للقنابل، وإننا نعطيهم مهلة عشر ساعات ليطلبوا من فيصل مغادرة البلاد».

وبدأت الطائرات الفرنسية تحلق في سماء درعا، بينما بدأت القوات الفرنسية تتحرك نحو الجنوب لمواجهة أي طارئ قد ينشأ بسبب تمسك أهالي حوران بالملك فيصل. لكن فيصلاً قرر الرحيل صباح الأول من آب،

(1) المصدر: سورية والانتداب الفرنسي - يوسف الحكيم - المصدر السابق الصفحة ١٣.

ورافقه في رحلته السادة: إحسان الجابري، وساطع الحصري، ونوري السعيد، وتحسين قدري. واتجه إلى حيفا حيث استقبله سكانها استقبالاً حاشداً.

حاول البريطانيون إقناع الملك فيصل بالتوجه إلى الحجاز، لكنه أصر على السفر إلى أوروبا مدعياً المرض، فغادر على متن سفينة بريطانية إلى إيطاليا، واستقر فيه المقام في مدينة «كومو» حيث وافاه الجنرال حداد مندوبه الخاص في لندن.

لم يقطع الملك فيصل أمله وتفاؤله بالبريطانيين، برغم ما حصل، فأخذ يعد مذكرة مطولة يبسط فيها الحوادث التي تعاقبت على البلدان العربية بعد الحرب العالمية الأولى، وملخصاً فيها قصة الهاشميين مع البريطانيين، مذكراً بالوعود والتعهدات البريطانية. كما وضع مذكرة أخرى تروي قصة الانتداب الفرنسي على سورية، وممارسات الجنرال غورو، وشكا الفرنسيين للبريطانيين ظناً منه أنهم أوفى وأفضل. وكلف الجنرال حداد بنقل المذكرتين إلى لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية في ١١ أيلول ١٩٢٠.

لقد تضمنت المذكرتان بالفعل قصة مراسلات حسين – مكماهون، وما فهمه الهاشميون من هذه المراسلات، وكيف تصرفوا بالثورة العربية الكبرى على ضوء ما فهموه. ولما كانت هاتان المذكرتان من الوثائق التاريخية المهمة، وجدنا إدراجهما في صلب هذا الفصل باعتباره خاتمة العهد الفيصلي في سورية، بغية تذكير القارئ بالمرارة التي شعر بها فيصل وهو في مغتربه بإيطاليا، بعد أن لمس دون شك، الخدعة البريطانية التي وضعت سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي.

مذكرة الملك فيصل إلى الحكومة البريطانية

إلى حضرة رئيس وزارة بريطانيا العظمى المستر لويد جورج:

إن الأعمال غير المشروعة التي قامت بها فرنسا في سورية اضطرتني لترك البلاد مرغماً وللسفر إلى أوروبا موفداً من قبل والدي الملك حسين، لأعرض القضية العربية مرة أخرى على حكومة صاحب الجلالة. فالأعمال التي قامت بها فرنسا في سورية لا يمكن تطبيقها على اعترافات فرنسا السابقة وعهودها، فيما يتعلق بأغراضها وغاياتها في الحرب. وأعتقد من ناحيتي أنَّ هذه الأعمال خرقٌ لمعاهدة (فرساي) التي يصر الفرنسيون على تطبيقها بحذافيرها. لقد احتلت فرنسا منطقة عربية لها قيمتها وعلاقاتها بالبلاد، وبذلك جعلت موقف عائلتنا أمام العالم الإسلامي عامة والعالم العربي خاصة موقفاً حرجاً لا يمكن لأي عائلة احتماله.

إن عائلتي هي العائلة الحاكمة والقائدة في جزيرة العرب. ولما كان والدي هو زعيم هذه العائلة، فقد اعترف به زعيماً للحركة العربية، وعقد العرب آمالهم عليه للفوز بالحرية والاستقلال، وحملوا سلاحهم لمحاربة الأتراك اعتماداً على بعض العهود التي قطعها لهم.. وستطلعون في هذه المذكرة على الحوادث التي أدت إلى احتلال الجيوش الفرنسية لدمشق، وأظن أن تفاصيل هذه الحوادث لا بد أن تعطيكم فكرة صريحة واضحة عن الغايات التي كانت ترافق أفكار الجنرال غورو منذ مغادرتي باريس عائداً إلى سورية، وهذه الغايات هي حديث البلاد العربية. إن كل عربي أصبح يدرك اليوم أن غايات الجنرال غورو كانت منحصرة: في احتلال المنطقة التي تعهدت بريطانيا بتأسيس حكومة عربية مستقلة فيها.. احتلالاً عسكرياً بأيِّ حجة من الحجج. وبما أن فرنسا قد أدركت أن عائلة الشريف حسين هي زعيمة الحركة العربية، وأنها تدير الحرب اعتماداً على التعهدات التي قطعتها بريطانيا لها قررت ضرب هذه العائلة ضربة قاسية، والتخلص من العثرة التي وجدتها أمامها – وهي أنا – وراحت تنشر النفوذ الفرنسي في البلاد،

وتقضي على النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط. ففي اليوم الذي وقعت فيه حوادث دمشق قامت الصحف الفرنسية بمهاجمة عائلتنا هجمات متتابعة. وبعد أن اعترفت بوالدي وبعض أفراد العائلة كزعماء للقضية العربية ومناضلين في سبيل الحرية والاستقلال، عمدت هذه الصحف الفرنسية إلى السباب والشتائم، وقالت إحداها إن العائلة الهاشمية وصلت إلى استلام الحكم في دمشق بفضل الإنكليز، وإن العرش السوري هو اختراع إنكليزي؟ وعلى هذا فإن أغراض الحكومة الفرنسية والأهداف التي ترمي إليها قد تحققت أخيراً، فاحتل الجنرال غورو دمشق وثلاث مدن أخرى، وأصبح (العالم أمام الأمر الواقع)..؟ ولست أتكلم أنا الآن بأسباب ودوافع شخصية، فإنه ليس لي من ثمة مطامع خاصة. وأعتقد أن كل إهانة وظلم وسباب تنال مني إنما تضاف إلى مفاخر العرب الوطنية خلال الحرب. وإنني أعتقد من كل وجهة من وجهات النظر أن احتلال دمشق لم يكن مشروعاً دولياً. فقد أيد مؤتمر الصلح في اجتماعاته الأولى تكليفي بإدارة المنطقة الشرقية، وهي الإدارة التي كانت منذ الهدنة تحت سلطة الجنرال اللنبي، كما اعترف بذلك ضمناً في ١٥ أيلول ١٩١٩ في المذكرة التي أرسلها مستر لويد جورج ومسيو كليمنصو وممثلو الدول العظمى إلي شخصياً.

إذاً فليس لأي قائد إفرنسي الحق في أن يسلبني هذا المركز، وأن يخرق حرمة استقلال سورية. إن هذا المركز المشار إليه الذي توليته، إنما توليته وفق رغائب الشعب وإرادته، وقد اعترفت به بريطانيا العظمى بعد إقرار القرار الذي اتخذه مجلس الصلح في سان ريمو. فإذا نفذت معاهدة فرساي وما تضمنته من مبادئ «الحق فوق القوة»، والعدول عن الاحتلالات العسكرية، والاعتراف بحق الشعوب في الاستقلال والحرية، وكانت مقررات عصبة الأمم ليست من المقررات العديمة القيمة، فيجب اعتبار

موقف فرنسا في سورية موقفاً جائراً لا مسوّغ له. يدّعي الجنرال غورو أنه ينفذ الانتداب في التدابير العسكرية التي قام بها في سورية. فما هذا الانتداب...؟ وهل صادقت عليه عصبة الأمم والمجلس الأعلى..؟

إن الشروط التي وردت إلي من الجنرال غورو من جهة، والتصرفات التي بدت من جانب الفرنسيين من جهة أخرى، إنما هي شروط وتصرفات محتل يريد فرض شروطه بقوة السلاح. وهذه التدابير الشاذة التي اتخذتها فرنسا تتناقض تماماً مع المبادئ التي حاربت الدول المتحالفة في سبيلها كما تناقض معاهدة السلام. «المادة ٢٢ الفقرة الرابعة من قرار عصبة الأمم» التي تنص على وجوب اعتبار رغائب الشعوب في قضية الانتداب، وهو الأمر الذي لم يطبق في سورية مع كل أسف...

إن الجهد الوحيد الذي بذل في هذا السبيل كان من جانب الولايات المتحدة، إذ أرسلت عام ١٩١٩ لجنة برئاسة المستر كراين للاطلاع على رغبات ومطاليب الشعب السوري، وقد أعلن اللورد اللنبي في ذلك الحين أن هذه اللجنة هي اللجنة الوحيدة التي ترسل إلى سورية، وأن مؤتمر الصلح سيعتمد على تقريرها عندما يدور البحث حول تقرير مصير هذه البلاد، والعدل والإنصاف يقضيان بإذاعة ونشر هذا التقرير الذي بقي سراً مكتوماً حتى الآن.

إن ما يفهمه الجنرال غورو من الانتداب – الانتداب الذي يفرضه بثمانين ألفاً من الجنود الذين يحملون أحدث أنواع أدوات القتل والتدمير والخراب – لا يتفق قط والتصريحات الإنكليزية – الفرنسية في ٨ تشرين الثاني عام ١٩١٩ التي تنص على رغبة الدولتين في المساعدة على تشكيل الحكومات الوطنية المحلية في البلاد العربية، وعدم رغبتها في فرض الأنظمة الخاصة في هذه البلاد. كما تنص على رغبة هاتين الدولتين (في مساعدة

الحكومة العربية على تحقيق مشاريعها وأعمالها، وتنفيذ الأنظمة التي تقررها بحرية تامة)، وأعتقد أنني لست في حاجة لأن أؤكد التناقض الواضح بين تعهدات وتصريحات الحكومة الفرنسية عام ١٩١٩ وتدابير الجنرال غورو في سورية عام ١٩٢٠، وعلى أي حال لم يكن من المنتظر ولم يكن من العدل في شيء أن يطبق الانتداب على دمشق والمدن الأربع بعد العهود والوعود المقطوعة للعرب.

لقد أشرت في حديثي إلى المسائل المتعلقة بمؤتمر الصلح والانتداب وقرار عصبة الأمم، وتصريحات إنكلترا وفرنسا لأبرهن على أن تدبير فرنسا في سورية لم يكن مشروعاً بأي وجه من الوجوه. إن القضية العربية لم تكن متعلقة بأي قرار من قرارات مؤتمر الصلح .. أو قرار أي دولة من الدول خلا إنكلترا فنحن تفاوضنا مع إنكلترا لا سواها. والعهود التي قطعت لنا هي عهود قطعتها إنكلترا. وقد قال والدي في كتاب بعث به في تشرين الأول عام ١٩١٨ إلى المندوب السامي في القاهرة ما يأتي:

«أما ما يتعلق بقضيتنا والبحث فيها في مؤتمر الصلح، فإنني أقول منذ الآن: إنه لا علاقة لي البتة بأي مؤتمر أو أيّ سلطة أخرى غير إنكلترا. وأعتقد أنه من الأصلح ألّا تبلغوني قرارات هذا المؤتمر، لأنني أكون ناكراً لرحمة الله، إذا قبلتها وإذا حضرت مؤتمر الصلح، مع أنني أقدر الشرف الذي أولاني إياه صاحب الجلالة البريطانية، فإنني فعلت ذلك تنفيذاً لرغبة بريطانيا العظمى».

ثم إذ سافرت بعد ذلك إلى باريس، وسعيت للمفاوضة مع الحكومة الفرنسية، وعدت إلى سورية أحمل أحسن الأماني والرغبات، للتفاهم مع الجانب الفرنسي، وسعيت لإقناع الشعب السوري بالتزام الهدوء والسكينة، وحلت بينه وبين مهاجمة الفرنسيين، وهم ضعفاء ليس لهم أكثر من حامية صغيرة تتألف من ألف رجل، فإنما فعلت ذلك لأقول ذات يوم إلى الدولة

التي أعطتني كلمتها إنني نفذت جميع تعهداتي بدقة وإخلاص. لقد كانت الكتب الرسمية المتواصلة التي تصلني من اللورد اللنبي تصر علي بكثير من الإلحاح ألّا أتخذ موقفاً عدائياً من الفرنسيين. وتلقيت رسالة من اللورد كوزون – قبل احتلال دمشق بثلاثة أيام – يطلب إليّ فيها – بإلحاح شديد – ألّا أتخذ أي موقف عدائي مهما كانت الظروف والأوضاع، ولهذا كله لم أفكر قط بمحاربة الفرنسيين. ولو أردت ذلك لكان موقفهم في سورية في غاية الخطورة. وفوق ذلك، كنت أحاول أن أقبل شروط الفرنسيين مع صعوبتها، واستحالة تنفيذها، وكلي أمل أن أسافر إلى أوروبا فيها بعد، وأتمكن من تسوية المسائل والمشاكل بالطرق الدبلوماسية. وأظن أن الكتب التي أرسلتها إلى الحكومة الإنكليزية من باريس تدل على حرصي الخاص على ألّا أقوم بأي عمل قبل التشاور والمفاوضة مع إنكلترا.

وإني لفخور بأن أصرح هنا أنني كنت مخلصاً للمبادئ التي وضعها والدي ولم أحد يوماً عن هذه المبادئ، وهي أن أفاوض حكومة واحدة هي حكومة بريطانيا.

والآن أقدمت فرنسا على تدابير عسكرية جعلت كل أمل في التفاهم والاتفاق مستحيلاً .. جئت باسم والدي أطلب من إنكلترا تحقيق وعودها. إن الحركة العربية ليست حركة جديدة أوجدتها الحرب العامة، بل هي حركة قديمة نشأت قبل الحرب بزمن غير قصير. لقد وضع والدي الحرب نصب أعين العرب منذ القديم، لاستعادة استقلالهم، وتجديد عظمة المملكة العربية والخلافة الإسلامية السابقة، ولم يترددوا يوماً ما في السعي إلى تحقيق هذه الفكرة، فإذا اعتقد البعض أن الحركة العربية نشأت عام ١٩١٥ إنما هو اعتقاد خاطئ .. وكل ما في الأمر أن زعماء العرب وجدوا في نشوب الحرب، وتطاحن الدول، فرصة مناسبة لتحقيق أمانيهم، فقاموا بحركاتهم، وأخلصوا في موقفهم كل الإخلاص. لقد شجع الألمان السلطان – خليفة

المسلمين – على إعلان الحرب المقدسة مؤملين من وراء ذلك توحيد جهود العالم الإسلامي وتأييده لهم. وكانت إنكلترا بلا ريب العدو الأساسي في هذا الموضوع. ولكن هذه الدولة – أدركت ما يمكن أن يصيب المسلمين من أخطار هذه الحروب، وأدركت أن هناك فتوراً بين العرب والأتراك، فسعت لمفاوضة والدي الملك حسين على أساس الاعتراف باستقلال العرب، والحؤول دون أي تدخل أجنبي في البلاد العربية، ثقة منها بأن اشتراك الشعب العربي في الحرب «هو أعظم عمل سياسي وحربي تستطيع الدول المتحالفة الاستفادة منه في العالم الإسلامي».

وقد أعلن والدي على إثر العهود البريطانية بأن الجهاد ضد الأتراك، ليس من الأعمال غير المشروعة. وأقنع الشعب العربي بأن الأتراك يقومون بأعمال تناقض مصالح الإسلام الحقيقية، ونجحت عائلتي في إقناع العرب بهذه النظرية، وذلك بمساعدة بريطانيا، وأسست مع البلاد العربية على أساس الوعود المقطوعة لوالدي.

وبهذه الوسيلة، وعلى أساس تلك الوعود حمل العرب سلاحهم تحت علم خليفة النبي، مع أنه كان من واجبهم إذ ذاك محاربة المعتدين تحت علم السلطان خليفتهم في ذلك الحين.

وقد رافق العرب النجاح في ثورتهم، فسقطت «مكة» بين أيديهم، وفشلت خطة ألمانيا في البلاد الإسلامية فشلاً ذريعاً.

وهكذا فقد قام والدي وعائلته وأتباعه وأكثرية الشعب العربي بالقسم الذي يتعلق بهم في الاتفاق وقدموا كل مساعدة ممكنة إلى الجنرال اللنبي، وكانوا عاملاً مهماً في نجاح الحلفاء في معركة البلاد العربية، وجئت الآن باسم والدي أسأل بريطانيا أن تقوم بتنفيذ القسم الذي يتعلق بها في هذا الاتفاق.

إنني لا أود هنا أن أعود إلى الاقتراح الذي عرضته بريطانيا على والدي في أول الأمر بأن يظل حيادياً في الحرب .. فنحن لو بقينا حياديين .. لفزنا في إنكلترا بنفس العهود والوعود التي قطعتها لنا لتحقيق استقلال البلاد العربية. على أننا بالرغم من هذا أعلنا الحرب، وخضنا معارك القتال، وخسرنا عدداً كبيراً من رجالنا، وعرضنا أنفسنا لخطر مهاجمة ابن سعود - وكان إذ ذاك أشد قوة منا - ثم كانت النتيجة أن علاقتنا قطعت بالبلاد العربية، وأضحت حالتنا أسوأ مما إذا كنا لم نشترك في الحرب وظللنا حياديين، كما اقترحت علينا إنكلترا ذلك في أول الأمر لقاء الاعتراف باستقلال المملكة العربية. لقد كنا نعتقد في ذلك الحين أن حملنا السلاح إلى جانب إنكلترا سيكون أكثر فائدة للقضية العربية من بقائنا حياديين. وكنا نأمل أن تكون النتائج أكثر فائدة من العهود والوعود المقطوعة رغم أن العهود التي قطعتها إنكلترا لوالدي هي عهود صريحة واضحة لا لبس فيها ولا غموض. لقد طلب والدي في كتاب أرسله في ٢٤ تموز سنة ١٩١٥ ما يأتي:

١ - يجب أن تعترف إنكلترا باستقلال البلاد العربية التي يحدها شمالاً مرسين وأضنه حتى الدرجة ٣٧ من خطوط العرض، وهي الدرجة التي تمر على برجيك وماردين، حتى حدود العجم، وشرقاً الخليج العربي وجنوباً المحيط الهندي، خلا عدن - وغرباً البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى مرسين.. وعلى إنكلترا فوق ذلك أن توافق على إعلان خليفة عربي للمسلمين.

٢ - على دولة (الشريف) العربية أن تعتبر إنكلترا الدولة المفضلة في جميع المشاريع الاقتصادية. وفي ٣٠ آب عام ١٩١٥ أرسل المندوب السامي في القاهرة إلى والدي كتاباً يعرب له فيه عن مبلغ السرور الذي شعر

به عندما رأى العرب يجدون مصالحهم مرتبطة ومصالح بريطانيا، ويؤكد له بأن حكومته ترحب كل الترحيب لأن يستعيد الخلافة الإسلامية رجل عربي من العرب العريقين المنسوبين.

أما فيما يتعلق بالحدود فقد ذكر المندوب السامي في كتابه بأن البحث في مثل هذه التفاصيل إنما هو بحث سابق لأوانه. وفي ١٩ أيلول عام ١٩١٥ أجاب والدي عن هذا الكتاب بكتاب طويل فند فيه (باستغراب) غموض جواب المندوب ولهجته الفاترة المترددة في قضية الحدود وقال:

«بأن مصالح أتباع دياناتنا تتطلب تصريحاً واضحاً في هذا الموضوع، وهي قانعة كل القناعة بأن حياة المملكة العربية العتيدة متوقفة على إقرار الحدود المذكورة».

وفي ٢٤ تشرين الأول عام ١٩١٥ أجاب المندوب السامي السير هنري مكماهون والدي قائلاً:

«.. إن منطقتي مرسين وإسكندرون والمناطق الواقعة غربي دمشق - وحمص - وحماه وحلب لا يمكن أن يقال أنها عربية وإنه من الواجب استثناؤها من الحدود المذكورة».

أما ما يتعلق بالأراضي التي تستطيع إنكلترا التعهد بها بكل حرية دون استشارة حليفتها فرنسا، فإني أقول إن لي السلطة باسم بريطانيا أن أقطع العهود التالية:

«.. أن بريطانيا على استعداد لأن تعترف وتؤيد استقلال البلاد العربية في البلاد المحدودة .. أما ولاية بغداد والبصرة فإن العرب يعترفون بمركز ومصلحة بريطانيا الخاصة فيهما، ويوافقون على أن يكون لها حق في اتخاذ التدابير الإدارية والعسكرية اللازمة للمحافظة عليهما من أي اعتداء خارجي..».

«وفي كتاب آخر مؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩١٥ أضاف المفوض السامي إلى تصريحاته السابقة ما يأتي: وافقوا على استخدام الإنكليز وحدهم إذا احتاجوا إلى مستشارين فنيين لشؤون المملكة. وفي ٢٥ تشرين الثاني ١٩١٥ أجاب والدي عن هذا الكتاب قائلاً إنه: رغبة في تسهيل المفاوضات والوصول إلى اتفاق نهائي وخدمة للمسلمين واعترافاً بموقف إنكلترا والمزايا التي تتمتع بها يتنازل عن إصراره على ضم ولايتي مرسين، وأضنة إلى المملكة العربية، ويصر على أن حلب وبيروت ومرفأها إنما هي بلاد عربية محضة».

«أما ما يتعلق بالعراق فإنه ليس من الضروري أن أؤكد بأن هذا القطر إنما هو قطر عربي صرف وأنه كان مركزاً لأكثر الخلفاء في العصور الغابرة، وأعلن لكم هنا بأن العرب يعلقون على هذا القطر آمالهم، ويهتمون به اهتماماً خاصاً، ولا يمكنهم في أي حال من الأحوال أن ينسوا تقاليدهم وأن يتخلوا عن البلد الذي كان مركزاً لأكثر خلفائهم».

«وعلى هذا يجب أن تثقوا كل الثقة أنه ليس في وسعي إرضاء الشعب العربي وإقناعه بالتنازل عن العراق بأي حال من الأحوال. على أنني أرغب في إزالة المصاعب وتسهيل الاتفاق أستطيع أن أوافق على ترك العراق تحت الإدارة المركزية – ولا سيّما أن الجيوش الإنكليزية تحتله الآن – وذلك لقاء مبلغ من المال تدفعه لقاء تعويض بالنظر لما يتطلبه المنطق من تأسيس مملكة جديدة من أموال».

هذا ما ذكره والدي في كتابه إلى المندوب. أما ما يتعلق بالإدارة والمستشارين والموظفين فقد أشار والدي إلى ما ذكره في رسالة سابقة، وقال إنه لا يعارض في ذلك، ولا سيّما بعد أن أكد المندوب بأن هؤلاء المستشارين لن يكون لهم أي تدخل في الشؤون الداخلية. وفي ١٤ كانون الأول عام ١٩١٥ – أجاب المندوب السامي مكماهون والدي بكتاب قال فيه:

«أما ما يتعلق بولايتي حلب وبيروت فإنني سأخابركم بشأنهما في وقت آخر، وإني لأغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم بأن الحكومة الإنكليزية مستعدة لإعطاء جميع ضمانات المساعدة والتأييد للمملكة العربية مع الاعتراف بأن مصالح البلدين تقضي بوجود إدارة ثابتة وودية في بغداد، وأريد أن ألفت نظركم هنا إلى أن المحافظة على مصالح الفريقين في ولاية بغداد تحتاج إلى كثير من السرعة، وأن الظروف الحاضرة لا تسمح لنا بالمفاوضة بشأنها».

وفي أول كانون الثاني عام ١٩١٦ كتب والدي إلى المندوب السامي يقول:

«.. أما ما يتعلق بالعراق والتعويض المالي الذي أشرنا إليه لقاء فترة الاحتلال فإننا نترك أمر تقرير المبلغ إلى حكمة بريطانيا وعدها اعترافاً بثقتنا بها وإخلاصاً في مفاوضاتها .. أما الأقسام الغربية ومرفأها فإن نفس الشعور السابق يحدثني أن أتجنب ما يمكن أن يسيء إلى العلاقات الإنكليزية – الفرنسية، ومتى انتهت الحرب فإننا سنسألكم عن تلك الأقسام التي غضضنا النظر عنها الآن وتركناها لفرنسا حليفتكم».

ويتحدث والدي بعد ذلك عن فرنسا ويقول: إنَّ وجودها في أي مكان ليس من الحكمة في شيء ثم يضيف إلى ذلك قائلاً:

«... إن الشعب لن يوافق حتماً على هذا الانفراد وتلك العزلة. ولا بد أن يضطرنا لاتخاذ تدابير جديدة قد تجعل إنكلترا إزاء اضطرابات ومشاغل لا تقل عن اضطرابات ومشاغل اليوم...».

ثم شرح بإسهاب لماذا يعتقد باستحالة السماح لفرنسا أو لأي دولة سواها باحتلال قطعة واحدة من تلك المنطقة. وفي ٢٥ تشرين الأول عام ١٩١٩ كتب المندوب السامي إلى والدي قائلاً:

«إنني أقدر العوامل التي دفعتكم لبحث هذا الموضوع باهتمام وقد كتبت ما يجب بشأن ملاحظاتكم على قضية ولاية بغداد، وأعتقد أن هذه الملاحظات سينظر فيها باهتمام عندما يتم انهزام الجيوش التركية، ويسود السلام في البلاد. أما ما يتعلق بالأقسام الشمالية فإنني أشكركم لحرصكم، على تجنب كل ما من شأنه تعكير العلائق الإنكليزية والفرنسية...».

هذه هي خلاصة بعض الكتب التي تبودلت بين والدي والمندوب السامي السير هنري مكماهون، وأود أن أذكر هنا الشروط التي اتفق عليها بين والدي والمندوب السامي وهي:

١ - تأسيس مملكة عربية تمتد من الخليج الفارسي حتى حدود كيليكيا .. وبما فيها حلب، وحمص، وحماه، ودمشق على أن يكون هناك إدارة خاصة في ولايتي بغداد والبصرة بالاتفاق مع الشريف حسين حتى نهاية الحرب.

٢ - رغبة من والدي في تجنب كل ما من شأنه خلق المصاعب والمشاكل بين الحلفاء خلال الحرب فإنه (يغض النظر) عن لبنان والمرفأ، ويتركهما لفرنسا على أن يعاد البحث في أمرهما بعد نهاية الحرب. وهو يعتقد بأن إنكلترا لا تفكر قط بترك مملكة داخلية كبرى دون منفذ بحري على الشاطئ بين إسكندرون وصيدا...

٣ - تتعهد إنكلترا بتأييد المملكة العربية ومساعدتها بالاستشارة والمحافظة عليها من كل اعتداء خارجي، كما تتعهد المملكة بألّا تستخدم المستشارين والموظفين من أي دولة غير إنكلترا.. ولما كان من المنتظر أن تطلب الحكومة الإنكليزية إلى العرب أن يعذروها على عدم قيامها بعهودها بحجة عدم اتفاقها ومعاهدة سايكس - بيكو... فإن والدي يجيبكم عن ذلك بهذه الملاحظات:

١ - إن العهود التي قطعتها الحكومة البريطانية على نفسها هي سابقة لهذه المعاهدة، ولهذا فإن ما جاء في معاهدة سايكس بيكو المذكورة يناقض تلك العهود، ويجب أن يعدّ لاغياً لا قيمة له.

٢ - لمّا لفت والدي نظر المندوب السامي إلى هذه المعاهدة السلبية التي اطلع عليها من جمال باشا - وكان جمال باشا قد اطلع عليها بواسطة الأرمن - أجابه المندوب السامي بهذا الكتاب:

«لقد اطلع البلاشفة في وزارة الخارجية (بتروغراد) .. على سير المفاوضات والمباحثات الابتدائية لا على المعاهدة الدائرة بين إنكلترا وفرنسا وروسيا خلال الحرب، لتجنب المصاعب مع الدول التي تحالف تركيا، ويظهر أن جمال باشا شوه الغاية الأساسية من هذه المفاوضات - إما عن جهل أو عن خبث - فلم يذكر الشروط المتعلقة بموافقة الدول الثلاث على تأسيس حكومة وطنية في بلاد العرب والمحافظة على كيانها ومصالحها، جاهلاً أو متجاهلاً أن نجاح الثورة العربية والانسحاب من روسيا قد أحدث موقفاً مختلفاً...».

ولمّا تلقى هذا التصريح الواضح طلب ألّا يكون في معاهدة (سايكس - بيكو) ما يعارض العهود المقطوعة للعرب. لقد زرت أوروبا مرتين، ولم أسأل خلال هاتين الزيارتين عما تم في قضيتي فلسطين والعراق، لأنني كنت أعمل مع والدي بما نعتقده أنه من مصالح إنكلترا والعرب، وقد أطلعت الجنرال حداد الذي تركته في إنكلترا - على الأخطاء التي ارتكبت ليلفت نظركم إليها، وكان من نتيجة هذه الأخطاء أننا تركنا سورية والعراق وهما بين ألسنة اللهب، أما ما يتعلق بفلسطين فقد تركت جميع التعليمات مع مندوبي لاطلاعكم على وجهة نظرنا، والاطلاع على وجهة نظر الحكومة

البريطانية في هذا الشأن. وأعتقد أن حكومتكم توافق كل الموافقة على تصرفاتنا وأعمالنا. وقد جئت الآن للمرة الثالثة لأباحث الحكومة البريطانية باسم والدي، وكلي ثقة بأن التعهدات المقطوعة لنا ستكون موضع اهتمامكم وعناية حكومتكم لأن العرب يعتقدون أن (الإنكليز) يحافظون على تنفيذ تعهداتهم، وتحقيق كلمتهم، ويعلقون أملاً كبيراً على كلمة الإنكليز قانعين أنه ليس في التقاليد الإنكليزية «ما يعتبر العهود أوراقاً مهملة لا قيمة لها...».

إنني لم أطلب إلى الحكومة الإنكليزية أعمالاً لا تستطيع القيام بها. وقد سمعت لويد جورج يقول في اجتماع عقد في وزارة الخارجية – داونـنج ستريت – «بأن البلاد العربية قامت بتنفيذ العهود التي قطعتها لبريطانيا، ومن واجبنا أن نقوم بتنفيذ عهودنا..».

وأخيراً فإنني أسأل الحكومة الإنكليزية عما إذا كان من العدل في شيء أن يعامل رجل حالف إنكلترا وقاد الثورة نحو النجاح بكل إخلاص هذه المعاملة، لا لشيء سوى أنه كان مخلصاً لبلاده أميناً على تنفيذ عهوده نحو بريطانيا..».

وأرسل الملك فيصل بعد هذه المذكرة مذكرة ثانية تناول فيها كل الحوادث التي وقعت منذ جلاء الجيوش الإنكليزية عن سورية في نهاية تشرين الثاني عام ١٩٢٠ حتى احتلال دمشق من قبل فرنسا في ٢٤ تموز عام ١٩٢٠ فقال:

«... في شهر تشرين الأول عندما تخلى الفيكونت اللنبي عن مسؤولية الحكم في سورية كانت البلاد بصفة عامة هادئة ساكنة خلا بعض الحوادث التي وقعت في المنطقة الغربية على أثر الشدة والضغط اللذين عمد إليهما المفوضون الساميون ليحولوا بين الشعب وبين إبداء رأيه الصريح في تأليف حكومة عربية. وأظن أن اللجنة الأمريكية اطلعت على هذا كله، وفوق هذا

كان الاستياء عاماً من الإدارة الفرنسية، وكثيراً ما اضطر اللنبي إلى التدخل لحل المشاكل التي كانت تنشأ بين الفرنسيين والشعب».

ولم تكد الحامية الإنكليزية تنسحب من سورية وتحل محلها الجيوش الفرنسية حتى بدأ الفرنسيون يفكرون باحتلال المنطقة الشرقية احتلالاً عسكرياً.

وقد كانت أول حركة من حركاتهم في هذا السبيل أنهم أخذوا يحشدون جيوشهم في (زحلة). وبدؤوا يفتحون طريقاً جديداً بين زحلة ومرجعيون وحاصبيا - وهي طريق لا تفيد أحداً سواهم - وقد أدى هذا الموقف إلى إثارة المنطقة الشرقية، ووقعت الحادثة الأولى بين السوريين والفرنسيين، إذ أرسل الفرنسيون فرقة إفرنسية إلى المعلقة - دون سابق إنذار - وبدؤوا ينزعون السلاح بقيادة الحاكم العسكري في زحلة، وعندما اتصل الخبر بسكان المنطقة أخذوا يتجمعون وقرروا مهاجمة الفرنسيين، لولا أن أسرع شقيقي زيد وهو نائبي خلال غيابي في أوروبا لتسوية الأمور وتهدئة الأفكار. والغريب أنه بالرغم من اعتراف الفرنسيين بأن هذه الحوادث قد نقضت عهد الاتفاق والسلام فقد رفضوا معاقبة المعتدين. وأجابوا عن هذا الطلب بعد قليل، بأن أرسلوا قوة بقيادة الجنرال دلاموت لأسباب واهية لاحتلال بعلبك .. وقتلوا رجلين وقطعوا المواصلات الهاتفية بين حمص ودمشق. وفي هذه الأثناء وبعد كثير من الجهود والمفاوضات التي قمت بها في باريس - بمساعدة وزير الخارجية الإنكليزية - اتفقت مع مسيو كليمنصو في ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٩ على الشروط التي أبرقت بها إلى شقيقي زيد:

١ - ألّا تحتل الجيوش الفرنسية البقاع شريطة أن ننسحب نحن منها.

٢ - أن تتألف لجنة من الفرنسيين والإنكليز والعرب للإشراف على أعمال رجال الدرك في المنطقة.

وقد أرسل مسيو بيشون – وزير الخارجية الفرنسية نص هذا الاتفاق إلى أخي زيد والكولونيل كووس والموظف السياسي والفرنسي في دمشق. وقال في برقيته: إن نص الاتفاق أرسل إلى الجنرال غورو ليعمل على تنفيذه ويسير بموجبه.

وعلى أثر هذا الاتفاق طلب شقيقي زيد من الجنرال غورو سحب جيوشه من البقاع – بموجب الاتفاق – وكان الجنرال يجيب خلال بضعة أسابيع أنه لم يتلق من حكومته أي إشعار بذلك. واستمر في احتلال مواقع جديدة في البقاع دون أن يجلو الفرنسيون عن أي موقع من المواقع التي احتلوها، وإضافة إلى ذلك أخذت السلطات الفرنسية تضبط البرقيات التي كنت أبرقها لشقيقي زيد في باريس، وقطعت كل مخابرة بيني وبين حكومتي بدمشق، وأصبح البقاع – نتيجة هذه التصرفات ميداناً للاضطرابات – وأخذ النفور بين الفرنسيين والسوريين يزداد شدةً يوماً بعد يوم في مختلف الجهات. وبعد وصولي إلى بيروت في ١ كانون الثاني عام ١٩٢٠ عائداً إلى أوروبا كانت الحالة العامة في البلاد مرضية بالرغم من جميع هذه التصرفات وقد استقبلني على المرفأ فريق كبير من الوجوه وسألوني عن نتائج مباحثاتي في أوروبا، فأكدت لهم حسن نوايا فرنسا مع حسن نية ممثلها الجنرال غورو، ولكن فريقاً منهم أكد لي من ناحية أخرى بأن ما من أحد في سورية يجهل نوايا فرنسا نحو هذه البلاد. وأن سياستها ترمي إلى إثارة الاضطرابات في جميع الأنحاء، لتجعل موقفي في المنطقة الشرقية في غاية من الصعوبة والحراجة ولتتمكن من التدخل العسكري وفرض قوتها – بقوة السلاح – على الشعب السوري أجمع.

وقد أدركت ذلك الحين أن إدارة الضباط الفرنسيين في منطقتهم – ومعظمهم قادم من إفريقية الشمالية – كانت تسبب لهم كثيراً من المصاعب والمتاعب، وأن الحوادث التي كانت تقع بين الجنود والشعب في جبل لبنان

ومرجعيون وتلكلخ واللاذقية وإسكندرون وحارم وجسر الشغور لا يحصى لها عدد.

ولّما اتصلت بي هذه الحوادث أرسلت رسلي إلى تلك الأنحاء لتهدئة الشعب وإقناعه بوجوب اللجوء إلى السكينة وتجنب معاداة الفرنسيين.

وحدث في ذلك الوقت أن الأتراك والأكراد أفلحوا في إقناع أحد زعماء العشائر بمشاركتهم في محاربة الفرنسيين وإخراجهم من «أضنة»، فجاء هذا الزعيم يستشيرني فنصحته ألّا يفعل ذلك. وقد اتبع نصيحتي ورفض عرض الأتراك والأكراد. وقد عرضت نفسي في هذا الموقف إلى انتقاد شعبي وجعلته يعتقد أنني أخونه مع الفرنسيين.

وعرف الفرنسيون أنفسهم ما أرمي إليه في سياستي وتصرفاتي فأرسل رئيس دائرة الجنرال غورو السياسية مذكرة إلى الجنرال قال فيها:

«... إن لجنة الدفاع الوطني التي كانت تدير شؤون البلاد قبل وصول الأمير فيصل، وتنشر في البلاد فكرة (الاستقلال) التام قررت محاربة الأمير إذا وقع أي معاهدة مع فرنسا».

«ولهذا كانت الاستقبالات في دمشق هذه المرة أقل حماسة مما كانت عليه في أي وقت اعتقاداً من الشعب بأن فيصلاً تنازل عن سورية لفرنسا».

«... وهذه اللجنة لا تزال مستمرة في معارضتها، ويظهر أنها لا ترغب في مشاركة فيصل في سياسته وخطته، مهما كانت، للتقرب منا».

هذا ما جاء في مذكرة رئيس الدائرة للجنرال غورو أن كل من يعرف طبيعة المنطقة الشرقية وصعوبة المواصلات وأهمية العشائر المنتشرة فيها يدرك صعوبة العمل لتهدئة الخواطر الثائرة، والحؤول دون رغبة الشعب بمهاجمة الفرنسيين، وإجلائهم عن البلاد. ومما يجب ذكره هنا أنني زرت حلب – عندما كانت الحامية الفرنسية في منتهى الضعف، وكان عدد رجالها

لا يتجاوز الألف في سبيل إيقاف العصابات الذاهبة لمشاركة الأتراك في محاربة الفرنسيين في كيليكيا.

على أن موقف السلطات الفرنسية أدى إلى زيادة الاستياء في كل مكان، ورأى الشعب أن ثمانية عشر شهراً انقضت على الهدنة دون أن يشعر بشيء يدل على تحقيق رغائبه والعهود المقطوعة له.

كما شاهد بنفسه السياسة الاستعمارية القائمة في البلاد. وكان الأتراك يرسلون دعاتهم إلى سورية لتحريض الرأي العام على الحلفاء والسياسة التي ينفذونها. وبالرغم من مشاركة العرب لهم في الحرب قائلين إن سورية والعراق سيقسمان إلى قسمين، وإن من مصلحة السوريين أن يسيروا إلى جانب الأتراك، لمحاربة السياسة الفرنسية بقوة السلاح.

وفي هذه الظروف لم أكن أستطيع شيئاً أكثر من إقناع الجميع بضرورة الانتظار قائلاً لهم: «إذا صبرتم وانتظرتم فإنكم واصلون ولا ريب إلى ما يرضيكم...».

وفي ٨ آذار عام ١٩٢٠ اجتمع مندوبو الشعب في دمشق، وأعلنوا استقلال سورية وتنصيبي ملكاً عليها. وقد قال هؤلاء المندوبون في أنفسهم إن الحلفاء إذا كانوا مخلصين في عهودهم سيعترفون فوراً بهذا القرار الناشئ عن رغبة الشعب العامة، ويكذبون في اعترافهم هذا مزاعم دعاة الأتراك.. أما إذا كان الأمر على النقيض من هذا، ولم يؤكد الحلفاء قرار الشعب السوري المذكور فإنهم في ذلك يؤيدون صدق الأتراك وأقوالهم وتحذيراتهم.

وقد قيل آنذاك عن المؤتمر السوري – الذي مثّل الشعب السوري حق التمثيل: إنه مؤتمر غير قانوني وغير شرعي، مع أنه انتخب بأفضل الوسائل المشروعة، وكان – حسب أوامري ورغباتي – يمثل الشعب السوري على اختلاف طبقاته حق التمثيل. فقد جرت الانتخابات على الدرجة الثانية –

حسب القوانين التركية – وانتخب الشعب خمسة وثمانين مندوباً من مختلف الأنحاء، يضاف إليهم خمسة وثلاثون مندوباً من زعماء القبائل ورؤساء الأديان. واجتمع الأعضاء في المنطقة الشرقية والغربية وهم يمثلون مختلف المذاهب والأديان، وأرسل لبنان ثلاثة مندوبين كان قد انتخبهم لاطلاع اللجنة الأمريكية على رغائب اللبنانيين وأمانيهم .. وبعد أن نزلت عند قرار المؤتمر، ورضيت بالعرش أعلنت السياسة التي يجب أن تسير عليها الحكومة الجديدة، وعنيت عناية ولا سيّما ألّا أتلاعب بعواطف الشعب الوطنية، وأن أتجنب خدعته – مع أنه كان في وسعي ذلك – محاولاً أن أكون محبباً من الشعب أجمع إلى أقصى حد ممكن. وأسرعت بعد ذلك إلى تنظيم الإدارة وأسلوب مناهج الحكم بشكل يتفق وطبيعة البلاد. وألفت حكومة مُثِّلَ فيها المسيحيون، وكان موقف هذه الحكومة موقفاً صعباً وحرجاً إلى حد كبير. فقد كان الفرنسيون يسيطرون على الشاطئ ويتقاضون الرسوم الجمركية، وهي مورد الخزينة الأساسية، ولا يدفعون حصتنا إلا بعد إلحاح شديد وبصورة متقطعة، وبمبالغ ضئيلة، مما جعل الحكومة – منذ أول نشأتها – تواجه صعوبات مالية لا حد لها. ثم ازداد الحال سوءاً بعد ذلك، وأخذ الفرنسيون يطبقون سياسة غريبة في الشؤون الجمركية، فأضروا التجارة، وزعزعوا الأسواق. وكانوا يرمون من وراء أفعالهم هذه إلى إضعاف الحكومة وإثارة المصاعب في وجهها. وهكذا بدأت الحكومة الجديدة حياتها تحت هذا الكابوس الجاثم على صدرها، واضطرت إلى إطلاع وزارة الخارجية الإنكليزية على هذا الإجراء وعلى حقيقة الموقف .. كما أطلعتها أيضاً بواسطة الجنرال حداد باشا – على استقلال البلاد وتنصيبي ملكاً عليها. فأجابتني تلك الوزارة بعد مقررات – سان ريمو – بأن إنكلترا تعترف باستقلال سورية كما تعترف بي ملكاً عليها. أما فرنسا فقد رفضت الاعتراف باستقلال سورية وبملكيتي عليها. وقصد الجنرال

غورو لبنان، وأخذ يخطب ضد حكومتي مثيراً اللبنانيين للاحتجاج على مقررات المؤتمر السوري.

ولمّا عدت مرة ثانية إلى بحث قضية البقاع، وطلبت إلى الجنرال غورو الجلاء عن هذه المنطقة أجابني جواباً غريباً قال فيه:

«... كيف تريد مني الانسحاب من البقاع، وليس في وسعي منع الضباط، هم يصرون على التقدم».

فأجبته:

«... إذا كان الجنرال غورو يجد من الصعوبة منع ضباطه - وهم يسيرون على النظام العسكري - فكيف أستطيع أنا أن أمنع رجال القبائل وهم لا يسيرون على أي نظام...».

وأخذ موقف فرنسا يزداد ويتفاقم غموضاً يوماً بعد يوم. حتى أنها بعد عقد الهدنة مع مصطفى كمال في تركيا، أرسلت قسماً كبيراً من جيوشها إلى هذه البلاد السورية، وأخذت تحشد قواها المجهزة بالمصفحات والطائرات والمدافع في مختلف الأنحاء. وقد فكرت كثيراً آنذاك بالسفر إلى فرنسا. كما اعترف الجنرال غورو بذلك في كتاب أرسله إلى حكومته. وشرح اللورد كيرزون في مجلس اللوردات بأن بقائي في سورية ضروري، وأبدى رغبته في أن يراني في المستقبل في لندن ... على أنه لم تنقض على ذلك بضعة أيام حتى وصلتني برقية من الجنرال حداد باشا من لندن يقترح علي فيها السفر إلى أوروبا - وذلك حسب رغبة وزارة الخارجية - ويقول لي إن سفري لا بد منه.

وعلى أثر هذه البرقية وطدت العزم على السفر - رغم تحرج الحالة، وكان موقف الجنرال غورو الذي بدأ ينفضح شيئاً فشيئاً مشدداً عزمي على ضرورة السفر بأسرع ما يمكن.

وقد فكرت إذ ذاك بأنه ليس من المستبعد أن أتمكن في أوروبا من إيجاد حل للقضية السورية كلها .. وكتبت إلى الجنرال غورو في ٩ تموز أطلب إليه أن يُهيِّئَ لي أسباب سفري فأجابني بأن لديه بضعة شروط يريد عرضها علي قبل مغادرتي سورية، وإلا فإن الحكومة الفرنسية لن توافق على الدخول معي في أيّ مفاوضة. ومنذ تلك اللحظة أخذت الحوادث تمر بسرعة. وقد أصبح لدى الجنرال غورو قوة كافية قادرة على سحق كل معارضة، وتتمكن من الحؤول دون سفري.

وتحركت الجيوش الفرنسية في ١١ – ١٢ حزيران من جرابلس، وتمكنت من احتلال جسر الشغور، وأيضاً من جهة أخرى قد دخلت رياق مزودة بالأسلحة والطائرات لتقوية الحامية العسكرية فيها. حدث كل هذا فجأة وبطرفة عين دون إخطاري بذلك. وكان من الواضح أن الجنرال غورو بدأ يعد العدة للقيام بحملة عامة على منطقتي. وفي ١٤ تموز تلقيت من الجنرال غورو إنذاره المعروف، وأنه لمن المستغرب جداً أن يدعي الجنرال أنني وضعت له العراقيل في محاربة العدو المشترك مصطفى كمال، وأنني رفضت السماح بنقل الذخائر إلى جيشه، فليس هناك من اعتراض على نقل الذخائر ولم يكن هناك من حاول إيقاف شحنها. وكل ما في الأمر أنني طلبت إليه أن يعترف – كما فعلت إنكلترا – بالحكومة العربية المستقلة، وأن يقوم بالتعهدات التي قطعت لها قبل أن يباشر نقل جيوشه على الخطوط الحديدية السورية، وأوضحت له – بكثير من الصراحة بأنه يستحيل علي تهدئة الشعب إذا لم تجب هذه المطاليب .. وقد طلبت إلى الجنرال غورو الاعتراف بحكومتي وبي، وإنني كنت أعرف عن ثقة بأن حكومته تركت له تقرير هذا الأمر حسب ما يراه مناسباً، ويجب أن أضيف إلى هذا أن الجنرال غورو كان يرسل الذخائر لجيوشه في القطارات. وقد أدركت الآن بأن ما قالته الصحف المحلية من أغراض الجنرال من إرسال هذه الذخائر كان

صحيحاً لا ريب فيه. فهو لم يكن يرمي من وراء إرسال هذه الذخائر مهاجمة العدو المشترك مصطفى كمال بل منطقتي، أما أنا فقد أبديت شعوري نحو مصطفى كمال بصراحة وجلاء قبل جلاء الجيوش الفرنسية عن جرابلس، وأرسلت إلى الجنرال غورو كتاباً أشرت فيه إلى النتائج الخطيرة التي يؤدي لها فتح الباب لإثارة القلاقل والاضطرابات في سورية والعراق. وقد اقترحت».. بأن أرسل إليه جيوشي للتعاون مع جيوش فرنسا لاحتلال المناطق التي قرر مؤتمر الصلح جعلها منطقتي..».

ولكن الجنرال لم يوافق على هذا الاقتراح، وأعتقد أن رجلاً يقترح محاربة الأتراك لا يمكن أن يتهم بوضع العراقيل في طريق الجيش الفرنسي لمحاربة الأتراك الأعداء المشتركين. وقد ذكر الجنرال - استناداً إلى القلاقل التي اتهمني بإثارتها - بأن هناك ستّ حوادث وقعت بمعرفتي ولم يذكر قط أن هناك ثلاثاً منها وقعت خلال غيابي في أوروبا.

وكانت المخابرات - حين وقوع هذه الحوادث مقطوعة بيني وبين سورية. والحقيقة الواقعة أن هذه الحوادث الثلاث وسواها وقعت على أثر التدابير التي اتخذها الفرنسيون، وهي التدابير التي لفت نظر الجنرال غورو إليها مراراً عديدة. وأرسلت إليه كتابين بصددها - تجدونها طياً - دون أن أتلقى أي جواب مبرر. أما الكتاب الأول فإنه يبرهن بصراحة عن حسن نيتي ورغبتي في التفاهم مع الفرنسيين ... وبروح الود كما يبرهن على أنني عندما ألفت حكومتي الجديدة وضعت هذه الرغبة نصب عيني، وإنني لأعتقد أن التهمة التي ألصقت بحكومتي، بأنها تشجع العصابات، وتحثها على دخول المنطقة الغربية، تثير استغراب كل رجل سوري.

والحقيقة أن الفرنسيين هم الذين سلحوا العصابات بمختلف الأنحاء لإثارة القلاقل في منطقتي. وقد تبودل كثير من الرسائل بين الضباط السياسيين وبعض الأهلين حول استخدام بعض متطوعي الأكراد بالراتب

الذي تطلبونه – لتأليف عصابات جديدة، وإثارة القلاقل في سورية، وعلى الحدود الكردية في العراق. وهناك وثائق كثيرة تبرهن على وجود اتفاقيات بين الدروز والفرنسيين لإثارة القلاقل، وأن الدروز «لعبوا على الفرنسيين، فأخذوا منهم المال، ولم يثيروا القلاقل. أما ما يتعلق بالأمن العام .. الذي يجب على كل حكومة أن تحافظ عليه فإنكم تستطيعون الحكم على اتهامات الفرنسيين إذا عرفتم أن المارة في بيروت، وهي مركز الإدارة الفرنسية لا يأمنون السير وحدهم في الليل. فقد كان الجنود الجزائريون يقطعون الطرق ويسلبون المارة.

أما في دمشق فلم يقع أي حادث سلب أو نهب من هذا النوع. وكان المسيحيون والمسلمون على السواء يعيشون بعضهم إلى جانب بعض بهدوء وأمان واطمئنان. ولم يشك المسيحيون يوماً من الأيام سوء المعاملة، ولم يقولوا إنهم يخشون أحداً من المسلمين. ومع هذا كلّه وبالرغم من اطمئنان المسيحيين أخذ الفرنسيون يدبرون المكائد، ويحيكون الدسائس والمؤامرات.

ومما يجدر ذكره هنا أنه عندما كانت الحالة خطرة في دمشق، وكانت الجواسيس الفرنسية تتقدم نحونا لم يشكُ أحد من المسيحيين، رغم أننا لم نكن قادرين على ضبط زمام الشعب الثائر. وقد جاؤوا إلي يقدمون شكرهم على التوجهات التي لقوها من حكومتي.

ولست أرى حاجة للقول إنّ سياسة فرنسا كانت منحصرة آنذاك باستثمار العواطف المذهبية والنعرات الدينية.

وقد اطّلعت حكومتي على مخابرات الفرنسيين مع بعض العناصر لمقاتلة الشيعة في جبل عامل، والمبالغ التي دفعت للموارنة لمقاتلة الدروز في جبل لبنان، وللجراكسة لمحاربة الأريين في الحولة، وللإسماعليين لمقاتلة النصيريين في بانياس، وللنصيريين لمقاتلة القرى الإسلامية في اللاذقية. ولم

يكن في وسع الفرنسيين – ولو أرادوا ذلك –إيقاف تلك العصابات التي أثاروها عند حد، كما أنهم لم يكن في وسعهم إحصاء الأعمال التي قامت بها، إذن فقد كان من الطبيعي في مثل هذه الحالة أن ترتكب بعض الجرائم الشخصية مع بعض الجنود الفرنسيين. ولمّا كانت تقع مثل هذه الجرائم في ناحية من الأنحاء لم ترَ أي جهد من الجانب الفرنسي للبحث عن المجرمين، بل كان الفرنسيون يكتفون بإحراق أقرب قرية ومصادرة غلالها، وسوق ماشيتها وترك السكان في تعاسة وشقاء وفقر لا حد له .. وإنه لمن سوء حظ سورية أنها بعيدة عن العالم، وأن شعبها يجهل الطرق للفت نظر العالم المتمدن وإطلاعه على حقيقة الموقف.

ولو لم يكن الحال كذلك، واستطاع إسماع صوته للعالم المتمدن لأثارت أعمال الفرنسيين في سورية عاصفة شديدة من الاستياء في العالم الأوروبي، تنسف فرنسا من سورية إلى الأبد.

على أن أنباء هذه الفظائع وإنْ لم تصل إلى إسماع أوروبا وأمريكا، فقد انتشرت وذاعت في كثير من البلاد العربية وكان كره الفرنسيين يزداد فيها يوماً بعد يوم. أما التهمة الثالثة التي وجهها الجنرال غورو ضد حكومتي فهي رفض هذه الحكومة إدخال العملة الجديدة على أساس الفرنك الفرنسي.

وإني لأجيب عن هذه التهمة بأن الجنرال غورو ليست لديه قوة شرعية لإبدال العملة في المدينة بعملة سواها. وهو إذا فعل ذلك فإنما يقوم بسلطة الحاكم المطلق الأمر الذي لا حق له به.

ثم إن رد هذه العملة لم يكن من قبل حكومتي وحدها، بل من قبل الشعب أجمع. ويدعي الجنرال غورو في إنذاره أن حكومتي عاملت أنصار فرنسا معاملة سيئة، وكرمت من ناحية أخرى أعداءها.

وعلى ذلك أجيب أن أولئك الأنصار كانوا من المتآمرين على الأمن وسلامة الدولة العاملين على إثارة النعرات الدينية بين مختلف المذاهب، لقاء الأموال التي دفعها لهم الفرنسيون.

أما هؤلاء الذين يدعوهم الجنرال غورو أعداء (فرنسا) فإنهم من الرجال الوطنيين المخلصين الذين يحاربون مقاصد فرنسا ومآربها، وإنه لمن المضحك أن يُدعى هؤلاء أنهم أعداء فرنسا، وأن يعاملوا معاملة سيئة بالنسبة لهذا الادعاء. لقد كان هؤلاء يرغبون في الحياة المستقلة والحكم العربي وكان قسم كبير منهم يقيم في المنطقة الغربية، وهي المنطقة التي لم يكن لي أيّ سلطة عليها، ولم يكن في وسعي في أيّ حال من الأحوال خنق الشعور الذي تولد في النفوس، وشجعته تصريحات الحلفاء المختلفة في كثير من الظروف والمناسبات.

وهناك تهمة مضحكة أخرى في إنذار الجنرال غورو، وهي تهمة لا ظل لها في الحقيقة، وهي ادعاؤه بأنا رشونا المجلس اللبناني بمبلغ ٤٢ ألف ليرة إنكليزية ليطالب بالاستقلال دون مساعدة فرنسا، واتهام أعضاء المجلس المذكور بالخيانة لمطالبته بهذا الاستقلال، وهذه التهمة مضحكة لأسباب عديدة:

أولاً: لم يكن لدى الحكومة السورية مال تتمكن معه من دفع شيء...

ثانياً: إن المادة المتعلقة بلبنان الكبير كانت دوماً خارجة عن السياسة التي كنت أتبعها ولم أكن أعلم أن أمراً كهذا يقابل بالارتياح بين ساكني الأراضي المقترح إلحاقها بلبنان.

وقد أرسلت لكم طيه ترجمة قرار المجلس، وهو القرار الذي نفي من أجله كثير من أعضائه...

وأنني أعرف السبب الذي حدا بالجنرال غورو للوم الحكومة السورية في هذا الشأن، وهو محاولة هؤلاء المنفيين السفر إلى فرنسا وعرض شكواهم

عن طريق المنطقة الشرقية بعد أن حالت فرنسا دون سفرهم من المنطقة الغربية.

واتهم الجنرال غورو الصحف الدمشقية بأنها تهاجم السياسة الفرنسية مع أن الصحف التي تساعدها فرنسا لم تترك أيّ فرصة دون أن تهاجمني وتهاجم القضية العربية مهاجمة شديدة، وتحمل على السياسة الإنكليزية في الشرق الأدنى، وتحاول الانتقاص من قيمتها.

وقد طلبت مراراً عديدة إلى السلطات الفرنسية إيقاف صحفها عن الحملات المغرضة والمغالطات فلم تصغ إلى طلبي.

ولهذا لم يكن في وسعي منع صحف دمشق من الجواب والمناقشة. ثم بالرغم من لهجة الجنرال غورو القاسية في إنذاره غير المشروع، فقد بذلت كل جهد لإقناع حكومتي بالموافقة عليه، لأنني كنت أشعر بأن رفضي سيؤدي حتماً إلى مصيبة وفاجعة.

وفي هذه الظروف المحرجة – وكان الضغط يشتد حولي – وردت برقية من اللورد كورزون أبلغت على أثرها الكولونيل موافقتي على شروط غورو، وطلبت إليه في الوقت نفسه تمديد مهلة الإنذار ريثما أتمكن من تنفيذ الشروط، فمدد المدة أربعاً وعشرين ساعة بناءً على طلبي.

وفي ١٩ تموز طلبت مهلة أخرى لأتمكن هذه المرة من إبدال الموظفين الذين يترددون في قبول هذه الشروط.

وفي اليوم الذي استجيب فيه إلى طلبي أبلغت الجنرال غورو بأن الجيوش العربية التي كانت تحتل مجدل عنجر، والفرق التي كانت ترابط على الحدود قد انسحبت إلى دمشق بناءً على أوامري. وبدأت منذ ذلك اليوم أسرح الجيوش في العاصمة بناءً على تأكيد الفرنسيين بأن الجيوش الفرنسية لن تتقدم. وقد كان القناصل في دمشق شهوداً على هذا التأكيد.

وأريد أن أؤكد أن موافقتي على شروط الجنرال غورو إنما كانت مؤسسة على اعتمادي الذهاب إلى أوروبا لأعرض القضية أمامكم ليأخذ العدل مجراه بناءً على عهودكم المقطوعة.

وفي ٢١ تموز أغلقت المؤتمر السوري، وكنت مضطراً لاتخاذ هذا التدبير بعد أن رأيت أعضاءه يرغبون في معارضة مطالب الفرنسيين بقوة السلاح.

وفي الساعة الخامسة والخمسين دقيقة من هذا اليوم نفسه أبلغت الكولونيل كووس جوابي المفصّل وموافقتي على شروط الجنرال غورو، وحتى لا يصله الجواب قبل ست ساعات ونصف في نهاية الإنذار. وهكذا فإن الجنرال غورو ادعى أن برقية الموافقة لم تصله إلّا في صباح اليوم الآتي أي في ٢١ تموز.

ويجب أن أذكر هنا أن موافقتي على شروط الجنرال غورو جعلت موقفي في دمشق حرجاً إلى أقصى حد.

وقد أدى تسريح الجيوش العربية إلى قيام حركة في دمشق ضد الحكومة، وكان الشعب يؤثر الحرب على قبول الشروط، ولم تنته هذه الحركة قبل سقوط مئة وعشرة من القتلى وثلاثمئة جريح.

وفي صباح ٢١ تموز وصلني أن الجيوش الفرنسية كانت تتقدّم نحو دمشق، وأنها أسرت فرقة صغيرة من الجيش العربي كانت أرسلت إلى البقاع لجمع الأسلحة والذخائر من السكان. وقد كانت هذه الفرقة الأسيرة تحمل الأوامر بمعاملة الفرنسيين كحلفاء.

وفي اليوم التالي أرسل إليّ الجنرال غورو كتاباً يطلب فيه أن أوقع على شروط أخرى وقد أرسلت إليكم طيه هذا الكتاب، وما جاء فيه من شروط للاطلاع عليه.

وقد أجبت الجنرال بأن الشروط الواردة في هذا الكتاب لم ترد في هذا الإنذار، وأبلغته أنني نفذت القسم الأكبر من شروطه. وأنني على استعداد لتنفيذ القسم الآخر إذا تم انسحاب الجيوش الفرنسية. ولو قبلت بالشروط الجديدة لما بقي لي ولوزارتي أيّ سلطة في البلاد.

وبينما كنت أسعى لتسوية هذه المشاكل .. بروح الود، وصلتني أخبار جديدة عن تقدّم الجيش الفرنسي، وخرجت الجموع من دمشق دون أسلحة للدفاع عن المدينة.

ولم يزد عدد هؤلاء الذين تجمعوا في ميسلون على ألفي رجل، يضاف إليهم مئتا رجل من القبائل، وكان من الطبيعي أن يذهب هؤلاء جميعاً ضحية المصفحات والطائرات الفرنسية. وقد كان من بين هؤلاء الذين سقطوا صرعى في ميسلون بعض رفاقي في معارك فلسطين .. وإني لأحني رأسي احتراماً لأولئك الذين ضحوا بحياتهم في سبيل الاحتجاج على اعتداء لم يعرف له التاريخ مثيلاً ..

لقد وثقت بكلمة الجنرال غورو، واعتمدت على وعده بألا يسمح للجيوش الفرنسية بالتقدّم، فأخليت المراكز من الجند، وسرحت قسماً كبيراً من الجيش وأجبت أنا الرجل الأعزل بأنني أرفض الحرب.

وقد كنت أعرف أن موافقتي على الشروط الجديدة لا بد أن تثير حرباً أهلية في دمشق، فقد أعطيت الجنرال غورو عهداً صريحاً بأن أنفذ شروط ١٤ تموز بالحرف طالباً إليه لقاء ذلك إيقاف الجيوش الفرنسية عن التقدّم نحو دمشق، فكان جوابه إطلاق النيران على الجيوش النظامية والمتطوعين.

على أنني بالرغم من هذا كلّه أصدرت الأمر إلى النظاميين الذين نجوا من القنابل بإلقاء السلاح، فأبيدت فرقة من الجنود البواسل تحت قيادة البطل يوسف العظمة وهي في مكانها..

وبعد أن تقدّمت الجيوش الفرنسية نحو ميسلون اجتازت بعض الفرق المتطوعة المنطقة الغربية في تلكلخ على بعد ١٠٠ كم، من دمشق واتخذ الجنرال غورو هذا الحادث حجة لتقدّمه نحو ميسلون.

وقد كان من نتيجة أوامري أن نجحت الجيوش الفرنسية في احتلال دمشق وحمص وحماه وحلب، وذهبت في ٢٣ تموز إلى (الكسوة) وأنا لا أزال أتصور أن الفرنسيين لن يدخلوا دمشق بعد العهود والوعود التي قطعوها لي.

وفي تلك الظروف ألفت وزارة برئاسة علاء الدين الدروبي، وكانت الساعة الحادية عشرة، ولكني لمّا عدت إلى دمشق وجدت أن الفرنسيين قد احتلوا المدينة وجميع المراكز الحكومية.

وفي هذا اليوم تلقيت من الجنرال غورو كتاباً يطلعني فيه على حوادث الفرق التي ذهبت إلى تلكلخ.

وفي ٢٧ تموز أبلغني الكولونيل (طولا) خطياً أن الحكومة الفرنسية لا تسمح لي بالبقاء في دمشق ولا بمفاوضتها. وقد أرسلت إليكم طيه الجواب الذي بعث به إلي...

وفي ٢٨ تموز غادرت دمشق إلى درعا في طريقي إلى أوروبا، فاجتمعت في أثناء وداعي بآلاف من الرجال الذين أطلعوني على رغبتهم في مهاجمة دمشق ومقاتلة الفرنسيين، فرجوتهم ألا يفعلوا وقلت لهم: إن القضية ستنحل حتماً في أوروبا"[1].

---

(١) وجدت نشر نص المذكرة كما وردت من مصدرها بغض النظر عن تركيب الجمل والأخطاء النحوية باعتبار المذكرة وثيقة تاريخية.

فلو كنت أرغب في القتال لما سحبت جيوشي من مراكزها القوية، ولما أبديت روح المسالمة في كل عمل من الأعمال"[1].

وفي نفس هذا اليوم تلقّيت من الدروبي برقية يقول فيها إن الفرنسيين سيطلقون قنابلهم على درعا إذا بقيت فيها، فغادرتها في الحال إلى حيفا في طريقي إلى أوروبا"[2].

---

(١) نشرت هذه المذكرة باللغة الإنكليزية في مجلة (سكربتر)، وعرّبتها الهلال في مصر في أول نوفمبر سنة ١٩٣٠.

(٢) ابتدأ حكم فيصل في ١٧ تشرين الأول سنة ١٩١٨، وانتهى في ٢٥ تموز سنة ١٩٢٠، ويُعدّ حكم فيصل منذ احتلال جيوش شقيقه الأمير علي المناطق التي كان يحتلها الترك.

وجهة نظر

التاريخ في رأيي فرعان: تاريخ يسرد الحوادث حسب تواترها، وهو ما يقوم به المؤرّخ، وتاريخ يحكم على مواقف الأفراد من تلك الحوادث وهو ما يجتهد به الباحث.

لدينا موقفان من إنذار غورو: موقف الملك فيصل الذي درس إمكانات البلاد في مواجهة الجيش الفرنسي، فرأى القبول بالإنذار والبدء بتنفيذ بنوده، منجاة للبلاد ولأفرادها من كارثة ستحل بهم حتماً، ووجد أن ينقل شكواه من باريس إلى لندن.

وموقف وزير حربيته يوسف العظمة وعشرات المئات من المتطوعين السوريين الذين هبوا إلى ميسلون للدفاع عن شرف الوطن، وهم يدركون سلفاً أنهم سيخوضون معركة غير متكافئة ضد جيوش دولة عظمى غازية. فدافعوا واستشهدوا حتى امتزج تراب الوطن بدمائهم الزكية، وعبرت دبابات الاحتلال فوق أجسادهم الطاهرة.

قد يقول البعض إن موقف الملك فيصل عقلاني استند إلى دراسة الواقع، بينما اتسم موقف يوسف العظمة وإخوانه بالمغامرة غير المحسوبة. ولكن أرى أن التاريخ عبرة للحاضر والمستقبل، ولما كان العالم محكوماً بصراع القوى العظمى عبر تاريخه الطويل، فإن استسلام الشعوب الصغيرة لهذه الأطماع تحت ذريعة الإمكانات والقدرات غير المتكافئة يعد إلغاء روح المقاومة لدى الشعوب، وعندما يفقد الوطن روح المقاومة لدى أفراده فعلى هذا الوطن السلام. إن ما فعله يوسف العظمة وإخوانه في يوم ميسلون الخالد سيبقى صفحة مضيئة لكل الأجيال، فالتاريخ أولاً وأخيراً موقف.

الفصل الرابع

الانتـداب والتجزئـة

إجراءات سلطة الانتداب

في ٢ آب ١٩٢٠ فرضت سلطة الانتداب على سورية الداخلية غرامة حربية قدرها (٢٠٠) ألف دينار سوري ذهب، وعلى الأثر نشر رئيس الوزراء (الدروبي) قراراً يتضمن توزيع هذا المبلغ على المناطق السورية وتحصيله بواسطة لجان. وكل من يمتنع من الدفع يساق إلى الديوان العرفي وتحجز موجوداته[1].

ثم عدلت هذه الغرامة بعد تجزئة المنطقة الداخلية بانفصال شرق الأردن عنها بما فيه الكرك والسلط وعجلون، وانفصال الأقضية الأربعة: بعلبك، وحاصبيا، والبقاع، وراشيا وضمها إلى لبنان الكبير.

---

(١) جرى توزيع الغرامة كما يلي: دمشق (٤٠٠٠٠)، مدينة حلب (٤٠٠٠٠)، مدينة حماه (١٥٠٠٠)، مدينة حمص (١٥٠٠٠)، قضاء بعلبك (٥٠٠٠)، قضاء البقاع (٥٠٠٠)، قضاء حاصبيا (١٠٠٠)، قضاء راشيا (١٠٠٠)، قضاء الزبداني (١٠٠٠)، قضاء وادي العجم (٢٠٠٠)، دوما (٤٠٠٠)، جيرود(٢٠٠٠)، ملحقات حمص (٢٠٠٠)، ملحقات حماه (٢٠٠٠)، ملحقات حلب (١٠٠٠٠)، قضاء القنيطرة (٣٠٠٠)، جبل الدروز (١٤٠٠٠) دينار سنوي ذهب.

كما أمر قائد الحمل الفرنسية بجمع السلاح من الأهالي، وفرض على مدينة دمشق تسعة آلاف بندقية. وفي ٣ آب ١٩٢٠ نشرت الحكومة الدروبية قراراً يوجب على أهالي مدينة دمشق تسليم ما عندهم من البنادق على اختلاف أنواعها، وكلّف محافظ دمشق السيد نورس الكيلاني مهمة جمع السلاح.

- **الرقابة على الرسائل والبرقيات:** أذاعت مديرية البرق والبريد بلاغاً بفرض الرقابة على الرسائل وطلبت من الموظفين إبقاء مغلفات رسائلهم مفتوحة، وألا تتجاوز الرسالة صفحة واحدة.
- **التعامل بالورق النقدي:** أذاعت وزارة المالية بلاغاً بأن ورق البنك السوري مقبول في جميع الدوائر الرسمية بالسعر الرائج الذي تعينه الوزارة بالنسبة للدينار (الدينار = ٤٠ قرشاً سورياً). وقرر مجلس الوزراء حفظ الدنانير الذهبية السورية التي صكت وعليها اسم الملك فيصل في المتحف السوري.
- **منع الموظفين من الاشتغال بالسياسة:** أصدر رئيس الوزراء بلاغاً حظر على الموظفين الاشتغال بالسياسة.
- **إقفال مكتب اللجنة الوطنية والنادي العربي:** أصدر وزير الداخلية قراراً بإقفال مكتب اللجنة الوطنية وضبط أوراقها وملاحقة مؤسسيها، كما أمر بإغلاق النادي العربي لاشتغاله بالسياسة مخالفاً الغاية من تأسيسه.
- **اعتبار الانتداب أمراً واقعاً:** في ٥ آب ١٩٢٠ أصدر رئيس الوزراء (الدروبي) بلاغاً[١] اعتبر فيه الانتداب أمراً قائماً، وطلب إلى الأهالي الخلود إلى السكينة والهدوء، وألّا يتأخروا في تأدية الضرائب، وأن يحترموا القانون، وأن يساعدوا السلطة في الضرب على أيدي العابثين

---

(١) نص بلاغ رئيس الوزراء حول الانتداب بالملحق الوثائقي – الوثيقة رقم (١٧).

بالأمن، وأن يعلموا بأن القوات الوطنية والمنتدبة متحدة ومتضامنة لتحقيق هذه الغاية.

- صدور الأحكام على رجال العهد الوطني: في ٩ آب اجتمع المجلس الحربي التابع للجيش الفرنسي في الشرق، وأصدر الأحكام الغيابية الآتية: «إن كلا من: كامل القصاب، علي خلقي، أحمد مريود، الأمير محمود الفاعور، فؤاد سليم، صبحي الخضرا، صبحي بركات، منح هارون، عوني القضماني، شكري الطباع، عمر شاكر، سليم عبد الرحمن، عمر بهلوان، عثمان قاسم، حسن رمضان، سعيد حيدر، محمد إسماعيل، رشيد طليع، عوني عبد الهادي، عبد الهادي سكر، خليل باكير، حسن رمضان، عادل أرسلان، إحسان الجابري، فاتح المرعشلي، الشيخ رضا الرفاعي، الدكتور أحمد قدري، رفيق التميمي، توفيق اليازجي، رياض الصلح، خير الدين الزركلي، بهجت الشهابي، نبيه العظمة، شكري القوتلي، عيد الحلبي، ياسين دياب، خالد الحكيم» مجرمون بتهمة التحريض والدسائس لكونهم عملوا بالاتفاق مع أعداء الحكومة الفرنسية. لذلك قرر المجلس العسكري الأعلى إدانتهم والحكم عليهم بالإعدام ومصادرة جميع أملاكهم.

وحكم المجلس بالإعدام أيضاً على: صادق حمزة، محمود أحمد البزرة، رياض محمد، حسن فرحات، عبد الحميد محمد البزرة، محمود فرح سليمان، الشيخ عبد الله عز الدين، طرفه الحاج فياض شرارة، محمد سويدان، أدهم خنجر، محمود قاسم، عبدو حسين سرور، محمد تامر، سعيد يوسف تامر.

وحكم المجلس بالنفي إلى جزيرة أرواد على كل من: كامل الأسعد، عبد اللطيف الأسعد، حسن يوسف، نصر الله صعب، محمد بري، عبد الحسين الدين من لبنان، وعلي أحمد اللحام، ياسين الجابي، عارف الجراح، سليم طبيخ، عبد الفتاح المدفعي، ياسين الحواصلي، محمد غصوب، وهؤلاء

من ضباط الجيش السوري. أما بقية ضباط الجيش الفيصلي فقد تواروا عن الأنظار[1].

مقتل رئيس الوزراء[2]

توجّه رئيس الوزراء السيد علاء الدين الدروبي إلى درعا على رأس وفد ضمَّ في عضويته عبد الرحمن اليوسف رئيس مجلس الشورى، وعطا الأيوبي وزير الداخلية، والشيخ عبد القادر الخطيب، والشيخ عبد الجليل الدرة. ولمّا وصل القطار إلى محطة «خربة غزالة» واجه حشداً كبيراً من المواطنين الذين هجموا على القطار بحثاً عن رئيس الوزراء، واشتبكوا مع رجال الأمن فأبادهم، حتى وصلوا إلى الدروبي فقتلوه مع اليوسف، وبينما فرَّ عطا الأيوبي، وتنكّر في أحد مساكن القرية، ولم يصب الشيخان الخطيب والدرة بأذى، وعطل الثوار سكة الحديد، وقطعوا المواصلات البريّة. وعلى الأثر جهزت السلطات الفرنسية حملة لإخضاع أهالي حوران، فتصدى لها

(١) الإيضاحات السياسية – غالب العياشي – الصفحة ١٦٨ – ١٦٩.

(٢) جاء في كتاب سورية والانتداب الفرنسي للسيد يوسف الحكيم (الصفحة ٣٣) أنه في ١٨ آب ١٩٢٠ عقد مجلس الوزراء برئاسة علاء الدين الدروبي الذي تلا برقية واردة من محافظ حوران (أبو الخير الجندي) تتضمن أن مشايخ حوران عقدوا اجتماعاً في إربد قرروا فيه فصل حوران عن سورية، وإلحاقها بشرق الأردن، واقترح محافظ حوران أن يحضر رئيس الوزراء مع وفد من الوجهاء لإقناع مشايخ حوران بالعدول عن قرارهم. وهكذا قرر مجلس الوزراء تشكيل الوفد برئاسة علاء الدين الدروبي. أما السيد غالب العياشي فقد ذكر بالإيضاحات السياسية الصفحة ١٩٥ وما بعدها أن حكومة الدروبي دعت مشايخ حوران لزيارة دمشق للتداول معهم بموضوع الغرامة الحربية، لكنهم رفضوا الحضور، وامتنعوا عن دفع الغرامة. فقرر الفرنسيون إيفاد رئيس الوزراء في قطار خاص للتفاهم مع مشايخ حوران وإقناعهم بدفع الغرامة، وجمع ما يمكن جمعه منها.

أهالي الكسوة، وقاوموا تقدّمها، لكن الحملة تابعت طريقها، وقاتلها الثوار بالقرب من غباغب، مما اضطر الفرنسيين لتعزيزها بالطيران الذي دمّر الكثير من قرى حوران، وفرضت قوات الاحتلال على أهالي حوران:

١ - إعادة الأشياء التي نهبت من القطار.

٢ - دفع دية الوزراء المقتولين، وقدرها (١٠٠٠٠) ليرة ذهبية عن كل وزير، و(٧٠٠٠) ليرة ذهبية عن كل ضابط فرنسي، و(٥٠٠) ليرة ذهبية عن كل جندي مقتول.

٣ - دفع (١٠٠) ألف ليرة ذهبية غرامة حربية.

وحكم المجلس الحربي الأعلى بالإعدام على: عوض صلاح الدين المصري، حسين الحاج يوسف عيسى، وزعل اليوسف، لاتهامهم باغتيال رئيس الوزراء، ونفّذ حكم الإعدام فيهم بتاريخ ٢٠ أيلول ١٩٢٠.

سلخ الأقضية الأربعة وإعلان دولة لبنان الكبير

كان جبل لبنان مستقلاً استقلالاً إدارياً حتى عام ١٩١٨، ويتألف من أربعة أقضية: الكورة، البترون، كسروان، المتن، جزين، زحلة، مع مديريتين تابعتين للحكومة المركزية في الأستانة هما دير القمر والهرمل.

لّما احتلت القوات الفرنسية سورية الغربية جعل المفوّض السامي مدينة بيروت التي كانت في العهد العثماني مركزاً لولاية بيروت ضمن جبل لبنان.

استطاعت البطريركية المارونية توجيه أتباعها نحو إرسال عشرات البرقيات والعرائض المتشابهة إلى مؤتمر الصلح في باريس وإلى الحكومة الفرنسية تطالب:

أولاً: توسيع نطاق جبل لبنان.

ثانياً: توسيع امتيازاته بما يناسب حالة الأهلين الحاضرة وطبائعهم.

ثالثاً: حماية وإدارة الجمهورية الفرنسية.

ونشط البطريرك حويّك الماروني الذي توجّه إلى باريس في أثناء انعقاد الصلح، وأجرى محادثات مع وفود الدول الكبرى، وفي مقدّمتها الحكومة الفرنسية من أجل تحقيق هذه المطالب. وفي ١٠ تشرين الثاني ١٩١٩ تلقى حويّك وعداً من كليمنصو رئيس الحكومة الفرنسية بفصل جبل لبنان وتكبيره. وجاء في رسالة كليمنصو إلى حويك بهذا الصدد:

«أمّا الحدود التي سيجري فيها هذا الاستقلال فلا يمكن تعيينها نهائياً قبل أن يقرر ويحدد أمر الوصاية على سورية. على أن فرنسا التي بذلت كل ما في وسعها عام ١٨٦٠ لكي تمنح لبنان أرضاً واسعة لا تنسى أن تضييق حدوده كما هي عليه الآن إنما هو نتيجة الضغط الذي ران تحته لبنان زمناً طويلاً. وإنّ فرنسا التي ترغب في تحسين الصّلات الاقتصادية بين البلاد الموضوعة تحت وصايتها ستنظر أيضاً بغاية العناية عند تحديد تخوم لبنان في ضرورة ضم الجبل للأراضي السهلية والمرافئ البحرية اللازمة إليه»[1].

ما كاد الجنرال غورو يحتل المدن السورية الداخلية، ويفرض سيطرته على سورية حتى أصدر في ٣ آب ١٩٢٠ قراره رقم ٢٢٩ بفصل الأقضية الأربعة – بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا عن سورية، وضمها اعتباراً من تاريخه إلى جبل لبنان تمهيداً لفصل لبنان عن سورية وإنشاء دولة مستقلة تدعى لبنان الكبير[2].

---

(١) المصدر: المشرق العربي في مواجهة الاستعمار – ذوقان قرقوط – الصفحة ١٤٦.

(٢) كانت فلسطين وإمارة شرق الأردن قد سلخت عن سورية بموجب الاتفاق الفرنسي – البريطاني الموقع في باريس بتاريخ ١٥ أيلول ١٩١٩ ووضعتا تحت الانتداب البريطاني. وعدّ هذا الاتفاق أساساً للتسويات التي جرت في سان ريمو، وبالاتفاق الفرنسي – البريطاني الموقع في لندن بتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٢٠.

وقد نشرت صحيفة «العاصمة» في عددها ١٤٧ بتاريخ ١٦ آب ١٩٢٠ ما يلي:

«إن فخامة الجنرال غورو زار بعلبك، وأعلن أثناء خطابه ضم الأقضية الأربعة إلى لبنان الكبير، وجاء في برقية قائم مقام البقاع أن القومندان دسيا المندوب الإداري في البقاع أبلغ القائم مقام أن قضاء البقاع بأجمعه أصبح تابعاً للبنان الكبير اعتباراً من ٣ آب. على أن ينزل العلم الشريف عن دار الحكومة، ويرفع مكانه العلم اللبناني. وتقطع العلاقة مع الشام وتحصر المخابرات الإدارية فيه ويربط قلم المال بصندوق المالية في بعبدا اعتباراً من تاريخ الإلحاق»[1].

وفي ٣١ آب ١٩٢٠ أصدر الجنرال غورو قراراً بإعلان دولة لبنان الكبير، عاصمته بيروت، وأقيم احتفال رسمي في مطلع أيلول، وعين الكابتن ترابو حاكماً فرنسياً على لبنان الكبير. وأبرق غورو إلى ممثله في دمشق قائلاً[2]:

«نودي في بيروت في أول أيلول ١٩٢٠ بدولة لبنان الكبير، بحضور مندوبي الدول وممثلي الأديان والطوائف المحتفظين بعواطف المودّة لفرنسا، وأمام شعب أخذ الفرح منه كل مأخذ. إنّ لبنان الكبير يمتد من النهر الكبير الجنوبي شمالاً إلى فلسطين جنوباً، ويحدّه شرقاً أعالي جبال لبنان الشرقية، ويضم إليه البقاع وثغور طرابلس وصيدا وصور وتكون بيروت عاصمة له».

وفي ٣١ آب ١٩٢٠ أصدر غورو القرار رقم ٣١٨ بتحديد دولة لبنان الكبير، ونُشِرَ هذا القرار بالجريدة الرّسميّة اعتباراً من ١ أيلول ١٩٢٠[3].

---

(١) المصدر: وثائق السيد حسن الحكيم. الوثيقة رقم ٤٠، الصفحة ٢٥٠.

(٢) المصدر: سورية والانتداب الفرنسي – يوسف الحكيم – الصفحة ٤٣.

(٣) جاء في مواد هذا القرار: =

قرار تحديد مقاطعة العلويين

في ٣١ آب ١٩٢٠ أصدر الجنرال غورو القرار رقم ٣١٩ بفصل مقاطعة العلويين عن دمشق وإنشاء دائرة إدارية فيها اعتباراً من أول أيلول ١٩٢٠[1].

= المادة الأولى: ينشأ تحت اسم لبنان الكبير قطر يحتوي على:
١ - مقاطعة لبنان الإدارية الحالية.
٢ - أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا.
٣- أقسام ولاية بيروت الموضحة أدناه:
أ- سنجق صيدا ما عدا الجزء الذي مُنِحَ لفلسطين بموجب الاتفاقيات الدولية.
ب- سنجق بيروت.
ج- قسم من سنجق طرابلس الذي يشمل قضاء عكّار جنوبي النهر الكبير وقضاء طرابلس (مع مديريتي دنيا ومينا) وجزء من قضاء حوش الأكراد الواقع جنوب تخوم لبنان الكبير الشمالية.
المادة الثانية: عُيِّنت حدود لبنان الكبير كما يأتي مع التحفّظ بشأن تعديلات الحدود الجزئية التي تجري فيما بعد.
شمالاً: خط من مصب النهر الكبير يتبع النهر إلى ملتقاه بوادي خالد على ارتفاع جسر القمر.
شرقاً: خط يفصل وادي خالد ونهر العاصي، ويمر بقرى مزرعة أرسانه وحابت وعبيج وفيصل على ارتفاع قرى بريغا ومطرية. ويتبع هذا الخط حد قضاء بعلبك الشمالي، متجهاً من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ثم حدود أقضية بعلبك وراشيا الشرقية وحاصبيا.
جنوباً: الحدود الفلسطينية كما حدّدتها الاتفاقيّات الدّوليّة (رأس الناقورة).
غرباً: البحر المتوسط.
المادة الثالثة: يوضع هذا القرار موضع التنفيذ اعتباراً من أول أيلول ١٩٢٠ وعلى الأمن العام ورئيس التفتيش الإداري أن يقوما بتنفيذ هذا القرار.
المصدر: المشرق العربي في مواجهة الاستعمار - ذوقان قرقوط - الصفحة ١٥٢.

(١) المادة الأولى: أنشئت تحت اسم مقاطعة العلويين دائرة إدارية تتألف من: =

وأصدر غورو قراراً بتعيين الكولونيل نييجير حاكماً عسكرياً فرنسياً في مقاطعة العلويين، الذي ألّف مجلساً استشارياً بإدارة مدنية وعسكرية مختلطة برئاسة السيد جابر العباس وعضوية: عبد الواحد هارون، اسحق نصري، أحمد الحامد، ابراهيم كنج، نقولا بشور. وكانت مهام هذا المجلس

---

١ - سنجق اللاذقية الحالي ما عدا قطاع جسر الشغور ومديريات بوجاق وباير (قضاء اللاذقية) ومديرية الكنيسة (قضاء صهيون).

٢ - سنجق طرابلس ما عدا البقاع التي ألحقت بلبنان الكبير حسب القرار رقم ٣١٨.

٣ - قضاء مصياف (عمرانية) الذي ألحق بسنجق اللاذقية بموجب القرار رقم ٣١٧.

المادة الثانية: عُيّنت حدود مقاطعة العلويين كما يأتي:

شمالاً: حدود مديريات بوجاق وباهر والكنيسة الجنوبية.

شرقاً: حدود قضاء جسر الشغور الشرقية والجنوبية، وتتبعها حدود قضاء العمرانية (مصياف) الجنوبية والشرقية حتى قضاء حصن الأكراد الشرقي.

جنوباً: حدود لبنان الكبير الشمالية والشمالية الشرقية.

غرباً: البحر المتوسط.

وجاء في قرار غورو رقم ٣١٧ بسلخ لواء مصياف عن دمشق ما يأتي:

«لما كان معظم أهالي قضاء العمرانية (مصياف) التابع لولاية دمشق هم من العلويين وأنه لهذا يجب أن يلحق قضاؤهم بحكومة النصيرية التي بوشر بتنظيمها قرر:

المادة الأولى: يسلخ قضاء مصياف عن ولاية دمشق اعتباراً من هذا التاريخ ويلحق مؤقتاً في إبان تنظيم جموع النصيرية بسنجق اللاذقية.

المادة الثانية: على المستشار الاداري في اللاذقية ومتصرّف السنجق أن يأخذ كافة الإجراءات اللازمة ويعرض الاقتراحات بشأن إلحاق هذا القضاء ودوائر الإدارة والمالية والعدلية بسنجقهم.

المادة الثالثة: على الأمن العام والمندوب الإداري في المنطقة الغربية ورئيس البعثة الفرنسية بدمشق تنفيذ هذا القرار.

المصدر: المشرق العربي في مواجهة الاستعمار. المصدر السابق — الصفحة ١٥٣.

محصورة في مناقشة ميزانية المقاطعة ورفع المقترحات إلى الحاكم العسكري الفرنسي، وأقيم على رأس كل مصلحة إدارية مستشار فرنسي باستثناء العدل حيث عيّن السيد يوسف الحكيم مديراً للعدل، والمعارف وعيّن السيد يوسف إدة (من لبنان) مديراً للمعارف.

بعد القضاء على ثورة الشيخ صالح العلي، عيّن الجنرال بيوت حاكماً عسكرياً خلفاً للكولونيل نيبجير، وحاول التقرّب من الأهالي بتقديم بعض الخدمات في المقاطعة كفتح الطّرق وتنوير المدن بالكهرباء وجلب مياه الشرب إليها من نبع دلقه.

قرار فصل حلب وإنشاء دولة حلب

جاء في العدد ١٥٥ من جريدة «العاصمة» الرسمية الصادرة بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٢٠ بشأن فصل حلب عن دمشق وجعلها حكومة مستقلّة ما يأتي:

من القائد كاترو رئيس البعثة الفرنسية بدمشق.

إلى دولة رئيس الوزراء بالوكالة: عطا الأيوبي.

«أتشرّف بأن أحيطكم علماً بأنَّ فخامة الجنرال غورو المندوب السامي قد اتّخذ بتاريخ أول أيلول قراراً بجعل ولاية حلب حكومة مستقلّة، مركزها حلب، وذلك تنفيذاً لأماني أهالي الولاية التي أبدوها بحرية لوضع حد لإدارة مركزية تعرقل إدارة حكومة دمشق. وقد ألحق سنجق إسكندرونة بهذه الحكومة الجديدة مع احتفاظه باستقلاله الإداري».

لم يصدر الجنرال كاترو قراراً بتحديد حدود دولة حلب، إنما أصدر قراراً بتعيين الجنرال دي لاموت حاكماً عسكرياً لها، وعيّن السيد كامل القدسي حاكماً مدنياً. ولعلَّ السبب يعود إلى إصدار غورو قراراً بتحديد

حدود دولة دمشق ودولة جبل الدروز، فأصبح مفهوماً أن ما عدا ذلك يتبع لدولة حلب.

دولـة دمشـــق

بعد مقتل رئيس الوزراء علاء الدين الدروبي في خربة غزالة، كلّف السيد عطا الأيوبي الذي نجا من الموت برئاسة الوزارة بالوكالة. وفي ٦ أيلول ١٩٢٠ أصدر المفوّض السامي قراراً بتكليف السيد جميل الإلشي بتشكيل وزارة جديدة[١]، اختار جميع أعضائها من أبناء دمشق تنفيذاً لقرارات غورو بتجزئة سورية.

في مطلع تشرين الثاني ١٩٢٠ أصدر المفوّض السامي قراراً بتحديد حدود الدولة دمشق التي تضم:

- دمشق وأقضيتها السابقة (عدا الأقضية الأربعة التي ألحقت بدولة لبنان الكبير).
- حمص وحماه وحوران باستثناء قضاء مصياف الذي ألحق بمقاطعة العلويين.

وعيّن الجنرال غوابيه حاكماً عسكرياً في دولة دمشق. وبتاريخ ٣٠ تشرين الثاني أنهى غوابيه مهمة وزارة الإلشي، وكلّف اعتباراً من مطلع كانون الأول ١٩٢٠ السيد حقي العظم بمهام الحاكم المدني. فأصدر حقي العظم قراراً بقلب الوزارات إلى مديريات عامة[١] ولقّب نفسه حاكم دولة

---

(١) جميل الإلشي (رئاسة الوزارة ووزير الحربية)، عطا الأيوبي (للداخلية)، حقي العظم (رئاسة مجلس الشورى)، بديع المؤيد (للعدل)، حمدي نصر (للمالية)، محمد كرد علي (للمعارف)، شاكر القيّم (للأشغال).

(١) استقال السيد جميل الإلشي من منصبه، وحلّ مكانه السيد نصوح البخاري في مديرية الحربية، واحتفظ بقية الوزراء بمناصبهم، ولكن أصبحوا مديرين عامين بدلاً من وزراء.

دمشق. وعيّن السيد يحيى الصواف محافظاً لمدينة دمشق والشيخ سليم البخاري مفتي لدولة دمشق خلفاً للسيد بدر الدين الحسني الذي استقال احتجاجاً على قرارات غورو بتجزئة سورية.

قرار إنشاء دولة جبل الدروز

كان الفرنسيون هم الذين روّجوا صفة الدروز للجبل ترسيخاً للطائفية، لأن اسمه الأصلي جبل حوران، وكان سكانه يعرفون ببني معروف منذ عهد الحكومة الفيصلية. ونجح الفرنسيون باستمالة بعض وجهاء الجبل، ولّما سيطرت قوّاتهم على سورية، استغلّ الفرنسيون هذه الصّلات لفرض سيطرتهم على الجبل لما عرف عن سكانه من صلابة في مقاومة المحتلين، واتفقوا مع مجموعة من وجهاء الجبل على عقد مؤتمر في السويداء لتقرير مستقبل الحكم الذي يرغبون فيه. فعقد في السويداء بتاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٢٠ مؤتمر برئاسة سليم الأطرش، وتوصّل إلى جملة من المقررات أبرزها إنشاء حكومة في جبل الدروز تتمتع باستقلالها الداخلي، وهي تقبل بالانتداب الفرنسي على أن يرأسها حاكم ينتخبه الأهالي مرّة كل ثلاث سنوات ويكون لها مجلس استشاري كبير منتخب أيضاً.

وجرت مفاوضات في دمشق بين السيد سليم الأطرش والجنرال كولبيه، انتهت بتاريخ ٤ آذار ١٩٢١ بالتوقيع على اتفاق جاء فيه(٢):

- تنشأ في جبل دروز حوران حكومة وطنية مستقلّة استقلالاً إدارياً واسعاً تحت الانتداب الفرنسي.

---

(٢) وقع الاتفاق السيد محمود أبو الفخر وكل من السادة: فضل الله هنيدي، نسيب الأطرش، سليم الأطرش، توفيق أبو عساف، عقلة القطامي، قفطان عزام، فخر الدين الشعراني، مسعود غانم، جبر شلغين، نايف أبو الفخر، ضمري شلغين، دخل الله أبو الفخر، نسيب الحسيني، حسين أبو الفخر.

- يرأس هذه الحكومة حاكم أهلي ينتخب بواسطة ممثلي الشعب لمدّة أربع سنوات، ولا يصح انتخابه نهائياً إلّا بعد مصادقة الدولة المنتدبة.
- يساعد الحاكم في مهامه مجلسان، يدعى الأول مجلس الحكومة، والثاني اللجنة الإدارية، وينتخب مجلس الحكومة لمدّة ثلاث سنوات، ويلتئم مرّة كل سنة لتدقيق ميزانية الحكومة، ويقدّم اقتراحاته فيما يتعلّق بالمصالح العامة، أمّا اللجنة الإدارية فيكون اجتماعها دوريّاً، وتكون مؤلّفة من موظفين يعيّنهم الحاكم.
- إنّ الحكومة المنتدبة دون سواها تقدّم لحكومة الجبل المساعدة الفنيّة والاقتصاديّة والعسكريّة، وهي التي تمثّلها في الخارج.
- تتعهّد الحكومة الفرنسية بعدم إجبار حكومة جبل الدروز على الدخول في الوحدة المحتمل حصولها فيما بعد بين البلاد السورية.

وقد عيّن السيّد سليم الأطرش حاكماً مدنياً لجبل الدروز، وأصبح له ميزانيته وموارده ومستشاروه الفرنسيون.

التعديلات النهائية لاتفاق سايكس – بيكو ورسم حدود سورية

بتاريخ ٢٣ كانون الأول وقع ممثلا الحكومتين البريطانية والفرنسية في لندن على اتفاق بين فرنسا وبريطانيا رسما فيه الحدود بين سورية ولبنان وفلسطين والعراق(١).

---

(١) تعيّنت حدود المناطق التي شملها الانتداب الفرنسي (سورية ولبنان) وحدود المناطق التي شملها الانتداب البريطاني (فلسطين والعراق) كما يلي:
من الشرق، نهر الفرات وجزيرة ابن عمرو إلى ولايتي ديار بكر والموصل القديمة.
من الجنوب الشرقي: حدود هاتين الولايتين لغاية رومالين كوى، ومن هنا خط يمتد من المنطقة التي يشملها الانتداب الفرنسي، ويترك فيها جميع الأراضي الواقعة في حوض نهر الخابور الغربي، ويمر باستقامة نحو الفرات فيجتازه في البوكمال، =

وبموجب هذا الاتفاق سُلِخَت فلسطين وشرق الأردن عن سورية[1].

النشاط السياسي السوري بعد قرارات التجزئة

رغم التضييق الشديد على الحريات، وضغط الحكم العسكري لم تقدم البلاد وسيلة للإعراب عن استيائها من اللعب بمقدراتها، وكانت الوحدة المطلب الأول للجميع في ذلك الحين، أما العمل السياسي المنظّم للتعبير عن تطلعات الشعب السوري فقد جرى في مصر والأردن وأوروبا حيث فرَّ إليها زعماء البلاد نتيجة الأحكام الجائرة التي صدرت عن المجلس الحربي بعد الانتداب.

= ويمتد باستقامة إلى جنوب جبل الدروز. ومن هناك يمتد إلى جنوب نصيب الواقعة على خط حديد الحجاز فسمخ الواقعة على بحيرة طبريا ثم إلى الجنوب خط السكة الحديدية وموازياً له. وتبقى درعا وما حولها في المنطقة الفرنسية ويسير بصورة ملاصقة وموازية لخط السكة الحديدية كي يصبح بالإمكان أن يمد في وادي اليرموك سكة حديدية واقعة في الأراضي المشمولة بالانتداب البريطاني، وستوضع التخوم من سمخ بصورة يمكن معها للفريقين المتعاقدين الساميين أن يبنيا مرفأً ومحطة للسكة الحديدية ليتمكنا من استعمال بحيرة طبريا للنقل البحري ومن الغرب يسير الخط من سمخ ماراً داخل بحيرة طبريا فأول وادي المسودية حيث يواكب مجرى هذا النهر في وادي جربا حتى يصل إلى نبعه، ويتصل بطريق القنيطرة وبانياس في المكان المعروف بالسكيك، فيسير مع الطريق التي تبقى في المنطقة الفرنسية لغاية بانياس، ومن ثم يتجه غرباً، حتى يصل إلى المطلة، وتبقى المطلة في المنطقة البريطانية. وتفصل التخوم بالمطلة بمفرق الماء في وادي الأردن وحوض نهر الليطاني وتسير جنوباً مع وادي الأردن، فوادي فرعم ووادي كركرة اللذين يبقيان في المنطقة البريطانية، فوادي البلاونة، ووادي العيون والزرقاء التي تبقى في المنطقة الفرنسية، ويصل الحد إلى شاطئ البحر الأبيض المتوسط، ويبقى ميناء رأس الناقورة في المنطقة الفرنسية.

(1) نص الاتفاق البريطاني – الفرنسي لرسم حدود سورية الشرقية والجنوبية – الوثيقة رقم / ١٨ /.

حزب الاستقلال: لجأ كبار أعضاء هذا الحزب، الذي اعتبر الهيئة السياسية الأولى في العهد الفيصلي، إلى شرق الأردن آملين أن يجدوا في الأمير عبد الله نصير لهم، لكنهم سرعان ما اختلفوا مع الأمير ومستشاره الخاص السيد رضا الركابي، فانصرفوا عن الأردن ولجؤوا إلى مصر والحجاز والقدس.

حزب الاتحاد السوري واللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري – الفلسطيني: كان هذا الحزب من أنشط الأحزاب السورية التي لجأت إلى القاهرة، فأذاع بيانات ونشرات، وأوفد وفوداً إلى مقر جمعية الأمم للاحتجاج على التجزئة السورية.

وفي ٩ نيسان ١٩٢١ وجه الحزب منشوراً إلى الأحزاب والجمعيات السورية دعاها إلى عقد مؤتمر سوري في جنيف، لتوحيد الجهود من أجل وحدة البلاد السورية واستقلالها، ولإسماع صوت سورية إلى عصبة الأمم قبل إبرامها صك الانتداب.

وفي ٢٧ آب ١٩٢١ افتتح المؤتمر السوري جلساته في جنيف برئاسة الأمير ميشيل لطف الله رئيس حزب الاتحاد السوري(١)، وأوضح أن غاية المؤتمر هي توحيد المساعي وإسماع صوت البلاد، ورفع قضيتها إلى الرأي العام الدولي. حضر المؤتمر ١٩ مندوباً يمثلون الأحزاب والهيئات الآتية: حزب الاتحاد السوري، حزب الاستقلال العربي، الجمعية الإسلامية – المسيحية في نابلس، الوفد الفلسطيني واللجنة الفلسطينية في مصر، الجمعية السورية الوطنية في بوسطن، الحزب الوطني العربي في الأرجنتين، حزب تحرير سورية في نيويورك، حزب استقلال سورية ووحدتها في الشيلي(٢).

---

(١) المصدر: محمد حرب فرزات – الحياة الحزبية في سورية – المصدر السابق الصفحة (٨٦).

(٢) لم تكن الأحزاب المذكورة تمثل أكثرية شعبية في البلاد، بل لم تكن أحزاباً بالمعنى العلمي للأحزاب، فهي لا تعدو كونها لجاناً أو جمعيات أطلقت على نفسها اسم أحزاب.

عقد المؤتمر ١٧ جلسة، واختتم أعماله في ٢١ أيلول ١٩٢١ بعد أن وجه نداءً (باللغة الفرنسية) إلى رئيس ومندوبي عصبة الأمم ذكرهم فيه بمبادئ الجمعية القائمة على احترام القوميات، ومبادئ ويلسون، والعهود المقطوعة للعرب، وأوضح البيان «وحدة القومية السورية» في الجنس والعرق واللغة العربية، وبرهن على كفاءة البلاد السياسية والاجتماعية التي تؤهلها للوصول إلى الاستقلال، ثم تناول المطالب الخمسة التي قررها المؤتمر، وتتضمن:

«الاعتراف بالاستقلال، والسلطان القومي لسورية ولبنان وفلسطين والاعتراف بحقها في الوحدة في ظل حكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب، وأن تتحد مع باقي الدول العربية المستقلة على شكل اتحاد فيدرالي، وإعلان إلغاء الانتداب فوراً، وجلاء الجيوش الأجنبية عن سورية وفلسطين ولبنان، وإلغاء وعد بلفور وإرسال لجنة تقصي الحقائق لاستطلاع رغبات السكان»[1].

وانتخب المؤتمر لجنة للتحدث باسمه تألفت من السادة: شكيب أرسلان، إحسان الجابري، سليمان كنعان، والأمير ميشيل لطف الله، واتصلت اللجنة بالمؤتمرات الأوروبية والهيئات المختلفة وبأركان الحزب الفاشي في إيطاليا.

(١) حضر المؤتمر السوري في جنيف السادة ميشيل لطف الله (حزب الاتحاد)، رشيد رضا (حزب الاتحاد)، توفيق حماد (رئيس الجمعية الإسلامية - المسيحية في نابلس)، شكيب أرسلان (حزب الاستقلال)، سليم كنعان (عضو مجلس لبنان الإداري)، إحسان الجابري (حزب الاستقلال)، أمين التميمي (الوفد العربي الفلسطيني)، وهبة عيسى (رئيس اللجنة الفلسطينية بمصر)، شبلي الجمل (الوفد الفلسطيني)، رياض الصلح (حزب الاستقلال)، نجيب شقير (حزب الاستقلال)، صلاح عز الدين (من بوسطن)، طعان العماد (من الأرجنتين)، جورج يوسف سالم (من نيويورك)، توفيق اليازجي (من الشيلي).

لم تمارس في داخل البلاد حياة حزبية منظمة، ولم تكن الأحزاب الناطقة بلسانها في مصر مرخصة من السلطة، وليس لها أي نشاط حزبي داخل سورية، وما زاد في هذا التشتت، تبدل الشعارات التي طرحها بعض قادة الحركة الوطنية من الموالين للملك فيصل، إذ قام وفد منهم بزيارته في جنيف لإقناعه بالعودة إلى البلاد لإعلان الملكية في سورية، لأن وجوده على العرش يحول دون التجزئة، لكن هؤلاء الزعماء عدلوا عن فكرتهم بعد عودتهم إلى دمشق وانضموا إلى إخوانهم المطالبين بالاستقلال على أساس الجمهورية[1].

محاولة اغتيال الجنرال غورو

في ٢٣ حزيران ١٩٢١ غادر الجنرال غورو دمشق متوجّهاً إلى القنيطرة في زيارة للأمير محمود الفاعور. رافقه السيد حقي العظم حاكم دولة دمشق، ورئيس أركانه كاترو. ولما أصبح الموكب على مسافة ١٢ كم من القنيطرة ظهرت أمامه مجموعة من الفرسان[2] أطلقت النار على سيارة غورو فأصيب في ذراعه المبتورة كما أصيب السيد حقي العظم برصاصة في فخذه، وقتل المترجم[3].

---

(١) المصدر: يوسف الحكيم – سورية الانتداب الفرنسي – الصفحة ٥٩.

(٢) ذكر غالب العياشي في الإيضاحات السياسة – الصفحة ٢٥٠ أن الذين أطلقوا النار على موكب غورو هم: خليل علي مريود، شريف شاهين، محمد طاهر، صادق حمزة، أدهم خنجر، وجميعهم من مجموعة أحمد مريود، واشتركوا في معركة ميسلون ثم فرّوا إلى شرق الأردن.

(٣) ذكر يوسف الحكيم في كتابه سورية والانتداب الفرنسي الصفحة ٥٨ أنه لدى بدء إطلاق النار تمدد الجنرال غورو في جوف السيارة، وتمدد فوقه حقي العظم لحمايته، وكان لهذه البادرة أثرها في نفس الجنرال غورو وسلطات الانتداب الذين أحاطوا السيد حقي العظم بثقتهم وعطفهم.

وعلى الأثر سير الفرنسيون حملة كبيرة بقيادة الكولونيل روكور وصلت إلى القنيطرة في اليوم نفسه، ودُمرت قرى جباتا الخشب، المنشية، طرنجة، الأحمر، تل الشيخة، لأنها آوت الفرسان، وقامت القوات بمصادرة أموال وغلال السكان، وفرضت على كل فرد منهم غرامة حربية (١٠٠) دينار ذهبي. وعادت الحملة إلى دمشق يوم ٣٠ حزيران، فباعت ما صادرته بالمزاد.

سلخ كيليكيا عن سورية وتسوية الخلافات الفرنسية - التركية

اجتمع مندوبو فرنسا وتركيا في أنقرة بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٢١، وعقدوا اتفاقية أنقرة التي أقرّت الهدنة بينهما منذ ذلك التاريخ. ونصت على إطلاق سراح الأسرى من الطرفين، وحددت مهلة شهرين لانسحاب القوات التركية شمالاً، والفرنسية جنوباً عن الخط المار من خليج إسكندرون جنوب ناحية بانياس، ثم ميدان أكبس على أن تبقى السكة الحديدية داخل سورية حتى نصيبين، فتدخل الأراضي التركية حتى جزيرة ابن عمرو. واعتبر قبر سليمان باشا جد السلطان عثمان مؤسس الدولة العثمانية ملكاً لتركيا، وإن كان ضمن الأراضي السورية وباستطاعتها إبقاء حرس فيه، وترفع فوقه الراية التركية. ونصت المادة السابعة على وضع نظام إداري خاص لمنطقة إسكندرون، وأن تكون اللغة التركية في اللواء لغة رسمية[1].

بعد عقد الهدنة الفرنسية – التركية وبدء انسحاب القوات من كيليكية أخذ الأرمن الذين كانوا في كيليكية يهاجرون إلى سورية، فاستقبلوا في حلب وإسكندرونة بالترحاب، وأعلن مطران الأرمن السيد سورمايان:

(١) نص اتفاقية أنقرة بالملحق الوثائقي - الوثيقة رقم / ١٩/ .

«إننا نعلن على الملأ امتناناً للسوريين وللحلبيين منهم بصورة خاصة على عواطفهم النبيلة التي شملت جميع أبنائنا المهاجرين إلى سورية»[1].

زيارة كراين الثانية إلى دمشق

في نهاية عام ١٩٢١ أصدر الجنرال غورو قراراً بالعفو عن المحكومين سياسياً، فعاد معظمهم من مصر والدول العربية، وبدؤوا قيادة العمل الوطني، مطالبين بتحقيق وحدة البلاد السورية واستقلالها.

وفي مطلع شهر نيسان ١٩٢٢ وصل إلى دمشق السيد تشارلز كراين الذي زارها عام ١٩١٩ بوصفه رئيساً للجنة تقصي الحقائق الأمريكية، وقام كراين بجولة في أحياء دمشق رافقه فيها الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، واجتمع مع الوطنيين السوريين في منزل السيد عثمان الشرباتي، وحضر الاجتماع الشيخ أحمد الصاحب الذي شكا سلطات الانتداب لدفنها كَلْباً في مقبرة البرامكة داخل قبر أحد أئمة المسلمين، وشكا السيد حسام العمري من ارتفاع الضرائب التي يدفعها السوريون، وتحدث أنور البكري عن سوء أوضاع المزارعين، وشرح السيد حسن الحكيم سوء الأوضاع

(١) وصل عدد الأرمن الذين هاجروا من كيليكية إلى سورية آنذاك ١٨٠ ألفاً، استوطن معظمهم في حلب ولواء اسكندرون، وهاجر قسم منهم إلى دمشق ولبنان. لقد أدى سوء الأوضاع الاقتصادية إلى تذمر بعض السوريين من هجرة الأرمن، ولا سيّما وأن سلطات الانتداب الفرنسي فتحت باب الهجرة دون أن تسهم في إيواء وتشغيل الأرمن، ولكن بعد مرور فترة وجيزة، برهن الأرمن على مهاراتهم خاصةً في بعض الحرف اليدوية، وتمكنوا من تدبير شؤونهم من خلال صلاتهم الطيبة مع المواطنين، وانخرطوا شيئاً فشيئاً بالمجتمع السوري، رغم حفاظهم على لغتهم وعاداتهم، واكتسب معظمهم الجنسية السورية، بينما هاجر نفر آخر إلى دول أخرى كسباً للرزق.

المالية والاقتصادية في البلاد، وفند الأسس الخاطئة التي بنيت عليها الميزانية، وشكا منير شيخ الأرض سوء الأوضاع الصحية"[1].

شرح السيد حسن الحكيم للضيف الأمريكي وضع الميزانية السورية فقال: «من القواعد المقررة في العلم أن تراعى في أثناء تنظيم الميزانية الأحوال المالية والاقتصادية والسياسية في البلاد. لكن ميزانية البلاد بنيت على أغراض الحكومة المغتصبة وغاياتها ومصالحها، لذلك تضمنت أرقام الخرج فيها (النفقات) أرقاماً اقتضت زيادة منابع الدخل بزيادة الضرائب، سداً لتلك النفقات التي نمت على حساب هذا الشعب الفقير[2]:

أولاً: رأت الحكومة الغاصبة تمزيق البلاد السورية برغم أن شعبنا من عرق واحد، ولغة واحدة، وعادات وتقاليد وتاريخ مشترك، وعددت الإدارات المركزية والمصالح الخاصة في المقاطعات، فكان ذلك سبباً في زيارة النفقات هذه الزيادة الكبيرة. فعلى سبيل المثال، إن راتب الحاكم في دمشق هو ٣٩٠ ليرة سورية مشاهرة، وراتب كل من مديري الداخلية والمالية والعدلية والأشغال والمصارف ٢٦٠ ليرة سورية، وكل من مديري الصحة والشرطة ١٦٠ ليرة، وهكذا الحال في دول حلب والدروز والعلويين علماً بأنّ مساحة كل دولة الآن لا يتجاوز مساحة نصف ولاية سورية أيام

---

(١) المصدر: مذكرات الدكتور عبد الرحمن الشهبندر – الصفحة ٢٥ وما بعدها. لم يذكر الدكتور الشهبندر فيما إذا كانت زيارة كراين لدمشق بتكليف من حكومته أو إنها زيارة شخصية، أغلب الظن أنها زيارة شخصية، جاءت بمبادرة من كراين، بغية كتابة مقالات للصحف الأمريكية.

(٢) ذكر السيد يوسف الحكيم في سورية والانتداب الفرنسي – الصفحة (٥٧) أن الميزانية لعام ١٩٢١ بلغت (٣) مليون ليرة سورية، وأن رائد الحكومة الأول كان الاقتصاد بالنفقات دون فرض ضرائب جديدة على الشعب خشية أن يتذمر من الانتداب.

الحكومة العثمانية التي كان يديرها والٍ لا يتجاوز راتبه الشهري ١٥٠ ليرة عثمانية، وكانت رواتب المديرين لا تتجاوز ٣٠ ليرة.

ثانياً: عرفت الحكومة الغاصبة أن الطبقة المثقفة التي تستطيع الدفاع عن حقوق البلاد بالطرق القانونية هي إجمالاً من فئة الموظفين التي تضاهي الحكومات الكبرى. وخصصت للموظفين الرواتب الباهظة التي لا يتيسر لهم الحصول عليها في أي عمل آخر.

ومما ساعد على التجاء الناس للوظيفة كساد التجارة وبوار الزراعة بسبب تمزيق وحدة البلاد، وإقامة الحواجز الجمركية والسفرية بينها.

ثالثاً: خصصت الحكومة للحاكم والمديرين وكبار الموظفين سيارات وسائقين بلغت النفقات السنوية للسيارة الواحدة/٢٠٠٠/ ألفي ليرة سورية (٨٠٠ ثمن سيارة، ٤٠٠ ثمن بنزين، ٧٢٠ ليرة راتب السائق السنوي)، هذا عدا نفقات المرآب ورئيس المرآب ونفقات الإصلاح.

رابعاً: علاوة على ما سبق خصصت للحاكم العام ٨٥٠٠ ليرة سورية سنوياً باسم نفقات السفر والانتقال و٤٠٠ ليرة باسم نفقات الاشتراك بالصحف».

وفي نهاية زيارة كراين لدمشق احتشد جمع كبير من الموظفين مقابل فندق فيكتوريا القريب من ساحة المرجة حيث تقوم دار الحكومة ومكتب الشرطة والاستخبارات، وهتفوا بوحدة البلاد السورية واستقلالها. ووصف الدكتور الشهبندر مظاهرة وداع كراين بقوله:

«نشر الناس مناديلهم البيضاء، وأنشدوا برفض الوصاية والحماية، وبأن الرعاية لبني العرب وحدهم، وكان الباعة على طرفي الطريق يرشون الموكب بماء الزهر والعطور، وبينما كانت الجموع تموج كالبحر أخذت

سيدتان[1] تناديان للخلاص من الأسر حيث شاركت النسوة في هذه المظاهرة وكأن الزمان دار دورته، فعادت خولة من مرقدها. وعندما مر الموكب من شارع السنجقدار، فدار الحكومة هتف المتظاهرون «ليسقط الخونة». واشتدّ الهياج حين وصل الموكب مكتب الشرطة (كان قائد الشرطة آنذاك السيد حمدي الجلاد)، وهتف المتظاهرون «لا مكان للخونة في سورية»[2].

أعلن الحاكم العسكري الأحكام العرفية، ونزلت القوات الفرنسية إلى الشوارع، وأطلقت النار على المتظاهرين، فاستشهد طالبان وجرح ستة منهم، وأذاع بلاغاً جاء فيه:

- يمنع التجول في الطرق العامة ويقمع بالسلاح.
- يمنع التجول في المدينة الساعة السابعة مساء حتى السادسة صباحاً.
- كل من يخالف هذه التعليمات يحال إلى الديوان العرفي.

وفي منتصف ليل ١٥ نيسان ١٩٢٢ ألقت سلطات الانتداب القبض على الدكتور الشهبندر وإخوانه، وأودعتهم سجن القلعة، ثم قدمتهم في ١٨ نيسان إلى الديوان العرفي في بناية العابد. وصدرت بحقهم أحكام بالسجن لمدد مختلفة[3]، ثم نقل الجميع إلى جزيرة أرواد وبقوا فيها حتى ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٢ حيث صدر قرار بالعفو عنهم.

---

(١) قادت مظاهرة النسوة سيدتان، زوجة الدكتور الشهبندر وزوجة الشهيد شكري العسلي.

(٢) المصدر: مذكرات الدكتور عبد الرحمن الشهبندر – دار الإرشاد – بيروت ١٩٦٧. الصفحة ٤٠ وما بعدها.

(٣) حكم الديوان العرفي على: الدكتور الشهبندر (٢٠ سنة)، وحسن الحكيم (١٠ سنوات)، سعيد حيدر (١٥ سنة)، عبد الوهاب العفيفي (٢٠ سنة)، منير شيخ الأرض (١٠ سنوات)، خالد الخطيب (١٠ سنوات)، توفيق الحلبي (٥ سنوات)، وصدر قرار بنفي السيد أمين سعيد خارج البلاد.

إعلان الاتحاد السوري ونظامه

أمام تصاعد المطالبة بوحدة البلاد السورية لم يجد الجنرال غورو بداً من أن يخطو خطوة أولى نحو وحدة البلاد. فأعلن في ٢٨ حزيران ١٩٢٢ إنشاء الاتحاد السوري بين دول حلب ودمشق والعلويين، وأن يكون له نظام نقدي وجمركي موحد، على أن يرأس الاتحاد رئيس منتخب لمدة سنة يساعده مديرون من دول الاتحاد للشؤون المالية والحقوقية والأشغال العامة، ويكون لديهم مستشارون فرنسيون، ويتكون مجلس الاتحاد من خمسة ممثلين لكل من دمشق وحلب وبلاد العلويين ينتخبون لمدة سنة على أن يجتمع المجلس في دمشق تارة وفي حلب تارة أخرى، وأن يكون للاتحاد قانون واحد للعقارات والأملاك والتجارة وأصول المحاكمات[1].

وفي ٢٨ حزيران ١٩٢٢ أصدر المفوض السامي قراراً بتأليف مجلس اتحاد مؤقت من خمسة ممثلين عن كل دولة، فكانوا على الشكل الآتي[2]:

دمشق : محمد علي العابد، عطا الأيوبي، فارس الخوري، الشيخ طاهر الأتاسي، راشد البرازي.

حلب : صبحي بركات، غالب ابراهيم باشا، رشيد المدرس، الشيخ حسين أورفلي، إإسكندر سالم.

اللاذقية: جابر العباس، إسماعيل هواش، إسماعيل جنيد، عبد الواحد هارون، إسحق نصري.

وفي ٢٩ حزيران عقد مجلس الاتحاد اجتماعه الأول في مدينة حلب وانتخب بالإجماع السيد صبحي بركات رئيساً للاتحاد الذي عين مديري الاتحاد[3] ومديراً للدرك، ورئيس وأعضاء محكمة التمييز.

---

(١) نص القانون الأساسي للاتحاد السوري بالملحق الوثائقي – الوثيقة رقم (٢٠).

(٢) المصدر: يوسف الحكيم. سورية والانتداب الفرنسي، المصدر السابق – الصفحة ٨٨.

(٣) محمد علي العابد لمديرية المالية، حسن عزة باشا لمديرية الأشغال، نصري بخاش لمديرية الداخلية، عطا الأيوبي لمديرية العدلية، وعين الكولونيل مصطفى نعمت=

لا يختلف إعلان الاتحاد السوري عن نظام اللامركزية، فقد احتفظت كل ولاية باستقلالها المالي، ولكن الأهم من ذلك هو استثناء جبل العرب من هذا الاتحاد، الأمر الذي زاد شكوك السوريين في إخلاص المفوض السامي للوحدة السورية. لقد فسر السيد يوسف الحكيم هذا الوضع الشاذ بقوله: «إنه يعود إلى الوضع الخاص الذي كان عليه الجبل من الناحية الاجتماعية، ورغبة سكانه في الاحتفاظ باستقلالهم تحت انتداب واحد بدلاً من انتدابين، لأن الانتداب الثاني في نظرهم هو تحكم السوريين في شؤون الجبل»[1].

إن في هذا التبرير دفاعاً عن الباطل، بدليل موقف سلطان باشا الأطرش وإعلانه الثورة السورية. لقد ضحى سكان جبل العرب، بالدم والمال من أجل ضمان وحدتهم مع وطنهم الأم.

اتفاقية المصرف السوري

في مطلع شهر آب ١٩٢٢ عقدت اتفاقية[2] بين السيد صبحي بركات

= مديراً عاماً لدرك الاتحاد السوري، وأنشأت محكمة للتمييز اعتبرت المرجع الأعلى لمحاكم الاتحاد، عين السيد جلال زهدي رئيساً أولاً لها. ويوسف الحكيم رئيساً ثانياً ورشيد الحسامي نائباً عاماً.

(١) يوسف الحكيم – سورية والانتداب الفرنسي – المصدر السابق، الصفحة ٩١.

(٢) تضمنت الاتفاقية ما يلي:

١ – يسمى بنك سورية «بنك سورية ولبنان»، ويقوم بالأعمال الواردة في قانونه الأساسي، ويتمتع بامتياز لممارسة الحقوق التالية، وذلك لمدة ١٥ سنة تبدأ من أول نيسان ١٩٢٣.

٢ – تعتبر النقود التي يصدرها البنك بموجب قرار المفوض السامي النقود الوحيدة في سورية ولبنان الكبير وجبل الدروز، وتستعمل دون سواها في الدوائر الرسمية. =

بوصفه رئيساً للاتحاد السوري والسيد أوبوار وكيل حاكم دولة لبنان الكبير، والزعيم توفيق الأطرش بوصفه ممثلاً عن دولة جبل الدروز من جهة والسيدين موريس بيدار ورينيه فورتيه وكيلي بنك سورية (شركة مساهمة فرنسية مقرها باريس) من جهة ثانية، تضمنت إصدار البنك لأوراق النقد السوري بمقدار (٢٥) مليون ليرة، وأن الأرباح الناجمة عن ضياع وإتلاف أوراق النقد تعود للدولة المتعاقدة، ويكون البنك خاضعاً لجميع الضرائب التي تطبق على الشركات الفرنسية"[1].

عصبة الأمم وصك الانتداب

عملاً بقرار مجلس الحلفاء الصادر في سان ريمو في ٢١ نيسان ١٩٢٠، بمنح فرنسا الانتداب على سورية ولبنان، أقر مجلس عصبة الأمم في اجتماعه بلندن يوم ٢٤ تموز ١٩٢٢ صك الانتداب الذي وضعته الحكومة الفرنسية.

= ٣- أن مجموع قيمة الأوراق النقدية المتداولة لا يجوز أن يتجاوز ٢٥ مليون ليرة.

٤- إن الأرباح الناجمة عن ضياع وإتلاف أوراق النقد تعود إلى اتحاد الدول السورية ودولة لبنان الكبير معاً.

٥- يضم مجلس إدارة البنك إلى أعضائه عضوين سوريين وعضوين لبنانيين، وينتخب لجنة لدى المديرية العامة مؤلفة من ثمانية أعضاء بينهم ثلاثة على الأقل من لبنان وثلاثة من سورية.

٦- يكون البنك خاضعاً لجميع الضرائب التي تطبق على الشركات الفرنسية، ويحق لحكومات سورية ولبنان وجبل الدروز مراقبة أعمال البنك الدولية.

(١) المصدر: يوسف الحكيم - سورية والانتداب الفرنسي - المصدر السابق الصفحة ٩٤.

وتضمن صك الانتداب في مادته الأولى وضع دستور للبلاد في غضون ثلاث سنوات، بينما تسيطر الدولة المنتدبة على علاقات سورية ولبنان الخارجية، وترعى شؤون المواطنين في الخارج، والدولة المنتدبة مسؤولة عن عدم التنازل عن أي جزء من أجزاء سورية ولبنان، وعدم تأجيره، أو وضعه تحت سلطة دولة أجنبية. ويتمتع الأجانب بالامتيازات الأجنبية، والمحافظة على الإرث الثقافي والحضاري لسورية ولبنان، وتكون اللغة الفرنسية واللغة العربية لغتين رسميتين في البلاد، وتقدم الدولة المنتدبة تقريراً سنوياً إلى عصبة الأمم يبيّن التدابير المتخذة(1).

لم تراع عصبة الأمم رغبة المواطنين السوريين بالاستقلال التام رغم استلامها مذكرة المؤتمر السوري – الفلسطيني الذي عقد في جنيف في شهر آب ١٩٢١، ولم تكلف نفسها عناء إيفاد لجنة لتقصي الحقائق، عملاً بمبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون. لكن سيطرة الدول العظمى آنذاك على عصبة الأمم جعل هذه العصبة أداة لتنفيذ أغراضها الاستعمارية، بإعطائها صبغة الشرعية الدولية رغم ما نصت عليه المادة الرابعة من صك الانتداب التي تحمل الدولة المنتدبة مسؤولية عدم التنازل عن أي جزء من أجزاء سورية ولبنان، لكن فرنسا تنازلت لتركيا فعلاً عن لواء إسكندرون عام ١٩٣٩ كما سيرد لاحقاً.

الوحدة السورية

في مطلع شهر نيسان ١٩٢٣ انتهت مهمة الجنرال غورو في سورية ولبنان، وغادر بيروت إلى باريس، وعينت السلطات الفرنسية الجنرال

---

(١) المصدر: يوسف الحكيم – سورية والانتداب الفرنسي – المصدر السابق الصفحة ٩٤.

ويغان مفوضاً سامياً جديداً، وقائداً أعلى للقوات الفرنسية في سورية ولبنان، فوصل إلى بيروت في ٩ أيار ١٩٢٣، وكان في مقدمة مستقبليه السيد صبحي بركات رئيس الاتحاد السوري، وأعضاء حكومة لبنان الكبير، ورجال المفوضية الفرنسية وحشد من المواطنين اللبنانيين، ثم قام المفوض السامي الجديد بزيارة دمشق وحلب، تحدث خلالها إلى رجال الحكومة وبعض الوجهاء، وانتهى به المطاف في اللاذقية، ثم عاد إلى بيروت حاملاً معه مطالب السوريين بتحقيق وحدة البلاد.

في ٥ كانون الأول ١٩٢٣ أصدر الجنرال ويغان قراراً بحل الاتحاد السوري وإقامة وحدة بين دولتي دمشق وحلب اعتباراً من أول كانون الثاني ١٩٢٥ مع عودة مقاطعة اللاذقية إلى ما كانت عليه منذ بدء الانتداب حكومة مستقلة عن سورية، يحكمها حاكم فرنسي مرتبط بالمفوض السامي مباشرة، كما أعلن فك لواء إسكندرون بكامل أقضيته الأربعة عن ولاية حلب، وربطه مباشرة برئيس الدولة السورية على أن يحتفظ بالإدارة الخاصة المقررة له منذ شهر آب ١٩٢١. ونص قرار الوحدة بين دمشق وحلب على أن تشكل الدولتان دولة واحدة تسمى الدولة السورية، عاصمتها دمشق، يحتفظ فيها بحقوق الدولة المنتدبة، وينتخب رئيسها بأكثرية آراء المجلس التمثيلي، ويتولى جميع الوظائف التي كان يقوم بها رئيس الاتحاد السوري، ويؤازره خمسة وزراء للداخلية والعدل والمالية والمعارف والأشغال العامة مع الزراعة والاقتصاد، ويحق للمفوض السامي إقرار انتخاب رئيس الدولة، وإعلان زوال سلطته، لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة، وجاء في القرار أن الرئيس الحالي للاتحاد السوري السيد صبحي بركات هو رئيس الوحدة المعلنة، وتنتهي فترة رئاسته في ٣١ كانون الأول ١٩٢٧، وتعرض قرارات رئيس الدولة على المفوض السامي وقرارات الوزراء على مندوبه في دمشق للتصديق عليها.

في ٢٠ كانون الأول عام ١٩٢٤، أصدر السيد صبحي بركات قراراً بتأليف الوزارة السورية[١] حيث احتفظ بالوزراء السابقين في الاتحاد السوري عدا السيد محمد علي العابد بسبب الخلاف الشخصي بينهما[٢].

نشاط صهيوني في سورية

حادثة جرت في عهد الجنرال ويغان في سورية لا بد من تسجيلها، وهي زيارة الكولونيل كيش عضو اللجنة التنفيذية الصهيونية في فلسطين إلى بيروت ودمشق.

وصل الكولونيل كيش إلى بيروت في مطلع حزيران ١٩٢٤، ثم زار دمشق، وأجرى اتصالات مع اليهود السوريين، بهدف إقامة اتحاد فيدرالي صهيوني في سورية، وقابل المذكور خلال وجوده في دمشق مندوب المفوض السامي، ثم التقى اليهود في الكنيس المعروف بحي اليهود، فألقى الحاخام

---

(١) عطا الأيوبي (للعدلية)، نصري بخاش (للداخلية)، جلال زهدي (للمالية)، الدكتور رضا سعيد (للمعارف)، حسن عزة (لوزارة الأشغال والزراعة والاقتصاد).

(٢) ذكر السيد يوسف الحكيم في كتابه سورية والانتداب الفرنسي الصفحة (٩٧) حول أسباب الخلاف بين صبحي بركات ومحمد علي العابد ما يأتي: «كان رئيس الاتحاد السوري صبحي بركات عازباً وقد تجاوز ٣٥ سنة من العمر. وفي أثناء إقامته في دمشق عزم على الاقتران بالآنسة ليلى كريمة السيد محمد علي العابد الذي كان وزيراً للمالية، وبعد عقد القران، وقبل تعيين موعد الزفاف نشب خلاف بين الطرفين انتهى بالطلاق، فانقطعت صلات المودة بينهما بصورة أدت إلى زهد العابد بمنصبه، أما صبحي بركات فقد عقد قرانه بعد أشهر من الطلاق بآنسة تركية هي حفيدة درويش باشا الوزير التركي في عهد السلطان عبد الحميد».

أدى الخلاف بين الرئيس ووزيره إلى تحويل قصر كل منهما إلى دار لكل ناقم على سياسة الآخر.

الأكبر ثامر موعظته (بالعبرية) حول تطلعات اليهود في فلسطين، ثم قابل السيد حقي العظم الذي وضع تحت تصرف ضيفه سيارة خاصة، وخصص له شرطياً لمرافقته، كذلك تبادل الكولونيل كيش الزيارة مع صبحي بركات رئيس الدولة السورية. وأشار كيش في مقال نشره في صحيفة «فلسطين تلغراف» الصادرة عن تل أبيب أن اليهود في دمشق وبيروت أعطوه أدلّة على نقص الوسائل المتاحة لهم من أجل تعليم العبرية وعلى نقص المدارس الخاصة بهم، وأضاف بأنه فاتح السيد دي ريفيه المفوض السامي بالوكالة بشأن إقامة اتحاد فيدرالي صهيوني في سورية، وأنّ المسؤول أجابه بأن ليس لدى الفرنسيين اعتراض على مجاهرة يهود سورية باهتمامهم بالحركة الصهيونية في فلسطين.

أثار مقال كيش الجنرال ويغان الذي خشي من امتداد نشاط الحركة الصهيونية من فلسطين إلى سورية ولبنان، فأسرع بالإبراق إلى رئيس وزراء فرنسا في ٨ تموز ١٩٢٤، ولعل أهم جزء تضمنته هذه البرقية ما يأتي:

«لا أرى أي بأس في أن يتعاطف اليهود في سورية مع الصهيونية، ولا أستطيع منعهم، ولسوف لا أبالي بالأمر إذا لم تنزع عناصر مهووسة من الصهيونية في الجانب الآخر من الحدود، وتسعى إلى خلق نوع من الإمبريالية الصهيونية مضاد لسورية. وبدلاً من أن تقتصر على اجتذاب العناصر الإسرائيلية المشتتة إلى فلسطين، فإن بعض الصهاينة يطالبون الآن بأن تنضم جميع الأراضي التي يقطنها يهود إلى فلسطين، ويقودني الأمر إلى أن أضع بين أيديكم الخريطة المطبوعة عام ١٩١٧ من الصهيونيين التي تشاهد فيها الحدود الشمالية للدولة الصهيونية تصل إلى الخط الحديدي بيروت – دمشق، مشتملة صيدا وصور وشطراً لا بأس به من جنوب لبنان، ولكن بمناسبة التنازل الأخير عن (المطلة) لفلسطين فإن مطالبات صهيونية

جديدة أخذت تتعالى مستهدفة ضم جبل حرمون وجنوب البقاع. ومن جهة أخرى فقد بلغتني أنباء قيام عدد من الصهيونيين بشراء أراضي جنوب دولتي لبنان الكبير ودمشق إلى حد وجدتني مضطراً للعمل على دراسة إمكانية إيقاف هذا التوسع باستعمال نص تشريعي، بمنع شراء الأجانب للعقارات في مناطق معينة.. إنني مضطر إذاً أن أكون حذراً جداً تجاه إنشاء اتحاد فيدرالي صهيوني في سورية؛ لأنه سوف يسهل تحت ستار المصالح الروحية مرامي سياسية بصورة فريدة»[1].

موقف إيجابي للجنرال ويغان من نشاط الحركة الصهيونية في سورية، لكنه لا ينبع من معاداة للسامية أو كره للحركة الصهيونية، وإنما ينبع من إدراك العارف بمخاطر هذه الحركة على مصالح فرنسا، وهي الدولة المنتدبة على سورية ولبنان. أما إذا كان الأمر يتضارب مع مصالح العرب وحقوقهم المشروعة، فأن الحركة الصهيونية ستلقى كل دعم وتأييد الدول الغربية.

تعيين الجنرال سراي مفوضاً سامياً

لم يطل بقاء الجنرال ويغان في منصبه حتى جرت الانتخابات في فرنسا، وفاز فيها الحزب الاشتراكي، وتألفت وزارة فرنسية برئاسة السيد هيربو الذي أصدر قراراً بإقالة المفوض السامي ويغان من منصبه، وتعيين الجنرال سراي محله. وصل المفوض السامي الجديد إلى بيروت في ٢ كانون الثاني ١٩٢٥، وكان في استقباله وفد من الوطنيين السوريين برئاسة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، الذي أراد أن يبادر الجنرال سراي بمطالب السوريين، فكان جواب الجنرال سراي للشهبندر «عودوا إلى بلدكم،

(١) نص برقية الجنرال ويغان إلى رئيس وزراء فرنسا بالملحق الوثائقي - الوثيقة رقم ٢٢.

وأسسوا حزباً ليتمكن معتمدوه من بيان مطالب الشعب ومفاوضتي باسمه لضمان مصيره»[1].

كان أول ما قام به الجنرال سراي حل المجلس التأسيسي اللبناني، ودعا لإجراء انتخابات في البلاد لإنشاء مجلس تأسيسي منتخب، ثم أصدر أمراً بإلغاء الأحكام العرفية التي كانت مفروضة على البلاد منذ عام ١٩٢٠، وأصدر بلاغاً آخر قال فيه «إن أبوابي مفتوحة، وإني مستعد لسماع مطالب البلاد».

سارعت دمشق إلى تأليف وفد من وجهائها قصد بيروت، وقابل الجنرال سراي في ١٧ كانون الثاني ١٩٢٥، وقدم إليه لائحة بالمطالب الوطنية جاء في مقدمتها ضرورة تحقيق وحدة البلاد السورية. كذلك ألفت حلب وفداً آخر زار بيروت وقدم المطالب نفسها.

وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥، أصدر المفوض السامي قراراً حدد فيه التابعية السورية، وجاء في مادته الأولى: «إن تابعي دولة سورية والعلويين، وجبل الدروز هم حائزون من الوجهة الخارجية لتابعية واحدة هي التابعية السورية».

عدَّ الوطنيون هذا القرار خطوة أولى نحو تحقيق وحدتهم التي يصبون إليها، وأدى قرار إلغاء الأحكام العرفية إلى انتشار النشاط السياسي في البلاد حتى شمل طلاب المدارس، الأمر الذي اضطر رئيس الدولة إلى إصدار قرار يتضمن طرد كل طالب يعمل في الحقل السياسي، أو يشترك في تظاهرات أو جمعيات لها صفة سياسية.

ضاق الوطنيون ذرعاً من حكومة الرئيس صبحي بركات، وسئموا الصبر عليها، فأرادوا خلق منافس له بالاتفاق مع الشيخ بدر الدين الحسني

---

(١) المصدر: يوسف الحكيم – سورية والانتداب الفرنسي – المصدر السابق ١٠٦.

الذي يتمتع بشعبية واسعة، فقام بجولة في المدن السورية، استقبل فيها أروع استقبال، وكان يرافقه نجله الشيخ تاج الدين الحسني الذي اشترك مع الوطنيين السوريين في نشاطاتهم، ولما عاد الشيخ بدر الدين مع نجله إلى دمشق استقبل بتظاهرة شعبية حاشدة، أظهرت لسلطات الانتداب مدى الشعبية التي يتمتع بها الشيخ ونجله، الأمر الذي جعل بعض الفرنسيين يتساءل «ماذا ينتظر الرئيس صبحي بركات ليقدم استقالته»؟

زيارة اللورد بلفور إلى دمشق

في ٨ نيسان ١٩٢٥ وصل اللورد بلفور إلى دمشق قادماً من فلسطين، ونزل في فندق فيكتوريا، لكنه فوجئ بحشود عارمة من المتظاهرين تنادي بسقوط وعد بلفور، وتحيي الأمة العربية وتطالب باستقلالها، وخطب أحد الشبان أمام الفندق مؤكداً حق الشعب الفلسطيني في مقاومة هذا الوعد المشؤوم. وعبثاً حاول رجال الشرطة تفريق المتظاهرين لكنهم فشلوا.

وفي اليوم الآتي وصلت إلى البعثة الفرنسية معلومات تشير إلى عزم المواطنين الخروج بتظاهرة من الجامع الأموي، الأمر الذي اضطر المندوب شفلر لزيارة بلفور والاتفاق معه على مغادرة دمشق إلى بيروت فوراً، في حراسة القوات الفرنسية. فأخرج من باب خلفي للفندق، بينما كان المتظاهرون يهتفون بسقوطه. وكانت قوات الأمن تحاول تفريقهم بالقوة حتى إنها أطلقت النار عليهم، فقتل اثنان منهم، وجرح ما يزيد على عشرين متظاهراً. فأغلقت مدينة دمشق حداداً على أرواح شهدائها.

أوضاع البلاد بعد ٥ سنوات من الانتداب

جاء في لائحة المطالب التي قدمها وفد دمشق للجنرال سراي في ١٧ كانون الثاني ١٩٢٥: «لاح للمفكرين والأحرار من أبناء هذا الوطن أن

يتخذوا من قدومكم وسيلة لعرض أماني البلاد، مؤملين أن تطوى صفحة الماضي، بآثارها المؤلمة التي جرّت على البلاد وأهلها أنواع الكوارث والويلات المادية والمعنوية، وليتيحوا للبلاد عهداً جديداً منطبقاً على المبادئ الديموقراطية الحرة، ملائماً لمصالح البلاد الشرعية وحقوقها الأصلية المقدسة، لهذا فإنهم يتقدمون إليكم بالبيان الآتي المعرب عن مطالب الشعب الحقة، راجين النظر فيها وتمحيصها والعمل على تنفيذها وتحقيقها بالقريب العاجل:

١ - الوحدة السورية

إن البلاد السورية بحدودها الطبيعية هي وطن واحد بلغتها ودينها وقوميتها وعاداتها وتاريخها، فلا مسوغ لتجزئتها وجعلها دويلات عديدة.

ولما كانت بعض الظروف والأحوال الخاصة جعلت للبنان الصغير امتيازاً خاصاً به، لم يكتفوا بأن يحققوا له امتيازاته، بل عملوا على ضم أجزاء شاسعة من داخل البلاد وساحلها له مما يزيد على مساحته الأصلية مرتين، ويزيد على عدد سكانه مرة، وجعلوه دولة لبنانية مستقلة.

وسلخوا أجزاء أخرى من صميم البلاد السورية وجعلوا منها دويلات صغيرة، يرأسها حكام فرنسيون، كبلاد جبل الدروز، والعلويين. فلم يتركوا منفذاً بحرياً لسورية. ولما ضجت البلاد من هذه التجزئة وما نجم عنها من أزمات وطالبت بتحقيق وحدتها، رُدَّ عليها بنتيجة معكوسة وهي إعلان الوحدة أو التجزئة باسم الوحدة التي كان من نتيجتها سلخ لواء العلويين وإسكندرونة وجبل الدروز والأقضية الأربعة عن سورية.

٢ - الجمعية التأسيسية وحق التشريع:

لما كانت سورية معترفاً باستقلالها في العهود الدولية، ولها حق تقرير المصير، وحق التشريع، ووضع القانون الأساسي، بواسطة مجلسها التشريعي

والنيابي المنتخب انتخاباً حرّاً خالياً من شوائب التدخل والإكراه، لهذا نطالب بإجراء انتخابات حرة، لتأليف مجلس تأسيسي يضع القانون الأساسي للبلاد..

٣- الحرية الشخصية وحرية الاجتماع والصحافة

لا يخفى أن الحرية الشخصية وحرية الاجتماع والصحافة هي من أقدس حقوق البشر الطبيعية، وهي محترمة لدى جميع المدن المتمدنة، ولا يجوز هتك حرمة هذه الحرية على اختلاف أنواعها. لكن أسلافكم لم يرعوا حرمتها، فضيقوا على الصحافة، ومنعوها من تنوير الرأي العام، لأن الصحف ظلت ثلاث سنوات تحت رحمة الرقيب. فكانت تصدر أغلب الأحيان وبياض أعمدتها أكثر من سوادها. ثم أحدثوا قانوناً جديداً للمطبوعات كان ضربة قاسية لحرية الصحافة وهو أشد تأثيراً فيها من قانون المطبوعات الفرنسي لعام ١٩١٨، ثم أقفلوا الكثير من الصحف الحرة بهذا السلاح الصارم، حتى إن إحدى الصحف الدمشقية الحرة زادت أيام احتجابها عن أيام صدورها بعشرة أشهر.

٤ - الحرية الاستثنائية والمحاكم الأجنبية

إن القرارات الفردية التي أصدرتها السلطة، وأوجبت على المحاكم العمل بها أحدثت اضطراباً في الشرائع، وارتباكاً في المعاملات؛ لأنها لا تنطبق على الحالة الاجتماعية، وروح التشريع في البلاد. وقد هتكت حرمة القضاء وحصانة القضاة، ثم جاءت المحاكم الأجنبية ضربة للسيادة القومية. وقد نظمت نقابة المحامين احتجاجاً مسهباً مؤيداً بالحجج والبراهين، قدمته إلى سلفكم فلم يصغ له، فأصبح حق الأجنبي مقدماً على حق المواطن، لهذا نطالب إلغاء المحاكم الأجنبية، ونلفت نظركم إلى ضرر هذه المحاكم على مصلحة البلاد.

٥ - الأوقاف الإسلامية والخط الحديدي الحجازي

أ - إن الأوقاف الإسلامية موقوفة على المسلمين خاصة للأعمال الخيرية وإقامة الشعائر الدينية وقد ربط أسلافكم أوقاف المسلمين بالمفوضية العليا، خلافاً لإرادة المواطنين، وخلافاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٦٠ من معاهدة لوزان التي أوجبت صيانة الأوقاف وعدم التعرض لها. لهذا نطالب ربط الأوقاف بالحكومة المحلية وفقاً للأحكام الشرعية.

ب - الخط الحديدي الحجازي وقف إسلامي عام كانت تديره بانتظام إدارة مستقلة، إلا أن سلفكم عقد بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٢٤ مع شركة حديد الشام وحماه اتفاقية جائرة مخالفة للعهود الدولية؛ لأنها سلبت هذا الحق من المسلمين، ووضعته تحت سيطرة أجنبية منافسة لهم عملت بدأب للقضاء عليه وسلب أمواله بشتى الوسائل. وبإمكانكم العودة إلى هذا العقد لبيان مقدار الغبن الذي لحق بأموال المسلمين. لهذا نطالب بإلغاء هذا العقد وربط الخط الحديدي الحجازي بالحكومة الوطنية، إلى أن يتم توحيد فروع هذا الخط المبارك، وفقاً للاتفاق الخاص الذي عقد في لوزان بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٣ بين فرنسا وبريطانية.

ت - نلفت نظركم إلى نظام الحفريات والآثار الذي سنته المفوضية، فأصبح أهل البلاد لا يدرون ماذا ينبش من كنوز أراضيهم وآثارها القديمة التي هي ملك عام لأهل البلاد لا يجوز والحالة هذه إخراج الآثار القديمة من البلاد السورية، بل يجب وضعها في متاحف البلاد.

٦ - الهجرة الأرمنية

تأثرت البلاد بالأزمة الاقتصادية والمالية، فضاقت أسباب العيش على الأهلين حتى هاجر قسم كبير منهم إلى الديار الأمريكية. فأسلافكم بدلاً من أن يتخذوا الأسباب اللازمة لدفع تيار هذه الهجرة، فتحوا أبواب

سورية للمهاجرين من الأرمن الذين وصل عددهم إلى ١٨٠ ألفاً. لقد قام الأرمن بمزاحمة أهل البلاد في الأعمال الصناعية والتجارية والمعيشية حتى عم الفقر والبؤس.

٧- النقد السوري

وضعت سلطة الانتداب نظاماً جعلت أساسه الورق النقدي، وجعلته تابعاً لأسعار قطع الفرنك الفرنسي، بما هو عليه من هبوط وصعود، تبعاً للسياسة الدولية. فاضطربت الأسواق المالية، وخسرت البلاد قسماً عظيماً من ثروتها، لأن وضع هذا الورق موضع التداول كان سبباً لإخراج كمية كبيرة من الذهب المخزون في البلاد إلى خارجها، وذلك بواسطة المبادلات والمقايضات التي استعملها المصرف السوري – اللبناني إبان نشأته حيث عرض الورق النقدي، واشترى بدلاً عنه الذهب، وقام بشحنه إلى الدول الأجنبية، ولما كان السوريون على اتصال دائم في تجارتهم مع البلاد المجاورة، فقد أصابهم ضرر كبير أدى إلى كساد الأسواق وإعلان إفلاس كثير من التجار.

ثم عقدت المفوضية العليا اتفاقية مع المصرف السوري – اللبناني لإصدار أوراق مالية ليس لها ضمانة، وأجبرت الحكومة المحلية على المصادقة عليها، وضربت باحتجاجات المواطنين عرض الحائط.

٨- الحواجز الجمركية

خسرت البلاد مركزها التجاري التي كانت عليه قبل الحرب العامة، لأنها كانت تتصل مع بقية البلاد العثمانية اتصالاً حراً لا أثر للحواجز الجمركية. وقد استفادت سورية من مركزها الإستراتيجي إلى أبعد الحدود، فنمت فيها الصناعة والزراعة والتجارة. أما اليوم ونتيجة لواقع التجزئة

السورية وإقامة الحواجز الجمركية فوق تراب الوطن الواحد فقد حُدَّت التجارة، وساد الكساد، وتململ المواطنون.

٩ - الشركات ذات الامتياز

حصلت بعض الشركات الأجنبية ذات الامتياز على امتياز لاستثمار موارد البلاد، ومنعت الحكومات الوطنية من فرض رقابتها على هذه الشركات. وحصرت المفوضية العليا لنفسها حق منح الامتياز للشركات الأجنبية الجديدة. ولما كانت معاهدة لوزان أوجبت تحديد الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية بصورة تلائم مصلحة البلاد الاقتصادية، لذا نأمل وضع هذه الشركات تحت سلطة ورقابة الحكومة الوطنية بموجب نظام خاص تضعه هذه الحكومة للاستثمارات الأجنبية.

١٠ - الضمانة الكيلومترية

تدفع البلاد إلى شركة سكة حديد الشام حماه وتمديداتها مبلغاً عظيماً لا يمكن احتماله تعادل الضمانة الكيلومترية عن خط رياق - حلب بداعي أن حاصلات الخط الكيلومترية أقل من الحد المعين في صك الامتياز، وهو ١٣٦٠٠ فرنك فرنسي عن كل كيلو متر في السنة. علماً بأن هذا الخط رابح وله أهمية عظمى في تجارة البلاد، لأنه يربط بين بيروت ودمشق وحمص وطرابلس وحماه وحلب وجنوب وشمال سورية.

النشاط السياسي في سورية

انتقل النشاط السياسي إلى داخل البلاد رغم الضغوط التي مورست على الحريات، وعاشت البلاد تحت وطأتها. لكن تعيين ڤيغان في أواخر عام ١٩٢٣ أفسح المجال قليلاً للاتصال بالشعب والاستماع إلى مطالبه، ثم جاء

قرار سراي بإلغاء الأحكام العرفية، وحث الوطنيين على توحيد مطالبهم في ظل حزب سياسي، يعبر عن آرائهم دافعاً نحو تأسيس أول حزب سياسي في ظل الانتداب.

حزب الشعب: هو أول حزب سياسي أُنشِئ في سورية بعد إطلاق حرية تشكيل الأحزاب، وكان الهدف من تأسيسه جمع الصفوف الوطنية في هيئة سياسية تنطق اسمها، وضم الحزب في عضويته حسن الحكيم، لطفي الحفار، فوزي الغزي، إحسان الشريف، توفيق شامية، فارس الخوري، عبد المجيد الطباع، أبو الخير الموقع، أديب الصفدي، جميل مردم، سعيد حيدر، فخري البارودي، نزيه المؤيد، الدكتور عبد الرحمن الشهبندر.

في ٥ حزيران ١٩٢٥ افتتح الحزب رسمياً في دار الأوبرا (العباسية) بدمشق بحضور ما يزيد على ألف عضو، وانتخب الدكتور عبد الرحمن الشهبندر رئيساً له، وفارس الخوري نائباً للرئيس، وافتتح فروعاً له في حمص وحماه وحلب واللاذقية، وتمتع بتأييد شعبي واسع.

كان برنامج الحزب يهدف إلى تأمين استقلال البلاد ووحدتها وانتخاب مجلس تأسيسي انتخاباً حراً لسن دستور البلاد، وتحقيق الإصلاحات الاجتماعية وتشجيع الصناعة الوطنية[1].

حزب الوحدة: وهو ثاني حزب يتم الترخيص له وقد ضم لفيفاً من الموظفين، ومن أبرز مؤسسيه السادة شاكر الجندلي، وحبيب كحالة، والدكتور مصطفى شوقي.

كان هذا الحزب ميالاً إلى التفاهم مع الفرنسيين، ونص برنامجه المكتوب على توحيد سورية في ظل حكومة واحدة مستقلة على أساس

---

(١) المصدر: الحياة الحزبية في سورية – المصدر السابق – الصفحة ١٠١.

السيادة القومية. لم يكن لهذا الحزب نشاطٌ ملموسٌ وقد حلَّ لدى اندلاع الثورة السورية الكبرى.

حزب الاستقلال: واصل أركان حزب الاستقلال نشاطهم، وثابروا على مبادئ حزبهم الذي تأسس إبان العهد الفيصلي، كان أبرز أعضائه السادة: شكري القوتلي، نبيه العظمة، عادل العظمة، خير الدين الزركلي، محمد النحاس، خالد الحكيم. وقد شعر أعضاء الحزب بعمق التحدي الذي خلقه لهم حزب الشعب ونشاط زعيمه الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ولا سيّما بعد خطبه الرائعة ومواساته للمرضى الفقراء مجاناً، مما عمق الخلافات بين قادة حزب الاستقلال وقادة حزب الشعب.

الصحافة السورية في عهد الانتداب (١٩٢٠ – ١٩٢٥)

فور دخول القوات الفرنسية إلى دمشق، توقفت جميع الصحف التي كانت تصدر في العهد الفيصلي ما عدا صحيفة «فتى العرب» لصاحبها معروف الأرناؤوط التي أصدرت عدداً خاصاً عشية دخول القوات الفرنسية، رحبت فيه بهذا الجيش، وحملت على العهد الفيصلي. ثم صدرت بعد أيام صحيفة المقتبس لصاحبها محمد كرد علي، وكان صاحبها حاقداً على العهد الفيصلي.

وفي ٢٧ تموز ١٩٢٠ أصدر الجنرال غورو بلاغاً إلى رؤساء تحرير الصحف طلب فيه إرسال نسخ عن الصحف والمجلات إلى دائرة الاستخبارات الفرنسية لمراقبتها، وتوجيهها الوجهة الفرنسية، فكثرت المساحات البيضاء في الصحف، وقد علق غورو على هذه الظاهرة في رسالة إلى وزير الداخلية جاء فيها:

«إن بعض جرائد دمشق كثيراً ما تنشر أخباراً ترمي إلى غايات خفية مما يجبر المراقب على حذفها فيؤدي إلى وجود بياض كثير في الجريدة. ولما

كان ذلك يفسح مجالاً للأوهام نطلب إليكم منع الجرائد التي يكون فيها بياض كثير من الظهور أو إجبار أصحابها على ملء ذلك البياض».

وفي ٢٧ شباط ١٩٢١ أنشأ غورو مكتباً للصحافة في دائرة مندوب المفوض السامي بدمشق وآخر في حلب بهدف ربط الصحافة بالمفوضية العليا، وبذلك تحقق لسلطات الانتداب الرقابة المباشرة على الصحف والمجلات.

ولكن بعد تعيين ويغان مفوضياً سامياً (نيسان ١٩٢٣) مارس سياسة مرنة انعكست على الصحافة السورية، مما خفف قيود الرقابة الفرنسية عليها، وسمح بالترخيص لصحف جديدة بالصدور، لكن هذه السياسة لم تستمر طويلاً حيث بدأ تعطيل الصحف وتشريد أصحابها.

وفي ٢٣ نيسان ١٩٢٤ صدر قانون جديد للمطبوعات (في دولة دمشق فقط) شمل الكثير من القيود التي تحد من حرية الصحافة. واستمرت هذه السياسة في عهد الجنرال سراي الذي أوعز بإصدار قوانين مماثلة في حلب واللاذقية.

كان الفرنسيون بوجه الإجمال يعرقلون بكل قوة تقدم الصحافة السورية في حين كانوا يدعمون صحف لبنان الموالية لهم، ويعملون على زيادة توزيعها في المدن السورية لما تحمله من دعاية مغرضة لهم، وكانوا لا يتأخرون عن تعطيل أيّ صحيفة واضطهاد أصحابها ومحرريها، فعانت الصحف قلة الموارد بسبب ندرة الإعلانات والآثار المادية التي خلفها تعطيل الصحف لفترات طويلة من الزمن، بالإضافة إلى النقص المستمر في الورق ومواد الطباعة، وعدم السماح باستيراد وسائل الطباعة الحديثة.

وعلى الرغم من كل ذلك، أثبتت الصحافة السورية خلال تلك الفترة الصعبة، أنها صحافة رأي قبل كل شيء، فقد حملت معظم الصحف

الصادرة لواء الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي، وقادت حملة التوعية القومية أبرز الصحف والمجلات الصادرة في تلك الفترة هي[1]:

• **صحف ومجلات دمشق:**

- **ألف باء:** صحيفة يومية أسسها يوسف العيسى بتاريخ ١/ ٩/ ١٩٢٠.
- **العمران:** صحيفة يومية أسسها إلياس قوزما وقبلان الرياشي بتاريخ ٢/ ١٠/ ١٩٢٠.
- **أبو نواس العصري:** صحيفة يومية أسسها أمين سعيد بتاريخ ١/ ٢/ ١٩٢٢.
- **الفيحاء:** صحيفة يومية أسسها قاسم الهيماني وشفيق شبيب بتاريخ ٢٤/ ٧/ ١٩٢٧.
- **حط بالخرج:** أصدرها هاشم خانكان بتاريخ ٢/ ١/ ١٩٢٤.
- **مجلة المجمع العلمي:** أسست لنشر إنتاج المجمع. صدر العدد الأول في ١/ ١/ ١٩٢١.
- **مجلة الشرطة:** أصدرتها المديرية العامة للشرطة في ١٥/ ٥/ ١٩٢١.
- **العاصمة:** تحولت من صحيفة نصف أسبوعية رسمية إلى مجلة أسبوعية.
- **النشرة الرسمية للأعمال الإدارية للمفوضية العليا:** تأسست عام ١٩٢١ ومهمتها نشر مراسيم وقرارات المفوضية العامة.

---

(١) المصدر: الصحافة السورية – أديب خضور – إصدار دار البعث – الصفحة ١٤٤ وما بعدها.

• صحف ومجلات حلب:

- الأمة: أصدرها بطرس معوض في ٣/ ٨/ ١٩٢٠.
- سورية الشمالية: أصدرها أنطوان يوسفاكي شعراوي في ١١/ ٤/ ١٩٢١.
- الوقت: أصدرها باللغتين العربية والتركية طاهر سماقية في ٢٦/ ٣/ ١٩٢٥.
- الكشاف العربي: مجلة شهرية أصدرها عبد القادر الشوا في ٣/ ٨/ ١٩٢٠.

• صحف ومجلات اللاذقية:

- اللاذقية: جريدة إخبارية فكاهية أصدرها عبد الحميد حداد وصبحي الطويل في ١٧/ ٤/ ١٩٢١.
- الصدى العلوي: أصدرها عابد جمال الدين في ١٧/ ٤/ ١٩٢١.
- النحلة: أصدرها مصباح شريتح في ١/ ٨/ ١٩٢٢.
- العلوي: مجلة شهرية أصدرها مصري زاده وبرهان الدين بلش في ١٥/ ٩/ ١٩٢٣.

• صحف ومجلات حمص:

- فتى الشرق: أصدرها أديب الساعاتي في ١١/ ١٠/ ١٩٢١.
- صدى سورية: أصدرها نسيب شاهين ووهبة المبيض في ١٦/ ٣/ ١٩٢٢.
- جادة الرشاد: مجلة شهرية أصدرها حنا خباز في ١/ ١/ ١٩٢٣.

الفصل الخامس

صفحات خالدة

عمت الثورات السورية أنحاء البلاد، مؤكدة رفض الشعب السوري للاحتلال والتجزئة، وإصراره على التضحية بالروح والمال في سبيل وحدته واستقلاله. وقد مرت الثورات السورية في طورين[1]:

الأول: ثورات الساحل والشمال (١٩١٨ – ١٩٢٢) وشملت ثورات الدنادشة، الحمام، الجزيرة والفرات، ثورة هنانو.

الثاني: الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥ – ١٩٢٧) وشملت ثورة جبل العرب، حماه، حمص، القلمون وغوطة دمشق.

استهدفت هذه الثورات التحرر من الانتداب الفرنسي، والمطالبة بوحدة البلاد واستقلالها، لكن فرنسا صممت على سحقها والقضاء عليها فحشدت القوات والعتاد والطائرات، وقصفت المدن وأحرقت المحاصيل والقرى، وأرهبت السكان، بالإضافة إلى نقص الذخيرة والعتاد لدى الثوار، فقضت على هذه الثورات، وفر بعض قادتها إلى خارج البلاد.

---

(١) أمين سعيد. تاريخ الاستعمارين الفرنسي والإيطالي في بلاد العرب – الجزء الثاني – القاهرة ١٩٣٦.

لقد اختلف الباحثون في إحصاء عدد الجنود الفرنسيين الذين اشتركوا في التصدي لهذه الثورات، لكن أقرب الإحصاءات للواقع كان ما ذكره المرحوم أمين سعيد[1] من أن ١١٠ آلاف جندي فرنسي اشتركوا في قمع الثورات السورية، وأن فرنسا فقدت نحو ٣٠ ألف جندي بين قتيل وجريح، لكنها قصفت بالمدفعية والطائرات مدن دمشق وحماة والسويداء والنبك، ودمرت مئات القرى في غوطة دمشق والقلمون وجبل العرب والساحل السوري. وفيما يأتي لمحة سريعة حول أبرز هذه الثورات في طوريها الأول والثاني[2]:

ثورة الشيخ صالح العلي

بعد احتلال فرنسا لسورية الغربية في تشرين الأول ١٩١٨، وجه الشيخ صالح العلي دعوة إلى وجهاء الساحل لعقد اجتماع في قرية «الشيخ بدر»، لدراسة سبل مواجهة الاحتلال الفرنسي. عقد الاجتماع بتاريخ ٥ كانون الأول ١٩١٨، وتحدث خلاله الشيخ صالح عن مخاطر الاحتلال الفرنسي، وسألهم فيما إذا كانوا يتضامنون معه لإشعال الثورة. استمر الاجتماع ثلاثة أيام، واستقر الرأي بعدها على الاستعداد لإعلان الثورة.

كانت أول معركة كبيرة اشتبك فيها الثوار مع القوات الفرنسية هي معركة الشيخ بدر (شباط ١٩١٩) عندما هاجم الفرنسيون القرية بقوة

---

(١) أمين سعيد. المصدر السابق.

(٢) يحتاج تدوين الثورات السورية بالتفصيل إلى مجلد كامل. وبالفعل صدرت مؤلفات كثيرة حول هذا الموضوع نذكر منها:

تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي للسيد أدهم الجندي.

تاريخ الثورة السورية – عبد الرحمن محيي الدين السفرجلاني.

الكتاب الذهبي للثورات العربية في المشرق العربي – منير الريس.

كبيرة، والتحموا مع رجال الشيخ صالح في معركة استمرت يوماً كاملاً انسحب بعدها الفرنسيون تاركين وراءهم ٢٠ قتيلاً وثلاثة أسرى وكميات كبيرة من السلاح والعتاد[١].

انتشرت أخبار معركة الشيخ بدر في أرجاء الساحل والجبل، فتوافد المجاهدون للتطوع في ثورة الشيخ صالح من جميع مدن وقرى الساحل السوري، الأمر الذي حدا بالشيخ صالح لتعيين قادة لرجال ثورته، شملت مواقعهم مختلف قرى ومدن الساحل، حيث توالت المعارك بين قوات الشيخ صالح والجيش الفرنسي. وفيها يأتي موجز لأبرز المعارك التي وقعت (بالطبع هناك عشرات المعارك الأخرى التي لا يتسع المجال لذكرها):

معركة المريقب: جرت في ٢١ تموز ١٩١٩ بين قوات الشيخ صالح وكتيبة فرنسية، وانتهت بانتصار الثوار رغم دعم مدفعية الأسطول الفرنسي.

معركة طرطوس: جرت في ٢٠ شباط ١٩٢٠ هاجم الثوار المدينة من ثلاثة محاور لاحتلالها وطرد القوات الفرنسية منها. فوصلوا بالفعل إلى دار الحكومة، لكن مدفعية الأسطول الفرنسي أوقعت في صفوفهم خسائر فادحة، فاضطروا للانسحاب إلى الجبال المحيطة.

معركة القدموس: جرت في ٣ آذار ١٩٢٠ حين حاصر الثوار قلعتها، وقطعوا الماء والغذاء عن الحامية الفرنسية فيها. استمرت المعارك ثلاثة أيام استسلمت على أثرها الحامية الفرنسية.

معركة السودة: جرت في نهاية شهر آذار ١٩٢٠، حين حشد الفرنسيون فرقتين من جيوشهم استعداداً للهجوم على معاقل الثوار (تبعد

---

(١) المصدر: تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي – أدهم الجندي – مطبعة الاتحاد – دمشق ١٩٦٠ – الصفحة ٣١ وما بعدها.

السودة ١٥ كم عن طرطوس)، ودارت رحى معارك طاحنة أبدى فيها الثوار بسالة نادرة، لكنهم اضطروا للانسحاب بسبب كثافة النيران الفرنسية. وأدى ذلك إلى مواصلة الفرنسيين لتقدمهم نحو معاقل الثوار، وتمكنوا من احتلال قرى رأس الكتان، وظهر مطرة، والعنازة، والعجمة، والحنفية، وقاموا بإحراقها، الأمر الذي جعل الثوار يستبسلون لاسترداد قراهم في معركة دامت ٣٥ يوماً اضطر فيها الفرنسيون للعودة إلى ثكناتهم.

معركة وادي العيون: عينت فرنسا الجنرال بولنجي قائداً لقواتها في الساحل، فتوجه على رأس قوة تزيد على عشرة آلاف جندي للقضاء على ثورة الشيخ صالح، كانت الحملة تحرق القرى التي تمر بها، حتى وصلت إلى وادي العيون، فأطبق المجاهدون على طلائع هذه الحملة من جميع الجهات، وأنزلوا فيها خسائر فادحة، وأسروا عدداً من الفرنسيين، كما استشهد عدد كبير من المجاهدين.

بعد معركة وادي العيون توسط البريطانيون مع الشيخ صالح العلي لعقد هدنة مع الفرنسيين، فكانت شروط الشيخ صالح لعقدها هي: إعادة المنهوبات التي قام بها الجيش الفرنسي لأصحابها، وتسليم الضباط الفرنسيين الذين أحرقوا القرى وارتكبوا المجازر حتى يحاكموا أمام محكمة الثورة. وافق الفرنسيون على هذه الشروط كسباً للوقت، ريثما يستعدون لاستئناف القتال.

في ٢٠ تموز ١٩٢٠ حشد الفرنسيون قواتهم حول بانياس، وظهرت مؤشرات على أنهم يبيتون هجوماً على معاقل الثوار في الجبل. وبالفعل ذهب الكابتن رساك على رأس قوة كبيرة نحو الشيخ بدر عن طريق صافيتا، ونصب مدفعيته على رأس الجبل، بالقرب من المريقب. وقام بهجوم على

الشيخ بدر مهدت له المدفعية، لكن الهجوم فشل، وعادت القوات الفرنسية إلى صافيتا.

هجوم الجنرال غورو: بعد الهزائم المتوالية التي لحقت بالقوات الفرنسية هيأ الجنرال غورو في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠ حملة قادها بنفسه للقضاء على ثورة الشيخ صالح العلي.

جاء جزء من الحملة عن طريق مصياف، واحتل مرتفعات قماقم المكسوة بالغابات، ونشب القتال بين القوات الفرنسية والمجاهدين بصورة مفاجئة، وتمكن المجاهدون من صد القوات الفرنسية حتى مصياف. فأرسل غورو إمدادات كبيرة لقواته في مصياف، وقام بهجوم معاكس تمكن فيه من فك الحصار عن مصياف.

وفشلت كل محاولات الثوار لتطويقها واسترجاعها، الأمر الذي شجع الفرنسيين على مواصلة هجومهم من الشرق بينما كان الجنرال غورو يجهز حملة أخرى من الغرب تمكنه من القضاء على معاقل الثوار، مما اضطر الشيخ صالح للتوجه مع قواته نحو الشمال.

معركة البودي: وقعت في النصف الثاني من شهر كانون الثاني ١٩٢١ حين حاول الفرنسيون احتلال قرى رأس ماسم والقراحلة الشمالية وعين شقاق. وتمكن الفرنسيون من احتلال عدة قرى وأحرقوها بعدما اشتبك المجاهدون معهم بالسلاح الأبيض.

معركة الأجرد ورأس ملوخ: في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢١ حشد الفرنسيون قوات كبيرة في جبلة واتجهوا نحو قرية «بشراغي» عاصمة الثورة في الشمال، فتصدى لهم الشيخ صالح مع قواته، لكن ضغط القوات الفرنسية والنجدات التي وصلتها أجبرت الشيخ صالحاً على الانسحاب نحو الشمال.

معركة قرفيص: في آذار ١٩٢١ اتخذ الفرنسيون مواقع لهم في قريتي البرجان ونبع السن في محاولة منهم لاحتلال «قرفيص» حيث تمكنوا من احتلالها بعد معارك باسلة خسر فيها المجاهدون عدداً كبيراً من رجالهم.

في مطلع شهر أيار ١٩٢١ نظم الجنرال غورو حملة متشعبة للقضاء على ثورة الشيخ صالح العلي، فوجه جيوشه بقيادة الكولونيل نيجير على الشكل التالي:

١- حملة موران، وتشمل لواءً من الفرقة الأجنبية ولواءً إضافياً مختلطاً وكتيبة من فيلق الرماة الثاني والعشرين.

٢- حملة كليمان غرانكور، وتشمل لواءين من فيلق الرماة الواحد والعشرين، وبطارية مدفعية.

٣- حملة مينيان، وتشمل لواءين من فيلق الرماة العاشر وبطاريتي مدفعية.

في ١٧ أيار ١٩٢١ انطلقت هذه القوات على ثلاثة محاور، وبدأت بتدمير القرى ونهبها وإحراقها بينما فرّ سكانها باتجاه الشرق والشمال، حتى وصلت القواتالفرنسية إلى قرية جوفين، فتصدت لها قوات المجاهدين، ثم هاجم الفرنسيون قرى الصرامطة، واحتلوا القدموس وبشراغي والمريقب.

استمرّت المعارك حتى ١٥ حزيران ١٩٢١. ثم اتجهت الأرتال الفرنسية نحو الشيخ بدر للقضاء على معقل الثورة فيها، وجرى تدمير شامل للقرى المحيطة بها. واستهدفت الحملة إلقاء القبض على الشيخ صالح، لكنه تمكن من الفرار، فقد أصدرت محكمة عسكرية فرنسية حكمها بإعدامه. وأعلنت القوات الفرنسية في ٧ تموز ١٩٢١ القضاء على ثورة الشيخ صالح العلي. بقي الشيخ معتزلاً في الجبل حتى صدور قرار العفو عنه. ولد الشيخ صالح العلي عام ١٨٨٣ في قرية المريقب، والده الشيخ علي

سليمان الذي نذر نفسه لعبادة الله ومكارم الأخلاق، وبنى مسجداً اعتكف فيه طوال حياته. تمتع بالأخلاق العربية الأصيلة، وعمل من أجل وحدة البلاد السورية. كان قوي الإرادة، شديد المراس، شارك قواته في معظم معاركها، بل كان يتقدم المجاهدين في كل موقعة.

أسهمت النساء إسهاماً فعّالاً في ثورة الشيخ صالح. وكانت السيدة حبابة زوجته تشارك في كل المعارك حتى أطلق على الشيخ صالح «الرجل ذو السلاحين».

كان الشيخ صالح على علاقات وطيدة مع الملك فيصل الذي قدم له المدربين وزوده بالسلاح، كذلك وطد علاقاته مع ثائر الشمال إبراهيم هنانو، واستهدفت معارك جبل صهيون فتح جسر يربط بين ثورتيهما.

تميزت ثورته بأهدافها النبيلة، فلم يلجأ المجاهدون إلى أعمال السلب والنهب، بل على العكس انصبت أهداف الثورة نحو تحقيق وحدة البلاد واستقلالها.

في ١٣ نيسان ١٩٥٠ توفي هذا المجاهد الكبير، وبقيت ذكراه رمزاً للبطولة الخالدة(١)".

---

(١) اشتهر في ثورة الشيخ صالح العلي مجموعة من قادة فرق المجاهدين أبرزهم: عزيز هارون، جميل ماميش (اللاذقية)، سليم صالح، عباس أحمد (المريقب)، حامد ميهوب، كامل المحمود، محمد عدرا (الخوابي)، عباس حبيب (طرطوس)، هاشم إسماعيل حسان (بحنين)، فهد الشاكر، مصطفى خير بك، محمد شلهوب (وادي العيون)، محمد خدام (بانياس)، حبيب محمود، صالح ميهوب (جبلة)، علي مفلح، جبور مفلح، مصطفى كروم (جبلة)، أحمد عليا جديد (جبلة)، يوسف عيد، سليمان عيد (جبلة)، إبراهيم صالح (البودي)، مرشد شيحا (خرائب سالم)، طاهر الخطيب، خليل الخطيب (جيبول)، إسبر زغيبة (قرفيص)، جابر ميهوب (الحطانية)، عزيز بربر (بانياس)، محمد إبراهيم الشيخ (العنازة)، خليل الخطيب (برمانة)، عبود مرشد، علي حسن زينة (قرفيص)... وغيرهم العشرات من الشهداء الأبطال الذين دون أسماء معظمهم السيد أدهم الجندي في مؤلفه: تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي – مطبعة الاتحاد – دمشق ١٩٦٠.

ثورة إبراهيم هنانو

لّما احتل الفرنسيون الساحل السوري ظهرت في منطقة أنطاكية والحمامات والعمق وباب الهوى مجموعات من المجاهدين بقيادة السيد صبحي بركات وشقيقه ثريا، اشترك فيها إبراهيم أدهم متصرف لواء إسكندرون، والحاج فاتح المرعشي. وكانت مجموعات المجاهدين تهاجم قوافل الفرنسيين، وتمنع تقدمها باتجاه لواء إسكندرون.

وكان الزعيم إبراهيم هنانو بالاتفاق مع السيد صبحي بركات يجمع المتطوعين في كفر تخاريم، ويوزع عليهم الأسلحة التي تصله من الملك فيصل ومن الجيش التركي في كيليكية لتحرير حارم وأنطاكية.

في أواخر تشرين الثاني ١٩١٩ دخل هنانو أنطاكية، وألف فيها حكومة عربية، ونظم شؤونها، وعهد إلى ابن عمه السيد عزت هنانو شؤون الإدارة فيها. لكن الجنرال اللنبي والأمير ناصراً طلبا إلى هنانو الحضور إلى حلب، بينما كانت القوات الفرنسية تحتل أنطاكية وتقوم بإنزال العلم العربي عنها.

دعا هنانو إلى اجتماع عام يضم وجهاء أقضية إدلب وكفر تخاريم وجسر الشغور وحارم، فحضر هذا الاجتماع عشرات من وجهاء الشمال يتقدمهم: صبحي بركات، وعمر البيطار، ومصطفى الحاج حسين، وعزيز آغا هارون (موفد من الشيخ صالح العلي) وغيرهم من مجاهدي أنطاكية وجبل الزاوية وأريحا والريحانة ومعرة مصرين والعمق وجسر الشغور، واتفق المجتمعون على القيام بثورة لتحرير مناطقهم من الاستعمار الفرنسي.

معركة حارم: جرت في نيسان ١٩٢٠ حين هاجم خمسون مجاهداً من كفر تخاريم الحامية الفرنسية في حارم، وما كادت أنباء الاشتباكات تصل القرى المجاورة حتى وصل عدد المجاهدين إلى ٤٠٠ مجاهد. حاصروا قلعة

حارم ودام الحصار ٩٥ يوماً، فقد وصلت نجدات للقوات الفرنسية، وتمكنت من فك الحصار[1].

التهبت الثورة في الشمال، وواجه الفرنسيون ظروفاً صعبة، ولا سيَّما بعد أن تمركز هنانو في معرة مصرين (قضاء إدلب) وبدأ بشن هجماته على مواقع القوات الفرنسية القريبة.

وبينما كانت الثورة تشتد اشتعالاً فوجئ هنانو باستسلام صديقه صبحي بركات للسلطات الفرنسية بعد حصوله على عروض مغرية، كان من نتائجها إسناد رئاسة الاتحاد السوري إليه، (كما وجدنا في الفصل السابق).

لم يؤد استسلام السيد صبحي بركات إلى إضعاف ثورة هنانو – كما ظن الفرنسيون – بل اتسع نطاق الثورة، وزاد عدد المجاهدين فيها.

ففي ١٣ آب ١٩٢٠ قررت فرنسا التخلص من ثورة هنانو بتوجيه حملة إلى كفر تخاريم بينما كان هنانو يزور مواقع الثوار في أنطاكية حيث وصلته أنباء سقوط كفر تخاريم وإعدام إخوانه المجاهدين.

توجه هنانو إلى تركيا، واجتمع مع الجنرال صلاح الدين قائد الفيلق الثاني التركي، واتفق على أن يقدم الجيش التركي الدعم الكامل لثورة هنانو، بهدف فتح جبهات عدة على الفرنسيين الذين ما زالوا يحتلون كيليكية.

---

(١) كان المجاهد محو بن شاشو الكردي أول من أطلق النار في وجه الفرنسيين في مدينة حارم. وكانت مجموعته تتألف من ٤٠ مسلحاً. حاولت القوات الفرنسية إبادتهم لكنها لم تفلح، فأسرت زوجته لكنه خاض معركة باسلة لإطلاق سراحها، وانتقل معها إلى لواء إسكندرون حيث تصدى للقوافل الفرنسية.
وعندما قامت الثورة التركية ضد الفرنسيين في كيليكيه التحق بها محو واستبسل في مقاتلة الفرنسيين، فمنحه الأتراك لقب «باشا».

معركة جسر الشغور: جرت في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٠ إذ قرر هنانو احتلالها لفتح طريق بين ثورته وثورة الشيخ صالح العلي. وبعد دفاع الحامية الفرنسية عن المدينة تمكن المجاهدون من احتلالها، وأسر ٢٥ جندياً فرنسياً، وعين السيد عمر البيطار حاكماً لها.

معركة سلقين: جرت في ١٠ كانون الأول ١٩٢٠، وتمكن هنانو من دحر القوات الفرنسية عنها، وعين السيد نجيب عويد حاكماً لها.

معركة مريمين: اشتركت القوات التركية مع المجاهدين في هذه المعركة، وكبدت القوات الفرنسية خسائر كبيرة بالأرواح والمعدات، وتشتت الحملة الفرنسية التي كان يقودها الكابتن غوان.

معركة جبل الأربعين: جرت في ٣٠ نيسان ١٩٢١ فقد هاجم ثوار هنانو مدينة أريحا الواقعة على سفوح جبل الأربعين. ودارت معارك حامية مع الفرنسيين أسفرت عن أسر مجموعة من الجنود بينما أسر الفرنسيون عشرين مجاهداً. وبعد مفاوضات بين هنانو والفرنسيين جرى تبادل الأسرى.

معركة إدلب: جرت هذه المعركة في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢١ حين هاجم الثوار حامية إدلب، وأوقعوا فيها خسائر مادية وبشرية كبيرة.

الهجوم على حلب: قرر هنانو الهجوم على حلب والاستيلاء عليها، ولمّا وصل الثوار إلى قرية قناطر بالقرب من إدلب انقضت عليهم أسراب الطائرات، فتوقفوا عن الزحف إلى حلب، بينما وصلت أنباء إلى هنانو بالزحف الفرنسي من أنطاكية إلى حارم وكفر تخاريم وإدلب، فقرر العودة إلى معاقله في الجبال. وفي هذه الفترة جرى توقيع الهدنة الفرنسية – التركية، وانسحبت القوات الفرنسية من كيليكية، وانضمت إلى القوات الفرنسية الأخرى للقضاء على ثورة هنانو.

طوقت القوات الفرنسية معاقل الثوار، ودبّ الخلاف بين هنانو وقادة ثورته، فغادر مقر قيادته في نهاية عام ١٩٢٢ متجهاً إلى الجنوب بينما كانت القوات الفرنسية بقيادة السيد فوزي القاوقجي تلاحقه ومن معه.

علم القاوقجي بأن هنانو موجود بالقرب من تدمر، فبعث إليه برسالة شفهية حذّره فيها من البقاء في الصحراء، وأعلمه بأنباء تحركات الفرنسيين للقبض عليه، فواصل هنانو رحلته جنوباً حتى وصل إلى جبل العرب والتجأ إلى نجم باشا الأطرش الذي أوصله إلى إمارة شرق الأردن. أما بقية الثائرين فقد ألقي القبض عليهم في الأراضي السورية، وفرّ بعضهم الآخر إلى تركيا.

غادر هنانو عمّان إلى القدس حيث كانت الاتصالات الفرنسية – البريطانية جارية للقبض عليه وبالفعل ألقت السلطات البريطانية القبض عليه، رغم احتجاجات الأمير عبد الله، وسلّمته للسلطات الفرنسية حيث جرى ترحيله إلى حلب، وأودع فيها سجن خان إسطنبول، وجرت له محاكمة عسكرية كان محامي الدفاع فيها السيد فتح الله صقال الذي تمكن ببراعة من الطعن في صلاحية المحكمة، لكن المحكمة قررت في النهاية براءة هنانو من التهم التي وجهت إليه.

ولد الزعيم إبراهيم هنانو في بلدة كفر تخاريم عام ١٨٦٩، وتلقى دراسته الثانوية في حلب، ثم سافر إلى الأستانة لمواصلة دراسته فيها، عين في العهد العثماني عضواً في مجلس إدارة ولاية حلب ثم رئيساً لديوان الولاية.

وفي العهد الفيصلي انتخب مندوباً عن حارم إلى المؤتمر السوري، ثم عاد إلى حلب لإعلان ثورته، انتخب عام ١٩٣٠ زعيماً للكتلة الوطنية، وفي أوائل شهر أيلول ١٩٣٢ حاول (نيازي الكوسا) اغتيال هنانو فأصابه في قدمه، وفي عام ١٩٣٤ أصيب بمرض السل، وتوفي في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٥.

كان من القادة البارزين في ثورة هنانو: نجيب عويد (كفر تخاريم)، مصطفى الحاج حسين (جبل الزاوية)، الشيخ يوسف السعدون (جسر الحديد)، الحاج فاتح المرعشي (حلب)، طاهر الرفاعي (حلب) الحاج محمد نجيب باقي (حلب) الشيخ رضا الرفاعي (حلب) جميل إبراهيم باشا (حلب)، الحاج محمد وتي (سلقين)، الحاج درغام درة (كفر تخاريم)، علي الزرعا (جبل الزاوية)، خيرو القصاب (اللاذقية)، إبراهيم الشغوري (كفر تخاريم)، هزاع أيوب (معرة النعمان)، عقيل السقاطي (سقاط)، صالح صباغ أشرم (حلب)، سعيد الكيالي (كفر تخاريم)، نورس عجوبة (أنطاكية)، عمر البيطار (جبل صهيون)، عمر الأفيوني (طرابلس)، حدو اليوسفي (معرة النعمان)، وغيرهم العشرات من الشهداء الأبطال الذين دوّن أسماء معظمهم السيد أدهم الجندي في مؤلفه.

الثورة السورية الكبرى

بقيت الثورة دفينة في نفوس بني معروف منذ إلقاء القبض على أدهم خنجر أحد أبرز مجاهدي مجموعة أحمد مريود، الذي حاول الالتجاء إلى سلطان باشا الأطرش في ١٧ تموز ١٩٢٢.

لكن الأسباب المباشرة بدأت منذ وفاة سليم الأطرش حاكم دولة جبل الدروز، فقد أصدر المفوض السامي قراراً بتعيين الكابتن كاربيه حاكماً عاماً، الذي فرض إرهاباً على الجبل، وحاول إلقاء بذور الشقاق بين الأهالي وفرض الغرامات الحربية الطائلة عليهم[1]، وحاول سحق نفوذ آل الأطرش باعتقال عدد كبير من شيوخهم.

---

(١) روى الدكتور الشهبندر في مذكراته (الصفحة ١٥٢) بعض القصص عن ممارسات كاربيه فقال: =

كان الاستياء العارم من تصرفات كاربيه القاعدة التي بنى عليها سلطان باشا الأطرش ثورته، ولا سيّما بعد أن رفع أبناء الجبل عريضة حملها وفد منهم إلى المفوض السامي فيغان لاستبدال كاربيه بنائبه رينو، فرفض المفوض السامي استقبال الوفد واستلام العريضة.

في مطلع أيار ١٩٢٥ عقد اجتماع تمهيدي بين الوطنيين في جبل العرب والوطنيين في دمشق في منزل السيد القاسم الهيماني، صاحب جريدة الفيحاء، تدارس فيه المجتمعون سبل إشعال نار الثورة، ثم توالت الاجتماعات في منزل الدكتور الشهبندر، وانتهت بالاتفاق على إعلان الثورة من أجل تحقيق وحدة البلاد واستقلالها(١).

ولمّا عيّن الجنرال سراي مفوضاً سامياً وأعلن أن بابه مفتوح لسماع مطالب السوريين توجه وفد من جبل العرب للاجتماع به في دمشق، لكن مندوب المفوض السامي بدمشق (شوفلر) ألقى القبض عليهم ونفاهم إلى تدمر.

بدأ سلطان باشا الأطرش يجوب قرى جبل العرب لجمع المال والرجال والسلاح لثورته، وأصدر نداء الثورة المشهور (إلى السلاح إلى السلاح).

= إذا ذهب كاربيه إلى قرية ولم يخرج لاستقباله الرجال والخيول كلاهما معاً فرض غرامة باهظة على السكان، ووضعها في جيبه، كما حدث في قرية أم زمان، ومن ذلك أن هرة للملازم موريل فقدت في السويداء، ففرضت غرامة على الأهلين عشر ليرات ذهبية لكل منهم، وكسر مصباح في المدينة، ففرضت غرامة عشر ليرات ذهبية على كل فرد، وأنه منع سكان الجبل من إلقاء السلام على آل الأطرش، وأنه إذا مرض أحد كان يودع في السجن حتى يزول مرضه، يضاف إلى ذلك كله فساد خلقه وآدابه التي تتنافى مع تقاليد جبل العرب المحافظة.

(١) المصدر: مذكرات الدكتور عبد الرحمن الشهبندر - دار الإرشاد - بيروت ٩٦٧ - الصفحة ١٥٦ وما بعدها.

القضاء على حملة نورمان: جرت المعركة في ٢١ تموز حين وجه الكابتن نورمان حملة إلى صلخد، هاجمها مجاهدو سلطان باشا، واشتبكوا معها بالسلاح الأبيض، وقضوا على معظم أفرادها البالغ عددهم ١٦٦ عنصراً. واستشهد في هذه المعركة نحو ٤٠ مجاهداً بينهم الأمير مصطفى الأطرش شقيق سلطان الأطرش.

معركة بصر الحرير: جرت في ٣٠ تموز ١٩٢٥ بين لواء مشاة بقيادة الكابتن لونيه والمجاهدين، ودارت معركة حامية بالرشاشات والمدفعية تحولت إلى معركة بالسلاح الأبيض.

معركة المزرعة وحملة ميشو: جرت في مطلع آب ١٩٢٥ بين حملة الجنرال ميشو المؤلفة من ٥ آلاف جندي والمجاهدين الذين لا يتجاوز عددهم ثلاثة آلاف مقاتل، تمكن المجاهدون من الاستيلاء على قوافل السلاح والذخيرة والمؤن الملحقة بمؤخرة الحملة، الأمر الذي اضطر ميشو لإصدار أمر الانسحاب من إزرع، وعلى الرغم من اشتراك الطائرات والدبابات في هذه المعركة لحماية انسحاب القوات الفرنسية، فإن المجاهدين أوقعوا أفدح الخسائر بها، ولم ينجُ من الفرنسيين إلاّ القليل، تاركين قتلاهم وأسلحتهم في ساحة المعركة.

كان لنتائج معركة المزرعة والقضاء على حملة ميشو أطيب الأثر في نفوس المجاهدين والمواطنين السوريين، وكانت طريق دمشق مفتوحة أمام الثوار، لكنهم لم يزحفوا إلى دمشق بسبب عدم تبلور المراسلات مع الوطنيين فيها إلى اتفاق. بينما بعث الجنرال سراي برسله من أجل عقد صلح مع سلطان باشا الأطرش»[1].

---

(١) اشترط سلطان باشا الأطرش للصلح: إقالة الكابتن كاربيه وتعيين حاكم عسكري فرنسي يختاره الأهالي بأنفسهم وعدم معاقبة أحد بتهمة العصيان، وعدم مصادرة أسلحتهم، وضع دستور خاص لجبل الدروز.

لمّا علم الشهبندر بنوايا الفرنسيين في عقد صلح مع سلطان باشا توجه إلى جبل الدروز في ٢٥ آب ١٩٢٥، وعقد اجتماعاً مع سلطان باشا الأطرش في قرية (كفر اللحى) حضره يحيى حياتي، سعد الدين المؤيد العظم، جميل مردم، واتفق على رفض عروض الصلح مع الفرنسيين. أدى هذا الاجتماع الذي علمت به السلطات الفرنسية إلى إغلاق مكاتب حزبي الشعب والاستقلال، ومصادرة أوراقهما، واعتقال أعضائهما، ونفيهم إلى أرواد.

(ألقي القبض على عبد المجيد الطباع، وتوفيق شامية، وعمر الطيبي) بينما فرّ من دمشق إلى جبل الدروز كل من نزيه المؤيد العظم، وسعيد حيدر، وحسن الحكيم، وفوزي البكري، ونسيب البكري، وشكري القوتلي، وعادل أرسلان، وآصف السفرجلاني، ومصطفى وصفي، وقام هؤلاء بتنظيم حملة من المجاهدين للزحف بهم إلى دمشق بقيادة السيد يحيى حياتي. لكن هذه الخطة لم تنفذ بسبب الحشود الفرنسية.

معركة المسيفرة: جرت هذه المعركة في ١٨ أيلول ١٩٢٥ بعد أن وصلت معلومات إلى سلطان باشا الأطرش الذي كان يجهز حملة للزحف على دمشق تفيد بأن القوات الفرنسية أنشأت قواعد جديدة لها حول السويداء حشدت فيها قواتها ومدفعيتها ودباباتها.

زحف الثوار إلى المسيفرة لمفاجأة القوات الفرنسية، وتمكنوا من تطويق القرية والقضاء على حاميتها. لكن تهافتهم على جميع الغنائم جعل الطائرات الفرنسية تفاجئهم وتوقع في صفوفهم الكثير من القتلى والجرحى، مما اضطرهم إلى الانسحاب من القرية بعد أن فقدوا أكثر من ٢٠٠ شهيد.

بعد انتهاء معركة المسيفرة واصل الفرنسيون ضغطهم على الثوار، وفي تلك الأثناء وصل موفدان من حماه (منير الريس ومظهر السباعي) حاملين صورة اتفاق لإشعال نار الثورة في مدينة حماه والتقيا الدكتور الشهبندر

وسلطان باشا الأطرش في قرية (رشاش)، واتفقا معهما على إشعال الثورة في حماه وحمص والغوطة لتخفيف الضغط العسكري الفرنسي عن جبل العرب.

الجنرال غاملان يدخل السويداء: دخلت جيوش الجنرال غاملان إلى السويداء دون قتال بسبب انسحاب المجاهدين إلى القرى المحيطة بها، وكان هدف الحملة القضاء على ثورة سلطان باشا الأطرش. ولكن لّما وصلت أنباء اندلاع الثورة في حماه والغوطة اضطر غاملان للانسحاب من السويداء باتجاه الشمال، فهاجم الثوار بعض كتائبه، وأوقعوا فيها خسائر فادحة.

معركة السويداء: في ٢٥ نيسان ١٩٢٦ زحف الجيش الفرنسي مجدداً إلى السويداء واشتبك مع الثوار في عدة قرى، ولم يتمكن الفرنسيون من دخول السويداء إلا في ١٦ أيار ١٩٢٦ نتيجة المقاومة الباسلة التي جابهتهم من الثوار.

وفي ٣ حزيران ١٩٢٦ وسع الفرنسيون هجومهم لاحتلال صلخد، فحشدوا ما يزيد على ستة آلاف جندي معززين بالمصفحات والطائرات والمدفعية، ولم يتمكن الفرنسيون من دخول المدينة إلا في ٢٥ حزيران ١٩٢٦.

انتهاء الثورة: بعد سقوط صلخد اتجه سلطان باشا الأطرش شرقاً إلى قرية «عين خشبة» بينما اتجه الدكتور الشهبندر وإخوانه جنوباً ولدى وصولهم إلى قرية «سالة»، عقد فيها الشهبندر عدة اجتماعات مع سلطان باشا الأطرش، وقررا الاتصال بالملك فيصل الأول في العراق لتسليمه مطالب البلاد بغية عرضها على المحافل الأوروبية، وبالفعل فقد اجتمعا بالملك فيما بعد في قرية «القياسة» على طريق بغداد.

وفي تشرين الأول ١٩٢٦ غادر الزعيمان الأطرش والشهبندر جبل العرب، ووصلا في ٢٤ تشرين الأول إلى «الأزرق» في شرق الأردن، ومنها

غادر الشهبندر إلى بغداد ثم القاهرة بينما توجه سلطان باشا الأطرش إلى السعودية.

سلطان باشا الأطرش: ولد في قرية «القريّا» في جبل العرب عام ١٨٨٦، ونشأ وسط عائلة ظلت تتزعم منطقة جبل العرب، منذ ثمانية قرون، وتنجب الأمراء والزعماء والشيوخ والأبطال.

ثار سلطان باشا الأطرش على الجيش العثماني، وهو لم يتجاوز ١٨ عاماً، وكان من نتائج ذلك إعدام والده ذوقان الأطرش مع بعض الزعماء شنقاً في دمشق عام ١٩١٠.

ولما اندلعت نيران الثورة السورية الكبرى كان في طليعة الثائرين والمجاهدين ضد الاستعمار الفرنسي، لتحقيق وحدة البلاد واستقلالها، وقد أوضح مقاصد ثورته في المنشور الأول الذي أذاعه إيذاناً بإعلان الثورة.

نزح سلطان باشا مع عائلته إلى شرق الأردن، ولما لمس تآمر السلطات البريطانية عليه نزح إلى السعودية، وأقام في وادي السرحان، وبقي فيها نحو ١٠ سنوات.

وبعد التوقيع على المعاهدة السورية – الفرنسية عام ١٩٣٦، وصدور قرار العفو العام، عاد سلطان باشا الأطرش إلى جبل العرب، واستمرّ في قيادة العمل الوطني.

أعلن معارضته لديكتاتورية أديب الشيشكلي، ولمّا عقد زعماء الأحزاب مؤتمرهم في حمص أوفد سلطان باشا مندوبين عنه، ولمّا ضاق الشيشكلي ذرعاً بمعارضة الأطرش لحكمه، جرد حملة عسكرية زحفت لاحتلال الجبل، ودمرت الطائرات بعض القرى، فاضطر سلطان باشا إلى مغادرة قريته، واتجه إلى «المدورة» في شرق الأردن، ولمّا انتهى عهد الشيشكلي، عاد سلطان باشا إلى الجبل، فاشتركت البلاد في استقباله. توفي في قريته يوم الجمعة ٢٦ آذار ١٩٨٢.

كان من قادة ثورة سلطان باشا الأطرش: علي الأطرش، مصطفى الأطرش، حسن الأطرش، نسيب الأطرش، العميد زيد الأطرش، عبد الغفار الأطرش، متعب الأطرش، صياح الأطرش، توفيق الأطرش، يوسف هلال الأطرش، رشيد طليع، الأمير عادل أرسلان، محمد عز الدين الحلبي، حسين مرشد رضوان، يوسف حمد العسيمي، جاد الله سلام، عقلة القطامي، علي عبيد، فؤاد سليم، نعمان زاكية، حميد عوض، عبد الكريم عامر، فضل الله الأطرش، علي الملحم، جاد الكريم الأطرش، نواف الأطرش، فرحان عبدالله الأطرش.

أبرز ما تميزت به ثورة جبل العرب، أنها لم تكن ثورة محلية أو طائفية، بل كانت عربية سورية من حيث الهدف والمضمون، منها انطلق المجاهدون نحو قرى لبنان، ومنها زحف أبناء الجبل نحو دمشق والقلمون، وفيها شارك حسن الخراط والشهبندر والقوتلي والقاوقجي وسعيد العاص وعشرات غيرهم، وفي بياناتهم الأربعة التي أذاعها قائدها سلطان باشا الأطرش وضوح في الرؤيا والهدف الشمولي، فكانت خير رد على سياسة التجزئة والطائفية التي حاول الفرنسيون زرعها في بلاد لم يعرف شعبها في ماضيه ولا حاضره هذه المقولات الاستعمارية.

ثــورة حمــاة

كتب السيد فوزي القاوقجي تقريراً عن ثورة حماه فيما يأتي خلاصة عنه[1]:

تقرر أن تبدأ الثورة في حماه مساء الأحد في ٤ تشرين الأول ١٩٢٥.

فطلب (أي القاوقجي) من القومندان «كوستيليه» المستشار الإداري لحماة

---

(١) نشرت هذه الخلاصة في مذكرات الدكتور عبد الرحمن الشهبندر – المصدر السابق الصفحة ١٨٠.

أن اخرج لتفتيش البدو بحجة منعهم من الأضرار بالقرى، فلبى طلبي وخرجت مع مفرزة من الخيالة، وطفت بين العشائر أبث فيهم روح الثورة بصورة علنية. فاتفق معي المشايخ، وبعد خمسة أيام كانت الاستعدادات للثورة قد أنجزت. فلما أزفت ساعة العمل أعطيت التعليمات المفصلة لجميع الزعماء. وفي نحو الساعة الثامنة مساءً دخلنا حماة وهاجمنا جميع المخافر، واستولينا على أسلحتها، وقبضنا على الدرك والشرطة، ثم سرنا إلى دار الحكومة حيث تتجمع فيها قوة مختلطة من الدرك والجيش، فهاجمناها أيضاً، وبعد معركة دامت حتى الساعة الثانية بعد منتصف الليل، استولينا عليها عنوة، وحرقناها، وقتلنا من فيها من الجنود، ثم أخذنا نستعد لمهاجمة المواقع العسكرية الحصينة.

وفي الصباح خرج فرسان العدو من الثكنات لملاقاتنا فرددناهم وأوقعنا فيهم خسارة عظيمة بعد معركة دامت نصف ساعة دارت على جسر السرايا. ثم طوقنا الثكنات، وبدأت المعركة تشتد والنجاح حليفنا حتى تكبد العدو خسائر فادحة، وفقد أكثر من ثلثي جنده، واستسلم بعض المحاصرين خارج ثكناتهم مع رشاشاتهم ولم يعد بمقدورهم الدفاع.

ولما وصلت طائرات العدو أخذت تلقي قنابلها على المدن، فأسقطنا منها طائرتين، وقبل الظهر وصلت نجدات قوية، تمكنت من إنقاذ المحاصرين بعد معارك رهيبة. وازداد عدد الأعداء زيادة عظيمة أدت إلى امتناع وجهاء حماه عن مساعدتنا، فوقفوا على الحياد رغم وعودهم لنا. ولما أصبح الاستيلاء على الدفاعات العسكرية متعذراً، قررنا الانسحاب إلى خارج المدينة لنقوم بالحركات الثورية ضد الفرنسيين بمشاركة البدو.

على الرغم من عدم انتشار ثورة حماة من حيث الزمان والمكان، لكن توقيتها كان مناسباً، فعلى أثر اندلاع ثورة حماه انسحب الجنرال غاملان من

السويداء على جناح السرعة واتجه نحو الشمال. أسفرت هذه الثورة عن تشتيت الجيش الفرنسي، ومكنت ثوار المرج والغوطة من الدخول إلى دمشق.

كان من أبرز قادة الثورة في حماه: بديع الكيلاني، علاء الدين الكيلاني، مكرم الكيلاني، عبد القادر الكيلاني، سعيد الترمانيني، عبد القادر مليشو، صالح الجركس، ناصح الحكيم، ممدوح العظم، سامح العظم، محمود الحناوي، مصطفى الديب السببي، مصطفى البشري، جميل البارودي، محمد البارودي، توفيق الشيشكلي، سامي السراج وغيرهم.

ثورة حمص

قرر زعماء حمص وحماة القيام بثورتهم في توقيت واحد، فتوجه إلى حماه السادة: دلال النشيواتي، خليل الأتاسي، ديب السكاف، عبد الغني النشيواتي، عزو حمود آغا، واجتمعوا مع فوزي القاوقجي ووجهاء حماة، واتفقوا على توقيت إعلان الثورة.

جرت أول المعارك بين ثوار حمص والقوات الفرنسية في ٢٦ تشرين الأول ١٩٢٥ حين توجه نحو ٤٥٠ مجاهداً بقيادة خالد النفوري إلى «قصير حمص»، ودمروا جسر الحارون، ثم توجهوا إلى قرية «جو سيه»، ودمروا خط سكة الحديد بالقرب من الحدود اللبنانية.

وفي ١٨ نيسان ١٩٢٦ جرت معركة في «وادي فيسان» بين المجاهدين بقيادة سعيد العاص وقوة فرنسية بالقرب من «قلعة كينفد»، وقد تمكن المجاهدون من القضاء على القوات الفرنسية.

وفي مطلع حزيران ١٩٢٦ جرت معركة «الفنية» عندما هاجم ثوار حمص القوات الفرنسية في سهل عكار بالقرب من طرابلس وتمكنوا من تدمير معظم المخافر الفرنسية.

جهز الفرنسيون حملة كبيرة للقضاء على المجاهدين في سهل عكار، وتمكنوا من دحرهم إلى حمص، حيث اغتال المجاهدون السيد فوزي الملكي متصرف حمص لتعاونه مع الفرنسيين، لكن المعلومات وصلت إلى الفرنسيين باجتماع الثوار في أحد المنازل بالقرب من حمص، وتمكنوا من تطويقهم بقوات كبيرة. ولما علم القاوقجي بذلك جهز حملة من المجاهدين زحفت من حماه إلى حمص، وتمكنت من فك الحصار الفرنسي المفروض على ثوار حمص.

هدأت ثورة حمص بعد نجاح الفرنسيين باغتيال زعيمها دلال النشيواتي وقتل شقيقه راغب في أحد المعارك، فاستسلم بعض المجاهدين، وانضم قسم آخر إلى القاوقجي بينما فرّ نظير النشيواتي إلى تركيا.

من الذين اشتركوا في ثورة حمص: نظير النشيواتي، محمد علي الدروبي، سعيد العاص، حمادة الجندي، شكري الجندي، نورس الجندي، شاكر السباعي، فؤاد رسلان، راغب السباعي، حسن رعد، سليم محيش، وغيرهم العشرات ممن لا يتسع ذكرهم في هذه اللمحة.

الثورة في غوطة دمشق

كان للانتصارات الرائعة التي حققها ثوار جبل العرب أثرها في الجماهير السورية التي كانت الثورة تتوثب في نفوسها. ولما علم الوطنيون في دمشق بعزم سلطان باشا الأطرش على توقيع صلح مع الفرنسيين بعد معركة المزرعة، أسرعوا إلى جبل العرب بينما كان فريق آخر منهم يواصل اجتماعاته في دمشق للاتصال بالمجاهدين القدامى في غوطة دمشق أمثال: حسن الخراط، عبد الوهاب الرجلة، محمد الخطيب، شفيق السكري، عيد الرهوان، عربي الخيمي، نديم شهاب، عبد الوهاب العرجا، إبراهيم

الطناني، ديب الملاح، وغيرهم. وجرى توزيع السلاح على المجاهدين الذين بدؤوا نضالهم ضد الفرنسيين بالهجوم على قرية النشابية، ودمروا خطوط الهاتف فيها، وفي ١٠ تشرين الأول ١٩٢٥ هاجم الثوار قرية جبرين، وأسروا عدداً من الجنود الفرنسيين. وفي ١٤ تشرين الأول هاجموا قوة فرنسية في جسر تورا، ثم قرية جوبر، وشاركهم في هذه العمليات فوزي القاوقجي الذي جاء من حماة، وشوكت العائدي والأمير عز الدين الجزائري وأحمد حجازي.

وبينما كانت معارك الغوطة مستمرة عقد اجتماع في قرية «يالا» برئاسة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر حضره سعيد العاص، فوزي القاوقجي، شوكت العائدي، أحمد مريود، نسيب البكري، ديب الشيخ، شفيق عمر باشا، محمد الأشمر، ديب القديمي، أحمد شعبان، عبد القادر آغا سكر، سعيد عكاش، يونس الخنشور، سعيد الأظن، محمود سلوم، أحمد غازي، صبري العسلي، أحمد الشهابي، تحدث الشهبندر وقال إن القائد العام للثورة السورية سلطان باشا الأطرش قد ولاه قيادة الثورة في مناطق الغوطة، واستشهد بالقائد مصطفى وصفي الذي حضر معه من جبل العرب.

أحدث هذا الاجتماع بلبلة في صفوف زعماء المجاهدين الذين كان كل منهم يرى الأفضلية لنفسه في قيادة الثورة، وحدث انشقاق واضح قاده سعيد العاص الذي رفض تعيين الشهبندر قائداً لثورة الغوطة، بينما أراد القاوقجي الرئاسة لنفسه، وكذلك مصطفى وصفي وغيرهم. أدى الانشقاق إلى نزوح سعيد العاص مع رجاله إلى الشمال ولم يعد إليها إلا بعد عودة الشهبندر إلى جبل العرب حيث عقد اجتماع في قرية «سقبا» لإزالة الخلافات بين المجاهدين انتخب فيه مصطفى وصفي مفتشاً عاماً والقاوقجي قائداً للغوطة الشمالية، وزكي الحلبي قائداً للغوطة الجنوبية وزكي الدروبي قائداً لمنطقة المرج، وسعيد العاص قائداً للثورة في الشمال،

وشوكت العائدي قائداً للثورة في داريا وجميل البيك قائداً لمنطقة معربا، وكلف المجتمعون السيد سعيد العاص الاجتماع مع قائد الثورة السورية الكبرى سلطان باشا الأطرش، وجرى الاجتماع بينهما في قرية «الحازمي»، وأسفر عن اتفاق تام بينهما على ما جرى الاتفاق عليه في اجتماع «سقبا».

وفي ١٤ تشرين الأول ١٩٢٥ وقعت معركة زور المليحة حين تمكن المجاهدون من فك الحصار الذي فرضته عليهم القوات الفرنسية، ثم توجهوا إلى الضمير، والتقوا فرسان جبل العرب ومعهم السيد نسيب البكري وقائدهم رمضان شلاش، وقضوا على الحامية الفرنسية في القرية ثم عادوا إلى الغوطة.

في ١٨ تشرين الأول ١٩٢٥ هاجم الثوار مدينة دمشق، بعد وصول معلومات تفيد بأن الجنرال سراي موجود في قصر العظم. ودخلوا المدينة عبر ثلاثة محاور:

محور بقيادة نسيب البكري مع ثوار جبل العرب دخل من الميدان.

محور بقيادة أبي عبدو ديب دخل من طريق العقيبة.

محور بقيادة حسن الخراط دخل عن طريق الشاغور.

استفاد الثوار من المعلومات التي نقلها إليهم المواطنون حول ضعف القوات الفرنسية المرابطة على مداخل المدينة، وكان دخول الثوار إلى حي الميدان والشاغور تظاهرة وطنية ولا سيّما بعد أن تمكنوا من احتلال مخافر الدرك والشرطة، واستولوا على ما فيها من سلاح، ثم تغلغلوا في المدينة، ودخلوا سوق البزورية إلى أن وصلوا قصر العظم[1].

---

(١) كانت سلطة الانتداب قد صادرت قصر العظم، وخصصت قصر العظم فيه جناحاً لإقامة كبار الفرنسيين الذين يفدون إلى سورية بمهام من المفوضية العليا في بيروت.

لكنهم فوجئوا بأسواره العالية وبالأسلاك الشائكة حولها. ولم يتمكنوا من الجنرال سراي الموجود في داخله[1].

ظل إطلاق النار متواصلاً في المدينة، إذ هاجم الثوار مفارز الجيش الفرنسي المرابطة في شارع النصر وساحة المرجة والصالحية والمهاجرين.

أوعزت سلطات الانتداب إلى العائلات الفرنسية والجاليات الأوروبية بالتجمع في الثكنة العسكرية، ثم بدأت المدفعية الفرنسية المركزة في قلعة دمشق وقلعة المزة (المسماة حصن غورو) تقذف بقنابلها أحياء المدينة، فدمرت قسماً كبيراً من حي الميدان، ودمرت سيدي عامود والعمارة والشاغور، وعلى أثر ذلك انسحب الثوار في اليوم الآتي، واحتلوا النصف الشرقي والجنوبي لمدينة دمشق، واقتربوا من شارع السنجقدار المؤدي إلى ساحة المرجة حيث توجد دار الحكومة.

بينما استمرّ الفرنسيون يحتلون النصف الآخر من المدينة الممتد شمالاً، واستمر قصف المدفعية لمدينة دمشق من مساء يوم ١٨ حتى مساء يوم ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٥ حين انسحب الثوار إلى قرى الغوطة مجدداً.

توجه وفد من مواطني دمشق برئاسة الأمير سعيد الجزائري ووفد آخر برئاسة حقي العظم إلى رئاسة أركان القوات الفرنسية، وطلب الوفدان وقف القصف المدفعي العشوائي لأحياء دمشق لكن القوات الفرنسية لم تفعل ذلك إلا بعد أن فرضت على أهالي دمشق غرامة حربية قدرها مئة ألف ليرة وتسليم ثلاثة آلاف بندقية حربية خلال ثلاثة أيام. ثم صدر قرار

---

(١) ذكر السيد يوسف الحكيم في كتابه سورية والانتداب الفرنسي الصفحة ١٢٠ أن الجنرال سراي والجنرال غاملين وصلا إلى دمشق مساء يوم ١٨ تشرين الأول عن طريق القطار بعد أن تفقدا الوحدات الفرنسية في ازرع توجها إلى منزل المفوض السامي الكائن في الجسر الأبيض.

المفوض السامي بتعيين الجنرال أندريا حاكماً عسكرياً على دمشق وجبل العرب، وبدأت التعزيزات العسكرية الفرنسية تحتشد في دمشق، واتجه قسم منها إلى جبل العرب للقضاء على معاقل الثورة السورية الكبرى.

شددت السلطات الفرنسية الخناق على الوطنيين في دمشق، مما أدى إلى فرار السيد شكري القوتلي إلى القاهرة، فأصدر نشرة هناك باسم «سورية الشهيدة»، كما فرّ إلى شرق الأردن السيدان خالد الحكيم ونبيه العظمة وغيرهما.

لم يتوقف المجاهدون عن نضالهم وقد وصلت ثورتهم إلى أوجها، ففي ٢٥ كانون الأول جرت معركة باب الجابية، ثم دوما، وفي ١٠ كانون الثاني ١٩٢٦ جرت معركة داريا، وفي ٢٤ كانون الثاني جرت معركة مأذنة الشحم، وفي ١٠ شباط جرت معركة حوش الريحان وقلعة جندل والبيرة.

وفي ١٣ شباط اجتمع المجاهدون(١) في قرية الحتيتة، وقرروا مهاجمة دمشق ليلة ١٣ – ١٤ شباط لاستطلاع حجم القوات الفرنسية تمهيداً للهجوم الشامل على العاصمة، ونفذ الهجوم نحو ١١٠٠ مجاهد دخلوا دمشق من المزة والميدان والأكراد والشاغور، واشتبكوا مع القوات الفرنسية ثم انسحبوا إلى الغوطة.

أدت الانتصارات التي حققها المجاهدون في أعمالهم ضد القوات الفرنسية، إلى جنوح بعضهم لأعمال السرقة والنهب والسلب،، وإلى انتشار الفوضى والخلافات في صفوف زعماتهم، ولدراسة هذا الموقف عقدت اجتماعات في قرية السيدة زينب، وعقربا برئاسة فوزي القاوقجي وشوكت العائدي ونزيه المؤيد العظم وسعيد العاص وقرر المجتمعون تشكيل

---

(١) حضر الاجتماع: فوزي القاوقجي، شوكت العائدي، سعيد العاص، فائق العسلي، سعيد عدي، خليل بصلة، الدرخبلي، أحمد الملا، ديب الشيخ وغيرهم.

«محكمة للثورة» يتألف قضاتها من رؤساء مجموعات الثوار في مختلف المناطق.

وفي ٢٥ شباط ١٩٢٦ اجتمع رؤساء المجاهدين للتداول في شؤون تنظيم الثورة وإنشاء مجلس وطني وتقسيم الثورة إلى مناطق. فاستقر الرأي على[1]:

١ - أن تؤلف من مجموع المجاهدين في الغوطة وضواحي دمشق وحدة تامة توزع على مناطق حربية حسب الضرورة وأحوال المنطقة[2].

٢ - أن يشكل مجلس عام باسم (المجلس الوطني للثورة السورية في الغوطة وضواحي دمشق) ينتخب أعضاؤه من رؤساء الثوار[3].

٣ - أن تقوم كل عصابة بالعمليات الحربية في منطقتها أما العمليات العامة فيقررها المجلس.

٤ - تخصص كل عصابة مفرزة من رجالها لتوطيد الأمن وتأمين المواصلات في منطقتها.

---

(١) المصدر: تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي - أدهم الجندي - الصفحة ٣٦٨.

(٢) وزعت مناطق الثورة إلى ستة مناطق هي:

١ - أراضي باب السريجة وقبر عاتكة ما بين المزة وداريا برئاسة أحمد غازي ومحمد حجازي.

٢ - الميدان والشاغور بيبلا ويلدا بزعامة الدرخباني والمغربي.

٣ - نهر بردى حتى جسر تورا برئاسة ديب الشيخ وعبد الكريم الجوبراني.

٤ - منطقة دوما برئاسة أبو عمر ديبو.

٥ - حي الأكراد والصالحية برئاسة أحمد الملا.

٦ - سهل القابون حتى صيدنايا ومن دمر حتى الزبداني برئاسة جمعة سوسق.

(٣) تألف المجلس الوطني للثورة من: زكي الحلبي، شوكة العائدي، نزيه المؤيد العظم، فائق العسلي، اسماعيل القلجي، محمد الشيخ، علي ديبو، أحمد الحصني، فوزي القاوقجي، جميل شاكر.

٥- أن يحمل رجال كل عصابة شارة خاصة بهم تميزهم عن سواهم، ولا يجوز لأي مجاهد أن يترك عصابته التي سجل فيها ويلتحق بغيرها.

٦- أن يحال كل جاسوس يقبض عليه إلى المجلس الوطني للنظر في إصدار الحكم النهائي بحقه.

٧- يلاحق المجلس الوطني للثورة الأشخاص الذين يعتدون على الأهلين.

أدى تشكيل المجلس إلى اتساع أعمال الثورة في غوطة دمشق. ففي ٢ آذار ١٩٢٦ جرت معركة جسر تورا الثانية، ومعركة حرستا وعربين، والتقى ثوار الغوطة مع ثوار القلمون وجرت معركة النبك الثانية، وفي ٢٢ آذار جرت معركة قطنا، ثم معركة معلولا، وفي ١٨ أيار جرت معركة صيدنايا ومعركة الميدان ومرج السلطان ثم معركة جوبر الثانية. وفي شهر حزيران جرت معركة بستان الأواسي ومعركة شعبا والثريا.

في ١٨ تموز جرت معركة عربين في ٢٠ تموز معركة بالا، وفي ٢٢ تموز معركة حمورية، وفي ٢٣ تموز جرت معركة عقربا ثم سقبا والزور والقاسمية والعتيبة.

كانت معارك زور المحمدية وبسيمة في ١٧ أيار ١٩٢٧ آخر المعارك التي خاضها ثوار الغوطة، بعد أن أصابهم الوهن ودبت بينهم الخلافات على الزعامة، وانحدر انضباط عناصرهم، وكثر الجواسيس بين صفوفهم، وازدادت شراسة الفرنسيين للقضاء عليهم، بعد أن خمدت الثورات في معظم المناطق السورية.

وجهة نظر

١ - لماذا صفحات خالدة؟

رسم لنا تاريخ تلك الفترة صورتين لا يحتاج الناظر إليهما إلى جهد حتى يلمس المفارقة العجيبة بينهما، صورة أولئك الذين آثروا سهولة العيش، وتعاونوا مع سلطات الانتداب، فحصلوا على المنصب والجاه والعيش الرغيد. وصورة الذين تركوا المنصب والجاه والعيش الرغيد... لا أريد أن أقول ما حكم التاريخ على الذين تعاونوا مع الانتداب.. بل يكفي أن أقول: إن التاريخ حكم للذين ثاروا ضد الاحتلال بالصفحات الخالدة.

٢ - الثورات السورية في طوريها الأول والثاني حملت في طياتها الكثير من الإيجابيات التي يأتي في مقدمتها أنها ثورات ضد الاحتلال، وكان من أبرز أهدافها وحدة البلاد واستقلالها، وأنها رسمت لنا ولغيرنا من الشعوب قواعد خالدة وهي: أن الاستقلال يؤخذ ولا يعطى، وبأن الشعب القادر على التضحية لا يقهر، وبأن تحرير الأرض لا يتم إلا بالطريقة التي سلبت فيها. إنها مبادئ أزلية صالحة لكل زمان ومكان.

٣ - ولكن لماذا لم تستمر الثورات السورية حتى يجبر المعتدي على ترك البلاد التي عاشت أكثر من ربع قرن في الظلم والقهر؟

أ - ثورات الساحل والشمال ١٩١٨ - ١٩٢٢، تميزت بالتصدي لجيوش الانتداب في ظل ظروف قاسية افتقرت فيها البلاد لطرق المواصلات والاتصالات، وقلة الموارد، ومواجهة جيوش دولة عظمى بدباباتها وطائراتها وأساطيلها. كان لهذه الثورات موردان للسلاح والمال.

الأول: حكومة الملك فيصل في دمشق التي كانت تحصل على السلاح من البريطانيين أصلاً. وقد نضب هذا المورد بعد دخول الجنرال غورو إلى دمشق عام ١٩٢٠.

والثاني: تركيا التي أرادت فتح جبهات عديدة في وجه الفرنسيين الذين كانوا يحتلون كيليكية. ولّما جرى التوقيع على الهدنة التركية - الفرنسية انقطع هذا المورد، وازداد حشد الجيوش الفرنسية في مواجهة ثورتي الشيخ صالح العلي وإبراهيم هنانو بالإضافة إلى عدم تفاعل المتنفذين من الإقطاعيين والتجار مع هاتين الثورتين باعتبارهما تتناقضان مع مصالحهم.

ب- الثورة السورية الكبرى: تميزت بوضوح أهدافها والدعوة لتحقيق وحدة البلاد واستقلالها، بدأت انطلاقة قوية هددت الوجود الفرنسي في سورية بصورة فعلية. كان المفروض - بعد معركة المزرعة - أن تتوجه قوات الثورة نحو دمشق لكنها لم تفعل، فأضاعت فرصة كبيرة للانتشار ولا سيما أن الطريق أمامها كان مفتوحاً - ربما يعود السبب إلى عدم تنظيم جيوب الثورة في دمشق آنذاك - وكانت موقعة «المسيفرة» نقطة تحول مهمة في تاريخ تلك الثورة، إذ أصابها الوهن حين انشغل أفرادها بالغنائم، فأصلتهم الطائرات الفرنسية ناراً حامية، وقضت على معظمهم.

وكانت ثورة الغوطة صفحة خالدة أخرى في تاريخنا لكن الصراع بين زعمائها، وانشغال بعض عناصرها بأعمال السلب والنهب وفقدان الانضباط مكن الفرنسيين من القضاء عليها.

٤- دور الزعامة في الثورات السورية: لا يستطيع أحد أن ينكر دور الزعيم في مسيرة شعبية ولا دور القائد في قيادة مجموعته ولا سيما إذا استند أي منهما إلى قاعدة جماهيرية واسعة من التفاعل والتأييد...

لم يكن للأحزاب السياسية الرئيسية في البلاد دور في الثورات السورية، بل على العكس انعكس الخلاف والتناقض بين زعامتي حزبي الشعب والاستقلال سلبياً على مسيرة هذه الثورات. لقد حظي الدكتور الشهبندر زعيم حزب الشعب بمركز الصدارة لدى سلطان باشا الأطرش، الأمر الذي أثار حفيظة زعيم حزب الاستقلال (شكري القوتلي)، فاستعان بالأمير عادل أرسلان ليحول دون ثقة سلطان باشا بالشهبندر قائداً لهم، لاحظنا اختلافهم وتفككهم وعدم إطاعتهم لأوامر القائد، وبرز في هذه الثورات دور الزعامات الدينية ودور زعماء الأحياء وجهاء القرى الذين وإن كان لهم الدور الإيجابي في الدعوة إلى الثورة وقيادتها لكنهم لم يستندوا إلى مجالس ثورية تنظم أعمالهم الحربية وتشرف عليها.

كانوا يطلقون على كل مجموعة من المجاهدين اسم «عصابة»، ويقال عن زعيمهم «رئيس العصابة» بالطبع لم يكن للعصابة هذا المفهوم السلبي الذي شاع الآن، ولكن كان لها - حسب المفهوم السائد آنذاك - خصائص منها محدودية الهدف والولاء وعدم وضوح الرؤيا، وفيها التنافس على الوجاهة وعدم الانضباط.

٥- كل ذلك لم يحجب حقيقة ناصعة وهي أن جميع الذين ثاروا ضد الفرنسيين سجلوا صفحات خالدة في تاريخ الوطن، وكان لثوراتهم نتائج خطت بالبلاد خطوة أولى نحو وحدتها واستقلالها.

الفصل السادس

وعود في سراب

ظلت الثورة السورية هاجس فرنسا بعد فشل كل الحملات العسكرية للقضاء عليها، وازداد اضطرابها بعد قرار الجنرال سراي قصف دمشق بالمدفعية، فقد ملأت أصوات الاحتجاج الصحف الأوروبية، وارتفعت أصوات المعارضة الفرنسية تطالب بسحب سراي الذي فشل أسلوبه في القضاء على الثورة فشلاً ذريعاً. فقررت الحكومة الفرنسية إعفاءه من منصبه، وغادر بيروت في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٥.

وظلت الثورة السورية أيضاً هاجس السيد صبحي بركات رئيس الدولة السورية وأعضاء حكومته ولاسيَّما بعد إعفاء الجنرال سراي من منصبه. لقد وجدوا أنفسهم في عزلة تامة عن الشعب وعن المندوبية الفرنسية التي بدلت سياستها تجاه الأدوات التي اعتمدت عليها كواجهة وطنية للانتداب، الأمر الذي حدا بالسيد بركات وأعضاء حكومته لإصدار قرارات زاودوا فيها على قرارات سلطة الانتداب، فعلى سبيل المثال، أصدر السيد صبحي بركات في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٥ قراراً يقضي بعقوبة السجن حتى السنتين وبالغرامة حتى خمسمئة ليرة على كل من يلقي الذعر

في نفوس الشعب ويشوش الطمأنينة العامة، بإشاعات كاذبة يبثها في المجتمعات وينشرها في المطبوعات»[1].

وعينت فرنسا الكونت هنري دي جوفنيل عضو مجلس الشيوخ الفرنسيمفوضاً سامياً[2]، وهو أول سياسي - غير عسكري - يعين في هذا المنصب منذ بدء الانتداب. وهذا مؤشر واضح على تغيير الأسلوب الفرنسي في تحقيق هدف القضاء على الثورة السورية، وقد صرح دي جوفنيل لمراسل صحيفة الأهرام المصرية، بأنَّ في باريز وأوروبا توافقاً عليه، وأنه سيجعل شعاره احترام الجميع، وسيضع نصب عينيه المستقبل وليس الماضي، وسيعمل بروح رجل غير عسكري.

استبشر الوطنيون السوريون المقيمون في القاهرة بهذا التصريح، وكلفوا الأمير جورج لطف الله المقيم في باريز الاتصال بالمفوض السامي الجديد من أجل دعوته للاجتماع بأعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني في القاهرة.

لبى دي جوفنيل الدعوة، ووصل إلى القاهرة في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٥، واجتمع مع الأمير ميشيل لطف الله رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني بحضور الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، شكري القوتلي، أسعد داغر، الأمير شكيب أرسلان، خير الدين الزركلي، فوزي البكري، الحاج أمين الحسيني، الشيخ رشيد رضا وحدثهم بما يضمن مصالح السوريين واستقلالهم، ومصالح فرنسا في وقت واحد.

---

(١) المصدر: يوسف الحكيم. سورية والانتداب الفرنسي - المصدر السابق - الصفحة ١٢٣.

(٢) كان دي جوفنيل مندوباً لفرنسا في عصبة الأمم، لكنه استقال من منصبه احتجاجاً على السياسة العسكرية الأوروبية المحفوفة بالأخطار والاعتداء على الشعوب المستضعفة.

قدم الوطنيون السوريون مذكرة تضمنت المطالب الوطنية التي يأملون بتنفيذها وتتلخص بالاعتراف باستقلال سورية ووحدتها، وعقد معاهدة صداقة مع فرنسا، وإلغاء الانتداب، وجلاء الجيوش الفرنسية عن سورية خلال ثلاث سنوات.

لكن دي جوفنيل وصف هذه المطالب بالتصلب، وغادر مصر إلى بيروت بعد قطع المفاوضات مع أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني -[1].

وصل دي جوفنيل إلى بيروت في مطلع كانون الأول ١٩٢٥، وكان في استقباله حشد من المواطنين في مقدمتهم السيد صبحي بركات رئيس الدولة، بينما كان ثوار جبل العرب والغوطة والقلمون يشنون غاراتهم البطولية على المواقع الفرنسية.. صرح المفوض السامي لمستقبليه «أود العمل مع السوريين في أقصى الحدود الممكنة، فالسلم لمن يريد السلم، والحرب لمن

(١) أكدت نشرة صادرة عن حزب الشعب (الشهبندر) في القاهرة بتاريخ ١ حزيران ١٩٣٨، أن قادة حزب الاستقلال وفي مقدمتهم خير الدين الزركلي، شكري القوتلي، أسعد داغر، والشيخ رضا .. تآمروا على اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري – الفلسطيني يوم وصل دي جوفنيل لمفاوضتها في مصر. واتهم البيان هؤلاء بأنهم كانوا مسيرين بوحي الحاج أمين الحسيني ورشيد طليع وعادل أرسلان الذين كانوا في القدس، فوقفوا موقفاً متصلباً من عرض الصلح الذي قدمه المفوض السامي، ووضعوا شروطاً جعلته يغادر الإسكندرية إلى بيروت دون مواصلة المحادثات. وكان قادة حزب الاستقلال، يأملون في مفاوضة المندوب السامي بمفردهم – حتى يستأثروا بالسلطة وحدهم – لكنهم لم يصلوا إلى ما كانوا يصبون إليه.
يمكن الرجوع إلى مزيد من التفاصيل الواردة في النشرات الأربع التي أصدرها حزب الشعب في القاهرة ضد قادة حزب الاستقلال. في الإيضاحات السياسة وأسرار الانتداب الفرنسي غالب العياشي – من الصفحة ٣١٥ إلى ٣٦٧.

يريد الحرب. هذه هي خطتي وقاعدتي الأساسية، ويستحيل أن أحيد عنها، إذ من العبث أن يفرض العصاة علي شروطاً، ويطلبوا مني وعوداً».

وفي ١٠ كانون الأول ١٩٢٥، أذاع دي جوفنيل بياناً إلى الشعب السوري بعنوان «مصيركم في أيديكم»، تحدث فيه عن سياسته في سورية ولبنان(١)، وعلى أثر إذاعة هذا البيان تلقى عريضة موقعة من السادة فوزي الغزي، الداماد أحمد نامي، الأمير أمين مصطفى أرسلان، الدكتور حسن الأيسر، عفيف الصلح، لطفي الحفار، أكدت استعداد أصحابها لتشكيل وفد منهم لمفاوضة ثوار جبل العرب ومباحثاتهم في أمر الصلح. وافق دي جوفنيل على الاقتراح، وطلب إلى الوفد أن يحمل إلى سلطان باشا الأطرش استعداد المفوض السامي للتفاوض والصلح.

وصل الوفد المؤلف من السادة: أمين أرسلان، فوزي الغزي، عفيف الصلح، لطفي الحفار إلى جبل العرب في ١٥ كانون الأول ١٩٢٥، وعقد اجتماعاً في منزل الأمير محمد الأطرش في قرية (عرى) بحضور سلطان باشا

---

(١) نص البيان على: في هذا اليوم العاشر من شهر كانون الأول يجتمع عند إخوانكم اللبنانيين المجلس الذي انتخبوه. وقد كلفته المناقشة في القانون الأساسي وانتخاب حكومة البلاد. وكان الأمر كذلك في سوريا وجبل الدروز لو أن هؤلاء يتمتعون كاللبنانيين بما يتعلق بالسلام من الخير والحسنات. إن هناك لسوء الحظ أقلية مصرة على متابعة حرب لا تنال من فرنسا ولا تغيرها فهي قصية عن هذه البلاد، وهي أعلى من أن تصل إليها يد. فهذه الحرب تشقي البلاد السورية باستنزاف خزينتها، وتدمير قراها ومزروعاتها، وتشرد النساء والأطفال عن مدنهم، وتؤدي إلى تأخير تنظيم الاستقلال السوري. إنني لا ألحق هذه الأقلية بمجموع الشعب السوري، فإن [illegible]ب يميل إلى العمل في الهدوء والسكينة والحصول على مؤسسات حرة، فإن تكن الحرب قد اضطرتني إلى أن أعهد إلى الجيش بالانفراد في الدفاع عن دمشق ضد العصابات فإني لا ألهو مع ذلك عن السهر على إنماء وإسعاد البلاد السورية الأخرى التي تنعم بالانتداب والسلام.

الأطرش، الدكتور عبد الرحن الشهبندر، الأمير عادل أرسلان، وبحث المجتمعون في وعود المفوض السامي، فتقرر عدم إلقاء السلاح إلا بعد أن تتحقق للثوار المطالب الآتية :

- توحيد البلاد السورية.
- إعلان العفو العام.
- تأليف حكومة تنبثق عن إدارة الثوار.
- عقد معاهدة صداقة بين سورية وفرنسا.
- تعويض المنكوبين من أهالي البلاد عن خسائرهم.

عاد الوفد إلى بيروت، وعرض مطالب الثوار، فرفضها دي جوفنيل ووصفها بالتصلب[1]، لكنه لم يتوقف عن محاولة الاتصال برجال الثورة، وفي نهاية كانون الأول أوعز إلى مندوبه في دمشق حث الوطنيين السوريين على تشكيل وفد يحمل إليه مطالب البلاد، وبالفعل عقد اجتماع في بهو البلدية بدمشق ضم عطا الأيوبي، شاكر الحنبلي، فارس الخوري، رشيد الصفدي، الأمير كاظم الجزائري، واثق المؤيد العظم، وغيرهم، واتفقوا على المطالب الآتية[2] :

---

(١) اتهمت نشرة حزب الشعب (الشهبندر) في القاهرة بتاريخ ١ حزيران ١٩٢٨ الأمير عادل أرسلان بإفشال مهمة الوفد الوطني الذي توجه إلى جبل العرب. وقالت : عارض الأمير عادل أرسلان مهمة الوفد، وانفرد من دون الآخرين بالصياح الذي لفت الأنظار، وانهال على ابن عمه (الأمير أمين) بعبارات الشتم التي لاندري كيف وصلت إلى صاحب جريدة الشورى بالقاهرة، فاستخدمها في حملته ضد الأمير أمين، مما اضطره يومئذ أن يقابل الأمير عادل بعبارات أقسى منها. وهكذا انهارت مهمة الوفد، فعاد إلى دمشق يتعثر بالخيبة والفشل.

(٢) المصدر: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي – غالب العياشي – الصفحة ٢٩٣.

- إنشاء حكومة وطنية مؤقتة.
- تدعو هذه الحكومة الشعب إلى انتخاب مجلس تأسيسي انتخاباً حراً.
- تحقيق وحدة سورية بحدودها الطبيعية.
- العفو وتأجيل العقوبات المتعلقة بالثورة.
- إصدار الأمر بإعادة الجيش الزاحف إلى جبل العرب والغوطة وإيقاف القتال.

رفض دي جوفنيل هذه المطالب، ورد على الوفد الذي حملها بقوله «سمعت أحاديثكم، واطلعت على مطاليبكم، وسأدرسها باهتمام كبير، وإنني أنتظر منكم أن تعملوا قدر المستطاع في سبيل السلام، فالسلام هو شرط العفو والوحدة والدستور، أخشى أن تؤدي إطالة الحركات العدائية في سورية إلى الخراب، فقولوا لهؤلاء المقاتلين الذين يحاربون أنفسهم ويحاربون تحقيق أمانيهم: إنهم لو ألقوا السلاح لاستطاعوا الاشتراك في الانتخابات التي ستجري في كل مناطق سورية المتمتعة في الوقت الحاضر بالسلم. كما أنني أفوضكم أن تقولوا لهؤلاء المقاتلين الذين لم يرتكبوا جرائم تتعلق بالحق العام والذين لم يتولوا أيّ قيادة في تلك الثورة أن كل من جاء في مدة ١٥ يوماً إلى مركز قيادة الكولونيل أندريا في دمشق وسلم نفسه وسلاحه، يستطيع العودة إلى منزله دون خشية. والزعماء الذين يقدمون خضوعهم في المدة نفسها فلا يسعني إلا أن أطمئنهم على حياتهم»(١).

غادر وفد جديد من السوريين إلى جبل العرب - بتفويض من دي جوفينل - لاطلاع قادة الثورة على نتائج لقائهم مع المفوض السامي، وقامت الطائرات الفرنسية بإلقاء منشورات موقعه من دي جوفينل تدعو

---

(١) المصدر: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي - المصدر السابق - ص٢٩٤.

السكان لإلقاء السلاح والاستسلام لمكتب الحاكم العسكري خلال ١٥ يوماً لضمان عودتهم إلى منازلهم آمنين. وأرسل مبعوثين عنه إلى الوطنيين السوريين في مصر لدعوتهم إلى التفاوض.

وفي ٢٣ كانون الأول، وكمبادرة حسن نية أصدر دي جوفينل عفواً شاملاً عن جميع المعتقلين السياسيين، وأطلق سراح المنفيين في جزيرة أرواد وفي مقدمتهم السيد جميل مردم الذي قبضت عليه السلطات البريطانية في شرق الأردن وسلمته للفرنسيين، كذلك أعلن المفوض السامي قبول استقالة السيد صبحي بركات من رئاسة الوزارة(١)، من أجل التلويح للوطنيين بإمكانية تشكيل حكومة وطنية إذا قبل الثوار بإلقاء السلاح.

لم تلق مبادرات دي جوفنيل آذاناً صاغية لدى الثوار الذين واصلوا النضال حتى تتحقق للبلاد وحدتها واستقلالها(٢)، كذلك لم يتفاعل معها الوطنيون في سورية الذين التزموا مطالب رجال الثورة.

---

(١) أنهى السيد صبحي بركات حياته السياسية في البلاد بموقف شريف حين تضمن كتاب استقالته تأييده لمطالب الوطنيين بتحقيق وحدة البلاد وانتخاب الجمعية التأسيسية وإصدار العفو العام.

(٢) اتهم منشور حزب الشعب الصادر في ١ حزيران ١٩٢٨ الأمير عادل أرسلان بإفشال الجهود للصلح ثانية مع الثوار. وجاء في المنشور: عقد الأمير عادل أرسلان مع مجموعة من أنصاره اجتماعاً في قرية دامة للرد على اقتراح دي جوفنيل بإلقاء السلاح، فكتب بخط يده ستة شروط لا تختلف عن الشروط المسلمة للمفوض السامي في القاهرة، بل كانت أكثر تشدداً، وقعها الأمير عبد الغفار الأطرش باسم الشعب الدرزي. ولما وصلت الشروط إلى دي جوفنيل أرسل إلى الثوار الجواب التالي:

«إن المفوض السامي يعلمكم أن الكتاب المؤرخ في ٢٥ شباط ١٩٢٦، والموقع باسم الشعب الدرزي، يجعل كل مفاوضة مباشرة أو غير مباشرة مع العصاة مستحيلة، ولن يقبل بعد الآن سوى خضوعكم دون قيد ولا شرط».

لكن الشيخ تاج الدين الحسني مفتي دمشق وجد في استقالة السيد صبحي بركات فرصة لتحقيق طموحاته، بالنظر إلى المركز الذي يتمتع به والده الشيخ بدر الدين في أوساط الجماهير السورية. وشجعه على اغتنام هذه الفرصة صديقه الحميم الكومندان كوليه، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في المندوبية الفرنسية بدمشق، فسافر فسافر إلى بيروت وعقد اجتماعاً مع دي جوفنيل بتاريخ ٣ كانون الثاني وصرح للصحفيين بعد الاجتماع «قبلت مبدئياً تكليفي برئاسة الحكومة السورية وهيأت برنامجاً يتضمن وحدة البلاد السورية بما فيها جبل الدروز وبلاد العلويين وسأرفع إلى جمعية الأمم أمر البت في الخلاف القائم حول الأقضية الأربعة التي ألحقت بلبنان الكبير» كان دي جوفنيل يبدي استغرابه من إلحاح السوريين على الوحدة، ويعدّ أن «مسائل الحدود الخارجية من الجنون التحدث فيها في الساعة الحاضرة، فلماذا لا يهتم السوريون (سكان دمشق وحلب) بتنظيم سورية قبل أن يطمحوا إلى توسيعها»(١).

وحاول دي جوفنيل تكريس التجزئة السورية، فأجرى انتخابات في حمص وحماة وحلب يومي ٢٢ و٢٨ كانون الثاني ١٩٢٦، لكن أهالي حمص وحماة قاطعوا هذه الانتخابات مقاطعة تامة، وحصلت اضطرابات دموية في حلب سقط فيها ١٥ قتيلاً وأربعون جريحاً، واعتقل الوطنيون الداعون لمقاطعة الانتخابات، وأخرجت سلطة الانتداب نواباً بالقوة، ولما عقد النواب جلستهم الأولى كان أول قرار اتخذوه هو المطالبة بالوحدة السورية، فحل المجلس فوراً.

وأصر الشيخ تاج الدين الحسني على برنامجه الذي أعلنه للصحف اللبنانية من أجل تشكيل الوزارة، ورفض السيدان هاشم الأتاسي وإبراهيم

---

(١) المصدر: الحياة الحزبية في سورية – محمد حرب فرزات – مصدر سابق – ص ٩٦.

هنانو التعاون مع سلطة الانتداب، ولما لم يجد المفوض السامي من السوريين من يقبل بالحكم دون برنامج يرضي رجال الثورة، أصدر في ٩ شباط ١٩٢٦ قراراً بتعيين بيير آليب مندوباً عنه وحاكماً مدنياً على سورية لتأمين سير الشؤون الإدارية، وعين الجنرال أندريا حاكماً عسكرياً حتى يتفرغ إلى قيادة العمليات العسكرية ضد رجال الثورة.

الداماد أحمد نامي رئيساً للدولة والحكومة المؤقتة[١]

وأخيراً وجد المفوض السامي في ٢٦ نيسان ١٩٢٦ الداماد أحمد نامي – فأصدر قراراً بتعيينه رئيساً للدولة ورئيساً للحكومة المؤقتة، وفي ٢ أيار شكلت الحكومة وضمت ستة وزراء[٢]، بينهم ثلاثة من الوطنيين (حسني البرازي، لطفي الحفار وفارس الخوري)، وثلاثة من سبق لهم التعاون مع سلطة الانتداب (شاكر الشعباني، واثق المؤيد العظم، يوسف الحكيم).

عقدت الوزارة السورية اجتماعها الأول برئاسة دي جوفنل وصدر بعد الاجتماع البرنامج الآتي:

١- دعوة الجمعية التأسيسية لتتولى سن دستور البلاد على قاعدة السيادة القومية.

٢- تحويل الانتداب إلى معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية لمدة ثلاثين سنة، تعين فيها الحقوق والواجبات والعلاقات المتقابلة بين الأمتين، على

---

(١) الداماد: كلمة فارسية الأصل مستعملة في اللغة التركية ومعناها (صهر)، وتطلق على كل من يتزوج إحدى الأميرات بنات السلاطين، وأحمد نامي هو زوج الأميرة عائشة بنت السلطان عبد الحميد الثاني، وهو شركسي الأصل، ولد في لبنان ومقيم فيه.

(٢) الداماد أحمد نامي (رئيساً للوزارة)، حسني البرازي (للداخلية)، شاكر الشعباني (للمالية)، فارس الخوري (للمعارف)، لطفي الحفار (للأشغال)، واثق المؤيد العظم (للزراعة)، يوسف الحكيم (للعدل).

غرار المعاهدة المعقودة بين بريطانيا والعراق، ولا تكون نافذة إلا بعد تصديقها من البرلمان السوري. ويحتفظ فيها لفرنسا بالنفوذ السياسي والرجحان الاقتصادي فقط، بشرط عدم الإخلال بالسيادة القومية.

٣- تحقيق الوحدة السورية بالوسائل التي باشرنا بإجرائها منذ الآن، وستظهر نتائجها المثيرة في القريب العاجل.

٤- توحيد النظام القضائي على قاعدة السيادة القومية بصورة تصون حقوق الوطنيين والأجانب معاً.

٥- تأليف جيش وطني بحيث تتمكن القوات الفرنسية من الجلاء التدريجي عن البلاد.

٦- طلب إدخال سورية في عصبة الأمم وإعطاؤها حق التمثيل الخارجي أسوة بالعراق.

٧- دراسة إصلاح النظام النقدي الحالي، وإعادة الأساس الذهبي في عملة البلاد بصورة تدريجية.

٨- العفو العام عن جميع الجرائم السياسية مع الاحتفاظ بالحقوق الشخصية.

٩- إلغاء الغرامات الحربية عن دمشق وغيرها.

١٠- إيجاد طريقة للتعويض عن منكوبي الثورة.

ثم أصدرت حكومة الداماد أحمد نامي المؤقتة بيانها إلى الشعب السوري الذي شرحت فيه أسباب قبولها للمهام الموكلة إليها، وجاء في البيان:(١)

« غير خاف على أحد ما بلغته الكارثة الحاضرة من إيقاع الدمار في هذا الوطن السوري المحبوب، فقد تواترت عليه المصائب المفجعة في

---

(١) المصدر: يوسف الحكيم - سورية والانتداب الفرنسي - الصفحة ١٤٩.

الأشهر العشرة الماضية حتى كادت تقوض ما بناه لنفسه من آثار الحياة والعمران، وبات الحذر شديداً من الإتيان على جهود الأجيال السالفة والجيل الحاضر. وأصبح الموقف رهيباً حتى كاد يقضي على شعاع الأمل بالخروج من هذه المآزق الضيقة. ولم يعد منصب الحكم والولاية يستهوي أحداً في هذه الأيام العصيبة. لمّا دعينا لتسلم أزمة الإدارة في سورية، وقفنا برهة موقف التردد والحيرة، متهيبين اقتحام هذه الغمرة، وقبول ما فيها من التبعية ونحن عالمون أن النهوض بهذا الوطن من كبوته وإقالته من عثاره يحتاج إلى مفاداة أبنائه.

نحن نعلم أن للأمة السورية حقوقاً مشروعة تريد احتيازها، وتعتمد في نيلها على قوة الحق التي لا تغالب. وبحسب هذه العقيدة، مازلنا من القائلين بوجوب العمل بالطرق الدستورية والوسائل القانونية، مهما كانت نتيجة الثورة الحاضرة، فلا تتبدل أمانينا الوطنية، ولا تضعف عزائمنا عن متابعة قضيتنا والمطالبة بحقوقنا، بالطرق السلمية المشروعة، تلك الأماني التي كانت الأمة تسعى وراء تحقيقها منذ عهد قديم.

جاء المسيو دي جوفنيل، المفوض السامي، وأعلن أنه قادم لإعطاء الشعب السوري حقوقه. وقد مرت بضعة أشهر والمفاوضات تجري بينه وبين السوريين لإيجاد أسلوب ملائم تحل به المشكلة الحاضرة بإنالة السوريين حقوقهم وإزالة أسباب شكاويهم. وهو معدود من نوابغ الإفرنسيين ومشبع بروح الحرية والإنصاف، وله في جمعية الأمم مواقف كثيرة له مزايا بارزة في نصرة الحق وتأييد العدل.

قبل أن وافقنا على تلبية الدعوة بتأليف الحكومة الحاضرة، وضعنا أمامنا في ساحة التأمل والاعتبار أموراً كثيرة تتناول قوة الحق في جانب قضيتنا الوطنية، والوعود المكتوبة والشفهية التي تلقيناها من فخامة

المفوض السامي، وشخصية هذا العميد البارزة في العالم الأوروبي، مع الثقة المتبادلة بينه وبين الإفرنسيين، لنتمكن من الاستفادة بعلمهم وخبرتهم ولتعود إلى البلاد سكينتها وسلامتها. ومما أدى إليه فقدان الثقة ومساوئ الإدارة الماضية من خراب بلادنا، وتدميرها وخطأ الموقف السلبي حيال كوارث البلاد الحيوية والاقتصادية، وحيال الأمن المضطرب والأموال المندثرة والماء المسفوحة.

بعد أن تأملنا كثيراً في هذه الأمور وقابلناها مع معكوساتها في الكفة الأخرى، قضى علينا العقل والغيرة الوطنية أن نستخير الله ونعالج هذا الأمر، ونحن معتمدون في نيل النجاح على مؤازرة الشعب السوري الكريم وتأييده في هذه المهمة الشاقة. وقد عاهدنا أنفسنا ألّا نجازف بشيء من حقوق الأمة المشروعة.

إن حكومتنا قد اتخذت قاعدة لأعمالها البرنامج المؤلف من المواد العشر، هذا هو الهدف الأصلي في برنامج حكومتنا المؤقتة، لإعادة السلام وتحقيق أماني البلاد بالسرعة الممكنة. ولما كان هذا البرنامج يحقق قسماً كبيراً من الأماني الوطنية وحقوق البلاد، فإننا نرجو الأمة السورية الكريمة مؤازرتنا لنتمكن من تنفيذه بأقرب وقت مستطاع والله من وراء القصد».

سعت حكومة الداماد أحمد نامي لتحقيق برنامجها المعلن، ودخلت في مفاوضات شاقة مع مندوب المفوض السامي في دمشق بيير آليب الذي كان يتدخل في كل كبيرة أو صغيرة تقررها الحكومة حتى شل حركتها، فاستغل رئيسها، عزم المفوض السامي السفر إلى بلاده وغادر إلى بيروت لعرض المشاكل التي تواجهها حكومته بسبب هيمنة مندوبه بيير آليب في دمشق

والمستشارين الفرنسيين على أعمال الحكومة السورية، ولطرح مسألة تنفيذ بنود البرنامج المعلن، وفي مقدمته تحقيق الوحدة السورية. وجد دي جوفنيل أن يهدئ خواطر رئيس وأعضاء الحكومة السورية ولا سيما أنهم في بداية عهدهم، وشعروا أنهم خدعوا بالوعود التي قدمها لهم والتي تضمنها برنامج الحكومة، فأراد الاستمرار في لعبته بالدعوة إلى إجراء مفاوضات سورية - فرنسية من أجل وضع بنود البرنامج موضع التنفيذ. وانتهت المفاوضات بين الداماد ودي جوفنيل بالاتفاق على مشروع معاهدة سُميت (مشروع معاهدة دي جوفنيل) تضمن كل بند فيها ملاحظة للمفوض السامي بصورة جعلت المعاهدة حبراً على ورق.

تضمن المشروع الاعتراف باستقلال سورية، ولكن بالشروط التي يتمتع بها العراق في ظل الانتداب البريطاني، وتعهداً فرنسياً بقبول سورية في عصبة الأمم، ولكن بالشروط التي تعهدت بها بريطانيا للعراق، ونص على أن يجري تحقيق الوحدة السورية، ولكن شريطة موافقة الأهالي، وأن يجري الاستفتاء في الأراضي الملحقة بدولة لبنان الكبير، ولكن شريطة أن تكون فرنسا حكماً في هذا الموضوع، وأن يجري انتخاب جمعية تأسيسية، وأنْ يصدر قرار العفو، ولكن بعد انتهاء الاضطرابات (الثورة). غادر دي جوفنيل بيروت إلى فرنسا للحصول على موافقة حكومته على المعاهدة. وظن الداماد وأعضاء الحكومة أنهم حققوا نصراً حين عادوا إلى دمشق ومعهم مشروع المعاهدة، وبدأ رئيس الدولة السورية جولة زار فيها اللاذقية ولواء إسكندرون لدعوة الأهالي إلى الوحدة وهم الذين ثاروا وقاتلوا وضحوا بالدم والمال من أجل الوحدة. وشعر الفرنسيون أن تحرك الحكومة السورية

قد يثير أمامهم الاضطرابات ويحرج موقفهم، فأسرعوا إلى اعتقال ثلاثة من أعضائها (حسني البرازي وزير الداخلية، فارس الخوري وزير المعارف، لطفي الحفار وزير الأشغال)[1] دون إبداء سبب لاعتقالهم، وطلبوا إلى الداماد تشكيل حكومة سورية جديدة قبل أن يمضي على تشكيل حكومته السابقة شهران، ثم صدر قرار المفوض السامي بتشكيل هذه الحكومة[2]. أحرج اعتقال الوزراء الثلاثة الداماد أحمد نامي وأعضاء حكومته الذين لم يعرفوا أسباب اعتقالهم. فتوجه الداماد مع السيد يوسف الحكيم وزير العدل إلى منزل مندوب المفوض السامي بيير آليب لإطلاعه على الأثر السيئ الذي تركه اعتقال الوزراء في البلاد. ودار بينهما الحديث الآتي[3]:

«المندوب: كلانا في الأمر سواء، يا سمو الرئيس، فإن الاعتقال جرى بأمر من السلطة العسكرية لأسباب تتعلق بها.

الرئيس: كلانا يا حضرة المندوب، لسنا في الأمر سواء، أنت غريب عن البلاد، ستغادرها غداً أو بعد غد إلى بلادك، أما أنا فسأبقى في بلادي ويهمني أمرها، ودوام ثقتها بي وبكرامتي. فلا مبرر لبقائي جاهلاً سبب اعتقال وزراء حكومتي.

---

(١) السادة حسني البرازي وفارس الخوري ولطفي الحفار هم من الوطنيين السوريين الذي قاتل زملاؤهم في حزبي الاستقلال والشعب في صفوف الثورة السورية الكبرى. وافق دي جوفنيل على ضمهم إلى وزارة الداماد أحمد نامي كجزء من مسعاه لضرب الوحدة الوطنية في سورية وإثارة الانقسامات.

(٢) الداماد أحمد نامي (رئيساً للوزارة) واثق المؤيد العظم (للداخلية)، شاكر الحنبلي (للمعارف)، عبد القادر العظم (للمالية)، شكيب ميسر (للأشغال العامة)، يوسف الحكيم (للعدل).

(٣) سورية والانتداب الفرنسي – مصدر سابق – الصفحة ١٧١.

المندوب: لكن البلاد لا تزال تحت الحكم العسكري والثورة لم تنته.

الرئيس: إذا لم يطلق سراحهم، أو لم تعلن أسباب اعتقالهم، اضطررت لإعلان احتجاجي تبريراً لموقفي وحفظاً لكرامتي.

المندوب: سأعرض رأيكم على الجنرال قائد الجيش، وسأبلغ سموكم النتيجة».

لم يستطع الداماد معرفة السبب، لكنه بقي مسؤولاً أمام الشعب، فاضطر إلى إذاعة بيان نشرته صحيفة الرأي العام بدمشق أعلن فيه أن اعتقال الوزراء جرى من قبل السلطة العسكرية دون علم منه سوى بلاغها الذي تلقاه متضمناً أن مصلحة الجيش قضت بذلك.

عطلت السلطة العسكرية الصحيفة التي نشرت البيان، فاحتج الداماد وهدد بالاستقالة، حتى سمح للصحيفة بالانتشار. وأصر على معرفة أسباب اعتقال وزرائه، فجاء جواب السلطة العسكرية أنها تنسب إليهم، استناداً إلى ما وقع بين أيديها من رسائل، إيعازهم إلى زعماء الثورة بمواصلة النضال، إلى أن يتم ما وعد به المفوض السامي دي جوفينيل من وحدة واستقلال البلاد. وبعد أيام قليلة أمرت سلطة الانتداب بنفي الوزراء الثلاثة إلى محافظة الجزيرة.

أخذ الفرنسيون يثيرون الخلافات بين أعضاء حكومة الداماد حتى شلوا حركتها، وسعيها لتنفيذ الوعود الكبيرة التي أطلقها دي جوفينيل دون أن تدري أنها كانت سراباً.

نفذ بيير آليب مندوب المفوض السامي بدمشق مهمته على أفضل وجه، فأخذ يوثق صلاته مع معارضي الحكومة وبعض الوزراء وفي مقدمتهم السيد واثق المؤيد العظم «وزير الداخلية»، وكان يحثهم على الشكوى ويحرضهم على ضرورة عدم ترك الرئاسة الأولى في البلاد بيد غريبة عن سورية[1]، وتمكن المندوب الفرنسي من الحصول على برقية موقعة من السيد رشدي الصفدي رئيس بلدية دمشق احتج فيها على تعيين الداماد رئيساً للدولة السورية.

سرب الفرنسيون أنباء هذه البرقية وتصرفات وزير الداخلية للداماد الذي سافر إلى بيروت للاحتجاج على تصرفات مندوب المفوض السامي، والشكوى على وزير داخليته، وقرر الداماد أنه لن يبقى في منصبه إذا لم تقم السلطات الفرنسية بسحب مندوبها في دمشق.

ووصلت شكوى الداماد إلى المندوب السامي بدمشق وإلى أعضاء الحكومة السورية المرتبطين مع المندوب للإطاحة بالداماد، فأوعز المندوب إلى السيد واثق المؤيد العظم وزير الداخلية لتشكيل كتلة من الوزراء تقف ضد الداماد وتنشر الوعود بتكليفه برئاسة الوزارة.

تمكن وزير الداخلية من ضم وزراء المالية والمعارف والأشغال إليه، وحاولوا الاتصال بالسيد يوسف الحكيم للانضمام إليهم، لكنه لم يفعل بل نقل الصورة التي تدبر في الخفاء إلى الداماد. ولدى اجتماع مجلس الوزراء حاول الداماد من خلال حديث هاتفي مع المفوضية العليا في بيروت إظهار

---

(١) المقصود بذلك الداماد أحمد نامي. فهو شركسي من مواليد لبنان، ومتزوج من أميرة عثمانية هي ابنة السلطان عبد الحميد الثاني.

مدى النفوذ الذي مازال يتمتع به في أوساط المفوضية، الأمر الذي جعل بعض الوزراء يعيدون النظر في مواقفهم تجاه الداماد"[1].

أخذ رئيس الدولة يجمع شمل وزرائه الذين شتت أهواءهم مندوب المفوض السامي، فانشغلت الوزارة طيلة عهدها بالتصدي للمكائد التي تهدد كيانها، دون أن تتقدم خطوة واحدة نحو تحقيق أي بند من البنود العشرة التي أعلنتها في برنامجها، بينما كانت الجيوش الفرنسية تتصدى للثوار في جبل العرب وغوطة دمشق وحمص وحماة والقلمون، وتحرق المنازل والقرى، وتمعن في قتل الثوار الأبطال واعتقالهم.

الميثاق الوطني

لما اشتد ضغط قوات الانتداب على رجال الثورة، وصدرت أحكام الإعدام على كبار رجالها، رحل بعضهم إلى منطقة الأزرق في شرق الأردن، حيث عقد فيها الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وسعيد وحيدر وحسن الحكيم عدة اجتماعات وضعوا فيها «ميثاقاً وطنياً» وافق عليه سلطان باشا الأطرش، وتضمن الميثاق الخطوط العريضة الواردة في برنامج حكومة الداماد المؤلف من عشر نقاط ولكن بصورة أكثر تفصيلاً وأشد تمسكاً بمطالب البلاد. وزاد على البرنامج شرط الاعتراف بالاستقلال التام، قبل

---

(١) المصدر: يوسف الحكيم – سورية والانتداب الفرنسي – الصفحة ١٧٨ وما بعدها التي تروي قصصاً تؤكد أن الشاغل الأول لوزارة الداماد كان رد المكائد التي خططها له مندوب المفوض السامي بدمشق.

تأليف حكومة وطنية بالاتفاق مع زعماء الثورة، وقبل انتخاب الجمعية التأسيسية، وحدد مدة المعاهدة السورية - الفرنسية ب ١٥ عاماً بدلاً من ثلاثين، وراعى فيها رقي السوريين بالنسبة للعراقيين، وضرورة تحقيق الوحدة السورية بما فيها لواء طرابلس الشام وعكار والأقضية الأربعة، وطلب الميثاق إجراء استفتاء في المناطق الأخرى التي ضمت إلى جبل لبنان، وإتمام جلاء القوات الفرنسية عن سورية خلال ثلاث سنوات"[1].

سلم الميثاق الوطني إلى الملك فيصل في ٢٧ تموز ١٩٢٦ لدى مرور الملك بمنطقة الأزرق في طريقه إلى أوروبا[2]. وسلمه الوطنيون السوريون مضبطة موقعة من بعض زعماء الثورة السورية بتكليفه بالمفاوضة في باريز لحل المسألة السورية[3].

(١) المصدر: الحياة الحزبية في سورية - محمد حرب فرزات - الصفحة ٩٩.

(٢) الملك فيصل كان ملكاً على المملكة العراقية بعد عودته من أوروبا إثر مغادرته لسورية، وتوج على عرش العراق عام ١٩٢٣ بموافقة بريطانيا التي كانت الدولة المنتدبة على العراق.

(٣) لم تسفر مفاوضات الملك فيصل مع الفرنسيين عن نتيجة، كذلك فشلت مفاوضات أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني الموجودين في جنيف مع المفوض السامي دي جوفنيل الذين حملوا إليه صورة عن الميثاق الوطني، بل واصلت فرنسا وبزخم أكبر التصدي لرجال الثورة السورية، حتى تمكنت من القضاء على ثورة جبل العرب، وقمعت معظم معاقل الثوار في غوطة دمشق، وذلك في شهر أيلول ١٩٢٦. الأمر الذي اضطر بعض قادة الثورة وعلى رأسهم سلطان باشا الأطرش إلى مغادرة البلاد، والإقامة في منطقة الأزرق في شرق الأردن بينما توجه السوريون الآخرون إلى القاهرة. وبقي قسم منهم في الغوطة وواصلوا، عملياتهم النضالية ضد القوات الفرنسية، حتى أخمدت ثورتهم في شهر تموز ١٩٢٧.

استقالة دي جوفنيل

حقق دي جوفنيل الهدف الذي عين من أجله مفوضاً سامياً في سورية، وهو القضاء على الثورة السورية الكبرى، وفي ٢٧ آب ١٩٢٦ قدم استقالته من منصبه ولم يعد إلى البلاد. وفي ٣ أيلول ١٩٢٦ عينت الحكومة الفرنسية السيد هنري بونسو من كبار موظفي وزارة الخارجية الفرنسية مفوضاً سامياً في سورية ولبنان.

ذكر السيد يوسف الحكيم تعليقاً على استقالة دي جوفنيل قال ما يأتي[1]:

«كان المفوض السامي الكونت دي جوفنيل موفقاً في مهامه في سورية ولبنان، وقد برزت فيه حكمة التفكير، وأصالة الرأي وحسن السياسة والعمل في سبيل دوام حسن الصلات بين فرنسا والسوريين واللبنانيين، مع تحقيق رغبتهم في الاستقلال. ويغني عن التفصيل ذكر ثلاثة أمور:

أولها: تأسيس حكومة سورية برئاسة الداماد أحمد نامي، اتفق معها بعد المفاوضة أن تدعو جمعية تأسيسية تتولى سن دستور البلاد، على قاعدة الاستقلال وتحويل الانتداب إلى معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية، تعين فيها العلاقات المتقابلة بين الدولتين لمدة ثلاثين عاماً، دون الإخلال بالسيادة القومية السورية، على أن يعمل بهذه المعاهدة بعد تصديقها من المجلس النيابي السوري.

---

(١) يوسف الحكيم – سورية والانتداب الفرنسي – ص ١٨٣.

ثانيها: إقرار دستور لبنان وانتخاب رئيس جمهوري لبناني (كان جميع رؤساء الحكومات الذين تعاقبوا على لبنان منذ بدء الاحتلال فرنسيين). ومما يجدر ذكره هو ما حدث قبيل ذلك من اختلاف بين الأكثريتين المارونية والسنية حول منصب رئيس الجمهورية. فحالت حكمة العقلاء وفي طليعتهم المفوض السامي دون تفاقم الخلاف مرجحين انتخاب رئيس الجمهورية من الأقليات، فكان السيد شارل دباس الأرثوذكسي رئيساً للجمهورية، والشيخ محمد الجسر رئيساً لمجلس النواب، وأوغست ديب الماروني رئيساً للوزراء، وشملت وزارته جميع الطوائف.

ثالثها: ما قيل وما شاع بعد سفر المفوض السامي دي جوفنيل إلى باريز ومقابلته الوزارة الفرنسية من خلاف حول الشروط التي اتفق عليها مع الحكومة السورية. فقد رأتها فرنسا مجحفة بمصالحها، فطلبت إلى المفوض السامي تعديلها، فلم يرضَ الرجوع عما ارتبط به، فآثر الاستقالة من وظيفته».

وزارة الداماد الثالثة

وصل المفوض السامي الجديد هنري بونسو إلى بيروت في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٦، وكان في مقدمة مستقبليه الداماد أحمد نامي وأعضاء حكومته، ثم غادر بيروت في جولة اطلاعية زار فيها دمشق وجبل العرب، واستمع إلى مطالب الأهالي. ثم اجتمع إلى الداماد، وطلب إليه تشكيل حكومة جديدة بعد استمزاج آراء مجموعة من الوطنيين في رئاسة الوزارة. ولما فشلت مساعي الداماد في إقناع السيدين عطا الأيوبي وهاشم الأتاسي

اشترطا لقبول الوزارة الاعتراف باستقلال سورية ووحدتها، ولم يجد الداماد بدأ من قيامه بتشكيل الوزارة بنفسه، وصدر قرار المفوض السامي بتأليف وزارة الداماد الثالثة التي اختار أعضاءها من المحايدين الذين لم يعرف عنهم الانتماء إلى أي من الأحزاب السياسية[1].

اجتمعت الوزارة الجديدة، فاستقر الرأي على عدم إصدار بيان وزاري جديد تعبيراً عن التمسك ببنود مشروع معاهدة دي جوفنيل وبرنامج الوزارة الأول، وضرورة تهيئة الجداول الانتخابية لإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية.

ولما اجتمع بونسو مع الداماد في دمشق جرى بينهما الحوار الآتي:[2]

بونسو: ما برنامج الوزارة الجديدة؟

الداماد: تهيئة المعاملات اللازمة لانتخاب جمعية تأسيسية وفقاً للاتفاق مع دي جوفنيل.

بونسو: وهل تضمنون انتخاب نواب الأمة حسني النية، ويرغبون في التعاون مع الدولة المنتدبة تعاوناً صادقاً لخير سورية؟

الداماد: من المأمول فوز الأمة بممثلين عقلاء مخلصين لبلدهم وأصدقاء لفرنسا.

---

(١) الداماد أحمد نامي (رئيساً للوزارة)، رؤوف الأيوبي (للداخلية)، شاكر الحنبلي (للمعارف)، يوسف الحكيم (للعدل)، رشيد المدرس (للزراعة والأشغال العامة)، حمدي نصر (للمالية)، نصوح البخاري (للاقتصاد).

(٢) المصدر: سورية والانتداب الفرنسي – يوسف الحكيم – المصدر السابق – ص١٨٧.

بونسو: وإذا فاز المتطرفون العاملون بوحي خارجي ليس في مصلحة سورية ولا فرنسا، فماذا يكون العمل ؟

الداماد: نستبعد ذلك بعدما رأيناه من إقبال الأمة على قبول الاتفاق مع سلفكم دي جوفنيل.

بونسو: سأدرس هذه القضية مع مندوبي في سورية وأبلغكم النتيجة، قبل إعدادكم جدول الانتخابات.

ثم وافق المفوض السامي على تعيين السيد مختار الشريف محافظاً لمدينة حمص بعد اغتيال الثوار لسلفه السيد فوزي الملكي، ثم أصدر قراراً بإقالة مندوبه بدمشق بيير آليب وتعيين نائبه ديلوج حاكماً مدنياً.

مارس ديلوج السياسة نفسها التي سار عليه سلفه آليب، فبدأ يتدخل في صغائر الأمور وكبرياتها في البلاد، حتى ترك الوزارة عاجزة تماماً أمام الشعب. وزاد على ذلك تأخير مصادقة المندوب السامي على مراسيم وقرارات الحكومة التي كانت تحفظ لديه عدة أشهر. ووجد السيد ديلوج في طموحات الشيخ تاج الدين الحسني مفتي دمشق لتولي رئاسة الدولة ضالته في عرقلة الحكومة، وبدأ التحريض في الصحف على ضرورة استبدال الداماد أحمد نامي بشخصية سورية.

في مطلع شهر شباط ١٩٢٧ غادر بونسو بيروت إلى جنيف لحضور اجتماعات عصبة الأمم، وفي جعبته عشرات العرائض من المدن السورية التي تطالب بضرورة تحقيق وحدة البلاد واستقلالها. واجتمع بونسو مع

أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني الذين قدموا مذكرة إلى رئيس وأعضاء عصبة الأمم جاء فيها(١):

«علمنا نحن الموقعين على هذا، مندوبي اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني أن الحكومة الفرنسية شارعة في عرض مشروع للمشكلة السورية على جمعية الأمم. ننتهز هذه الفرصة لنصرح مرة أخرى برغبتنا الأكيدة في إقرار العلاقات بين فرنسا وسورية على أساس الولاء والوفاق. ولم نعمل إلا لتنال سورية حريتها واستقلالها، فلا نجد أي مانع يمنعنا عن الموافقة عن كل حال ينطبق على أماني الأمةالسورية. ونحن نأمل أن تتغلب روح الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي الحرة على جميع المصاعب المتراكمة في سبيل الوفاق».

فشلت مساعي أعضاء اللجنة التنفيذية في جنيف أمام مناورات الفرنسيين الذين لا يرغبون في تحقيق شيء من مطالب البلاد، وإنما واصلوا خطتهم على تعليل السوريين بالآمال.

عاد بونسو إلى بيروت في ٢٦ حزيران ١٩٢٧، وصرح بأن فرنسا تتمسك بخططها وأساليبها القديمة. ولا يمكن لها أن تخرج عن نطاق دائرتها. وهكذا وضع المفوض السامي في تصريحه نهاية للوعود الفرنسية التي ظلت سراباً، وقضى على مصداقية القائلين بسياسة التفاهم مع فرنسا.

أدى تصريح بونسو إلى عقد اجتماع للوطنيين السوريين في بيروت (تشرين الأول ١٩٢٧)، برئاسة السيد هاشم الأتاسي رئيس الحزب

---

(١) المصدر: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي - غالب العياشي - المصدر السابق - الصفحة ٣١١.

الوطني وحضور السادة: إبراهيم هنانو، عبد الرحمن كيالي، عبد الحميد كرامي، الأمير سعيد الجزائري وغيرهم، وأصدروا بياناً ردوا فيه على تصريح بونسو، وفندوا سلبيات الانتداب وسوء ممارسته، مثل تقييد الحريات باستمرار تطبيق الأحكام العرفية، والتمسك بتجزئة سورية، ومراعاة الطائفية، وإهمال تطوير اقتصاديات البلاد، وتضمن البيان رغبة المجتمعين بالتفاهم والحوار مع فرنسا، لتحقيق أماني الشعب السوري(١).

كذلك صدر بيان في القاهرة عن اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني عبرت فيه عن خيبة الأمل من جنوح فرنسا إلى سياستها القديمة التي سيطرت عليها الروح العسكرية. وأبدت اللجنة رغبتها بالتفاهم والحوار مع فرنسا استمراراً لجهودها السياسية في هذا الصدد.

نتائج المفاوضات الشعبية

شعر بونسو بردود الفعل السلبية التي تركها تصريحه في الأوساط السورية، لكنه لمس رغبة قادة الأحزاب بالتفاوض مع فرنسا، فأراد استغلال ذلك لضرب الحركة الوطنية، وتشويه صورتها لدى الجماهير، حتى لا تتحول حركتها إلى حركة وطنية عارمة تعيد إلى الفرنسيين الذكريات الأليمة للثورة السورية، فبادر بدعوة السيدين هاشم الأتاسي وإبراهيم هنانو لإجراء مفاوضات سرية في بيروت مع مندوبه السياسي السيد مفرا الذي عاد من باريس في منتصف كانون الثاني ١٩٢٨ وسربت المفوضية الفرنسية معلومات للصحفيين بأن سلطة الانتداب ترغب في حل القضية السورية نهائياً على وجه يرضي الشعب السوري والانتداب الفرنسي معاً.

ولما علم رجال الأحزاب السورية الأخرى ببدء مثل هذه المفاوضات توافدوا إلى بيروت ووصلها فارس الخوري، ولطفي الحجار، وفوزي

(١) المصدر: الحياة الحزبية في سورية – محمد حرب فرزات – الصفحة ١٠٧.

الغزي، وسعد الله الجابري وغيرهم، كذلك وصل إلى بيروت السيدان حقي العظم وبديع المؤيد العظم اللذان يمثلان التيار الموالي للانتداب الفرنسي في سورية، وبدأ المفوض السامي من جهة ثانية، بإجراء مفاوضات سرية مع الشيخ تاج الدين الحسني، لبحث تكليفه في تشكيل وزارة جديدة، وتنصيبه رئيساً للدولة السورية، وسرّبت المخابرات الفرنسية للصحف اللبنانية أنباء هذه المفاوضات.

وكان المفوض السامي من جهة ثالثة، يجتمع كل أسبوع مع الداماد أحمد نامي لبحث موضوع إصدار عفو عام على رجال الثورة السورية، وإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية[1].

وصلت أنباء المفاوضات الجارية في بيروت إلى القاهرة، وشعر الوطنيون السوريون هناك أنهم عزلوا عنها لصالح الحزب الوطني، برئاسة السيد هاشم الأتاسي، فأسرع حزب الاستقلال لسحب مندوبيه من اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني، واتهم آل لطف الله بالسعي لنيل إمارة لبنان[2]، الأمر الذي أضعف اللجنة المذكورة، وأدى إلى تفككها،

---

(١) المصدر: سورية والانتداب الفرنسي - يوسف الحكيم - الصفحة ١٩٧.

(٢) كانت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني الذي عقد في جنيف ١٧ آب - ٢١ أيلول الهيئة السورية الوحيدة التي تمثل جميع الأحزاب في سورية ولبنان - وفلسطين. وكانت الجهة التي نشطت على الساحة الأوروبية في عصبة الأمم، وفاوضت دي جوفنيل، وبونسو من أجل تحقيق مطالب السوريين، وأدى تمثيلها للأحزاب السورية إلى كبت خلافات هذه الأحزاب على الساحة السورية والعربية.

حين انسحب مندوبو حزب الاستقلال من اللجنة المذكورة، واتهموا رئيسها الأمير ميشيل لطف الله وشقيقه الأمير جورج المقيم في باريز بالسعي لتولي إمارة لبنان، اشترطت قيادة حزب الاستقلال لعودة مندوبيها إلى اللجنة أن يقوم الأمير ميشيل لطف الله بنشر البيان التالي:
=

وعلى الأثر انفجر الخلاف التقليدي القائم بين قادة حزب الشعب (الشهبندر)، وقادة حزب الاستقلال (القوتلي)، وشهدت الصحف المصرية سلسلة من نشرات الاتهام المتبادلة.

وكانت أنباء المفاوضات تصل إلى دمشق، الأمر الذي أحرج أعضاء حكومة الداماد الذين سمعوا بها من الصحف اللبنانية. فعقدوا اجتماعاً في أثناء وجود رئيسهم في بيروت، وقرروا تقديم استقالتهم الجماعية في ١ شباط ١٩٢٨:

«إلى سمو الأمير أحمد نامي رئيس الدولة السورية المعظم:

بينما تحاولون، يا صاحب السمو، إقناع المفوض السامي بإصدار عفو

= «إنني غير مرتبط بشيء في المساعي الشخصية المتعلقة بالقضية السورية واللبنانية التي بذلها في أوروبا وغيرها رجال ليسوا من أعضاء اللجنة التنفيذية، ولا من الوفد السوري، وليسوا مفوضين عنها أياً كان هؤلاء، وإنني أستنكر كل المساعي التي ترمي إلى أغراض شخصية، وأعلن تمسكي بقرارات مؤتمر جنيف، ومقررات اللجنة التنفيذية في مسألة الوحدة السورية، أي وحدة سورية ولبنان وفلسطين، وأستنكر كل ما أحدثته وتحدثه السلطات المختصة في البلاد من التقسيم وتشكيل الدولة المتعددة فيها، وإنني أنفي ما نقل أو ينقل على لساني خلاف ذلك».

وفي ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٨ نشرت صحيفة الكشاف المصرية بيان الأمير ميشيل لطف الله التالي: «إنني ملتزم بالمساعي التي تبذلها اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني أو كل هيئة تنتدبها اللجنة. فيما عدا ذلك لست مقيداً ولا مرتبطاً بالمساعي المبذولة. وما زالت متمسكاً بقرارات مؤتمر جنيف ومقررات اللجنة التنفيذية في مسألة الوحدة السورية - اللبنانية وأستنكر كل ما أحدثته وتحدثه السلطات المختلفة في البلاد من تقسيم وتشكيل للدول المتعددة فيها، واستنكر كل المساعي الشخصية خلافاً لذلك».

عام عن جميع رجال الثورة دون استثناء، لاشتراكهم في انتخابات جمعية تأسيسية في سورية تشمل مقاطعة اللاذقية، إتماماً لتنفيذ ما اتفقت عليه حكومتكم مع المفوض السامي دي جوفنيل، بينما تحاولون ذلك، نقرأ في الصحف، ولا سيما البيروتية منها، أنباء استدعاء المفوضية العليا رئيس الحزب الوطني هاشم الأتاسي، والزعيم الكبير إبراهيم هنانو للمفاوضة معهما بشأن حل القضية السورية نهائياً، وذلك تحت إشراف سموكم، وإطلاعكم على سير المفاوضات على أقل تقدير. لذلك رأينا نحن وزراء حكومتكم بعد المداولة بالأمر، أن نرفع إلى سموكم استقالتنا الإجماعية، أملاً بأن تؤدي إلى نجاح المفاوضات التي كان لسموكم فضل السبق لتحقيق الغاية الوطنية منها، ذاكرين دوماً مآثركم الغراء، ونزاهتكم، وخلقكم السامي، وداعين لسموكم ولمن يأتي بعدنا من الإخوان المخلصين للوطن العزيز بمزيد التوفيق»[1].

كلف الوزراء السيد رشيد المدرس وزير الأشغال لنقل استقالتهم إلى الداماد المقيم في قصره ببيروت، فأضاف الداماد عليها استقالته من رئاسة الدولة والحكومة. وقدم الاستقالة الجماعية إلى المفوض السامي. لكن بونسو الذي لم تتبلور محادثاته مع الشيخ تاج إلى اتفاق نهائي بينهما، جدد ثقته بالداماد وبأعضاء حكومته، وطلب إليه أن يحول دون الاستقالة. ووعده بأن فرنسا لن تتخلى عن أصدقائها السوريين، وبأنه سيطلعه على تطور المفاوضات الجارية بين مندوبيه والسيدين الأتاسي وهنانو.

---

(١) المصدر: سورية والانتداب الفرنسي – يوسف الحكيم – المصدر السابق – الصفحة ١٩٨.

في ١٠ شباط ١٩٢٨ نشرت الصحف نبأ فشل المفاوضات الجارية بين هاشم الأتاسي وإبراهيم هنانو من جهة، والسيد مفرا مندوب المفوض السامي من جهة أخرى. وأكدت الصحف أن السبب في فشل المفاوضات يعود إلى إصرار بونسو على التراجع عن وعود سلفه دي جوفنيل، وتمسك الوطنيين بوحدة البلاد واستقلالها. وقد زاد في تصلب الموقف الوطني ما أشيع من أنباء عن الاستقالة الجماعية للحكومة السورية، ورفض الوطنيين التعاون مع بونسو في ظل سياسته الجديدة.

سارع بونسو إلى استدعاء الشيخ تاج الدين الحسني إلى بيروت، وحضر معه صديقه الحميم الكومندان كوليه مدير شعبة الاستخبارات العسكرية في المندوبية الفرنسية بدمشق. ونشرت الصحف اللبنانية أنباء عزم المفوض السامي على تعيين الشيخ تاج رئيساً للدولة والحكومة. فخرجت مظاهرات في دمشق وحلب حرض عليها الحزب الوطني، وهتفت بسقوط الشيخ تاج وسياسة الانتداب.

وفي ١٥ شباط ١٩٢٨ أوفد المفوض السامي مندوبه السياسي مفرا إلى قصر الداماد وأبلغه ما يلي[١]:

«إن المفوض السامي، بعد أن درس استقالة سموكم من الناحية السياسية، وجدها موافقة كل الموافقة لما تتوخاه فرنسا لسموكم من مستقبل باهر يتفق ومصلحة سورية، ألا وهو تتويجكم ملكاً عليها، تلبية لرغبة أبنائها البارزة منذ العهد الفيصلي، ولذلك حبذ المفوض السامي بقاء سموكم على الحياد في المعترك القائم الآن بين الأحزاب الوطنية المتطرفة والمعتدلة».

---

(١) المصدر: سورية والانتداب الفرنسي – يوسف الحكيم – الصفحة ٢٠٢.

رد الداماد على قبول المفوض السامي لاستقالته بقوله : «أخشى ألا يبقى في سورية صديق لفرنسا». وبذلك طويت صفحة الداماد من تاريخ الحياة السياسية في سورية(١).

---

(١) الداماد أحمد نامي : انحدر الداماد من عائلة سورية وسلالة شركسية ترجع إلى إمارة قبيلة «شابسيك» القفقاسية التي استوطنت سورية منذ قرن كامل.
ولد الداماد في بيروت عام ١٨٧٨، والتحق بالكلية العسكرية في الآستانة، ودخل سلك ضباط الأركان، ثم هجره إلى العمل الإداري. والتحق بمكتب الديون العامة العثمانية، ثم عين أمين سر ولاية بيروت، ثم أميناً عاماً لمدينة إزمير.
وهناك اقترن بكريمة السلطان عبد الحميد، الأميرة عائشة وحصل على لقب الداماد.
لما اندلعت الحرب العالمية الأولى هاجر الداماد من بيروت، وأقام في سويسرا. وبقي فيها حتى توقيع الهدنة، وغادرها إلى باريز، وبعد فرض الانتداب الفرنسي على سورية غادر باريز، وأقام في قصره ببيروت، عرف عنه اعتداله السياسي ومحاولته التوفيق بين مطالب الوطنيين ومصالح الفرنسيين، تولى رئاسة الدولة السورية في ٢٧ نيسان ١٩٢٦ وألف ثلاث حكومات بالفترة من ٢ أيار ١٩٢٦ ولغاية ١٥ شباط ١٩٢٨، ثم غادر دمشق وأقام في بيروت، حيث توفي ودفن هناك.

وجهة نظر

الذين عاصروا الكونت دي جوفنيل وصفوه بالحنكة وأصالة الرأي وحسن السياسة، وأشار بيان صادر عن الدكتور الشهبندر من القاهرة (١٤ كانون الثاني ١٩٢٨) إلى أن تاريخ دي جوفنيل دل على أنه أقرب للتفاهم السياسي البعيد عن العنف، وأنه خرج من عصبة الأمم احتجاجاً على السياسة الأوروبية المحفوفة بالأخطار، والتحدي الحربي المملوء بالفضائح. ووقوفه إلى جانب الأمم الصغيرة المعتدى عليها.

ونشر الشهبندر رسالة تلقاها من المستشرقة البريطانية «مجرات رورتا فوريس» قالت فيها:

«إن نيات دي جوفنيل حسنة جداً ولا غبار عليها كما هو معروف في بريطانيا، وهو يحمل نوايا صادقة لحل المشكلة السورية وعقد الصلح. أرجو أن تقابلوه في منتصف الطريق، وأن تتصلوا به مباشرة قبل فوات الأوان، لأن المسألة هي أن تحصلوا لبلادكم على الممكن في ظروف حرجة جداً».

إن مثل هذه الصفات، هي التي جعلت فرنسا تختار دي جوفنيل ليكون مفوضاً سامياً في ظروف كانت من أحرج الظروف التي مر بها الانتداب الفرنسي في سورية. لأن فرنسا مثل سائر الدول الاستعمارية كانت حريصة على كتم الفضائح والمجازر البربرية التي ارتكبتها قواتها في البلاد، ولا سيّما بعد القصف الوحشي الذي تعرضت له دمشق، حيث دمر القصف

ثلث المدينة فوق رؤوس سكانها كان من بينها (٦٠٠) دار حوت على نفائس فنية قدرت قيمتها آنذاك بمليوني جنيه.

لقد اختارت الحكومة الفرنسية الكونت دي جوفنيل ليحل بحنكته السياسية ما عجز عنه غيره من الذين استعملوا المدافع والدبابات والطائرات.

وبالفعل استطاع دي جوفنيل الذي يتمتع بهذه الصفات أن يكتب نهاية الثورة السورية الكبرى، وأن يشق الصف الوطني من خلال سلسلة الوعود التي أطلقها، فصدقها البعض، وعمل من أجل تحقيقها متهماً من لم يصدقها بالتصلب. بينما استمر رجال الثورة في نضالهم حتى قضت على ثورتهم جحافل الجيش الفرنسي.

وإذا كان دي جوفنيل بحنكته السياسية قد ألف وزارة الداماد ووضع لها برنامجاً طموحاً، فقد عمل في الوقت نفسه على شل حركة هذه الوزارة. فاعتقل نصف أعضاء الحكومة في وزارة الداماد الأولى. ثم شغل الوزارة الثانية بالخلافات بين أعضائها، وعندما جاء بونسو مارس اللعبة نفسها بتحريض الشيخ تاج على الداماد، وبالدخول في مفاوضات متشعبة سرب أنباءها إلى الصحف. ولمّا شعر الفرنسيون أن دور الداماد انتهى، لم يقبلوا استقالته فحسب، بل حاولوا تطمينه بوعد خادع وأوهموه بتتويجه ملكاً على سورية. فعبر الداماد عن مرارته بالقول: «لن يبقى لفرنسا صديق في سورية»... ولكن وجدت فرنسا الصديق، وفتحت صفحة جديدة هي حكومة الشيخ تاج الدين الحسني.

الفصل السابع

النضال من أجل الدستور

حكومة الشيخ تاج الدين الحسني

بعد قبول استقالة وزارة الداماد أحمد نامي من رئاسة الدولة والحكومة، أذاع المفوض السامي بياناً ذكر فيه:

«أزفت الساعة التي تحل فيها سورية قضية دستورها، وتجري فيها بمقتضى القوانين المعمول بها انتخابات تكفل حرية الاقتراع لجميع الأحزاب، فتلغى جميع قيود الحريات الموروثة من عهد الاضطراب لتظهر آراء الشعب ظهوراً جلياً، وتسن الجمعية التي تنشأ عن هذه الانتخابات القانون الأساسي النهائي للبلاد السورية بتمام الحرية، ضمن نطاق الاتفاقيات الدولية والصكوك المسؤولة عنها تجاه الأمم. فاحترام الحقوق والواجبات المتبادلة الناشئة عن صك الانتداب التي يمكن تحديدها باتفاقات تعقد فيما بعد هو الغرض الذي يجب أن تبلغه سورية بمساعدة الدولة المنتدبة على تحقيقه. وفي هذا المجال، تحذر من تعريض المستقبل المملوء بالوعود الجميلة للأخطار الناشئة عن الاضطراب والاختلافات، أو عن جهل الحقائق السياسية»[1].

---

(١) المصدر: تاريخ الصحافة السورية _ الدكتور شمس الدين الرفاعي _ دار المعارف بمصر الصفحة ٣.

وفي ١٥ شباط ١٩٢٨ أيضاً كلف المفوض السامي الشيخ تاج الدين الحسني بتشكيل حكومة مؤقتة(١)، اختار أعضاءها من الأشخاص الذين عرفوا بحيادهم وعدم انتسابهم لأي من الأحزاب السياسية، والذين أبدوا استعداداً للتعاون مع الانتداب الفرنسي.

وفي ١٨ شباط ١٩٢٨ أصدر المفوض السامي قراره رقم ١٨١٦ بإلغاء القرارين رقم ١٤٦ (٢٣ شباط ١٩٢٦) و ١٣٧ (٢٦ شباط ١٩٢٦) اللذين يخضعان الصحف والمطبوعات لرقابة صارمة، وذلك لتظهر الإدارة الفرنسية بمظهر المتحررة من قيود الرقابة في فترة الانتخابات المنتظرة.

وأعلن الشيخ تاج الدين بيان حكومته المؤقتة الذي جاء فيه:

«إن الحكومة المؤقتة في سورية شاعرة بخطورة الموقف السياسي الحاضر ومقدرة التبعة الملقاة على عاتقها، فيما إذا لم تحقق أماني الأمة، سواء بسبب إخفاقها أو لتصلبها في رأيها، وحيث إنها واثقة بإخلاص ممثلي الانتداب، وعالمة بأن تنفيذ الانتداب الذي أقرته جمعية الأمم يفرض على سورية وفرنسا حقوقاً وواجبات متقابلة، فهي تصرح بعزمها على اتباع سياسة إيجابية جديدة، واضعة نصب عينيها الرقي السياسي والأدبي والمادي لتسير الأمة بأقرب الطرق إلى الحكم الذاتي.

إن برنامج كل حكومة مؤقتة يكون بحكم الأحوال مختصراً مفيداً، ولذلك تعدّ حكومتنا مهمتها السياسية قاصرة على تسليم زمام الحكم بأسرع ما يمكن إلى حكومة دستورية. وقد نظرت في الشروط التي تمكنها

---

(١) الشيخ تاج الدين الحسيني (رئيساً للوزراء)، سعيد محاسن (الداخلية)، جميل الإلشي (للمالية)، صبحي النيال (للعدل)، محمد كرد علي (للمعارف)، توفيق شامية (للأشغال)، عبد القادر الكيلاني (للزراعة والتجارة).

بعد أسبوعين من تأليف الوزارة استبدل السيد صبحي النيال بالسيد شاكر الحنبلي.

من إتمام مهمتها بأسرع ما يمكن، وهي واثقة بالنجاح. وأهم هذه الشروط الانتخابات النيابية. وسنشرع بها قريباً لتضع حداً للحالة المبهمة التي تألمت منها البلاد. وستكون الانتخابات حرة مطلقة من كل قيد، لتُطوى فيها الآراء العرفية وإلغاء الرقابة ومنح العفو الواسع النطاق. والجمعية المنتخبة تتمكن بملء الحرية من سن القانون الأساسي لتنشره الحكومة بالاتفاق مع فرنسا. ولكي تستطيع الحكومة أن تشرف على جميع مصالح البلاد ومواردها، رغبت أن تكون ممثلة في إدارة المصالح الاقتصادية المشتركة بين جميع الحكومات. وهي تعتقد أنها تكون قد قامت بواجبها إذا تمكنت في شهور قليلة من تنفيذ برنامجها المقبول من سلطة الانتداب. أما الحكومة النهائية فستكون لها مهمة أخرى. ولن تأخذ الحكومة المؤقتة نحو البلاد تعهدات تكون من وظيفة الحكومة الدائمة، ولكنها لا تقوم بواجبها إذا أهملت بيان رأيها في القضيتين الخطيرتين اللتين يجب على الأمة أن تقدم حكمها بعد وضع دستورها، فالحكومة تصرح بتنفيذ شكل الانفصال وإن كان لا يفيد غير العداء والاضطراب المضرين بسعادة البلاد وعمرانها. ولكنها احتراماً للاتفاقات الدولية، ولرغبات الأهلين تود أن يكون كل تقدم في هذا السبيل قائماً على رغبات الذين يهمهم الأمر، وعلى مفاوضات ودية بينهم، وسيطلب تحكيم فرنسا في ذلك حين الحاجة.

وتصرح أيضاً بأن العمل القائم على الإخلاص المرغوب فيه بين فرنسا وسورية الذي هو وحده يخول سورية حق الانضمام إلى جمعية الأمم، لايعود بالفائدة المنشودة إلا بتجديد علاقات الدولتين في معاهدة يجب عرضها على البرلمان السوري لإبرامها.

وهذه المعاهدة تحدد بصراحة مدى الواجبات الناشئة عن صك الانتداب، وتكون عرضة للتعديل لمصلحة سورية في مدة سنتين فيما بعد

وفقاً لتقدم البلاد إلى أن تحصل سورية على سيادتها التامة. وستبحث الحكومة الدائمة في جميع المطالب الوطنية عند عقد المعاهدة المشار إليها.

فعلى الأمة السورية إذا قبلت هذا البرنامج، وكانت قد ملت الوعود الفارغة أن تجمع صوتها حول حكومة لا تضع أمامها سوى هدف واحد يمكن بلوغه وستصل إليه[1]».

---

(١) المصدر: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي – غالب العياشي – الصفحة ٣٦٩.

عدد البيان الوزاري أهداف الحكومة المؤقتة كما يلي:

- الوصول بالبلاد إلى الحكم الذاتي.
- إجراء الانتخابات بعد رفع الرقابة، والأحكام العرفية، ومنح العفو الواسع.
- تسليم السلطة إلى الحكومة دائمة لنشر الدستور بالاتفاق مع فرنسا، وإبرام المعاهدة المنشودة. وأبدت الحكومة المؤقتة رأيها في قضيتين أساسيتين:
- قضية سلخ الأقضية الأربعة وإلحاقها بلبنان الكبير. فقد طالبت بحل هذه المسألة على أساس استطلاع رغبة السكان، وعن طريق المفاوضات التي ستكون فرنسا حكماً فيها.

ويلحظ هنا تراجع الشيخ تاج الدين عن موقفه الذي أعلنه في تصريحه للصحف اللبنانية بتاريخ ٣/ ١/ ١٩٢٧ حين أعلن عن نيته في طرح مسألة الأقضية الأربعة على عصبة الأمم.

- قضية المعاهدة الفرنسية – السورية. إذ عدّت الحكومة المؤقتة أن توقيع هذه المعاهدة يعدّ شرطاً مسبقاً يتحدد على ضوئه موضوع قبول انضمام سورية إلى عصبة الأمم.

وعلى ضوء هذه التنازلات التي قدمتها الحكومة المؤقتة، أذاع المفوض السامي بتاريخ ١٨ شباط ١٩٢٨ بياناً أعلن فيه تأييده لما جاء في بيان الحكومة المؤقتة ووعد بالإسراع بإجراء الانتخابات الحرة في البلاد. لكنه لم يشر إلى قضية الأقضية الأربعة التي ألحقت بدولة لبنان الكبير، لأن سلطات الانتداب اعتبرتها مسألة منتهية، وخارجة عن نطاق البحث.

وفي ١٨ شباط ١٩٢٨ أذاع المفوض السامي قراراً بالعفو العام (المقيد)[١] عن جميع الذين ارتكبوا «جرائم سياسية» باستثناء[٢] الذين أعلنوا الحرب على فرنسا، وخاضوا غمار الثورات ضد قواتها[٣].

وفي ١٨ شباط ١٩٢٨ أيضاً أذاع قراراً بإلغاء الرقابة الفرنسية (الإقامة الجبرية) التي كانت موضوعة على السادة: فارس الخوري، حسني البرازي، لطفي الحفار، سعد الله الجابري، بدر الدين الصفدي، أديب

---

(١) المصدر: سورية والانتداب الفرنسي - يوسف الحكيم - الصفحة ٢٠٦.

(٢) استثنى قرار العفو ما يزيد على سبعين شخصاً من قادة الحركة الوطنية في البلاد منهم:
الشيخ كامل القصاب، عبد الرحمن الشهبندر، شكري القوتلي، حسن الحكيم، إحسان الجابري، نبيه العظمة، عادل العظمة، نزيه المؤيد العظم، مصطفى وصفي، سلطان باشا الأطرش، عقلة القطامي، محمد عز الدين الحلبي، شكيب أرسلان، عادل أرسلان، سعيد حيدر، فوزي القاوقجي، شكيب وهاب، محمد الشريقي، الدكتور أمين رويحة، سعيد الترمانيني، الدكتور علي الشواف، عثمان الشراباتي، الدكتور محمود حمدي، يحيى حياتي، فاتح المرعشلي، الدكتور خالد الخطيب، سعيد العاص، علي زين الدين، صياح نجم، فضل الله نجم، علي عبيد، فرحان العبد لله، محمد عبد الكريم بكر، توفيق هولو حيدر، محمد الشقيري.

(٣) قابل الشعب باستثناء قادة ثوراته من قرار العفو العام بالمزيد من النقمة، ووصفوا العفو الصادر «بالعفو الناقص» و «بالعفو الأعرج» إشارة إلى العرج المصاب به الشيخ تاج رئيس الحكومة.
وأشار السيد يوسف الحكيم إلى الاستثناءات الواردة في قرار العفو العام بقوله «لا أستطيع الجزم بأن المقصود من الاستثناءات هو ضمان نجاح الشيخ تاج الدين، رئيس الحكومة، في الانتخابات العتيدة وحمايته من منافسيه الحائزين ثقة الشعب بما يقرب من الإجماع. لذلك أترك للقارئ أن يستنتج الحقيقة من منطق الحوادث التي سبقت الانتخابات والتي تلتها».
المصدر: سورية والانتداب الفرنسي - الصفحة ٢٠٧.

الصفدي، وألغى المجلس العرفي الاستثنائي وقرر إحالة جميع الدعاوى المتراكمة لديه إلى القضاء الأهلي[1].

الجمعية التأسيسية والدستور

فازت قائمة الكتلة الوطنية فوزاً ساحقاً في الانتخابات التي جرت في البلاد في ٢٤ نيسان ١٩٢٨، فاضطرب المفوض السامي ورجاله، وأوعزوا للشيخ تاج بتأجيل دعوة الجمعية التأسيسية إلى أن يتمكنوا من معالجة الموقف. وأوفد بونسو مستشاره السياسي مفرا إلى دمشق لمفاوضة زعماء الكتلة حول الأسس التي يجب أن يبنى عليها الدستور، وبعد التوصل إلى اتفاق، دعيت الجمعية التأسيسية لعقد اجتماعها الأول في ٩ أيار ١٩٢٨ فانتخب النواب السيد هاشم الأتاسي رئيساً لها، والسيدين فوزي الغزي وفتح الله آسيون نائبين للرئيس[2]. وانتخب هنانو رئيساً للجنة صياغة الدستور، والسيد فوزي الغزي مقرراً لها، ثم ألقى المفوض السامي كلمة قال فيها:

«إنها لساعة خطيرة تلك التي تجتمعون فيها لسن دستور بلادكم الذي هو مهمة المجلس الرئيسية. أنا أعرف تماماً رغباتكم وتمنياتكم، فأرجو

---

(١) أسس المجلس العرفي الاستثنائي بقرار المفوض السامي (سراي) في شهر أيلول ١٩٢٥ لمواجهة اندلاع الثورات في سورية، وكان جميع قضاته من العسكريين الفرنسيين.

(٢) افتتحت الجمعية التأسيسية في دار الحكومة وسط تظاهرة شعبية كبيرة رفعت الأعلام السورية. ولما دخل المفوض السامي وقف له بعض النواب الموالين للانتداب، فصاح بهم هنانو «إن السيادة للأمة دون سواها»، فامتثلوا لإشارته وجلسوا. ونزع السيد فخري البارودي العلم الفرنسي من القاعة، ووضع مكانه العلم السوري.

وأنتم تعلمون ألا تدعوا مجالاً لأن تنشأ وتنمو في داخل المجلس حالة قد تذهب بثمرة جهودنا المشتركة. يجب أن يتم سن الدستور بملء الحرية، وضمن نطاق الاتفاقات الدولية، والصكوك المسؤولة عنها فرنسا، تجاه جمعية الأمم». وحول المعاهدة التي يقترحها المفوض السامي قال: «إن احترام الحقوق والواجبات المتبادلة الناشئة عن صك الانتداب، التي يمكن تحديدها باتفاقيات تحدد فيما بعد، هو في الحقيقة أساس للرقي السريع الذي يجب أن تبلغه سورية بمساعدة الدولة المنتدبة على تحقيقه بكل قواها»[1]. ثم رفعت الجلسة إلى يوم ١١ آب للتصويت على الدستور.

عكفت لجنة الدستور برئاسة هنانو على وضع دستور البلاد، وكان السيد مفرا على اتصال وثيق مع أعضاء اللجنة، لضمان الأسس التي اتفق عليها قبل افتتاح الجمعية التأسيسية، ونجحت اللجنة في وضع دستور يتضمن ١١٥ مادة تتفق في مجملها مع دساتير معظم الدول الأوروبية. وأبرز مواد هذا الدستور[2]:

المادة ١ سورية دولة مستقلة ذات سيادة.

المادة ٢ إن البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية هي وحدة سياسية لا تتجزأ، ولا عبرة بكل تجزئة طرأت عليها بعد نهاية الحرب العالمية.

المادة ٣ سورية جمهورية نيابية دين رئيسها الإسلام وعاصمتها مدينة دمشق.

المادة ٢٩ السلطة التشريعية منوطة بمجلس النواب.

المادة ٣٥ يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين.

---

(١) المصدر: الحياة الحزبية في سورية - محمد حرب فرزات - الصفحة ١٠٩.

(٢) المصدر: سورية والانتداب الفرنسي - يوسف الحكيم - الصفحة ٢١٤.

المادة ٣٦ لكل سوري أتم العشرين من عمره ولم يكن ساقطاً في الحقوق المدنية أن يكون ناخباً.

المادة ٦٨ ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري في مجلس النواب وبأكثرية أعضائه المطلقة، ويكتفي بالأكثرية النسبية في دورة الاقتراع الثالثة، وتدوم مدة رئاسته خمس سنوات. ولا تجوز إعادة انتخابه ثانية إلا بعد مرور خمس سنوات على انقضاء رئاسته الأولى.

المادة ٧٣ لرئيس الجمهورية حق إصدار العفو الخاص، أما العفو العام فلا يمنح إلا بقانون.

المادة ٧٤ يعقد رئيس الجمهورية المعاهدات، أما ما تعلق منها بسلامة الدولة، وماليتها، وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها عند انتهاء كل سنة، فلا تكون إلا بعد أن يقرها المجلس النيابي.

المادة ٧٥ يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزارة، ويعين الوزراء بناءً على اقتراح رئيسهم، ويعين الممثلين خارج البلاد، ويقبل الممثلين الأجانب.

المادة ٩٠ الوزارة مسؤولة بالتضامن أمام مجلس النواب فيما يختص بالسياسة وكل وزير مسؤول على الانفراد فيما ينحصر بوزارته.

المادة ١١٠ يوضع قانون خاص بتنظيم الجيش.

المادة ١١٢ لرئيس الجمهورية أن يعلن، بناء على اقتراح الوزارة، الأحكام العرفية في الأماكن التي تحدث فيها اضطرابات، ويجب إعلام المجلس النيابي فور إعلانها. وإذا لم يكن المجلس مجتمعاً فيدعى على وجه السرعة.

اعترض المندوب السامي على ست مواد من هذا الدستور، وهي المواد ٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ١١٠، ١١٢، المدونة أعلاه.

ولدى اجتماع الجمعية التأسيسية يوم ١١ آب ١٩٢٨، أقرت الدستور بالإجماع. ولم يأبه الأعضاء لاعتراضات المفوض السامي على المواد الستّ[1]. فانسحب المفوض السامي ورجاله، وانسحب معهم الشيخ تاج وأعضاء حكومته، فلم يجد السيد هاشم الأتاسي بدأ من تأجيل الجلسة إلى اليوم الآتي.

تعطيل الجمعية التأسيسية والدستور

بعد الفشل الذي مني به المفوض السامي ورجاله، أصدر قراراً بتأجيل انعقاد الجمعية التأسيسية لمدة ثلاثة أشهر، حتى يتم التوصل إلى اتفاق حول المواد الست التي طلب تجميدها في الدستور، لأنها تتناقض مع مبدأ الانتداب، وتكرر هذا التأجيل، واستمرت المفاوضات بينه وبين أركان الجمعية التأسيسية، دون الوصول إلى نتيجة. وحاول السيد هاشم الأتاسي تطمين الفرنسيين إلى رغبة الوطنيين السوريين، بعقد معاهدة مع فرنسا لا تقل شأناً عن معاهدة العراق مع بريطانيا، وأنهم إذا تمسكوا بالدستور الذي أقرته الجمعية التأسيسية فلأنهم يعتبرونه نظاماً داخلياً، لا يجوز لفرنسا ولا غيرها التدخل فيه. وبالمقابل حاول المفوض السامي المناورة فقرر استئناف نشاط الجمعية التأسيسية، حيث عقدت اجتماعها الثالث في ٥ شباط ١٩٢٩، وتلا السيد مفرا رئيس الشعبة السياسية في المفوضية العليا مذكرة

---

(١) ذكر السيد يوسف الحكيم أن الجمعية التأسيسية أقرت الدستور بالإجماع. بينما ذكر السيد غالب العياشي أن الجمعية أقرت الدستور بأغلبية ٦٤ صوتاً، ونحن نرجّح هذا الرأي بدليل انسحاب الشيخ تاج وأعضاء حكومته من الجلسة وهم نواب أيضاً.

المفوض السامي المتضمنة طي المواد الست من الدستور لتناقضها مع مبدأ الانتداب، فانبرى أعضاء الجمعية بإلقاء الخطب الحماسية التي عبرت عن رفضهم لمذكرة المفوض السامي. وانتهى النقاش بإصدار الجمعية التأسيسية قراراً أكدت فيه تمسكها بالدستور ورفضها لمذكرة المفوض السامي. قابل مفرا هذا القرار بإعلان قرار المفوض السامي تعطيل الجمعية التأسيسية إلى أجل غير مسمى. هاج النواب تجاه هذه البادرة السلبية، وتوجهوا إلى منزل السيد فخري البارودي وحولهم مظاهرة حاشدة من سكان دمشق، وأقسموا اليمين على التمسك بالدستور مهما كلف الأمر.

وقام أنصار الكتلة الوطنية بمظاهرات سلمية في دمشق وحلب احتجاجاً على تعطيل الحياة النيابية في البلاد، اشترك فيها وفود الأحياء والنقابات والطلاب. وفي ١١ شباط ١٩٢٩ قامت في مدينة حلب مظاهرة حاشدة اشترك فيها وفود من مختلف المدن السورية والأحزاب والنقابات، وتوجهت إلى منزل السيد إبراهيم هنانو، وهي تنادي بوحدة سورية واستقلالها، فأطل هنانو على المتظاهرين، وخطب فيهم شاكراً صدق عواطفهم الوطنية، وحثهم على العودة إلى مدارسهم وأعمالهم، وأوصاهم بالتزام الهدوء والسكينة. ومع ذلك لم تتوقف المظاهرات إلا بعد تدخل رجال الأمن واعتقال أكثر من ١٥ مواطناً رهن التحقيق.

وفي ٢٤ تموز وجه سلطان باشا الأطرش نداء (من وادي السرحان بشرق الأردن) دعا فيه الأحزاب إلى توحيد صفوفها، وجعل الميثاق الوطني هدفها. وقد وزع هذا البيان على نطاق واسع في المدن السورية، مما زاد من حماسة المواطنين وتمسكهم بأهداف الوحدة والاستقلال والدستور.

وفي ٢٤ أيلول أيضاً نشر الدكتور عبد الرحمن الشهبندر بياناً في القاهرة دعا فيه إلى ضرورة توحيد الجبهة السورية أمام الأطماع الاستعمارية.

وفي ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٩، دعا سلطان باشا الأطرش إلى اجتماع الوطنيين السوريين في وادي السرحان، حضره ممثلون عن اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني، والأحزاب المنضمة إليها، وممثلون عن حزب الشعب بالقاهرة، وزعماء الثورة السورية، أما أعضاء الكتلة الوطنية وحزب الاستقلال فقد امتنعوا عن حضور هذا الاجتماع لحرصهم على سياسة التفاهم والحوار التي اتبعوها مع المفوض السامي. وأصدر المجتمعون بياناً دعوا الأمة السورية للتمسك باستقلال البلاد ووحدتها التامة، واحترام دستورها، وتلبية مطالبها وحقوقها، واستنكروا سياسة بونسو التي تتجاهل أماني البلاد القومية"(١).

وفي مطلع كانون الأول ١٩٢٩ سلم السيد هاشم الأتاسي، لبونسو، مذكرة باسم مجلس الجمعية التأسيسية تتضمن الرغبة بالتوقيع على معاهدة مع فرنسا، تحل محل التعهدات الدولية التي أشار إليها المفوض السامي في بياناته، على ألّا تقل شأناً عن المعاهدة المعقودة بين العراق وبريطانيا، وأن تحقق لسورية الكيان الحقوقي المستقل. لكن بونسو واصل سياسة المماطلة، وتجاهل مطالب السوريين، ونصحهم بالتركيز على التنمية الاقتصادية والعمرانية، وأسهب في ذكر حجم المخصصات التي تنوي سلطة الانتداب وضعها تحت تصرف الحكومة السورية، لصرفها على العمران والتنمية الاقتصادية.

وبالفعل أطلق المفوض السامي يد الحكومة للإنفاق على المشاريع العمرانية في البلاد فتمّ في عهد حكومة الشيخ تاج إنجاز الأبنية الحكومية والمرافق العامة بصورة لم يتم مثلها في جميع العهود السابقة"(٢). وتميزت تلك

---

(١) المصدر: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي - غالب العياشي - الصفحة ٣٧٥.

(٢) من الإنجازات العمرانية البارزة في عهد الشيخ تاج، مبنى مدرسة التجهيز، مبنى وزارة الصحة، مبنى المعهد الطبي. كذلك شهدت حمص وحماه وحلب الكثير من مباني الحكومة أهمها مراكز البلدية والمحافظات.

الفترة، بالحرص على حرية التعبير وإبداء الرأي، فأخذت الصحف الموالية للحكومة تكيل المديح لها وتشي بإنجازاتها العمرانية والاقتصادية، بينما كانت صحيفة «القبس» لسان حال الحزب الوطني والكتلة الوطنية تهاجم حكومة الشيخ تاج، وتتهمها بأنها أداة في أيدي رجال الانتداب(١). وكانت صحيفة «الاستقلال» المستقلة تنشر فضائح المسؤولين في تلك الفترة(٢).

وقبل انتهاء عام ١٩٢٩ بقليل، شهدت دمشق جريمة مروعة كان ضحيتها السيد فوزي الغزي، نائب رئيس الجمعية التأسيسية ومقرر لجنة الدستور، وكادت تتحول هذه الجريمة إلى أزمة سياسية لولا استسلام الفاعلين (عدا واحداً) الذين اعترفوا بأنهم وضعوا السم للسيد الغزي

---

(١) نشر السيد نجيب الريس صاحب جريدة «القبس» مقالاً رد فيه على تصريحات بونسو بعنوان «المستقبل لله»، فضح فيه سياسة التسويف المماطلة في حل القضية السورية وقال: إن الأمة السورية لا تنتظر تصريحات المفوض السامي حول المستقبل، بل تنتظر المصير الذي يمكن للبلاد وراء المفاجأة التي يطبخها قصر «الكي دورسيه».

(٢) اعتقل الشيخ راغب العثماني صاحب جريدة «الاستقلال» لنشره مقالاً جاء فيه:

١- إن الجرارات الزراعية الحديثة التي استوردتها الحكومة من أوروبا لمصلحة وزارة الزراعة استخدمت في حرث مزارع الوزراء. وقد تعطل أحدها في مزرعة وزير الزراعة وما زال في مزرعته لتعذر نقله إلى مرآب الوزارة.

٢- المعروف عن رئيس الحكومة الشيخ تاج الدين أنه فقير ومثقل بالديون البالغة آلاف الليرات. ولكن لم يمض أشهر على توليه الحكم حتى تمكن من سداد جميع ديونه.

٣- إن سيارات الوزراء تستخدم فيما خرج عن شؤون الإدارة مما أدى إلى الإسراف في مال الدولة، وإلى تهريب كميات كبيرة من البنزين، بواسطة تجار معروفين.

ولدى محاكمة الشيخ العثماني قدم محاميه الأستاذ فؤاد القضماني مذكرة طلب فيها التحقيق في صحة الاتهامات الواردة، ولما ثبت للمحكمة صحتها أصدرت حكماً ببراءته واستأنفت الصحيفة الصدور.

لأسباب عائلية تتعلق بتفرغ المرحوم فوزي الغزي للعمل الوطني وإهماله شؤون أسرته. وهكذا فقدت البلاد وطنياً له فضل كبير في سن دستور البلاد.

وبينما كانت البلاد آخذة في الاضطراب، وتتطلع إلى عمل سريع يعيد لها الاستقرار الذي تنشده بعد أن ملت الوعود وسئمت التسويف، فإذا بها تفاجأ بقرار المفوض السامي في ١٤ أيار ١٩٣٠ المتضمن :

«بناءً على أعمال الجمعية التأسيسية التي التأمت في دمشق من ٩ أيار إلى ١١ آب ١٩٢٨ وعلى الآراء التي تبودلت بعد ذلك مع مكتب هذه الجمعية قرر المندوب السامي ما يلي :

١ - تدار دولة سورية بموجب الدستور الملحق بهذا القرار[1].

٢ - إن هذا الدستور المنشور نصه كملحق لهذا القرار، يوضع موضع التنفيذ بعد انتخاب أعضاء مجلس النواب الذي يعين موعد انتخابه فيما بعد، بقرار المفوض السامي.

٣ - في أثناء مدة الانتداب تنفذ الاختصاصات المنشأة بموجب الدستور

---

(١) نشر المفوض السامي الدستور الذي أقرته الجمعية التأسيسية مضافاً إليه المادة رقم ١١٦، وهذا نصها «لا يجوز أن تعارض نصوص هذا الدستور التعهدات التي قطعتها فرنسا على نفسها فيما يخص سورية وجمعية الأمم والعلاقة الخارجية والمحافظة على النظام والأمن والدفاع عن البلاد، إلا وفق شروط تحدد باتفاق يعقد بين الحكومتين الفرنسية والسورية. وعليه فإن نصوص هذا الدستور التي قد تكون ذات علاقة بتلك التعهدات لا يناقش فيها ولا تنشر، إلا تنفيذاً لذلك الاتفاق. كما إن القرارات ذات الصفة التشريعية والتنظيمية التي اتخذتها المفوض السامي لا تعدل إلا باتفاق الحكومتين المشار إليهما».

بشرط الاحتفاظ بحقوق الدولة المنتدبة وواجباتها كما هي ناجمة عن المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم وصك الانتداب»[١].

قوبل نشر الدستور بأشد مظاهر الاستياء والاستنكار، فأضربت البلاد إضراباً عاماً شاملاً، وعطلت المدارس والمرافق الحكومية، وقامت المظاهرات الصاخبة في كل مكان، وأبرق الوطنيون إلى عصبة الأمم للاحتجاج باسم الأمة السورية على تلك السياسة الخرقاء التي اتبعتها فرنسا بإضافة المادة ١١٦ على الدستور[٢].

وشهد عام ١٩٣٠ حركة سياسية واسعة في البلاد، ولا سيّما بعد إعلان بونسو نيته بإجراء انتخابات جديدة، بعد تعطيل أعمال الجمعية التأسيسية. وتميزت الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٣٤ بتأسيس أكثر من ٢٥ حزباً سياسياً، لم يحتفظ أي منها بكيان سياسي واضح بعد عام ١٩٣٤ وكان أبرز هذه الأحزاب[٣]:

حزب الإصلاح: ألفه في دمشق السيد حقي العظم، وأعلن أن غايته السعي لتحقيق استقلال البلاد بالطرق والأساليب الحكيمة، والتعجيل بسن دستور يضمن لأمة حريتها واستقلالها، ويعين شكل حكومتها على أساس دستوري نيابي، والعمل للتوفيق بين الأحزاب المختلفة حتى تتوجه القوى الوطنية نحو الغاية المشتركة وهي السعي لتحقيق الوحدة السورية. وحظر الحزب على أعضائه الانتساب لأي حزب آخر.

---

(١) نشر المفوض السامي خمسة دساتير دفعة واحدة: دستور دولة سورية، دستور دولة لبنان الكبير، دستور دولة جبل الدروز، دستور دولة العلويين، دستور اسكندرون.

(٢) وقع البرقية السيد ابراهيم هنانو بوصفه رئيساً للجنة الدستور. وقد جاء ذلك بعد اجتماع عقدته الكتلة الوطنية في مدينة حلب.

(٣) المصدر: الحياة الحزبية في سورية – محمد حرب فرزات – الصفحة ١١٨.

ضم الحزب الطبقة الأرستقراطية وكبار الموظفين المتعاونين مع سلطة الانتداب، ولهذا عارض الكتلة الوطنية كما عارض حكومة الشيخ تاج. شجعت سلطة الانتداب هذا الحزب وأسهمت في نموه حتى يستقطب المعارضين للكتلة الوطنية.

حزب الاتحاد الوطني: أسسه المحامي المعروف أسعد محاسن وهو وزير داخلية في حكومة الشيخ تاج. وضم في صفوفه كبار الموظفين والضباط المتقاعدين. شجعته سلطات الانتداب، وتعاون مع حزب الإصلاح في معارضته الكتلة الوطنية.

حزب الأمة الملكي: ضم كبار الضباط المتقاعدين من فلول حزب الأمة الذي نشأ في العهد الفيصلي. طالب بتعديل نظام الانتخابات حتى يكون على درجة واحدة[1]. ودعا إلى عقد معاهدة مع فرنسا لبلوغ الاستقرار على أساس النظام الملكي الدستوري، باعتباره النظام الذي سيؤدي في المستقبل إلى الاتحاد مع القطر العراقي الشقيق اقتصادياً وسياسياً، فيساعد على إنقاذ سورية من أزمتها الاقتصادية.

كان لهذه الأحزاب برامج مكتوبة دون أن تحصل على ترخيص بمزاولة نشاطها، لكن سلطة الانتداب شجعتها، وغضت النظر عن نشاطاتها، لأنها في تعددها وعداء بعضها لبعض تشكل أرضاً خصبة يزرع فيها المفوض السامي بذور الشقاق بين الصفوف الوطنية، ويبرهن على افتقار السوريين إلى النضج السياسي، وعلى عنف التيارات السياسية المعارضة للكتلة الوطنية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن بعض الأحزاب نشأ من تجمع عدة أشخاص قلائل، كانوا يجتمعون في المساء، ويخرجون في الصباح ليعلنوا للناس في الصحف عن ولادة حزب جديد.

---

(١) لم يعدل قانون الانتخابات إلا عام ١٩٤٧ عندما أصبح على درجة واحدة.

أما الكتلة الوطنية الي اجتمعت في حلب لدراسة أوضاع البلاد بعد نشر الدستور، فقد لمست التفاف المواطنين حولها بدليل المظاهرات الحاشدة التي لم تنقطع حول من منزل إبراهيم هنانو. وشعرت أن إلغاء المفوض السامي للجمعية التأسيسية، لم يلغ الفوز الذي حققه رجال الكتلة، وأن الدستور الذي أقروه وعارضه المندوب السامي، زاد في تمسك الناس بهم وبالدستور، لكنَّ رجال الكتلة لم يتغلبوا على «عقدة الزعامة»، فبرغم تكتل معارضيهم في أحزاب شتى، وبرغم النشاط البارز الذي أظهروه لخوض الانتخابات، كانت الكتلة ما زالت عاجزة عن إيجاد نظام مكتوب يجمع أفرادها، وانتخاب زعامة تقود الشعب، وتنظم الانتخابات، وتفاوض الفرنسيين. لهذا بقي النشاط السياسي في البلاد يتمثل في المظاهرات الحاشدة التي لم تنقطع، وفي الخطب الرنانة التي كان يلقيها هنانو وجميل مردم والأتاسي وفارس الخوري. أما الشيخ تاج الدين الحسني رئيس الوزراء، فقد أظهر رسوخاً في الحكم، وظل محافظاً على ثباته وهدوئه، بين هجمات المعارضين، وفقدان ثقة رجال الانتداب به، لعدم سيطرته على الشارع، وفشله في إخماد المظاهرات، مما سبب عزل أصدقائه ديلوج وكوليه من المندوبية الفرنسية، وتعيين سولمياك مندوباً جديداً للمفوض السامي في دمشق، لكن حزم الشيخ تاج وجرأته، وانضباط وزرائه، وما حققه من إنجازات اقتصادية وعمرانية في البلاد، مكنه من الاستمرار في السلطة حتى ١٦ تشرين الثاني ١٩٣١، حيث أصدر المفوض السامي قراراً بإقالة حكومته التي استمرت في الحكم زهاء أربع سنوات، برغم كونها حكومة مؤقتة. وهذا ما لم تتمتع به أي حكومة سابقة في عهد الانتداب الفرنسي. ومن الواضح أن الاستغناء عن خدمات الشيخ تاج لم يأت إلا لأن المفوض السامي عازم على إجراء انتخابات في البلاد تكون الغلبة فيها لأنصار الانتداب، فهو ما زال يذكر الدرس الأليم الذي تلقاه بعد انتخابات الجمعية التأسيسية التي فاز الوطنيون بمعظم مقاعدها.

وفي ١٦ تشرين الثاني كلف المفوض السامي مندوبه في دمشق سولمياك تأليف حكومة مؤقتة[1] مع الاحتفاظ بمديري المصالح في مراكزهم لضمان حسن سير الإدارة.

ثم أصدر المفوض السامي قراراً بإحداث المجلس الاستشاري الأعلى لمعاونة المفوض السامي بالإرشاد. وبتأليف هذا المجلس من رؤساء الدول السابقين منذ الاحتلال الفرنسي، ورئيس المجلس التأسيسي، ورئيس مجلس الدولة، ورئيس محكمة التمييز، وعميد الجامعة، ورئيس المجلس الممثل لسنجق إسكندرون، ومن رؤساء الغرف التجارية في دمشق وحلب.

عقد المجلس الاستشاري جلسته الأولى برئاسة المفوض السامي الذي أعلن أن الحل الدائم بين فرنسا وسورية سيكون بعقد معاهدة، وحدد موعد الانتخابات في ٨ كانون الأول و ٢٠ منه للدرجة الأولى، على أن تكون الانتخابات النهائية في ٥ كانون الثاني ١٩٣٢. وحدد مهام مجلس النواب الجديد بإيجاد الحل النهائي للقضية السورية.

وافق أعضاء المجلس الاستشاري على خطاب المفوض السامي، لكن الداماد أحمد نامي، سأل عن غياب السيد هاشم الأتاسي عن الاجتماع وبعد أن تبين أن الدعوة لم توجه إليه أجاب أمين سر المجلس بأن الدعوة ستوجه إليه مستقبلاً. لكن المجلس الاستشاري، لم يعقد بعد تلك الجلسة الافتتاحية أيّ جلسة[2].

تدارس الوطنيون الموقف بعد الإعلان عن موعد الانتخابات، ولم يتوصلوا إلى قرار حول المشاركة في هذه الانتخابات أو مقاطعتها، وعلى

---

(١) سولمياك (رئيساً للوزارة)، بديع المؤيد (للداخلية)، توفيق شامية (للمالية)، شاكر الحنبلي (للمعارف)، توفيق الحياني (لأمانة السر).

(٢) المصدر: سورية والانتداب الفرنسي – يوسف الحكيم – الصفحة ٢٢٥.

الأثر قرروا عقد مؤتمر في دمشق بتاريخ ١٩ كانون الأول ١٩٣١، وأصدروا بياناً شرحوا فيه الحالة الحاضرة التي تمر بها البلاد، ودعوا المواطنين إلى شد أزرهم، والاشتراك معهم في الانتخابات الجديدة، ليكونوا يداً واحدة معتصمين بالمبادىء الوطنية، فلا يضيعوا هذه الفرصة التي قد تسنح لبلوغ الأماني الوطنية، لذلك قرروا خوض الانتخابات، وهم يعرفون كيف يدافعون عن كرامة الأمة"(١).

مجلس النواب

في اليوم المحدد للانتخاب توجه الناخبون إلى مراكز الاقتراع، ووجدوا أمامهم عشرات القوائم الانتخابية التي مثلت مختلف الأحزاب، وشعر الناخبون بالتزوير والتلاعب. وصرفت الأحزاب كل ما تملكه من أموال من أجل الدعاية وشراء الأصوات، وقام الوطنيون بمظاهرات أمام صناديق الاقتراع، فرقها الجيش الفرنسي بالقوة، فسقط القتلى والجرحى، ولما فشل الجيش الفرنسي في قمع المظاهرات، أصدر المفوض السامي قراراً بتوقيف عملية الانتخاب إلى أجل غير مسمى، وحمل الوطنيين تبعة الدماء المراقة، ثم أصدر قراراً حدد فيه يوم ٦ نيسان ١٩٣٢ موعداً لإجراء الانتخابات التكميلية، وأعلنت النتائج يوم ٩ نيسان، فكانت النتائج مذهلة. فاز ثلاثون نائباً من المعتدلين في حلب برئاسة السيد صبحي بركات. و ٢٣ نائباً في دمشق من حزب الإصلاح برئاسة السيد حقي العظم. وفاز من مرشحي الكتلة الوطنية ٧ نواب، كما فاز عشرة من المستقلين برئاسة محمد علي العابد.

اعترض ممثلو الكتلة الوطنية على عملية الانتخابات، وأبرق الأتاسي وهنانو إلى عصبة الأمم ووزارة الخارجية الفرنسية، لكن المفوض السامي

(١) المصدر: أسرار الانتداب الفرنسي – غالب العياشي – الصفحة ٣٨٠.

صادق على النتائج، وأصدر قراراً بدعوة مجلس النواب الجديد للاجتماع في ٧ حزيران ١٩٣٢، وحدد مهام المجلس كما يأتي:

١ - انتخاب رئيس المجلس ومكتبه، وهو عبارة عن نائبين للرئيس وأمينين للسر وثلاثة مراقبين.

٢ - انتخاب رئيس الجمهورية.

٣ - التصديق على الانتخابات النيابية.

٤ - تحديد راتب رئيس الجمهورية والتعويض السنوي للنواب.

افتتح بونسو لمجلس النواب الجديد، إذ انقسم النواب إلى كتل برلمانية، كتلة نواب الشمال برئاسة السيد صبحي بركات (٣٠ نائباً) يساندهم مندوب المفوض السامي في حلب السيد لافاستر. وكتلة نواب الجنوب (٢٣ نائباً) برئاسة حقي العظم، يساندهم مندوب المفوض السامي في دمشق سولمياك. ونواب الكتلة الوطنية برئاسة السيد جميل مردم (٧ نواب) وكتلة المستقلين برئاسة محمد علي العابد (١٠ نواب). انتخب النواب السيد صبحي بركات رئيساً لمجلس النواب، وانتخب أنصاره في مكتب المجلس، ولما أعلن رئيس المجلس بركات بدء الاقتراع على انتخاب رئيس الجمهورية، وقف نواب الكتلة الوطنية والنواب المستقلون وأعلنوا انسحابهم من الجلسة، لكن رئيس المجلس أصر على بدء عملية الانتخاب، باعتبار المنسحبين لا يمثلون إلا أقلية في مجلس النواب، في حين قاطعه مندوب المفوض السامي، وتلا قرار المفوض السامي بتأجيل عملية التصويت على منصب رئاسة الجمهورية إلى الجلسة القادمة، ريثما يتم إقناع النواب المنسحبين بالاشتراك في الجلسة فلا يبقى مجال للاحتجاج بمقاطعة حزب معين لهذه الانتخابات. فأذعن رئيس المجلس ورفع الجلسة.

باشر السيد سولمياك مندوب المفوض السامي ورئيس الحكومة برعاية المفاوضات التي جمعت بين نواب الكتلة الوطنية والمستقلين من جهة، وكتلة

حقي العظم من جهة ثانية، وتم التوصل إلى اتفاق باركه سولمياك بترشيح السيد محمد علي العابد ليكون رئيساً للجمهورية. وبالفعل، بعد التوصل إلى هذا الاتفاق، عقد المجلس النيابي جلسته الثانية، وفاز السيد محمد علي العابد في منصب رئاسة الجمهورية بالأكثرية النيابية المطلوبة، فكان أول رئيس للجمهورية السورية"[1].

أما صبحي بركات الذي اطلع على نتائج مفاوضات النواب برعاية سولمياك، شعر بأن الفرنسيين خذلوه برغم كل الوعود التي بذلوها له، فنقم على الانتداب وعاد إلى حظيرة إخوانه الوطنيين، وفي مقدمتهم هنانو الذي بدأ درب النضال معه.

---

(١) لم يأت انتخاب السيد محمد علي العابد في منصب رئاسة الجمهورية نتيجة لهذا الاتفاق، بل كان قراراً فرنسياً اتخذ قبل الشروع بالانتخابات.

لقد ذكر السيد يوسف الحكيم (سورية والانتداب الفرنسي – الصفحة ٢٢٧) حواراً جرى بينه وبين السيد محمد علي العابد قبل الانتخابات جاء فيه:

العابد: هل تود يا يوسف بك أن تكون لي كما كنت لسمو الداماد أحمد نامي صديقاً مخلصاً، فتمدني بآرائك فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة.

الحكيم: إنني فخور بمصادقتك ولكنني أفضل عليك صديقي القديم إذا كان عازماً على الاستمرار في خوض سياسة البلاد.

العابد: إن وفاءك لأصدقائك وفاء لا يشك في صدقه أحد وهو يزيدني تمسكاً بك وتعلقاً بمودتك، فقل لي: هل تفضل إذا ترك الداماد السياسة بعد مغادرته سورية إلى مقره في بيروت هل تفضل علي أحداً آخر؟

الحكيم: كلا.

العابد: لنتفق إذاً على الوجه التالي: إذا كان للداماد حظ في رئاسة الدولة فتسعى للتوفيق بيني وبينه على أن أكون أقرب الناس إليه. وإذا اعتزل السياسة تكون معي كما كنت معه.

الحكيم: أقبل ذلك بكل شرف.

اختار الفرنسيون السيد محمد علي العابد لرئاسة الجمهورية والسيد صبحي بركات لرئاسة مجلس النواب، لأنهم كانوا يدركون عمق الخلاف بينهما منذ كان بركات رئيساً للدولة والعابد رئيساً لوزرائه، إذ استقال نتيجة فسخ عقد قران بركات من كريمة العابد، هذا الخلاف العميق كان من شأنه أن يسهل للفرنسيين تمرير السياسة التي يرغبون فيها.

أدت الانتخابات إلى ظهور حزبين سياسيين جديدين في البلاد:

الحزب الحر الدستوري[1] : أسسه السيد صبحي بركات في ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٢ وضم مجموعة النواب المعتدلين في المجلس النيابي وأغلبهم من حلب، واعتبر هذا الحزب، حزب الأغلبية في مجلس النواب. أما غايته السياسية فتتمثل بخمسة أهداف:

١ – العمل لتأليف حكومة دستورية قوية مسؤولة أمام المجلس النيابي.

٢ – تحويل الانتداب إلى معاهدة تحالف بين سورية وفرنسا تضمن حقوق الأقليات.

٣ – السعي لإدخال سورية في عصبة الأمم المتحدة.

٤ – إعادة الوحدة السورية على أساس اللامركزية.

٥ – تأليف جيش وطني متطوع، للاستغناء عن قطعات الجيش الفرنسي تدريجياً.

وحدد الحزب مدينة دمشق مركزاً له، وأصدر صحيفة في حلب ناطقة بإسمه هي «الأهالي» طالبت بضرورة إصلاح القضاء للتخلص من المحاكم الأجنبية تدريجياً، وإصلاح الأوقاف الإسلامية وإدارتها إدارة طائفية، وتأمين حرية التعليم ووحدته، وإصلاح الجهاز الإداري.

---

(١) المصدر: الحياة الحزبية في سورية – محمد حرب فرزات – الصفحة ١٢٤.

حزب الائتلاف[1]: أسسه السيد حقي العظم في مطلع آذار ١٩٣٢، وضمَّ في صفوفه كتلة نواب الجنوب ودمشق. حمل هذا الحزب مبادىء حزب الإصلاح الذي كان قد أسسه حقي العظم، واتخذ مدينة دمشق مقراً له.

لم تختلف سياسة الحزب الحر الدستوري عن سياسة حزب الائتلاف من حيث المبادىء والأهداف، فكلاهما تعاون مع سلطة الانتداب، وطالب بالتدرج لتحقيق الاستقلال، ولكن خلافهما برز لدى التصويت على منصب رئيس الجمهورية، إذ اتفق السيد حقي العظم مع نواب الكتلة الوطنية والمستقلين على ترشيح السيد محمد علي العابد، ضد السيد صبحي بركات، الأمر الذي أدى إلى فوز العابد بستة وثلاثين صوتاً مقابل أربعة وثلاثين صوتاً نالها السيد صبحي بركات.

وبقيت الكتلة الوطنية حزب الأقلية في مجلس النواب، فلم يفز من قادتها في الانتخابات إلا جميل مردم وفارس الخوري ومظهر رسلان، وأربعة آخرون من دمشق وحلب. أما الأتاسي وهنانو والكيالي وعشرات آخرون فلم يفوزوا بالانتخابات، لكنهم استمروا بالفوز بثقة الشعب.

بدأ السيد محمد علي العابد رئيس الجمهورية مهام منصبه بتكليف السيد حقي العظم بتشكيل الوزارة السورية الجديدة، وأصدر في ١٤ حزيران ١٩٣٢ مرسوماً بتسمية أعضاء هذه الوزارة[2]، وكانت المهمة

---

(١) المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٢) السيد حقي العظم (رئيساً للوزارة)، مظهر رسلان (للعدل والمعارف)، جميل مردم (للمالية)، سليم جنبرت (للأشغال العامة والاقتصاد)، وعين السيد نجيب أرمنازي أميناً عاماً لرئاسة الجمهورية، ضمنت الوزارة اثنين من الكتلة الوطنية (مردم – رسلان)، ووزيراً من الحزب الدستوري بالإضافة إلى رئيسها من حزب الائتلاف.

الرئيسية أمام الوزارة هي التوقيع على معاهدة الصداقة والتحالف مع فرنسا.

القانون الأساسي للكتلة الوطنية

كان التطور البارز الذي شهده عام ١٩٣٢ هو مؤتمر الكتلة الوطنية الذي عقد في حمص في شهر تشرين الثاني ١٩٣٢، فقد لاحظ رجال الكتلة التفاف المواطنين حولهم، واتساع قاعدتهم الشعبية. ولمسوا الحاجة إلى تنظيم يربطهم، كانت البلاد بأشد الحاجة لمثله، وهي على أبواب معركة سياسية طاحنة، بسبب نجاح خطط بونسو في ترتيب جهاز السلطة بصورة يسمح له بفرض معاهدة على سورية دون إرادتها.

حضر اجتماع حمص، حشد من الوطنيين السوريين يتقدمهم هاشم الأتاسي، عبد الرحمن كيالي، عبد الرحمن بيهم، عبد الحميد كرامي، عبد اللطيف بيسار، فاخر الجابري، عبد القادر الكيلاني، نجيب الأرمنازي، مظهر رسلان، جميل مردم، يوسف عيسى، عفيف الصلح، الأمير سعيد الجزائري، إحسان الشريف، عارف الحسن، عبد الله اليافي وغيرهم.

وانتخب المؤتمرون السيد إبراهيم هنانو زعيماً للكتلة، والسيد هاشم الأتاسي رئيساً لها، وأقروا القانون الأساسي(١) للكتلة الوطنية الذي نص على أنها هيئة سياسية غايتها تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية، وإيصالها إلى الاستقلال التام، وتوحيد أراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة، واعتبر أن تأليف الأحزاب السياسية في البلاد مخالف لوحدة الجهود، وحددت تشكيلاتها بالمكتب الدائم ومجلس

---

(١) نص القانون الأساسي للكتلة الوطنية بالملحق الوثائقي - الوثيقة رقم (٢٣).

الكتلة والمؤتمر العام، وانتخب المؤتمر أعضاء المكتب الدائم[1] المؤلف من سبعة أعضاء تستمر عضويتهم مدى الحياة.

لم تطرح الكتلة الوطنية نفسها كحزب سياسي، لأن قانونها الأساسي لم يتضمن أهدافاً إيديولوجية نصيب الفرد والمجتمع، ولم يشترط لعضويتها انتماءً طبقياً معيناً، ولهذا اعتبرت الكتلة هيئة لحشد الجماهير التي تجمعها غاية واحدة هي استقلال البلاد ووحدتها. كذلك لم تكن الكتلة الوطنية جبهة أحزاب، لأن الانتساب إليها متاح للأفراد فقط ممن أتموا الثامنة عشرة من عمرهم، ومن ذوي السيرة الحسنة. بل أكد نظامها الأساسي ضرورة عدم إقامة الأحزاب السياسية في البلاد، بغية جمع طاقات الأمة حول هدف الاستقلال. ولهذا رفعوا شعار «الطاعة لله والكتلة الوطنية»، وعارضوا جميع الأحزاب، ورفضوا إشراكها في أي من نشاطاتهم السياسية حتى تلك التي تقف برامجها على يسار الكتلة الوطنية. وهذا مؤشر واضح على رغبة زعمائها الاستئثار بالنشاط السياسي والزعامة ثم بالسلطة في البلاد. بل أكثر من ذلك فقد نصالقانون الأساسي على انتخاب أعضاء المكتب الدائم للكتلة مدى الحياة، فابتعدوا بذلك عن أحد مبادئ الديمقراطية التي نادوا بها، كذلك جرى تعيين أعضاء مجلس الكتلة[2]، وهو بمثابة «المؤتمر العام» في

---

(١) هاشم الأتاسي (رئيساً)، إبراهيم هنانو (زعيماً)، سعد الله الجابري (نائباً للرئيس)، جميل مردم، شكري القوتلي، عبد الرحمن الكيالي، فارس الخوري (أعضاء). وبعد وفاة السيد ابراهيم هنانو حل محله في عضوية المكتب الدائم السيد لطفي الحفار، بينما ظل مركز الزعامة شاغراً حتى حصل عليه السيد شكري القوتلي اعتباراً من عام ١٩٤١.

(٢) تألف مجلس الكتلة من السادة: هاشم الأتاسي، إبراهيم هنانو، سعد الله الجابري، عبد الرحمن كيالي، لطفي الحفار، شكري القوتلي، نسيب البكري، عبد القادر السرميني، فارس الخوري، إحسان الشريف، أحمد اللحام، محمد إسماعيل، عفيف الصلح، ناظم القدسي، رشدي الكيخيا، فايز الخوري، مظهر رسلان، إسماعيل=

الأحزاب السياسية، بالموقعين على ميثاق الكتلة، بينما جرت معظم الأحزاب على انتخاب أعضاء مؤتمراتها بواسطة قواعدها الحزبية، ولهذا تصدرت المراكز القيادية في الكتلة (المكتب الدائم، ومجلس الكتلة، والمؤتمر العام) الوجوه السياسية المعروفة في المدن والقرى التي لها نفوذ الزعامة والوجاهة. ومع ذلك، فإن شعبيتها ازدادت آنذاك بسبب مواقف قادتها، وماضيهم النضالي، لكن هذه الثقة المطلقة بماضي ممثلي البلاد، والالتفاف الجماهيري حولهم حرم رجال الكتلة من الرؤيا الواضحة لتطور الأمور، وأوقعهم في أخطاء انعكست سلبياً على البلاد، وعلى النضال السياسي فيها، وعلى مستقبل الكتلة الوطنية نفسها، وقد بدأت هذه الأخطاء مع توقيع المعاهدة السورية - الفرنسية لعام ١٩٣٦.

محاولة فرض المعاهدة الفرنسية

كان المفوض السامي بونسو يشعر بالمرارة بسبب الفشل الذي رافقه منذ بدء عهده في سورية، فلم يحقق أي تفاهم مع الوطنيين بشأن دستور البلاد، أو المعاهدة المنويّ عقدها، ولما نجح في تزوير الانتخابات، وترتيب الواجهات السياسية: رئيس الجمهورية، رئيس مجلس النواب، رئيس الحكومة، شعر بأن الفرصة أصبحت مواتية ليعرض على هذه الواجهات مشروع معاهدة وضعتها الحكومة الفرنسية وكلفت بونسو إبرامها مع السوريين.

= كيخيا، عبد الوهاب ميسر، نوري الفتيح، نعيم أنطاكي، إدمون رباط، جميل مردم، توفيق الشيشكلي، نجيب البرازي، لنجيب باقي، أحمد منير وفائي، ميخائيل إليان، أحمد خليل المدرس، نجيب الريس، فخري البارودي، حسني إبراهيم باشا، عبد القادر شريتح، سليمان المعصراني، عبد الواحد هارون، مجد الدين الأزهري، عبد الحميد كرامي، رياض الصلح، عبد الرحمن بيهم، أمين أرسلان، إحسان الجابري، سعيد حيدر، نبيه العظمة، عبد اللطيف بيسار.

حاول المفوض السامي حمل الوزارة على قبول مشروع المعاهدة، وتولى رئيس الوزراء حقي العظم مهمة إقناع الوزراء بجدوى هذه المعاهدة استناداً لمبدأ «خذ وطالب»، لكن أنباء محاولات السيد العظم تسربت إلى مجلس النواب، فقامت الاضطرابات، وازداد الناس التفافاً حول رجال الكتلة الوطنية، إلا السيد زكي الخطيب نائب دمشق الذي أذاع بياناً أعلن فيه انسحابه من الكتلة الوطنية، وطالب باستقالة «حكومة العظم»، وقال «حانت الساعة التي يجب أن تنتهي فيها هذه التجربة الفاشلة والرياء في التفاهم مع الأجنبي».

أحدث بيان الخطيب هزة كبيرة في البلاد، فبعد يومين استقال الوزيران الوطنيان جميل مردم ومظهر رسلان، وعقدت الكتلة الوطنية اجتماعاً في دمشق قررت فيه وقف التعاون مع الفرنسيين، إلا على أساس وضع معاهدة سليمة من الشوائب. وقررت الكتلة سحب نوابها من المجلس النيابي ريثما تبدو من الجانب الفرنسي بادرة جديدة تساعد على استئناف الحوار.

قام الزعيم هنانو بزيارة دمشق (وحل في فندق أمية مقابل دار الحكومة بالمرجة)، فتوافد للسلام عليه الوطنيون وطلبة الجامعة والمدارس الثانوية، معلنين كامل ثقتهم بالكتلة الوطنية. بينما حمل هنانو حملة شعواء على الحكومة لنيتها قبول المعاهدة بالشكل المفروض على الأمة. واستدعى المفوض السامي في ٣ حزيران ١٩٣٣ السيد حقي العظم، وطلب إليه الاستقالة على أن يؤلف وزارة جديدة دون أن يشترك فيها أحد من المنتسبين إلى الكتلة الوطنية، لأن أعضاءها وقفوا هذا الموقف المعادي من مشروع المعاهدة. وبالفعل ألف السيد حقي العظم وزارته الجديدة، وصدر مرسوم جمهوري باعتماد وزرائها[1].

---

(١) حقي العظم (رئيساً للوزارة)، الشيخ سليمان جوخدار (للعدل)، شاكر الشعباني (للمالية)، سليم جنبرت (للمعارف والأشغال العامة)، محمد أوطه لي (للزراعة)، وجميعهم من السوريين الذين تعاونوا مع الانتداب.

استمرت المظاهرات تجوب شوارع المدن السورية، وعاد الوفاق بين هنانو وصبحي بركات بعد قطيعة استمرت أكثر من عشر سنوات، وتعهد بركات بعدم تمرير المعاهدة في مجلس النواب، كذلك عارضها داخل الوزارة السيد سليم جنبرت وزير المعارف والأشغال العامة بعد الاطلاع على بنودها.

بعد هذا الفشل الذي أصاب بونسو ومستشاره السياسي مفرا قررت الحكومة الفرنسية سحبهما إلى باريز، وعينت الكونت دي مارتيل سفيرها في الصين مندوباً سامياً في سورية ولبنان.

وصل دي مارتيل إلى بيروت في شهر تموز ١٩٣٣، ولمّا زار دمشق استقبله أركان الحكومة والنواب وزعماء الأحزاب، فيما عدا الكتلة الوطنية، التي قدم زعماؤها طلباً لمقابلة دي مارتيل فوافق على طلبهم. ولمّا اجتمعوا به شرحوا له شكواهم من الوضع القائم في البلاد، وطالبوا باتخاذ موقف واضح يحقق للبلاد وحدتها واستقلالها، وإلا فإن الكتلة الوطنية لن تكون مسؤولة عما سيحدث في سورية من اضطرابات، الأمر الذي أثار غضب دي مارتيل، فأنهى المقابلة فوراً.

وفي ٢١ تشرين الأول ١٩٣٣ زار المفوض السامي مدينة حلب، وقرر أعضاء الكتلة الوطنية استقباله في مدخل دار الحكومة[١]، وتحدث باسمهم الدكتور عبد الرحمن كيالي قائلاً[٢]:

---

(١) حضر الاستقبال من رجال الكتلة الوطنية: الدكتور عبد الرحمن الكيالي، جميل إبراهيم باشا، ناظم القدسي، نعيم أنطاكي، أدمون رباط، والصحفي سعيد فريحة وغالب العياشي.

(٢) المصدر: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي – غالب العياشي – الصفحة ٣٨٣.

«إننا أتينا لنرحب بقدومكم باسم الكتلة الوطنية. فنرجو يا فخامة العميد أن تحل قضيتنا، ورجاؤنا أيضاً أن تعملوا بالقاعدة الذهبية : أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله».

أجاب دي مارتيل :

«إننا على استعداد لأن نتبادل حسن التفاهم، وأن نعتبر هذه القاعدة الذهبية التي تفضلتم بها بإسم الكتلة الوطنية المحترمة أساساً لمحور حل هذه القضية السورية التي جئت من أجلها».

رغم هذا الوعد عاد دي مارتيل إلى بيروت، واستدعى السيد حقي العظم رئيس الحكومة وجرى في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٣ التوقيع على المعاهدة التي سيحيلها رئيس الوزراء إلى مجلس النواب السوري، ومن ثم يحيلها المفوض السامي إلى البرلمان الفرنسي للمصادقة عليها. وعندما علم السيد سليم جنبرت بما أقدم عليه السيد حقي العظم قدم استقالته من الوزارة، وصدر قرار المفوض السامي بتعيين السيد لطيف غنيمة بدلاً عنه.

تضمنت المعاهدة ما يلي(١) :

---

(١) من الواضح أن هذه المعاهدة التي سميت «معاهدة سلم وصداقة بين فرنسا وسورية المستقلة ذات السيادة» لم تتضمن أي بند يشير إلى الاستقلال أو السيادة، بل قبل الحديث عن الاستقلال لا بد من الحديث عن الوحدة السورية، إذ كيف تحقق سورية المجزأة استقلالها وما زالت اللاذقية دولة، وجبل العرب دولة، ولواء إسكندرون يتمتع بالاستقلال الذاتي. ثم لم تحدد المعاهدة زمناً لتنفيذ أي من بنودها، فلم تتحدث عن انسحاب القوات الأجنبية من سورية ولم تتضمن تحديداً زمنياً لانتهاء الانتداب، ولا تعهداً فرنسياً بقبول سورية في عصبة الأمم، ومِنْ ثَمَّ فإن هذه المعاهدة لا تلبي أياً من المطالب الوطنية التي طالما ناضل من أجلها السوريون. يضاف إلى ذلك أن هذه المعاهدة هي أقل شأناً من المعاهدة العراقية – البريطانية ولا سيّما بعد تعديلها عام ١٩٣٠، إذ حققت للعراقيين المزيد من «الاستقلال المقيد».

١ - الحكومتان السورية والفرنسية اتفقتا على التشاور دون قيد في كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية.

٢ - تعيين كل منهما ممثلاً سياسياً لدى الأخرى، وتؤكد الحكومة الفرنسية بواسطة قنصلياتها حماية الرعايا السوريين ومصالحهم في كل مكان لا يكون للحكومة السورية ممثل فيه.

٣ - تُنقل إلى الحكومة السورية، حين انتهاء الانتداب، جميع الحقوق والواجبات الناجمة عن المعاهدات والاتفاقات التي أبرمتها الحكومة الفرنسية فيما يتعلق بسورية.

٤ - تتشاور الحكومتان باتخاذ التدابير اللازمة للدفاع ضد كل تهديد مسلح.

٥ - تقع مسؤولية الدفاع وحفظ النظام في سورية على حكومتها وتؤازرها الحكومة الفرنسية عسكرياً مدة هذه المعاهدة.

٦ - تضع الحكومة الفرنسية تحت تصرف الحكومة السورية المستشارين الفنيين والقضاة والموظفين حسب ما يراه الفريقان المتعاقدان من فائدة لوجودهم.

٧ - تتعهد الحكومة السورية بتأمين حقوق الأقليات الشخصية والمذهبية بصورة تتفق والمبادئ العامة التي قبلتها جمعية الأمم.

٨ - الاشتراك في إدارة المصالح تنفيذاً لما جاء في معاهدة لندن بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٢.

٩ - مدة هذه المعاهدة خمس سنوات قابلة للتعديل.

١٠ - تبلغ هذه المعاهدة بعد تصديقها إلى عصبة الأمم.

١١ - اعتباراً من دخول سورية عصبة الأمم، تسقط عن عاتق الحكومة الفرنسية التبعات الملقاة عليها.

١٢ - حررت هذه المعاهدة على نسختين بالعربية والفرنسية والمعمول على النص الفرنسي.

قررت الحكومة عقد جلسة لمجلس النواب في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٣ لمناقشة المعاهدة الفرنسية، وقبل الموعد المحدد لاجتماع مجلس النواب وصل إلى دمشق السيد إبراهيم هنانو وغيره من قادة الكتلة الوطنية وبدؤوا سلسلة من الاتصالات المكثفة مع النواب وقادة الأحزاب للحصول على وعد منهم بعدم التوقيع على هذه المعاهدة.

اجتمع مجلس النواب، وألقى وزير المالية شاكر الشعباني خطاباً دعا فيه النواب للمصادقة على المعاهدة، ودافع عنها بحماسة، باعتبارها تحقق للبلاد مطاليبها، وجرى نقاش داخل مجلس النواب، بينما طوقت مبنى المجلس مظاهرة للنساء، وأخذن يهتفن ويصرخن بسقوط هذه المعاهدة. وتمكن فريق منهن من دخول شرفات القاعة، رغم حراب الجنود الفرنسيين ودباباتهم، فتحمس النواب وهاجت النفوس. وما كاد الوزير الشعباني ينتهي من دفاعه حتى وقف نائب حماة الدكتور توفيق الشيشكلي، وبدأ يندد بالمعاهدة ويصفها بالتناقض مع مطالب البلاد بالوحدة والاستقلال. وتحدث نائب دمشق زكي الخطيب، وهاجم المعاهدة بشدة، ووصف من يوافق عليها بالخيانة، ثم تحدث فائز الخوري وهاجم المعاهدة، واشتدت الاضطرابات داخل مجلس النواب وخارجه. في ظل هذه الأجواء المضطربة حاول مندوب المفوض السامي مفرا إفهام المجلس بصدور قرار المفوض السامي بتأجيل الجلسة مدة أربعة أيام، لكن السيد صبحي بركات تنبه إلى خطورة مثل هذا القرار، فقرر الاستمرار في الجلسة، فقد وقف السيد جميل مردم، وتلا مضبطة رفض النواب لهذه المعاهدة بأغلبية ٥٦ صوتاً من أصل ٧٠ نائباً[1].

---

(١) جاء في مضبطة النواب: اطلع النواب الموقعون أدناه على نصوص المعاهدة التي وقعت عليها الحكومة، وعرضتها على مجلسها النيابي لإقرارها، فوجدوها مناقضة =

طلب رئيس المجلس، الذي صوت إلى جانب رفض المعاهدة، تسجيل هذا الرافض في محضر الجلسة، ثم رفع الجلسة بعد تلاوة قرار المفوض السامي بتأجيل انعقادها إلى أجل غير مسمى، وهكذا سحب مشروع المعاهدة من المجلس، وعطلت دورته حيث غادر المفوض السامي البلاد عائداً إلى فرنسا وبقي فيها حتى ٣ آذار(١).

غادر النواب قاعة المجلس وتوجهوا إلى منزل السيد صبحي بركات القريب من مجلس النواب للتداول في الموقف بعد إسقاط المعاهدة الفرنسية وتعطيل مجلس النواب. وقرروا تشكيل لجنة للاتصال باسم الوطنيين السوريين لشرح القضية السورية في المحافل العربية والدولية(٢).

وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٣٤ وصل إلى بغداد السيد إحسان الجابري عضو الكتلة الوطنية،واجتمع مع السيد ياسين الهاشمي رئيس وزراء العراق، وطلب إليه تقديم مساعدةمالية لدعم القضية السورية، ثم اجتمع بالملك غازي بحضور الشريف علي بن الحسين، وبحثوا في القضية السورية، وضرورة تأليف لجنة خاصة في العراق لنصرة هذه القضية. فألمح الملك غازي إلى استعداد العراق لوضع كل الإمكانات تحت تصرف الوطنيين السوريين، شريطة أن يكون الأمير زيد ملكاً على سورية(٣).

= لرغائب الأمة. وغير ضامنة لمصالح البلاد من وحدة وسيادة واستقلال. ولذلك قرروا رفض هذه المعاهدة وانتخاب لجنة مؤلفة من ١٥ نائباً لكتابة قرار الرد، واقترحوا انتخاب أعضاء اللجنة حالاً.

(١) أذاع دي مارتيل قبل مغادرته فرنسا «بأن الذين رفضوا المعاهدة من السوريين أثبتوا بأنهم ليسوا أهلاً لها».

(٢) ضمت اللجنة السادة: صبحي بركات، هاشم الأتاسي، جميل مردم، فارس الخوري، نيقولا جانجي، نوري الأصفري، نسيب الكيلاني، عفيف الصلح.

(٣) كانت الصحف العراقية تروج أنباء مفادها أن فرنسا تفاوض الملك علي بن الحسين لتنصيبه ملكاً على سورية، ونشرت هذه الصحف تصريحات للملك علي قال فيها «لا أقبل بالجلوس على عرش سورية إلا إذا تحققت للبلاد وحدتها وصدر العفو العام، ومنحت سورية حقوقها. لأن فرنسا لا تحاول تبديل الحكم الحالي إلا طمعاً بنفوذ ملك يساعدها على هضم حقوق السوريين».

وزارة الشيخ تاج الدين الحسني

عاد المفوض السامي دي مارتيل من باريز إلى بيروت في ٣ آذار ١٩٣٤، وتلقى تقريراً من مندوبه في دمشق، تحدث عن استمرار الاضطرابات في البلاد. وأشار إلى عجز حكومة السيد حقي العظم في السيطرة على الأوضاع، ورشح السيد تاج الدين الحسني لتشكيل وزارة جديدة، بالنظر إلى شعبيته وشعبية والده الشيخ بدر الدين. تبنى المفوض السامي ما ورد في التقرير، وفي ٧ آذار ١٩٣٤ قدم السيد حقي العظم استقالة حكومته، وصدر مرسوم جمهوري بتكليف الشيخ تاج الدين بتشكيل حكومة جديدة(١).

كان أول عمل بدأت به الوزارة الجديدة، الإعلان عن زيارة السيدين محمد علي العابد وتاج الدين الحسني لحمص وحماه وحلب، إذ قرر الوطنيون مقاطعة هذه الزيارة. وحين وصل الرئيسان إلى حلب في ٩ نيسان ١٩٣٤، قاما بجولة على مدارس المدينة، فقد رفع التلاميذ لافتات تدعو لوحدة البلاد واستقلالها، وتندد بالمتعاونين مع الانتداب. وفي اليوم الآتي (الجمعة) أرادا تأدية فريضة الصلاة في مسجد سيدنا زكريا الذي اعتاد هنانو ورجال الكتلة الوطنية الصلاة فيه. فاتخذت سلطة الانتداب الاحتياطات الأمنية اللازمة، وحجزت لهما السدة التي اعتاد هنانو الجلوس فيها. ولما دخلا المسجد كانت السدة قد احتلت من هنانو والجابري والكيالي وغيرهم. وكان مقرراً أن يلقي الشيخ تاج خطاب الجمعة، وإذا بالسيد سعد الله الجابري واقف على المنبر، وبدأ بإلقاء كلمة وطنية، ندد فيها بسياسة

---

(١) الشيخ تاج الدين الحسني (رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية)، عطا الأيوبي (للعدل)، حسني البرازي (للمعارف)، جميل الإلشي (للأشغال)، هنري هندية (للمالية)، محمد أوطه لي (للزراعة).

الانتداب، وحمل حملة شعواء على رجال الحكم في سورية، واصفاً إياهم بتكريس أنفسهم لخدمة الاستعمار وأذنابه، وبأنهم يقفون في صف أعداء الوطن واستقلاله. وطالب الشعب بالصمود حتى تتحقق للبلاد أمانيها[1].

ألهب خطاب الجابري حماسة المصلين، فخرجوا بمظاهرة حاشدة من المسجد الذي طوقته قوات الأمن، ومنعت المصلين من مغادرة المسجد، لكن هنانو ورفاقه أصروا على الخروج في مقدمة المظاهرة، فأسرع رجال الأمن إلى وضع هنانو في سيارة انطلقت به إلى منزله، وباشروا باعتقال المتظاهرين، إذ بلغ عدد المعتقلين أكثر من ٢٠٠ مواطن، كان في مقدمتهم: سعد الله الجابري، غالب العياشي، ناظم القدسي، رشيد رستم، مصطفى شبارق، عادل سياف، بكري محوك، ظافر الرفاعي، عبد القادر السرميني مع أبنائه الأربعة، الدكتور حسن ابراهيم باشا، وجميعهم قادة الكتلة الوطنية في حلب.

في ٢١ نيسان، قدم الوطنيون إلى المحكمة المختلطة المؤلف نصابها من أكثرية فرنسية، استناداً إلى قانون قمع الجرائم الإفرنسي، فقد توافد محامو الدفاع من مختلف المدن السورية[2] ولبنان والعراق، وشهدت المدن السورية إضراباً شاملاً احتجاجاً على محاكمة الوطنيين، وصدرت أحكام بالسجن لمدد مختلفة أقصاها ستة أشهر بحق السادة سعد الله الجابري، وحسن إبراهيم باشا، وعبد القادر السرميني وأبنائه الأربعة[3].

---

(١) المصدر: سورية والانتداب الفرنسي - حسن الحكيم - الصفحة ٢٤٢.

(٢) كان بين محامي الدفاع السادة: نعيم أنطاكي، أدمون رباط، زكي الخطيب، منير العجلاني، إحسان الشريف، ليون زمريا، وجيه لحلاج، يوسف الناقوس، سيف الدين المأمون، لويس زيادة، وغيرهم.

(٣) المصدر: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي - غالب العياشي - الصفحة ٣٩٨.

الكتلة الوطنية بعد وفاة زعيمها إبراهيم هنانو

في تشرين الأول ١٩٣٤ أسس السيد فخري البارودي أحد أقطاب الكتلة الوطنية مكتباً للدعاية والنشر جعل شعاره «السنتيم أساس المليون»، وبدأ بجمع التبرعات من أجل الدعاية للقضية السورية في إطار «مشروع الفرنك»، ونشط هذا المكتب في جمع الوثائق والمعلومات عن سورية منذ انفصالها عن الدولة العثمانية، ووجه نداءً إلى الشعب من أجل حماية الصناعة الوطنية، ومقاطعة البضائع الأجنبية، لكن السلطات الفرنسية أغلقت هذا المكتب في ١٩ كانون الثاني ١٩٣٦، وصادرت موجوداته وأمواله، واعتقلت رئيسه السيد فخري البارودي، وأبعدته إلى الحسكة.

وفي ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٥ فجعت البلاد بوفاة الزعيم إبراهيم هنانو، إثر مرض عضال (السل)، ونقل جثمانه إلى مكتب الكتلة الوطنية في حلب، ولف بالعلم السوري، ومشت الجماهير يتقدمها زعماء الكتلة الوطنية وراء جثمانه بموكب مهيب، ودفن في مقبرة الإسماعيلية. وانهالت مئات البرقيات من جميع الأقطار العربية والمدن السورية، معربة عن أسفها لوفاة الزعيم الوطني الكبير. وبهذا فقدت الكتلة الوطنية أحد رجالها الكبار ممن التفت حولهم الجماهير لنضالهم من أجل وحدة البلاد واستقلالها.

لكن الناس استغربوا عدم إقامة إخوانه أعضاء الكتلة الوطنية في دمشق مأتماً لذكراه، كما جرى في حلب والمدن السورية الأخرى، وكثرت الأقاويل في هذا الصدد، مما دعا الكتلة الوطنية، بعد انقضاء أربعين يوماً على وفاته، إلى أن تقيم حفل تأبين على مدرج الجامعة تبارى فيه الخطباء والشعراء بتعديد مناقب هنانو الوطنية.

وفي ١٠ كانون الثاني ١٩٣٦ أعلنت الكتلة الوطنية الميثاق الوطني[1] وتألف مجلس الكتلة الوطنية[2] من ٢٧ عضواً. وعقد في الوقت ذاته مؤتمر لمندوبي الكتلة الوطنية في الساحل والأقضية الأربعة التي ضمت إلى جبل لبنان، ورفعوا مذكرة إلى المفوض السامي طالبوا فيها بتحقيق الوحدة السورية الشاملة[3].

الإضراب الستيني

دفعت الأحداث الماضية الشعب إلى القيام بحركة مقاومة مدنية بدأت بمقاطعة شركة التنوير والجر الفرنسية بدمشق، وانتقلت هذه الحركة إلى إضراب شامل في دمشق وطرابلس وبعض المدن السورية الأخرى استمر ستين يوماً.

تضامن السيد رئيس مجلس النواب صبحي بركات مع هذه الحركة، وأرسل بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٦ كتاباً إلى المفوض السامي احتج فيه

---

(١) تألف الميثاق الوطني من سبع نقاط: تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية، وجمع أراضيها المجزأة في دولة واحدة ذات حكومة واحدة، رفض وعد بلفور ومقاومة فكرة الوطن القومي لليهود، السعي لاتحاد الأقطار العربية، تأييد الحرية والمساواة للشعب كله على اختلاف طوائفه، اتحاد جميع قوى الأمة، وتوجيه جهودها لتحقيق الأماني القومية، واعتبر البند السابع من الميثاق النقاط السابقة جوهرية في حياة الأمة وكل مخالفة لها تحرم صاحبها من حق المبادئ الوطنية.

(٢) تألف مجلس الكتلة الوطنية من: هاشم الأتاسي، فارس الخوري، جميل مردم، رياض الصلح، فايز الخوري، سعد الله الجابري، فخري البارودي، شكري القوتلي، الدكتور ناظم القدسي، الدكتور منير العجلاني، رشدي الكيخيا، وغيرهم.

(٣) المصدر: الحياة الحزبية في سورية – محمد حرب فرزات – الصفحة ١٢٩.

على سياسته، ووصف مشروع معاهدة ١٩٣٣ التي مازال يتمسك بها الفرنسيون بأنها طعنة لوحدة البلاد وسيادتها وقال[1] :

«فاجأتم البلاد بقرارات كيفية، ولم تتقيدوا في يوم من الأيام بصك الانتداب، ولم تحترموا دستوراً أنتم وضعتموه وصدقتموه ... وأحتج بشدة على إبعاد نائب دمشق فخري البارودي دون محاكمة، وعلى ضرب نواب الأمة والوزراء السابقين، كما أنني أحتج بشدة على التمادي في سفك الدماء في الشوارع والأزقة على قتل العشرات، واعتقال المئات، وإبعاد الدكتور سيف الدين المأمون، واعتقال طلاب المدارس، وضربهم لمجرد أنهم عبروا عن مشاعرهم بمظاهر سلمية، وأطلب بإصرار وإلحاح إرجاع المبعدين، وإطلاق سراح المسجونين، ووضع حد لهذه المعاملة الشاذة التي يتعامل بها الطلاب وهم نخبة البلاد ونواتها الصالحة. إن المسؤولين عن هذه الحالة هم هؤلاء الذين يتربعون على كراسي الحكم، ويستمدون سلطانهم من فخامتكم، ولو أنصف الدهر لكان يجب أن يحاكموا ويعاقبوا أشد العقاب على ما اقترفوه من ويلات كان ضحاياها هؤلاء المظلومون»[2].

وفي ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٦ استقبل المفوض السامي وفداً من الوطنيين السوريين قدم له مطالب البلاد وتتلخص[3] :

١ – إعادة الدستور كما وضعته الجمعية التأسيسية.

٢ – إلغاء نظام الانتداب وإعلان استقلال سورية.

٣ – إعلان وحدة البلاد السورية.

---

(١) مذكرات السيد حسن الحكيم – مجموعة وثائق – بيروت ١٩٦٥.

(٢) صيغ كتاب السيد صبحي بركات على شكل إنذار، ووضعت عباراته بالشدة والقوة، وفيه صراحة لاذعة تفضح ممارسات المندوب السامي وحكومته بدمشق، ولهذا عبر الكتاب عن موقف وطني للسيد صبحي بركات لا يستطيع أحد إنكاره.

(٣) المصدر: الحياة الحزبية في سورية – محمد حرب فرزات – الصفحة ١٣٠.

٤ - إعادة المبعدين وإطلاق سراح المسجونين.

أوعزت الحكومة الفرنسية إلى مفوضها السامي ألّا يتأخر في عقد المعاهدة مع أيّ حكومة سورية حائزة ثقة أكثرية الشعب السوري، ووجد دي مارتيل أن لا بديل أمامه وحالة البلاد تزداد اضطراباً من تعديل سياسته تجاه الزعماء الوطنيين، وتبديل الحكومة الراهنة بحكومة أكثر شعبية. فبدأ مفاوضات مع السيد هاشم الأتاسي رئيس الكتلة الوطنية، ثم أعلن في مطلع شهر شباط ١٩٣٦، استعداده للتفاهم والعمل مع الوطنيين السوريين على أساس سفر وفد منهم إلى باريز، للاتفاق مع وزارة الخارجية الفرنسية على دستور يضمن للبلاد استقلالها ووحدتها، بموجب معاهدة تعقد بين البلدين في هذا الشأن.

لكن الوطنيين الذين قبلوا هذا العرض، اشترطوا بادئ ذي بدء استبدال الحكومة الحاضرة بحكومة من الحياديين، فوافق المفوض السامي، وأوعز للشيخ تاج تقديم استقالة حكومته. وصدر مرسوم جمهوري بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٣٦ بقبولها وبتكليف السيد عطا الأيوبي تشكيل وزارة جديدة[١].

جرى تشكيل الوزارة بالتشاور بين المفوض السامي ورجال الكتلة الوطنية، وشهدت البلاد بعد استقالة الحكومة السابقة مظاهرات ضد رئيسها الشيخ تاج، وصفه فيها المتظاهرون بأبشع العبارات.

أما السيد صبحي بركات، رئيس مجلس النواب، الذي احتج على تصرفات المندوب السامي وحكومة الشيخ تاج، فقد تخلت عنه الكتلة

(١) السيد عطا الأيوبي (رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية)، سعيد الغزي (للعدل)، أدمون حمصي (للمالية)، مصطفى الشهابي (للمعارف)، مصطفى القصيري (للأشغال العامة والزراعة).

الوطنية منذ إعلان المفوض السامي سياسة التفاهم مع رجالها، واعتكف بركات في منزله بعد غضب دي مارتيل عليه، ولم يشترك في أي نشاط سياسي شهدته دمشق، وغادرها إلى حلب، ثم إلى مسقط رأسه في أنطاكية حيث ناضل هناك في سبيل بقاء لواء إسكندرون ضمن الوحدة السورية. ولما سلخ اللواء، انتخب نائباً في البرلمان التركي وأقام في إسطنبول حتى توفي عام ١٩٤٠، ودفن جثمانه في مدينة أنطاكية[1].

الأحزاب السياسية

كانت الكتلة الوطنية مركز الثقل للنشاط السياسي والشعبي في البلاد، فقد تحطمت على صخرتها كل الأحزاب والتجمعات السياسية التي نشأت، إمّا لظروف الانتخابات، وإمّا لترشيح زعامة قادتها، وإمّا بتشجيع من سلطة الانتداب.

ولكن هذه الفترة تميزت بظهور تجمعات وأحزاب سياسية لها إيديولوجيتها البعيدة التي تتناول الدولة والمجتمع بصورة تتمايز من الكتلة الوطنية التي لم تحمل إيديولوجية واضحة، وإنما وضعت أهدافاً في مقدمتها الوحدة والاستقلال وعقد المعاهدة التي لا تقل شأناً عن المعاهدة العراقية ـ البريطانية. وعلى الرغم من أن تلك الأحزاب لم تشكل تهديداً مباشراً لنشاط الكتلة الوطنية آنذاك، لكنها أثرت تأثيراً بارزاً في حياة البلاد ولا سيّما في مرحلة الخمسينيات.

(١) هذه إحدى الصور التي تبرز محاولة رجال الكتلة الوطنية الاستئثار بالزعامة والسلطة في البلاد ومحاربتهم لغيرهم من الزعماء الوطنيين ورجال الأحزاب السياسية الأخرى.

الحزب الشيوعي السوري

حدد السيد خالد بكداش الأمين العام للحزب الشيوعي السوري بدايات نشأة الحزب في مطلع الثلاثينات يوم كان في دمشق خمسة من الشيوعيين، موزعين على فرقتين تشرف عليهما لجنة قيادية. وفي عام ١٩٣٤ وصل عدد الشيوعيين في سورية ولبنان إلى ٢٠٠ عضو[١].

ساند الشيوعيون الكتلة الوطنية استناداً إلى مقررات المؤتمر السابع للأممية ١٩٣٥ الذي تبنى تقرير «ديمتروف» المتضمن تأييد الشيوعيين لأي موقف وطني تقفه البرجوازية ضد الاستعمار.

أهدافه: هو حزب ماركسي لينيني طبقي أممي ثوري يعمل لتحقيق ديكتاتورية البروليتاريا، وإقامة المجتمع الاشتراكي، على أساس جعل وسائل الإنتاج ملكاً للشعب، وتوزيع المنتجات بين الناس كل حسب عمله.

من أبرز صفات الحزب «المرونة» التي جعلته قادراً على توجيه نشاطه في كل مرحلة، وَفْقَ استراتيجية ملائمة وتكتيك دقيق. لذلك كان يسعى آنذاك لإقامة جمهورية برلمانية متحررة من نفوذ الدولة الاستعمارية. وهذا ما يفسر تأييده لنشاط الكتلة الوطنية.

كذلك يتميز هذا الحزب، بتنظيمه الدقيق، وعلى الرغم من كونه حزباً جماهيرياً يسعى للحصول على تأييد الطبقة العاملة، فلم يستطع الحزب خلال الثلاثينات استقطاب قاعدة شعبية كافية للتأثير على الأحداث، بسبب التمسك بمبادئ الدين والتقاليد. لكنه أخذ ينتشر في صفوف الطبقة المثقفة ولا سيَّما العائدين إلى البلاد من المغتربين[٢].

---

(١) المصدر: مقابلة السيد خالد بكداش مع مجلة النهج – العدد ٢ شهر تشرين الثاني ١٩٨٣.

(٢) المصدر: الحياة الحزبية في سورية – محمد فرزات – الصفحة ١٩٤.

عصبة العمل القومي[1]

تنادى بعض الشباب المثقفين في سورية ولبنان إلى مؤتمر عقد في قرنايل (لبنان) بتاريخ ٢٤ آب ١٩٣٣، وأصدروا بياناً مفصلاً أوضحوا فيه أن هدفهم هو إنقاذ العرب من التدهور والانحلال، وحدد البيان نقاط الضعف في الوضع العربي، مثل النفعية والفردية وشلل دور المرأة وحياة البداوة، كما حدد نقاط القوة، بعظمة التاريخ العربي، ورابطة اللغة، والموقع الجغرافي، والإمكانات الاقتصادية الكبيرة. وأدرك البيان مخاطر الاستعمار، وخبث خططه، ولهذا أكد أنّ تدخل الأجانب في البلاد العربية لا يستهدف غير استعمارها. وفند لعبة الزمن التي يلعبها الفرنسيون بوعود التفاهم والمعاهدات، واعتبرها كلها مرادفة لكلمة الاستعمار.

وحددت العصبة لأعضائها هدفين: سيادة العرب واستقلالهم، وتحقيق الوحدة العربية الشاملة، ورفضت سياسة التعاون مع المفوضين الفرنسيين أو مع الحكومات التي يقيمونها، واعتبرت العصبة الدول العربية وحدة اقتصادية، وطالبت بمحاربة الاستثمارات والامتيازات الأجنبية. وركزت على محاربة الإقطاع، وضرورة إصدار تشريع لتحديد الملكية العقارية، ودعت إلى محاربة كل عصبية غير العصبية للقومية العربية، وطالبت برفع مستوى المرأة الاجتماعي، وبجعل اللغة العربية وحدها لغة التعليم، وأكدت العصبة أن عقد معاهدة مع فرنسا إنما يهدف لانتزاع اعتراف من الأمة بانتداب فرنسا على البلاد، ولهذا رفضت العصبة الاعتراف بمجلس النواب والحكومة ومقرراتها. واتخذت العصبة مدينة

(١) المصدر: الحياة الحزبية في سورية – محمد حرب فرزات – الصفحة ١٣٨ وما بعدها.

دمشق مقراً لها، وانتخبت لجنة تنفيذية تضم السادة: زكي الأرسوزي، عبد الرحمن الدندشي، فهمي المحايري، صبري العسلي، فريد زين الدين[1].

الحزب السوري القومي[2]

أسس هذا الحزب شخص واحد هو السيد أنطوان سعادة، حين جمع حوله ستة طلاب في الجامعة الأمريكية ببيروت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٢، ثم تظاهر بحل الحزب عندما شك في عقيدة اثنين منهم.

في مطلع حزيران ١٩٣٥ عقد سعادة الاجتماع الحزبي الثاني، وألقى خطاباً مطولاً شرح فيه مبادئ الحزب، لكن سلطات الانتداب كشفت أمره واعتقلته، مع أعضاء مجلس العمد، في سجن الرمل ببيروت، وشرح في رسالة بعث فيها سعادة إلى محاميه السيد حميد فرنجية في ١٠ كانون الأول ١٩٣٥، الأسباب التي دفعته لتأسيس الحزب، وجاء في الرسالة أنه أراد أن يضع أسساً فكرية لمخططه السياسي القائم على أن فقدان السيادة القومية هو السبب الأول للويلات التي تتعرض لها الأمة السورية. وتقوم فكرة الحزب على عقيدة واحدة هي «سورية للسوريين والسوريون أمة واحدة».

---

(١) لم تكن العصبة حزباً سياسياً، ولهذا أطلقت على نفسها اسم العصبة. لكنها استقطبت الشريحة المثقفة من أبناء البلاد دون أن تتمكن من توسيع قاعدتها الشعبية، لأن الرأي العام الذي كان سائداً آنذاك، لم يكن مستعداً لقبول برنامجها «المتطرف» خاصة فيما يتعلق بموضوع حرية المرأة، ومحاربة الإقطاع، وإصدار تشريع تحديد الملكية العقارية.
ويعتبر المؤرخون أن جذور حزب البعث العربي الاشتراكي تعود إلى ذلك التاريخ الذي جسده فيما بعد المرحوم زكي الأرسوزي.

(٢) المصدر: الحياة الحزبية في سورية – محمد حرب فرزات – الصفحة ١٤١ وما بعدها.

وتقسم مبادئ الحزب إلى قسمين: الأول المبادئ الأساسية المختصة بالعقيدة(١)، ويتضمن الثاني المبادئ الإصلاحية(٢).

الصحافة السورية في بداية العهد الدستوري

رغم صدور قرار المفوض السامي (رقم ١٨١٦ شباط ١٩٢٨) الذي ألغى القيود المفروضة على حرية الصحافة في عهد الاضطرابات. فإن

---

(١) المبادئ الأساسية ثمانية:

١- سورية للسوريين، والسوريون أمة واحدة.

٢- القضية السورية قضية قائمة بذاتها مستقلة كل الاستقلال عن أيّ قضية قومية أخرى. إنها قضية الأمة السورية والوطن السوري.

٣- الأمة السورية هي وحدة الشعب السوري المتولدة من تاريخ طويل.

٤- القومية السورية ليست مؤسسة على مبدأ أو وحدة دموية أو سلالة: بل على مبدأ الوحدة الاجتماعية، وهذا لا ينافي أن تكون الأمة السورية إحدى أمم العالم السامي أو العربي. (يتحفظ سعادة على الأرض، واليهود لا يدخلهم في عداد الأمة السورية). أما الوطن السوري فهو يمتد من جبل طوروس في الشمال إلى قناة السويس في الجنوب شاملاً شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة، ومن البحر السوري (الأبيض المتوسط) في الغرب إلى الصحراء في الشرق حتى التقاء دجلة والفرات.

٥- يعتبر العامل الجغرافي أساسياً في وحدة الوطن والأمة.

٦- الأمة السورية هيئة اجتماعية واحدة.

٧- تستمد النهضة السورية روحها من مواهب الأمة السورية وتاريخها.

٨- مصلحة سورية فوق كل مصلحة.

(٢) أما المبادئ الإصلاحية فهي خمسة تعالج ثلاث منها علاقة الدولة بالدين (فصل الدين عن الدولة، إزالة الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب، الدين لله والوطن للجميع). أما المبدأ الرابع فيتعلق بالاقتصاد، وينص على إلغاء الإقطاع، وتنظيم الاقتصاد على أساس الإنتاج. ويقوم المبدأ الخامس على إعداد جيش قوي يحمي مصير الأمة والوطن.

الصحف السورية لم تتمتع بهذه الحرية إلا من حيث مظاهرها الشكلية. لقد مارست الحكومات المحلية (الشيخ تاج الدين الحسني وحقي العظم) جميع وسائل الضغط على الصحافة. وصدرت في عهد هذه الحكومات سلسلة من القرارات تقضي بتعطيل الصحف لفترات متفاوتة، وصل بعضها إلى سجن أصحابها وتقديمهم إلى القضاء. لقد كانالسيدان الحسني والعظم شديدين إزاء الحملات الصحيفة، ولا سيّما تلك التي تتهمها بالتعاون مع الانتداب ضد طموحات الشعب السوري.

ففي عهد حكومة الشيخ تاج المؤقتة، صدر «ذيل لقانون المطبوعات في سورية» بتاريخ ٣١ آب ١٩٣٠، جعل بموجبه الرقابة على الصحف من اختصاص المكتبة بدمشق والمجتمع العلمي بحلب، وأوجب على الصحف إيداع هاتين الجبهتين نسختين، من كل صحيفة وإلا ستفرض غرامة نقدية قدرها خمسون ليرة، ويحال أصحاب الصحف إلى القضاء.

لكن المعارك الانتخابية التي خاضتها البلاد، ووقوفها ضد المعاهدة المفروضة على الأمة، وتمسكها بدستورها، وبروز الكتلة الوطنية في قيادة العمل الوطني آنذاك، شجع الصحف على تطوير أساليب عملها، وتعميق نهجها السياسي المعادي للاستعمار. فتميزت تلك الفترة باحتجاب عدد كبير من الصحف التي صدرت إبان العهد العثماني والفيصلي[1]، وظهرت

---

(١) من الصحف التي احتجبت: المقتبس (١٩٠٨)، الحقائق (١٩١٠)، العروس (١٩١٠)، الاتحاد الإسلامي (١٩١٥)، الشرق (١٩١٦)، المدرسة (١٩١٦)، سورية الجديدة (١٩١٨)، العلم العربي (١٩١٩)، لسان العرب (١٩١٨)، العقاب (١٩١٩)، الفلاح (١٩١٩)، القلم (١٩١٩)، المفيد (١٩١٩)، الطبل (١٩١٩)، نور الفيحاء (١٩٢٠)، الطائف (١٩٢٠)، الرأي العام (١٩٢١)، الرابطة الإسلامية (١٩٢١)، الحق (١٩٢٣)، الفيحاء (١٩٢٣)، حط بالخرج (١٩٢٤)، الميزان (١٩٢٥)، الاستقلال (١٩٢٨)، الزمان (١٩٣٠)، المستقبل (١٩٣١)، وظهرت بالفترة (١٩٣٠ - ١٩٣١) صحف ومجلات عديدة لكنها عاشت مدّة وجيزة، ثم احتجبت نهائياً.

صحف جديدة لتحل محل الصحف التي احتجبت. فبعد أن كان هناك عشر صحف سياسية عام ١٩٣١ أصبحت في عام ١٩٣٢ ثماني عشر صحيفة سياسية، وكلها تحارب الاستعمار. وبذلك بلغ عدد الصحف التي تصدر في دمشق ٢٣ صحيفة سياسية وأدبية وعلمية ودينية، وفي حلب ٢١ صحيفة، وصحيفتان في إسكندرونة، وواحدة في حمص. وبلغ عدد الصحف التي صدرت بلغات غير العربية خمساً. ولكن لم يزد توزيع أي صحيفة من الصحف التي صدرت على ٤٠٠٠ نسخة يومياً. ومن أبرز الصحف التي في تلك الفترة:

دمشق: فتى العرب، ألف باء، الأيام[1]، القبس[2]، الأصداء (باللغة الفرنسية)، الشعب، الاستقلال، الجزيرة، الدفاع، المضحك المبكي، لسان الأحرار، النظام، الصباح، الدستور، السياسية، الحسام، الشورى.

حلب: الأهالي، التقدم، الوقت، النهضة، الاتحاد، الوحدة، بريد سورية (باللغة الأرمنية)، الرابطة الإسلامية، الصرخة، الأمل، المرأة، رسالة العمال.

---

(١) أنشئت في شهر أيار ١٩٣١ لتكون الصحيفة الناطقة بلسان الكتلة الوطنية. وسجل امتيازها بأسماء السادة: هاشم الأتاسي، إبراهيم هنانو، لطفي الحفار، عارف النكدي، سعد الله الجابري، فخري البارودي، وكان المدير المسؤول نجيب الأرمنازي. وبعد عام من تأسيسها اشترى السيد نصوح بابيل هذا الامتياز، واستمرت الصحيفة بالصدور، وتعدّ من أبرز الصحف السورية التي صدرت في تلك الفترة، وأثرت تأثيراً في النضال الوطني من أجل الاستقلال.

(٢) أنشئت القبس في ٢١/ ٧/ ١٩٢٧، أصدرها السيدان عادل كرد علي ونجيب الريس. وأدّت هذه الصحيفة أيضاً دوراً وطنياً بارزاً إلى جانب صحيفة الأيام، ولهذا صدرت القرارات بتعطيل الأيام والقبس باستمرار، واضطهد أصحابها، وأودعوا السجون مراراً.

اللاذقية : صدى اللاذقية، الرغائب، الإرشاد، الصاعقة، الخبر، الأدهمية.

حمص : دوحة الميماس، البحث.

إسكندرونة/ يكي كون (باللغة التركية).

الفصل الثامن

معاهدة ١٩٣٦

حدد المفوض السامي مهمة الوزارة الأيوبية بما يلي: متابعة المبادئ المنصوص عليها في صك عصبة الأمم[1] ضمن نطاق حياة برلمانية على التوفيق بين فكرة الوحدة واحترام حقوق الأقليات، والعمل على إزالة سوء التفاهم الذي قد يكون بين السوريين وسلطة الانتداب، والتهيئة لعودة الحياة النيابية من أجل إيجاد معاهدة بين فرنسا سورية، مستوحاة من المعاهدة البريطانية - العراقية، وتمهيد السبيل أمام دخول سورية عصبة الأمم. اتفق زعماء الكتلة الوطنية على عدم الإقدام على أيّ خطوة إلا بعد الوقوف على نيات الفرنسيين، وأذاعوا بياناً بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٣٦، وصفوا فيه بيان المفوض السامي بالغموض، وجاء في البيان:

«إذا راجعنا الفقرات السابقة من بلاغ المفوض السامي وقابلناها بأمثالها من تصريحات المفوضين السابقين، نجد الغموض ما زال مرافقاً لها، وباعثاً على أن نتوقع لها مثل النتائج المحزنة التي اقترنت بالتجارب المتقدمة، وكما أن الكتلة الوطنية تكره الاستمرار الطويل في جدال عقيم، فقد كانت

(١) المصدر: الحياة الحزبية في سورية - محمد حرب فرزات - الصفحة ١٣١.

وما زالت تتمنى أن يصدر عن الجانب الفرنسي تصريح واضح مفصل، يطمئن الأمة السورية على حقوقها، وينفذ بالإخلاص والنية الحسنة، وترحب بكل تدبير يفضي إلى هذه الغاية»[1].

على أثر إذاعة بيان الكتلة، دعا المفوض السامي السادة هاشم الأتاسي، عبد الله الرحمن كيالي، فائز الخوري، وعفيف الصلح، للاجتماع به في بيروت، وجرت المفاوضات لإزالة الإبهام والغموض في بيان المفوض السامي، وعلى أثر ذلك صرح المفوض السامي بتاريخ ١ آذار ١٩٣٦:

«إن المفوض السامي وهو يثني على وطنية الشعب السوري الكريم قد لبى الرغبة التي أبديت له، وصرح بأن يوافق على إرسال وفد إلى فرنسا، يتقدم بنظرياته إلى الحكومة الفرنسية لأجل تحضير معاهدة تكون فيها الحقوق التي يتمتع بها السوريون لا تقل عن الحقوق التي اعترف بها للعراقيين في المعاهدة الأخيرة، مع التأكيد بأن فرنسا لها مصلحة في قضية الوحدة السورية وأنها لذلك لا تمانع في تحقيقها»[2].

وفي ٢ آذار ١٩٣٦ أذاعت الكتلة الوطنية بياناً حول نتائج اتفاقها مع المفوض السامي بحضور أعضاء الحكومة السورية جاء فيه:

«بعد المحادثات التي دارت أمس بين المفوض السامي ورئيس الكتلة الوطنية، والنتائج التي وصلت إليها، أصبحنا نعتقد أن القضية السورية دخلت في طور جديد، فقد وافق الجانب الفرنسي بوثيقة موقعة منه على تنفيذ خمسة أمور جوهرية»[3]:

---

(١) المصدر: المشرق العربي في مواجهة الاستعمار – ذوقان قرقوط – الهيئة المصرية للكتاب ٧٨ – الصفحة ٣٩١.

(٢) المصدر السابق - الصفحة ٣٩٦.

(٣) المصدر السابق - الصفحة ٣٩٥.

أولاً : الموافقة على ألا تقل حقوق السوريين في المعاهدة العتيدة عن حقوق إخوانهم العراقيين في معاهدتهم الأخيرة مع بريطانيا.

ثانياً : تصريح الجانب الفرنسي بأنه ليس له مصلحة في تجزئة البلاد السورية، وإنما كل الذي تريده فرنسا هو إخراج الوحدة المنشودة في قالب يأتلف مع المبادئ المسلم بها في الدستور السوري، ولدى عصبة الأمم، ولأجل إيجاد القالب لا بد من بحثه في باريز.

ثالثاً : الموافقة على نقل ساحة العمل إلى العاصمة الفرنسية بواسطة وفد من الوطنيين، يتولى البحث مع المراجع العليا في باريز، في النواحي التي لا يمكن البت بها في سورية. وهذه الأمنية، هي ما كانت الكتلة الوطنية تستعد لها، الأمة السورية تنتظرها بفارغ الصبر.

رابعاً : إعادة الحياة النيابية الحرة بأسرع ما يمكن على أساس الانتخاب الشعبي.

خامساً : الإلغاء الفوري لجميع الأحداث التي ولدتها الحالة الحاضرة في البلاد السورية كافة منذ ١٨ كانون الثاني الماضي إلى الآن، من عفو عن المحكوم عليهم، وإعادة حرية المعتقلين، وإطلاق سراح الموقوفين، وإلغاء التدابير الإدارية المتخذة في معاهد العلم.

وناشد البيان المواطنين العودة إلى أعمالهم وإنهاء إضرابهم حتى يتمكن الوفد الذي سيسافر إلى باريز من القيام بالمهمة التي توكل إليه، ولفت نظر الشعب إلى وجوب التضامن، توحيد الكلمة، فتتقدم الأمة صفاً واحداً للعمل من أجل الصالح العام».

وفي ١٤ آذار ١٩٣٦ صدر مرسوم جمهوري بتسمية أعضاء الوفد السوري لمفاوضات باريز المؤلف من السادة : هاشم الأتاسي - رئيساً، فارس الخوري، جميل مردم، سعد الله الجابري، والوزيرين مصطفى الشهابي

وأدمون حمصي - أعضاء، ونعيم أنطاكي، وأحمد اللحام - بصفة سكرتيرين للوفد.

استغرقت مفاوضات الوفد مع الحكومة الفرنسية نحو ستة أشهر، قامت خلالها الكتلة الوطنية بنشاط واسع في البلاد، فكانت تطلع الشعب على مراحل المفاوضات وتسعى جاهدة لإقناعه بنجاح سياسة التفاهم، وعقدت اجتماعات في أحياء دمشق والمدن الأخرى، وكانت مكاتب الكتلة الوطنية في المحافظات على اتصال مستمر مع مقرها الرئيسي في دمشق الذي تراسه في تلك الآونة السيد شكري القوتلي، ووقفت الكتلة لمنع أي حركة إضراب أو تظاهرة في أيّ مناسبة كانت، وأنهت مقاطعة الشعب لشركة الجر والتنوير الفرنسية كي لا تعطي سلطات الانتداب أية ذريعة من شأنها عرقلة مهمة الوفد السوري في باريز.

وحاولت الكتلة الوطنية في أثناء غياب الوفد في باريز تنظيم الشبيبة والطلبة في دمشق، حيث كانت هناك فرقتان للكشافة، فرقة ميسلون للكشاف العربي وقائدها السيد مدحت البيطار وفرقة الغوطة للكشاف المسلم وقائدها عبد الكريم الدندشي، فقام السيد فخري البارودي بتوحيد نشاط هاتين الفرقتين بإقامة منظمة للفتوة في سورية تكون في المستقبل دعامة للجيش السوري الفتي، ودعا إلى اجتماع حضره: سيف الدين المأمون، مدحت البيطار، عبد الكريم الدندشي، منير العجلاني، أحمد السمان ونزهة المملوك (ضابط متقاعد)، واتفقوا على تشكيل فرقة «القمصان الحديدية»[1]، وانتخبوا السيد فخري البارودي مفتشاً عاماً، وسيف الدين المأمون مراقباً عاماً، ومنير العجلاني أميناً عاماً، ونشأة الحسيني مرافقاً. وجرى تمويل هذه الفرقة من تبرعات رجال الكتلة الوطنية، وجرت

---

(١) أطلق هذا الاسم على منظمة الشباب الوطني بسبب لباس أعضائها (رمادي داكن).

تدريباتها في شوارع دمشق، وأقامت الفرقة أول مهرجان لها في ٢١ أيار ١٩٣٦ في الملعب البلدي بدمشق اشترك فيه ما يزيد على ألف شاب، وألقى السيد منير العجلاني خطاباً دعا فيه الشعب إلى طاعة الكتلة الوطنية طاعة لا مواربة فيها وإخلاصاً لا حدود له، وألقى السيد أحمد السمان خطاباً قال فيه: إن سورية عربية ونحن خصوم الإقليمية التي تقول سورية للسوريين، وهاجم العصبيات الطائفية. وبعد نجاح مهرجان شباب دمشق، حذت المدن السورية الأخرى حذو الشباب الوطني في دمشق، وأقامت مهرجانات ضمت بضعة آلاف من الشبيبة الوطنية.

كان هذا الظهور المنظم والمدرب السريع لشباب سورية مفاجأة لسلطة الانتداب، ولكن تزاحم زعامات الكتلة الوطنية على قيادة هذا النشاط، جعل هذه المنظمة عاجزة عن تحقيق أهدافها باعتبارها هيئة قومية عربية غايتها تحرير سورية الطبيعية وتوحيد العمل من أجل تحقيق اتحاد الدول العربية، ومع ذلك قوت هذه المنظمة مركز الكتلة الوطنية بولاء أعضائها الأعمى لها حتى أصبح شعار «الطاعة للكتلة الوطنية» يتردد على كل الأفواه.

مراحل المفاوضات من أجل المعاهدة

وصل الوفد السوري إلى باريز في ٢٥ آذار ١٩٣٦، يرافقه المفوض السامي دي مارتيل، للاشتراك في مفاوضات الوفد مع وزارة الخارجية الفرنسية. وقبل بدء المفاوضات غادر دي مارتيل باريز إلى فيشي للاستجمام، وصرح هناك:

«بأنه جاء إلى باريز مع وفد يمثل بعض وجهاء البلاد ليريهم عظمة فرنسا وحضارتها العمرانية، وسيعود بهم إلى بيروت حيث تجري المفاوضات مع زعماء البلاد الحقيقيين وهم رجال الدين من المسلمين والمسيحيين».

في غضون ذلك، كانت معركة الانتخابات الفرنسية التي أشرفت على نهايتها، واتضح الفوز الساحق الذي حققته «الجبهة الشعبية» (تحالف الحزب الاشتراكي مع الحزب الشيوعي والحزب الراديكالي) . وعهد إلى السيد ليون بلوم زعيم الأكثرية الاشتراكية بتشكيل وزارة فرنسية جديدة كان أعضاؤها من هذا التحالف.

بدأت الحكومة الفرنسية الجديدة بإجراء مفاوضات جديدة مع الوفد السوري، الذي فوجيء بوصول المطران مبارك الماروني من لبنان، وبدأ اتصالاته مع الوزارات التي كانت أجهزتها ما زالت مليئة بالعناصر اليمينية المتطرفة، الأمر الذي شجع المطران على التشدد بطلب المحافظة على حقوق الأقليات والطوائف، ومكنه من خلق جو مضطرب أمام الوفد السوري، أدى إلى تعثر المفاوضات مع الحكومة الجديدة، ووصلت أيضاً عشرات البرقيات من مطرانيات المسيحيين في سورية ولبنان والعراق شرحت ما يعانيه المسيحيون من تزمت رجال الدين المسلمين[1].

---

(١) وصلت إلى مكتب رئيس الوزراء الفرنسي برقيات تقول «اليوم منعوا المسيحيين في حلب من شرب الخمور، وغداً يمنعونهم من دق أجراس الكنائس. نسترحم التشدد في حماية الأقليات خلال مفاوضاتكم مع الوفد السوري». طبعاً لهذه البرقيات سبب واضح وهو التزمت الديني، ففي حلب أنشأ اثنان من رجال الدين جمعية باسم «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، وقام شبان هذه الجمعية بمقاومة المسكرات، وحطموا البارات والخمارات، وأقاموا الحد الشرعي على من يتعاطى الخمور، ولما وصلت أنباء هذه الجمعية إلى باريز، أبرق سعد الله الجابري إلى جميل إبراهيم باشا من قادة الكتلة الوطنية في حلب وقال له: «بصفتي رئيساً للكتلة الوطنية في حلب أكلفك قطع لسان كل من يقول بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لما لذلك من نتائج سلبية على المفاوضات. يجب أن تعلموا أننا لم نحصل بعد على استقلالنا حتى تفعلوا هذه الأفاعيل، ولو نلنا استقلالنا فلن نسمح بشيء من هذا القبيل».

رغم الضباب الذي حاول الفرنسيون إثارته أمام الوفد السوري وصلت إلى الحكومة الفرنسية برقيات وعرائض تحمل مئات التواقيع من مختلف المناطق والطوائف السورية تطالب بوحدة البلاد واستقلالها، وتؤيد مهمة الوفد السوري وتؤكد بصورة لا تدع مجالاً للشك تمسك المواطنين السوريين بوحدة أراضيهم المقدسة"[1].

---

(١) مذكرة لجنة الدفاع عن البقاع (٢٦ تموز ١٩٣٦) وجاء فيها: بتاريخ اليوم اجتمعت مجموعة من وجهاء ومفكري البقاع وراشيا في قرية «لالا» بدار السيد أحمد طربين وترأس الاجتماع السيد محمد حسين حيمور. وشكلت لجنة تنفيذية من السادة: محمد الخطيب، محمد سليم العراجي، محمد سليمان، عوض الفاضل، علي أحمد طربين، علي محمد صفيه، حسن القادري، محمد أمين حيمور، وقد قرر المجتمعون ما يلي:
١- إعلان السخط العام على السياسة الحالية المتبعة في البقاع وراشيا.
٢- طلب الوحدة السورية لدى المراجع الوطنية الفرنسية باعتبار أن البقاع وراشيا وبقية الأقضية الأربعة جزء لا يتجزء من سورية وقد سلخت عنها قهراً. إن الوحدة السورية هي أمنية كل فرد من أفراد البقاع وراشيا وتوابعها.
٣- تأييد مساعي الوفد السوري لتحقيق استقلال البلاد ووحدتها.
مذكرة من صيدا وجبل عامل: «إن منطقة صيدا وجبل عامل المعبر عنها في التشكيل الحاضر بمنطقة الجنوب، ما زالت منذ انفصالها عن أمها سورية تراجع وتطالب لإعادتها إلى الحظيرة السورية لأن مصير الأمم والشعوب لا يقرر بقرار يتخذ بمعزل عن رغبات السكان. وهي تنتهز فرصة وجود الوفد السوري في باريز لتعلن رغبة سكانها الأكيدة بالانضمام إلى الدولة السورية العتيدة».
مذكرة أهالي صافيتا (٩ نيسان ١٩٣٦): «إن الذين يعلنون تمسكهم بوحدة البلاد السورية هم الأكثرية الساحقة للسكان. تطالبهم بالسعي لتحقيق وحدة البلاد واستقلالها».
برقية مؤتمر أبناء جبل الدروز المنعقد في دمشق: «إن الدروز الذين ساهموا في الحركة الوطنية بأكبر قسط منذ نشأتها، وضحوا في سبيل وحدة البلاد واستقلالها بآلاف الرجال، وتحملوا كل أنواع المحن والمصائب من نفي وتشريد، يؤكدون للأمة السورية المجاهدة تعلقهم بالوحدة، ويعلنون أنهم باقون على العهد، ماضون في جهادهم حتى تبلغ الأمة غايتها المنشودة».

ووصلت إلى دار المفوضية الفرنسية في بيروت عشرات البرقيات والعرائض والتواقيع من أهالي طرابلس الشام تطالب بالوحدة مع سورية، كذلك وصلت عريضة تحمل مئات التواقيع من أهالي راشيا والبقاع تطالب بالوحدة السورية، ووصلت عريضة من العلويين في لواء إسكندرون تحمل آلاف التواقيع وتطالب :

١ – بتحقيق الوحدة السورية بدون قيد أو شرط.

٢ – إعادة دستور عام ١٩٢٨ كما وضعته الجمعية التأسيسية.

٣ – إعادة الحياة الطبيعية إلى البلاد السورية.

٤ – عقد معاهدة مع فرنسا تضمن لسورية الوحدة والحرية والاستقلال.

وفي ٢٧ تموز ١٩٣٦ تلقت وزارة الخارجية الفرنسية مذكرة تفصيلية من أهالي جبل العلويين حملت آلاف التواقيع وتضمنت :

«تعلمون أن مطالب الأمة السورية هي تحقيق وحدتها واستقلالها وعقد معاهدة مع فرنسا شبيهة بالمعاهدات العراقية – البريطانية. إن أكثرية العلويين الذين نمثلهم يأملون أن تؤدي المفاوضات الجارية في باريز إلى نجاح يحقق للأمة أهدافها. لقد جربنا الانفصال عن سورية ستة عشر عاماً، ووجدنا أن استمراره ليس في مصلحة سورية ولا في مصلحة العلويين الذين سيكونون في مقدمة ضحاياه. ولهذا نطالب بإلحاح إلحاق بلاد العلويين بسورية، ونرى أن أي نظام غير الوحدة السورية هو مناف لوجودنا كسوريين».

ظلت المفاوضات السورية – الفرنسية بين شد وجذب، ومد وجزر، إلى أن توصل الطرفان إلى اتفاق على جميع الجزئيات. وفي ٩ أيلول ١٩٣٦ احتفل بمبنى وزارة الخارجية الفرنسية بتوقيع السيد ليون بلوم رئيس وزراء

فرنسا والسيد هاشم الأتاسي رئيس الوفد السوري على هذه المعاهدة التي يشترط تنفيذها، إبرامها من مجلسي النواب السوري والفرنسي[1].

ما إن وصلت أنباء التوقيع على هذه المعاهدة، حتى خرج الناس إلى الشوارع للتعبير عن ابتهاجهم وسرورهم بتحقيق أماني البلاد، وبدأت المدن السورية، تستعد لاستقبال وفده المنتصر العائد من باريز، حتى قبل أن يطلع الشعب على بنود هذه المعاهدة، وقبل أن يقف المثقفون منهم على تحليل خفاياها. لكن الثقة التي منحوها لرجال الكتلة، والأمل بالخلاص من الاحتلال كانا الدافع إلى هذا الابتهاج الشعبي العارم.

وفي ١٣ أيلول ١٩٣٦ أذاعت الحكومة الفرنسية بياناً صحفياً حول توقيع المعاهدة السورية - الفرنسية جاء فيه :

«إن النصوص التي تعرب عن اتفاقنا، والتي تلم بجميع وجوه العلاقات المقبلة بين فرنسا وسورية، على أسس الحرية التامة والاستقلال، لها مرمى عالٍ، وتفتح الطريق إلى الاعتراف لسورية بالسيادة، وتعتبر تحقيقاً باهراً. إن الاعتراف الدولي بهذا القانون الأساسي يكرس نجاح مهمة الدليل والمستشار التي أوكلت إلى فرنسا بقرار دولي، على أن المحالفة الفرنسية _ السورية، ما هي إلا شكل جديد للعلاقات التقليدية التي تجمع البلدين منذ قديم العصور، فهي تؤمن بالوقت نفسه استقرار موقف سورية من الوجهة الدولية التي ستوجد فيها من الآن وصاعداً، وتؤمن بقاء المؤازرة الفرنسية في حياة الشعب السوري الفكرية والاقتصادية، ثم إن حل بعض المسائل الدقيقة المعروضة للحل منذ زمن بعيد سيكون لمجموع العالم العربي، برهاناً ملموساً عن الاهتمام الذي تبديه فرنسا في أن تحدد، بدون غاية أو تحت

---

(١) نص المعاهدة السورية – الفرنسية لعام ١٩٣٦ وملاحقها بالملحق الوثائقي – الوثيقة رقم (٢٤).

عامل من الضغط، أسس مؤازرة متبادلة الثقة وخصبة، مع الشعوب المطلقة لتأمين مستقبلها وتقدمها»[1].

في مطلع تشرين الأول ١٩٣٦ عاد الوفد السوري من فرنسا، ووصل حلب حيث استقبل استقبالاً شعبياً حافلاً أعدته له الكتلة الوطنية، واشترك فيه المفوض السامي دي مارتيل الذي حضر من بيروت لاستقبال الوفد.

وألقى السيد فارس الخوري في الجماهير المحتشدة وصف فيه المعاهدة بأنها «معجزة القرن العشرين»[2]، فصاحت الجماهير بأعلى صوتها «تحيا الكتلة الوطنية». وعلى الرغم من سقوط الفرنك الفرنسي في أثناء هذه الاحتفالات، الذي أدى إلى خسارة البلاد لعشرات الملايين من الليرات السورية بسبب ارتباط العملة السورية بالفرنك الفرنسي، إلا أن الاحتفالات التي عمت المدن السورية - دون أن يقرأ الشعب مضمون المعاهدة وملاحقها، لم تعبأ بالخسارة الاقتصادية التي لحقت البلاد.

وبعد وصول الوفد السوري إلى دمشق، حيث استقبل استقبالاً لم يقل حماساً عن الاستقبال الذي أعدّ له في حلب، أذاع السيد هاشم الأتاسي رئيس الوفد بتاريخ ٢٢ تشرين الأول البيان الآتي:

«لقد جاهدتم أقدس الجهاد، وناضلتم أشرف النضال، وحملتم لواء الحرية والاستقلال، فأراد الله أن يتم عليكم نعمته، فأدركتم هذا اليوم وهو من أيامكم الغراء بل من أيام العرب التاريخية الشهيرة. في هذا اليوم نعلن نصوص المعاهدة، وهي ضامنة لأمانيكم المشروعة، وفاتحة أمامكم باب الحرية، تلجون منه إلى حياة طليقة لا يسود فيها غير العدل والمساواة. إن هذه المعاهدة أقرت علاقاتنا مع فرنسا إقراراً مستنداً إلى الحق والإنصاف،

---

(١) المصدر: المشرق العربي في مواجهة الاستعمار - ذوقان قرقوط - الصفحة ٤٢٧.
(٢) سورية والانتداب الفرنسي - يوسف الحكيم - الصفحة ٢٦٣.

ومستوحى من مبادئ حليفتنا الديمقراطية. فأنتم مدعوون منذ اليوم إلى أداء الرسالة التاريخية في خدمة السلم العام والإنسانية المتمدنة. وسوف يكون لنا جيش وطني لا يضيرنا بقاء بعض القوات الفرنسية في موقعين من البلاد بموافقتنا، ريثما يتم تأليف الجيش الوطني. ولن يكون لها أي تدخل في شؤون البلاد أو أي اتصال بمجرى حياة الأمة، وإذا كنا لا نزال في مطلع استقلالنا بحاجة إلى خبراء، فسوف نأتي بهم من بلاد فرنسا حليفتنا الحرة وصديقتنا الكريمة. إن ضمان حقوق الأفراد والجماعات كما نص عليها الدستور الذي وضعته الجمعية التأسيسية عام ١٩٢٨، قد تعهدناه في دستورنا وأيدناه في معاهدتنا. إن بعض المناطق ستدار بأنظمة خاصة تتفق مع أحوالنا الاجتماعية والثقافية آملين أن يكون من وراء تطبيق هذه الأنظمة تشجيع لمن يبقى خارج نطاق الوحدة على الانضمام إليها. وسيكون القضاء واحداً في سورية واللغة العربية هي اللغة التي يتقاضى بها الناس تحت لواء العدل والمساواة، مع حفظ حقوق الأجانب واحترامها. ولا يسعني إلا أن أشكر موقف رجال فرنسا الأحرار الذين تخلوا عن نفقات الانتداب البالغة بضع مليارات، كما أنهم أدركوا موقفنا الحالي الحرج، فأطلقوا لنا حريتنا الاقتصادية، وهي ركن النهضة القومية وأساس الحرية السياسية. المعاهدة كما ترون هي صك الحرية والسيادة والاستقلال.. واذكروا دوماً أن المعاهدة ليست غاية، بل واسطة لرفاه الشعب وسعادة البلاد. لا نخدع أنفسنا ولا نريد أن يُخدع أحد من السوريين بحراجة هذا العهد وخطورته، فهو مملوء بالمصاعب محفوف بالمكاره يتطلب أقصى الجهد لكبح جماح الشهوات، وكبت النزوات والنزاعات. اليوم يومكم فقفوا وقفة الرجل الواحد، وذودوا عن استقلالكم وحريتكم بنضالكم واتحادكم، ونبذ أحقادكم. فإلى التضامن والاتحاد أدعوكم»[1].

---

(١) المصدر: سورية والانتداب الفرنسي - يوسف الحكيم - الصفحة ٣٦٤.

وفي ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٦ ألقى السيد فارس الخوري محاضرة على مدرج جامعة دمشق(١) أوضح فيها أن المعاهدة تحدد العلاقات بين سورية وفرنسا، وهي تبطل الانتداب، وتعترف باستقلال سورية الفعلي، وتمتعها بالسيدة التامة داخلياً وخارجياً، وتنص على نقل الحقوق والواجبات السابقة إلى الحكومة السورية وحدها وباعتراف فرنسا، وهذه مكتسبات اكتسبتها سورية نهائياً، أما الملاحق والنصوص الأخرى فهي اتفاقيات محددة بأجل وقابلة للتعديل بموجب قوانين خاصة، أما رأي الكتلة بالمعارضين للمعاهدة فقد عبر عنه السيد فارس الخوري بقوله : إنني أحسب المعارضة البادية، انتقادات وملاحظات على المشروع، أملاها في الغالب على أصحابها المبالغة في الحرص على مصلحة الأمة، وشدة الحذر على مستقبلها(٢).

ووصف السيد جميل مردم المعاهدة بأنها «عروسة الشرق»، وقال سعد الله الجابري عنها «لم يبق على فرنسا إلا أن تعطينا مرسيليا ..».

أصدر المفوض السامي قراراً بتحديد موعد الانتخابات النيابية في البلاد يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٦ لانتخاب مئة وأربعة نواب، فتحول نشاط الكتلة الوطنية نحو الانتخابات لوضع القوائم الانتخابية، وأخذ قادتها يفضلون زيداً على عمرو، وأهملوا بعض المخلصين من الوطنيين الذين أفنوا حياتهم في السجون والمعتقلات، واتهم أعضاء الكتلة بتلقي رشوات

---

(١) المصدر :الحياة الحزبية في سورية – محمد حرب فرزات – الصفحة ١٦٣.

(٢) المقصود بالمعارضة هنا البيانات التي أصدرتها الجبهة العربية، والدكتور الشهبندر، وعصبة العمل القومي. أما الحزب السوري القومي فقد عبر عن خيبة أمله بالمعاهدة في خطاب زعيمه سعادة عام ١٩٣٨. بينما أيد السيد خالد بكداش المعاهدة في رسالة بعث بها إلى سكرتير الكتلة الوطنية آنذاك عفيف الصلح.

من المتمولين في الأقضية والمعروفين بعدائهم لقضية الوطن، من أجل إدراجهم في قوائم الكتلة الوطنية[1].

وفي ٩ كانون الأول ١٩٣٦ صدر مرسوم جمهوري بإعلان أسماء الفائزين في الانتخابات، حيث سجلت الكتلة الوطنية ومؤيدوها الفوز الساحق فيها، الأمر الذي جعل قادة الكتلة يوجهون النقد للسيد محمد علي العابد رئيس الجمهورية بسبب استمراره في منصبه، واتهموه بالتعاون مع سلطة الانتداب، ثم أشاروا عليه صراحة عن طريق أمين عام القصر الجمهوري نجيب الأرمنازي بضرورة تقديم استقالته لإفساح المجال أمام رجال الكتلة لإتمام مهمتهم الوطنية، وبالفعل وافق السيد العابد على الاستقالة (وكان قد بقي له من مدته القانونية ستة أشهر).

وبعث بكتاب استقالته إلى أمانة مجلس النواب معللاً ذلك بالأسباب الصحية. كما قدم السيد عطا الأيوبي استقالة حكومته. وفي ٢١ كانون الأول ١٩٣٦ اجتمع مجلس النواب الجديد، وانتخب السيد فارس الخوري رئيساً له. وحصرت نيابتا الرئيس ومراكز مكتب المجلس بأعضاء الكتلة الوطنية.

ثم تلي كتاب استقالة رئيس الجمهورية، فقبلها المجلس فوراً، وبوشر بانتخاب خلف له، ففاز بالأغلبية الساحقة السيد هاشم الأتاسي رئيس الكتلة الوطنية.

وفي ٢١ كانون الأول ١٩٣٦ أيضاً، أصدر السيد هاشم الأتاسي رئيس الجمهورية مرسوماً بتأليف الوزارة الجديدة برئاسة السيد جميل مردم[2]. وأحدث أوّل مرة منذ الانتداب الفرنسي على سورية

---

(١) المصدر: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي – غالب العياشي – الصفحة ٤٠٨.

(٢) جميل مردم (رئيساً للوزارة ووزيراً للاقتصاد)، سعد الله الجابري (وزيراً للداخلية والخارجية)، شكري القوتلي (وزيراً للمالية والدفاع)، الدكتور عبد الرحمن كيالي (للعدل والمعارف).

وزارتين للخارجية والدفاع الوطني، كمؤشر على استقلال البلاد داخلياً وخارجياً.

وفي ٢٢ كانون الأول ١٩٣٦ صدق المجلس النيابي على معاهدة التحالف والصداقة المعقودة مع فرنسا، وجرى إبرامها من الجانب السوري بقانون نشره رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٧ كانون الأول ١٩٣٦. بعد المصادقة على المعاهدة السورية - الفرنسية، أظهر دي مارتيل تفاهماً مع الحكومة السورية، وأخذ يلبي مطالب الحكومة لإنجاح مهمتها، فأصدر قراراً بالعفو الشامل عن المبعدين والمسجونين السياسيين، وعاد إلى البلاد الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، وسلطان باشا الأطرش والأميران شكيب وعادل أرسلان، وإحسان الجابري وسعيد حيدر، والحاج فاتح المرعشلي، والشيخ رضا الرفاعي ومصطفى الحاج حسين، ونجيب سخيطة وغيرهم. فاحتفلت البلاد بعودة أبنائها المناضلين أبهج احتفال. وكان من نتائج التفاهم الذي ساد بين الحكومة المردمية والمفوض السامي، إعادة ارتباط مقاطعتي جبل العلويين وجبل الدروز بسورية، وأعلن السيد جمال علي أديب نائب جبلة، تنازل مقاطعته عن استقلالها الإداري والمالي لتكون متساوية مع بقية المحافظات السورية وأيده في ذلك جميع النواب، وكذلك فعل نواب جبل العرب، ولواء إسكندرون(١).

على الرغم من الفوز الساحق الذي حققته الكتلة الوطنية، والذي أدى إلى تربُّع قادتها على جميع كراسي السلطة، حاول المعارضون للكتلة تنظيم صفوفهم على شكل هيئات شعبية قامت على أنقاض جمعيات

---

(١) أصبحت الجمهورية العربية السورية مؤلفة من تسع محافظات (حمص، حلب، حماة، الفرات، الجزيرة، حوران، جبل الدروز، اللاذقية، إسكندرون)، وبلغ عدد سكانها (٣٥١٩٣٧٦) نسمة حسب الإحصائيات الفرنسية.

وأحزاب سابقة. وكان أبرز ما عرفته البلاد آنذاك هو تشكيل «الهيئة الشعبية» برئاسة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، التي اشتركت فيها هيئات ضعيفة، وانضم إليها عدد من السياسيين في دمشق ممن انشقوا عن الكتلة الوطنية أمثال المحامين زكي الخطيب ومنير العجلاني.

وتضمن برنامج هذه الهيئة العمل على تحقيق الوحدة السورية الشاملة، وعقد معاهدة مع فرنسا لاتقل عن المعاهدة العراقية_ البريطانية نظاماً وتطبيقاً، وأن تنحو إلى الاستقلال، وتسعى إلى جعل سورية عضواً في الاتحاد العربي المنتظر، وإلى ضمان الحريات والمساواة بين جميع الطوائف، وتوجيه البلاد نحو حكم صالح يحقق لها نهضة قومية، وإنشاء جيش وطني، وحماية الإنتاج القومي، وتشجيع الاقتصاد الوطني، وجعل التعليم في مراحله الأولية إلزامياً. وأصدرت في دمشق صحيفة تنطق باسمها هي «النضال». كانت الهيئة الشعبية تستمد قوتها من شخص الدكتور الشهبندر، فلمّا عاد من منفاه إلى القاهرة (أيار ١٩٣٦) هبّت دمشق بأجمعها لاستقباله ولقبه السيد فارس الخوري يومذاك «بالزعيم الأوحد»(١) وجاء في خطاب

(١) وضع الدكتور عبد الرحمن الشهبندر كتاباً بعنوان «القضايا الاجتماعية الكبرى في العالم العربي». وهو عبارة عن مجموعة مقالات نشرها في الصحف القاهرية، ورأى في كتابه أن البلاد بحاجة إلى التجانس، وأن حكومة النخبة المختارة هي المخرج الوحيد لطحن الجماهير العربية وجعلها متجانسة، حتى تتهيأ البلاد إلى الحكم الديمقراطي الصحيح. وأكد بأن الشكل النيابي القائم على الانتخاب الحر هو الأصلح في ظل الاستقلال المقيد بالانتداب. لكن الحكم الاستبدادي هو أصلح لها حين تنال استقلالها التام، ويرى أنه من الخطأ الوهم بإمكان تأليف حكومة عربية مركزية ديمقراطية. ولهذا يؤيد إقامة حلف عربي، ويطالب بالاتحاد مع العراق. ولم يلق الشهبندر ضوءاً على العامل الديني فقد طغى على ذلك إيمانه بالقومية القائمة على مرتكز البقعة الأرضية المتجانسة ووحدة النسب والتقاليد العامة. وطالب الشهبندر بمساواة المرأة، وحمل حملة شديدة على حجاب المرأة، وكانت زوجته في مقدمة من رفعوا الحجاب في دمشق.

ألقاه الشهبندر في مقر الكتلة الوطنية بدمشق في ١٥ حزيران ١٩٣٧ «إنني أرمي إلى توحيد الصفوف، ولا أريد أحزاباً ولا أُعنى بالشخصيات». ففهم رجال الكتلة أنه يعرض بالكتلة الوطنية وقادتها. وراح السيد منير العجلاني الناطق باسم هذه الهيئة في مجلس النواب يشن في جميع خطبه هجوماً على الكتلة وحكومتها ومعاهدتها.

أضحت المعاهدة موضع جدل كبير في البلاد أدى إلى انقسام وطني، الفريق المؤيد للمعاهدة قال: إن جمعية الأمم تعتبر سورية تحت الانتداب، والشعب السوري يرفض هذا الانتداب، وما دامت النظرة قد تضاربت كان لا بد للخروج من هذا المأزق عن طريق المعاهدة كخطوة أولى لتحقيق الغاية المنشودة.

أما الفريق المعارض للمعاهدة فيرى فيها تفريطاً بحقوق الأمة المشروعة في الوحدة والاستقلال، وأساساً للنكبات التي عاشتها البلاد فيما بعد، ويأتي في مقدمتها سلخ لواء إسكندرون، وكان في مقدمة معارضي هذه المعاهدة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر الذي أصدر بياناً قال فيه[1]:

«يمكن أن يتسرب إلى الأمة من جراء المعاهدة ما يأتي:

١ - قبول نظام داخلي للجزيرة والفرات واسع النطاق باسم المحافظات، الأمر الذي يهدد صلتها بسورية في المستقبل.

٢ - قبول اتفاق البنك السوري _ اللبناني طبقاً لوجهة نظر أصحابه.

٣ - قبول عقود الموظفين الأجانب وتجديدها.

٤ - قبول تعيين مستشارين فرنسيين جدد.

٥ - الاعتراف بحق فرنسا في الدفاع عن الأقليات وسن قوانين خاصة بأحوالهم الشخصية وتوابعها، الأمر الذي يعود بنا إلى حق فرنسا

(١) المصدر: الإيضاحات السياسية - غالب العياشي - الصفحة ٤٢٣.

العتيد في الحماية الدينية في المشرق، ويكون له أثر فتاك في إحياء الطائفية التي كانت الأمة السورية على اختلاف طوائفها تأمل زوالها بفارغ الصبر.

وأصدر السيدان زكي الخطيب ومنير العجلاني بياناً جاء فيه[1]:

«نستطيع أن نقول بكل ما في الحق من قوة أن على الأمة ألا تؤخذ بالظواهر، فهي ما أراقت أزكى الدماء، وبذلت أكرم أموالها، واحتملت أنواع الأذى والظلم، وخاضت غمار الثورات لتصل إلى هذا المصير الذي أوصلوها إليه. فقد كان بوسعها أن تحصل عليه بدون عناء؛ لأنه لا يشبه الانتداب، بل هو أحط منه».

وجاء في خطاب ألقاه السيد أنطوان سعادة زعيم الحزب القومي السوري (عام ١٩٣٨):

«لم يحسن المتزعمون الاستفادة من الظروف الملائمة التي خلقناها، بل استفادوا منها لعقد معاهدة لم يحتاطوا لجعلها مستوفية الشروط، واتخذوها احتياطاً لنفوذهم»[2].

ووقفت عصبة العمل القومي، موقف المعارض المتطرف ضد المعاهدة والكتلة الوطنية، لكن معارضتها الشديدة أدت إلى حدوث انقسام في صفوفها عام ١٩٣٦، فانسحب أمينها العام صبري العسلي، وانضم إلى الكتلة الوطنية، وفاز بالانتخابات ضمن قوائم الكتلة. ووقفت العصبة منذ البداية ضد سياسة التعاقد مع فرنسا، ونظمت المظاهرات الاحتجاجية ضد الحكومة، لموقفها المتساهل أمام الفرنسيين، وواصلت إصدار النشرات والبرقيات إلى المراجع الدولية، لفضح سياسة الانتداب ولا سيّما فيما يتعلق بمسألة إسكندرون.

---

(١) المصدر: الإيضاحات السياسية – غالب العياشي – الصفحة ٤٢٣.

(٢) المصدر: الحياة الحزبية السورية – محمد حرب فرزات – الصفحة ١٦٠.

وكشف بيان أصدرته اللجنة المركزية لعصبة العمل القومي بدمشق بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٧ بعنوان لواء إسكندرون الشهيد «إذا كان ثمن المعاهدة ابتلاع أرض جديدة من الوطن فإننا نطالب بمجلس النواب بالتراجع عن تصديقه لهذه المعاهدة».

ونظمت العصبة في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٧، بمدينة أنطاكية، مظاهرة كبيرة نادت بعروبة اللواء أمام أعين المراقبين الدوليين، ونظمت مظاهرة مماثلة في دمشق، وأبرقت إلى عصبة الأمم في ١٥ شباط، وبعثت بعريضة تتضمن تواقيع العرب والأرمن في اللواء الذين يشكلون غالبية سكانه، رفضوا فيها اتفاقية جنيف وقرار عصبة الأمم بوضع القانون الأساسي للواء إسكندرون، وطالبوا بالمحافظة على اللواء ضمن الدولة السورية، والإبقاء على التشريع السوري فيه واعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية في اللواء.

وألقت العصبة مسؤولية مصير اللواء على سياسة التعاقد، وعلى موقف الحكومة الاستسلامي، وتهاونها في تنوير الرأي العام بالحقائق، وإيهامه بأن البلاد أصبحت مستقلة. ولمّا أعلن نظام الانتخاب في اللواء لتقرير مصيره، ونص على ضرورة معرفة الناخب للقراءة والكتابة، جدّ شباب العصبة لتشجيع العرب على تسجيل المكتومين وتعليم الأميين منهم، ولمّا خاض أعضاء العصبة الانتخابات في لواء إسكندرون، شجعت الكتلة الوطنية منافسي العصبة من المعروفين بولائهم للفرنسيين، ولما فاز هؤلاء، وسلخ لواء إسكندرون، انسحبوا وانضموا إلى البرلمان التركي[1].

وحاولت فرنسا إثارة النعرات الطائفية والإقليمية في وجه الحكومة الوطنية حتى تظهر عجزها وتؤكد عدم جدارة البلاد بالاستقلال.

---

[1] المصدر: الحياة الحزبية في سورية – محمد حرب فرزات – الصفحة ١٩٠.

ففي محافظة الجزيرة والفرات، سمحت سلطات الانتداب، بقرار من المفوض السامي، بدخول الآشوريين المطرودين من العراق ليسكنوا فيها، حيث نشطت في أوساطهم حركة انفصالية قادها المطران حبي، وغذتها سلطات الانتداب. ولمّا قررت الحكومة المردمية تعيين السيد توفيق شامية محافظاً في الجزيرة والفرات، تصدى له المطران حبي ورجاله، ومنعوه من دخول دار الحكومة وقاموا بخطفه. ولمّا تدخل السيد سعد الله الجابري للإفراج عن المحافظ فشلت مساعيه، إذ عثر على المحافظ المخطوف بعد عدة أيام خارج حدود المحافظة.

وعلى الرغم من مصادقة مجلس النواب السوري على المعاهدة، لمس الوطنيون مماطلة الحكومة الفرنسية ومجلس النواب الفرنسي في إبرام هذه المعاهدة، فاضطر السيدان جميل مردم رئيس الوزراء وسعد الله الجابري وزير الخارجية للسفر إلى فرنسا في ٣ شباط ١٩٣٧ لمفاوضة حكومتها من أجل إبرام المعاهدة. وكلف السيد شكري القوتلي برئاسة الحكومة ووزارات الخارجية والداخلية بالوكالة بالإضافة إلى وزارتي المالية والدفاع، الأمر الذي عرقل شؤون المواطنين، وعطل حركة أجهزة الدولة، فازداد الناس تذمراً، وازدادت هجمة المعارضين على الكتلة لسوء إدارتها.

ولمّا اضطر رئيس الوزراء للسفر ثانية إلى فرنسا في ٢٥ أيار ١٩٣٧ من أجل إقناع البرلمان الفرنسي بضرورة التصديق على المعاهدة، وفي أثناء وجوده في باريز، صدر قرار عصبة الأمم بتاريخ ٢٩ أيار ١٩٣٧ بشأن تطبيق النظام الخاص بسنجق إسكندرونة، والقانون الأساسي له، وسرت شائعات حول الاتفاق الفرنسي - التركي لسلخ لواء إسكندرون، فأسرع رئيس الحكومة بمغادرة باريز متوجهاً إلى أنقرة. ومكث فيها يومين لبحث شؤون اللواء السليب، ولمّا عاد إلى دمشق قامت مظاهرات صاخبة، وأعلن

المتظاهرون نقمتهم على الحكومة والكتلة الوطنية، وأكدوا أن إسكندرونة عربية، وستبقى عربية حتى أطل السيد جميل مردم من مكتبه في دار الحكومة، وقال لجموع المتظاهرين: إن إسكندرونة عربية، ولن تنفك عن أمها سورية، فكونوا مطمئنين[1].

وفي ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧، ألقى رئيس الوزراء بيان الحكومة أمام مجلس النواب، وذكر الصعوبات التي حالت دون إبرام الجانب الفرنسي للمعاهدة، وذكر في مقدمة هذه الصعوبات قلق فرنسا مما قد ينتاب سورية من أمور بعد زوال الانتداب. ودارت مناقشات حامية بين نواب الكتلة الوطنية ومعارضيها، ثم اختتمت الجلسة ببيان من السيد فارس الخوري رئيس المجلس لخص فيه أقوال رئيس الوزراء بالنقاط الآتية:

١ - احترام رغبة الأمة في بقاء لواء إسكندرون سورياً.
٢ - الاحتفاظ بالأقاليم السورية على وضعها الحاضر.
٣ - عزم الحكومة على إقامة العدل والمساواة بين جميع العناصر والطوائف.
٤ - تسهيل استثمار المال الأجنبي في المشاريع لتقوية اقتصاديات البلاد.
٥ - السعي الحازم مع فرنسا لإبرام المعاهدة.
٦ - عزم الحكومة على تعميم الإصلاحات الداخلية.

في نهاية تشرين الثاني سافر رئيس الوزراء للمرة الثالثة إلى باريز، وأجرى محادثات مع السيد دي تيسان وكيل وزارة الخارجية الفرنسية. وفي ١١ كانون الأول ١٩٣٧ جرت مراسلات بينه وبين دي تيسان احتوت على ضمانات من الحكومة السورية باحترام الأحوال الشخصية للأقليات، وإقامة نظام خاص للخبراء الفرنسيين.

---

(١) المصدر: سورية والانتداب الفرنسي - يوسف الحكيم - الصفحة ٢٧٤.

عاد رئيس الحكومة إلى دمشق وهو مقتنع بأن فرنسا ستبرم المعاهدة في شهر شباط ١٩٣٨ لكن أعضاء الحكومة وزعماء الكتلة الوطنية لم يقتنعوا بذلك، إذ قدم السيد شكري القوتلي استقالته من الحكومة في ٢٢ آذار ١٩٣٨، فعهد السيد جميل مردم بتصريف شؤون الوزارتين إلى نفسه. استغلت المعارضة تأزم الأوضاع في البلاد، والانقسام الظاهر في صفوف رجال الكتلة الوطنية، والشائعات التي راجت حول تلكؤ فرنسا في تصديق المعاهدة، فصعّدت من حملتها على الحكومة، الأمر الذي اضطر رئيس الوزراء إلى تعيين وزيرين جديدين في حكومته، هما السيدان لطفي الحفار وزيراً للمالية، وفائز الخوري وزيراً للاقتصاد، بينما احتفظ لنفسه بمنصب وزير الدفاع.

وفي ١٠ آب سافر رئيس الوزراء إلى باريز للمرة الرابعة، لكن مساعيه لم تنجح في حمل الحكومة الفرنسية على إبرام المعاهدة. وازدادت الأمور تعقيداً بتشكيل دولة «هاتاي» (لواء إسكندرون) في ٢ أيلول ١٩٣٨. وروجت المعارضة شائعات عن نتائج زيارة السيد جميل مردم لباريز، وذكرت أنه قدم ضمانات إضافية تتعلق بحقوق الأقليات، وبتعليم اللغة الفرنسية في المدارس السورية، وتجديد امتياز البنك السوري، واستثمار البترول، وإنماء تجارة فرنسا مع سورية. كذلك فوجئت البلاد بقرار الحكومة الفرنسية بإنهاء مهمة السيد دي مارتيل في مطلع تشرين الأول ١٩٣٨.

فازدادت المشكلات تعقيداً أمام الوزارة المردمية، التي جعلت إبرام المعاهدة هدفاً لها. وشعرت فرنسا بالانقسام الوطني، فركزت على تغذية الحركات الانفصالية في الجزيرة والفرات، وزادت من دعمها لبعض عملائها، لإثارة النعرات الطائفية في جبل العرب، كما زادت على ذلك بتصريح مقرر لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي غاستون في كانون

الأول ١٩٣٨ الذي قال: «إن سورية مجموعة شعوب، وإن فكرة المعاهدة خاطئة في حد ذاتها، وإن لجنة ستأتي إلى سورية لدراسة الحالة من جديد»[١].

سارع الدكتور ناظم القدسي بالرد على هذا التصريح قائلاً: «يجب على فرنسا أن تفهم بأن في الكتلة الوطنية رأيين. رأي متطرف لا يقنع بالتفاهم والنية الحسنة، ولكنه يخضع لإرادة الأكثرية التي تقول بتجربة سياسة التفاهم، والرأي الذي أراد لنفسه السكوت، لأنه أراد أن يفسح المجال للجانب الآخر كي يصل إلى آخر المدى، وكي تستقر في أذهان الناس حقيقة واحدة هي إما تفاهم على طول المدى وإما لا تفاهم»[٢].

وفي ٢٤ كانون الأول، اجتمع مجلس النواب، واستمع إلى بيان الحكومة الذي حدد نتائج محادثات رئيس الوزراء في فرنسا، وفي نهاية الجلسة قرأ السيد فارس الخوري رئيس المجلس، البيان الآتي[٣]:

١- يتمسك المجلس بنصوص المعاهدة التي صادق عليها في ٢٢ كانون الأول ١٩٣٦.

٢- يعتبر المجلس كل ادعاء باتفاقات وعقود لاحقة للمعاهدة بحكم العدم.

٣- يأسف المجلس لنكول الحكومة الفرنسية عن تصديق المعاهدة دون مبرر.

٤- يسجل المجلس تصريح رئيس الوزراء بأنه يعدّ نفسه في حِلٍّ من جميع الاتفاقيات والعقود التي يمكن أن يكون قد وقّعها.

---

(١) المصدر: الأحزاب السياسية في سورية - محمد حرب فرزات - الصفحة ١٧١.
(٢) المصدر السابق، الصفحة ١٧٢.
(٣) المصدر: سورية والانتداب الفرنسي - يوسف الحكيم - الصفحة ٢٧٦.

٥ - لما كان المجلس السوري يمثل جميع الدوائر الانتخابية، كان وحده من يعبّر عن رأي الأمة ويستنكر أي أسلوب آخر تجنح إليه الحكومة الفرنسية لمعرفة رأي الشعب السوري بشأن مصيره كإيفاد لجنة لهذه الغاية.

٦ - يأسف المجلس لحوادث العصيان والتمرد على القانون والإخلال بالأمن في منطقتي اللاذقية وجبل الدروز. ويزيد أسفاً ما يقال عن تدخل بعض ممثلي السلطة الفرنسية في هذه الحوادث، ويطلب من الحكومة سرعة وضع حد حاسم لها.

لقد خلا بيان مجلس النواب من أيّ إشارة إلى قضية لواء إسكندرون. ولاحظت المعارضة أنه خلافاً لما جرى لدى الإصرار على ضم منطقتي اللاذقية وجبل العرب إلى سورية، فإنه لم يجر إصرار مماثل بشأن لواء إسكندرون. فتوالت المظاهرات في دمشق يتقدمها أبناء لواء إسكندرون، وأخذت العرائض تنهال على الحكومة ومجلس النواب، وهي تتهم رجال الكتلة الوطنية بالتفريط بهذا الجزء الغالي من الوطن.

بيو مفوضاً سامياً

وصل المفوض السامي الجديد إلى بيروت في مطلع كانون الثاني ١٩٣٩، وأذاع في الحادي عشر فيه بياناً جاء فيه: «إنني بصفتي ممثل فرنسا الحرة لسعيد بأن أراقب عن كثب وبكل اهتمام سير الأمور في سورية ولبنان بتعاً لقاعدة التطور بما يضمن حرية هذين البلدين العزيزين وتحقيق أماني الأهلين والأصدقاء».

وفي ١٨ كانون الثاني زار دمشق، فأغلقت المدينة أسواقها ولم يخرج أحد لاستقباله. وقد وصف بيو هذا الاستقبال بقوله: «إنه إحراج متقن،

فلم يظهر أحد في الشوارع التي مر بها موكبي ولم يكن يسمع إلا صوت الخيول وقرع الطبول، حتى بدا لي كأني أقود حملة من الفرسان للقاء عدوٍ غير منظور. ولم يظهر في الاستقبال الذي أقيم في دار المندوبية سوري واحد، فقد كانت الكتلة الوطنية تريد أن تثبت لي أنها تستطيع أن تخلق فراغاً حول المفوض السامي»[1].

أراد المفوض السامي الانتقام من الكتلة لهذا الاستقبال السلبي، فعقد اجتماعاً معها، هنأها فيه على ثقة الشعب بها، وحثها على تنفيذ أحكام نظام الطوائف الدينية[2]. الموضوع في عهد دي مارتيل عام ١٩٣٦، الذي عجزت عن تنفيذه حكومة السيد عطا الأيوبي. فأعلن رئيس الوزراء موافقته على تنفيذ هذا النظام، الأمر الذي فاجأ المفوض بيو. أراد المفوض السامي إكمال الشوط حتى نهايته مع هذه الحكومة، فقد أصدر مرسوماً كلف فيه الحكومة تنفيذ نظام الأحوال الشخصية للطوائف، فرد عليه رئيس الوزراء بالقبول آملاً من وراء ذلك تحقيق خطوة نحو الأمام في سبيل إبرام المعاهدة، لكن السيد جميل مردم اشترط لتنفيذ النظام الجديد موافقة مجلس النواب عليه، وطالب بالإسراع في تسليم صلاحيات المندوبية الفرنسية في دمشق للحكومة السورية.

---

(١) المصدر: الأحزاب السياسية في سورية – محمد حرب فرزات – الصفحة ١٧٦.

(٢) كان المفوض السامي دي مارتيل في ١٣ آذار ١٩٣٦ قد أصدر القرار التشريعي رقم ٦٠ المتضمن نظام الأحوال الشخصية للطوائف، ومقتضاه أن كل من أدرك سن الرشد وكان متمتعاً بقواه العقلية له حرية الاعتقاد الديني والمذهبي والانتقال من طائفة إلى أخرى. لكن الوزارة الأيوبية لم تقم بأي عمل في سبيل تطبيقه، سوى نشره في الجريدة الرسمية (١٤ أيار ١٩٣٦)، لأنها رأت فيه بدعة للمسلمين والمسيحيين.

في ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٨ أصدر المفوض السامي تعديلاً طفيفاً لبعض مواد القرار السابق لكن الحكومة المردمية اكتفت بنشر التعديل بالجريدة الرسمية دون تطبيقه.

رفض بيو استلام مذكرة رئيس الحكومة، ووجه إنذاراً لرئيس الحكومة قال فيه :

«الشرقيون يفكرون بطريق الصور المجسمة، وكان من الملائم أن تفرض صورة السيف على ذهن رئيس الوزراء جميل مردم».

لمّا وصل إنذار بيو للسيد جميل مردم[1]، جمع أعضاء حكومته وعرض عليهم الموقف، فقررت الوزارة الاستقالة بتاريخ ١٨ شباط ١٩٣٩[2].

---

(١) المصدر الحياة الحزبية في سورية – محمد حرب فرزات – الصفحة ١٧٧.

(٢) جاء في كتاب استقالة السيد جميل مردم «بناءً على تعقد الموقف السياسي الأخير، وتعذر الاستمرار في الحكم، اجتمع مجلس الوزراء، وقرر تقديم استقالة الحكومة، والانتداب الفرنسي (الصفحة ٢٨٧) أن السبب في استقالة الحكومة يعود للمظاهرات التي قادها السيدان كامل القصاب وعبد الرحمن الشهبندر، ضد الحكومة عندما علموا بعزم الحكومة تنفيذ قانون الأحوال الشخصية الجديد. ففي ١٠ شباط ١٩٣٩ نشرت جمعية العلماء بدمشق احتجاجاً مطبوعاً على تطبيق هذا القانون. لكن رئيس الوزراء استدرك الأمر حين عهد في ١٣ شباط ١٩٣٩ إلى لجنة حقوقية لدراسة النظام المذكور، وتألف اللجنة من السادة : المفتي العام شاكر الأسطواني، الرئيس الثاني لمحكمة التمييز يوسف الحكيم، والرئيس الأول لمحكمة التمييز السيد مصطفى برمدا، وأصدرت اللجنة مذكرة تضمنت :

١ – إن المسلمين أكثرية أهل البلاد، فلا يجوز اعتبارهم طائفة.

٢ – ليس للمسلمين رؤساء روحيون يمثلونهم لدى السلطات العليا.

٣ – لا يجوز إعطاء المسلم حرية ترك دينه واعتناق دين آخر، لأنه إذا فعل ذلك استحق القتل.

٤ – إن الدين الإسلامي يقضي بأن الولد يتبع المسلم من والديه (أي أباه المسلم).

٥ – إن الإسلام يقضي أيضاً بعدم التوارث مع اختلاف الدين.

٦ – الإسلام يجيز زواج المسلم من غير المسلمة، لكنه يحرم زواج المسلمة من غير المسلم.

٧ – إن تشكيل محكمة عليا تبت في الخلافات سيؤدي إلى الحكم بغير ما أنزل الله.

بعد قبول استقالة الوزارة المردمية في ١٨ شباط ١٩٣٩ رأى السيد هاشم الأتاسي أن عهد الكتلة الوطنية قد شارف على نهايته، بسبب التظاهرات الشعبية المتواصلة التي لم تنقطع برئاسة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر والشيخ كامل القصاب، ومع ذلك جاول الرئيس الأتاسي خوض تجربة جديدة، بتكليف السيد لطفي الحفار أحد قادة الكتلة الوطنية تشكيل وزارة جديدة(١)، لكنها لم تستطع الصمود في السلطة أكثر من ٤٢ يوماً بسبب المظاهرات الشعبية التي عمت المدن السورية بشأن لواء اسكندرون، فقدم الحفار استقالته، وبدأ رئيس الجمهورية بإجراء مشاورات مع أركان الكتلة لتشكيل وزارة جديدة، لكن التوتر الشعبي ازداد، وتحرجت أمور البلاد نتيجة إصرار فرنسا على المراوغة في إبرام المعاهدة، وإجراءات تركيا بسلخ لواء إسكندرون، والنطاق الأمني الذي ضربته السلطة على منزل الشهبندر في بلودان، ومنعه من دخول العاصمة، إذ قام أنصاره بإغلاق المحلات بالقوة، الأمر الذي اضطر قوات الأمن والدرك للتدخل وإلقاء القبض على بعض المتظاهرين، وصدر أمر المفوض السامي بتسليم مندوبه بدمشق شؤون الأمن، فأصدر في ٢٩ آذار ١٩٣٩ إنذاراً جاء فيه:

«بموجب أمر المفوض السامي، تسلمت إدارة الحكم لتأمين النظام في دمشق وأنا عارف أن الأكثرية الساحقة من الدمشقيين لا تطلب سوى العمل في ظل السلام، فلا يسمح من الآن وصاعداً بأي تجمع أو أي

(١) لطفي الحفار (رئاسة الوزراء ووزيراً للعدل بالوكالة)، مظهر رسلان (للداخلية والدفاع)، فائز الخوري (للمالية والخارجية)، نسيب البكري (للعدل)، سليم جنبرت (للاقتصاد).

تظاهرة. وسيجري تفريقها بالقوة، مذكراً أن فرنسا صديقة الإسلام التقليدية هي وحدها تستطيع أن تحقق لسورية وحدتها واستقلالها»[1].

بعد هذا الإنذار وضع الجيش الفرنسي يده على إدارة الأمن العام. وصدر قرار المفوض السامي بتخويل المحاكم الأجنبية المختلطة النظر في دعاوي الإخلال بالأمن، وألقي القبض على نبيه العظمة وسيف الدين المأمون وحيدر الأيوبي، ومنير الريس، ومنير دياب، ومحمود البيروتي، ثم أطلق سراحهم بعد هدوء الأوضاع في البلاد.

في ٥ نيسان ١٩٣٩ عهد رئيس الجمهورية للسيد نصوح البخاري بتأليف حكومة جديدة[2]، لكن الوزارة الجديدة لم تستطع تحقيق الهدوء والاستقرار في العاصمة بسبب ضغط قضية لواء إسكندرون، لذلك واصل جيش الانتداب الإشراف على الأمن، الأمر الذي أثار احتجاج النواب الوطنيين، بسبب تدخل سلطات الانتداب في شأن هو من شؤون الحكومة، مما اضطر المفوض السامي إلى تعطيل مجلس النواب، اعتباراً من ٢٠ نيسان ١٩٣٩ ولمدة شهر واحد، ثم تكرر التأجيل وساد القلق جميع المواطنين، فاضطر السيد نصوح البخاري إلى رفع استقالته لرئيس الجمهورية[3].

---

(١) المصدر: سورية والانتداب الفرنسي – يوسف الحكيم – الصفحة ٢٩٣.

(٢) نصوح البخاري (للرئاسة والداخلية والدفاع)، خالد العظم (للعدل والخارجية)، حسن الحكيم (للمعارف)، خليل المدرس (للمالية)، سليم جنبرت (للاقتصاد).

(٣) من أسباب الاستقالة أيضاً أن السيد نصوح البخاري اتفق مع المفوض السامي على أن يصدر هذا بياناً يؤكد فيه حرص فرنسا على تصديق المعاهدة، لكن بيو غادر بيروت إلى فرنسا في اليوم التالي، وبقيت الحكومة في حالة جمود لا تستطيع تقديم البيان الوزاري لتحصل على ثقة مجلس النواب، ولا هي في وضع يمكنها من تقديم بيان وزاري لا يحتوي على شيء له علاقة بالمعاهدة.

يئس الرئيس الأتاسي من معالجة الموقف بعد استقالة الحكومة. فقد رفض قادة الكتلة التعاون معه لتشكيل حكومة جديدة، بينما استمرت المظاهرات، وانقسمت الكتلة على نفسها، وأصبح بعض قادتها يشجعون المتظاهرين ضد الحكومة، وواصلت سلطة الانتداب التدخل في شؤون الحكومة، تحت ستار المحافظة على الهدوء والاستقرار، فقبل في ٤ تموز ١٩٣٩ استقالة الوزراء البخارية، وفي ٧ تموز قدم استقالته إلى رئاسة المجلس النيابي[١].

وفي ٨ تموز ١٩٣٩ أصدر المفوض السامي قراراً مستنداً إلى استقالة رئيس الجمهورية متضمناً ما يلي[٢]:

---

(١) نص كتاب استقالة رئيس الجمهورية على «منحني مجلسكم الكريم ثقته، وانتخبني من أول جلسة عقدها لرئاسة الجمهورية على أثر عقد المعاهدة وإقامة الصلات بين فرنسا وسورية على قواعد التحالف والمودة وذلك تمهيداً لإدراك هذه الأمة الغاية الشريفة التي نسعى لها من الاستقلال والسيادة القومية، وقد تعاقبت حكومات في سورية، وهي تبذل قصارى جهدها في سبيل إبرام العهد المقطوع والميثاق المعقود .. وقال: غير أن الجهود التي بذلت لم تؤد إلى نتيجة، برغم الوعود الصادرة من رجالات الوزارات التي تعاقبت في فرنسا منذ ١٩٣٦ إلى الآن، فذهبت ضياعاً تلك الآمال التي توجهنا بها إلى سياسة التحالف والتعاقد، وشهدنا عودة إلى أساليب قديمة وتجارب تناقض ما تعاقدنا عليه، ودخلنا الحكم على أساسه، على أن حوادث الماضي وقرائن الحاضر لا تجعل مجالاً للشك في أن الخطط التي يراد اتباعها واستئناف العمل بها لا تثمر إلا المشاكل والخلافات ... لذلك لا أرى بدأ من الاستقالة من المنصب الذي أوكلت إلي الأمة القيام به راجياً أن يكون في الأيام المقبلة ما يخفف عنها العناء ويحقق لها ما تصبو إليه».

(٢) حاول السيد فارس الخوري رئيس مجلس النواب إيجاد مخرج دستوري لئلا تبقى البلاد دون حكومة، وكتب رسالة إلى السيد نصوح البخاري، أبلغه فيها باستقالة الرئيس الأتاسي. أما المخرج الدستوري فقد استنبطه من المادة ٨٤ التي تنص على قيام مجلس الوزراء بمهام السلطة التنفيذية عند خلو منصب رئاسة الجمهورية، =

١ - يوقف مؤقتاً تطبيق دستور الدولة السورية فيما يتعلق بتنظيم السلطة التنفيذية والتشريعية.
٢ - يحل مجلس النواب، ويجدد فيما بعد تاريخ الانتخابات الجديدة.
٣ - يعهد بتأمين السلطة التنفيذية تحت مراقبة المفوض السامي، إلى مجلس يؤلف من مديري المصالح العامة برئاسة أحدهم (مدير الداخلية).

وبذلك تشكلت حكومة المديرين برئاسة السيد بهيج الخطيب مدير الداخلية وحل مجلس المديرين محل مجلس الوزراء[1].

بدأت حكومة المديرين نشاطها بعزل رجال الكتلة الوطنية من مناصبهم، فأقالت محافظ اللاذقية السيد مظهر رسلان، وأحلت محله السيد شوكة العباس، كما أقالت عادل العظمة من منصبه كأمين عام لوزارة الداخلية. وفرضت على الموظفين الابتعاد عن كل نشاط حزبي أو سياسي، ولم تقم الحكومة أي وزن للكتلة الوطنية، بينما عاد نفوذ المستشارين الفرنسيين إلى دوائر الدولة، بعد أن تقلص هذا النفوذ إبان حكم الكتلة الوطنية. لكن النقطة الإيجابية الوحيدة التي حققتها حكومة المديرين كانت

= وعلى المادة ٧٥ التي تنص على أن رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويقبل استقالاتهم، وبما أن الوزارة استقالت في ١٥ أيار ولم تقبل بالصورة الدستورية الواجبة، إذ إن الرئيس استقال دون أن يصدر مرسوماً باستقالة الوزارة، لذلك يجب عودة الحكومة المستقيلة إلى العمل ريثما يبت المجلس النيابي بموضوع الاستقالة. وبالفعل عادت الحكومة البخارية إلى ممارسة نشاطها لكن المفوض السامي عاجلها بقرار رقم ١٤٤ تاريخ ٨ تموز الذي عهد فيه لحكومة المديرين بتأمين السلطة التنفيذية.

(١) السيد بهيج الخطيب (مديراً للداخلية)، خليل رفعت (مدير العدلية)، حسني البيطار (مدير المالية)، عبد اللطيف الشطي (مدير المعارف)، يوسف عطا الله (مدير الزراعة).

حسن سير جهاز الإدارة العامة في البلاد وانضباط الموظفين وكسر الروتين الحكومي. فيما عدا ذلك كان الجميع (الكتلة الوطنية ومعارضوها) يتربصون بهذه الحكومة التي كانت تحارب نفوذ الجميع إلا نفوذ المفوض السامي.

أرادت فرنسا من حكومة المديرين أن تكون أداة لفراض الحكم العسكري المباشر على البلاد، وبالفعل نفذت هذه الحكومة دورها بإخلاص، فطبقت الأحكام العرفية متذرعة بظروف الحرب العالمية الثانية، وفرضت على الأحزاب تجميد نشاطاتها، وأجبرت الصحف على التزام أوامر دائرة الرقابة التي ألحقت مجدداً بمكتب المندوب السامي. ومارست الإرهاب بحق المواطنين، فاعتقلت رؤساء تحرير الصحف، ونفت الوطنيين إلى جزيرة أرواد. وغدت البلاد في حالة رعب من بطش القوات الفرنسية. لم تكتف حكومة المديرين بذلك، بل أخذت تزرع الشقاق في الصف الوطني عن طريق نشر الدسائس وتسخير المنتفعين بغية الإيقاع بخصومها من الوطنيين.

كان السيد بهيج الخطيب رئيس حكومة المديرين ومدير الداخلية، هو المهيمن الوحيد على أمور هذه الحكومة، وقد ربطته بسلطات الانتداب صلات وطيدة، سخرت في مصلحة الحكم العسكري المباشر، أما بقية أعضاء حكومته فكانوا أداة تنفيذية في وزاراتهم، وقد مارسوا مهامهم بكفاءة عالية انعكست على حسن سير الإدارة العامة.

الفصل التاسع

لـواء إسـكندرون

إسكندرون في التاريخ القديم

اتفق علماء الجغرافية في جميع العصور على اعتبار منطقة الإسكندرونة قطعة من سورية، فقد وصف البروفسور هوجارث الأستاذ في جامعة أكسفورد جغرافية سورية بقوله :

«إذا أخذنا سورية كبلد يحده البحر وصحراء الحماد وجبال طوروس وصحراء سيناء، تكون لدينا منبسط جغرافي متناسق بحدود طبيعية واضحة تشكل وحدة في مظهرها الخارجي. وإذا استثنيا أورفه، كانت البلاد عبارة عن هضبة تؤلف شكلاً مسطحاً جداره الأوسط الخط الجبلي الذي يشطر سورية إلى شطرين».

وقال البروفسور هوجارث : «إن أهمية الإسكندرونة ناشئة عن علاقاتها مع ممر بيلان، إنه باب سورية منذ عهود التاريخ، لأنه عبارة عن مدخل هين إلى سهول سورية الشمالية التي كانت أنطاكية وحلب منذ القديم عاصمة لها. كذلك فإن الإسكندرونة هي المرفأ الشمالي الطبيعي لسورية.

إن الخصائص الجغرافية التي تتمتع بها أنطاكية تجعل منها عاصمة سورية، فإليها يتجه الطريقان المباشران من البحر الأبيض المتوسط إلى الداخل، وهما اللذان يمران من مصب العاصي ومن ممر بيلان. هذان الطريقان يلتقيان بالطرق المنحدرة من جبال الأمانوس ومن ضفاف الفرات».

ووصف البروفسور كوك في كتابه «مجمل التاريخ» ديمغرافية هذه المنطقة بقوله:

«إن العنصر السامي الذي يشمل الأرمن والبابليين والفينيقيين والعرب والمؤابيين، يسكن المنطقة التي تحدها جبال طوروس وأرمينيا وإيران وضفاف الخليج العربي والمحيط الهندي والبحر الأحمر وحوض المتوسط».

وأضاف «لم يذكر التاريخ إلا حادثة واحدة احتل فيها غير الساميين أراضي سورية الشمالية، وهي عندما استولى الأتراك عليها وهم من أصل مغولي قدموا من أواسط آسيا على شكل جيوش احتلال».

وقد دلت الأبحاث التاريخية أن نزول العرب في سورية الشمالية تقدم الفتح الإسلامي، وكانت قوافلهم تسير إلى المرافئ والأسواق السورية، كما تطوع قسم منهم في جيوش السلوقيين وألفوا إمارات في وادي العاصي.

وسكنت منطقة الإسكندرونة والساحل السوري وجبال العلويين إبان الفتح الإسلامي قبيلة البهرة العربية، وقبائل تنوخ المتحدة. ورأى العالم الفرنسي دوسو أن «قبائل البهرة» هي أجداد العلويين الذين ألفوا العنصر الأقوى في تلك الأراضي، كما احتلت قبيلة كلاب العربية المنطقة الواقعة في شمال حلب حتى طوروس، فاضطر اليونان والبيزنطيون للمهاجرة باتجاه الشمال، واحتلت قبيلة بني سليم العربية منطقة أورفة، أما المسيحيون

(الروم الأرثوذكس) الذين نجدهم في منطقة إسكندرونة فهم من أصل عربي، تحدروا من قبيلة الغساسنة التي احتلت المنطقة حربا وأقامت فيها.

تأسست مدينة أنطاكية أيام سيلوكوس نيكتاتور سنة ٣١٣ قبل الميلاد، أما مدينة الإسكندرونة فقد أسسها عام ٢٣٣ قبل الميلاد الإسكندر الكبير بعد انتصاره في معركة «أيسوس». وكان جميع سكانها من عناصر سامية أميل إلى البداوة منهم إلى الحضر. و كان مصير هاتين المدينتين معلقاً بسورية، فالسلوقيون أطلقوا على أنطاكية كلمة «أنطاكية سورية» لتمييزها عن المدن اليونانية الأخرى التي تسمى بهذا الاسم، كذلك فإن ممر «أيسوس» (بيلان) تحدثت عنه الوثائق التاريخية باسم «باب سورية».

ولمّا استولى الرومان على سورية عام ٦٤ قبل الميلاد جعلوا منها ولاية رومانية عاصمتها أنطاكية. وفي عام ٢٧ قبل الميلاد وفي أثناء اقتسام الولايات الرومانية بين الإمبراطوريتين، أصبحت سورية ولاية إمبراطورية، وبقيت عاصمتها أنطاكية، ثم استولى عليها البيزنطينيون سنة ٣٩٥ بعد الميلاد، وظلت في أيديهم حتى الفتح الإسلامي سنة ٦٣٤ ميلادية وجعلوا عاصمتها دمشق.

وفي سنة ٧٥٠ حتى ١٠٧٠ ميلادية استولى عليها العرب العباسيون حتى سقطت تحت حكم السلجوقيين الأتراك، التابعين للدولة العباسية، ثم دخلت تحت حكم السلطان الفاطمي، ونازعهم على حكمها الصليبيون الذين بقوا فيها من ١٠٩٨ حتى ١٣٩٠ ميلادية، وأنشؤوا في أنطاكية إمارة «بوبون» التي ارتبطت بروابط وثيقة بالمؤسسات الأوروبية في سورية. ثم استولى على أنطاكية المماليك وبقوا فيها حتى عام ١٥١٦ ميلادية حين أغار عليهم السلطان سليم الأول، وثبت أقدام الإمبراطورية العثمانية في سورية لمدة أربعة قرون.

وعلى أثر توقيع هدنة «موندروس» في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨، أبحرت في ١٤ تشرين الثاني ١٩١٨ بعض الفرق الفرنسية والإنكليزية إلى إسكندرونة وقام بحارة النسافة «كوتوله» برفع العلم الفرنسي في المدينة. وكان قد سبقهم إلى أنطاكية فرقة من جيش الأمير فيصل واحتلتها ورفعت عليها العلم العربي. وفي نهاية تشرين الثاني ١٩١٨ أعلنت الحكومة العربية رسمياً في أنطاكية وانسحبت منها الجيوش التركية نهائياً. وفي مدينة أنطاكية اندلعت عام ١٩١٩ - ١٩٢٠ نيران ثورة إبراهيم هنانو، وصبحي بركات ومحمد آطه لي. ولمّا أتم الفرنسيون احتلال المنطقة الغربية من سورية بدؤوا بتنظيم الحكم فيها، وجمعوا أقضية إسكندرون وأنطاكية وحارم وبيلان[1]، (قرقخان) بعضها إلى بعض تحت اسم سنجق إسكندرونة المستقل. وصدرت تعليمات المفوض السامي بتنظيم إدارة المنطقة الغربية على الشكل الآتي :

ولاية بيروت

حاكمية لبنان

منطقة العلويين

سنجق إسكندرون المستقل

وفي ٣١ آب ١٩٢٠ ألغيت المنطقة الغربية، وألحق سنجق إسكندرون المستقل بموجب القرار ٣٣٠ بتاريخ ١ أيلول ١٩٢٠ بحكومة حلب مع

---

(١) لم يكن إبان الحكم التركي تعبير «سنجق إسكندرون» موجوداً، كانت هناك أقضية ملحقة جميعها بولاية حلب، وقد أحدث غورو سنجق إسكندرون للمرة الأولى في تاريخ سورية في إطار تنظيم المنطقة الغربية.

الاحتفاظ باستقلاله الإداري. وفي ٨ آب ١٩٢١ أي قبل التوقيع على معاهدة أنقرة (٢٠ تشرين الأول ١٩٢١) أعطي سنجق إسكندرونة بموجب قرار المفوض السامي رقم ٩٨٧ أصولاً إدارية خاصة لم يزل السنجق محتفظاً بها حتى عام ١٩٣٩. ومنذ ذلك التاريخ قبلت فيه اللغة التركية كلغة رسمية أسوة بالعربية والفرنسية.

وفي ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١ وقعت الهدنة الفرنسية التركية بموجب «اتفاق أنقرة» الذي نص في مادته السابعة:

«بوضع نظام إداري خاص لمنطقة إسكندرونة، ويتمتع سكان هذه المنطقة الأتراك بكافة التسهيلات الضرورية لإنماء زراعتهم، وتكون للغة التركية في هذه المنطقة صفة رسمية».

ونصت المادة الثامنة من اتفاق أنقرة:

«يبدأ خط الحدود السورية - التركية من منطقة تنتخب شمال خليج إسكندرونة مباشرة جنوب ناحية باياس ويتجه قليلاً نحو ميدان اكبس على أن تبقى محطة سكة الحديد ضمن سورية. ومن هناك ينحني نحو الجنوب، بشكل يدع لسورية ناحية مرزوقة ولتركيا ناحية كرنبة ومدينة كلز، ومن هناك يتصل بالخط الحديدي في محطة جوبان بك. ثم يتبع خط بغداد الحديدي الذي تبقى ساحته فوق الأراضي التركية حتى نصيبين. ومن هنا يتبع الطريق القديمة بين نصيبين وجزيرة ابن عمر حيث يلتقي بالدجلة. وتبقى ناحيتا نصيبين وجزيرة ابن عمر والطريق لتركيا، ولكن يتمتع البلدان بنفس الحقوق، فيما يختص باستعمال هذا الطريق، إن المواقف والمحطات في منطقة جوبان بك ونصيبين تخص تركيا على اعتبار أنها تشكل جزءاً من ساحة الخط الحديدي».

وفي ١٢ أيلول ١٩٢٢ عين المفوض السامي بقراره رقم ١٠٢٥ حدود أراضي سنجق إسكندرون كما يلي:

١ - قضاء الإسكندرونة القديم مضاف إليه جبل بركات (سكانه أتراك).

٢ - قضاء بيلان القديم (قرقخان حالياً) مضاف إليه جزء من قضاء الخاصة الكائن جنوب الحدود التركية (سكانه أتراك)، ويستثنى من ذلك قضاء حارم (سكانه عرب) ماعدا الريحانية (سكانه أتراك).

٣ - قضاء أنطاكية القديم يضاف إليه نواحي «الأردو وباير وبوجاق» (سكانها أتراك).

مما سبق نرى أن الحدود الشمالية للسنجق ولحكومة حلب تحاذي الخط المعين في المادة الثامنة من اتفاقية أنقرة. لكن فصل قضاء حارم العربي نتيجة إلحاقه بولاية حلب، وإضافة المناطق التركية المجاورة له إلى سنجق إسكندرون، أدى إلى تغييرات ديمغرافية لصالح الجالية التركية في السنجق، كما تشير الجداول الإحصائية :

إحصاءات سكان سنجق إسكندرون قبل قرار المفوض السامي

رقم ١٠٢٥ تاريخ ١٢ أيلول ١٩٢٢

المنطقة	أتراك	عرب	المجموع
قضاء إسكندرونة ما عدا قسم من جبل بركات	١٠٤٦١	٢٨٩٠١	٣٩٣٧١
قضاء بيلان ماعدا الريحانية	١٩٩٥٨	١٤٧٤٨	٢٤٧٠٦
قضاء أنطاكية ماعدا باير وبوجاق وأوردو	٣٣٥٩٥	٨٦٩٠٨	١٢٠٥٠٣
قضاء حارم ماعدا الريحانية	-	٣٩٩٣٥	٣٩٩٣٥
المجموع	٦٤٠١٤	١٦٠٤٩١	٢٢٤٥٠٥
النسبة المئوية	٢٨,٥٢٪	٧١,٤٨٪	١٠٠٪

إحصاءات سكان سنجق إسكندرون بعد قرار المفوض السامي رقم ١٠٢٥ تاريخ ١٢ أيلول ١٩٢٢

المنطقة	أتراك	عرب	المجموع
قضاء إسكندرون بما فيه جبل بركات	١٢٣٠٧	٢٨٩١	٤١٢١٧
قضاء بيلان بما فيه الريحانية	٢٥٠١٤	١٦٩٥٥	٤١٩٦٩
قضاء أنطاكية بما فيه الأردو	٤٧٩٢١	٨٧٩٧٣	١٣٥٨٩٤
المجموع	٨٥٢٤٢	١٣٣٨٣٨	٢١٩٠٨٠
النسبة المئوية	٪٣٨,٩٠	٪٦١,١٠	٪١٠٠

وفي ٢٤ تموز ١٩٢٢، أصدرت عصبة الأمم (اجتماع لندن)، صك الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الحلفاء الأعلى الصادر في سان ريمو بتاريخ ٢١ نيسان ١٩٢٠، وقد نصت المادة الرابعة من صك الانتداب على:

«الدولة المنتدبة مسؤولة عن عدم التنازل عن أي جزء من أجزاء سورية ولبنان وعن عدم تأجيره أو وضعه تحت سلطة دولة أجنبية».

ونصت المادة ١٦ من صك الانتداب على:

«تكون اللغة الفرنسية واللغة والعربية، اللغتين الرسمتين المستعملتين في سورية ولبنان». ولم يشر صك الانتداب في جميع مواده إلى لواء إسكندرون، وهذا أمر طبيعي، لأنه يدخل ضمن الأراضي السورية التي حملت عصبة الأمم الدولة المنتدبة (فرنسا) مسؤولية عدم التنازل أو تأجير أو وضع أي جزء من سورية تحت تسلط دولة أجنبية، واعتبرت اللغتين العربية والفرنسية لغتين رسميتين في البلاد دون الإشارة إلى لغة ثالثة (التركية).

وبموجب معاهدة الصلح الموقعة في لوزان (٢٤/ ٧/ ١٩٢٣) اتفق المجتمعون على تثبيت اتفاقية أنقرة (الفرنسية – التركية)، واعتبرت سارية المفعول والمرجع الوحيد في تعيين الحدود بين سورية وتركيا (المادة الثالثة من معاهدة لوزان والكتاب الملحق بها).

وفي ٥ كانون الأول ١٩٢٤، حل الاتحاد السوري، وأعلن المفوض السامي إنشاء دولة سورية التي تضم دمشق وحلب، بينما عادت دولة اللاذقية إلى ما كانت عليه منذ الانتداب دولة مستقلة يديرها حاكم فرنسي مرتبط بالمفوض السامي. أما لواء إسكندرون فقد أعيد ربطه برئيس الدولة السورية على أن يحتفظ باستقلاله الإداري[١].

وفي ٣٠ أيار ١٩٢٦ جرى التوقيع على اتفاقية الصداقة وحسن الجوار بين سورية وتركيا. وألحق بها بروتوكول خاص ببيان الحدود بين البلدين، وقسم هذا البروتوكل الحدود إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ويبدأ من البحر الأبيض المتوسط جنوب قرية «باياس»، ويتجه نحو ميدان إكبس وينحني نحو الجنوب قليلاً حتى يصل إلى محطة جوبان بك.

القسم الثاني: من جوبان بك إلى نصيبين حيث تمر الحدود محاذية للخط الحديدي تاركة هذا الخط والمحطات التابعة له ضمن الحدود التركية.

---

(١) نص قرار المفوض السامي على «يتمتع لواء إسكندرون مع بقائه تابعاً للدولة السورية بنظام إداري ومالي خاص، وتعتبر اللغة التركية لغة رسمية كاللغة العربية واللغة الفرنسية، ويعين متصرف للواء إسكندرون من قبل رئيس الدولة بناء على اقتراح المفوض السامي، ويكون له كل السلطة المخولة لمتصرفي الألوية، وله علاوة على ذلك النظر في شؤون المعارف والأشغال العامة». من هذا القرار نلاحظ النص صراحة على ارتباط لواء إسكندرون بدولة سورية.

القسم الثالث: من نصيبين إلى جزيرة ابن عمر بمحاذاة الطريق القديم. وقد ترك البروتوكول صلاحية تحديد خط الحدود إلى لجنة التخطيط، مع النص على إبقاء نصيبين وجزيرة ابن عمر ضمن الأراضي التركية.

ولما رسمت لجنة التخطيط المشتركة الحدود في القسم الأول (من جوبان بك حتى المتوسط) لم تعترضها أيّ صعوبات. كذلك لم تعترضها صعوبات في تخطيط القسم الثاني من الحدود. (جوبان بك – نصيبين). لكن الخلاف ظهر لدى تخطيط القسم الثالث من الحدود بسبب عدم وضوح معالم الطريق القديم. ثم اتخذت لجنة التخطيط قراراً بالأكثرية (١٠/١/١٩٢٨) بتحديد موقع هذا الطريق، فلم يقبل به الجانب التركي. ولم يتفق على تخطيط القسم الثالث من الحدود إلا بتاريخ ٢٢/٦/١٩٢٩ بعد توقيع البروتوكول الخاص به، فقد جرى الأخذ بوجهة النظر التركية في تحديد موقع الطريق القديم.

واستناداً إلى هذا الاتفاق تم توقيع بروتوكول حلب بتاريخ ٣/٥/١٩٣٠ الذي رسم الحدود السورية – التركية بشكلها النهائي.

مما سبق نلحظ أن تخطيط الحدود المتعلقة بشمال لواء إسكندرون لم تكن موضع خلاف على الإطلاق، والبروتوكولات الموقعة بين الجانبين تؤكد مجدداً اعتراف تركيا بسيادة سورية على لواء إسكندرون.

في مطلع شهر آب ١٩٢٦ زار السيد صبحي بركات رئيس الدولة السورية، لواء إسكندرون واستُقبل استقبالاً حاراً، ودعا السكان إلى الاندماج في سورية.

وفي شهر أيلول ١٩٢٦ أوفد مجلس الوزراء السيدين حسن الحكيم وشاكر الشعباني إلى لواء إسكندرون لاستفتاء أبنائه بشأن الاندماج مع

الوحدة السورية (دمشق وحلب). وجرى اجتماع في دار البلدية حضره الوزيران ومحافظ اللواء إبراهيم أدهم، ومندوب المفوض السامي الكولونيل دوريو، وجميع نواب لواء إسكندرون، وجرى توقيع مضبطة تضمنت إجماع النواب بوصفهم الممثلين الشرعيين للواء إسكندرون على ضمه إلى أمه سورية، واعتبار حكومتها مرجعه الأعلى، وقد صادق على هذه المضبطة كل من محافظ اللواء إبراهيم أدهم، ومندوب المفوض السامي دوريو.

ولمّا نشب الخلاف بين الوطنيين السوريين والمفوض السامي حول الدستور السوري، حين اعترض المفوض السامي على ست مواد منه، الأمر الذي أدى إلى اضطرابات واسعة في البلاد، اضطرت سلطة الانتداب إلى نشر الدستور السوري بعد إضافة المادة ١١٦ إليه، ونشرت دساتير أخرى لدولة جبل الدروز واللاذقية ولواء إسكندرون ودولة لبنان الكبير.

من قراءة النظام الأساسي للواء إسكندرون المنشور بقرار المفوض السامي الفرنسي رقم ٣١١٢ تاريخ ١٤ أيار ١٩٣٠ نلحظ أنه نص في مادته الأولى على استقلال اللواء في شؤون الإدارة والمالية، وأبقى لرئيس الدولة السورية حق تعيين القضاة وتعيين متصرف اللواء والمديرين، على أن يعاونه مجلس إداري مؤلف من تسعة أعضاء منتخبين يعين ثلاثة منهم رئيس الدولة، وهم (رئيس غرفة التجارة ورئيس غرفة الزراعة وأحد أعيان السنجق). ونصت المادة الثامنة على إدخال اللواء في إدارة المصالح المشتركة القائمة بين الدولة السورية ودولة اللاذقية ودولة جبل الدروز التي تشرف على النواحي المالية والنقدية والاقتصادية المشتركة لهذه الدول.

ولمّا انتشر نبأ سفر الوفد السوري إلى باريس عام ١٩٣٦ لتوقيع معاهدة الصداقة السورية - الفرنسية التي تضمن للبلاد وحدتها واستقلالها التام، أبرق مشايخ العلويين من سكان لواء إسكندرون إلى المفوض السامي بتاريخ ٤ آذار ١٩٣٦ مؤكدين:

١ – تحقيق الوحدة السورية دون قيد أو شرط.

٢ – إعادة دستور ١٩٢٨ كما وضعته الجمعية التأسيسية.

٣ – إعادة الحياة الطبيعية إلى البلاد والعفو عن المسجونين دون استثناء.

٤ – عقد معاهدة مع فرنسا تضمن لسورية الوحدة والحرية والاستقلال التام.

وفي ١٠ كانون الثاني ١٩٣٦، أصدر المفوض السامي قراراً بتطبيق نظام المحافظات في سورية، وعددها تسع وكان من بينها محافظة إسكندرونة. ونصت المادة ١٤٩ من هذا القرار على:

«يطبق هذا القرار على محافظة إسكندرونة ومدينة دمشق الممتازة إدارياً، في كل ما هو غير مخالف للأحكام الخاصة بهما».

السياسة التركية

شعرت تركيا بعد توقيع المعاهدة السورية – الفرنسية (٩/ ٩/ ١٩٣٦) أن سورية خطت خطوة أولى نحو وحدتها واستقلالها، ولاحظت أن التوتر الذي ساد العلاقات الأوروبية بعد ظهور قوة ألمانية يساعدها في مد يد الصداقة نحو فرنسا، مقابل سلخ لواء إسكندرون.

بدأت السياسة التركية تتحرك منذ الخطاب الذي ألقاه السيد رشدي آراس وزير خارجية تركيا في اجتماع عصبة الأمم في ٢٢ كانون الأول ١٩٣٦، وجاء فيه:

«إن الرأي العام التركي لا يتحمل أن يرى إخوانه القاطنين في اللواء تحت الحكم العربي، ولذلك قامت تركيا بعد التوقيع على المعاهدة ما بين سورية وفرنسا منتصرة لإخوانها في هذه القضية، وصرحت أن معاهدة أنقرة ١٩٢١ لم تسقط، وقال: لا أريد الجدل في موضوع لياقة سورية، أو

عدم لياقتها للاستقلال الذي تريد فرنسا، ونحن نريد، منحه لها، ولكن لا يجوز بصورة من الصور أن تبقى الأمة التركية – ألا وهي الأمة القاطنة في اللواء – محرومة من حق الاستقلال المضمون بمعاهدات بين فرنسا وتركيا. إن عدد الأتراك القاطنين في سورية يتراوح ما بين ٣٠٠ – ٤٠٠ ألف نسمة، وهم يشكلون كتلة قوية في منطقة أنطاكية وخليج إسكندرون بل يشكلون غالبية السكان».

وقال: «والترك في هذه البقعة يستندون على دولة قوية في الشرق ألا وهي الدولة الحربية التي بناها أتاتورك، وعليه فإننا نود أن تضع عصبة الأمم مسألة تحرير هذه المنطقة على بساط البحث».

وفي مطلع عام ١٩٣٧ ألقى السيد عصمت إينونو رئيس وزراء تركيا خطاباً قال فيه:

«إن مندوبينا هم على الطريق لبحث قضية إسكندرون وأنطاكية في عصبة الأمم. إن ما يتعلق بفرنسا في هذه المسألة مرتبط باتفاق عام ١٩٢١، وأرى أن سياسة الصداقة والشعور بالصداقة الذي نكنه لفرنسا يجعلنا نأمل بخروج هاتين الأمتين، فرنسا وتركيا، من قاعة الاجتماعات وهما على أتم وفاق. ولكن لا بد لي من توضيح بعض النقاط للسوريين الذين فقدوا أعصابهم جداً بسبب هذه المسألة، وهم يعارضون فصل إسكندرون وأنطاكية وما جاورهما من الأراضي عن سورية:

أولاً: إننا لم نعط في وقت من الأوقات إسكندرون وأنطاكية إلى السوريين ولن نعطيها.

ثانياً: إن العرب هم مسؤولون عن سوء الإدارة العثمانية بقدر ما للأتراك من مسؤولية.

ثالثاً: عندما تهدمت الإمبراطورية العثمانية تركنا سورية من تلقاء أنفسنا معمورة أكثر من الأناضول، والشام أكثر من أنقرة. وقد أعلنا رسمياً ضرورة ترك بلاد العرب للعرب (الميثاق القومي التركي).

رابعاً: كنا لا نترك مناسبة إلا ونؤكد فيها ضرورة حصول السوريين على استقلالهم. هذا ما أكدناه للفرنسيين وما أكدناه في عصبة الأمم».

وقال: «إننا لا نرى صواباً طمع السوريين بالاستيلاء على وطن تركي. أما فكرة احتياج سورية إلى مرفأ إسكندرون، فهذا لا يعني أن تكون سورية حاكمة على تلك المنطقة لأن احتياج بعض المناطق التركية لمرفأ إسكندرون هو أشد من حاجة بعض أقسام شمال سورية».

قضية إسكندرون في عصبة الأمم

اتفقت فرنسا وتركيا على عرض موضوع لواء إسكندرون على عصبة الأمم، وتعهدت فرنسا ضمناً بالتصويت إلى جانب تركيا، ولدى مناقشة عصبة الأمم لهذه القضية أصدرت قراراً بوضع «نظام خاص» لسنجق إسكندرون صادر عن عصبة الأمم بالتشاور مع الأطراف المعنيين. وفي ٢٩ أيار ١٩٣٧ صدر تصريح تركي – فرنسي مشترك جاء فيه:

«لقد أدلت فرنسا بصوتها إلى جانب القرار الذي تبناه المجلس، وهي تقبل التسوية المطروحة كحل نهائي للمشكلة، وتتحمل الالتزامات الخاصة التي تقع على عاتقها من جراء النصوص المقرة.

لقد اقترعت تركيا إلى جانب القرار الذي تبناه المجلس وهي تقبل التسوية المطروحة كحل نهائي للمشكلة، وتتحمل الالتزامات الخاصة التي تقع على عاتقها من جراء النصوص المبرمة».

وجاء في النظام الخاص بلواء إسكندرون، تنظيمٌ لكيفية انتخاب مجلس السنجق الذي يبلغ عدد أعضائه أربعين عضواً ينتخبون لمدة أربع سنوات،يؤمن لكلطائفة في المجلس المذكوركحد أدنى العدد الآتي(١):

الطائفة التركية (٨) – الطائفة العلوية (٦) – الطائفة العربية (٢) – الطائفة الأرمنية (٢) – الطائفة اليونانية (١). على أن تجري الانتخابات بإشراف لجنة دولية تعينها العصبة.

وأصدرت العصبة «القانون الأساسي» لسنجق إسكندرون (مع بروتوكول حدود السنجق)، وفيما يلي استعراض سريع لأبرز بنود هذا النظام:

نصت المادة ١٥ من النظام الأساسي على: «لا يمكن أن يطبق في السنجق دون موافقة مسبقة وصريحة من مجلس عصبة الأمم أي اتفاق دولي

---

(١) لم تكتف عصبة الأمم بالتآمر على سكان السنجق، بل شوهت حقائق التاريخ حين فصل النظام الخاص للانتخابات بين العرب والعلويين، وعدّهم طائفتين منفصلتين. لقد تجاهلت العصبة أن العلويين عرب أقحاح من قبيلة البهرة إحدى قبائل العرب القحطانية التي نزحت من الجزيرة العربية قبل الإسلام، وسكنت مشارف الشام. وقد وصف الهمداني سنة ٣٤٤ هجرية في كتابه (صفة جزيرة العرب) المطبوع في لندن عام ١٨٨٤ ميلادية الصفحة ١٣٢ العلويين بقوله: «فإن تياسرت من حمص عن البحر الكبير وهو بحر الروم وقعت في أرض بهراء رجالها أشداء وهم أهل سؤدد وعز. ثم من أيسرهم مما يلي البحر ترى تنوخ، وفي الوسط منها اللاذقية على شاطئ البحر...».

ولم يذكر أحد من المؤرخين أن العلويين تركوا لغتهم العربية للتحدث بالتركية بعد دخول السلطان سليم الأول، بل إن الدعاوي العثمانية تقول إنهم تمسكوا باللغة العربية، ولهذا تعرضوا لاضطهاد السلطان الذي حاول نشر اللغة التركية وفرض المذهب السني على السكان... يضاف إلى ذلك أن العلويين مسلمون شيعيون جعفريون ولا فرق بينهم وبين بقية المذاهب الإسلامية الإمامية إلا ما أوجبته البيئة الجبلية وتقاليد العشائر التي توارثها سكان بلاد الشام.

مصدق من قبل الدولة السورية من شأنه أن يؤثر بأيّ صورة كانت على استقلال وسيادة هذه الدولة، وكذلك أي قرار دولي يتضمن هذه المفاعيل نفسها».

ونصت المادة ١٨ : «إذا رأت حكومة السنجق أن من الضروري عقد اتفاق دولي يقتصر على مصالح السنجق فإنها تبلغ الأمر إلى الحكومة السورية لعقده».

نصت المادة ١٩ : «يكلف الممثلون السياسيون والقنصليون للدولة السورية بحماية مصالح السنجق وحماية مواطنيه».

المادة ٢٠ : «تمنح الحكومة السورية القناصل الأجانب المقيمين في السنجق بعد استشارة سلطاته حق ممارسة وظائفهم».

المادة ٢١ : «تعطى جوازات السفر لمواطني السنجق باسم الدولة السورية من قبل سلطات السنجق في الداخل، ومن قبل السلطات الدبلوماسية والقنصلية السورية في الخارج».

المادة ٣٤ : «تكون إدارة جمركية واحدة لسورية والسنجق اللذين يشكلان أراضي جمركية واحدة تنتقل ضمنها البضاعة بكل حرية».

المادة ٣٦ : «يحدد باتفاق يعقد بين سورية والسنجق حصص سورية والسنجق من الواردات الجمركية على ألّا تكون حصة السنجق أقل من ١٠٪ من الواردات».

المادة ٣٨ : «يكون لسورية والسنجق نظام واحد للنقد على أساس الليرة السورية كوحدة نقدية. ويشترك السنجق بالاتفاق الذي تعقده سورية مع مصرف الإصدار للحصول على الحقوق الممنوحة لسورية، ويحدد باتفاق يعقد بين سورية والسنجق الحصة العائدة لكل منهما من فوائد إصدار العملة».

ونصت المادة ٤٣: «يحق لتركيا استعمال مرفأ إسكندرون الترانزيت على أوسع نطاق ممكن، ولهذا السبب تؤجر حكومة السنجق لتركيا في المرفأ مجالاً تكون مساحته كافية يخصص لاستعمالها ويوضع تحت إدارتها الجمركية، وتكون مدة الإيجار ٥٠ سنة ببدل سنوي قدره ليرة سورية ذهب»!!.

المادة ٤٤: «يسمى هذا المحل (المنطقة التركية الحرة) ويكون جزءاً لا يتجزأ من أراضي السنجق وخاضعاً لإدارته ولاسيما فيما يتعلق بالأمن والقضاء».

ونصت المادة ٥٥: «إن نظام السنجق والقانون الأساسي يدخلان في طور التنفيذ ابتداء من ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٧»[1].

---

(١) ناقشت عصبة الأمم قضية اللواء في ظل المعطيات الآتية:

١ - لم تكن سورية عضواً في عصبة الأمم وقد حضر الوفد السوري المناقشات بصفته مراقباً بينما كانت تركيا وفرنسا أعضاء في هذه العصبة.

٢ - كان الانتداب الفرنسي يسيطر على سورية، بينما كانت تركيا دولة مستقلة ذات قدرات حربية كبيرة يعود الفضل فيها لأتاتورك. وهي تشرف على المضائق الاستراتيجية التي لعبت دوراً مهماً في الحرب الأولى. وكانت فرنسا أحوج ما تكون إلى حليف مثل تركيا، خاصة بعد بروز ألمانيا (عدو فرنسا التقليدي) وتوتر الوضع الأوروبي. على الرغم من اختلال التوازن هذا، لدى بحث قضية تخص سورية مع تركيا، قضية هي ليست مرسيليا ولا الإلزاس واللورين، كان المفاوض الرئيسي فيها فرنسا، التي حملها صك الانتداب مسؤولية عدم التنازل أو التعاقد أو التفريط بأي جزء من أراضي سورية ولبنان. صك الانتداب هذا الذي أقرته عصبة الأمم هي ذاتها التي ناقشت قضية إسكندرون بناء على طلب تركيا. رغم كل ذلك لم تستطع عصبة الأمم إلغاء الثوابت التاريخية، فأقرت النظام الأساسي لسنجق إسكندرون على أساس أن يشكل وحدة منفصلة تتمتع باستقلالها التام في الشؤون الداخلية فقط. أما في شؤونها الخارجية والنقدية والجمركية فهي تدار في سورية. ولم يعترف دولياً بحق تركيا في لواء إسكندرون سوى باستئجار منطقة =

اعتبرت تركيا قرار عصبة الأمم خطوة أولى لسلخ لواء إسكندرون عن سورية. ولتأمين ذلك بدأت بمفاوضات سرية مع الحكومة الفرنسية التي مثلها فيها سفيرها في أنقرة وهنري بونسو الذي كان مفوضاً سامياً في سورية.

ففي ٢٩ أيار ١٩٣٧ جرى التوقيع في أنقرة على اتفاق ضمان الحدود السورية – التركية الذي نص في مادته الأولى:

«يعتبر الطرفان الساميان المتعاقدان أن الحدود السورية – التركية المبينة في البروتوكول الأخير الموقع في حلب بتاريخ ٣ أيار ١٩٣٠ نهائية، ويتكفلان بصيانتها».

وبالطبع لقد نص هذا البروتوكول كما أسلفنا على أن يبدأ خط الحدود من جنوب قرية باياس على البحر المتوسط حتى محطة جوبان بك ثم نصيبين إلى جزيرة ابن عمر. أي تبدأ الحدود من شمال إسكندرون.

كذلك جرى التوقيع في أنقرة في ٢٩ أيار ١٩٣٧ على معاهدة تأمين أراضي السنجق التي نصت مادتها الرابعة:

«يعلن الطرفان المتعاقدان المسؤولان عن احترام نظام السنجق الناتج عن النصوص التي اتخذها مجلس عصبة الأمم، واستعدادها لتنفيذ الأوامر التي يوجهها مجلس العصبة لتأمين احترام المقررات التي يتخذها في أثناء ممارسة حقه في مراقبة تطبيق هذا النظام».

وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٧ أصدر المفوض السامي دي مارتيل بياناً إلى أبناء اللواء قال فيه: «في هذا اليوم يدخل حيز التنفيذ النظام والقانون

= حرة تديرها لمدة ٥٠ عاماً. فإذا كانت قرارات عصبة الأمم تشكل قواعد القانون الدولي السائد آنذاك، فإن هذا القانون لم يستطع تزوير حقائق التاريخ في كون لواء إسكندرون جزءاً لا يتجزأ من سورية، الأمر الذي قبلت به تركيا وفرنسا بموجب تصريحها المشترك الصادر في جنيف بتاريخ ٢٩ أيار ١٩٣٧.

الأساسي اللذان تدار بهما منذ اليوم مقدرات اللواء، وبعد بضعة أشهر يدعى أهالي اللواء إلى أن يختاروا في انتخابات تضمن فيها الحرية مجلساً لينتخب رئيساً يؤمن بمؤازرة مجلس تنفيذي سير الهيئة الحاكمة سيراً طبيعياً.

وبهذه الروح ستنظم اللجنة التي عينها مجلس عصبة الأمم، مجموع العمليات الانتخابية، وتراقبها مع رغبتها الصادقة بعدم التحيز، إني مدعو لاستلام مجموع السلطات في اللواء خلال المدة التي تنقضي من تاريخ اليوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٧ حتى استلام حكومة اللواء العتيدة، فأطلب إلى الجميع مؤازرة مندوبي وتسهيل عمله».

واستناداً إلى قرار عصبة الأمم، حدد يوم ١٥ نيسان ١٩٣٨ موعداً لإجراء الانتخابات، وشكلت لجنة دولية للإشراف عليها.

تقرير اللجنة الدولية للإشراف على الانتخابات

شكلت عصبة الأمم لجنة دولية خاصة للإشراف على أعمال القيد، وفتح مراكز الاقتراع، وتنفيذ القانون الأساسي الصادر عن عصبة الأمم، وإجراء الانتخابات على أساس التمثيل الطائفي الموضح سابقاً.

وحتى لا نخوض في تفاصيل عملية القيد في المراكز الانتخابية، ولا في الحوادث التي جرت خلالها، نعود إلى تقرير اللجنة الدولية المكلفة بتنظيم مراقبة الانتخابات الأولى في لواء إسكندرون المعمم رقم م/ ٢٦١/ ١٩٣٨ بتاريخ ٢٠ آب ١٩٣٨ تحت عنوان قضية الإسكندرونة - عصبة الأمم المتحدة. ونوجز فيما يلي أبرز ما تضمنه:

«وصلت اللجنة إلى اللواء، وباشرت عملها في ٢٠ تشرين الأول ١٩٣٧، وبقيت هناك حتى ٢٠ تشرين الثاني. وانصرفت إلى القيام بدراسات وأعمال تحضيرية ضرورية من أجل تنظيم العمليات الانتخابية بما

فيها تسجيل الناخبين. وحصلت لهذه الغاية على جميع المعلومات الضرورية».

واجتمعت اللجنة من جديد في جنيف من ٣٠ تشرين الثاني إلى ١٠ كانون الأول ١٩٣٧، وانتهت من وضع مشروع تنظيم ومراقبة العمليات الانتخابية. وما كادت اللجنة تختتم أعمال المرحلة الأولى حتى تلقت في ١٥ كانون الأول برقية من الحكومة التركية وبرقية أخرى بتاريخ ٢٤ كانون الأول، اعترضت فيهما على مشروع تنظيم ومراقبة العمليات الانتخابية، وأكدت أنها ستعترض على تطبيقه ما لم يراجع باشتراك الدولتين الضامنتين (تركيا وفرنسا).

وفي ٣١ كانون الثاني وافق مجلس العصبة على القرار الآتي:

«في حدود الأحكام والنصوص التي أقرها مجلس العصبة بتاريخ ٢٩ أيار ١٩٣٧، ووافقت عليها فرنسا وتركيا، تعين لجنة من المجلس مؤلفة من ممثلي بلجيكا وإنكلترا وفرنسا والسويد وتركيا تعمل على إدخال تعديلات مناسبة على مشروع تنظيم ومراقبة العمليات الانتخابية».

اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب هذا القرار في جنيف من ٧-١٩ آذار ١٩٣٨، وردت على الاعتراضات التركية رداً مفصلاً حين رفضت مشاركة مندوب عن تركيا وفرنسا في أعمالها، ورفضت رفع العقوبات عن المخالفين لنظام الانتخابات، ورفضت تعديل لوائح الطوائف، وتغيير أسلوب القيد للناخبين، وفي ٩ نيسان غادرت اللجنة جنيف إلى لواء إسكندرون لبدء المرحلة الأولى للتسجيل.

وصف تقرير اللجنة المرحلة الأولى لقيد الناخبين الواقعة في ٩ نيسان حتى ٢٩ أيار ١٩٣٨ كما يلي:

١ - **التأخير الأول في العمليات الانتخابية**: طلبت اللجنة منذ وصولها إلى اللواء من سلطات الانتداب أن توافيها بجدول ممثلي الطائف الذين عليهم أن يساعدوا اللجنة، فلم تتلق الجداول المذكورة إلا في ٢٧ نيسان. ولهذ لم تجتمع اللجنة بممثلي الطوائف إلا في ٢٨ نيسان ١٩٣٨ (أي بعد الموعد المحدد لإجراء الانتخابات من قبل عصبة الأمم).

٢ - **الصلة مع سلطات الانتداب وممثلي الحكومة التركية**: رأت اللجنة إبان الحوادث الخطيرة التي جرت في بداية عمليات التسجيل أن تجتمع إلى مندوب المفوض السامي وإلى قنصل تركيا، وحصلت منهما على تأكيدات بأنهما سيعملان على تهدئة الخواطر. طلبت اللجنة إلى مندوب المفوض السامي بكتبها المؤرخة في ٢ و ٩ و ٢١ و ٢٦ أيار أن يتخذ تدابير أمنية أشد لقمع الحوادث المستمرة، واقترحت أن يقوم الجيش الفرنسي بدل الدرك بهذه المهمة ولكنه لم يفعل.

وخلال هذه المدة أبلغت اللجنة مرات عديدة بأن ممثلي قنصل تركيا في أنطاكية وإسكندرون قد قصدا مكاتب القيد وطرحا على رؤسائها عدداً من الأسئلة المتعلقة بمهامها الأمر الذي يتنافى مع حياد اللجنة.

أبان مندوب المفوض السامي للجنة في ١٣ أيار أن قنصل تركيا العام يقوم بالدعاية، ولهذا يتنصل من مسؤولية الإخطار الشخصية التي يتعرض لها ممثل تركيا في هذا الصدد. وكانت منطقة العمق هدفاً لأعمال إرهابية ضد العرب، لأن قرى هذه المنطقة ملك لمزارعين أتراك(آغاوات) يستخدمون فيها فلاحين عرباً وأكراداً، وقد تعرضوا للإرهاب ليمتنعوا عن التسجيل. كذلك أطلق الأتراك النار على سيارتين للفلاحين العرب المتوجهين للتسجيل.

ووصف التقرير المرحلة الثانية لقيد الناخبين التي امتدت من ٣٠ أيار حتى ٢٨ حزيران ١٩٣٨ كما يلي:

١ - **التأخير في العمليات الانتخابية**: مساء ٣٠ أيار اتصل قنصل تركيا ومندوب المفوض السامي، وطلبا تأجيل البدء بعمليات التسجيل لمدة خمسة أيام.

وفي ٣١ أيار جرت حوادث عنف في منطقة العمق أدت إلى مقتل ٢ من العرب و ٣ من العلويين على أيدي عصابة تركية.

٢ - **المسألة المسماة بـ ٢٢ مقعداً**: علم أعضاء اللجنة مساء ٢٨ أيار ١٩٣٨ أن وزير الخارجية التركية أدلى في البرلمان بتصريح أذيع من محطة الإذاعة صباح اليوم نفسه مفاده أن فرنسا قد تعهدت أن تضمن أكثرية تركية بـ ٢٢ مقعداً في برلمان السنجق القادم (المؤلف من ٤٠ مقعداً حسب قرار عصبة الأمم).

وفي ٣٠ أيار قام مندوب المفوض السامي بزيارة اللجنة، وأعلمها بصفته الشخصية بأنه تلقى أخباراً من المفوض السامي تؤكد هذه الأنباء، كما تؤكد التعليمات المتعلقة بتأمين الأكثرية المطلوبة بجميع الوسائل...

وفي الأول من حزيران أبلغت اللجنة خطياً مندوب المفوض السامي عن مخاوفها بسبب الأخبار المنشورة علناً في الصحافة حول موضوع هذا الاتفاق، باعتباره يستبق نتائج أعمال التسجيل الراهنة، بينما أعلن مندوب المفوض السامي اللجنة بتعيين شخصية تركية من زعماء حزب الشعب التركي[1] السيد عبد الرحمن ملك مديراً للداخلية. مما أدى إلى حدوث

(١) حزب الشعب (خلق آدي) وهو منظمة أنشئت في لواء إسكندرون عام ١٩٣٦ من أجل الدفاع عن المصالح التركية في السنجق، واعترف به رسمياً في شهر تشرين الأول ١٩٣٧.

اضطرابات حادة بين صفوف العرب والعلويين والمسيحيين، كذلك فوجئت اللجنة بقرار مندوب المفوض السامي بتاريخ ٣ حزيران ١٩٣٨ بفرض الأحكام العرفية في السنجق. ولدى تأكيد اللجنة أن ما حدث يتعارض مع مهمتها، أجاب كوليه بأن فرنسا تعهدت لتركيا سلفاً بأن تؤمن أكثرية ضئيلة للعنصر التركي في برلمان السنجق القادم، وأنه تلقى تعليمات قطعية لتأمين هذه الأكثرية. استنتجت اللجنة من إجابة كوليه بأن بعض زعماء الطوائف غير التركية سيجري اعتقالهم. وفي ٣ حزيران أيضاً بعث مندوب المفوض السامي برسالة إلى اللجنة جاء فيها:

«بعد المباحثة مع قنصل تركيا العام في أنطاكية تقرر أن تدرس اللجنة إمكان تأجيل تاريخ استئناف الإحصاء الانتخابي إلى ٩ حزيران». ولهذا رأت اللجنة إيقاف أعمالها مدة ثلاثة أيام.

وبعثت اللجنة برسالة سرية إلى السكرتير العام لعصبة الأمم، أبلغته فيها الصعوبات التي تواجهها من قبل سلطة الانتداب التي تحول دون ممارستها لمهامها.

وفي ٨ حزيران أبلغت اللجنة مندوب المفوض السامي بالشكايات التي قدمها ممثلو الطوائف غير التركية في اللواء والمتصلة ببعض التدابير التي اتخذتها سلطة الانتداب مؤخراً، وتتعلق على ما يبدو بالتعهد الذي قطعته فرنسا بممارسة ضغط على العنصر غير التركي، ولخصت اللجنة هذه الشكايات كما يلي:

١ - إن الموظفين الكبار الذي عينوا مؤخراً ينتسبون حصراً إلى أحد الأحزاب التي تشترك في المعركة الانتخابية (حزب الشعب التركي).

٢ - لقد جرى تنحية موظفين ومديرين ومديري نواحي ومخاتير بأوامر شفهية دون أن يرتكبوا على ما يظهر مخالفات مسلكية. هؤلاء جميعاً ينتمون إلى نواحي أكثر سكانها من غير الأتراك.

٣- اجتمع مندوب المفوض السامي برؤساء الطوائف غير التركية، ومارس عليهم ضغطاً لحثهم على إسداء النصح لأفراد طوائفهم كي يمتنعوا عن تسجيل أنفسهم.

٤- مشاهدة رجال الدرك الأتراك في المناطق غير التركية.

٥- وضع العراقيل أمام أبناء اللواء القاطنين خارجه من عبور أراضي اللواء لتسجيل أنفسهم.

٦- تعطيل الصحافة غير التركية في اللواء بموجب الأمر العرفي.

ومن جهة أخرى علمت اللجنة في ١٢ حزيران باجتماع لجنة عسكرية فرنسية – تركية في أنطاكية، وبأن المصفحات بدأت تطوق أقلام التسجيل في مختلف الدوائر الانتخابية. ولهذا أبلغت اللجنة مندوب المفوض السامي أن وجود المصفحات أصبح بعيداً عن أن يسهم في تهدئة النفوس، وتمكين اللجنة من ممارسة أعمالها بالروح المحايدة التي أوفدت من أجلها، وطلبت اللجنة من مندوب المفوض السامي وقف هذه الأعمال فوراً، وإلا فستضطر اللجنة إلى توقيف أعمالها، ومغادرة سنجق إسكندرون قبل إنجاز مهمتها.

٣- البلاغ رقم ١٤ سلمت اللجنة بتاريخ ٩ حزيران مندوب المفوض السامي بلاغها رقم ١٤ لإذاعته بالوسائل المعتادة، وتشير اللجنة في هذا البلاغ إلى تدابير الإرهاب والضغط التي كان قسم من السكان هدفاً لها وإلى أنها تحتفظ لنفسها بتوقيف العمليات إذا لم تتحسن الحالة.. لكن البلاغ لم ينشر.

وفي ١٣ حزيران أصدر مندوب المفوض السامي أمراً باعتقال بعض الشخصيات اللوائية، منهم زكي الأرسوزي زعيم عصبة العمل القومي، والدكتور سليم خوري، والدكتور بيلوني النائب الأرمني في مجلس النواب السوري مدعياً بأن هذا الاعتقال قد جرى بعد أن اكتشف مؤامرة دبرت

لاغتياله. لكن اعتقال الأرسوزي زاد في الاضطرابات حيث اقتحمت ٢٠٠ امرأة الفندق الذي تقيم فيه اللجنة، واعتصمت به حتى يتم الإفراج عن السيد الأرسوزي. وظلت أسواق العرب من علويين ومسيحيين وكذلك الأرمن واليونان مغلقة في كل أنحاء اللواء منذ ١٤ حتى ٢٨ حزيران، موعد مغادرة اللجنة سنجق إسكندرون.

٤ - ختام مبكر لعمليات المرحلة الثانية إلى جانب عوامل الاضطراب والمظاهرات لاحظت اللجنة التدخل الفاضح والمباشر لسلطات الانتداب والدرك التركي بقصد التأثير في نتائج التسجيل في هذه المرحلة. وقد أدت إجراءات مندوب المفوض السامي التي اتخذتها تحت ستار تطبيق الأحكام العرفية إلى حرمان قسم من السكان من التسجيل مما أقنع اللجنة بأن الاستمرار في نشاطها أصبح مستحيلاً. فأعلنت بصورة لا تقبل الشك أنها مع احترامها لمهمة سلطة الانتداب ترى نفسها مضطرة لأن تؤكد بإجماع أعضائها أن هذه المهمة ستؤدي إلى تزوير العمليات الانتخابية، وتشويه حريتها الأمر الذي ينال بشكل خطير من مبدأ حق تقرير المصير للسكان.

ولما أجابها مندوب المفوض السامي بعدم تمكنه التخلي عن إجراءاته، وجدت اللجنة بإجماع أعضائها ضرورة وقف عمليات قيد الناخبين ابتداء من ٢٢ حزيران ومغادرة اللواء بأسرع ما يمكن.

وفي ٢٤ حزيران ١٩٣٨ تلقت اللجنة من الأمين العام لعصبة الأمم المتحدة برقية هذا مضمونها:

«بتاريخ ٢٢ حزيران طلب مندوب تركيا الدائم لدى عصبة الأمم إلى الأمين العام شفهياً باسم حكومته أن توقف اللجنة العمليات الانتخابية بأقرب وقت».

«وقد أبلغت الحكومة الفرنسية ببرقيتها المؤرخة في ٢٣ حزيران الأمين العام بأنها ترى أيضاً أنه ينبغي على اللجنة أن توقف العمليات الجارية فوراً».

وهكذا غادرت اللجنة الدولية لواء إسكندرون في ٢٨ حزيران، ورفعت تقريرها إلى الأمين العام لعصبة الأمم الذي أوردنا موجزاً عنه(١). لا يحتاج هذا التقرير إلى تعليق، فهو شهادة دولية تتهم سلطة الانتداب الفرنسي والحكومة التركية بتزوير عملية الانتخابات وبعرقلة أعمال اللجنة.

سلخ لواء إسكندرون

في ١٨ تموز ١٩٣٨ قرر ممثلا الحكومتين الفرنسية والتركية في لواء إسكندرون جواد آجيق آلين، والكولونيل كوليه استئناف عمليات التسجيل والانتخابات اعتباراً من ٢٣ تموز ١٩٣٨ تنفيذاً لقرار حكومتيهما الضامنتين لحدود لواء إسكندرون. وناشد السكان بالهدوء والسكينة حتى يجري إنجاز عملية التسجيل بإشراف الممثلين الأتراك والفرنسيين وإلا فستضطر سلطة الانتداب إلى تطبيق العقوبات المنسجمة مع الأحكام العرفية المفروضة على السنجق.

وفي ٢١ تموز ١٩٣٩ وقعت فرنسا وتركيا على اتفاقية تسوية الحدود والقضايا الإقليمية بين سورية وتركيا بصورة نهائية، وجرى تنفيذ الاتفاقية اعتباراً من ٢٢ تموز ١٩٣٩، ونصت في مادتها الأولى على تعديل خط الحدود الموصوف في البروتوكولات المؤرخة في ٣ أيار ١٩٢٦ و٢٢ حزيران

---

(١) جاء تقرير اللجنة الدولية للانتخابات بنحو (١٥٥ صفحة) وتضمن جداول مختلفة وسجلاً للحوادث اليومية التي صادفتها اللجنة، وقد عمم التقرير على أعضاء عصبة الأمم بالوثيقة م/ ٢٦١/ ١٩٣٨.

١٩٢٩ و٣ أيار ١٩٣٠ بحيث تنص مادتها الثانية على اكتساب مواطني السنجق للجنسية التركية.

وفي ٢٥ تموز ١٩٣٩ أودع وزير الخارجية الفرنسي (جورج بونيه) هذه الاتفاقية الأمين العام لعصبة الأمم، لتوزيعها على الأعضاء.

ثم أصدرت تركيا النظام الأساسي للواء إسكندرون، وسمته «سنجق هاتاي»، وجعلت مركزه مدينة أنطاكية... وهكذا سلخ لواء إسكندرون.

الفصل العاشر

الشهيد الحي

في يوم الأحد ٦ تموز ١٩٤٠، فجعت سورية باغتيال أحد أبنائها المناضلين من أجل الحرية، والمخلصين لقضية الوطن ووحدته واستقلاله. مناضل وصفه الزعيم الراحل هنانو «بالزعيم الأكبر»، ورفعته دمشق على الأكتاف، ونادت به «الزعيم الأوحد». رجل وصف نفسه «بالشهيد الحي». وطني كان في شخصه حزباً قائماً بذاته، وبلسانه الطليق وأفكاره النيرة، وشعبيته الواسعة مظاهرة قائمة بذاتها، إنه الدكتور عبد الرحمن الشهبندر[1].

---

(١) هو ابن المرحوم صالح الشهبندر. ولد في دمشق عام ١٨٧٩، وحصل على الشهادة الثانوية عام ١٩٠١، ثم تلقى علومه في الجامعة الأميركية وتخرج طبيباً عام ١٩٠٦.

اشترك في حركة تركيا الفتاة، ولما أعلن الدستور العثماني عام ١٩٠٨، انضم إلى جمعية الاتحاد والترقي، وبقي فيها سنوات، ثم انسحب منها بعد أن اكتشف نواياها، ونزح إلى أوروبا. وفي عام ١٩١٢ عاد إلى دمشق تلبية لطلب السيد عبد الحميد الزهراوي، وناضل في سبيل اللامركزية الإدارية. ولما تولى جمال باشا قيادة الجيش الرابع في سورية، كان الشهبندر طبيبه الخاص. وبعد هزيمة الجيوش العثمانية في معركة القناة، أصدر السفاح أمراً بالقبض على الشهبندر مع غيره من=

ما إن غادر آخر مريض عيادة الشهبندر وقت الظهيرة، حتى أقبل عليها خمسة من المجرمين، يحمل أحدهم سلة تفاح كهدية، سلمها للخادم إبراهيم الكردي، ودخل اثنان العيادة، وانتظر آخران خارجها، وخامس أمام مدخلها قريباً من سيارة أجرة. تقدم أحد المجرمين أحمد عصاصة من الشهبندر الذي همّ بمعاينته، وأطلق عليه رصاصة من مسدس أصابته في رأسه، فاستشهد على الفور، وفر المجرمون دون أن يشاهدهم أحد سوى الخادم الذي أفزعه المنظر وشل حركته، بينما امتطى المجرمون السيارة التي كانت بانتظارهم لتنقلهم إلى البساتين المحيطة بدمشق حيث يتوارون فيها.

= الزعماء العرب، وحكم عليه بالإعدام. وحين أعدم رفاقه الشهداء في ٦ أيار ١٩١٦ وقبل دقائق من إعدامه تدبر خاله حمدي الجلاد الذي كان قائداً للشرطة أمر فراره إلى الضمير وأقام في مضارب البدو وارتحل معهم إلى بصرى حيث قبضت عليه القوات البريطانية، ونقلته إلى شرق الأردن، ومنها إلى مصر، وبقي فيها حتى بداية العهد الفيصلي في سورية. ومن هنا أطلق الشهبندر على نفسه لقب الشهيد الحي.

اشترك في تأليف الحكومة الفيصلية، وكان أول وزير للخارجية في البلاد، ولما زار كراين البلاد للمرة الثانية رافقه في جولته التي صادتها الاضطرابات فألقت القوات الفرنسية القبض على الشهبندر، وأودع في جزيرة أرواد. وعندما اندلعت الثورة السورية الكبرى ألف حزب الشعب (في منزل أحمد الشرباتي)، وقرر الاشتراك في هذه الثورة، وكان الساعد الأيمن لزعيمها سلطان باشا الأطرش. وفي عام ١٩٢٧ نزح مع الأطرش إلى الأزرق ثم إلى العراق، واستقر به المقام في مصر. أسهم بصورة فعالة في اللجنة السورية - الفلسطينية، وعاد إلى البلاد عام ١٩٣٧ بعد قرار العفو، وألف «الهيئة الشعبية» التي كانت بمثابة المعارضة للكتلة الوطنية. قاد المظاهرات الشعبية ضد المعاهدة السورية - الفرنسية، وضد سلخ لواء إسكندرون. ألف كتاباً في علم الاجتماع، ووضع مذكرات حول زيارة كراين والثورة السورية الكبرى، وترجم كتاباً حول السياسة الدولية.

انتشر نبأ الجريمة كالبرق في سورية والدول العربية، فعم الحزن والأسى سكانها، وفي اليوم الآتي شيعت البلاد شهيدها إلى مثواه الأخير، ودفن في جوار صلاح الدين الأيوبي، بعد أن أبنه الشعراء والأدباء ورجال الفكر والسياسة، وجماهير غفيرة من المواطنين(1).

تمكنت قوات الأمن وبسرعة فائقة من إلقاء القبض على المجرمين

---

(1) من أقوال الشهبندر:

«في اليوم السادس من شهر أيار من سنة ألف وتسعمئة وست عشرة علق رجالنا الأحرار على سدد المشانق في هذه الساحة، ولم يبق بيني وبين المشنقة إلا بضع دقائق، فقد نجوت بأعجوبة. لذلك أقول لكم الآن ما قلته في مصر بأني الشهيد الحي، فما قولكم دام فضلكم في رجل يظن أنه فادى بنفسه، وبذل روحه في سبيل شيء يسمى العروبة».

وقال الشهبندر:

«لأجل هذا أتيت ونحن نعد أنفسنا بهذا اللقاء العظيم الكبير، لقد فوجئنا بأكثر مما نستحق أو ننتظر. بل ما كنا نطمع بأكثر من أن نحمل على تلك الآلة الحدباء لتمشوا وراءنا وتترحموا علينا».

وقال الشهبندر في وصف الثورة السورية الكبرى:

«من الخطأ الفادح أن يتصور الإنسان أن الثورة تكون عادة بنت ساعتها، ووليدة قائدها تتفجر من فوهة البندقية، كما تفجر الماء من الصخر لما ضربه موسى بعصاه. فعلى من يريد تدوين تاريخ الثورات أن يرجع إلى أسبابها، إن كل خلاصة لمثل تاريخ الثورة، لا تلتفت إلى العامل الاقتصادي تكون ضرباً من الأقاصيص. فتراجع سورية في عهدها الجديد إلى الوراء في منتوجها ومحصولها وصادراتها ووارداتها وقيمة نقدها ودولاب صناعتها، كل ذلك دس صفائح الديناميت تحت أركان هيكلها. ولكن لا يغرب عن البال أن العامل الاقتصادي مهما علت مكانته في الشؤون الاجتماعية ليس إلا نقطة استناد في التطورات الذهنية والروحية، إن الضائقة الاقتصادية في أوسع معانيها تبهت في الشعب المشاعر الكمالية والروحية وفي مقدمتها الشغف بالحرية».

الخمسة[1] وبعد استجوابهم أصدر النائب العام مذكرة بتوقيف عدد من المواطنين[2] كان من بينهم بعض كتلة القادة الوطنية ورجالاتها في دمشق[3].

---

(١) عادل عصاصة الملقب بأحمد، أحمد الطرابيشي، محمد معتوق، عزت الشماع، سعيد الحصري.

(٢) مذكرة بتوقيف الأظناء الآتية أسماؤهم:

عادل بن محمد عصاصة الملقب بأحمد – مواليد دمشق ١٩٢١.
أحمد بن قاسم الطرابيشي – مواليد دمشق ١٩٢٠.
محمد صالح بن الشيخ أحمد معتوق – مواليد دمشق ١٩١٩.
سعيد بن أحمد الهندي الملقب بالحصري – مواليد دمشق ١٩٢٠.
عزت بن توفيق الشماع – مواليد دمشق ١٩٢٠
سامي بن سعدو الحفار – مواليد دمشق ١٩١٢.
محمد بن خيرو الحاقي – مواليد دمشق ١٩١٩.
خليل بن إبراهيم القندور – مواليد دمشق ١٩٢٢.
عاصم بن غالب النائلي – مواليد دمشق ١٨٨٣.
جميل بن عبد القادر مردم – مواليد دمشق ١٨٩٦.
سعد الله بن عبد القادر الجابري – مواليد حلب ١٨٩٢.
لطفي بن حسن الحفار – مواليد دمشق ١٨٩٠.
محمد الحرش – مواليد دمشق ١٩٢٠ (فار).
فوزي القباني – مواليد دمشق ١٨٩٨ (فار).

(٣) السبب في حشر أسماء بعض قادة الكتلة الوطنية ورجالاتها في مذكرة التوقيف أن عصاصة اعترف في إفادته الأولية بعد توقيفه بأن عاصم النائلي (مدير مكتب جميل مردم) وسامي الحفار أكدا له أن الشهبندر كافر وخائن لقضية وطنه، وعميل للإنكليز، ولهذا لا بد من اغتياله، وبأنه بعد الاغتيال ستنقلهم سيارة إلى العراق، وأن جميل مردم وسعد الله الجابري ولطفي الحفار سيدفعون لمن سيقوم بهذه الجريمة مبلغاً من ٣٠٠ – ٤٠٠ ليرة ذهبية.

إن هذه الإفادة التي نفاها النائلي منذ البداية، ثم تراجع عنها عصاصة أمام المحكمة ليست سبباً كافياً للزج بالكتلة الوطنية في هذه الجريمة لولا نوايا سلطات الانتداب وحكومة المديرين برئاسة بهيج الخطيب في إحداث انشقاق وطني بين الكتلة الوطنية والهيئة الشعبية.

محاكمة المجرمين والأظناء والفارين

أصدر المفوض السامي الفرنسي قراراً بتشكيل محكمة مختلطة خاصة للنظر في الجريمة، تألفت من رئيس فرنسي هو القاضي فوربيه وعضوين فرنسيين، وعضوين سوريين، ومثل النيابة العامة فيها السيد مصطفى حكمت العدوي وعين الكولونيل كوبتو محققاً عسكرياً، وحل بذلك محل السيد فلاديمير سبع المحقق السوري الذي أجرى التحقيقات الأولية مع المجرمين، وسميت هذه المحكمة بالمجلس العدلي.

استمع المجلس العدلي في بداية أعماله إلى تقرير النائب العام لدى المجلس السيد مصطفى حكمة العدوي حول التحقيق الذي جرى مع المجرمين، وفيما يلي موجز عن هذا التقرير:

«من الذي يجب أن يعاقب؟ الفاعل الأصلي، أم الرجل الذي لم ينقطع طوال شهر ونصف تقريباً عن التفكير بالقضاء على حياة رجل لم يسئ إليه قط في حياته، بل على العكس كان يسعى جهده للعطف عليه والظهور تجاهه بمظهر الطيب المحسن.

أجل الفاعل الأصلي (عصاصة) هو الذي نال من الزعيم الطبيب أمام زملائه (الغندور، الحصري، الحافي، معتوق، والطرابيشي) ناعتاً إياه بالمارق عن الدين والعامل على هدم التقاليد الإسلامية، معتبراً موته إنقاذاً للعالم الإسلامي، ومصوراً نفسه وشركاءه في هذه الجريمة منقذين للدين مخلصين له، سيستقبله العالم الإسلامي بالامتنان والشكر ليضع على هاماتهم أكاليل الغار والفخار.. فالمتهمون ينتمون إلى فئة من الناس تتصرف من دون استحضارات فكرية، وإلى دراسات دينية لا يفهمون مداها الحقيقي، فيفقدون حرية التفكير والمحاكمة العقلية، ويندفعون بالتعصب الديني إلى مدى بعيد. لقد كان الزعيم الشهبندر في نظرهم رجلاً مخالفاً في بعض آرائه،

وخاصة ما يتعلق منها بحياة المرأة المسلمة الاجتماعية، للنصوص القرآنية، وكانوا ينظرون إليه نظرتهم إلى من يريد تبديل الأوضاع التقليدية القديمة التي هي تراث الأجداد منذ أجيال عدة، ناثراً في رأيهم بذور الشقاق ومعرضاً النظام الديني للخطر والانهيار».

«وكانوا يعتقدون أن في القضاء على الرجل وإزالته من الوجود إنقاذاً للقضية الدينية التي يعتبرون أنفسهم حراسها الأمناء وحماتها الأوفياء»[1].

كيف اتفق القتلة على تنفيذ الجريمة

وجاء في تقرير النائب العام لدى المجلس العدلي السيد مصطفى حكمة العدوي حول التحقيق الجاري ما يلي[2]:

«منذ عدة سنوات كان أحمد عصاصة يجتمع بصورة منتظمة إلى صالح معتوق وأحمد الطرابيشي وسعيد الحصري وعزت الشماع وسامي الحفار ومحمد الحرش وخليل الغندور ومحمد الحافي. وفي ٢٩ أيار ١٩٤٠ بينما كان أحمد عصاصة ماراً في سوق الحميدية دعاه سامي الحفار إلى الجامع الأموي، فدخلاه والتقيا كلاً من الحرش والحافي والغندور وشاباً آخر عرف فيما بعد أنه عاصم النائلي الذي قال لهم إن الدكتور الشهبندر جاسوس إنكليزي، وهو عامل على تفريق الكلمة وتمزيق الكتلة الوطنية، ووصفه بأنه عدو الدين، واتفق الجميع على ضرورة اغتياله».

---

(١) لاحظ التوجه المسبق الذي أعطي للجريمة دون سبر أغوارها السياسية والدوافع الكامنة وراءها. صحيح أن «التعصب الديني» هو الأداة أو الستارة التي نفذت بها الجريمة، ولكن لم يأت التقرير على دوافعها الحقيقية.

(٢) المصدر: مذكرات السيد نصوح بابيل – صحيفة الشرق الأوسط – لندن – الحلقة ٢٤.

«وفي ٣٠ أيار ١٩٤٠ اجتمع المذكورون ثانية في منزل عصاصة، وأكد النائلي مجدداً أن الشهبندر إنكليزي ويرغب بإدخال الإنكليز إلى البلاد، وهو الذي فرق الكلمة، وأوصل البلاد إلى هذه الحالة. وجرى بحث كيفية تنظيم اغتياله. ثم أكد لهم سامي الحفار أن سيارة ستنقلهم إلى العراق، وستكون معيشتهم مؤمنة هناك من قبل جميل مردم وسعد الله الجابري ولطفي الحفار، وأيد هذا الوعد عاصم النائلي وأضاف:

(سنقبض بعد اغتيال الشهبندر ثلاثمئة أو أربعمئة ليرة ذهبية سيدفعها مردم والجابري والحفار) وتقرر أن يقوم عصاصة بالكشف على عيادة الشهبندر».

«وفي ٣ حزيران ١٩٤٠ توجه عصاصة والطرابيشي إلى عيادة الشهبندر، ولما سأله الدكتور عن اسمه أجاب بأنه حيدر رمضان (أيد ذلك دفتر المرضى في عيادة الشهبندر)».

وتوالت الاجتماعات بين المجرمين لوضع خطّة لتنفيذ الجريمة، واتّفقوا على موعد تنفيذها يوم ٣ تموز ١٩٤٠، وفي هذا الموعد اجتمع الحفار والحافي وعصاصة في الجامع الأموي، واختاروا الغندور لتنفيذ الجريمة، لكنه خاف وترك الاجتماع، وفر إلى السويداء. فقرروا تأجيل التنفيذ حتى ٧ تموز ١٩٤٠.

«في ٦ تموز اجتمع عصاصة والمعتوق والطرابيشي والشماع والحصري في جامع النورية، فوزع عليهم عصاصة المسدسات، ثم افترقوا باتجاه عيادة الدكتور الشهبندر. وصل عصاصة والحصري بسيارة أجرة ومعهما سلة تفاح، لإظهار حسن نواياهما. ولما وصلا عيادة الشهبندر وجدا بقربها المعتوق والشماع والطرابيشي».

«دخل المعتوق وعصاصة والطرابيشي غرفة الانتظار، فعرف الخادم عصاصة والطرابيشي اللذين سبق لهما زيارة العيادة، فأخذ منهما سلة التفاح،

وأخبر الدكتور بوجودهما، فدخل عصاصة والطرابيشي إلى غرفة المعاينة، وبينما كان الشهبندر منحنياً على الطاولة يدقق في دفتر زيارات مرضاه، ويبحث عن الوصفة التي كان أعطاها للمريض أطلق عصاصة عليه عياراً نارياً، فأصابه في رأسه. وقع الشهبندر على الأرض، فخرج الإثنان من مدخل ثان مارين بغرفة الاستقبال اجتمعا بالخادم، وهدده عصاصة بسلاحه، فخاف الخادم وفر هارباً».

انصرف المجلس العدلي للاستماع إلى أقوال المتهمين ومرافعات وكلاء الجانبين الذين زاد عددهم على الأربعين محامياً، وقد اعتبرت هذه المحاكمة أكبر محاكمة من نوعها شهدتها سورية إبان الانتداب الفرنسي.

شهود الإثبات، وهم: محي الدين بدوي، صبيح مالك، عاشور مالك، منير شيخ الأرض، محمد درخباني، عوض كناكري، فوزي الحموي، هاشم المهايني، محمد عبد الرحمن صعيدي، إيلين عجمي، إسماعيل آشيني، سعدو بن إبراهيم حميد، فلاديمير سبع.

قال شهود الإثبات[1]:

السيد منير شيخ الأرض: أكد أنه سعى مراراً للتوفيق بين جميل مردم والدكتور الشهبندر غير أنه فشل في مسعاه لتهرب جميل مردم وعدم رغبته بمثل هذه الوساطة.

---

(١) أكد السيد زهير الشلق في رده على السيد نصوح بابيل الذي نشرته صحيفة الشرق الأوسط أن:

أ- ظهرت القناعة لدى رئيس المجلس بكذب الشهود الذين أريد منهم إثبات التهمة على الكتلة الوطنية.

ب- ادعى بعض المتهمين أنهم كانوا يسافرون عندما يقبض عليه إلى منزل السيد بهيج الخطيب رئيس حكومة المديرين حيث يكيل لهم الوعود، وأكد ذلك خليل الغندور أمام المحكمة بقوله: أخذوني إلى دار بهيج الخطيب وقد وصف الغرفة التي استقبل بها وصفاً دقيقاً.

جـ- شهادة الشيخ مكي الكتاني التي برهنت على براءة رجال الكتلة الوطنية.

السيد محمد درخباني: أكد أنه كلف مراراً من قبل جميل مردم باغتيال الشهبندر لقاء مبلغ من المال، وأضاف أن الشيخ الصابوني زاره عدة مرات ليقنعه بالامتناع عن الإدلاء بشهادته أمام المحكمة ضد السيد جميل مردم، وأنه أشهد على محاولات الشيخ الصابوني ثلاثة هم عوض الكناكري، وفوزي الحموي، الشرطي هاشم المهايني.

أكد الكناكري والحموي أقوال الدرخباني بأن الشيخ الصابوني قام بهذا المسعى، لكن الشرطي هاشم المهايني نفى ذلك نفياً قاطعاً.

أكدت السيدة إيلين عجمي أنها شاهدت جميل مردم يتردد على منزل عاصم النائلي (مدير مكتب جميل مردم) بعد اكتشاف الجريمة حتى لا يشهد النائلي ضده. وأنها – أي السيدة عجمي – تحدثت مع شقيقات النائلي بهيجة وخديجة، وطلبت إليهما حث شقيقهما على قول الحقيقة فأجابتا: هل تريدين أن تظهر حقيقة الجريمة؟[1].

أما وكلاء الدفاع ومن بينهم زكي الخطيب، منير العجلاني، أحمد فؤاد القضماني، فرزت المملوك، فقد تناول كل منهم ناحية من نواحي الجريمة وملابساتها، بينما قدم الأستاذ القضماني مرافعة شملت عرضاً لظروف الجريمة وأسبابها وعواملها ونوايا المتهمين، وأكد بأن دافع الجريمة لم يكن دينياً – كما ادعى عصاصة ورفاقه – بل كان من ألفه إلى يائه سياسياً مدبراً.

وكانت المحاكمة بالنسبة للكتلة الوطنية معركة سياسية أدارها السيد شكري القوتلي بمهارة، بينما تولاها قضائياً محامو الدفاع الذين زاد عددهم على العشرين، وكان من بينهم رياض الصلح، إدمون رباط، حبيب أبو شهلا الذين دافعوا عن عاصم النائلي، ومن ثَمَّ عن رجال الكتلة الوطنية

---

(١) المصدر: مذكرات السيد نصوح بابيل – صحيفة الشرق الأوسط – لندن – الحلقة ٢٥.

الذين فروا إلى العراق، وقدم محامو الدفاع لائحة بشهود النفي كان في مقدمتهم الشيخ مكي الكتاني الذي قال في شهادته «بأن المجرمين استفتوه في دم مسلم يساعد الكفار، فرد الشيخ الكتاني بأنه كافر ودمه حلال دون أن يدري من هو المقصود».

ولاحظت هيئة المحكمة أن المتهمين وقفوا إجلالاً للشيخ الكتاني دون غيره، فاقترح محامي الادعاء الأستاذ أحمد فؤاد القضماني أن يقوم الشيخ الكتاني، لما له من تأثير في المجرمين الذين كانوا يحضرون دروسه الدينية في المسجد الأموي، بحضهم على إظهار الحقيقة، فأخرج الشيخ الكتاني من جيبه فتوى مفادها «إن أشخاصاً إذا تعاهدوا على القرآن الكريم لعمل يخالف الدين، فإن في وسعهم أن يخالفوا هذا العهد، فيما إذا كان في ذلك حفظ لدماء أو دفاع عن دماء».

وفجأة وقف عصاصة، وأجهش بالبكاء وقال: أنا القاتل، أنا القاتل، لقد قتلت الدكتور الشهبندر رغبة في مرضاته وتأييداً لدينه الحنيف. وتراجع عصاصة عن أقواله التي أدلى بها في إفادته وزج فيها أسماء رجال الكتلة الوطنية، وقال إنّ السيد بهيج الخطيب رئيس حكومة المديرين (مدير الداخلية) اجتمع به في السجن، وطلب إليه الزج بأسماء بعض أعضاء الكتلة الوطنية، مقابل السعي لدى هيئة المحكمة لتخفيف الحكم عنه.

تجاهلت هيئة المحكمة الطلبات المتكررة لدعوة السيد بهيج الخطيب للإدلاء بشهادته، وحاولت أن يكون بعيداً عن مجريات المحاكمة، واكتفت باعترافات عصاصة وزملائه للتداول في إصدار الحكم بعد قناعتها بأن الدوافع الحقيقية وراء الجريمة كانت دينية بحتة، بعيدة عن كل أثر سياسي.

بعد استكمال المجلس العدلي لمداولاته، ومناقشة المتهمين ووكلاء الدفاع ومحامي الدفاع والشهود، اجتمع هذا المجلس يوم السابع من كانون

الثاني ١٩٤١، في جلسة علنية عقدت في قاعة المجلس النيابي، وأصدر القرار التالي:

الحكم بالإعدام شنقاً على كل من: أحمد عصاصة، أحمد الطرابيشي، صالح معتوق، سعيد الحصري، محمد الحرش (غيابياً).

الحكم على كل من: سامي الحفار، محمد الحافي، عزت الشماع، خليل الغندور بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً، وبمنع الإقامة مدة ٢٠ عاماً.

العدول عن تجريم كل من: عاصم النائلي، فوزي القباني، جميل مردم، لطفي الحفار، سعد الله الجابري بسبب الأعمال التي كانوا ملاحقين بها، وتبرئتهم من التهمة المنسوبة إليهم، وتقرر إخلاء سبيل عاصم النائلي فوراً إن لم يكن موقوفاً لسبب آخر، وتعلن رفع الحجز الواقع على أموال المتهمين الغائبين غير المنقولة وإعادتها إلى أصحابها.

وفي ٤ شباط ١٩٤١ نفذ حكم الإعدام شنقاً في ساحة المرجة بأحمد عصاصة ورفاقه، بينما عاد رجال الكتلة الوطنية من العراق إلى دمشق.

علق السيد يوسف الحكيم على قرار المجلس العدلي بقوله: «لا أرى مبرراً للشك في نزاهة المحكمة التي أعلنت براءة المتهمين بالتآمر، ولكن أقصر انتقادي المرير على التحقيق الذي بدأه رجال الأمن العام والضابطة العدلية لنقصانه ووجوب التعمق فيه وإكماله من قاضي التحقيق والادعاء العام. مضيفاً إلى ذلك الحقائق البدهية التي جهلها أو تجاهلها المسؤولون، والريبة التي لازمت الرأي العام السوري ورجال القانون في سلامة التحقيق، لاعتقادهم بأن الجريمة مدبرة والقتلة آلة دنيئة مأجورة أو مشتراة»[1].

---

(١) المصدر: سورية والانتداب الفرنسي – يوسف الحكيم – الصفحة ٣١٣.

الجواب بكل بساطة لا أعرف! ولكن بإمكاني التخمين، كما فعل جميع من كتبوا حول هذه الجريمة، ومن عاصرها. سؤال ما زال جوابه غائباً رغم مرور تلك الأعوام الطويلة على وقوع الجريمة، ربما أراد المحققون وهيئة المجلس العدلي أن يبقى غامضاً، حتى يؤدي إلى مزيد من الانقسام في الرأي العام السوري، ويحدث المزيد من الاتهامات والاتهامات المضادة في أوساط الحركة الوطنية السورية. وربما كان السبب التستر على المتآمر الحقيقي في هذه الجريمة؛ لأن كل ما كتب أو قيل عنها لا يخرج عن التكهنات التي تنسجم مع ميول أصحابها.

لقد انقسم الرأي العام السوري آنذاك في تفسيره لدوافع الجريمة إلى ثلاثة اتجاهات:

أولاً: اتجاه ركز على دوافع التعصب الديني

وهذا ما أكده المدعي العام في المجلس العدلي والمجرمون أنفسهم ومحامو الدفاع والشهود وفي مقدمته الشيخ مكي الكتاني، وهو في الحقيقة ما أخذت به المحكمة في قرارها القاضي بتجريم القتلة وتبرئة رجال الكتلة الوطنية. لقد اتهم المجرمون الشهبندر «بالكفر»، لأن آراءه سبقت عصره و«بالخيانة» لأنه حارب الفرنسيين، وأحلوا دمه، فقتلوه إنقاذاً للعالم الإسلامي.

أجمع المفكرون على أن الشهبندر يمثل ذروة «الكواكبية» في المشرق العربي، فلئن كان الكواكبي داعية للوحدة العربية، فلقد كان الشهبندر كذلك، ولئن كان الكواكبي من دعاة التحرر الفكر والوجداني، فلقد كان الشهبندر كذلك، ولئن كان الكواكبي من دعاة الخلافة العربية بدلاً من

العثمانية، فإن الشهبندر كان من أنصار الدولة العصرية بكل ما في الكلمة من معنى، بل يتفوق الشهبندر على كل جميع أفراد المدرسة الكواكبية كونه لم يكن منظراً فحسب، بل ألف حزباً سياسياً، وخاض غمرة العمل السياسي، وحمل البندقية دفاعاً عن أفكاره، حتى دفع حياته ثمناً لمبادئه. كان الشهبندر مفكراً يحث الشعب على النضال، وينادي بنشر العلم وتحرير المرأة، والتخلص من التعصب الديني الأعمى داعياً إلى فتح نوافذ النور ورياح الحضارة وحرية البحث عن الحقيقة.

لقد حكم على الشهبندر بالموت بسبب أفكاره، وكانت الأداة التي نفذت الجريمة هي «التعصب الديني»، لأن المعروف عن المجرمين أنهم من صغار الحرفيين الذين جمعتهم مجالس رجال الدين، ففقدوا بسبب تعصبهم الديني حرية التفكير والمحاكمة العقلية، وتحولوا إلى أداة مسخرة لتنفيذ أغراض بعيدة.. هذا ما أكده تقرير المدعي العام في المجلس العدلي، ولكن علينا أن نتوقف هنا في محاولة للتعمق أكثر. من زرع في عقول هؤلاء المساكين أن الشهبندر كافر ومارق؟ هنا يكمن عمق الجريمة ودوافعها، لقد زرعت هذه الفكرة في «أذهانهم الأسيرة» قبل شهر ونصف فقط من تنفيذ الجريمة، فيما كانت أفكار الشهبندر منتشرة ومعلنة منذ مطلع العشرينات، فلماذا لم يتعمق المحققون والمجلس العدلي في سبر غور هذه الجريمة وكشف دوافعها؟.

لقد ظل اغتيال الشهبندر سراً لمن له مصلحة في أن يبقى كذلك، وأعدمت الأدوات، وأسدل الستار تحت شعار التعصب الديني.. ما هذا المنطق الغريب الذي يعطي الحق لفرد أو مجموعة، تكفير فرد والحكم عليه بالموت؟ أليست علاقة الكفر والإيمان مقصورة على الفرد والخالق؟ لا شك أن هناك من استغل تلك الأدوات التي أعماها التعصب الديني، وأفقدها حرية التفكير والمحاكمة العقلية، للنيل من الشهبندر لمآرب سياسية أخرى

بعيدة عن الدين كل البعد، وإذا سمح لذلك أن يستمر فإننا نكون قد حققنا وبأيدينا ما عجز أعداؤنا عن تحقيقه في بلادنا، من تمزق وتعصب طائفي وعرقي مناف للغة العصر والمنطق.

ثانياً: اتجاه اتهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة الكتلة الوطنية

شجع على ظهور هذا الاتجاه، اعتقال سلطات الانتداب لبعض من قادة الكتلة الوطنية، بعد ثلاث ساعات من وقوع الجريمة، وقبل إلقاء القبض على المجرمين. كذلك ما ورد على لسان عصاصة في إفادته الأولية، وإصرار أنصار الشهبندر في «الهيئة الشعبية» على زج الكتلة الوطنية في هذه الجريمة، من واقع الخلافات السياسية التي سادت بينهم آنذاك. بل وعلى الرغم من صدور قرار المجلس العدلي بتبرئة الكتلة الوطنية من هذه الجريمة ما زال بعض الشهبندريين يوجهون أصابع الاتهام إلى بعض رجالات الكتلة الوطنية.

لقد أيقن أصحاب هذا الاتجاه أن «التعصب الديني» ليس إلا أداة استغلت لتنفيذ الجريمة، لكن محاولاتهم لسبر غور الجريمة ضللها عداؤهم للكتلة الوطنية، فحولوا الجريمة إلى معركة سياسية، ولهذا لم يتوصل أصحاب هذا الاتجاه إلى الحقيقة. نأخذ على سبيل المثال ما كتبه السيد نصوح بابيل في مذكراته حول هذه الجريمة حين قال: «في رأيي الشخصي أن فكرة الجريمة نبتت في نفس واحد أو أكثر من أعضاء الكتلة الوطنية منذ سيطر الشهبندر على الشارع، لقد أفقدهم بذلك الكثير من نفوذهم الشعبي، غير أن هذه الفكرة لم تخرج إلى حيز التنفيذ، وقد بقيت كامنة داخل النفوس في حدود عدة محاولات منيت كلها بالإخفاق. منها محاولة اغتيال الشهبندر في طريق دوما، ومنها محاولة إلقاء قنبلة على الشهبندر في حفل شعبي أقيم في

حي قبر عاتكة، ومنها التهديدات الخطابية العنيفة التي استمرت بضعة أشهر»[1].

أما السيد يوسف الحكيم، وهو محايد ورجل قانون من الطراز الأول، فقد ذكر «أما تبرئة زعماء الكتلة الوطنية من التآمر في الجريمة فلا تنفي وجود التآمر في بعضهم أو غيرهم. لأن إقدام القتلة على الجريمة بعد مجيئهم إلى عيادة الدكتور الشهبندر متذرعين بحيلة طلب الفحص والتداوي، ثم التحقيق الجاري معهم بعد إلقاء القبض عليهم، لا ينفيان وجود المؤامرة، بل يؤيدان وجودها واقترافها من قبل عدو أو أعداء أو منتفع أو منتفعين من وقوعها»[2].

قول آخر مشوش لا يظهر الحقيقة، لم أفهم المقصود من عبارة «وجود التآمر في بعضهم أو غيرهم، فإذا لم يكن التآمر في بعضهم فمن هو غيرهم».

لقد رد السيد زهير الشلق على اتهام الكتلة الوطنية بالجريمة في مقال نشرته صحيفة الشرق الأوسط قال فيه:

«عندما وقعت الجريمة في ٦ تموز ١٩٤٠ كانت فرنسا خارجة لتوها من الحرب بهزيمة، ووقعت وثيقة استسلامها داخل عربة في غابة كومبيين شمال باريس. وكانت سورية مدارة من قبل مجلس مديرين يرأسهم مدير الداخلية بهيج الخطيب. وكانت قرارات مجلس المديرين تخضع لموافقة السلطة الفرنسية.. وكان الكولونيل كويتو قائد الدرك العام ومدير الشرطة العام. لقد استطاع هذا الكولونيل أن يلقي القبض على كل من كان خارج السجن من رجال الكتلة الوطنية خلال ثلاث ساعات من وقوع الجريمة.

---

(١) المصدر: مذكرات السيد نصوح بابيل - صحيفة الشرق الأوسط - لندن - الحلقة ٢٥.

(٢) المصدر: سورية والانتداب الفرنسي - يوسف الحكيم - الصفحة ٣١٣.

لقد أمر بإلقاء القبض عليهم بصفته مديراً للشرطة، وأرسلهم إلى سجن القلعة حيث يخضع لإرادته بصفته قائداً للدرك. وأبقاهم في السجن دون مذكرة توقيف قضائية بانتظار إلقاء القبض على الفاعلين، ثم ليعرض هؤلاء السجناء من رجال الكتلة الوطنية على الفاعلين لاختيار من يقع عليه الاختيار ليكون شريكاً أو محرضاً أو أنه قام بأي دور في الجريمة»[1].

بعد ذلك عرف القاتل وهو عصاصة، ثم ألقي القبض عليه، ووضع في سجن القلعة، وبعد أيام ذهبت مجموعة من رجال الشرطة لإلقاء القبض على عضو الكتلة الوطنية عفيف الصلح ورافقهم شهبندري كبير وسيق الصلح من داره، وفي الطريق بلغ الحماس بهذا الشهبندري ما حمله على صفع الصلح، وبلغت الصفعة من القوة درجة جعلت النظارات الطبية للصلح تسقط على الأرض، فسحقها الشهبندري بقدمه، اقتيد الصلح إلى سجن القلعة، وعرض على عصاصة ليعترف أنه وراء الجريمة.

«كان عصاصة ينتظر أن يعرضوا عليه رجلاً بنظارات طبية. وكان من المتفق عليه أن دور هذا الرجل هو حضور الاجتماعات وإقناع عصاصة ورفاقه بالاغتيال لقاء وعود منسوبة إلى رجال الكتلة الوطنية، وقد سئل عصاصة عما إذا كان الرجل هو الذي حضر الاجتماعات؟ ذهبت بعصاصة الظنون إلى أن مقتضيات الإخراج تستوجب أن يعرض عليه الشخص المقصود الذي قيل له بأنه يضع نظارات طبية، وعليه فقد أجاب بأن هذا الشخص ليس الشخص المقصود وأنه لم يره من قبل الآن. وهكذا تعطل اتهام الكتلة الوطنية. كان لا بد من البحث عن رجل آخر يصلح للدور على

---

(١) إذا صحت هذه الرواية فإنها كمن يضع العربة قبل الحصان، وهذا مؤشر على تصميم شرطة الانتداب وحكومة المديرين على إلصاق التهمة برجال الكتلة الوطنية لأسباب نشرحها فيما بعد.

أن يحمل نظارات طبية وقد وقع الاختيار على عاصم النائلي الذي شغل منصب السكرتير الخاص لجميل مردم في أثناء توليه رئاسة الحكومة».

بعد إقحام النائلي في الجريمة تبيّن للتحقيق أن قصة النائلي لن تنطلي على أحد، وأنها لن تقنع أحداً، فاستثمر المحقق غياب السيد عبد الله قباني (أبو فوزي) لإقحامه باعتباره من كبار التجار ومن رجال الكتلة الوطنية.. أخطأ عصاصة ثانية، وبدلاً من أن يقول أبو فوزي القباني قال فوزي القباني.. وهكذا سجلها المحقق، وصدرت مذكرة التوقيف باسم فوزي القباني، الولد الأكبر للسيد عبد الله القباني، وهو ما زال طالباً في المدرسة خارج البلاد، ولا يعرف شيئاً في أمور السياسة. فاعتبره المحقق «متهماً فاراً».

استبعد أن يكون من رجال الكتلة الوطنية وراء الجريمة للأسباب الآتية:

١- قرار المجلس العدلي بتبرئة الكتلة الوطنية، علماً أن غالبية أعضاء هذا المجلس هم من الفرنسيين، ولو وجدوا دليلاً واحداً على إدانة الكتلة لتمسكوا به، لتحطيم هذه الكتلة شعبياً، لأنهم كانوا وراء زج الكتلة في هذه الجريمة، منذ بداياتها.

٢- لم يصل العمل الوطني في تلك الفترة إلى نقطة التصفية الجسدية، فالخلاف بين الشهبندر ورجالات الكتلة الوطنية يعود إلى العشرينات، ثم انتقل إلى القاهرة، وعاد إلى دمشق بعد عودة الوطنيين المبعدين إليها ومن بينهم الشهبندر. لقد كانت حكومة الكتلة الوطنية برئاسة السيد جميل مردم وراء إصدار قرار العفو على المبعدين بعد توقيع المعاهدة السورية الفرنسية، وهي تعرف سلفاً أن هذا القرار سيشمل الدكتور الشهبندر.

٣- وصلت معارضة الشهبندر للكتلة الوطنية إلى ذروتها عندما كانت الكتلة في السلطة، ووقعت المعاهدة السورية - الفرنسية، واتسعت هذه المعارضة بعد سلخ لواء إسكندرون حيث شعرت الكتلة الوطنية باستحالة استمرارها في السلطة في ظل التآمر الفرنسي على البلاد، ومماطلة فرنسا في تصديق المعاهدة، إلى أن جعلتها ريشة في مهب الريح، واتفقت مع تركيا على سلخ لواء إسكندرون.

وعندما وقعت جريمة اغتيال الشهبندر كانت الكتلة الوطنية،شأنها شأن الهيئة الشعبية، خارج السلطة ولم يكن مطروحاً آنذاك سوى قضية لواء إسكندرون التي لا يختلف حولها اثنان في الوطن، ولم يكن هناك معركة انتخابية ولا حقائب وزارية ولا مكاسب تجنى. كان هناك النضال الوطني في سبيل حرية الوطن واستقلاله، وهو أمر لا يختلف عليه اثنان في الوطن.

٤- القول باتهام الكتلة في هذه الجريمة استناداً إلى أن فكرة الجريمة نبتت في نفس واحد أو أكثر من أعضائها هو تخمين، لأن بين الأمنية وإرادة تنفيذها مسافة طويلة لم يثبت أن الكتلة الوطنية قطعتها أو مهدت لقطعها.

٥- قرار بعض أعضاء الكتلة الوطنية إلى العراق لا يقدم دليلاً على تورط رجال الكتلة الوطنية في هذه الجريمة. صحيح أن البريء لا يخاف ولا يهرب، لكن هذا فقط عندما يقتنع بوجود قضاء عادل ومستقل، وحكومة رشيدة تحرص على إظهار الحق، أما عندما يقتنع المتهم بالتلفيق فإن فراره يفوت فرصة اكتمال حلقات المؤامرة.

٦- من المستفيد من وراء زج الكتلة الوطنية في هذه الجريمة؟

ليست الهيئة الشعبية التي فقدت باغتيال الشهبندر زعيماً بارزاً التف حوله الناس لشخصه وأفكاره. ولا قضية الوطن كانت المستفيد من هذا الانشقاق في صفوف الوطنيين، بل العكس. إن سلطة الانتداب وأداتها حكومة المديرين برئاسة السيد بهيج الخطيب هما المستفيدان الوحيدان من ذلك.

ثالثاً: سلطة الانتداب وحكومة المديرين

من الراجح إذاً أن تكون سلطة الانتداب وأداتها حكومة المديرين برئاسة مدير الداخلية السيد بهيج الخطيب الجهة التي وقفت وراء الجريمة، وإذا لم تكن هي الجهة التي دبرتها، فإنها الجهة التي حاولت استغلالها لاستثمار نتائجها لصالحها، سواء من وراء زج الكتلة الوطنية فيها، أو بقتل زعيم وطني بارز كان يشكل عبئاً حقيقياً على سلطة الانتداب. وفيما يلي الأسباب:

١ - لا يمكن عزل الجريمة عن الظروف التي وقعت فيها. لقد وقعت الجريمة في ظروف هزيمة فرنسا في الحرب العالمية الثانية، إذ أقامت المارشال بيتان رئيساً لجمهوريتها، ونقلت مركز حكومتها من باريس إلى فيشي، وعرف أنصارها بالفيشيين. بينما عارضها الجنرال ديغول وألف حكومة فرنسا الحرة في لندن. وبدأ الصراع بين الفيشيين والديغوليين في المستعمرات الفرنسية ومن بينها سورية، الأمر الذي أربك رجال فرنسا في المستعمرات وخاصة في سورية التي تعتبر أهم مركز في الشرق، فبالإضافة إلى مركزها الإستراتيجي، كانت محاطة بأقطار عربية تحت الانتداب البريطاني، ولهذا كان شبح بريطانيا وأطماعها في سورية يخيم على مخيلة الفيشيين في سورية، يضاف إلى ذلك الانقسام الحاد الذي حدث في صفوف رجال الانتداب بسبب

ولاء بعضهم للفيشيين وولاء البعض الآخر للديغوليين. وحتى لا ينعكس هذا الخلاف على السوريين باشرت سلطة الانتداب سياسة هوجاء من شأنها إرهاب سكان البلاد، وتذرعت بمختلف الأسباب لزج الزعماء الوطنيين في السجون، وكان اغتيال الشهبندر مناسبة لتحقيق ذلك.

٢ - جاءت جريمة اغتيال الشهبندر في ظرف مؤات لسلطة الانتداب، فأسرعت وبعد ثلاث ساعات من وقوع الجريمة بزج رجال الكتلة الوطنية في السجن تمهيداً لعرضهم على القتلة الذين لم تكن قد اعتقلتهم بعد. إذن، النية كانت مبيتة لزج الكتلة الوطنية أو على الأقل لنشر أنباء زجها في الشارع السوري لإحداث الانقسام الوطني.

٣ - وحاولت سلطة الانتداب الاستفادة من عنصر الزمن أيضاً، بدليل الوقت الطويل الذي استغرقته المحاكمة وإجراءاتها (من تموز ١٩٤٠ حتى شباط ١٩٤١) وبالفعل كانت المحكمة التي اتخذت مجلس النواب السوري مقراً لها، معركة سياسية بكل أبعادها بين الكتلة الوطنية ومعارضيها.

٤ - ثبت بما لا يدع مجالاً للشك تدخل السيد بهيج الخطيب في إجراءات التحقيق، لقد اعترف عصاصة أن الخطيب زاره في السجن مراراً لزج رجال الكتلة الوطنية في الجريمة مقابل الوعد بتخفيف الحكم عليه. كما ثبت أن الغندور وغيره عندما اعتقلوا ذهبوا إلى منزل الخطيب قبل زجهم في سجن القلعة.

٥ - أما الدلائل الحسية على تورط سلطة الانتداب في هذه الجريمة، فقد قدمها لنا من عاصر تلك الفترة وكتب عنها:

أ - ذكر السيد يوسف الحكيم «إن نصيب رجال الانتداب من هذه الجريمة، مهما كانت أسبابها، أن أطاحت بأكبر عدد من المعارضين لانتدابهم في سورية، وشردت أربعة من الزعماء الوطنيين عن وطنهم مدة من الزمن، وعاد الانتداب في تلك الفترة إلى أشد مما كان عليه من قبل»[1].

ب- ذكر السيد نصوح بابيل أنه «في تلك الفترة قام من يستغل مخاوف الفرنسيين ليلقي في أذهانهم دسيسة خبيثة عن وجود اتفاق سري بين الدكتور الشهبندر والسلطات البريطانية والديغولية، يقضي بأن يقوم الشهبندر بإشعال ثورة شعبية داخل سورية في الوقت الذي تتحرك فيه القوات الديغولية والبريطانية من فلسطين إلى سورية لطرد الفيشيين منها. ولهذا أراد الفيشيون التخلص من الشهبندر، وعهد إلى دوائر الاستخبارات الفرنسية لإعداد الوسائل اللازمة للقيام بالمهمة».

وقال السيد بابيل «قناعتي كانت وستبقى أن الفرنسيين كانوا رأس المؤامرة ومدبريها. وقد صبغوها بصباغ كتلوي تغطية وتضليلاً، والمؤسف أنهم نجحوا في ذلك، إذ ذهب الاعتقاد بالناس إلى أن المؤامرة كتلوية مئة بالمئة، بينما الواقع يؤكد أن عناصر ثانوية في الكتلة الوطنية قد سُخرت واستخدمت لعملية الاغتيال، وهذه حقيقة أرى من واجبي تسجيلها تأييداً للواقع وخدمة للتاريخ».

ج- روى السيد نصوح بابيل حواراً جرى بين السيد نزيه المؤيد نسيب الدكتور الشهبندر مع السيد يوسف جميل الموظف في المخابرات الفرنسية (من أصل لبناني)، سأله المؤيد «لماذا سهلتم فرار رجال

[1] المصدر: مذكرات نصوح بابيل - صحيفة الشرق الأوسط - لندن - الحلقة ٢٥.

الكتلة الوطنية؟ فأجاب جميل: اقتلوا بالمقابل واحداً من أعضاء الكتلة الوطنية ونحن نضمن له حرية الفرار»[1]. أليست هذه هي الفتنة بعينها.

٦- لقد استغلت سلطة الانتداب هذه الجريمة إلى أبعد الحدود، فتحت ستار منع الاضطرابات الناتجة عن الانقسام الوطني بين كتلوي وشهبندري، فرضت إجراءات أمنية صارمة ومنعت الاجتماعات لأكثر من خمسة أشخاص وفرضت رقابة على الصحف، وشدت انتباه الرأي العام السوري إلى مجريات المحاكمة بدل الانتباه إلى أوضاع البلاد والاستفادة من الانشقاق الحادث في صفوف رجال الانتداب أنفسهم. ولهذا أعتقد أن سلطات الانتداب، إن لم تكن اليد المدبرة لهذه الجريمة، فهي الجهة التي استفادت منها ومن زج الكتلة الوطنية فيها.

(١) المصدر السابق - الحلقة ٢٥.

الفصل الحادي عشر

الصراع الدولي على سورية

الفيشيون في سورية

في مطلع شهر أيلول ١٩٣٩ اجتازت الجيوش الألمانية أراضي جارتها بولونيا، فقابلتها كل من فرنسا وبريطانيا بإعلان الحرب على ألمانيا، ثم ما لبثت الجيوش الألمانية أن اجتاحت بلجيكا، ودخلت فرنسا التي انهارت قواها سريعاً أمام الهجوم الألماني الصاعق، فعقدت الهدنة الفرنسية - الألمانية في ٢٥ حزيران ١٩٤٠، ونصب الماريشال بيتان رئيساً للجمهورية الفرنسية، ونقل مركز الحكومة من باريس إلى فيشي، وعرف أنصاره بالفيشيين. بينما رفض الجنرال ديغول وأنصاره الهدنة مع ألمانيا، وألف حكومة فرنسا الحرة في لندن، ثم انتقل إلى الجزائر، وعرف أنصاره بالديغوليين. وبدأ الصراع بين الفيشيين والديغوليين في المستعمرات الفرنسية ومن بينها سورية، فأدى هذا الانقسام إلى إرباك الفرنسيين في المستعمرات الذين حاروا في المرجع الواجب عليهم اتباعه، وبرز هذا الإرباك جلياً في سورية.

كانت سورية بالنسبة للطرفين أهم مركز في الشرق، فهي جسر يربط

بين آسيا وأوروبا، وطريق إلى المستعمرات البريطانية في الشرق الأوسط، وهي محاطة بأقطار عربية تحت الانتداب البريطاني، وتجاور تركيا التي وقعت مع فرنسا معاهدة صداقة وتعاون (تشرين الأول ١٩٣٩)، وفي سورية تتمركز أكبر قوة عسكرية فرنسية في الشرق من شأنها قلب موازين القوى لصالح الحلفاء ولا سيّما بعد دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا (١٠ حزيران ١٩٤٠). وفي انحياز سورية للحلفاء إغراء لتركيا على ترك حيادها والدخول في جبهة موحدة مع فرنسا الحرة وبريطانيا ضد ألمانيا وإيطاليا، ومن سورية يمكن تأمين حماية لقناة السويس، يضاف إلى ذلك كله أن رجال الانتداب الفرنسي في سورية كانوا على وشك إعلان انشقاقهم عن حكومة فيشي ولا سيّما أن الجنرال ميتلهاوز الذي خلف الجنرال ريغان في قيادة الجيوش الفرنسية في سورية، والمفوض السامي بيو، أعلنا أنهما إلى جانب مواصلة الحرب ضد ألمانيا[1].

وكان تشرشل وديغول في لندن، يضعان الخطط الكفيلة بفصل سورية وإلحاقها بحكومة فرنسا الحرة، وفي ٢٩ آب ١٩٤٠ عيّنت حكومة فرنسا الحرة الأميرال موزوليه قائد القوى البحرية الحرة، مسؤولاً عن تنفيذ انقلاب عسكري داخل سلطات الانتداب في سورية، فاقترح على البريطانيين دخول سورية بالقوات الفرنسية الموجودة في مصر على أن تدعمها القوات البريطانية عند الحاجة. لكن الخلافات التي نشبت بين الأميرال موزوليه والجنرال ديغول أدت إلى تأجيل تنفيذ هذه الخطة، ولا

(١) أبرق الجنرال ديغول إلى المفوض السامي بيو والجنرال ميتلهاوز بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٤٠ قائلاً: «أقترح عليكم الانضمام إلى المجلس الفرنسي عبر البحار الهادف إلى تنظيم كافة عناصر المقاومة الفرنسية في الإمبراطورية». ولكنهما لكم يستجيبا مباشرة لهذه الدعوة لأنهما خشيا أن تسارع بريطانيا للاستفادة من هذه الأجواء المضطربة وتضع يدها على سورية.

سيّما أن الجنرال كاترو الحاكم العام الفرنسي للهند الصينية انضم إلى الديغوليين بعد إعفائه من منصبه لعدم انصياعه إلى تعليمات حكومة فيشي. ولمّا وصل كاترو إلى لندن اجتمع مع تشرشل وكلف مهمة ضم سورية إلى حكومة فرنسا الحرة وعرف منذ ذلك الحين (برجل الشرق)[1].

غادر الجنرال كاترو لندن إلى القاهرة سراً[2] للبدء بتنفيذ خطة ضم سورية، وتتضمن هذه الخطة قيام بعض المدنيين والعسكريين الفرنسيين بإعلان العصيان على حكومة فيشي من أجل شل سلطات الانتداب، بينما تبدأ القوات الفرنسية بالتحرك من مصر إلى فلسطين فسورية ولبنان، وتهدف الخطة إلى إبقاء بريطانيا رسمياً خارج اللعبة، بحيث لا تتدخل إلا

---

(١) يُعدّ الجنرال كاترو من المختصين الفرنسيين بشؤون الشرق، ففي عام ١٩١٩ عيّن رئيساً للبعثة الفرنسية لدى الشريف حسين في جدة، ثم انتقل إلى دمشق مندوب للمفوض السامي عام ١٩٢٠. ونجح كاترو في مهمته، بعد توقيع معاهدة مع سكان جبل الدروز لإنهاء ثورتهم. رافق الجنرال غورو في زيارته إلى حوران، وتعرض معه لمحاولة الاغتيال، ونجا مع غورو بأعجوبة، وفي عام ١٩٢٦ حل محل الجنرال دانتز على رأس مكتب الاستخبارات الفرنسي في الشرق، ثم انتقل إلى المغرب لقيادة الحملة الفرنسية المتجهة إلى الجنوب.

وفي عام ١٩٣٩ عيّن الجنرال كاترو حاكماً عسكرياً للهند الصينية، لكنه دخل في صراع مع سلطات فيشي، بعد التوقيع على الهدنة الفرنسية - الألمانية، وفي ٢٦ حزيران ١٩٤٠ أبرق إلى المارشال بيتان قائلاً: «إن التهديد الياباني المهيمن على الهند الصينية يوضح لكم مدى الانحطاط الذي أدى إلى استسلام فرنسا». رد بيتان على هذه البرقية بإعفاء الجنرال كاترو من منصبه، فالتحق بالديغوليين ولم يجتمع بالجنرال ديغول إلا في قاعدة فورت بالتشاد في ١٨ تشرين الأول ١٩٤٠.

(٢) وصل الجنرال كاترو إلى القاهرة بجواز سفر مزوّر لمواطن كندي من أصل فرنسي يدعى شارتييه. وظل كذلك حتى ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٠ حين تخلى نهائياً عن جواز سفره المزوّر، وأصبح يقدم نفسه على هوائيات راديو القاهرة بجندي أفريقيا والشرق وآسيا.

بناء على طلب الجنرال كاترو، وذلك في حال مهاجمة سورية من قبل القوات الألمانية والإيطالية.

شددت بريطانيا الحصار الاقتصادي المفروض على سورية منذ تموز ١٩٤٠، وأغلقت أنبوب النفط العائد لشركة النفط العراقية، الذي كان يزود فرنسا بـ ٢٥٪ من نفط العراق، وأوقفت المبادلات التجارية بين سورية ولبنان من جهة، والبلدان العربية المجاورة من جهة أخرى، وأقامت مركزاً للبث الإذاعي باسم فرنسا الحرة في مدينة حيفا، بينما كان الجنرال كاترو يشن حملته الإذاعية عبر إذاعة القاهرة.

شعرت حكومة فيشي أن هناك مؤامرة بين أوساط رجال الانتداب في سورية، فأوفدت الكولونيل فورجيبه ومعه تفويض مطلق من المارشال بيتان للقضاء على هذه المؤامرة، وبالفعل تمكن من كشف خيوطها ورجالها، وقام بحملة تطهير في الدوائر المدنية والعسكرية الفرنسية في سورية، واستبدل عدداً كبيراً من المدنيين والعسكريين الذين أعيدوا إلى فرنسا برجال لحكومة فيشي، وأصدر المارشال بيتان أمراً عزل فيه الجنرال ميتلهاوز من منصبه، ثم استبدل المفوض السامي بيو بالسيد جاك شياب، ولم يصل دمشق بسبب سقوط طائرته في البحر. فأسرع المارشال بيتان إلى تعيين الجنرال دانتز مندوباً سامياً في سورية. تمكنت سلطات فيشي، نتيجة لهذه الإجراءات السريعة من إحباط أول خيوط المؤامرة، الأمر الذي أثبط عزيمة البريطانيين، وثارت لديهم الشكوك حول جدوى المضي في تنفيذ خطة ضم سورية. ففي حين رأى تشرشل ضرورة مواصلة العمل في تنفيذ الخطة لقطع الطريق على سيطرة قوات المحورعلى سورية، وجد الجنرال ويفل قائد القوات البريطانية في الشرق ضرورة الكف عن تنفيذ هذه الخطة، لأن نتائج أيِّ هزة في سورية ستؤدي إلى تحرك السكان المحليين بشكل يؤثر في مركز فرنسا وهو - في نظره- أكثر خطراً من غزو ألماني أو إيطالي محتمل لسورية،

لأن تحرير سورية من شأنه خلق اضطرابات أمام الاستعمار البريطاني في العراق والأردن وفلسطين. أما ألمانيا فقد وجدت فرصتها في هذا الشرق المضطرب، وسعى هتلر لاستعادة ما خسرته ألمانيا إثر هزيمتها في الحرب العالمية الأولى. ففي عام ١٩٣٢ بدأ الحزب النازي بالاعتماد على العناصر الألمانية المقيمة في الشرق الأوسط لاستخدامها كأداة لتنفيذ مخططاته.

في ذلك العام أسست نواة لفرع الحزب النازي في فلسطين، وفي عام ١٩٣٥ أصبح عدد أعضائه ٢٣٥ عضواً، ومن فلسطين انتشرت فروع الحزب النازي إلى كل دول الشرق وفي مقدمتها سورية ولبنان، ونفذت ألمانيا سياسة اليد الممدودة للوطنيين العرب الذين أرادوا الاستفادة من مزايا التعاون مع الألمان في نضالهم ضد سلطات الانتداب الفرنسي والبريطاني، فأنشئت النوادي العربية وهي في حقيقتها مراكز ثقافية عربية - ألمانية، وحولوا مقرات الشبيبة الهتلرية إلى نوادٍ رياضية، بينما أرسلت النشرات النازية عبر الحقائب الدبلوماسية، واستغلت ألمانيا التواطؤ البريطاني مع الحركة الصهيونية، لفضح أهداف ومرامي ذلك على الحقوق العربية. وأعلنت على لسان وزير خارجيتها فون ربنتروب رفضها لقرار اللجنة الملكية حول فلسطين، الذي أوصى بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام، عربي، ويهودي، وقسم تحت الوصاية البريطانية. وتزايد وصول الوطنيين العرب سراً إلى برلين، ففي كانون الأول ١٩٣٧ وصلها الدكتور سعيد الإمام مدير النادي العربي في دمشق ورئيس اتحاد الطلاب القدامى خريجي الجامعات الألمانية، واجتمع إلى وزير الخارجية الألماني، بتكليف من الحاج أمين الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية العربية المكلفة بتنظيم وتنسيق الثورة في كل البلدان العربية. وطلب الوفد العربي من ألمانيا مد يد المساعدة للعرب في صراعهم مع الفرنسيين والبريطانيين. وفي شهر شباط ١٩٣٩ هبطت طائرة السيد بالدرفون شيراخ فوهرر الشبيبة الألمانية في مطار المزة، قرب دمشق، حيث اتصل سراً بعدد من الوطنيين السوريين.

وازدادت متانة العلاقات العربية – الألمانية بتزايد الانتصارات الألمانية في أوروبا، فاجتمع وزير العدل العراقي ناجي شوكار بالسفير الألماني في تركيا فون بابن. وقدم الوزير نفسه كناطق باسم الجبهة المعارضة لبريطانيا داخل الوزارة العراقية، وقال الوزير العراقي: «نحن راغبون بالتحرر من السيطرة البريطانية، ولكننا مثلما نحن معادون للاستعمار البريطاني والفرنسي فإننا معادون أيضاً للمطامع الإيطالية. ونأمل من ألمانيا منع إيطاليا من الحلول محل الفرنسيين والبريطانيين، وبأن تتولى مساعدتنا على إقامة حكومة عربية وطنية حرة في دمشق»[1].

لم يحصل الوطنيون العرب على مساعدة من هتلر؛ لأنه كان يأخذ بعين الاعتبار أطماع حليفته إيطاليا بالشرق الأوسط. أما المخطط الإيطالي الذي وضعه الكونت شيانو وزير خارجية إيطاليا فيتضمن حلول إيطاليا محل بريطانيا في مصر، ومنح الاستقلال لسورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، مع توقيع اتفاقيات مع هذه الدول تؤمن المصالح الإيطالية، وضم عدن والصومال الفرنسي والبريطاني للممتلكات الإيطالية. وتنفيذاً لهذا المخطط أعطت إيطاليا تأكيدات خطية للحاج أمين الحسيني، تنص على منح الاستقلال للدول العربية الموضوعة تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني، الأمر الذي طمأن الوطنيين العرب، فتوجه إلى برلين الحاج أمين الحسيني، كما زارها السيد توفيق علي شاكر، موفد الكتلة الوطنية في سورية الذي أوضح لوزير خارجية ألمانيا، تأليف لجنة للتعاون مع ألمانيا، تضم مفتي فلسطين ورشيد عالي الكيلاني، وشكري القوتلي، ويوسف ياسين مستشار الملك عبد العزيز. وطلب موفد اللجنة الحصول على تصريح ألماني – إيطالي

---

(١) المصدر: المسألة السورية المزدوجة – ميشال كرستيان دافيه – ترجمة اللواء جبرائيل بيطار. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر – ١٩٨٤ – الصفحة ٦١.

مشترك يعترف باستقلال كل الدول العربية وحقها بالوحدة[1]، وبالمقابل سيقوم العرب بتنفيذ ثورة تنطلق من سورية على أن تقوم إيطاليا بتزويد الثوار العرب بالسلاح، وبمبلغ ٣٠ ألف ليرة ذهبية لتمويل الثورة.

وصل المندوب السامي الجديد الجنرال دانتز إلى بيروت في ٢٨ كانون الأول ١٩٤٠، فوجد الموقف في البلاد متفجراً، ارتفاع في الأسعار ونقص في المحروقات، وانقطاع التيار الكهربائي في معظم المدن السورية، ونقص في الحبوب، واستهلاك للاحتياطي الحكومي، وشكوى من كساد الأسواق، بينما شكا العمال والفلاحون من الجوع، فعمت المظاهرات البلاد، وطالب المتظاهرون بالخبز والسكر والمحروقات. وعلى الرغم من الإجراءات الفورية التي اتخذها اضطر إلى رفع سعر الحبوب بنسبة ٥٠٪ لتشجيع الأهالي على الإفراج عن مخزونهم، ورافق ذلك ارتفاع جديد في أسعار الحاجيات الأخرى، حتى أصبح قسم كبير من الشعب السوري على شفا مجاعة كبيرة»[2].

وفي ٦ كانون الثاني ١٩٤١ نهض السيد شكري القوتلي بأعباء العمل الوطني بسبب غياب بعض زعماء الكتلة الوطنية في بغداد، وأصدر بياناً

---

(١) في ١٨ تشرين الأول ١٩٤٠ أذاع كل من راديو برلين وراديو باري في وقت واحد تصريحاً مشتركاً ألمانياً - إيطالياً هذا نصه:

«إن ألمانيا التي ترتبط بمشاعر الصداقة الدائمة مع العرب، تتمنى لهم الازدهار والسعادة، واحتلال موقعهم بين الأمم تبعاً لأهميتهم التاريخية وهي تتابع باستمرار واهتمام صراع الدول العربية من أجل الحصول على استقلالها. وفي مجال الجهود يمكن للعرب الاعتماد على العطف الألماني الكامل في الوقت الحاضر وفي المستقبل. وإن ألمانيا إذ تصدر بيانها هذا هي على اتفاق تام بشأنه مع حليفتها إيطاليا».

(٢) ارتفعت أسعار الخبز، فأصبح سعره يعادل أربعة أضعاف ما كان عليه عند بدء الحرب.

نشرته الصحف السورية طالب فيه بإنهاء الأحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وجاء في البيان: «لقد ظهرت مساوئ الحكم المباشر، فتقهقرت أوضاع البلاد وأهينت كرامتها، وجرحت عزتها، ورافق ذلك ما رافقه من خطط العنف وأساليب الإكراه والتزوير والاضطهاد، فعند أول أزمة اقتصادية أحست البلاد بما يهددها في موارد رزقها ووسائل حياتها وعيشها، وما تجره عليها جرائر حكم غريب قضى عليها أن تتحمله في ساعة من ساعات الزهو واللهو. إننا نرفع الصوت جهرة بأننا متمسكون بمطالبنا القومية، وإننا لا نتخلى الآن عما كنا ندعو إليه من قبل خلال عشرين عاماً»(1).

إن بيان السيد شكري القوتلي الذي أصبح زعيماً للكتلة الوطنية، صب الزيت على النار، فأشعل الهياج في المدن السورية، وخرج الساخطون على الانتداب والجوع وارتفاع الأسعار، في مظاهرات ساخطة وعارمة عمت البلاد. وأعلن السوريون في مطلع آذار ١٩٤١ إضراباً عاماً، أغلقت فيه الأسواق والإدارات الحكومية، وتوقفت وسائط النقل وشلت الحركة في البلاد كلها، وأعلن اللبنانيون تضامنهم مع السوريين وشاركوهم في الإضراب العام. وفي الأول من نيسان خرجت نساء بيروت ومعهن أطفالهن في مظاهرة كبيرة فرقتها قوات الأمن بالقوة، فسقط القتلى والجرحى، واستقالت حكومة المديرين اللبنانية التي كان المفوض السامي السابق بيو قد شكلها. وتجمع الوطنيون في كتلة واحدة ضد سلطات الانتداب، وفشلت كل محاولات الجنرال دانتز لتشكيل حكومة سورية جديدة، لتخلف حكومة المديرين برئاسة بهيج الخطيب، فكلف السيد عطا الأيوبي بتشكيل حكومة سورية، لكن جهوده اصطدمت برفض الوطنيين

---

(١) المصدر: تاريخ الصحافة السورية – الدكتور شمس الدين الرفاعي – الجزء الثاني – الصفحة ١٤٢.

الاشتراك في هذه الحكومة، واعتذر هاشم الأتاسي عن التكليف، وفشل الداماد أحمد نامي بتشكيل حكومة جديدة. وهكذا عاشت البلاد حالة الفوضى والجوع والاضطراب لم تشهدها من قبل.

وفي مطلع نيسان ١٩٤١، ولمّا يئس دانتز من حل الأزمة السورية، وجد من المناسب إظهار بعض المرونة في سياسته، فصار يتحدث عن آمال سورية بالاستقلال، وأكد «أن فرنسا لم تغفل مطلقاً تطلعات الشعب السوري نحو الاستقلال، ولن تألو جهداً في سبيل تحقيق هذه الرغبة، ولكن فرنسا لم تستطع ولن تستطيع ذلك ما لم تستقر الأوضاع في العالم»[1].

وحل دانتز مجلس المديرين، وأصدر عدة قرارات تنظيمية شكل بموجبها مجلساً استشارياً ضم شخصيات سياسية واقتصادية وثقافية من مختلف المحافظات السورية. ووعد بتأليف مجلس للدولة يكلف بوضع المراسيم الاشتراعية، وأناط سن القوانين بمجلس شورى يساعد الحكومة في مهمتها، فيما عدا القوانين التي لها علاقة بواجبات فرنسا الدولية، وفي ٣ نيسان ١٩٤١ أصدر مرسوماً بتكليف السيد خالد العظم[2] بتشكيل حكومة

---

(١) المصدر: المسألة السورية المزدوجة – المصدر السابق – الصفحة ٨٥.

(٢) خالد العظم: ولد في دمشق ١٩٠٢، وتخرج من معهد الحقوق العربي بدمشق، مارس الأعمال التجارية والصناعية، وكان أحد مؤسسي شركة الإسمنت الوطنية، وترأس غرفة الصناعة بدمشق وعمل مستشاراً للمجلس البلدي من ١٩٣٨ – ١٩٤٠. ترأس الحكومة السورية من ٣ نيسان ١٩٤١ حتى ١٥ أيلول ١٩٤١، ثم انتخب نائباً عن دمشق في عام ١٩٤٣، وشغل عدة مناصب وزارية في الحكومات الوطنية حتى عام ١٩٤٧، عندما كلف بتشكيل الوزارة السورية التي أطاح بها انقلاب حسني الزعيم ١٩٤٩. ثم ترأس الوزارة ثانية حتى عام ١٩٥٠، وكان من أبرز أعماله الانفصال الجمركي عن لبنان، وفي عام ١٩٥٤ اشترك في الوزارة السورية التي ألفها صبري العسلي، كوزير للخارجية، وشارك في مؤتمر باندونغ وفي مؤتمر سان فرانسيسكو للأمم المتحدة حيث اجتمع إلى وزير الخارجية =

سورية مؤقتة"(١). على أن يتمتع العظم بصلاحيات رئيس الدولة مؤقتاً، فأدى هذا الإجراء إلى إنهاء الإضراب العام الذي بدأته البلاد منذ مطلع آذار، وبدا الموقف السياسي في سورية أكثر استقراراً ولا سيّما بعد نجاح المحادثات التي أجراها الجنرال دانتز مع القنصل البريطاني في نيويورك لرفع الحصار الاقتصادي عن سورية جزئياً. وعادت الصحف السورية إلى حريتها، فتصدت إلى مشاكل المواطنين ومعاناة البلاد، وازداد توزيعها(٢).

في تلك الأثناء كانت الحرب تتقدم مسرعة نحو مسرح الشرق الأوسط، ففي ٦ نيسان ١٩٤١ احتلت القوات الألمانية يوغسلافيا، وسقطت بلغراد في ١٢ نيسان. وفي ٢٧ نيسان دخل الجيش الألماني مدينة أثينا. وعلى الجبهة الأفريقية تقدمت الجيوش الألمانية نحو الحدود المصرية، وبدأت القاهرة والإسكندرية تنتظران دخول القوات الألمانية والإيطالية المشتركة بين يوم وآخر. وفي العراق فجر الوطنيون نيران الثورة، وجرى انقلاب بقيادة رشيد عالي الكيلاني على الوصي عبد الإله الذي كان يحكم العراق مع نوري السعيد باسم الملك فيصل الثاني (كان عمره لا يتجاوزر ٥ سنوات). وأعلن الكيلاني الحرب المقدسة على البريطانيين، فازداد فرار الجنود العرب من المعسكرات البريطانية، للالتحاق بالجيش العراقي. وبدأت الصحف السورية واللبنانية تبرز أنباء الثورة العراقية في صدر

= السوفييتي، وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين منذ عام ١٩٥٥. غاب عن مسرح السياسة السورية في عهد الوحدة، ثم عاد إليه بعد الانفصال. توفي في لبنان عام ١٩٦٩.

(١) السيد خالد العظم (رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية)، صفوة إبراهيم باشا (للعدل)، نسيب البكري (للاقتصاد والأشغال العامة)، حنين صحناوي (للمالية)، محسن البرازي (للمعارف).

(٢) بلغ توزيع الصحف الأيام والنصر والقبس والنضال ٤٠٠٠ نسخة يومياً بعد أن كان ١٥٠٠ نسخة، وذلك بسبب المنافسة التي ظهرت بين الصحف لكسب الرأي العام السوري والوقوف إلى جانبه في مطالبه العادلة.

صفحاتها مبشرة ببدء ثورة مماثلة في سورية ولبنان. وشكلت المدن السورية لجان مساعدة الثورة العراقية، تطوع فيها عدد من الوطنيين، ووزعت المناشير، وعمت المظاهرات مختلف المدن للتعبير عن وحدة الأمة العربية، ورافق ذلك موجة عداء للبريطانيين، فهوجمت القنصلية البريطانية في دمشق وحطمت نوافذها بالحجارة.

بدا الاضطراب على الفرنسيين (الفيشيين والديغوليين معاً)، فلقد وجد الفيشيون أن أمور المنطقة تسير لصالح ألمانيا وإيطاليا، وشعروا أنه إذا أفلت العراق من سيطرة بريطانيا فإن نظام اتصال الإمبراطورية كله سينهار، ورأى الجنرال دانتز أن الثورة بدأت تقترب من حدود سورية في الوقت الذي يزداد فيه الوجود العسكري الألماني في البلاد.

وسارع الجنرال ديغول بالتوجه إلى القاهرة لدراسة السبل الكفيلة بالمحافظة على مواقع فرنسا في الشرق المهدد من ثلاث جهات: الألمان والإنكليز والوطنيين العرب.

لقد شعر ديغول أنه بالنظر إلى مركز سورية الإستراتيجي فإن ألمانيا ستحاول احتلالها. ولن تستطيع قوات فيشي مقاومته. لذلك يجب استباق ألمانيا ودخول سورية بموافقة الجنرال دانتز أو من دونها. وكان ينتاب الجنرال ديغول شك متزايد حول نوايا بريطانيا وأطماعها باحتلال مناطق نفوذ فرنسا، متذرعة بالتهديد الألماني وضعف وزن فرنسا الحرة في معسكر الحلفاء. لهذا قرر ديغول كسب ود الوطنيين السوريين، بالترويج للقرار الذي اتخذه في أثناء اجتماعه مع الجنرال كاترو في تشرين الثاني ١٩٤٠، والقاضي بمنح الاستقلال لسورية ولبنان[1].

---

(١) اتفق الفيشيون والديغوليون ضمناً على منح سورية ولبنان الاستقلال، ولم يكن في نية الطرفين تنفيذ هذا الوعد بقدر ما كان هدفهم الرد على الدعايات النازية والفاشية التي تعهدت كتابة بمنح هاتين الدولتين الاستقلال.

وصل الجنرال ديغول إلى القاهرة لتنفيذ فكرة واحدة وهي فصل سورية، لكن الجنرال ويفل قائد القوات البريطانية في الشرق فاجأه بقوله: إنه لا توجد لديه أيّ نية بالتدخل العسكري في سورية ولبنان، وبأن هذا الموقف ثابت لا يتبدل ما دام لا يوجد تهديد ألماني أو إيطالي مباشر لسورية ولبنان، وأكد أن بريطانيا جاهزة لمساعدة الجنرال دانتز للقضاء على النفوذ الألماني في سورية.

وفي ٢٦ نيسان ١٩٤١ وصلت معلومات استخباراتية عن تحشدات ألمانية في جزيرة «ليروس» اليونانية استعداداً لغزو سورية، فأبلغ كاترو الجنرال ويفل بأن قوات فرنسا الحرة جاهزة للعمل بمفردها إما لمساعدة الجنرال دانتز وإمّا الحلول محله، إذا أحجم عن التصدي للإنزال الألماني. لكن البريطانيين كانت لديهم تأكيدات خاصة من الجنرال دانتز تتضمن بأنه سيدافع عن سورية ضد أي عدوان، ولهذا رأى البريطانيون عدم استفزاز ألمانيا بإدخال قوات فرنسا الحرة إلى سورية، لكن الجنرال كاترو أصر على موقفه، وأكد أن قوات فرنسا الحرة جاهزة للتدخل في سورية بمفردها، وطلب تزويده بثلاثمئة عربة نقل بتغطية جوية بريطانية. رفض الجنرال ويفل مجدداً تلبية الطلب بحجة المهمات الملقاة على القوات البريطانية في العراق والصحراء الليبية مما لا يسمح له بالاستغناء عن عربات النقل المطلوبة. وهنا شعر ديغول وكاترو أن الخطة البريطانية تستهدف إبعاد الديغوليين عن شؤون سورية. وفي ٣ أيار ١٩٤١ سلم السيد أوتو آبتز سفير الرايخ في فرنسا وزير خارجية حكومة فيشي رسالة من وزير خارجية ألمانيا تتضمن ما يلي «هل الحكومة الفرنسية مستعدة مقابل بعض الامتيازات الموافقة على هبوط خمسين طائرة متوجهة إلى العراق، في المطارات السورية لأن مدى طيرانها لا يسمح لها بالوصول إلى العراق في مرحلة واحدة، ونظراً

لأن تركيا تقف على الحياد وفلسطين تحت الانتداب البريطاني فإن المكان المناسب الوحيد في الوقت الحاضر هو سورية»[1].

كانت فرنسا حين وردها هذا الطلب مقيدة باحتلال الجيش الألماني لثلاثة أخماسها، ويقيم في معسكرات الاعتقال الألمانية أكثر من مليون ونصف أسير فرنسي بينما لا يتجاوز تعداد الجيش الفرنسي الذي سمحت اتفاقية الهدنة بإبقائه مئة ألف رجل.

وضع الفيشيون لائحة بالمطالب الفرنسية الاقتصادية والسياسية والعسكرية مقابل السماح بهبوط الطائرات الألمانية في المطارات السورية، واشترطوا لهبوط هذه الطائرات أن تستخدم مطار حلب فقط، وأن يرتدي الطيارون اللباس المدني، ويحظر عليهم مغادرة المطار، وأن تحمل الطائرات شارات سلاح الجو العراقي. ودارت مفاوضات ألمانية فرنسية حول وضع المطالب الفرنسية في صيغة اتفاق بينما طالب الألمان في أثناء المفاوضات باستخدام الموانئ السورية أيضاً لنقل السلاح إلى الثورة العراقية. وقدر الألمان حاجة العراق بـ (٥-٦) آلاف طن من العتاد، واقترحوا أيضاً الاستفادة من السلاح والعتاد المخزن في سورية، مقابل السماح لفرنسا الفيشية باستخدام سبع غواصات وست مدمرات وإشراكها في الدفاع عن إمبراطوريتها. واتفق الطرفان على الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على سرية الوجود الألماني في سورية، وأبرق الجنرال دارلان وزير الدفاع الفرنسي إلى المفوض السامي في سورية حول احتمال هبوط طائرات ألمانية في المطارات السورية، وفي ٧ أيار ١٩٤١ وصل الرائد الألماني فون بلومبرغ لاستطلاع المطارات السورية، وبدأت الطائرات الألمانية منذ ١٢ أيار تهبط في المطارات السورية، وبدأت شحنات الأسلحة الألمانية تنتقل إلى العراق عبر قطار

(١) المصدر: المسألة السورية المزدوجة – المصدر السابق – الصفحة ١٠٢.

الشرق السريع المتجه من حلب نحو بغداد، بينما واصلت الطائرات الألمانية رحلاتها إلى بغداد، وهي ترفع شارات سلاح الجو الفرنسي.

على الرغم من محاولات حكومة فيشي الإبقاء على الاتفاق مع ألمانيا في غاية السرية، لكن المعلومات عن هبوط الطائرات الألمانية في المطارات السورية، ونقل الأسلحة عبر سكة الحديد وصلت سريعاً إلى الجنرال كاترو في القاهرة، ومع ذلك رأت بريطانيا المماطلة في تزويد قوات فرنسا الحرة بالوسائل اللازمة لتدخلها في سورية. في هذه الأثناء وصلت إلى مقر الجنرال كاترو إشارة برقية من الكولونيل كولييه قائد مجموعة من الخيالة الشركس الموجودين على الحدود السورية – الأردنية تؤكد رغبته بالانضمام إلى قوات فرنسا الحرة، بعد ما شاهده من ازدياد النفوذ العسكري الألماني في سورية، فسارع كاترو بالسفر إلى شرق الأردن واجتمع مع الكولونيل كولييه على الحدود السورية – الأردنية وتبادلا الرأي حول خطط غزو سورية بينما وصلت إلى الجنرال ويفل بالقاهرة تعليمات من تشرشل رئيس وزراء بريطانيا، للسيطرة على سورية بالوسائط التي يراها مناسبة وبإشراك قوات فرنسا الحرة أو دونها.

وفي ٢٢ أيار وجه أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطاني إنذاراً إلى حكومة فيشي جاء فيه: «إذا أدت سياسة حكومة فيشي بالتعاون مع العدو إلى إلحاق الضرر بالعمليات الحربية لحكومة صاحب الجلالة، فإن هذه الأخيرة تحتفظ بحقها في مواجهة العدو أينما وجد»[1].

وفي ٢٥ أيار أنهت أركان الجنرال ويفل في القاهرة الخطط العسكرية اللازمة لغزو سورية بقوات مشتركة بريطانية – فرنسية تتألف من ٣٥ ألف رجل يدخلون سورية على محورين: المحور الأول يضم قوات فرنسا الحرة

---

(١) المصدر: المسألة السورية المزدوجة – المصدر السابق – الصفحة ١٤٦.

وقوات هندية وبريطانية مشتركة تتحرك من الحدود الفلسطينية والأردنية باتجاه دمشق، أما المحور الثاني فيساير الساحل باتجاه بيروت، وتتحرك عليه الفرقة الأسترالية مدعومة بالأسطول البحري البريطاني، على أن تبدأ العمليات الحربية للمحورين خلال الأسبوع الأول من شهر حزيران ١٩٤١.

بدأ البريطانيون والديغوليون يمهدون لحملتهم العسكرية على سورية، بسلسلة من التصريحات السياسية، التي تؤكد العطف على تطلعات الشعب السوري نحو الاستقلال. ففي ١٠ أيار أدلى أنتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا بتصريح جاء فيه: «تؤكد حكومة صاحب الجلالة عطفها الكبير الذي تكنه لتطلعات الشعب السوري نحو الاستقلال». وأبدى تشرشل رغبته بإعلان استقلال سورية ولبنان، واقترح أن يلقب خليفة المفوض السامي دانتز باسم «الممثل العام لفرنسا»، لكن ديغول أعلن بأن فرنسا الحرة التي «ستخلف سلطات فيشي في سورية ولبنان» ستعلن عن استقلال هاتين الدولتين، ومع ذلك فإن فترة الانتداب لن تنتهي إلا بعد أن تضع الحرب أوزارها، وسيضمن هذا الوعد الاستقلال بمعاهدة تحدد العلاقات المتبادلة بين فرنسا والمناطق الموضوعة تحت انتدابها»[1].

كان وضع قوات فيشي في سورية مضطرباً، وكان عليها مواجهة اضطرابات البلاد المتواصلة وتحركات الوطنيين للقضاء على الانتداب، وكان عليها مواجهة أزمات البلاد الاقتصادية، وإعجاب أبنائها بثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق. وكان عليها مواجهة النفوذ العسكري المتزايد لألمانيا ومواجهة غزو بريطاني فرنسي محتمل لسورية. وكان أكثر ما يؤثر في معنويات الجنود الفرنسيين، عدم قدرتهم على تصور الجندي الفرنسي يواجه

---

(١) المصدر السابق – الصفحة ١٥٠.

الجندي الفرنسي بالسلاح، ولقد عكس الجنرال دانتز الموقف في سورية برسالة سرية بعث بها إلى المارشال بيتان في ٢٥ أيار ١٩٤١ قال فيها:

«لقد أشعل الألمان النار في الشرق الأوسط بدعمهم غير المدروس، ودون حسن تقدير للثورة العراقية. فلو درس المسألة الأخصائيون لوجدوا أن العراقيين غير قادرين على مقاومة الإنكليز، وعلى الألمان إذا رغبوا فعلاً بمساعدتهم، أن يحلوا مسبقاً بقوة السلاح أو الدبلوماسية المسألة التركية، فعلى افتراض أنهم اتبعوا الحل بالقوة، فستكون ألمانيا بعد أيام على شواطئ البوسفور. ولكن ماذا سيحدث بعد ذلك؟ ستثار المسألة السورية من قبل بريطانيا وتركيا وقد يلجأ الأتراك إلى احتلال حلب، وأنا عاجز عن الدفاع عنها، أمامنا احتمال قوي لهجوم بريطاني للسيطرة على سورية سنقاومه بلا أدنى شك، ولكن بأيّ حال سنكون؟

لبريطانيا اتصالات مع جبل الدروز وفي دمشق نفسها حتى في لبنان، ونرى أن القسم الأعظم من الأهالي - عدا المسلمين - يؤيدون بريطانيا لرغبتهم بتحقيق الاستقرار المادي، حتى بين الجالية الفرنسية هناك الكثير ممن يأملون بدخول الإنكليز لاعتقادهم بإمكانية المحافظة على ميزاتهم أسوة بمكاسب الجالية الفرنسية في مصر. يضاف إلى ذلك أن القوات الفرنسية غير مستقرة نفسياً بسبب الأسلوب الذي فرض عليها لتنفيذ واجباتها والتعبير عن ولائها. والواقع لا أحد يشك بصعوبة الموقف الذي تجد فيه فرنسا نفسها حالياً، ولكن لا أحد يفهم أن الآمال المعقودة على نصر بريطاني، أو احتمال انتصار أمريكي سيعيد لفرنسا قوتها حينما لن يكون فيها أي فرنسي».

وجاء في رسالة دانتز «حتى ولو استقرت الأوضاع مؤقتاً في سورية، ستبقى مجمدة اقتصادياً وبشكل لم تشاهده من قبل. الفرنسيون يلومونني

لعدم سوقي للسوريين بالمراوات، كما لو أن هذا هو الوقت المناسب. لذلك وباختصار قال لي مدير مكتبي إنه لم يكن في سورية أي مندوب سام أقل شعبية مني. أعتقد أن أياً ممن سبقوني لم يواجه مواقف مماثلة في تلك الأيام السعيدة حيث كان المندوب السامي يتمتع بوقت كاف لبناء أحواض السباحة، إنني أدفع حالياً ثمن كل مباهجهم السابقة»[1].

وفي ١٤ أيار ١٩٤١ تحركت القوات البريطانية باتجاه بغداد، ومع ذلك لم يعترف هتلر بالهزيمة بدليل أنه وقع في ٢٣ أيار توجيهاً حربياً قال فيه: «إن حركة التحرير العربية في الشرق الأوسط هي حليفتنا الطبيعية، ضد أعدائنا البريطانيين، لذلك من المهم جداً إثارة الاضطرابات في العراق لتمتد خارج الحدود العراقية، وتثير حماس القوى المعادية لبريطانيا في المنطقة، حيث ستؤدي إلى قطع خطوط المواصلات البريطانية لصالح باقي مسارح القتال»[2].

وقررت ألمانيا إرسال المزيد من العتاد والسلاح للثورة العراقية، وطلبت لذلك استخدام تسهيلات إضافية في المرافئ السورية، بيروت طرابلس اللاذقية، لكن البريطانيين علموا بهذا النبأ، وأعلنوا عن إنزال بحري ألماني وشيك الوقوع في سورية، وبرهنوا على ذلك بقولهم إن ١٢ سفينة تقل جنود ألمانية غادرت موانئ رومانيا متجهة نحو سورية. وساءت العلاقات البريطانية مع حكومة فيشي، وأغلق قناصل بريطانيا مكاتبهم في دمشق وبيروت، وطردوا القناصل الفرنسيين من فلسطين وشرق الأردن، وأغلقت الحدود الفلسطينية السورية، وفي ٢٨ أيار ١٩٤١ حشدت قوات دانتز على هذه الحدود بينما أسقطت هذه القوات قاذفة بريطانية فوق حلب.

---

(١) المصدر: المسألة السورية المزدوجة - ميشيل كريستيان دافييه - الصفحة ١٦٤.

(٢) نص الأمر رقم ٣٠ الصادر عن هتلر بالملحق الوثائقي — الوثيقة رقم ٢٥.

وفي ٣٠ أيار ١٩٤١ دخلت القوات البريطانية بغداد، فغادرها رشيد عالي الكيلاني ومفتي القدس أمين الحسيني إلى طهران. ثم توجها إلى برلين، ونظما هناك «جيش التحرير العربي». لكن هذا الجيش لم يدخل أيّ معركة في ساحة الشرق الأوسط. وانسحبت البعثة العسكرية الألمانية من بغداد إلى سورية، وتجمعت أرتالها في مدينة حلب، فأسرع الجنرال دانتز بالإبراق إلى حكومته قائلاً: «توقفت مقاومة العراق، المهم أن نتجنب الوقوع في خطأ مماثل في سورية، إن وجود عناصر ألمانية في البلاد لن يكون سوى حجة للعدوان. أطلب منكم إنهاء مهمة اللجان الموجودة، كذلك إيقاف كل عمليات مرور أو إقامة للطائرات الألمانية في المطارات السورية»(١).

أدى نجاح الخطط العسكرية البريطانية بالتعاون مع الأمير عبد الله أمير شرق الأردن إلى إحباط ثورة السيد رشيد عالي الكيلاني في العراق. وتوجهت الجهود البريطانية الفرنسية (الديغولية) باتجاه سورية التي حددت الخطط العسكرية البريطانية النصف الأول من حزيران موعداً لفصلها عن حكومة فيشي.

المعارك في سورية:

في ٨ حزيران حلقت الطائرات البريطانية في سماء دمشق، وألقت المناشير التي تحمل توقيع الجنرال كاترو بوصفه ممثل فرنسا الحرة في المشرق، وتضمنت بياناً أعلن فيه «أنه قادم لسورية ولبنان لإنهاء عهد الانتداب واستبداله بمعاهدة توضح العلاقات المتبادلة بين وسورية ولبنان من جهة وبين فرنسا من جهة ثانية».

---

(١) المصدر: المسألة السورية المزدوجة — الصفحة ١٧١.

وقال كاترو مخاطباً السوريين: «إذا انضممتم إلينا تبذل لكم الحليفة بريطانيا العظمى بالاتفاق معنا، جميع المزايا والفوائد التي تتمتع بها البلدان الحرة المرتبطة معها، وستعلن فرنسا بصوت أبنائها استقلالكم»[1].

في ٩ حزيران ١٩٤١ وصلت برقية الجنرال دانتز إلى فيشي التي قال فيها: «عبرت القوات البريطانية الحدود السورية واللبنانية وقد بدأت أولى الاشتباكات».

ووصف الجنرال ديغول المعارك التي دارت بقوله: «إنها لذكريات أليمة هذه التي تعيدها إلى ذهني المعركة التي اضطررنا إلى خوضها، وإني لأشاهد نفسي من خلال تلك الذكريات، أغدو وأروح متنقلاً بين القدس، حيث اتخذت مقري، والقاهرة، وقواتنا تتقدم نحو دمشق. لقد دار قتال عنيف حول الليطاني يومي ٩ و١٠ حزيران، وفي ١٢ منه جرت المعارك أمام الكسوة وحول القنيطرة، وفي ١٥ و١٦ حزيران في درعا، وكانت هذه المعارك تخلط أموات الفرنسيين بأموات البريطانيين فيما كان العدو الألماني يذيق باريز كأس الهوان»[2].

أسرعت الحكومة البريطانية إلى نشر بيان لتبرير تدخلها في سورية قالت فيه: «رغم الإنذار الذي وجهته حكومة صاحب الجلالة يوم الأول من تموز عام ١٩٤٠ الذي أعلنت فيه بأنها لن تسمح بأن تكون سورية ولبنان عرضة للاحتلال، من قبل قوات أجنبية أو أن تستخدما كقاعدة للعدوان. فإن حكومة فيشي ثابرت على سياسة التعاون مع قوى المحور. وقد وضعت القواعد الجوية السورية تحت تصرف ألمانيا، ولا يمكن أن

---

(١) المصدر: سورية والانتداب الفرنسي - يوسف الحكيم - الصفحة ٣١٩.

(٢) المصدر: مذكرات ديغول - النفير - منشورات دار عويدات - بيروت - الصفحة ٢٢٦.

ينتظر أحد من حكومة صاحب الجلالة أن تتحمل مثل هذه التصرفات التي تتناقض بوقاحة مع التصريحات الأخيرة للماريشال بيتان التي قال فيها إن الشرف يمنع فرنسا من القيام بأي عمل معاد لحليفتها السابقة. لهذه الأسباب دخلت قوات فرنسا الحرة تساندها القوات البريطانية إلى سورية صباح هذا اليوم»[1].

وردّت حكومة فيشي على البيان البريطاني بمذكرة سلمتها للسفير الأمريكي لنقلها إلى الحكومة البريطانية- باعتبار العلاقات الدبلوماسية مقطوعة بين بريطانيا وفيشي- وتضمنت المذكرة:

«تود وزارة الخارجية الفرنسية لفت نظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى حقيقة عدم وجود أي تعاون فرنسي- ألماني في سورية، أما العتاد الجوي والعناصر الألمانية التي جاءت إلى سورية خلال أحداث العراق، فقد سحبت بكاملها عدا طائرتين أو ثلاث معطلة ونحو عشرة رجال.

وأن الحكومة الفرنسية مصممة على الدفاع عن مناطقها وممتلكاتها بكلّ الوسائل والإمكانات المتوفرة لديها إذا ما تعرضت لأي هجوم، ونظراً للخطر الكامن حالياً نتيجة الموقف الحالي فإن الحكومة الفرنسية ستتجنب، حتى وصول معلومات جديدة، اتخاذ أي تدبير يقود إلى تعقيد أو توسيع الصراع»[2].

كانت المعارك بين القوات الفرنسية والبريطانية والأسترالية من جهة، وقوات فيشي من جهة ثانية، تدور عبر محورين: محور سورية حيث لاقت هذه القوات مقاومة عنيفة من قوات فيشي، ومحور الساحل اللبناني الذي كانت تتحرك عليه فرقة أسترالية دون مقاومة تذكر. لقد اعتمدت حكومة

(1) المصدر: المسألة السورية المزدوجة- ميشيل كرستيان دافيه - الصفحة193.
(2) المصدر: المسألة السورية المزدوجة- المصدر السابق- الصفحة196.

فيشي في الدفاع عن سورية على القوات الموجودة فيها، إذ لم يكن لدى فرنسا سوى جيش يضم نحو مئة ألف رجل، ولكن كان لديها أسلحة مخزونة في المستودعات، كما وافقت ألمانيا على تجميد بنود اتفاق الهدنة بالسماح لحكومة فيشي بإرسال تعزيزات عسكرية إلى سورية، فجهزت سبعة قطارات حملتها بطاريات مدفعية مضادة للطائرات، ومدافع مضادة للدبابات للتوجه إلى سورية، وقد أبرق السفير الألماني في باريز إلى حكومته قائلاً: «تطلب الحكومة الفرنسية، بصورة عاجلة، مساعدتها عسكرياً في سورية وذلك بغارات جوية ألمانية على مرفأ حيفا في فلسطين، وضد قطع الأسطول البريطاني، كما ترجو مساعدتها للحصول على موافقة تركيا للسماح للإمدادات الفرنسية بالمرور عبر أراضيها»[1].

رفضت تركيا السماح بمرور الإمدادات الفرنسية (الفيشية) إلى سورية عبر أراضيها، بحجة المحافظة على حيادها، ونتيجة لذلك توقفت قطارات الإمدادات على الحدود التركية ولم يتجاوزها، وقام الطيران البريطاني بإغراق الطراد الفرنسي «شوفالييه» الذي كان يحمل إمدادات لقوات دانتز في سورية، فازداد موقف قوات فيشي ضعفاً بسبب نفاد الذخيرة.

ورفض السوريون واللبنانيون، رغم الدعوات الموجهة إليهم من الطرفين، الاشتراك في هذه الحرب التي تتصارع فيها قوات أجنبية فوق الأراضي السورية، وفر آلاف الجنود السوريين من وحداتهم، فور اندلاع القتال حيث أشرف على عمليات الفرار هذه ضباط سوريون شعروا بعدم جدوى اشتراكهم في القتال. وتدخلت الحكومتان السورية واللبنانية لدى الجنرال دانتز للإعلان عن أن مدينتي دمشق وبيروت مفتوحتان، ثم طالبتا بوقف القتال قبل تدمير البلاد.

(١) المصدر السابق، الصفحة ٢٠٧.

وفي ١٩ حزيران ١٩٤١ شعر ديغول بانتصار قواته بدليل تقدمها نحو دمشق، فأبرق إلى السفير البريطاني في القاهرة يعلمه عن شروطه لإعلان الهدنة مع الفيشيين، وتضمنت:

١- معاملة لائقة لجميع العسكريين وجميع الموظفين.

٢- الضمانة التي قدمتها بريطانيا أن تصان حقوق فرنسا ومصالحها في المشرق ضمن نطاق الاستقلال الذي وعدت به تلك السلطات دولتي المشرق.

٣- جميع الذين يريدون أن يخدموا مع الحلفاء من العسكريين والموظفين يستطيعون أن يبقوا بحرية مع أسرهم، وجميع الذين لا يريدون الخدمة يرحلون إلى وطنهم مع أسرهم حين تسمح الظروف.

٤- يجب أن يسلم عتاد الحرب كله للحلفاء.

٥- ويكون تسليم السفن بالاتفاق.

٦- يتعهد الجنرال ديغول بعدم تقديم أحد للمحاكمة من رفاقه في السلاح الذين حاربوه تنفيذاً لأوامر تلقوها.

٧- يعتبر الجنرال ديغول مشاركة ممثله في مفاوضات الهدنة أمراً ضرورياً[1].

لكن بريطانيا لم تأخذ بوجهة نظر ديغول، فقد بعثت بمذكرة إلى قنصلية الولايات المتحدة في بيروت بتاريخ ١٩/ ٦ لتسليمها للجنرال دانتز جاء فيها:

«إن حكومة صاحب الجلالة، بعيداً عن رغبتها بفرض شروط مخزية ومخلة بالشرف العسكري على الجنرال دانتز، فإنها مستعدة لمنحه حق كافة مظاهر الشرف العسكري، ولكافة ضباطه وموظفيهم لاعتقادها بأنهم كانوا

(١) المصدر: مذكرات الجنرال ديغول - النفير - المصدر السابق - الصفحة ٤١٤.

يؤدون واجبهم تجاه حكومتهم، وبالآتي لا مكان لإدنة الجنرال دانتز، أو أي من ضباطه وموظفيه، والحكم عليهم بالإعدام أو بأي حكم آخر. وسيسمح للمندوب السامي وأركانه لكافة الضباط والموظفين الراغبين بمغادرة الشرق إلى فرنسا متى سمحت الظروف بذلك. وستجري المحادثات حول وقف إطلاق النار بين الجنرال ويلسن كممثل للقائد العام البريطاني وبين ممثل الجنرال دانتز، ثم تتوقف العمليات الحربية فوراً»[1].

الديغوليون والبريطانيون في سورية:

دخلت القوات الفرنسية والبريطانية بقيادة الكولونيل كولييه دمشق يوم ٢١ حزيران ١٩٤١ وفي صباح هذا اليوم نشر السيد خالد العظم رئيس الوزراء البلاغ الآتي:

«تبلغت الحكومة الآن القرار الذي اتخذته السلطة الفرنسية بضرورة إخلاء الجيش الفيشي مدينة دمشق، وانسحب منها بصورة رسمية، وفي هذه الفترة، ربما تسمع طلقات نارية أو دوي مدافع مدة من الزمن، فعلى جميع الأهلين أن يحافظوا على سكينتهم وهدوئهم حتى يتم الأمر، والحكومة ساهرة على تنفيذ ما اتخذته من القرارات والتدابير الكفيلة بحفظ الأمن واستتبابه وراحة الأهلين»[2].

بعد انتصار الديغوليين والبريطانيين، عرفت جبهة سورية ولبنان نوعاً من الاستقرار، فالأوستراليون توقفوا أمام معسكر الدامور في لبنان، والفرنسيون الأحرار والبريطانيون والهنود تابعوا تقدمهم ببطء شديد إلى شمال دمشق، كما اشتدت المعارك حول تدمر حيث زج الفيشيون بكامل

---

(١) المصدر: المسألة السورية المزدوجة- المصدر السابق- الصفحة ٢٣٨.

(٢) المصدر: سورية والانتداب الفرنسي- يوسف الحكيم- الصفحة ٣١٩.

الجوية، لكن هذه القوات أنهكها القتال والتراجع من الجبهات سيراً على الأقدام، كما انخفضت المعنويات بسبب عدم وصول الإمدادات. فتركيا لم تسمح بمرور القطارات الفرنسية عبر أراضيها، وألمانيا لم تعد مهتمة بجبهة سورية بعد فتح جبهة الاتحاد السوفياتي (٢٢ حزيران ١٩٤١).

في ٢٣ حزيران ١٩٤١ وصل الجنرال كاترو إلى دمشق، وفي اليوم الآتي وصل إليها الجنرال ديغول الذي أصدر مرسومين الأول: بتعيين الجنرال كاتروا مفوضاً عاماً مطلق الصلاحية في المشرق، والثاني يتضمن تحديد مهام الجنرال كاترو، بتوجيه الموقف الداخلي والاقتصادي في سورية نحو استعادة وضعه الطبيعي، وتأمين الدفاع عن المنطقة ضد العدو، والتفاوض مع ممثلي الأهالي الأكفاء لإجراء معاهدات تضع أسس استقلال سورية ولبنان. وحدد ديغول مفهومه للمفاوضات بقوله «أما المفاوضات التي يشرع بها، فينبغي أن تكون مع حكومات يوافق عليها من قبل مجالس وطنية تمثل واقعياً مجموع السكان وتلتئم متى أمكن ذلك، وتكون نقطة الانطلاق للمفاوضات حول معاهدة ١٩٣٦، وبذلك يكون الانتداب الذي أوكل لفرنسا قد بلغ نهايته»[1].

سقطت تدمر في أيدي البريطانيين يوم ٣ تموز ١٩٤١، وفي ٦ تموز سقطت الدامور التي تقع على مسافة ٢٠كم من بيروت، وأصبح الجنرال دانتز مطوقاً من جميع الجبهات، فأبرق إلى حكومته يوم ٦ تموز ١٩٤١ قائلاً:

«الموقف خطير جداً، أنا مهدد في حلب من قبل رتل بريطاني قادم من الفرات، ومهدد في بيروت، وإن خسارة أي منهما سيضع عملياً نهاية لكل مقاومة جدية، ولا يمكنني بعد الآن الاعتماد على التعزيزات خاصة بالطريقة والشكل الذي تصلني فيه. لن أستطيع إعادة الموقف إلى سابق

(١) المصدر: مذكرات ديغول - النفير - الصفحة ٢٢٨.

عهده. أطلب منكم إعلامي إذ أصبح الموقف مسدوداً أمامي ولا مخرج منه، ماهي الأسس التي يمكنني بموجبها الدخول في محادثات مع البريطانيين».

حاول الفيشيون القيام بآخر مناورة سياسية لهم، بفتح قناة للاتصال مع البريطانيين، تجنبهم منح أيّ تنازلات خاصة تسفر عن الاعتراف بالديغوليين كعنصر سياسي وعسكري. ولهذا وجهت حكومة فيشي الجنرال دانتز لطلب وقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات مع البريطانيين على الأسس الآتية:

«إن الحكومة الفرنسية تطلب اعترافاً رسمياً من بريطانية بحقوق فرنسا في سورية ولبنان ويفضل أن يعبر عن هذا الاعتراف عملياً بالموافقة على إبقاء مطار ومرفأ تحت تصرف الحكومة الفرنسية وهما حلب وطرابلس.

وفي المجال العسكري، المحافظة على مظاهر الشرف والتقاليد الفرنسية، وإعادة القوات الفرنسية على الوطن مع عتادهم.

وفي المجال الإداري، ترغب الحكومة الفرنسية بموافقة بريطانية على إبقاء الموظفين الفنيين للعمل تحت إمرة السلطات البريطانية المحتلة.

إذا رفضت السلطات البريطانية هذه المطالب، السعي بكلّ الوسائل لمنع تدعيم سلطة فرنسا الحرة في كل المجالات السياسية والعسكرية والإدارية، ولهذا يجب ألا تتعرض المحادثات مطلقاً إلى أي اتفاق مع المنشقين (الديغوليين) وتدمر كل الأسلحة التي لا يمكن إعادتها إلى الوطن. ويطلب من كل موظف توقيع تصريح يتعهد فيه بالمحافظة على ولائه لحكومة فيشي»[1]. شعر الجنرال ديغول بأبعاد هذه المناورة التي استهوت البريطانيين الذين لم يكونوا على وفاق معه، ووجد البريطانيون في محاولة

---

(١) المصدر: المسألة السورية المزدوجة - الصفحة ٢٦٠.

الفيشيين تلبية لأطماعهم بالسيطرة على سورية ولاسيما أن الرأي العام الفرنسي والدولي كان يوجه اللوم للجنرال ديغول الذي جعل الفرنسيين يقاتلون بعضهم بعضاً، وأيقن الجنرال كاترو وهو في دمشق، أن صلاحياته لم تتجاوز عملياً حدود العاصمة السورية، حيث سيطر رجال المخابرات البريطانيين على كل شؤون المناطق السورية التي احتلها عملياً الجيش البريطاني. كما سيطروا على كل النواحي الإدارية المدنية والخدمات العامة كالنقل والجمارك والبريد والبرق حتى التموين، أما قوات فرنسا الحرة التي كانت تشكل ١/٨ من القوات البريطانية فقد تمركزت في دمشق وضواحيها، ولما أرسل الجنرال كاترو ممثليه إلى المحافظات السورية اصطدموا بالإدارة البريطانية التي سبقتهم إليها وفشلوا في فرض سيطرتهم.

سارع ديغول، الذي تميز بحساسية خاصة، بين الفرنسيين في فهم سياسة بريطانيا ونواياها، بالإبراق إلى تشرشل رئيس وزراء بريطانيا قائلاً:

«سيكون النهج الذي تسلكه السياسة البريطانية تجاه سورية معياراً ذا أهمية كبرى، فهذه هي المرة الأولى التي تنفذ فيها القوات البريطانية متحدة مع قوات فرنسا الحرة، إلى أرض خاضعة لسلطة فرنسا، ويصادف عدا ذلك، أن نزعات السياسة البريطانية قلما طابقت فوق تلك الأرض، نزعات السياسة الفرنسية، ولهذا السبب المزدوج، فإن الرأي العام الفرنسي والرأي العام الدولي سيكونان في غاية التنبه للطريقة التي تتصرف بها بريطانيا تجاه وضع فرنسا في تلك المنطقة. إذا كانت نتيجة عملنا المشترك في سورية ولبنان كأنها خفض من مقام فرنسا هناك، وإدخال نزعات وأعمال بريطانية خالصة، إرضاء لفيشي وبرلين وروما، فأنا مقتنع أن أثر ذلك على الرأي العام في بلادي سيكون أليماً، ويجب أن أضيف أن جهدي الخاص الذي يرمي أساساً إلى حفظ المقاومة الفرنسية من الناحيتين المادية والمعنوية، إلى جانب إنكلترا، ضد أعدائنا، يصبح بذلك في مأزق حرج.

أنا واثق أنَّ تلك هي نظرتكم، بيد أني أتمنى على السلطات البريطانية المحلية ألّا تعمل إلا في هذا الاتجاه، وأتمنى أيضاً أن تكون نشاطاتها في حقول الأمن والإعلام والاقتصاد مركزة ومحددة كي لا توحي بالانطباع أن احتلال سورية على يد قوات بريطانية في جزء منها وتحت قيادة بريطانية يؤدي إما إلى تحويل في السلطة على حساب فرنسا، وإما إلى ضرب من السيطرة على سلطة فرنسا»[1].

في ١١ تموز سلمت بريطانيا، عبر الدبلوماسيين الأمريكيين في بيروت شروطها الجديدة لتوقيع الهدنة مع الجنرال دانتز، وكانت هذه الشروط قريبة جداً من أماني ديغول، إذ اعتبر البريطانيون أن الفرنسيين الأحرار شركاء لهم، وجاء في المذكرة البريطانية:

«ارتبط الحلفاء بوعد تجاه الشعب العربي في منحه الاستقلال، كما أن تمثيل الفرنسيين في الشرق سيؤمنه من قبل الأحرار ضمن إطار الوعد الذي منحوه لسورية ولبنان بالاستقلال.

وقد انضمت بريطانيا نفسها إلى هذا الوعد وضمنته. ليس لدى الحلفاء أي شعور بالحقد على فرنسيي سورية وهم مستعدون لإصدار عفو عام وفوري عن كلّ نتائج العمليات الحربية، ولن تجري أيّ ملاحقة قانونية للقيادة العسكرية أو للسلطة المدنية. وستترك الحرية المطلقة للقوات الفرنسية الموجودة في سورية إما للانضمام إلى قوات فرنسا الحرة وأما العودة إلى الوطن .. وعلى قوات دانتز تسليم كامل العتاد الثقيل الموجود لديها، وكذلك القطع البحرية بشكل سليم»[2].

في ١٢ تموز اقترح الجنرال دانتز وقف إطلاق النار، لكنه اشترط لبدء مفاوضات الهدنة، حصر المحادثات بينه وبين السلطات العسكرية البريطانية

---

(١) المصدر: مذكرات الجنرال ديغول – النفير – الصفحة ٤١٨.

(٢) المسألة السورية المزدوجة – المصدر السابق – الصفحة ٢٦٧.

دون أي ممثل للديغوليين، لكن بريطانيا أبلغت دانتز رفضها لأي تحفظ، فقبل دانتز مكرهاً.

بدأت مفاوضات الهدنة في مدينة عكا، وترأس الجنرال ويلسن الوفد البريطاني، ومثلت فرنسا الحرة بالجنرال كاترو، ومثل الفيشيين الجنرال دوفير ديلاك، واعتبرت الشروط البريطانية أساساً للمفاوضات.

وفي ١٣ تموز ١٩٤١ بعث الجنرال ديغول مذكرة للحكومة البريطانية جاء فيها:

«تعود السيادة العليا على سورية إلى فرنسا وحدها، ولا علاقة مطلقاً بذلك لأي قائد أجنبي. والقوات البريطانية الموجودة في سورية لا تحتل أراضي محررة، بل تساهم في القتال على أرض حليفة».

وفي مساء يوم ١٤ تموز جرى التوقيع على اتفاق الهدنة(١)، وعاد وفد فيشي إلى بيروت بينما عاد كاترو إلى دمشق، وبدأت قوات فيشي تتجمع مع عتادها في منطقة طرابلس، وفي ١٦ تموز ١٩٤١، دخل الجنرال كاترو والجنرال ويلسن مدينة بيروت التي أخلاها الفيشيون وانتهت بذلك معارك السلاح، التي كان من نتيجتها ستة آلاف بين قتيل وجريح ومفقود. وبدأ الصراع الفرنسي والبريطاني للسيطرة على سورية يظهر من جديد، فلقد انتشرت القوات البريطانية والهندية والأسترالية في كل أنحاء البلاد، بينما بقيت وحدات فرنسا الحرة مجمعة حول دمشق، ووحدات فيشي حول طرابلس.

وسيطر البريطانيون على مناطق الجزيرة والفرات الغنية بالقمح. وأصبح جبل الدروز الواقع على حدود الأردن وفلسطين مسرحاً لأخطر

---

(١) لم يوافق الجنرال ديغول على اتفاق الهدنة، لأنه وجد في تطبيقه توسيعاً لنفوذ القوات البريطانية، وتضييقاً لنفوذ قواته في سورية.

مواجهة بين قوات فرنسا الحرة والقوات البريطانية، ولا سيما بعد امتناع سكانه من الاتصال بالفرنسيين بينما تعززت صلاتهم بالبريطانيين، وفي ٢٥ تموز احتل لواء بريطاني مدينة السويداء، وفتش ونهب مقر المندوب الفرنسي فيها، وجرى رفع العلم البريطاني على حاميتها بدلاً من العلم الفرنسي.

أصدر الجنرال كاترو أوامر إلى الجنرال مونكلار لتجهيز حملة لاستعادة جبل العرب، وأحيطت السلطات البريطانية علماً بقرار فرنسا الحرة لاستعادة سيطرتها على هذا الجزء من سورية، ولو احتاج الأمر إلى مواجهة عسكرية مع القوات البريطانية هناك، وتوجه ديغول مسرعاً إلى بيروت، ووصلها في ٢٥ تموز، كذلك توجه إليها الوزير البريطاني المقيم في القاهرة، وتمكنا من حل مشكلة السيطرة على جبل العرب سلمياً، وجرى رفع العلم الفرنسي فوق حاميته.

بدأ ديغول جولة في سورية ولبنان، زار فيها مختلف المحافظات السورية، واجتمع إلى الزعماء الوطنيين لتأكيد قرار فرنسا الحرة بسط سيطرتها على كامل البلاد السورية واللبنانية، وبأنها لن تسمح لأحد مشاركتها في هذه السيطرة، وألمح إلى وعوده بمنح سورية ولبنان استقلالاً في إطار اتفاقيات تحفظ لفرنسا امتيازاتها في دولتي المشرق، وحاول التنصل من تنفيذ وعده بالاستقلال الناجز تحت ستار ظروف الحرب. وقد وصف ديغول اتصالاته مع الزعماء السوريين بقوله(١):

«كان الموقف في سورية معقداً، لقد ساهم المندوب السامي في تموز ١٩٣٩ بإقصاء رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي، وحل البرلمان، ووجدنا مكانه في دمشق وزارة وطنية على رأسها خالد العظم، وكنت آمل أول الأمر أن أتمكن من إعادة الأمور إلى نصابها السابق في سورية، وقد أظهر السيد

---

(١) المصدر: مذكرات الجنرال ديغول - النفير - الصفحة ٢٤٧.

هاشم الأتاسي ومن معه ورئيس حكومته الأخير جميل مردم، كما أظهر فارس الخوري رئيس البرلمان المنحل، خلال المحادثات التي أجريتها معهم استعداداً مبدئياً للعودة إلى الوضع السابق، لكنهم أظهروا أنهم لا يتبينون الفرصة التاريخية التي سنحت لهم بكل ضخامتها، ألا وهي تسيير سورية على طريق الاستقلال، بالاتفاق التام مع فرنسا والتجاوز بوثبة كبرى عن كل التحفظات السابقة، لقد وجدتهم يفرطون باهتمامهم بالشكليات التشريعية ويفرطون في حساسيتهم القومية»[1].

في ٤ أيلول ١٩٤١، غادر الجنرال دانتز ميناء طرابلس إلى فرنسا، وفي ١٤ أيلول غادرت آخر السفن الفيشية الموانئ السورية، بعد أن نقلت ٢٧ ألفاً من الفيشيين إلى فرنسا.

ما كاد آخر الفيشيين يغادر سورية، حتى نشط الجنرال كاترو في ترسيخ نفوذ فرنسا الحرة في سورية ولبنان، فقد بدأ بتشكيل فرقتين من الوحدات الخاصة المحلية، وأوفد ممثليه إلى المحافظات السورية، وواصل حواره مع الوطنيين السوريين واللبنانيين حول مستقبل البلاد.

لقد وجد كاترو أمامه ثلاثة خيارات لتحديد مستقبل إدارة البلاد وهي:

---

(١) كانت خطة ديغول التي رفضها الوطنيون السوريون تولية حكومة وطنية تنتقل إليها شكلياً بعض سلطات الانتداب ولا سيما المالية والاقتصادية والأمن العام بينما تحتفظ فرنسا بسلطات الدفاع والعلاقات الخارجية والمصالح المشتركة بين سورية ولبنان مثل النقد والجمارك والتموين. لقد شعر الوطنيون السوريون بالفارق الكبير بين ما يدعوه ديغول بالاستقلال وهو في حقيقته استقلال صوري، وبين الاستقلال الحقيقي الذي يناضل من أجله السوريون. فأي استقلال هذا الذي يريده ديغول في ظل احتلال القوات الفرنسية لسورية، ومسؤولية فرنسا عن شؤونها الخارجية. لقد كانت مناورة ديغول مكشوفة الأهداف، ولهذا رفض الوطنيون السوريون معه.

الخيار الأول: ويتضمن العودة إلى المؤسسات التي كانت قائمة في البلاد عام ١٩٣٦ بما فيها معاهدة الصداقة السورية- الفرنسية التي لم يصدقها البرلمان الفرنسي آنذاك – بحيث يقوم الجنرال ديغول رئيس فرنسا الحرة بتصديقها حتى تصبح نافذة. لكن هذا الخيار الذي رغب فيه ديغول، وفاوض الوطنيين السوريين على أساسه، رفضه الوطنيون وقالوا إن زمن المعاهدة قد ولى.

الخيار الثاني: تنظيم إجراء انتخابات عامة ينتج عنها انتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل حكومة وطنية على قيادة البلاد نحو الاستقلال التام تنفيذاً لتعهدات الجنرال ديغول التي ضمنتها بريطانيا.

هذا الخيار تبناه الوطنيون السوريون ورفضه الجنرال ديغول، بحجة أن هذا الأسلوب الديموقراطي سيقود فرنسا إلى التخلي عن سورية ولبنان، في وقت يمكن البريطانيين من فرض نفوذهم عليهما، كما تحفظ ديغول على ذلك لأن الانتخابات ستتركز حتماً على موضوع الاستقلال مع أو دون فرنسا.

الخيار الثالث: ويتضمن تأكيد مبدأ الاستقلال، على أن يبقى الدستور معلقاً، وتؤجل الانتخابات، ويكلف ممثل فرنسا المقيم (كاترو) تعيين رؤساء الدول الذين يختارون بعد موافقة رؤساء الحكومات، ويحتفظ لنفسه بالإشراف على الدفاع والشؤون الخارجية والمصالح المشتركة السورية ولبنان، كالتموين والجمارك والتعليم والخطوط الحديدية.

هذا الخيار هو ما تبناه ديغول؛ لأنه يصون مصالح فرنسا على حساب سورية، ويضمن استمرار احتلالها للبلاد، ضارباً عرض الحائط بآمال السوريين بتحقيق الاستقلال الناجز، متجاهلاً مرارة الاحتلال، رغم احتلال القوات الألمانية لمعظم الأراضي الفرنسية وفي مقدمتها باريز.

أدت سياسة ديغول الجديدة في سورية إلى زيادة التوتر في العلاقات الفرنسية البريطانية خاصة بعد الصدامات العسكرية التي جرت بين الطرفين في جبل العرب ومحافظات سورية أخرى. وفي ٩ أيلول ١٩٤١ أعلن تشرشل رئيس وزراء بريطانيا أمام مجلس العموم سياسة بلاده تجاه سورية ولبنان فقال[1]:

«ستقدم بريطانيا الدعم المتزايد للوطنيين العرب الذين لا يترددون في التطرف تجاه فرنسا الحرة. ومع الاعتراف لفرنسا بأفضليتها في الشرق بالنسبة لباقي الدول الأوربية، فإنه يستحيل عليها المحافظة في سورية ولبنان على مواقعها التي كانت تتمتع بها قبل هذه الحرب، التي باعترافها لا يمكن أن تستمر أكثر من ذلك. وإذا كان لفرنسا الأفضلية في تلك البلاد، وإذا كان من الجائز حرمانها من مواقعها السابقة فإن لبريطانيا أيضاً مهامّ وواجبات تجاه الشعب السوري واللبناني عليها تنفيذها، وأقول صراحة إن سياسة بريطانيا التي كانت قد اتفقت مع فرنسا الحرة على تطبيقها هي إعادة سورية ولبنان إلى السوريين اللبنانيين».

لقد زاد في تعقيد العلاقات البريطانية- الفرنسية في دولتي المشرق، تعيين الجنرال سبيرز مفوضاً عاماً لبريطانيا في بيروت مزوداً بتوجيهات واضحة وصريحة من تشرشل بالعمل على تنفيذ الضمانة البريطانية للتعهد الفرنسي بمنح سورية ولبنان الاستقلال التام، فصار يتدخل في كل صغيرة وكبيرة، ويحث الوطنيين على التمسك بمطالب الاستقلال، وينازع الجنرال كاترو في سلطاته المطلقة، حتى غدا سبيرز شبحاً أمام انتشار النفوذ الفرنسي في سورية ولبنان، بينما ظهر بالنسبة للوطنيين السوريين واللبنانيين مدافعاً صلباً عن القضية السورية.

---

(١) المصدر: المسألة السورية المزدوجة - ميشيل كرستيان دافيه - المصدر السابق- الصفحة ٣٤٥.

غادر ديغول القاهرة إلى بريطانيا للاجتماع مع تشرشل، لكن رئيس الوزراء البريطاني رفض ذلك بحجة أن الظروف الراهنة لا تساعد على عقد مثل هذا الاجتماع، وشعر ديغول بخيبة الأمل البريطانية بالعهود التي قطعها على نفسه بمنح سورية ولبنان استقلالهما، لكنه قرر مواصلة السير في سياسته بمنح البلدين استقلالاً صورياً يضمن استمرار السيطرة الفرنسية على مقدراتهما، واضعاً في ذهنه باستمرار، التنافس البريطاني - الفرنسي للسيطرة على دولتي المشرق.

الفصل الثاني عشر

الاستقلال الصوري
١٩٤١-١٩٤٣

في ١٢ أيلول ١٩٤١ بعث الجنرال كاترو بكتاب إلى الشيخ تاج الدين الحسني كلفه فيه رئاسة الجمهورية(١)، فسارع السيد خالد العظم بتقديم استقالة

---

(١) جاء في كتاب الجنرال كاترو «في البيان الذي أذعته في الثامن من حزيران الماضي على أهالي سورية ولبنان باسم الجنرال ديغول رئيس الفرنسيين الأحرار، قطعت فرنسا الحرة على نفسها بالاتفاق مع حليفتها بريطانيا العظمى عهداً بأن تضع حداً للانتداب، وأن تمنح سورية نظام دولة مستقلة ذات سيادة، وأن تضمن هذا النظام الجديد بمعاهدة.
ونزولاً عند رغبة الرأي العام الذي استشرته بدقة أرى أن فخامتكم هي في الظروف الحاضرة أكثر ملاءمة من أي سواها لتحقيق هذه المهمة الوطنية الكبرى. لذلك اقترح على فخامتكم أن تتسلموا مقدرات سورية، متخذين لقب رئيس الجمهورية العربية السورية مع المميزات والواجبات المترتبة على هذا اللقب، وأن تؤلفوا بهذه الصفة حكومة في أسرع ما يمكن، إني أضم إلى هذا الكتاب البيان الرسمي الذي سأذيعه عند تسلمكم مهام الحكم، وهو يتضمن المبادئ التي ستبني عليها فرنسا الحرة سياستها وعلاقاتها مع سورية المستقلة ذات السيادة».
وجاء في رد الشيخ تاج على رسالة كاترو ما يلي:

استقالة حكومته في اليوم نفسه»[1].

جوبه قرار كاترو بتعيين الشيخ تاج رئيساً للجمهورية بمظاهرات واضطرابات في البلاد نظمتها الكتلة الوطنية، وقاطعت الشخصيات الوطنية محاولات الشيخ تاج تشكيل حكومة وطنية، لإدراكها أبعاد المناورة الفرنسية بمنح البلاد استقلالاً صورياً، وبسبب معرفتها المسبقة بالشيخ تاج وعلاقاته الحميمة مع الكولونيل كولييه ضابط الاستخبارات الفرنسي. ومع ذلك استغل الشيخ تاج انشقاق الصف الوطني خاصة بين رجال الكتلة الوطنية وأنصار الشهبندر، فتمكن بعد أسبوع من الاتصالات(١٩ أيلول ١٩٤١) من تشكيل وزارة جديدة برئاسة السيد حسن الحكيم[2] ضمت في

«لقد تبلغت كتاب فخامتكم تاريخ ١٢ أيلول بمزيد من الغبطة والسرور، ولا يسعني إلا أن أبدي عظيم شكري وفائق امتناني على ما أبديتموه من العطف الأكيد على القضية السورية التي يسرنا جميعاً أن تدخل في حيز الحل في عهد فرنسا الحرة، وعلى رأسها فخامة القائد الكبير الجنرال ديغول. لقد أثبتت فرنسا مرة أخرى صدق نواياها نحو بلادنا العزيزة. ها هي اليوم تحقق ما عاهدتنا عليه في منحنا الاستقلال والسيادة المطلقة التي ينشدها الشعب السوري منذ زمن طويل... وتلبية لنداء فخامتكم أبادر بإعلان قبولي للمهمة الخطيرة التي يدعو لي الواجب الوطني لأن أتولاها، بالرغم مما يحيق بها من التبعيات الخطيرة مستنداً في ذلك إلى مساعدة فخامتكم الثمينة، وإلى ثقة مواطني الأعزاء.

كما يسرني أن يقترن اسم فخامتكم بهذا العهد الجديد الذي هو عهد الاستقلال، ولا غرو فإن تاريخ سورية سيحفظ لكم في طياته ما أسديتم من الخدمات الجلى لقضيتنا الوطنية».

(١) استمرت حكومة السيد خالد العظم من ٣ نيسان حتى ١٢ أيلول ١٩٤١.

(٢) حسن الحكيم (رئاسة الوزارة والمالية). بهيج الخطيب (للداخلية)، زكي الخطيب(للعدل)، فائز الخوري(للخارجية)، محمد العايش (للمعارف)، حكمت الحراكي(للإعاشة)، منير العباس (للأشغال العامة والبريد والبرق)، عبد الغفار الأطرش (للدفاع الوطني).

صفوفها اثنين من رجال الشهبندر (حسن الحكيم وزكي الخطيب) وواحداً من الكتلة الوطنية (فائز الخوري) واثنين ممن تعاونوا مع سلطة الانتداب (بهيج الخطيب ومنير العباس) والباقي من المستقلين المعتدلين.

وفي ٢٧ أيلول ١٩٤١ أقيم احتفال رسمي في دار الحكومة، حضره الشيخ تاج الدين الحسني رئيس الجمهورية، وحسن الحكيم رئيس الحكومة وفايز الخوري وزير الخارجية، والجنرال كاترو ممثل فرنسا الحرة والبطريرك الأنطاكي الكساندروس طحان وخريستو فوروس بابا الإسكندرية، وقناصل إيران وتركيا والعراق واليونان وممثل عن الجنرال سبيرز الممثل المقيم لبريطانيا في بيروت. واحتشدت جموع غفيرة أمام دار الحكومة للابتهاج بإعلان استقلال سورية.

قرأ الجنرال كاترو نص التصريح الفرنسي المتضمن إعلان استقلال سورية، الذي حددت فيه الحقوق والواجبات التي تتمتع بها سورية المستقلة، وجاء في التصريح[1] أن هذه الحقوق والميزات لا تخضع إلا للقيود التي تفرضها حالة الحرب الحاضرة وأمن البلاد، وسلامة الجيوش المتحالفة. ويحق لسورية تعيين ممثلين سياسيين لها في البلدان التي ترى أن مصالحها تقتضي ذلك، أما في سائر البلدان الأخرى فستقوم سلطات فرنسا الحرة برعاية مصالحها فيها، ويحق للدولة السورية أن تشكل قواتها العسكرية الوطنية، وسيعدل مندوب فرنسا الحرة الأنظمة الخاصة السابقة في بعض المناطق لضمان وحدة البلاد السورية السياسية والجغرافية. وتضمن التصريح أنه محافظة على استقلال سورية وسيادتها يتحمل الحلفاء في فترة الحرب الدفاع عن البلاد. ولهذا تضع الحكومة السورية تحت تصرف الحلفاء، القوى الوطنية السورية، للذود عن أراضي البلاد، وتتصرف قيادة الحلفاء بما في سورية من مطارات وطرق مواصلات ومرافئ.

---

(١) نص التصريح بالملحق الوثائقي – الوثيقة رقم (٢٦).

ثم جرى التوقيع على مضبطة إعلان استقلال سورية(١). بعد ذلك ألقى الجنرال كاترو خطاباً قال فيه«باسم فرنسا، وبالاتفاق مع حليفتها بريطانيا العظمى أعلن رسمياً استقلال سورية، وأسلم يا صاحب الفخامة إلى حكمتكم ودرايتكم مقدرات سورية»(٢).

ألقى الشيخ تاج رئيس الجمهورية كلمة أشاد فيها بفرنسا والجنرال ديغول وقال(٣): «سرتم بتقاليدكم المأثورة في تحرير الشعوب وإنالتها استقلالها وأقمتم بأيديكم صرح استقلالنا الذي ننشد تحقيقه منذ زمن طويل. فأثبتم للملأ أن فرنسا هي دوماً فرنسا السخية التواقة إلى تحرير الشعوب، وتحقيق آمالها الغالية في الاستقلال والسيادة».

وأذاعت الحكومة بياناً موجهاً إلى الشعب السوري، عبرت فيه عن سرورها لإعلان استقلال البلاد وجاء في البيان(٤): «التشريع لا يصدر بعد اليوم إلا عن الحكومة الوطنية، وسنمارس السيادة الخارجية فوراً، ونرحب بانضمام إخواننا أبناء محافظتي اللاذقية وجبل الدروز».

وحدد البيان برنامج الحكومة في مجال السياسة الداخلية، فركز على التموين ومكافحة أزمة الغلاء والإثراء غير المشروع، ووعد بأن تسعى الحكومة إلى ازدهار التجارة مع البلدان المجاورة بعد انضمام سورية إلى كتلة الاسترليني.

رغم وضوح النوايا الفرنسية، كما بينها نص التصريح الذي أذاعه كاترو في حرمان البلاد من استقلالها الناجز، فإن حكومة السيد حسن

---

(١) نص مضبطة إعلان الاستقلال - بالملحق الوثائقي - الوثيقة رقم (٢٧).

(٢) نص خطاب الجنرال كاترو - بالملحق الوثائقي - الوثيقة رقم (٢٨).

(٣) نص خطاب الشيخ تاج الدين الحسني - بالملحق الوثائقي - الوثيقة رقم (٢٩).

(٤) نص بيان الحكومة السورية - بالملحق الوثائقي - الوثيقة رقم (٣٠).

الحكيم أرادت اختبار حظها في استلام صلاحيات سلطة الانتداب تدريجياً، بالدخول في مفاوضات طويلة مع ممثلي الجنرال كاترو لتحقيق هذه الغاية، لكنها لم تفلح إلا باستلام صلاحية إصدار جوازات السفر للسوريين. إذ رفض الجنرال كاترو طلب الحكومة بالحصول على حق التشريع، والجمارك، وربط دوائر الأمن والدرك بالحكومة، وإلغاء وظائف ضباط الاستخبارات، وتخفيض عدد المستشارين الفرنسيين، وربط العشائر وإدارة الرقابة على الصحف والمطبوعات بالحكومة، وإلغاء معاهدة السكة الحديدية التي تديرها شركة فرنسية، وتقتطع من خزينة الحكومة الملايين تحت ستار الخسائر المزعومة.

لم ينطل إعلان الاستقلال على الوطنيين السوريين، فاستمرت الاضطرابات والمظاهرات في البلاد، وقد زادها اشتعالاً ظروف البلاد الاقتصادية، وفقدان المواد التموينية، وارتفاع الأسعار، والثراء غير المشروع للمحتكرين.

أبلغ الجنرال ديغول الأمين العام لعصبة الأمم بالإجراءات التي نفذتها فرنسا في سورية ولبنان، لكن الاعتراف العربي والدولي باستقلال الدولتين كان محدوداً، مصر اعترفت باستقلال سورية فقط، بينما لم يعترف العراق باستقلال هاتين الدولتين، جورج الخامس ملك بريطانيا أبرق باعتراف بلاده باستقلال سورية ولبنان، بينما لم تعترف بهذا الاستقلال الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفياتي.

لقد وجدت بريطانيا نفسها أنها تسرعت بالاعتراف باستقلال سورية ولبنان، فقد وقعت تحت ضغوط عربية دولية تطالبها بالضغط على الجنرال ديغول من أجل إجراء انتخابات حرة في دولتي المشرق. وكانت تقارير الجنرال سبيرز تلح على ضرورة كسب ثقة الوطنيين السوريين عن طريق تبني مطالبيهم بإجراء الانتخابات. ولاحظ المندوب البريطاني أن أوضاع

البلاد الاقتصادية قد تحسنت بسبب وجود قوات الحلفاء فيها ولدخولها في منطقة الإسترليني، فقد عادت المبادلات التجارية بين سورية وجيرانها إلى طبيعتها، وتوفرت المواد التموينية كالقمح والسكر والأرز، وعاد النفط مجدداً عبر الأنابيب القادمة من العراق، واتفقت الدول العربية، بناء على اقتراح بريطانيا، على إنشاء مركز الشرق الأوسط للتموين، الذي قام بعمليات الاستيراد والتصدير للمواد التموينية، وبتوزيعها على الأعضاء بهدف القضاء على الغش والاحتكار والمضاربة، وسيطرت بريطانيا على مكتب الحبوب - اللبناني.

شعر الجنرال كاترو بأن الصراع الفرنسي - البريطاني للسيطرة على دولتي المشرق بدأ يأخذ بعداً جديداً على أرض الواقع، وأن نفوذ الجنرال سبيرز أخذ يشكل تحدياً فعلياً لنفوذه. فأراد أن يخطو خطوة أخرى نحو كسب ثقة السوريين بتحقيق مطلب طالما ناضلوا من أجله، وهو وحدة البلاد السورية.

في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٢ أصدر الجنرال كاترو قراراً يتضمن أن منطقة جبل الدروز، تتمتع بنظام خاص مالي إداري. وأصدر كاترو ثانياً باعتبار منطقة اللاذقية جزءاً متمماً لدولة سورية ويطلق عليها رسمياً «محافظة جبل العلويين»(١)، وتضمن القراران نص النظام المالي والإداري الخاص بالمحافظتين.

كانت علاقات الشيخ تاج رئيس الجمهورية بسلطات الانتداب وطيدة، بينما كانت علاقات رئيس وزرائه حسن الحكيم سيئة، بسبب تصلبه في الحصول على حق التشريع، ومصلحة الجمارك والأمن العام والدرك

---

(١) نص القرار رقم ٢٣ ف.ل الصادر بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٤٢ مع النظام الأساسي لمحافظة جبل العلويين بالملحق الوثائقي - الوثيقة رقم (٣٢).

والعشائر، وكرر طلبه إلى الجنرال كاترو لتنفيذ ما تعهدت به فرنسا، وألح في كتاب آخر مؤرخ في ١٨ آذار ١٩٤٢ على هذا الطلب، فأوعز كولييه لصديقه الشيخ تاج بأن يتخلص من رئيس وزرائه.

طلب الشيخ تاج من وزراء حكومة السيد حسن الحكيم تقديم استقالتهم الجماعية من الحكومة بحجة عدم التفاهم مع رئيس الوزراء، ووعدهم إذا امتثلوا لرغبته أن يعيد تشكيل الوزارة بهم بعد التخلص من رئيسها، وبالفعل قدم الوزراء استقالتهم الجماعية، فأصدر الشيخ تاج في ١٧ نيسان ١٩٤٢ مرسوماً اعتبر فيه الوزارة منحلة، وعهد بتأليفها إلى السيد حسني البرازي[1] بعد الاتفاق على إعادة الوزراء إلى مناصبهم، فيما عدا تعيين الأمير حسن الأطرش بدلاً من ابن عمه عبد الغفار الأطرش الذي توفي قبل أيام من تنفيذ المسرحية، أحدثت وزارة جديدة للدعاية والشباب حمل حقيبتها السيد منير العجلاني، صهر رئيس الجمهورية، وعين السيد راغب الكيخيا عضو محكمة التميز وزيراً للعدل، ليخفف من معارضة الوطنيين لعهده باعتبار الكيخيا له صلة المصاهرة مع آل الجابري في حلب.

استمرت العلاقات الطيبة قائمة بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه نحو ستة أشهر، ثم وقع الخلاف بينهما، بسبب ولاء رئيس الجمهورية للفرنسيين وعلاقات رئيس وزرائه الطيبة بالبريطانيين. واستمر هذا الخلاف ثلاثة أشهر، شهدت خلالها البلاد الفوضى وسوء الإدارة، فتأثرت أعمال الحكومة وتعطلت مصالح المواطنين.

---

(١) حسني البرازي (رئاسة الوزارة)، فائز الخوري (للخارجية والمالية)، حسن الأطرش (للدفاع)، حكمة الحراكي (للإعاشة)، خليل مردم (للمعارف)، راغب كيخيا (للعدل)، محمد العايش (للاقتصاد)، منير العباس (للأشغال العامة والبريد والبرق)، منير العجلاني (للدعاية والشباب).

في ٢٥ آب ١٩٤٢ وصل الجنرال ديغول إلى دمشق، وأجرى اتصالات مع الوطنيين السوريين، فقد لمس التصميم على تحقيق استقلال البلاد الناجز، ولاحظ الفوضى التي سادت الإدارة الحكومية نتيجة الخلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه، واطلع على التدخل البريطاني في شؤون سورية ولبنان، والأمر الذي كبل النفوذ الفرنسي، إذ نجح الجنرال سبيرز بتعطيل أعمال مكتب القمح السوري اللبناني، وفاز بعقد إنشاء سكة حديد طرابلس - حيفا، وحاول السيطرة على مصفاة طرابلس، وفرض الرقابة على الميزانيتين السورية واللبنانية، بحجة العقد المالي الموقع بين بريطانيا وفرنسا الحرة.

قرر ديغول التصدي للتدخلات البريطانية في سورية ولبنان، فأبرق إلى تشرشل رئيس وزراء بريطانيا قائلاً[1]:

«أسفت منذ إقامتي في دولتي الشرق، وهما تحت الانتداب الفرنسي، لما لمسته من التدخلات الدائمة من قبل ممثلي الحكومة البريطانية، مما لا يتفق مع تجرد بريطانيا في سورية ولبنان، ولا مع موقع فرنسا الخاص ولا مع نظام الانتداب».

وقد أجابه تشرشل قائلاً[2]:

«إن سورية ولبنان يؤلفان جزءاً من ميدان حيوي للعمليات، ويمكن القول إنّ الحوادث التي تجري في تلك المنطقة تؤثر في مصالحنا العسكرية. نحن نهتم بضماناتنا لبلاغ الجنرال كاترو الذي صرح باستقلال الدولتين، ونسهر على أن يتم تنفيذ هذا التصريح تنفيذاً واقعياً».

---

(١) المصدر: مذكرات الجنرال ديغول - الوحدة - إصدار دار عويدات - الصفحة ٣٢.

(٢) المصدر: مذكرات الجنرال ديغول - المصدر السابق - الصفحة ٣٣.

لقد أوضح تشرشل عدم قناعته بإعلان استقلال سورية، ولفت النظر إلى ضرورة تنفيذ هذا الإعلان تنفيذاً واقعياً عن طريق إجراء انتخابات حرة ينبثق عنها انتخاب رئيس الجمهورية، وتشكيل حكومة وطنية، تحظى بموافقة مجلس النواب، وتكون مؤهلة لاستلام الصلاحيات من سلطات الانتداب. فعلى الرغم من مرور قرابة سنة، لم تستلم الحكومة السورية من صلاحيات سلطات الانتداب إلا مسؤولية إصدار جوازات سفر للسوريين، بينما نجح رجال الاستخبارات الفرنسيين في تعميق الخلافات بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه لإشغال الحكومة عن المطالبة باستلام صلاحيات سلطات الانتداب، أما نوايا فرنسا تجاه سورية فقد أوضحها الجنرال ديغول بقوله[1]:

«كانت الأعباء التي تقع على عاتق فرنسا تنكشف تحت أمواج المظاهرات الشعبية، فلم يكن موضع تساؤل أنها عاشت دوماً تحمل عبئاً في أراض ليست لها، لأن المعاهدات الدولية تمنعها من إلحاقها بها، وكانت النخبة في سورية عاقدة العزم على إقامة نظام استقلالي، وهذا ما التزمت به فرنسا منذ البدء، ولكن لم يكن في نيتنا أن نلغي فوراً سلطتنا في سورية ولبنان، لأن ذلك يعني أننا رضينا بأن يحل الإنكليز محلنا، وهم ينادون بالضرورات الإستراتيجية. لذلك قررت عدم التخلي عن حقوق فرنسا في سورية ولبنان...».

أمام هذا التصميم الفرنسي، في مواصلة السيطرة على مقدرات البلاد وانكشاف لعبة الاستقلال الصوري، ازدادت المظاهرات والاضطرابات في البلاد، وازداد تدخل الجنرال سبيرز في شؤون سورية ولبنان، وكذلك ازداد الخلاف بين الشيخ تاج ورئيس وزرائه، وانتقل إلى المهاترات والخطب

---

(١) المصدر: مذكرات الجنرال ديغول – المصدر السابق – الصفحة ٣٧.

العلنية التي كان يتهم فيها كلٌّ منهما الآخر[1]، حتى تدخل الجنرال كولييه لدى الجنرال سبيرز واتفق معه على ضرورة تخلي بريطانيا عن دعمها لحسني البرازي، ليتمكن رئيس الجمهورية من تشكيل حكومة جديدة تضع حداً للاضطرابات التي شهدتها البلاد.

في ٨ كانون الثاني ١٩٤٣ أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً بإقالة حكومة السيد حسني البرازي، وعهد للسيد جميل الألشي بتشكيل حكومة جديدة[2]، ولكن بعد أيام قليلة من مباشرة حكومة الألشي لمهامها، فوجئت بوفاة رئيس الجمهورية الشيخ تاج الدينالحسني[3]، فاجتمع مجلس الوزراء

---

(١) كان الشيخ تاج يتهم رئيس وزرائه بأنه عميل للبريطانيين، وكان البرازي يتهم رئيس جمهوريته بأنه عميل للمخابرات الفرنسية.

(٢) جميل الإلشي (رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية)، فايز الخوري (للخارجية)، الأمير مصطفى الشهابي (للمالية)، خليل مردم (للمعارف) منير العباس (للأشغال العامة)، أسعد كوراني (للعدل)، الأمير حسن الأطرش (للدفاع)، منير العجلاني (للشؤون الاجتماعية) محمد العايش (للاقتصاد)، حكمة الحراكي (للإعاشة).

(٣) توفي الشيخ تاج الدين الحسني في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٣، وذكر السيد نصوح بابيل في مذكراته التي نشرتها صحيفة «الشرق الأوسط» التي تصدر في لندن - الحلقة ٣٠ - أن وفاته جرت في ظروف غامضة. وأشيع أنه توفي مسموماً بعد حقنه بكمية من الدواء أكبر مما حدده الأطباء. ونشر تعليقاً لصحيفة «الأيام» حول وفاة الشيخ تاج جاء فيه:
«لقد مات الشيخ تاج.. ولكن ميتة الرجل كانت مباغتة، فقد التزم فراشه منذ أيام وكان أطباؤه يظنون أنه مصاب بوعكة بسيطة لا بدّ لها من أن تزول، إنما في الساعات الأخيرة التي بدأ فيها ناشطاً عصفت في جسمه رعشة الموت، فلم يقو على مغالبتها، فانهدت منه القوى واستسلم إلى خالقه».
وذكر السيد بابيل أن سبب الوفاة كان احتقاناً بالرئة وتسمما بالدم وصل إلى نسبة ٣.٥ سنتيغرام. لكنه لم يجب عن التساؤلات حول الجهة المستفيدة من اغتيال الشيخ تاج. شيع جثمان الشيخ تاج في موكب شعبي ورسمي، وصدر بيان حكومي اعتبر وفاته كارثة وطنية، ووضع جثمانه على عربة مدفع وجلل بالأعلام السورية، ودفن في مقبرة باب الصغير إلى جانب والده الشيخ بدر الدين الحسني.

في جلسة طارئة، وقرر تولي الحكومة لمهام السلطة التنفيذية، وتولى الألشي مهام رئيس الجمهورية بالوكالة.

اشتد الصراع الفرنسي – البريطاني على سورية بعد وفاة الشيخ تاج، ففرنسا التي كانت حريصة على استبدال الانتداب بمعاهدة تحفظ لها امتيازاتها لم تستطع إقناع الشيخ تاج الذي عينته في رئاسة الجمهورية، بتوقيع مثل هذه المعاهدة. ولا بد من التسجيل هنا أن الشيخ تاج كان يتجاهل هذه النقطة في فترة حكمه؛ لأنه كان يخشى أن تصبح المعاهدة نسخة ثانية عن الانتداب.

وكانت بريطانيا تدعم موقف الوطنيين السوريين برفض التوقيع على هذه المعاهدة، حتى لا تحصل فرنسا على مركز ممتاز في سورية ولبنان، لكنها تريد أن يأتي الرفض من السوريين مباشرة، باعتبارها دولة حليفة لفرنسا، ويهمها استمرار علاقاتها معها في ظروف الحرب العالمية الثانية. وقد شعر ديغول بحجم الضغط البريطاني على فرنسا في سورية ولبنان، ففي ٨ آذار ١٩٤٣ أبرق للجنرال كاترو موضحاً سياسته في دولتي المشرق فقال[(١)]:

«سأحاول بالنسبة إلى لبنان، استغلال الروابط العاطفية القديمة التي تربطه بفرنسا، وإنماء الشعور القائل بأن فرنسا وحدها هي القادرة على ضمان استقلال وكيان لبنان. أما في سورية فإني سأشجع الاتجاه القائل بأنه بغية التصدي للخطر الصهيوني، أو التركي لا بد من كسب ود فرنسا، لأنها مهتمة بالمحافظة على استقلال سورية. ولشل وتحييد الاتجاه المعاكس الذي يشد قسماً من السوريين نحو بريطانيا، تحت ستار الوحدة العربية، فسأظهر عدم عدائي لهذا المشروع مع إفهام السوريين أن السعي لزيادة متانة الروابط اللغوية والثقافية والاقتصادية بين الدول العربية هو عمل مشروع دونما

---

(١) المصدر: المسألة السورية المزدوجة- المصدر السابق – الصفحة ٣٦٦.

شك، ولكني سأوضح أنه في نظام وحدوي كهذا يعود الدور القيادي فيه تاريخياً وثقافياً وجغرافياً إلى سورية دون منازع، ويجب أن تكون دمشق قلب الوحدة الوطنية. لذلك وبغية تحقيق هذا الدور في محيط الدول العربية الأخرى الموالية لبريطانيا لا بد لسورية من الاعتماد على فرنسا»(١).

في ٢٥ آذار ١٩٤٣ أصدر الجنرال كاترو قراراً بإنهاء مهمة وزارة السيد جميل الألشي(٢)، وأصدر قراراً ثانياً بتعيين السيد عطا الأيوبي رئيساً

---

(١) في شهر كانون الأول ١٩٤٢ اتخذت اللجنة القومية لفرنسا الحرة قراراً – بناءً على اقتراح الجنرال كاترو – وافقت فيه على إعادة العمل بالدستور السوري وإجراء انتخابات حرة في سورية ولبنان، ولهذا كانت المشكلة التي واجهت ديغول هي كيف يمكنه التوفيق بين استقلال سورية ولبنان وتوقيع معاهدة مع دولتي المشرق تحفظ لفرنسا مركزها الممتاز.

(٢) احتج السيد جميل الألشي على قرار كاترو واعتبره تعسفياً، لكنه لم يتلق جواباً عن احتجاجه، ويرجع المؤرخون أسباب إقالة حكومة الألشي إلى :

أولاً : ما لمسه الجنرال كاترو على قرار كاترو سبيرز على الوطنيين السورية، فأراد أن يسبقه في كسب ثقتهم بالاتصال معهم لتعيين حكومة محايدة تشرف على الانتخابات.

ثانياً : رفض الوطنيون السوريون التعاون مع وزارة جميل الألشي بسبب خلاف قديم بينهم وبينه يعود إلى العهد الفيصلي، لذلك اشترطوا للاشتراك في الانتخابات إنهاء مهمة هذه الوزارة واستبدالها بحكومة انتقالية.

ثالثاً : رفض الألشي تلبية طلب الجنرال كاترو والجنرال سبيرز لدفع مبلغ ١٥ مليون ليرة من الميزانية السورية إلى مصلحة الإعاشة التابعة لجيوش الحلفاء في سورية ولبنان لسد العجز الحاصل في ميزانيتها، بسبب قرار الحلفاء توزيع الخبز على الفقراء مجاناً. وقد رد الألشي على الطلب بقوله«إن سياسة خبز الفقير هي تنفيذ لخطة الحلفاء في كسب ود الشعب السوري، ومن ثم لا يجوز تحميل الميزانية السورية نفقات هذه السياسة. أدى رفض حكومة الألشي لهذا الطلب إلى قيام الجنرال كاترو يوم ٩ آذار ١٩٤٣ بحجز حصة سورية في مؤسسة الإعاشة، في صندوق المصالح المشتركة بين سورية =

للدولة، ورئيساً للحكومة الانتقالية(١) التي ستشرف على الانتخابات في البلاد، وأصدر قراراً ثالثاً حدد فيه موعد الانتخابات في شهر تموز ١٩٤٣.

بدأ السيد عطا الأيوبي ممارسة مهامه الجديدة باستقبال وفود المهنئين في دار الحكومة حيث ألقى الوزير مصطفى الشهابي كلمة قال فيها «إن الحكومة التي استلمت زمام الأمور في هذه الظروف العصيبة هي على وفاق تام مع السلطات الحليفة على أن تعود الحياة النيابية إلى البلاد، ليكون للشعب ممثلون يسهرون على جميع حقوقه، وقد أخذت على عاتقها أن تؤمن قبل كل شيء القوت والخبز اللازمين للشعب، فكونوا على ثقة بأننا متفقون على أن شعبنا يجب ألّا يجوع ولن يجوع».

وتحدث السيد عطا الأيوبي إلى رجال الصحافة فقال: «إني أحب النزاهة، وأتمنى أن أكون نزيهاً، ولكني شديد التعصب لحيادي، ولا أستند إلى حزب معين، بل إلى جميع الأحزاب، وأتمنى أن تكون جميع الأحزاب متفقة على خدمة المصلحة العامة، فالأشخاص زائلون والحكومة ثابتة، وعلينا أن نعمل لتكون للحكومة قوتها».

= ولبنان، واصدر أمرا لمصرف سورية ولبنان (وهو المصرف المركزي آنذاك) لإصدار قطع نقدية صغيرة للتداول من حساب الخزينة السورية على أن تسلم مصلحة الميرة، وبذلك اقتطع الحلفاء مبلغ ١٥ مليون ليرة من الخزينة السورية رغم رفض الحكومة.

(١) السيد عطا الأيوبي (رئيساً للوزارة، ووزيراً للداخلية والدفاع الوطني) السيد فيضي الأتاسي (وزيراً للعدل، والمعارف والشؤون الاجتماعية) السيد مصطفى الشهابي (وزيراً للمالية والاقتصاد والإعاشة والتموين) السيد نعيم أنطاكي (وزيراً للخارجية ووزيراً للأشغال العامة) وفي ١٢ نيسان أصدر السيد عطا الأيوبي بوصفه رئيساً للدولة مرسوماً بإلغاء وزارة الشؤون الاجتماعية لعدم الحاجة إليها آنذاك.

وسارع الجنرال سبيرز بالتوجه إلى دمشق على رأس وفد من أعضاء البعثة البريطانية لتقديم التهاني لرئيس الدولة وأعضاء حكومته، إذ أكد باسم حكومة صاحب الجلالة العواطف الطيبة التي تحملها الحكومة البريطانية للأماني النبيلة التي يناضل من أجلها الشعب السوري، لتحقيق أهدافه القومية والوطنية، وأبدى اهتماماً واضحاً بحل مشكلة الخبز بعد الظروف الصعبة التي مرت فيها البلاد، وأكد أن بلاده ستبذل العناية التامة في سبيل تحسين خبز الفقير والترفيه عن الضعفاء والبؤساء والعمال...

كانت في مقدمة المشاكل التي واجهتها حكومة السيد عطا الأيوبي مشكلة الخبز، لا سيّما بعد حجز السلطات الفرنسية والبريطانية حصة سورية في مؤسسة الإعاشة التابعة للحلفاء، وبسبب نشاط المحتكرين في احتكار كميات كبيرة من الحبوب في مستودعاتهم لبيع الدقيق في السوق السوداء بأسعار فاحشة.

أثارت أزمة الخبز قلق الجميع، فالفقير لم يستطع الحصول على كمية الخبز التي تحتاج إليها عائلته، وإذا حصل على جزء من هذه الكمية فهي من النوع الرديء المغشوش.

لقد أدت أزمة الخبز إلى مظاهرات عارمة استخدم فيها العنف، وأغلقت المتاجر والأسواق. الأمر الذي اضطر الجنرال كولييه إلى إصدار بيان باسم الحكومة السورية، أعلن فيه رفع أسعار الخبز المبيع للطبقة المتوسطة في دمشق لجعله مساوياً لسعر الخبز المبيع في بقية المحافظات السورية، بغية تغطية العجز الناتج عن إبقاء سعر خبز الفقير على حاله. وأعلن كولييه على أثر الاضطرابات أن سلطات الانتداب ستقوم باعتقال المحرضين على هذه الأعمال، وأنذر الطلاب بأنهم سيعاملون بالشدة نفسها، وحملهم مسؤولية مقتل أحدهم في هذه الاضطرابات.

ومن التدابير التي اتخذتها الحكومة السورية، الاتفاق مع رجال الإعلام على فضح المحتكرين بنشر أسمائهم في الصحف تحت عناوين بارزة تصور عداءهم للشعب ولقوت الفقير، كذلك استعانت الحكومة بسلطان باشا الأطرش الذي قام بثلاث زيارات لدمشق (شباط، آذار، ونيسان) تعهد خلالها بالإسهام في حل أزمة الخبز، فقد جمع عدداً كبيراً من أعيان حوران وجبل العرب، وطلب إليهم المبادرة في تخفيف وطأة المجاعة التي يعانيها سكان دمشق، وحمل حملة شديدة على المحتكرين، وطالب أهالي حوران وجبل العرب بوقف التعامل معهم. وبالفعل فقد استجاب المجتمعون لنداء زعيم الثورة السورية. وبدأت القاطرات والسيارات تنقل كميات كبيرة من الحبوب إلى دمشق الأمر الذي أسهم إسهاماً فعالاً في حل أزمة الخبز(1).

وواجهت حكومة السيد عطا الأيوبي أيضاً، التبدل الذي حصل في إدارة الانتداب، فقد أصدر الجنرال ديغول قراراً باستدعاء الجنرال كاترو إلى الجزائر، وكلف مساعده السيد جان هيللو الإشراف على معالجة مشكل الشرق، والسيد هيللو دبلوماسي محترف. وكان سفيراً لفرنسا في أنقرة، ثم انضم إلى صفوف فرنسا الحرة في عام ١٩٤٢، وليس لديه اطلاع على شؤون سورية ولبنان. وعين الجنرال ديغول السيدين جان بايلان وجان بونييه من السفارة الفرنسية في أنقرة مساعدين لهيللو في مهامه بسورية ولبنان، وبذلك استبدل ديغول الخبرة الطويلة التي كان يتمتع بها الجنرال كاترو بجهاز جديد لا يتمتع بأيّ خبرة في الشؤون العربية، الأمر الذي ترك حكومة

(1) كانت مدينة دمشق تستهلك يوميا (٤٠) طناً من الحبوب خلال عام ١٩٤٢، لكن هذا الرقم ارتفع في عام ١٩٤٣ ليصبح (١١٧) طناً من الحبوب يومياً، ودون شك فإن هذا الفارق الكبير في استهلاك الحبوب ناشيء عن نشاط المحتكرين، ولا يمثل زيادة في الاستهلاك اليومي.

الأيوبي تعالج مشاكل البلاد وحدها. وكان على حكومة الأيوبي أيضاً اتخاذ قرار بشأن الإفراج عن المعتقلين السياسيين من الوطنيين ورجال الفكر والصحافة الذين اعتقلتهم السلطات الفرنسية بالاتفاق مع قوات الحلفاء، وزجت بهم في معتقل «المية مية» في جنوب لبنان، وكان بينهم نجيب الريس صاحب «القبس» في دمشق، وأحمد قنبر صاحب «النزير» في حلب، وعبد القادر الحفار صاحب «الجهاد» في حلب وغيرهم. وبالفعل أصدر رئيس الدولة في ١٠ نيسان ١٩٤٣ عفواً عن هؤلاء المعتقلين، الذين ابتهجت البلاد بعودتهم إلى عائلاتهم، فتحسنت صورة الحكومة أمام الصحافة، وأسهم هذا العمل إلى جانب نجاح الحكومة بالتخفيف من أزمة الخبز في خلق جو من الهدوء عم البلاد تمهيداً لخوض المعركة الانتخابية.

وسهلت حكومة الأيوبي للهيئات والجماعات والمنظمات الحزبية البدء بحملاتها الانتخابية، وكان التنافس واضحاً بين الكتلة الوطنية من جهة، والهيئة الشعبية (الشهبندريين) من جهة أخرى، بالإضافة إلى زعماء العشائر، والأحياء ورجال الأعمال من المستقلين.

تركز نشاط الكتلة الوطنية في ظل زعامتها الجديدة (شكري القوتلي) نحو الانتخابات، لضمان فوز الكتلة بأغلبية مقاعد مجلس النواب، لكن القوتلي شعر بضعف هذه الكتلة بسبب تمزق صفوفها وتفرق رجالها، بعد الأخطاء الكثيرة التي ارتكبتها منذ توليها السلطة عام ١٩٣٦، فبدأ بمحاولات مكثفة للتغلب على نقاط الضعف التي تعانيها الكتلة الوطنية، وقام بزيارة إلى حمص رافقه فيها السيد فارس الخوري، للتفاهم مع السيد هاشم الأتاسي، وفي حمص ركز الأقطاب الثلاثة على حراجة الموقف السياسي، واقترح الخوري أن يبقى الأتاسي رئيساً للسوريين جميعاً وزعيمهم الأوحد دون أن يخوض معارك السياسة والإدارة، التي لا يتحملها إلا شاب مثل شكري القوتلي. فوافق الأتاسي على هذا الرأي، ورشح القوتلي لمنصب رئاسة الجمهورية.

ثم تابع القوتلي والخوري رحلتهما إلى حلب، وعقدا اجتماعات مطولة مع رشدي الكيخيا، وأحمد قنبر، وناظم القدسي، ورشاد برمدا، وحاولا الحصول على مباركتهم لترشيح القوتلي لرئاسة الجمهورية، لكن أقطاب الكتلة الوطنية لم يتوصلوا إلى اتفاق بهذا الشأن بدليل البيان الذي أصدره السيد رشيد الكيخيا بتاريخ ١٨ أيار ١٩٤٣ وجاء فيه(١):

«لقد كانت محادثاتي مع السيد شكري القوتلي، مقتصرة فقط على معالجة الخلافات المحلية الناشئة على الظرف الحاضر حرصاً على مصلحة البلد. ولم نتفق على العودة إلى الكتلة أو الانتظام بهيئة سياسية أخرى. أما الموضوع الانتخابي، فلا نستطيع أن نبدي رأينا فيه قبل أن نقرر الاشتراك في الانتخابات».

لم يؤد هذا الفشل إلى تخلي القوتلي عن طموحه، بل واصل جهوده في أوساط الكتلة الوطنية وتابع جولاته في مختلف المحافظات السورية مستفيداً من خلو الساحة السورية من الزعامة، بعد اغتيال الدكتور الشهبندر، ووفاة الشيخ تاج الدين الحسني اللذين يعدّان منافسين حقيقيين لزعامة القوتلي، وكان للدعم السعودي والمصري الذي حظي به القوتلي، بالإضافة إلى الدعم العراقي الذي ضمنه له السيد ميخائيل إليان أثره البالغ في وضوح صورة المستقبل السياسي الذي يسعى له السيد شكري القوتلي.

عكف السيد شكري القوتلي ومن حوله من قادة الكتلة الوطنية على وضع قائمتهم الانتخابية التي ضمت في معظمها أعضاء الكتلة الوطنية من مختلف المحافظات، وأجرى اتصالات مع منافسيه من أعضاء «الهيئة الشعبية» و«عصبة العمل القومي» ورجال العشائر وزعماء الأحياء، دعا

---

(١) المصدر: مذكرات السيد نصوح بابيل - صحيفة الشرق الأوسط - لندن - الحلقة ٣١.

خلالها إلى الاتفاق على قائمة موحدة تبرز وحدة البلاد ومواطنيها أمام الفرنسيين وحلفائهم، الأمر الذي يجعل البلاد تواجه الفرنسيين بموقف أقوى. لكن الاتصالات مع خصوم الكتلة التقليديين من أعضاء الهيئة الشعبية لم تثمر، إذ قررت قيادة الهيئة السماح لأعضائها بالترشيح كمستقلين. أما عصبة العمل القومي فقد اختلفت قادتها، بعضهم أراد الانضمام إلى قائمة الكتلة الوطنية، والبعض الآخر أراد تشكيل قائمة مستقلة باسم العصبة، وقد أدى هذا الخلاف إلى انسحاب السيدين صبري العسلي وأحمد الشرباتي من عصبة العمل القومي والانضمام إلى قائمة الكتلة الوطنية. وتم إدراج اسميهما في قائمتها الانتخابية. وازدادت الحملات الانتخابية حرارة بعد تعيين يوم ٧ تموز ١٩٤٣ موعداً لبدء الانتخابات في مرحلتها الأولى- الناخب الثانوي ويوم ٧ آب لانتهاء المرحلة الثانية من الانتخابات. وشهدت البلاد ممثلة بصحفها وجدران شوارعها وأحيائها، مئات الصور للمرشحين، وعشرات البرامج الانتخابية والقصائد الشعرية، التي تحمل أحلى الوعود وأجل العهود، وكلها موجهة للناخب الثانوي باعتباره الهدف لكل مرشح"(١).

---

(١) أصدرت الهيئة الشعبية بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٤٣ بياناً جاء فيه «أيها الناخبون – ليست القوائم التي تعطى إليكم أو توزع عليكم في المدينة وفي الضاحية، ولا سيما الأسماء التي تدعون إلى انتخابها هي التي تسيركم وتقيدكم. فأثبتوا للعالم أن لا سلطان إلا الضمير، ولا قائد لكم إلا العقل، ولا هدف لكم إلا الوطن، لا تستسلموا للمظاهر بل تمسكوا بالحقائق، واذكروا وأنتم تمارسون حقكم الانتخابي وطنكم وماضيكم ومستقبلكم. ثم استجيبوا لنداء الوجدان ولا تتأثروا إلا به، وانتخبوا نواباً يشرفون سمعة بلادكم ويطلعون بأعباء قضيتكم، ويحققون رسالة الوطن وأمانة التاريخ».

ونشرت صحيفة الإصلاح الصادرة في حلب قصيدة موجهة للناخب الثانوي جاء فيها:

=

في ٧ تموز بدأت المرحلة الأولى للانتخابات – الناخب الثانوي –، وأظهرت النتائج فوزاً ساحقاً لقائمة الكتلة الوطنية بزعامة السيد شكري القوتلي، وفي ٢٦ تموز جرت المرحلة الثانية، وأعلنت وزارة الداخلية النتائج النهائية لهذه الانتخابات يوم ٧ آب ١٩٤٣، وتبين منها فوز قائمة الكتلة في دمشق، أما في بقية المحافظات فقد فازت القوائم المستقلة إلى جانب قوائم الكتلة الوطنية، وهكذا فازت الكتلة بأغلبية مقاعد مجلس النواب البالغ عددهم ١٢٤ نائباً.

حدد السيد عطا الأيوبي يوم ١٧ آب ١٩٤٣ موعداً لافتتاح مجلس النواب، لانتخاب رئيس ومكتب المجلس وانتخاب رئيس الجمهورية، والنظر في صحة الانتخابات.

حضر جلسة الافتتاح ١٢٠ نائباً، وانتخب السيد فارس الخوري رئيساً لمجلس النواب، والسيد محمد العايش نائباً له، وألقى رئيس المجلس كلمة قال فيها:

«باسم مكتب المجلس وباسم مجلس النواب أريد أن أسجل في سجل المجلس عبارات التقدير لرجال الحكومة وعلى رأسهم السيد عطا الأيوبي، لما قاموا به من عمل رصين أثناء الدورة الانتخابية، ولما أظهروه من نزاهة

=

كل الأماني فيك — يهفو لها الطالب
حزباً بما يرضيك — يا حلو يا ناخب
في الوصل والصد — مرت ليالينا
بعض الجفا يكفيك — يا حلو يا ناخب

ناهيك عن الحفلات والولائم التي أقيمت في الأحياء والمهرجانات الشعبية وألعاب الفروسية.

وإعطاء الحرية للناخبين.. إنني أرى ممثلي الدول الحليفة يتوسطهم أصحاب الفخامة المسيو هيللو والجنرال سبيرز، وسائر ممثلي الحلفاء ومعهم ممثلو الدول العربية من مصر والعراق والحجاز الذين يفاخر المجلس بوجودهم إلى جانب العدد المحترم من الحاضرين، نرجو أن يكون المستقبل زاهراً بمساعدة الحلفاء».

ثم أعلن رئيس المجلس البدء بانتخاب رئيس الجمهورية ورفع الجلسة لمدة دقيقتين، ثم افتتحت الجلسة لإجراء الانتخابات ودعا فارس الخوري النواب لانتخاب رئيس الجمهورية من رجال الأمة الموثوق بهم، دون التقيد بانتخابه من بين النواب. واتفق على قيام أمين السر صبري العسلي، وسليمان الأحمد بالإشراف على صندوق الانتخاب، وعينت لجنة المراقبة من السادة علي الجياني وسعيد إسحق وأحمد الشراباتي، استمرت عملية الانتخاب عشر دقائق، ثم أعلن رئيس المجلس فوز السيد شكري القوتلي بمنصب رئيس الجمهورية بأغلبية تشبه الإجماع[1]. (١١٨ صوتاً من أصل ١٢٠)، وقابل النوابُ والضُّيوفُ النتيجة بالتصفيق الحاد، ثم اعتلى القوتلي منصة الخطابة، وألقى كلمة تضمنت النقاط الآتية:

التصميم على عدم التفريق بين أحد من أبناء الأمة، فلا يفضل واحد على آخر إلا بالحق، ودعوة رجال البلاد إلى الاتحاد والتضامن لمساعدته في تحقيق الأماني القومية، وتذكير الحلفاء بضرورة تحقيق ما قطعوه من عهود، ووجه تحية الإخاء إلى الدول العربية وتحية الصداقة إلى الحلفاء.

كما حيا السيد هاشم الأتاسي الذي أثبت زهده في الدنيا، ودعا الجميع للتحلي بصفاته، وعاهد المجلس بتشكيل حكومة للشعب ولخدمة الشعب.

---

(١) لم يصوت السيدان رشدي الكيخيا وناظم القدسي.

في ١٩ آب ١٩٤٣ أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة السيد سعد الله الجابري[١]، كان معظم أعضائها من الكتلة الوطنية عدا السادة خالد العظم ونصوح البخاري وتوفيق شامية.

وفي لبنان، فاز بأغلبية مقاعد مجلس النواب، الوطنيون الذين انشقوا عن الكتلة الوطنية، وانتخب السيد بشارة الخوري لمنصب رئيس الجمهورية، وكلف السيد رياض الصلح تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة، وانتخب السيد صبري حمادة رئيساً لمجلس النواب[٢]. جاءت نتائج الانتخابات في سورية لتضع حداً نهائياً لأي شك حول رغبات الشعب بتحقيق الاستقلال الناجز، فقد فاز الوطنيون في كلا القطرين بأغلبية ساحقة. واستقبلت نتائج هذه الانتخابات في البلدين بحماسة منقطعة النظير، لا تقل عن الحماسة التي ظهرت في الدول العربية، فقد سارع النحاس باشا في مصر ونوري السعيد في العراق والملك عبد العزيز في السعودية إلى الإبراق مهنئين ومعترفين بالجمهوريتين العربيتين الجديدتين.

وبدأت الهوة تتعمق بين الحكومتين السورية واللبنانية من جهة، وسلطات الانتداب من جهة أخرى، ففي دمشق قدم السيد سعد الله الجابري بيان حكومته الذي أعلن فيه لا للانتداب، لا للمعاهدة، وتعهد

---

(١) سعد الله الجابري (رئيساً للوزارة)، جميل مردم (الخارجية)، لطفي الحفار (الداخلية)، خالد العظم (المالية)، عبد الرحمن كيال ي(العدل)، نصوح البخاري (الدفاع والمعارف)، توفيق شامية (للزراعة والتجارة)، مظهر رسلان (الأشغال العامة والتموين).

(٢) جاء انتخاب السيد بشارة الخوري في لبنان ضد إدارة سلطة الانتداب التي دعمت ترشيح السيد إميل إده لمنصب رئاسة الجمهورية، وكان كاترو قد أبعد السيدين بشارة الخوري ورياض الصلح بسبب مقاومتهما الخطط الفرنسية الرامية إلى إبقاء السيطرة على مقدرات لبنان.

بالسعي الحثيث لنقل صلاحيات سلطة الانتداب إلى الحكومة السورية، وأقسم النواب يمين الولاء على احترام الدستور السوري، بعد حذف المادة ١١٦ منه التي كان المفوض السامي قد أضافها إليه.

وفي لبنان تضمن بيان السيد الصلح، دعوة لتعديل الدستور لأنه يتضمن بعض التدابير التي لا تتماشى مع استقلال البلد، وبعض البنود التي تعترف لسلطات أخرى (فرنسا) غير سلطة الأمة وممثليها الشرعيين بحق الاشتراك في الإدارة العامة، وتعهد بطرح مشروع على مجلس النواب لإعادة النظر في القوانين الدستورية بغية إزالة هذه الهنات من الدستور، وجعله صالحاً لبلد مستقل فعلاً، وأعلن رياض الصلح أن اللغة العربية دون غيرها هي اللغة الرسمية في البلاد، وأن لبنان بلد ذو وجه عربي، يسعى إلى إغناء نفسه بأفضل ما في الحضارة الغربية، ودعا السوريين إلى الدخول في مفاوضات لتحقيق أمتن الصلات بين سورية ولبنان.

وقررت الحكومة اللبنانية تبديل العلم المثلث الألوان مع الأرزة الذي وضعه الجنرال غورو منذ بدء الانتداب الفرنسي في لبنان، بالعلم اللبناني الحالي[١].

في مطلع شهر تشرين الأول ١٩٤٣ عقد في شتورة (لبنان) اجتماع ضم ممثلين عن كل من حكومتي سورية ولبنان، وكان الوفد السوري برئاسة السيد جميل مردم وزير الخارجية، واتفق الجانبان على تقديم رسالة مشتركة إلى ممثل فرنسا العام هذا نصها[٢]:

---

(١) اللون الأحمر رمز للمسلمين - اللون الأبيض رمز للمسيحيين - الأرزة رمز لبقاء وخلود لبنان.

(٢) المسألة السورية المزدوجة، ميشيل كريستيان دافيه - المصدر السابق - الصفحة ٣٧٢.

«تطالب الحكومتان السورية واللبنانية فرنسا، مستندة إلى الاستقلال والعودة إلى العمل بالدستور تحويل البعثة الفرنسية إلى بعثة دبلوماسية وإلغاء كل صفات السلطة التي مازالت تتمتع بها».

رفض السيد جان هيللو هذه الرسالة، ورفض تسليم الحكومتين السورية واللبنانية المصالح المشتركة، لكنه وجد أن الوضع أصبح خطيراً، ويتطلب المناقشة مع الجنرال ديغول شخصياً، فسافر إلى الجزائر.

في ٥ تشرين الثاني ١٩٤٣ شكلت في الجزائر لجنة مؤلفة من الجنرال ديغول والجنرال كاترو والسيد ماسيغلي لتحديد موقف فرنسا من سورية، وخلصت اللجنة إلى القرار الآتي:

«ما دام لم توقع معاهدة تعاون بين فرنسا ودول المشرق (سورية ولبنان) فإن السلطات الممنوحة لفرنسا بموجب صك الانتداب لن تعطى لهذه الدول. ويمكن أن تكون اتفاقية عام ١٩٣٦ التي تعطي لفرنسا وضعاً متميزاً في المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية، أساساً للمعاهدة الجديدة».

ووضعت اللجنة بياناً موجهاً إلى رئيس الجمهورية اللبنانية اعترضت فيه على نية الحكومة اللبنانية والمجلس النيابي تعديل الدستور، إذ إن السلطات الممنوحة لفرنسا هي بموجب صك الانتداب، وجاء في البيان:

«تعلن فرنسا استعدادها لمنح الاستقلال الكامل للبنان عن طريق مفاوضات بين الدولتين تتسم بروح التعاون الشريف وبروح الصداقة التي يجب أن تستمر في المستقبل، كما كانت في الماضي، مبنية على العلاقات الخاصة التي تربط لبنان بفرنسا»[1].

---

(١) جرى إبلاغ هذا البيان للسيد بشارة الخوري ليلة ٦ تشرين الثاني ١٩٤٣، وقد نصح المبعوث بعدم إذاعته حتى لا يؤدي إلى رد فعل شعبي معادٍ لفرنسا.

عقدت الحكومة اللبنانية جلسة استثنائية برئاسة رئيس الجمهورية، درست خلالها البيان الفرنسي وأعدت الرد المناسب عليه أذاعه السيد بشارة الخوري، وجاء فيه:

«إن مجلس الوزراء يؤكد أن تعديل الدستور هو من صلب صلاحيات السلطة التشريعية اللبنانية فإنه يحيل منذ هذه اللحظة إلى مجلس النواب مشروعاً، لإعادة النظر ببعض مواد الدستور التي تتعارض والاستقلال التام والناجز لدولة لبنان».

في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ اجتمع مجلس النواب اللبناني لدراسة مشروع الحكومة لتعديل بعض مواد الدستور، بينما أبرق السيد جان هيللو للحكومة اللبنانية طالباً إليها تأجيل اجتماع مجلس النواب، حيث يتمكن من العودة إلى بيروت، وقال في برقيته:

«نتيجة اتصالاتي باللجنة القومية الفرنسية في الجزائر أحمل مقترحات مهمة، وأرجو ألّا أجد نفسي تجاه الأمر الواقع، وإلا اعتبرت نفسي حراً في تقييم الأمور والتصرف حيالها».

عدّت الحكومة اللبنانية برقية هيللو بمنزلة إنذار لها، فرفضت مضمونها، وردت «نظراً للوضع الراهن للأمور لا ترى الحكومة أيّ ضرورة لاقتراح تأجيل جلسة مجلس النواب وهي إذ تعتذر لممثل فرنسا العام لاستحالة تلبية رغبته، ترى من المناسب وضع حد فوري لهذا النقاش والجدال، وتؤكد أن هذا الموقف لن يعيق أيّ مفاوضات مع ممثل اللجنة القومية الفرنسية».

في ٩ تشرين الثاني وصل هيللو إلى بيروت، ووجد المدينة في حالة حصار تام، الصحف أعلنت الإضراب، والمظاهرات تعم المدن اللبنانية، وأغلقت المتاجر والمدارس، وبينما كانت دوريات القوات الفرنسية تجوب

الشوارع، وتحتل مفارق الطرق وتقيم الحواجز أعلن مجلس النواب اللبناني قبل يوم واحد من وصول هيللو موافقته على مشروع الحكومة بتعديل بعض بنود الدستور اللبناني.

في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ أصدر هيللو أمراً لقواته باعتقال رئيس الجمهورية، ورئيس وزرائه وأربعة من الوزراء هم كميل شمعون وعادل عسيران وسليم تقلا ونائب طرابلس السيد عبد الحميد كرامي، ونقلتهم إلى قلعة راشيا. وأصدر أمراً بتعليق الدستور اللبناني، وتعيين إميل إده رئيساً للدولة، بينما شكل الوطنيون اللبنانيون حكومة مؤقتة في قرية بشامون، برئاسة السيد حبيب أبو شهلا وعضوية مجيد أرسلان وصبري حمادة(١). وقامت هذه الحكومة بإبراق شكوى إلى الجنرال ديغول حول تصرفات هيللو.

وسادت الاضطرابات مدينتي بيروت وطرابلس، وأعلن الإضراب العام، وجرى تبادل إطلاق النار بين المتظاهرين والقوات الفرنسية، وقتل وجرح عدد من الأشخاص بينهم نساء وأطفال، ونزلت السيدات المسيحيات والمسلمات - وقد نزعن الحجاب - إلى الشوارع، وتعمقت روح الثأر بين اللبنانيين، ضد الجالية الفرنسية، رغم التعايش السابق، ووجد السيد إميل إده نفسه معزولاً عن الشعب، لا يستطيع الحركة دون رتل من السيارات المصفحة لحمايته، بينما فشلت جهوده لتشكيل حكومة لبنانية جديدة حتى من كبار الموظفين.

وامتدت ثورة المواطنين إلى الريف اللبناني، وقرر وزير الدفاع بالوكالة (مجيد أرسلان) دعوة المواطنين للكفاح المسلح، واعتصم مع جيش من الدروز جنوب قرية بشامون، واشتبك مع دورية مدرعة من الجيش الفرنسي.

---

(١) اعترف الجنرال سبيرز باسم الحكومة البريطانية بهذه الحكومة المؤقتة فوراً.

وأصدر الجنرال سبيرز بياناً هدد فيه الفرنسيين بأنه سيقوم بإطلاق سراح المعتقلين في قلعة راشيا بالقوم، وأنه سيقوم باحتلال بيروت. وأصدرت الحكومة الأمريكية بياناً قالت فيه:

«باستطاعة فرنسا حماية حقوقها ومصالحها في لبنان عبر سياسة تمنح بموجبها الاستقلال الفوري لدول المشرق أكثر من تمسكها بصك الانتداب».

وهدد النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية بإعادة النظر في سياسة مصر تجاه حكومة فرنسا الحرة، وأيد الملك فاروق في خطاب العرش تطلعات الشعب اللبناني نحو الاستقلال.

وعبر نوري السعيد عن رفض بلاده لما قام به هيللو، وطالب بالإفراج عن ممثلي الشعب اللبناني فوراً. بينما أذاعت برلين بياناً لوزير الخارجية الألماني (ريبنتروب) جاء فيه:

«إن الشعب الألماني متضامن مع الشعب اللبناني خاصة، والشعب العربي عامة في صراعه من أجل الوحدة والاستقلال».

وألغى تشرشل زيارته المقررة للجزائر، وقطع اتصالاته مع الجنرال ديغول، وأبرق له قائلاً:

«إن العمل الذي قامت به فرنسا الحرة يلغي كلّ المعاهدات التي وقعناها معها ومع سورية ولبنان، وهو يناقض ميثاق الأطلسي والكثير من التصريحات التي أعلناها.. ماذا سيقول العالم؟ هذه فرنسا التي ترزح تحت سيطرة العدو تسعى إلى إهانة الشعوب الأخرى. علينا التصرف بشدة وباتفاق تام مع الولايات المتحدة».

وأبرق تشرشل إلى رئيس الولايات المتحدة قائلاً:

«إذا رفض الجنرال ديغول الانصياع الفوري، فسنلغي اعترافنا باللجنة القومية الفرنسية، ونوقف فوراً تزويد القوات الفرنسية في شمال إفريقية بالأسلحة».

أما في سورية، فقد قامت مظاهرات هادئة رفعت أعلاماً عربية، وقصدت دور القنصليات الأجنبية تهتف بحياة سورية ولبنان، وتنادي بتحقيق الوحدة العربية، ولدى وصول المتظاهرين إلى دار الحكومة ألقى السيد لطفي الحفار وزير الداخلية كلمة قال فيها[1]:

---

(١) اتهمت المعارضة حكومة السيد سعد الله الجابري بعدم الاكتراث بما يجري في لبنان، وبأنها لم تحرك ساكناً، لدعم الوطنيين اللبنانيين في قلعة راشيا. ولهذا الاتهام أرضية واقعية، فقد انشغل الجابري بالحصول على موافقة مجلس النواب على بيان حكومته، واكتفى في اجتماع «شتورة»، بتوجيه رسالة مشتركة مع الحكومة اللبنانية لاستلام الصلاحيات من سلطة الانتداب. ولما رفض هيللو ذلك، حول الجابري اهتمام الرأي العام السوري نحو قضية الوحدة العربية، حتى لا تقع حكومته في صدام مباشر مع سلطة الانتداب، ينتهي برئيسها وأعضائها في قلعة أرواد.. ففي ٢٦ تشرين الأول ١٩٤٣ زار السيد سعد الله الجابري مصر، واجتمع مع الملك فاروق والنحاس باشا ثم غادر القاهرة في ٢٩ تشرين الأول ١٩٤٣ إلى الإسكندرية للمشاركة في الاجتماعات التي دعا إليها النحاس بشأن الوحدة العربية. وبعد المحادثات التي جرت بين الجابري والنحاس باشا صدر بيان صحفي جاء فيه:
«ابتدأت في قصر أنطونيادس في الإسكندرية المشاورات الخاصة بالوحدة العربية بين مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر وسعد الله الجابري رئيس وزراء سورية».
واستمرت المحادثات المصرية- السورية حتى ٣٠ تشرين الأول. ثم عاد الوفد السوري ثانية إلى القاهرة، ومكث فيها انتظاراً لنتائج المحادثات المصرية- السعودية. ولم يغادر الوفد القاهرة إلا يوم ٤ تشرين الثاني ١٩٤٣، فقد كانت الأزمة بين الحكومة اللبنانية وفرنسا قد وصلت إلى ذروتها.

«باسم الحكومة الوطنية الشرعية المنبثقة منكم ومن هذا الشعب النبيل أصرح لكم بأننا نقوم بواجبنا إزاء هذا الحدث الذي جرى في لبنان، ولا أبالغ إذا قلت لكم أننا في مدى الأربع والعشرين ساعة الماضية لم نذق طعم الراحة للقيام بالواجب المحتم علينا. وأخيراً أطلب إليكم العودة إلى مدارسكم وأعمالكم بالهدوء والسكينة، ولا أسمح بالهتاف ضد أي كان. اذهبوا واتركوا العمل لحكومتكم بعد أن أعربتم عن شعوركم النبيل بهذا الشكل الرائع والبديع...».

وعقد مجلس النواب السوري، جلسة خصصت لمناقشة الوضع في لبنان، وألقى السيد فارس الخوري رئيس المجلس كلمة قال فيها:

«لا ريب أن حكومتكم وقفت على تفاصيل ما جرى في لبنان منذ يوم ٩ تشرين الثاني على أثر تعديل مواد الدستور اللبناني.. ولما كانت سورية مرتبطة بجارتها لبنان بروابط العروبة والجوار والوحدة القومية والمصالح الاقتصادية، فإننا نود أن نسأل رجال الحكومة الرشيدة عن الموقف الحازم الذي اتخذته حيال الكارثة الأليمة في الوقت الذي لم يساورنا فيه الارتياب من موقفها. وتطلب إليها أيضاً أن تطلع مجلسنا على إجراءاتها السابقة، والخطة التي تنوي انتهاجها في هذه القضية الخطيرة».

وتحدث السيد نسيب البكري فقال «إن عصبة الأمم قد ألغيت، لذلك فقد سقط حق فرنسا في الانتداب على سورية ولبنان، والساقط لا يعود». وطلب إلى المجلس أن يحتج بشدة إلى لجنة التحرير الفرنسية.

وتحدث بدوي الجبل فقال: «أريد أن أرى إخواننا اللبنانيين بيننا، ما دامت الآمال والآلام واحدة». وعلّق على ميثاق الأطلسي بقوله: «إما أن يكون ميثاقاً يمنح الشعوب الضعيفة والقوية استقلالها، وإما أن يكون حبراً على ورق».

وقال الدكتور عدنان الأتاسي «إن من حق سورية ولبنان أن تعيشا حرتين لا مِنّةَ لأحد عليهما. ولذلك فإن ما يجري في لبنان لا مسوّغ له».

وتكلم أحمد الشراباتي قائلاً: «إن لبنان ليس يتيماً. وإن الوحدة العربية سائرة لا محالة إلى تحقيق ذاتها. ولقد صبرنا ونصبر، ولكن حقنا في الاستقلال صريح ما دمنا دفعنا دماً زكياً».

وقال عبد الحميد الطباع: «إن ما أصاب لبنان أصاب العرب جميعاً. وطالب الحلفاء بتحقيق تعهداتهم».

وتحدث ميخائيل إليان فقال: «ما جرى في لبنان عمل بشع».

وطالب غالب العظم مجلس النواب السوري بإلغاء المادة ١١٦ من الدستور السوري فوراً.

وتوالى الخطباء حتى وصل عددهم إلى ١٩ نائباً.

ثم ألقى السيد جميل مردم بيان الحكومة السورية فقال:

«ليس بمستغرب أن تعتري مجلسكم هزة عنيفة بسبب الحوادث المؤسفة التي جرت في لبنان العزيز الذي تربطنا وإياه روابط لا تنفصم، ولا سيما بعد أن قامت فيه أوضاع دستورية شرعية زادت في توثيق العلاقات بيننا وبينه».

وقال: «نحن نعتقد أنه لا طمأنينة للأمم إذا لم تستأصل شأفة العنف في العلاقات الدولية. فلا غرو إذا كان أسف الحكومة شديداً عندما تلقت أنباء تلك الصدمة التي تعرضت لها أماني لبنان، وطبيعي أن تسرع الحكومة إلى القيام بواجبها بعد وقوع الحادث. فأعربت عن احتجاج الأمة في مذكرة بعثت بها إلى المراجع الفرنسية المختصة، وقابلت الوضع الجديد الذي أقيم في لبنان بالتحفظ. لقد أصبح لبنان مستوفياً شروط الاستقلال من الوجهة الداخلية ومن الوجهة الخارجية... ولا يجوز أن يقابل بتعطيل الدستور وسائر الحريات العامة».

وأضاف: «لقد استمعت لمن تحدث من النواب، ولكن علينا أن نقدر الحالة بما تستوجبه من الحكومة لذلك، فإن الوضع يستدعي الهدوء، فكل عمل يخل بالأمن هو ضربة لصميم الاستقلال.

إننا في أزمة حقيقية وإن لبنان قطر شقيق، وقضيتنا هي قضيته، ولكن الأمور لا تعالج إلا بالأسلوب الذي سلكناه».

واختتم المجلس مداولاته حول الوضع اللبناني بالموافقة على اقتراح قدمه السيد فخري البارودي جاء فيه:

«إن المجلس النيابي بعدما استمع إلى خطب نوابه الذين أعربوا عن شعور الأمة تجاه الأحداث التي أصيب بها لبنان الشقيق، وإلى بيان وزير الخارجية، يعلن مشاركته للشعب اللبناني آلامه وآماله متمنياً أن تعود إليه حياته النيابية، وأن توعد حكومته الشرعية والمجلس يحتج على كل الإجراءات التي اتخذت لتهديم دعائم الدستور وامتهان استقلال لبنان وسيادته».

في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٣ اجتمع المجلس الاستشاري لفرنسا الحرة في الجزائر، واستعرض ردود الفعل العربية والدولية على تصرفات ممثل فرنسا في سورية ولبنان، فقرر ديغول إعادة العمل بالدستور اللبناني، وإيفاد الجنرال كاترو إلى بيروت للإشراف على ذلك.

في ١٦ تشرين الثاني وصل كاترو إلى بيروت، فوجدها حزينة مقفلة المخازن ولا حياة فيها، وجد صور الجنرال ديغول ممزقة في الشوارع، في حين كانت صور تشرشل تزين جدران المدينة. وفي ١٨ تشرين الثاني زار المعتقلين اللبناني في قلعة راشيا، وأبلغ رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه قرار فرنسا الحرة بإعادة العمل بالدستور اللبناني، على أن يجري تشكيل حكومة جديدة. قبل بشارة الخوري، وعاد إلى ممارسة مهامه كرئيس للجمهورية بينما استقال رياض الصلح، وبقي مع الوزراء الثلاثة في سجن راشيا.

في ١٩ تشرين الثاني قدم الجنرال سبيرز إلى الجنرال كاترو إنذاراً، هذا نصه:

«إطلاق سراح المعتقلين وإعادتهم إلى مسؤولياتهم قبل الساعة العاشرة من يوم ٢٢ تشرين الثاني وفي حالة عدم التنفيذ، ستقوم السلطات البريطانية بإعلان الأحكام العرفية في لبنان، وستقوم هي بإطلاق سراحهم، وأكد سبيرز إبحار فرقة بريطانية من مصر إلى لبنان لهذه الغاية».

قرر كاترو الاستجابة للإنذار البريطاني - على مسؤوليته اللاحقة -، وأصدر أمراً بالإفراج عن رياض الصلح وجميع المعتقلين الآخرين مع احتفاظهم بمهامهم السياسية. وهكذا عادت الأوضاع في لبنان إلى الهدوء، بينما أعلن الجنرال كاترو استعداده للدخول في مفاوضات مع ممثلين عن الحكومتين السورية واللبنانية للاتفاق على تخلي فرنسا عن المصالح المشتركة.

في ٢٣ كانون الأول ١٩٤٣ عقد اجتماع في دمشق بحضور الرئيس شكري القوتلي، والجنرال كاترو ضم ممثلين عن سورية (سعد الله الجابري، وجميل مردم، وخالد العظم)، وعن لبنان (رياض الصلح وسليم تقلا)، وتم الاتفاق خلاله على انتقال الصلاحيات التي كانت تمارسها السلطة الفرنسية إلى الدولتين السورية واللبنانية، مع حق التشريع والإدارة اعتباراً من مطلع كانون الثاني ١٩٤٤.

وفي مساء يوم ٢٣ كانون الأول ١٩٤٣ عقد مجلسا نواب سورية ولبنان جلسة طارئة كل على حدة، تحدث فيها رئيس الحكومة، وألقى بياناً مستفيضاً حول استلام الصلاحيات التي كان يمارسها الفرنسيون.

قال السيد سعد الله الجابري في مجلس النواب:

«دارت المباحثات، بيننا وبين الفرنسيين منذ تسلمنا الحكم، وتبادلنا مع الجنرال كاترو جميع الأمور، دون مواربة ولا غموض، محددين بين الطرفين ما لنا وما علينا. ثم ذهب إلى الجزائر وجاءنا الخبر منها بواسطة ممثله بأنه قد قبل بتسليمنا المصالح المشتركة، ولكن رغب الجنرال أن يبقى الأمر

مكتوماً، حتى تدور المباحثات بشأنه بشكل قانوني، وإلى أن يستطيع الجنرال بنفسه أن يأتي ويسلمنا المصالح المشتركة. فانتظره طويلاً. ولا شك في أن انتظاراً كهذا يثير في النفوس كثيراً من التساؤل... لماذا هذا الانتظار؟

عاد الجنرال إلى بيروت، وقابل رئيس جمهورية لبنان، ثم قابل رجال حكومته، وجاء إلينا، فبقينا يومين كاملين، ونحن نتبادل معه ومع معاونيه المواضيع الواحد تلو الآخر كي ننتهي ونتوصل إلى اتفاق يضمن رغباتنا. واتفقنا على النقاط التي كانت ما تزال معلقة، والتي لم نصل بها إلى حل. فوجدنا بعد البحث الطويل والاتفاق التام على كل الأمور بما يشملنا وحدنا منفردين وبما يشملنا مشتركين مع حكومة لبنان. فرأينا من الواجب أن ندعو الحكومة اللبنانية لتأتي إلى دمشق وأن نوقع جميعاً اتفاقاً واحداً، لكل هذه الأمور. فلبى رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح ووزير خارجيته دعوتنا، فأعدنا بحث الأسس في جميع الأمور بيننا وبينهم وجرت المحادثات في جو من الود والصراحة لا يشوبه ريب ولا شك... وهكذا نقلت الصلاحيات جميعها والمصالح المشتركة إليكم بلا قيد ولا شرط».

وتابع الجابري قائلاً: «ولكن ما هي المصالح المشتركة وما هي تلك الصلاحيات؟».

إنها تنقسم إلى قسمين: القسم الأول ويسمى بالمصالح المشتركة، وهي تنقسم إلى قسمين، ومنها ما هو مشترك بيننا وبين لبنان، ومنها ما هو بيد الجانب الفرنسي باسم الجانبين.

أولاً (أ): المصالح المشتركة العائدة للدول: وهي مراقبة الشركات ذات الامتياز، من هذه الشركات ما هو موجود في سورية، ومنها ما هو موجود في لبنان. وهي شركة مياه بيروت، شركة وترام بيروت، شركة الفنارات، شركة المياه والكهرباء والترام في حلب، شركة

الكهرباء والترام في دمشق، شركة الكهرباء في حمص وحماة، مصلحة البارود والمفرقعات ورخص الصيد حمل السلاح ومراقبة السيارات، ومراقبة البحث عن المعادن.

(ب): المصالح ذات الصبغة المالية: وهي الريجي، معاملات الخزينة، والجمارك، والمصالح الاقتصادية وما يتعلق بها من شؤون مالية، الأشغال العامة التي تدار باسم المصالح المشتركة البريد الذي كان بيد الجانب الفرنسي، رخص التحري عن المعادن، المصالح التشريعية التي يديرها الجانب الفرنسي.

ثانياً: الصلاحيات التي تتعلق بممارسة الدولة لسيادتها، وهيالأمن العام والجوازات وإدارة العشائر، ومراقبة الأجانب والجيش السيار، والقوات المسلحة.

وختم الجابري خطابه قائلاً: «جميع هذه الصلاحيات ستنقل إليكم في أول يوم من عام ١٩٤٤»[1].

كانت مسألة استلام الصلاحيات من سلطة الانتداب هدف الحكومة الأساسي باعتبارها تعبيراً عن الاستقلال الناجز، وقد استقطب هذا الهدف الرأي العام السوري الذي تجاوز في سبيل تحقيقه، كل ما أفرزه الاحتلال وظروف الحرب، وفوضى الإدارة الحكومية، من فساد ورشوة وإثراء غير مشروع على حساب الشعب. لقد استغل الحاكمون تعلق الشعب بالاستقلال، فرفعوا شعارات مثل الأخطار الخارجية ودوامة المفاوضات، ودقة الظروف لترسيخ زعامات عملت على تحقيق منافع شخصية وعائلية، بمعزل عن الشعب الذي أسكرته نشوة الوعد بالحرية. كان لهذه البداية الخاطئة للحكم الوطني أثر على مجرى الأحداث اللاحقة في البلاد، فلم تعد

(١) المصدر: تاريخ الأمة في حياة رجل - الصفحة ٣٥.

الحكومة قادرة على تغيير ما أفرزته البذور التي نثرتها في المجتمع، لأن جذورها تعمقت وأثمرت مجتمعاً منقسم الطبقات فيه الثراء الفاحش والإقطاع، وفيه زعماء العشائر والأحياء، وفيه الفقير والعامل والفلاح. هذا الفقير لم يكن ينتظر من سلطة الانتداب إنصافه، فآماله ارتبطت بالحرية وبالحكم الوطني ليريحه من الفساد. ولكن سرعان ما خابت هذه الآمال بعد الاستقلال حين واجه حقيقة هذا الانقسام الخطير في مجتمع كان وقود استقلاله هذا الفقير وهذا العامل والفلاح.

وكانت مسألة استلام القوات المسلحة (الوحدات الخاصة) هي المسألة الحساسة والمهمّة في موضوع استلام الصلاحيات من سلطة الانتداب. لقد تضمن خطاب الجابري أمام مجلس النواب أن اتفاق ٢٣ كانون الأول ١٩٤٣، نص على هذا الاستلام اعتباراً من مطلع ١٩٤٤ لكن الحقيقة كانت غير ذلك، لقد أرادت فرنسا أن تلعب بورقة تسليم الجيش إلى أبعد مدى ممكن بغية تحقيق هدف التوقيع على المعاهدة التي تمنح فرنسا الامتيازات في سورية. فهي الورقة الرابحة الأساسية التي دونها لا يمكن للبلاد ممارسة سيادتها واستقلالها الناجز فوق أراضيها، وكان المفروض برئيس الوزراء أن يطلع النواب على هذه الحقيقة، لكنه لم يفعل، ربما لأن الحكومة أرادت أن تسير على مبدأ خذ وطالب، وأرادت أن يسود البلاد حالة من الهدوء والاستقرار لا تتيح لسلطات الانتداب التذرع بالفوضى والانقسام الوطني، فتتباطأ بتسليم الصلاحيات الأخرى، ولا سيما أن الحرب العالمية الثانية لم تنته عملياً رغم بروز بوادر هزيمة ألمانيا.

لقد كان الشعور السائد بعد خطاب رئيس الحكومة، بأن الاستقلال الناجز أصبح في متناول اليد لا تفصل البلاد عنه إلا أيام معدودات تنتظر حلول عام ١٩٤٤ . فعم التفاؤل وبدأ الناس يستعدون لهذا اليوم الموعود.

الفصل الثالث عشر

الاستقلال والجلاء

١٩٤٤- ١٩٤٦

دخلت البلاد في طور جديد على درب النضال لتحقيق الاستقلال الناجز، ولا سيّما بعد التوقيع على اتفاق ٢٣ كانون الأول ١٩٤٣ القاضي باستلام المصالح المشتركة والصلاحيات من سلطة الانتداب. ودخلت الحكومة السورية في مفاوضات طويلة مع ممثلي سلطة الانتداب لاستلام هذه الصلاحيات، استمرت نحو ستة أشهر، انتهت في ٥ حزيران ١٩٤٤ بصدور بيان ثلاثي مشترك جاء فيه:

«عملاً بالاتفاق المعقود في ٢٣ كانون الأول ١٩٤٣ بين الجنرال كاترو مفوض الدولة المكلف بمهمة، وممثلي الحكومتين السورية واللبنانية، جرت اليوم مفاوضات بشأن تسليم إدارة المصالح المشتركة، وتم الاتفاق على وضع كافة الدوائر المشتركة التي انتقلت فعلاً إلى الجمهوريتين السورية واللبنانية تحت سلطتهما وحدهما».

وفي ٥ تموز ١٩٤٤، أبلغت وزارة الخارجية السورية الدول العربية والأجنبية بما يلي:

«تتشرف وزارة الخارجية أن ترفق طياً قائمة(١) تضم الاتفاقيات التي عقدت بين الجانبين السوري والفرنسي والتي استلمت الحكومة السورية بموجبها عملياً وبصورة نهائية جميع الصلاحيات التي كانت تمارسها السلطات الفرنسية، وبهذا الاستلام الفعلي تنتهي مرحلة المفاوضات التي بدأت بتوقيع اتفاق ٢٣ كانون الأول ١٩٤٣ بين الجانبين السوري واللبناني من جهة والفرنسي ممثلاً بشخص الجنرال كاترو من جهة ثانية، وبه تستكمل سورية أسباب استقلالها، وتصبح سيادتها على أراضيها أمراً حقيقياً»(٢)(٣).

انهالت على رئاسة الجمهورية برقيات التهنئة والاعتراف بالجمهورية السورية، وقد جاء في برقية السيد هاشم الأتاسي للرئيس القوتلي «أقدم أحر التهاني لفخامتكم، وللحكومة السورية، ولمجلس الأمة، باستلام المصالح المشتركة، وإني على يقين من استلام بقية المصالح بفضل الجهود التي تبذلونها».

---

(١) قائمة الاتفاقيات الموقعة بين الحكومتين السورية والفرنسية بالملحق الوثائقي - الوثيقة رقم (٣٣).

(٢) تاريخ أمة في حياة رجل - نخبة من المؤلفين - إصدار الحكومة السورية - الصفحة ٤٠.

(٣) من المعروف حقوقياً أن الاستقلال الناجز لا يستكمل أسبابه إلا باستلام الدولة مسؤولية قواتها المسلحة. أما أن تبقى هذه القوات في أيدٍ أجنبية فإن الاستقلال يبقى صورياً، فالجيش هو ركن أساسي من أركان السيادة الوطنية، ولهذا نعتقد أن الجنرال كاترو نجح في استبعاد موضوع الجيش من المواضيع التي جرى تسليمها للحكومتين السورية واللبنانية، وسيكون هذا الموضوع بدون شك عقبة أساسية أمام انطلاق سورية نحو المستقبل، وسيبقى ورقة بيد الفرنسيين للمساومة عليها، بغية الحصول على المعاهدة المنشودة التي تعطي لفرنسا المركز الممتاز في سورية ولبنان.

وجاء في برقية سلطان الأطرش: «اغتباطنا عظيم باستلام الصلاحيات المهمة للاستقلال في عهدكم. لكم أخلص التهاني».

وجاء في برقية النحاس رئيس وزراء مصر: «أهنئ سورية باسمي وباسم الحكومة والشعب المصري على استلام الصلاحيات، إن البلاد العربية قاطبة تشاطرنا هذا الشعور، فهو فوز جيل وخطوة مباركة في سبيل تحقيق الوحدة العربية».

وقال الرئيس الأمريكي روزفلت: «إن العقيدة القائلة بوجوب تسلط القوي على الضعيف هي عقيدة أعدائنا ونحن نرفضها، والاتفاق الذي تم بين الفرنسيين وهاتين الدولتين في الشرق الأدنى يثبت أن الدول الصغيرة تستطيع الاعتماد على مبادئ الإنصاف والعدالة في المحافظة على حقوقها».

وبدأت الدول العربية والأجنبية بإيفاد وزرائها المفوضين لرئاسة بعثاتها الدبلوماسية في دمشق. ففي ٢٦ تشرين الأول ١٩٤٤ قدم السيد سولود الوزير المفوض السوفياتي أوراق اعتماده لرئيس الجمهورية، وقال بهذه المناسبة: «إني إذ أقدم كتاب اعتمادي هذا أود أن أؤكد لفخامتكم بأني سأبذل كل ما بوسعي بصفتي مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً لتوثيق العلاقات القائمة بين بلدينا في جو من الصداقة والتعاون المتين».

وفي ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٤ قدم السيد وود وورث أوراق اعتماده، وقال «بصفتي أول ممثل دبلوماسي أمريكي لدى حكومة فخامتكم، فقد حملت إليكم أيضاً شيئاً يتعلق بالمثل العليا المشتركة بين بلدينا، هذا الشيء هو إعلان حقيقي وواقعي لعطف حكومتي على أماني الشعب السوري في الاستقلال والسيادة. إن إعادة السلام الكامل إلى هذا العالم المضطرب سيجلب معه إلى الحكومة السورية الحق و الامتياز الكامل بممارسة السيادة المطلقة والمسؤوليات التي لا تحدها القيود التي تقتضيها الحرب».

وفي ٢٣ كانون الأول ١٩٤٤ قدم السيد ترانس ألن شو أوراق اعتماده وقال:

«إن سياسة حكومة جلالته تجاه سورية قد أعلنت صراحة في عدة مناسبات، ويسرني أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لفخامتكم أنه لم يطرأ أي تغيير على تلك السياسة، وهي الآن كما كانت مبنية على الضمانات التي أعطيت بصدد استقلال سورية. وإنني لأتطلّع بشوق إلى توطيد علاقات الثقة والصداقة الودية مع فخامتكم، تلك العلاقات السارة القائمة بين بلدتنا والتي كان لسلفي الجنرال سبيرز الفضل الكبير بإنشائها».

في شهر تموز ١٩٤٤ عادت فرنسا إلى احتلال موقعها بين الدول الكبرى تدريجياً، فقد تم تحرير كامل الأراضي الفرنسية، وأصبحت باريز مقراً للحكومة الفرنسية المؤقتة برئاسة الجنرال ديغول، وعادت سيطرة فرنسا إلى كافة أنحاء امبراطوريتها عدا الهند الصينية المحتلة من اليابان، وكان مئات الألوف من الفرنسيين يقاتلون إلى جانب الحلفاء فيما وراء البحار لتفوز بلادهم بنصيبها من النصر النهائي.

لم يعد التهديد الألماني يقلق الجنرال ديغول في الشرق، وإنما الذي يقلقه أكثر هو صراع المصالح الذي قادته بريطانيا ثم الولايات المتحدة بسبب الاهتمام المتزايد بالنفط العربي. فقد نشطت الدبلوماسية البريطانية ثم الأمريكية في المنطقة، وأظهر مبعوثوها كياسة وتفهماً للقضايا العربية، في حين أعاد السوفييت علاقاتهم الدبلوماسية المقطوعة، مع هذه المنطقة، منذ عام ١٩١٧، ودخلوا أيضاً في معترك دعم القضية العربية. وأراد أصحاب ميثاق الأطلسي وأقطاب العالم الجدد (ستالين، روزفلت، تشرشل) من وراء اجتماعاتهم في يالطا وطهران إعادة تنظيم العالم على أسس جديدة (بمعزل عن ديغول)، وتوصل العرب المجتمعون في ١٧ تشرين الأول ١٩٤٤ بالإسكندرية (العراق، سورية، لبنان، الأردن، السعودية، اليمن، مصر) إلى

بروتوكول يحدد الخطوط العامة لجامعة الدول العربية بهدف تمتين العلاقات بين الدول العربية، وتنسيق نشاطاتهم السياسية. وفي دولتي المشرق (سورية ولبنان) اعترفت فرنسا عملياً وقانونياً باستقلالها عن طريق توقيع الاتفاق الخاص بنقل الصلاحيات والمصالح المشتركة إلى الحكومتين المحليتين، فلم يبق بأيدي الفرنسيين من سلطات إلا الجيش ويشاركها في ذلك القوات البريطانية بقيادة الجنرال باجيت الذي احتلت قواته مناطق في سورية ولبنان تعتبر إستراتيجية في خط مواصلات الإمبراطورية نحو الشرق الأقصى. وكانت الحكومتان السورية واللبنانية تخوضان، بتنسيق تام، عملية استلام المصالح المشتركة، ولم تستطع دسائس الفرنسيين الإيقاع بينهما، فلقد ازداد الوعي القومي لدى أفراد الشعب، وخرجت المظاهرات تطالب الحكومتين باستلام الجيش، كما طالب مجلسا نواب البلدين بذلك، وسعت الحكومتان لدى فرنسا إلى المطالبة باستلام الجيش فوراً، ومن ثمّ حرمانها من آخر ورقة في أيديها قبل أن تحقق هدفها بالتوقيع على معاهدة تضمن لها المركز الممتاز في سورية ولبنان، الأمر الذي كان يعارضه السوريون واللبنانيون كما يعارضه البريطانيون والأمريكيون والسوفييت، ويعارضه العرب المجتمعون في الإسكندرية لتوقيع بروتوكول الجامعة العربية.

هذه هي الصورة التي كانت تقلق ديغول منذ وصوله إلى باريز، وهي التي جعلته يرتكب سلسلة من الأخطاء التاريخية بحق سورية ولبنان، مازال مجلس النواب السوري شاهداً عليها.

في شهر آذار ١٩٤٤ استبدل ديغول جان هيللو بالجنرال بينيه مندوباً عاماً وقائداً أعلى لجيش المشرق في سورية ولبنان. وعلى الرغم من توافد المبعوثين الدبلوماسيين إلى دمشق وبيروت، فقد أصر ديغول على اعتبار بينيه مندوباً عاماً لفرنسا، وليس وزيراً مفوضاً كما فعلت الدول الكبرى. كما كانت مهمة بينيه واضحة وهي عدم الدخول في مفاوضات مع دولتي

المشرق، حول تسليم الجيش، قبل التوصل إلى معاهدة تحفظ لفرنسا مركزها الممتاز.

في شهر حزيران ١٩٤٤ تبدل الموقف البريطاني من موضوع المعاهدة، فلقد اجتمع الجنرال سبيرز مع تشرشل في لندن، وعاد سبيرز إلى بيروت في شهر تموز بتعليمات جديدة ظهرت عندما بدأ يحث الحكومتين السورية واللبنانية للقبول بمعاهدة مع فرنسا، بأسرع وقت ممكن، لكن ديغول لم يقنع بالتحول البريطاني، وكان يتهم تشرشل بأنه وراء التصلب السوري واللبناني في رفض المعاهدة.

في تشرين الثاني ١٩٤٤ صرح الجنرال بينيه بأن شرط فرنسا لإعادة الجيش هو توقيع معاهدة التعاون، فرد عليه رياض الصلح بقوله: «ليس في نيتنا عقد أيّ معاهدة مع أيّ قوة، لأننا راغبون بحضور مؤتمر السلام أحراراً من أي قيد».

أما في سورية، فقد كان الصراع بين الكتلة الوطنية ومعارضيها واضحاً نتيجة استئثار الكتلة بالمناصب الحكومية، والتفاف عدد كبير من أثرياء الحرب حولها الذين تلاعبوا بقوت الشعب، وسيطروا على شؤون وزارة الإعاشة، وازدادت هجمة المعارضين بعد الأزمة التي حدثت بين رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، حيث قدم السيد لطفي الحفار استقالته من وزارة الداخلية[1].

في ١٠ تشرين الأول عقد اجتماع في القصر الجمهوري ضم القوتلي والجابري والخوري، واتفق الأقطاب على أن تستقيل الوزارة، ويعهد

---

(١) يعود سبب الخلاف إلى تعيين السيد عادل العظمة مديراً للأمن العام خلفاً للسيد بهيج الخطيب الذي أقاله رئيس الجمهورية. وقد جرى هذا التعيين بالاتفاق بين وزير الداخلية ورئيس الجمهورية بمعزل عن رئيس الوزراء.

بتشكيلها إلى السيد فارس الخوري رئيس مجلس النواب، على أن يخلفه في رئاسة المجلس السيد سعد الله الجابري.

وبالفعل صدر في ١٤ تشرين الأول مرسوم جمهوري بتكليف السيد فارس الخوري بتشكيل الوزارة[١].

لقد فوجئ النواب عندما دُعوا للاجتماع في ١١ تشرين الأول، باستقالة وزارة الجابري، حيث ألقى بياناً مطولاً صرح فيه «إن الفرنسيين طالبوا بعقد معاهدة يعترف لهم فيها بمركز ممتاز في سورية لكن الحكومة رفضت هذا العرض»[٢].

ودعي النواب لانتخاب رئيس جديد لمجلسهم، فتنافس السيدان سعد الله الجابري ورشدي الكيخيا وكلاهما من حلب، فاز الجابري بالمنصب بأغلبية ٦٧ صوتاً مقابل ٤٣ صوتاً نالها الكيخيا[٣].

---

(١) السيد فارس الخوري (رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية والمعارف)، جميل مردم (للخارجية والدفاع والاقتصاد الوطني)، خالد العظم (للمالية والإعاشة والتموين)، عبد الرحمن كيالي (للعدل والأشغال والأوقاف). وفي ٤ آذار ١٩٤٥ صدر مرسوم جمهوري بتعيين السيد صبري العسلي للداخلية، وأحمد الشرباتي للمعارف وكلاهما من أعضاء الكتلة.

(٢) حاول الجابري بالاتفاق مع زعماء الكتلة الوطنية التأكيد على أن رفض الحكومة التوقيع على المعاهدة مع فرنسا كان من أسباب الاستقالة.

(٣) أدى التعديل الذي جرى في المناصب إلى انتقادات شديدة وجهت إلى زعامة الكتلة الوطنية، وإلى تعميق الخلاف بين رشدي الكيخيا وناظم القدسي من جهة وشكري القوتلي ورجال الكتلة الوطنية من جهة أخرى، وعلى الرغم من أن هذا الخلاف لم ينفجر فوراً بسبب انشغال البلاد بتحقيق أسباب الاستقلال، لكنه انعكس بعد جلاء القوات الفرنسية عن سورية، عندما ألف الكيخيا حزب الشعب، وألف القوتلي الحزب الوطني، وبدأ التنافس بين الحزبين. وعكس هذا الخلاف صراع المحاور العربية والأجنبية على سورية خاصة بعد ظهور المحور الهاشمي (العراق والأردن) والمحور المصري – السعودي.

وألقى رئيس المجلس الجديد كلمة دعا فيها الأمة إلى الإخلاص للوطن والأمة والزعيم(١).

وتعرضت حكومة السيد فارس الخوري في مجلس النواب لمعارضة قوية، واتسعت الهوة بين الحكومة والشعب، وأعلن في المجلس النيابي عن قيام تكتل معارض للحكومة، لكن رئيس الوزراء الجديد أعلن أن سياسة حكومته هي مع عدم الارتباط بأي عهد أو ميثاق أو اتفاق يخل أو ينقص من استقلال البلاد الحقيقي التام أسوة بكل دولة تتمتع بهذا الاستقلال. وهكذا فازت الحكومة بثقة المجلس، في حين استنكف عن التصويت أربعة نواب (أكرم الحوراني، رئيف الملقي، قاسم الهنيدي ،علي هارون) .

أراد الجنرال ديغول الاستفادة من الظروف المستجدة، فهو الآن يتربع على رأس الحكومة الفرنسية في باريز، وهو يتمتع بشعبية واسعة، في حين ازدادت المعارضة الشعبية والبرلمانية لانفراد الكتلة الوطنية بالسلطة. الأمر الذي أراد ديغول استغلاله لتعزيز مركز فرنسا في سورية، ولاحظ من تقارير مبعوثه في سورية ولبنان بوادر تحول في السياسة البريطانية تجاه تأييد الطلب الفرنسي، بعقد معاهدة مع سورية ولبنان تحفظ لفرنسا مركزها الممتاز، فبادر بتوجيه دعوة إلى تشرشل لزيارة باريز بغية الاتفاق معه على تنسيق السياستين الفرنسية والبريطانية في دولتي المشرق، مستفيداً من بروز السياستين الأمريكية والسوفياتية المناهضتين للسياسة الاستعمارية.

---

(١) أصبح لقب الزعيم الذي أطلقه سعد الله الجابري على شكري القوتلي، تقليد تلك المرحلة مما أدى إلى تعزيز نفوذ وسلطان رئيس الجمهورية على حساب السلطات الأخرى، وغدا القوتلي المهيمن الوحيد على مصالح الدولة وموجه الأمور كما يشاء. وكان الوزراء يخضعون إلى إرادته وإلا أزيحوا عن كراسي السلطة بتدبير من الرئيس.

في ١١ تشرين الثاني وصل تشرشل إلى باريز المحررة، وكانت مناسبة لديغول من أجل إثارة مسألة العلاقات الفرنسية- البريطانية، فتباحث مع تشرشل بحضور وزيري خارجية البلدين أيدن وبيدو حيث ركز ديغول على أهمية التضامن بين بريطانيا وفرنسا لمواجهة السياستين الأمريكية والسوفياتية المؤيدتين لحركات تحرير الشعوب المستعمرة. وعلى الرغم من محاولات تشرشل التهرب من هذا الالتزام، لكن ديغول نجح في نهاية المطاف في الحصول على وعد بريطاني بتأييد مطلب فرنسا بالتوقيع على معاهدة تضمن لفرنسا مركزها الممتاز في سورية ولبنان، وفيما يلي ما دار بين تشرشل وديغول حول هذا الموضوع[1]:

ديغول: إنها خدمة نقدمها للأمريكيين بتحذيرهم من تدمير ما هو قائم، أنتم ونحن موجودون في الهند والهند الصينية منذ زمن طويل، ونعلم أنه يجب تجنب أيّ تبديلات غير مدروسة. بالنسبة لسورية ولبنان، نحن نريد منحهما الاستقلال، ونتصرف كتصرفكم في العراق ومصر، ولن نقوم بأي عمل مضاد لكم.

تشرشل: لا شك في وجود مفاهيم مشتركة لدى الإمبراطوريات الكبرى، ومن السهل جداً على أمريكا وروسيا التبشير بعدم الاهتمام بها.

ديغول: لذلك علينا عدم الصدام لأسباب جانبية.

تشرشل: دعنا لا نهول الأمور، أؤكد أنه ليس لدينا أيّ رغبة بالحلول مكانكم في سورية ولبنان.

ديغول: لماذا تصرون بشدة على جعلنا نتخلى عن قيادة القوات الخاصة فيهما قبل انتهاء الحرب ؟.

---

(١) المصدر: المسألة السورية المزدوجة- المصدر السابق- الصفحة ٣٩٧.

أيدن: كنا نعتقد أنكم ستسلمونها للحكومات دونما انتظار لانتهاء الحرب.

ديغول: كلا. كلا. سيكون ذلك بعد انتهاء الحرب.

بيدو: ولم نحدد تاريخاً معيناً لذلك.

تشرشل: ولكننا ضمنا وعدكم بالاستقلال.

ديغول: ليس في نيتنا التراجع عن هذا الوعد.

تشرشل: نحن لا نعارض الميزات التي تعطيها المعاهدات لفرنسا، انزع من رأسك هذه الأفكار عن مطامع بريطانيا هناك.

بيدو: نحن لا نريد أن نلصق ببريطانية نية سوء بالحلول محلنا، لكن ممثلينا هناك يتنقدون أحياناً بأن مندوبكم سيكون مسروراً إذا أزاحنا عن موقعنا، إن ما نريده هو المحافظة على وجودنا في تلك الدول، بالمزايا التي تؤمنها لنا المعاهدات.

تشرشل: إن هذه الدول متمسكة باستقلالها التام، وأنتم تجازفون بإثارة المتاعب.

بيدو: إن وجودنا في سورية ولبنان رمز مقدس لنا، لذلك فإن خلافاتنا حول هذه النقطة يشكل شوكة علينا نزعها لمصلحة علاقاتنا المشتركة.

تشرشل: سوف أؤيد في مؤتمر السلام مطالبكم في سورية ولبنان.

بعد بضعة أيام توقف ديغول في القاهرة وهو في طريقه إلى موسكو، وأجرى اللقاء الآتي مع الملك فاروق:

ديغول: إننا نتعرض لهجوم شديد من قبل حكومتكم فيما يتعلق بشروطنا لمنح الاستقلال لسورية ولبنان.

فاروق: ليست هذه سوى سياسة.

لم يطمئن ديغول إلى موقف تشرشل، وشعر أن عليه التصلب والإصرار على الشرط الفرنسي بالتوقيع على معاهدة مع سورية ولبنان، قبل تسليم جيش المشرق، باعتباره السبيل الوحيد لإبقاء النفوذ البريطاني بعيداً عن دولتي المشرق.

ولم يؤثر في ثقة الفرنسيين بالبريطانيين قرار الحكومة البريطانية سحب الجنرال سبيرز من لبنان الذي كان يعتبره ديغول وكاترو السبب الأول لكافة المصائب التي واجهت سلطة الانتداب الفرنسي في سورية ولبنان. وبالفعل غادر سبيرز بيروت إلى لندن في مطلع كانون الثاني ١٩٤٥(١).

كان عام ١٩٤٥ حافلاً بالتطورات على الساحة السورية واللبنانية، وعلى الساحة العربية والدولية، ففي ٨ شباط ١٩٤٥ غادر الرئيس القوتلي دمشق فجأة متوجهاً إلى الرياض، واجتمع فور وصوله إلى الملك عبد العزيز. وفي ١١ شباط صدر بيان سعودي مقتضب جاء فيه «اجتمع حضرة الجلالة الملك عبد العزيز مع رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي، وتشاورا في المسائل الخاصة بالوحدة العربية».

وفي ١٢ شباط ١٩٤٥ وصل الرئيس القوتلي إلى القاهرة، وأجرى محادثات مماثلة مع الملك فاروق الذي كان يستعد لاستقبال الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل، العائدين من مؤتمر يالطا الثلاثي (الاتحاد السوفياتي، بريطانيا، الولايات المتحدة).

---

(١) لم يأسف الوطنيون السوريون واللبنانيون على مغادرة سبيرز إلى لندن، لأنهم كانوا يدركون أنه منفذ وفي لسياسة بلاده، بدليل تحوله نحو الضغط على الحكومتين السورية واللبنانية منذ تموز ١٩٤٤ للتوقيع على المعاهدة مع فرنسا، تلك المعاهدة التي كان يحثهم على رفضها بشدة قبل ذلك.

في ١٤ شباط ١٩٤٥ عقد الملك فاروق والملك عبد العزيز والرئيس القوتلي اجتماعاً ثلاثياً في الإسكندرية، وصدر بيان ثلاثي أكد «أن الزعماء الثلاثة تشاوروا فيما بينهم بالمسائل الخاصة بالوحدة العربية».

وفي ١٥ شباط ١٩٤٥ وصل روزفلت إلى المياه المصرية على ظهر نسافة أمريكية، بينما وصل تشرشل إلى الإسكندرية بطريق الجو قادماً من اليونان. وعقد روزفلت وتشرشل اجتماعاً في الإسكندرية بعد مؤتمر يالطا لأنه لم يكن باستطاعتهما بحث الحرب مع اليابان في القرم بسبب حياد الاتحاد السوفياتي تجاه اليابان.

وفي ١٦ شباط ١٩٤٥ اجتمع روزفلت والملك عبد العزيز على ظهر النسافة الأمريكية في البحيرات المالحة الكبرى التي تمر بها قناة السويس، ثم عقد روزفلت اجتماعاً مع الملك فاروق على ظهر النسافة نفسها، كذلك اجتمع مع امبراطور الحبشة هيلا سيلاسي، ثم غادر المياه المصرية عائداً إلى بلاده، بعد توقف في الجزائر، اجتمع خلاله بالسفير الأمريكي في باريز الذي نقل رسالة من روزفلت إلى ديغول حول نتائج مؤتمر يالطا.

وفي ١٦ و١٧ شباط ١٩٤٥ اجتمع تشرشل في الفيوم مع الملك عبد العزيز والملك فاروق والرئيس القوتلي، وصدر بيان بعد الاجتماع أكد «أن المحادثات التي جرت بين تشرشل والزعماء العرب الثلاثة تناولت القضايا المتعلقة بالوحدة العربية».

عاد القوتلي إلى دمشق متفائلاً بنتائج محادثاته مع تشرشل من جهة، ومع الملك عبد العزيز والملك فاروق من جهة ثانية، وقال أمام حشود المستقبلين:

«لقد وجدت في رحلتي هذه أن قضيتكم محاطة بكل عناية وتقدير. فالعرب أينما كانوا يتحدثون عنكم وعن قضيتكم وعن سيرة نضالكم

وعدالة مطاليبكم، لقد تحقق لي أن استقلالكم مضمون ومحترم، وأن سيادتكم مؤمنة، ومدعومة ليس فقط من ملوك العرب، وإنما من زعماء الدول الكبرى. لقد وثقت من ذلك كل الوثوق، خلال محادثاتي مع الشخصيات العظيمة التي اجتمعت إليها وتحدثت معها».

وفي ٢٥ شباط ١٩٤٥ أعلن تشرشل أمام مجلس العموم البريطاني:

«سررنا بحديث طويل مع الرئيس السوري شكري القوتلي، حيث عملنا كل شيء للاحتفاظ بموقف ودي تجاه فرنسا، بغية تشجيع التفاوض لإيجاد تسوية مناسبة بين الفرنسيين وكل من السوريين واللبنانيين، لقد أوضحت للرئيس السوري أن بريطانيا لا ترغب في أن تحل محل النفوذ الفرنسي في هذين البلدين، بل نحن عازمون على احترام استقلالهما، وعازمون على بذل مساعينا للمحافظة على المركز الخاص للعلاقات الثقافية والتاريخية الذي أقامته فرنسا منذ عهد طويل في سورية ولبنان.. علينا أن نعترف أنه لا يقع على عاتقنا وحدنا الدفاع عن سورية ولبنان، أو الدفاع عن امتيازات فرنسا فيهما، فنحن نبحث في الأمرين معاً، ولا نعتقد باستحالة تنفيذهما. كذلك علينا أن نعترف أن الولايات المتحدة وروسيا تعترفان باستقلال سورية ولبنان، وتحبذان هذا الاستقلال، ولا تحبذان أي مركز ممتاز لأيّ دولة أجنبية فيهما»(١).

في ٢٦ شباط ١٩٤٥ أعلنت سورية الحرب على ألمانيا. وألقى الرئيس القوتلي خطاباً أمام مجلس النواب قال فيه:

«من الأدلة القاطعة على تمتع الأمة بسيادتها واستقلالها المطلق أن يكون باستطاعتها التفاوض مع أية أمة أخرى على قدم المساواة.. يجب ألّا

---

(١) المصدر: تاريخ أمة في حياة رجل – تأليف نخبة من المؤلفين- إصدار دار دمشق – الصفحة ٧٤.

يساور أحداً شك في أنه سيجري تساهل بحقوق البلاد أو مس باستقلالها، فيما يمكن أن يعقد من اتفاق بيننا وبين فرنسا، إن كل دولة ذات سيادة تتعامل مع الدول الأخرى، وتقيم معها صلات مختلفة»[1].

لقد حاول رئيس الجمهورية التمهيد لإمكانية عقد معاهدة مع فرنسا، انسجاماً مع الموقف البريطاني الجديد الذي أبلغه تشرشل للقوتلي في الفيوم، وعلى الرغم من تأييد مجلس النواب لسياسة القوتلي باعتبار المجلس مؤلفاً في أغلبيته من رجال الكتلة الوطنية، إلا أن المعارضة الحقيقية لهذا الموقف تجلت في المظاهرات والبيانات والتعليقات الصحفية التي صدرت تعقيباً على هذا الخطاب.

وفي ٨ آذار ١٩٤٥ أصدر مكتب البعث بياناً جاء فيه:

«يظهر في خطاب رئيس الجمهورية أن النية متجهة نحو الاستجابة لطلب فرنسا في عقد معاهدة، وهذا يناقض تصريحات المسؤولين أمام الشعب التي أعلنوا فيها رفض عقد أي معاهدة مع فرنسا، إن كل معاهدة تعقد مع فرنسا، تعني التسليم لهذه الدولة بمركز ممتاز في سورية يكبل استقلالنا، ويعرض مستقبلنا للذل والعبودية»[2].

في ٣١ آذار ١٩٤٥ دعيت سورية لحضور مؤتمر سان فرانسيسكو للتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة[3] التي طالما حلم رزوفلت بإقامتها منذ توقيعه وتشرشل على ميثاق الأطلسي. لكن الأزمة وزارية حدثت في البلاد،

---

(١) المصدر: تاريخ الأمة في حياة رجل - المصدر السابق - الصفحة ٨٣.
(٢) المصدر: نضال البعث الجزء الأول - الصفحة ٤٥.
(٣) أقر ميثاق الأمم المتحدة خلال اجتماع يالطا في ٤ شباط ١٩٤٥ الذي ضم ستالين وتشرشل وروزفلت، وقرر الأقطاب الثلاثة دعوة الدول المستقلة التي أعلنت الحرب على ألمانيا إلى مؤتمر يعقد في سان فرانسيسكو للتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة باعتبارها دولة مؤسسة.

بسبب اختلاف في آراء الوزراء أدت إلى استقالة حكومة السيد فارس الخوري قبل تشكيل الوفد السوري إلى سان فرانسيسكو. وسارع القوتلي وأركان الكتلة للتشاور، وصدر في ٧ نيسان ١٩٤٥ مرسوم جمهوري بتكليف السيد فارس الخوري بتشكيل وزارة سورية جديدة[١].

وفي ١٠ نيسان ١٩٤٥ صدر مرسوم جمهوري بتشكيل الوفد السوري إلى مؤتمر سان فرانسيسكو[٢] برئاسة السيد فارس الخوري رئيس الوزراء. بينما تولى السيد جميل مردم رئاسة الوزارة بالوكالة[٣] في شهر نيسان ١٩٤٥، وأثناء انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو، طلب الجنرال بينيه من حكومته تعزيزات عسكرية لقواته في سورية ولبنان، ولا سيما أن نتائج النصر على ألمانيا باتت قاب قوسين أو أدنى، وقد خشي بينيه أن يتحول التركيز البريطاني من الجبهة الألمانية نحو جبهة سورية ولبنان بهدف طرد النفوذ الفرنسي منها بالقوة، ولمس بينيه الاختلال الكبير في توازن القوى العسكرية بين الفرنسيين والبريطانيين فقد كان لفرنسا/ ٦٠٠٠/ جندي معظمهم من السنغاليين و / ١٨٠٠٠/ من القوات الخاصة وجلهم من السوريين واللبنانيين. بينما كان جيش المشرق البريطاني، يتألف من / ٧٠٠/ ألف جندي موزعين من مصر حتى الهند تدعمهم أسراب من الطائرات، يزيد

---

(١) فارس الخوري (رئاسة الوزارة)، جميل مردم (الخارجية والدفاع الوطني)، سعيد الغزي (العدل والإعاشة والأوقاف)، صبري العسلي (الداخلية)، نعيم الأنطاكي (المالية)، حكمة الحكيم (الأشغال العامة).

(٢) فارس الخوري رئيساً للوفد، نعيم أنطاكي، ناظم القدسي، فريد زين الدين، نور الدين كحالة، توفيق المنيذي (أعضاء).

(٣) صدر مرسوم جمهوري بتكليف جميل مردم برئاسة الوزارة طيلة غياب رئيسها في سان فرانسيسكو، وقد استمرت مهمة رئيس الوزراء بالوكالة حتى ٢٦ حزيران ١٩٤٥.

عددها على ٢٠٠٠ طائرة، بينما لا يتجاوز عدد الطائرات التي لدى فرنسا ثماني طائرات.

وكانت جميع الدلائل تشير منذ نهاية نيسان إلى أن الغليان الشعبي يتأجج تحت الرماد، لا سيما في المدن السورية. وفي الوقت نفسه كانت الحكومة السورية تزيد من حدة لهجتها لاستلام الجيش. فاجتمع مجلس الوزراء الفرنسي للنظر في طلب الجنرال بينيه، وقرر إرسال تعزيزات عسكرية قوامها ثلاثة أفواج على الطرادين (مونكالم وجان دارك).

في ٤ أيار ١٩٤٥ وجه الجنرال بينيه مذكرة إلى الحكومة السورية، أعرب فيها عن نية حكومته إرسال تعزيزات عسكرية لقواتها في سورية ولبنان، لكي يحل قسم منها محل القوات التي ستغادر البلاد.

وفي ٥ أيار ١٩٤٥ عقدت الوزارة السورية جلسة طارئة برئاسة السيد جميل مردم رئيس الوزراء بالوكالة، وأقرت مذكرة الاحتجاج الآتية:

«اطلعت وزملائي في مجلس الوزراء على قراركم، أتشرف بإعلامكم أن الحكومة السورية ترى في هذا العمل مظهراً من المظاهر التي تمس استقلال سورية، ذلك الاستقلال الذي اعترفت به مختلف دول العالم. فالحرب توشك أن تنتهي، وليس ثمة مبرر يفسر نقل الجيوش في هذه الآونة التي تبذل فيها الحكومة السورية غاية جهدها، بغية تصفية المشاكل المعلقة بين فرنسا وسورية، في جو من الود والصداقة»[1].

وأبلغت الحكومة السورية ممثلي الدول الحليفة لفرنسا بذلك، وطلبت تدخلها لمنع هذا الإجراء، الذي من شأنه أن يؤدي إلى اضطرابات داخلية كبيرة.

---

(١) المصدر: تاريخ الأمة في حياة رجل - الصفحة ٤٢.

لم تكد تبدأ تحركات قوة الدعم الفرنسية باتجاه لبنان، حتى جاء السفير البريطاني في باريز، وقابل الجنرال ديغول، وقال إنه مكلف من حكومته بأن يطلب وقف إرسال القوات الفرنسية إلى سورية لأن الجنرال باجيت قائد قوات المشرق البريطانية في القاهرة يعتبر ذلك مدعاة لإثارة القلاقل.

كان جواب ديغول: «إن حفظ النظام في المشرق هو من شأن الفرنسيين وحدهم. فلا حكومة لندن ولا القيادة البريطانية في المشرق لهما أيّ صفة للتدخل في هذه القضية».

اعترض السفير البريطاني على ذلك وقال: «الجنرال باجيت هو قائد كافة القوات الحليفة في الشرق وإن الموقف في سورية مرتبط في الشرق العربي بأسره، حيث لنا نحن البريطانيين مسؤولية عليا»[1].

وفي ٥ أيار وجه تشرشل رسالة إلى الجنرال ديغول أكد فيها بأنه يعترف بموقف فرنسا الخاص في المشرق، ولكن من واجب بريطانيا أن تتدخل في القضايا المحلية بحكم تعهدات وواجبات مرتبطة بها[2]، كذلك تفرض عليها المعركة بأن تكون مواصلات الحلفاء البرية والبحرية والجوية نحو مسرح العمليات في الهند والمحيط الهادي محمية، وأن يظل طريق البترول حراً. وعليه يتحتم على البريطانيين أن يأخذوا حذرهم تجاه أي اضطراب قد يحدث في أي مكان من الشرق. وطلب تشرشل إلى ديغول العزوف عن إرسال التعزيزات، وتسليم الخاصة إلى حكومتي دمشق وبيروت وإصدار بيان بهذا الشأن.

أجاب ديغول على رسالة تشرشل بقوله: «لقد اعترفنا باستقلال دولتي الشرق كما فعلتم أنتم بالنسبة مصر والعراق. وإننا لا نسعى إلّا إلى

---

(١) المصدر: مذكرات الجنرال ديغول – الخلاص – الصفحة ٢٧٠ .

(٢) سارعت بريطانيا بإرسال فرقة بريطانية من قواتها الموجودة في فلسطين إلى لبنان وتمركزت قوات هذه الفرقة في النقاط الاستراتيجية.

إيجاد توافق بين نظام الاستقلال هذا وبين مصالحنا في المنطقة، وهذه المصالح هي ذات طبيعة اقتصادية وثقافية كما أنها ذات طبيعة إستراتيجية. وإنا مثلكم تماماً مهتمون بالمواصلات مع الشرق الأقصى كما أننا مهتمون أيضاً بحرية التصرف بنصيبنا من بترول الموصل، ومتى سويت هذا النقاط فإننا سنتخلى عن صك الانتداب».

وأضاف ديغول: «أعتقد أنه كان بالإمكان تسوية هذه القضية منذ زمن طويل لولا أن حكومتي دمشق وبيروت لم تحصلا على إمكانية الاعتقاد بأن في وسعهما التخلص من أي تعهد، وذلك بالاعتماد عليكم ضدنا. وإن وجود قواتكم وتصرف موظفيكم تدفعان هاتين الحكومتين إلى اتخاذ هذا الموقف السلبي المؤسف... إن دخول فرقة بريطانية جديدة من فلسطين إلى لبنان هو في نظرنا أمر مؤسف وغير مناسب، وأتمنى سحبها»[1].

في ٨ أيار ١٩٤٥، احتدمت تجربة القوة بين فرنسا وبريطانيا في دولتي المشرق ففي بيروت سارت مواكب الجنود البريطانيين للاحتفال بعيد النصر، وبدأ الجنود العرب يشتمون فرنسا وينادون بسقوط ديغول، بينما وقعت عدة حوادث في المدن السورية ضد الجنود الفرنسيين. ولم تتدخل قوات الأمن والدرك السورية لملاحقة الفاعلين، وسادت الفوضى والاضطرابات معظم المدن السورية واللبنانية، بعد وصول الطراد جان دارك إلى ميناء بيروت وعلى متنه ١٥٠٠ من القوات الفرنسية، وتوجهت هذه القوات إلى دمشق يتقدمها الجنرال بينيه الذي زار القصر الجمهوري بتاريخ ١٧ أيار، وقدم شروط فرنسا لتسليم القوات الخاصة للحكومة السورية[2].

---

(١) مذكرات الجنرال ديغول - الخلاص - الصفحة ٢٧٢.

(٢) جاء في رسالة بينيه للرئيس القوتلي «إن فرنسا مستعدة لتسليم القوات الخاصة إلى الحكومة السورية مع التحفظ بدرس أساليب انتقال هذه القوات، وتطلب مقابل ذلك منحها بحرية في لبنان وقواعد جوية في سورية، وتطالب الحكومتين بالمحافظة على مصالحها المادية والمعنوية التي تشمل: =

وفي ٢٠ أيار ١٩٤٥، عقدت الحكومة السورية جلسة طارئة درست خلالها الشروط الفرنسية وأعدت مذكرة جوابية رفضت فيها هذه الشروط[1].

= النواحي الثقافية : عقد اتفاق جامعي.
- النواحي الاقتصادية: عقد اتفاق لرعاية مصالح الفرنسيين واتفاق للتبادل التجاري.
- النواحي الاستراتيجية: عقد اتفاق بشأن القواعد العسكرية وضمان طرق فرنسا لما وراء البحار.

(١) نصت المذكرة الجوابية على ما يلي: «أن الحكومة السورية التي عملت جاهدة على خلق جو هادئ يساعد على حل المسائل المعلقة بين سوريا وفرنسا، تأسف للحوادث التي أثارتها بعض العناصر الفرنسية، والتي كثيراً ما عرقلت هذه الجهود، ترى من واجبها أن تحتفظ بالموقف الذي اتخذته من قبل فيما يتعلق بإنزال جيوش أجنبية في أراضيها، وأن توضح مرة أخرى أنها ترى في إنزال قوات جديدة في سورية ولبنان عملاً غير ملائم ولا يمكن أن ترضى عنه.
ولقد بينت الحكومة السورية بجلاء للجانب الفرنسي في ٤ مارس ١٩٤٥ أنها لن تقبل في المستقبل بإدخال جيوش أجنبية إلى أراضيها، أو مرورها على ظهر بارجة حربية، دون سابق موافقة من الحكومة السورية، كما أوضح السيد هنري فرعون وزير الخارجية اللبنانية بعد ذلك متكلماً باسم الحكومتين السورية واللبنانية أنه في حال وصول قوات فرنسية جديدة دون موافقة سورية ولبنان ستتخذ الحكومتان كل الإجراءات التي تقتضيها الظروف.
وخلال المقابلة التي جرت يوم ١٧ أيار ١٩٤٥ في قصر المهاجرين بين رئيس الجمهورية السورية والجنرال بينيه بحضور جميل مردم رئيس الوزراء بالوكالة وزير الخارجية أعلن الجنرال أن فرنسا مستعدة لتسليم الجيوش المسماة بالخاصة بسورية ولبنان، مع التحفظ بدرس أساليب انتقال هذه القوات، وأن فرنسا تطلب مقابل ذلك منحها قواعد بحرية في لبنان وأخرى جوية في سورية، كما تطلب ضمان مصالحها المادية والمعنوية في سورية ولبنان، وجه رئيس الجمهورية نظر الجنرال بينيه إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تتقدم فيها فرنسا بمثل هذه الطلبات، وأوضح أن هذه الطلبات لا يمكن القبول بها. =

وفي ١٩ أيار ١٩٤٥ عقد اجتماع سوري - لبناني في شتورة ضم رئيس وزارتي البلدين، وأصدرا بياناً مشتركاً أعلنا فيه وقف المفاوضات مع فرنسا.

قامت الصحف السورية بنشر نص هذه المذكرات والبيانات، وركزت على توقف المفاوضات مع فرنسا. وما إن علم الشعب السوري بذلك، حتى هب عن بكرة أبيه، ليواجه التحدي الفرنسي بمثله، فأضربت سورية إضراباً عاماً شاملاً، وعمت المظاهرات مدنها وقراها معلنة استنكارها للسياسة الفرنسية، وتحولت المظاهرات إلى اشتباكات دامية بين الجنود الفرنسيين وجماهير الشعب الساخطة، وتعالت تحت قبة مجلس النواب صيحات النواب تطالب الشعب بالجهاد، وقدم ١٥ نائباً مشروع قرار يوصي الحكومة بإعلان الحرب على فرنسا، لكن الحكومة رفضت هذا الاقتراح. وارتدى النواب اللباس العسكري، وحذا حذوهم الآلاف من أفراد الشعب، وفتحت مكاتب للتطوع، واشتركت المرأة السورية في إسعاف المصابين برصاص العدو، وكانت تسجل يومياً عشرات المعارك مع القوات الفرنسية في مختلف المدن السورية.

= وأضافت المذكرة: أمام هذه الوقائع تعلن الحكومة السورية التي أقامت مراراً البرهان المحسوس على حسن نيتها، وعلى تأكيد رغبتها في إيجاد حل للأمور المعلقة بين فرنسا وسورية. إن هذه المذكرة تتضمن طلبات تنم على روح لا تتفق مع استقلال سورية وسيادتها، وأنه ليس باستطاعة الحكومة أن تدخل في المفاوضة مع فرنسا على الأساس الوارد في مذكرتها.

وهي إلى جانب ذلك تؤكد أنها تعتبر أن استقدام الجنود الفرنسيين إلى سورية ولبنان دون الحصول على موافقة الحكومتين مساسٌ صريحٌ بسيادة البلاد واستقلالها، وظاهرة ضغط لا يمكن قبولها.

لذلك فإن الحكومة السورية تطلب بإصرار سحب جميع القوات الأجنبية من أراضيها، وأن يصار إلى تسليمها جيشها في أقرب وقت».

وتحولت الاشتباكات إلى ثورة عارمة، جرى خلالها احتلال ثكنات القوات الفرنسية في المدن. وفي ٢٦ أيار ١٩٤٥ أذاع راديو لندن أن الدرك السوري و أفراد الشعب تمكنوا من تحرير مدن حلب وحماة وحمص، وطردوا الفرنسيين منها. وقد شوهد العلم السوري يرفرف فوق قلعة حلب. وذكر الجنرال ديغول: أنه في يوم ٢٨ أيار ١٩٤٥ هوجمت في دمشق جميع المراكز الفرنسية من قبل جماعات من المتظاهرين والدرك، وجميعهم مسلحون بالبنادق الرشاشة والقنابل اليدوية والإنكليزية"[1].

وفي ٢٧ أيار ١٩٤٥ أصدر الجنرال أوليفا روجيه المندوب الفرنسي في سورية بلاغه المشهور رقم ٢٤/ ب الموجه إلى الجنود والضباط الفرنسيين لضرب مراكز الثوار والقضاء عليهم نهائياً[2].

مجزرة البرلمان السوري

في الساعة الخامسة والنصف من مساء ٢٩ أيار ١٩٤٥ توافد فريق من النواب إلى البرلمان لحضور الجلسة المقررة، وتلا رئيس المجلس (سعد الله الجابري) نص الإنذار الذي تسلمه من الجنرال روجيه، ثم رفع الجلسة إلى أجل غير مسمى لعدم اكتمال النصاب القانوني لعقدها، خرج النواب من

---

(١) المصدر: مذكرات الجنرال ديغول- الخلاص – الصفحة ٢٧٤.

[2] تضمن بلاغ روجيه رقم ٢٤/ ب ما يأتي:

- يقضي واجب فرنسا إبادة جميع عناصر الشغب.
- يجب احتلال جميع دوائر الحكومة ومؤسساتها الثقافية.
- منع الاتصال مع الدول العربية المجاورة.
- تجريد أفراد الشعب السوري من السلاح والآلات الجارحة خلال ٤٨ ساعة.
- يجب أن تدار البلاد من قبل حاكم عسكري وتفتح محاكم عسكرية حتى تعود المياه إلى مجاريها.

لأهمية هذا البلاغ وجدنا إدراج نصه كاملاً بالملحق الوثائقي – الوثيقة رقم (٣٤).

المجلس، فوجدوا أمامهم حاجزاً من المصفحات الفرنسية يحيط بمبنى المجلس، بينما كان أزيز الرصاص ودوي القنابل ينهمر على دمشق وأحيائها من جميع الجهات، فانتقل معظم النواب إلى منزل السيد خالد العظم في سوق ساروجة بسبب عدم تمكنهم من الوصول إلى منازلهم.

وكانت مجموعة من الدرك السوريين لا يزيد عددها على ٨٥ دركياً، يتولون حراسة البرلمان المقابل لمبنى رئاسة أركان القوات الفرنسية.

في الساعة الثامنة عشرة وخمسين دقيقة أنزل العلم الفرنسي من فوق مبنى رئاسة الأركان، وطلب ضابط فرنسي من قائد حامية الدرك في البرلمان تقديم التحية لهذا العلم لكنه رفض. تذرع الفرنسيون برفضه وفي الساعة السابعة مساءً، بدأت المصفحات والدبابات الفرنسية تقصف مبنى البرلمان بالرشاشات والقنابل تمهيداً لاقتحامه، لكن حامية الدرك دافعت عن المبنى ببسالة حتى نفدت ذخيرتها، فاقتحمه الفرنسيون، وأحرقوا وثائقه، وقتلوا من بقي في داخله، ومثلوا بجثث الشهداء وشوهوا معالمها.

وفي الساعة الرابعة والنصف من صباح يوم ٣٠ أيار نقلت شاحنات فرنسية جثث بعض الشهداء إلى المزة، وألقت بهم في حفرة جماعية[1].

---

(١) استشهد في مجزرة البرلمان كل من: سعيد قهوجي، مشهور المهايني، محمود الجبيلي، محمد طيب شربك، شحادة إلياس الأمير، خليل جاد الله، برهان باش أمام، إبراهيم فضة، حكمت تسابحجي، محمد حسن هيكل، يحيى محمد الباقي، زهير منير خزنه كاتبي، ممدوح تيسير الطرابلسي، محمد أحمد أومري، محمد خليل البيطار، سعد الدين الصفدي، ياسين نسيب البقاعي، زيد محمد الضبعان، عيد فلاح شحادة، أحمد مصطفى سميد، أحمد محمد القصار، إبراهيم عبد السلام، جورج أحمر، محمد عادل مدني، وآصف إبراهيم هيتو، عبد النبي برنية، طارق أحمد مدحت، سليمان أبو أسعد. وأسرت القوات الفرنسية قائد حامية الدرك السيد شفيق المملوك وثلاثة عشر دركياً، بينما قتل الطبيب مسلم البارودي الذي كان يقوم بواجبه الإنساني في مبنى البرلمان.

استمر إطلاق النار وقصف المدفعية منذ مساء الثلاثاء حتى الساعة العاشرة من صباح الخميس حيث خرج المواطنون من منازلهم، واشتبكوا مع الفرنسيين في شارع بغداد والجبخانة وقصر المفوضية، فانفجر بركان من النيران، وتحول أفق دمشق إلى جحيم لا يُرى فيه إلّا بريقُ القنابل، ولا يُسمع إلّا دويّ المدافع وأزيز الرصاص المنطلق في كل مكان. عاشت دمشق ليلتها الكئيبة الثانية دون أن تنام، وغصت المستشفيات بمئات الجرحى لكنها لم تنج من قصف المدفعية الفرنسية، وقواتها التي انتشرت في الشوارع، وراحت تحطم البيوت والمخازن وتنهب محتوياتها، وتعتدي على أعراض سكانها. وشب حريق كبير في محل المصور نوفل في شارع رامي التهم المباني على جانبي الشارع حتى وصل إلى المرجة وشارع النصر وشارع فؤاد الأول، وامتد إلى بوابة الصالحية.

في مساء الخميس ٣٠ أيار ١٩٤٥، استدعي السفير الفرنسي في لندن ماسيغلي لمقابلة تشرشل بحضور وزير الخارجية البريطانية إيدن حيث أنذر رئيس الحكومة البريطانية فرنسا بالعمل على وقف إطلاق النار في دمشق، وإذا كان لا بد للقتال أن يستمر، فإن قوات صاحب الجلالة لن تستطيع الوقوف موقفاً سلبياً.

لم يَرَ الجنرال ديغول مخرجاً إلا الانصياع للإنذار البريطاني، حتى لا يضع قواته في سورية في موقف لا تحسد عليه بين نيران الثوار ونيران القوات البريطانية، فأصدر أمراً فورياً للجنرال بينيه بوقف إطلاق النار حتى ولو كان هناك من يطلقها، وأن تتمركز القوات الفرنسية في مواقعها التي احتلتها في دمشق دون أن تعترض على التحركات التي ستقوم بها القوات البريطانية. وقام السفير الفرنسي في لندن بإبلاغ إيدن هذا القرار.

في ٣١ أيار ١٩٤٥ تلا إيدن أمام مجلس العموم البريطاني نص الإنذار البريطاني إلى ديغول، لكن ديغول أكد أن نص هذا الإنذار لم يبلغ له رغم إذاعته من راديو لندن(١).

في ١ حزيران ١٩٤٥ أرسل ديغول إلى الجنرال بينيه تعليمات تفصيلية حول السلوك الواجب على القوات الفرنسية أن تتقيد به، وهو عدم استئناف القتال، ما لم تكره على ذلك، المحافظة على مواقعها ضد أي كان، عدم قبول أوامر القيادة البريطانية في أي حال من الأحوال.

وفي مطلع حزيران أيضاً، وصل إلى بيروت الجنرال باجيت القائد الأعلى لقوات الحلفاء في الشرق، وأجرى استعراضاً عسكرياً للقوات البريطانية حمل كل معاني التحدي للقوات الفرنسية، وبعد العرض العسكري اجتمع مع الجنرال بينيه، وسلمه تعليمات تفصيلية للإنذار البريطاني تتضمن:

«إنه تلقى تعليمات من حكومته بتسلم القيادة في سورية ولبنان، وبصفته تلك فإنه يأمر السلطات الفرنسية بأن تنفذ دون جدوى كافة الأوامر التي سيصدرها إليها، وكبداية فإنه يأمر القوات الفرنسية بوقف القتال والانسحاب إلى ثكناتها».

---

(١) مذكرات الجنرال ديغول - الخلاص - الصفحة ٢٧٦. لقد جاء في الإنذار البريطاني ما يلي:

«بسبب الموقف الخطير الذي نجم بين قواتكم (الفرنسية) وبين دولتي المشرق وبسبب المعارك القاسية التي احتدمت، يؤسفنا كثيراً أن نأمر القائد العام في الشرق بالتدخل لمنع إراقة المزيد من الدماء، وإننا لنفعل ذلك لمصلحة الأمن في المشرق ولمصلحة مواصلاتنا الحيوية، من أجل الحرب ضد اليابان. وبغية تلافي أي صدام بين القوات الفرنسية والبريطانية ندعوكم إلى إصدار أمر فوري إلى القوات الفرنسية بوقف إطلاق النار والانسحاب إلى ثكناتهم، بعدها سنكون على استعداد للبدء في مناقشات ثلاثية الجوانب في لندن».

لمّا أبلغ الجنرال بفحوى الإنذار البريطاني، أبرق للجنرال بينيه قائلاً:

«إنني أكرر لك الأوامر التي سبق أن أصدرتها إليك، إن على قواتنا أن تتجمع في مراكز تحددها القوات الفرنسية، وإن عليها البقاء في مراكزها الحالية، بانتظار أوامر جديدة، إننا نأمل بألّا تفرض علينا ضرورة معارضة القوات البريطانية بالقوة».

وفي ٢ حزيران ١٩٤٥ عقد الجنرال ديغول مؤتمراً صحفياً في باريز شرح فيه تدهور العلاقات الفرنسية - البريطانية بعد الأحداث السورية.

وفي ٤ حزيران ١٩٤٥ استدعى الجنرال ديغول السفير البريطاني في باريز وقال له: «إنني أعترف بأننا لسنا قادرين في الوقت الراهن على محاربتكم، ولكنكم أهنتم فرنسا، وخنتم الغرب، وهذا لا يمكن نسيانه»(١).

عادت الحياة الطبيعية إلى أحياء دمشق بعد أسبوع من المجازر التي ارتكبتها القوات الفرنسية، وأعلن وزير الداخلية في مؤتمر صحفي أن عدد القتلى في دمشق بلغ (٦٠٠)، والجرحى الذين أصيبوا بجراح بالغة (٥٠٠) والذين أصيبوا بجراح يمكن معالجتها (١٠٠٠) وهناك (١٢٠) شخصاً من الدرك يعتبرون بحكم المفقودين.

عادت القوات الفرنسية إلى ثكناتها، وجرى ترحيل الرعايا الفرنسيين عن أحياء دمشق، وجمعوا في الثكنات تحت حماية الجنود الفرنسيين.

أدى العدوان الفرنسي على المدن لسورية، وقصف دمشق بالقنابل، ومجزرة البرلمان، إلى سلسلة من ردود الفعل السلبية التي انعكست على السياسة الفرنسية في سورية ولبنان وعلى الجنرال ديغول شخصياً.

فلم يعد في مقدور أي وطني سوري الحديث عن الدخول في مفاوضات مع فرنسا، للتوقيع على أي نوع من الاتفاقيات، بل أصبح جلاء القوات الفرنسية عن سورية دون قيد أو شرط هو المطلب الوطني الوحيد.

---

(١) المصدر: مذكرات الجنرال ديغول - الخلاص - الصفحة ٢٨٠.

وشعر الجنرال ديغول شخصياً بالعزلة الداخلية حين استغل معارضوه أحداث سورية، لشن حملة سياسية وإعلامية ضده. وفشل ديغول بالحصول على تأييد الجمعية الوطنية لسياسته، بل على العكس فاز معارضوه بشجب هذه الجمعية لسياسة ديغول في سورية ولبنان، وانقسم الإعلام الفرنسي، وشنت الصحف المعارضة حملات كبيرة ضد ديغول وحكومته.

ولاحظ ديغول بمرارة ازدياد نفوذ بريطانيا في دولتي المشرق، وحلول قواتها محل القوات الفرنسية في المراكز الإستراتيجية، بينما بدأت القوات الفرنسية والرعايا الفرنسيين يتجمعون في الثكنات انتظاراً لقرار الجلاء.

وعقد مجلس الجامعة العربية جلسة طارئة في القاهرة (٦ حزيران ١٩٤٥) قرر خلالها:

١ - إن مسؤولية ما جرى في سورية ولبنان يقع على عاتق فرنسا وحدها.

٢ - إن بقاء القوات الفرنسية في سورية ولبنان يشكل خطراً على استقلال الدولتين، ولهذا يجب إجلاء هذه القوات عنهما فوراً، وتسليم الوحدات الخاصة مع معداتها لتكون تحت تصرف الحكومتين.

٣- إن مجلس الجامعة سيتخذ التدابير اللازمة وفقاً للمادة السادسة من ميثاق لدفع العدوان عن البلدين[1].

ازدادت عزلة ديغول عن حلفائه، فبالإضافة إلى الإهانات والإنذارات التي وجهها إليه تشرشل إبان العدوان على دمشق، أذاع راديو

---

(١) نصت المادة السادسة من الميثاق «إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشيت هذه الدولة وقوعه، فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالعدوان أن تطلب مجلس الجامعة للانعقاد فوراً، ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا العدوان، ويصدر القرار بالإجماع. أما إذا كان إحدى دول الجامعة فلا يدخل في حساب الإجماع رأي الدولة المعتدية...».

موسكو بأن الحكومة السوفياتية أرسلت مذكرة إلى كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والصين جاء فيها أنها ترى وجوب اتخاذ تدابير عاجلة لإنهاء الأعمال العسكرية في سورية ولبنان وحل النزاع بالوسائل السلمية، ونشرت «البرافدا» مقالاً جاء فيه: «إن الرأي العام السوفيتي يأمل في أن تكون للمذكرة السوفياتية التأثير لحمل الدول المعنية على تحقيق السلام في سوريا ولبنان».

وأدلى جوزيف غرو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية بتصريح قال فيه: «إن التطورات التي حدثت في سوريا ولبنان في الأيام الأخيرة سببت قلقاً لحكومة الولايات المتحدة. ونحن الآن نتخذ كل وسيلة لإيجاد حل سلمي وللحيلولة دون زيادة سفك الدماء».

وبعثت وزارة الخارجية الأمريكية بمذكرة إلى الحكومة الفرنسية طلبت فيها إجراء مراجعة للسياسة الفرنسية في سوريا ولبنان، لأنه نشأ انطباع لدى الحكومة الأمريكية وغيرها من الحكومات بأن فرنسا تستخدم القوة والتهديد بها للحصول على امتيازات في سوريا ولبنان. وأضافت المذكرة «من المهم في هذا الوقت الذي يجري فيه إنشاء منظمة الأمم المتحدة أن تمتنع الدول الكبيرة والصغيرة عن أي عمل يؤدي إلى ريبة بأن عضواً في المنظمة المقبلة يتبع سياسة لا تطابق الروح والمبادئ التي أسست هذه المنظمة للدفاع عنها».

ورفض ديغول اقتراح تشرشل حول الحل الدولي لمشكلة سوريا ولبنان والقاضي بعقد اجتماع ثلاثي أميركي-بريطاني-فرنسي. وقدم ديغول اقتراحاً بديلاً بعقد اجتماع رباعي يضم بالإضافة إلى الدول الثلاث الاتحاد السوفياتي، ويبحث في حل مشاكل الشرق الأوسط برمته. لكن الولايات المتحدة وبريطانيا رفضتا هذا الاقتراح، واتهمتا ديغول باتباع سياسة «الحل الأسوأ».

لقد شعر ديغول أنه لم يعد في مقدور فرنسا المطالبة بعقد معاهدة مع سورية، ولم يعد في مقدورها البقاء فيها فترة أطول، ولهذا اختار ديغول «سياسة الحل الأسوأ» بتبني مبادرة لحل جميع مشاكل الشرق الأوسط عن طريق الخروج الفرنسي والبريطاني منه إن أمكن، وألا يكون جلاء القوات البريطانية عن سورية ولبنان شرطاً مسبقاً لجلاء القوات الفرنسية. فما دامت فرنسا لن تحصل على امتيازات في دولتي المشرق فإن من واجبها حرمان بريطانيا من هذه الامتيازات.

قطعت الحكومة السورية كل اتصالاتها مع الحكومة الفرنسية، واعتبرت كلاً من الجنرال بينيه ممثل فرنسا العام في المشرق، والجنرال روجيه ممثله في دمشق «مجرمي حرب»، وطالبت بإحالتهما إلى محكمة دولية، وقال جميل مردم رئيس الوزراء بالوكالة: «إن الأعمال التي قامت بها فرنسا مؤخراً قد قضت نهائياً على أي احتمال بإعادة العلاقات الطيبة بين بلدينا، ونحن نشكر بريطانيا لتدخلها إلى جانبنا»[1]. وطالبت جامعة الدول العربية بالجلاء التام الكامل القوات الفرنسية، وبالتعويض عن الأضرار التي سببتها، وهددت بقطع علاقات كافة الدول العربية الأعضاء في الجامعة مع فرنسا.

أرادت فرنسا أن تخطو الخطوة الإيجابية الأولى نحو سورية في ٨ تموز ١٩٤٥، فاجتمعت الحكومة الفرنسية برئاسة الجنرال ديغول، وقررت تسليم الوحدات الخاصة (الجيش) للحكومتين السورية واللبنانية اعتباراً من مطلع شهر آب، على أن يتم تجميع القوات الفرنسية في ضواحي المدن السورية الرئيسية، وعقدت اجتماعات في شتورة بين ممثلي الحكومتين السورية واللبنانية وسلطات الانتداب لهذا الغرض. وفي مطلع آب أصدر المندوب الفرنسي تصريحاً جاء فيه:

---

(١) المصدر: المسألة السورية المزدوجة – المصدر السابق – الصفحة ٤١٧.

«تنفيذاً للقرار الذي اتخذته الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية والمنشور يوم ٨ تموز ١٩٤٥، إن الجنرال بينيه المندوب العام والمطلق الصلاحية لفرنسا في الشرق قد نقل اليوم الأول من آب ١٩٤٥ الساعة صفر إلى مسؤولية الحكومة السورية، التي استلمت فوراً، القيادة والمسؤولية للوحدات العسكرية المسماة «القطعات الخاصة» وقد تم هذا النقل استناداً إلى القرارات التي اتخذتها هيئة اللجان الحكومية والملخصة في المحضر المؤرخ في ٣٠ تموز ١٩٤٥، وإن هذا التصريح قد وقع عليه من الجانب الفرنسي كل من الواضعين توقيعهم أدناه والمعتمدين رسمياً لهذا الغرض»[1].

في شهر آب، استلمت الحكومة السورية المشفى العسكري في المزة، وفي ٤ آب استلمت فرقة المدفعية بكامل معداتها، وفي ١٢ آب رفع العلم السوري على سارية نادي الضباط في دمشق، وتسلمت الحكومة السورية مبنى رئاسة الأركان الفرنسية في الصالحية، ورفعت العلم السوري فوقه، كما تسلمت ثكنة الحميدية، وكانت قد استلمت في نهاية تموز جزيرة أرواد وقلعة حلب وحامية البوكمال.

---

(١) اعتبر الأول من شهر آب من كل عام، يوم تأسيس الجيش العربي السوري. لكن تنظيم الجيش جاء بعد ذلك، ففي ١٩ أيلول ١٩٤٥ أصدرت الحكومة السورية القانون رقم ١٩٩ بتنظم الجيش مؤقتاً ريثما يوضع الملاك النهائي له. وفي ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٥ صدر المرسوم الجمهوري رقم ١٣٧٩ بتحديد الملاك النظري للوحدات الخاصة المنتقلة إلى القيادة السورية والمصالح العسكرية المرتبطة بها.
وبموجب الملاك العددي الجديد، كان تعداد ضباط الجيش آنذاك ٤٧٤ ضابطاً. وصف الضباط ٨٣٤، والأفراد ٧٣٣٤، وبلغ المجموع العام للقوات المسلحة ٨٦٤٢ عنصراً، يضاف له ٣٠٤٤ عنصراً من القطعات غير النظامية ومن المستخدمين المدنيين العاملين في صفوف الجيش.

في ٢٠ آب اجتمع مجلس النواب السوري على مدرج جامعة دمشق (بسبب تدمير مبنى البرلمان) وقدم السيد فارس الخوري رئيس الوزراء، مشروع قانون استلام الجيش، وتأمين نفقاته، ولكنه فوجئ بعريضة موقعة من ٥٢ نائباً طلبت سحب الثقة بالحكومة، وتضمنت هذه العريضة «أنه لا يسعنا أن نوافق على ما ورد في مشروع الحكومة من إعطاء الصلاحية الواسعة الواردة في مواد هذا القانون، والتفويض بصرف هذه الملايين، إلا بعد أن تتقدم أمام المجلس حكومة تتمتع بثقته»[١].

في ٢٦ آب ١٩٤٥ قدم السيد فارس الخوري استقالة حكومته، وصدر مرسوم جمهوري بإعادة تكليفه بتشكيل وزارة سورية جديدة[٢]، تقدمت الحكومة الجديدة ببيانها الوزاري أمام مجلس النواب، وفازت بعد المناقشات الصاخبة بثقة المجلس بأغلبية ٥٢ صوتاً ضد ٢٩ صوتاً وامتناع ستة نواب عن التصويت.

لقد استغني في الوزارة الجديدة عن السيد جميل مردم، ولم يستغرب أحد نشوب الخلاف في أوساط الكتلة الوطنية بسبب التناقضات القائمة بين قادتها من جهة، ومسايرة زعيمها السيد شكري القوتلي للجميع حرصاً منه على التفافهم حوله، رغم حراجة الظروف التي تمر بها البلاد، وحاجتها إلى حكومة قوية متماسكة ومستقرة، وتقود البلاد نحو جلاء القوات الأجنبية عن أراضيها، وترعى شؤون الوطن والمواطن، الذي ما زال تحت وطأة

---

(١) استهدف النواب في عريضتهم، حمل السيد جميل مردم وزير الخارجية ووزير الدفاع بالوكالة على الاستقالة بسبب خلافات بينه وبين رجالات الكتلة الوطنية.

(٢) فارس الخوري (رئيساً للوزارة)، لطفي الحفار (للداخلية)، خالد العظم (للدفاع والمالية)، صبري العسلي (للعدل)، أحمد الشرباتي (للمعارف والاقتصاد)، حكمت الحكيم (للأشغال العامة)، حسن جبارة (للإعاشة والتموين)، ميخائيل إليان (للخارجية).

تحكم المحتكرين بقوته، لكنه كان يصبر وينتظر الفرج القريب الذي سيحمله إليه الاستقلال الناجز. بل هانت عليه كل ظروف العيش القاسي، ليحيل حلمه بالجلاء حقيقة واقعة.

لم يمض سوى شهر وخمسة أيام على تشكيل الوزارة الرابعة في العهد الوطني، حتى قدم السيد فارس الخوري استقالة حكومته، نتيجة خلاف نشب بين السيد أحمد الشرباتي وميخائيل إليان من جهة، وقادة الكتلة الوطنية من جهة أخرى، أدى إلى استقالة الوزيرين.

في ٣٠ أيلول ١٩٤٥ صدر مرسوم جمهوري بتكليف السيد سعد الله الجابري (رئيس مجلس النواب) بتشكيل وزارة جديدة. وأعيد انتخاب السيد فارس الخوري رئيساً لمجلس النواب[1].

الجلاء

في ١٠ آب ١٩٤٥ استسلمت اليابان وانتهت الحرب في أقصى الشرق، وقبل ذلك بشهرين احتفل العالم بإقامة هيئة الأمم المتحدة، ولم يعد

---

(١) سعد الله الجابري (رئيساً للوزارة، ووزيراً للخارجية والدفاع بالوكالة)، لطفي الحفار (للداخلية)، نعيم أنطاكي (للمالية ووزيراً للأشغال العامة والبريد والبرق بالوكالة)، صبري العسلي (للعدل ووزيراً للمعارف بالوكالة)، حسن جبارة (للاقتصاد ووزيراً للإعاشة بالوكالة). لم يستلم السيد لطفي الحفار منصبه، فقد انزوى في منزله، ثم قدم استقالته، شعوراً منه بأن هذا المنصب لا يليق به وهو من قادة الكتلة الوطنية. وعلى الرغم من محاولات رئيس الجمهورية إقناع الحفار بالعدول عن الاستقالة، لكنه أصر عليها فعهد إلى رئيس الوزراء (الجابري) في ٢٩ تشرين الأول ١٩٤٥ بوكالة وزارة الداخلية، وفي نهاية كانون الأول ١٩٤٥ قدم السيد نعيم أنطاكي استقالته من وزارة المالية والأشغال العامة، فعهد إلى السيد حسن جبارة بوكالة وزارة المالية، وإلى السيد فتح الله أسيون بوزارة الأشغال العامة والبريد والبرق.

أمام البريطانيين والفرنسيين مبررات مقنعة للبقاء في المشرق العربي، تحت ستار الحفاظ على خطوط المواصلات الإستراتيجية. وخرجت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، بعد الحرب، دولتين عظيمتين، تطالبان باستقلال الشعوب وتحريرها من هيمنة الاستعمار التقليدي الذي قادته بريطانيا وفرنسا، وعقد اجتماع في موسكو حضره وزراء خارجية بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، بهدف إعداد معاهدات الصلح مع كل من بلغاريا ورومانيا وهنغاريا وفلندا، وسارت الأمور على هذا المنوال لإيجاد التسوية النهائية لقضية المشرق العربي، وكانت حكومتا دمشق وبيروت ترسلان الإنذار تلو الإنذار من أجل جلاء القوات الأجنبية عن أراضيهما.

في ضوء هذه الظروف، استدعت الحكومة البريطانية، السفير الفرنسي في لندن وزودته بمشروع اتفاق ينص على انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية على التوالي من الأراضي السورية، على أن يعيد الفرنسيون تجمعهم في لبنان دون أن يحذو البريطانيون حذوهم في أي حال من الأحوال. كان هذا المشروع يعني وضع حد للوجود العسكري الفرنسي والبريطاني في سورية، وإنهاء الوجود البريطاني في لبنان، على الرغم من بقاء الوجود الفرنسي فيه، والاعتراف لفرنسا بحق إقامة مؤسسة عسكرية في لبنان، حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه الأمم المتحدة قادرة على إعفاء فرنسا من مسؤوليات الانتداب.

في ١٣ كانون الأول وافق ديغول على مشروع الاتفاق المذكور، وقام وزيرا خارجية البلدين (بيفن وماسيغلي) بالتوقيع في لندن على اتفاقيتين: الأولى تتعلق بإعادة تجميع القوات، والثانية تتضمن إجراء مشاورات بين الحكومتين لمنع وقوع أي حوادث في الشرق[١].

---

(١) سرعان ما ظهر التناقض بين الموقفين الفرنسي والبريطاني بشأن تفسير بنود هذا الاتفاق على أرض الواقع، فقد أوفدت فرنسا الجنرال دي لارمينا ، وأوفدت =

في ٣١ كانون الأول ١٩٤٥، اتخذت الحكومة السورية قراراً رفضت فيه الاتفاق العسكري الفرنسي - البريطاني، في حين انقسم الساسة الفرنسيون على أنفسهم بين مؤيد ومعارض لهذا الاتفاق، فالسفير الفرنسي في لندن ماسيغلي كان يحث حكومته على العودة إلى المفاوضات العسكرية مع البريطانيين. وأيده في ذلك وزير خارجية فرنسا بيدو، بينما أصر ديغول على رفض العودة إلى المفاوضات، وقرر في ٨ كانون الثاني، مغادرة باريز إلى

= بريطانيا الجنرال بيو إلى بيروت للإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق، ولدى أول اجتماع عقداه تبين وجود اختلافات بينة في التعليمات التي تلقاها كل منهما من حكومته حول تفسير بنود هذا الاتفاق، فالإنكليز كانوا يقبلون بأن يخرج الجميع من سورية، إلا أنهم كانوا يرون بأن تتجمع قواتهم مثل القوات الفرنسية في لبنان(٧٠٠٠ جندي فرنسي مقابل ٣٥٠٠٠ جندي بريطاني)، وبعد ذلك لن يرحلوا عن لبنان إلا إذا رحل الفرنسيون عنه أيضاً. وبعبارة أوضح فإن الاتفاق يعني في النهاية انسحاب فرنسا من الشرق الأوسط بأسره لأن القوات الفرنسية التي ستبحر من بيروت لا تملك أن تتوجه إلى أي مكان آخر غير الجزائر أو مرسيليا، بينما يبقى الإنكليز وبأعداد كبيرة في كل من القاهرة وعمان والقدس وبغداد ويسيطرون وحدهم على هذه المنطقة الحيوية من العالم، الأمر الذي يتناقض مع السياسة التي رسمها ديغول وتقضي بخروج فرنسا وبريطانيا من منطقة الشرق الأوسط برمتها.

يضاف إلى ذلك ما أثاره هذا الاتفاق من ردود فعل محلية ودولية، فقد أعلنت دمشق وبيروت الإضراب العام فور وصول المبعوثين العسكريين الفرنسي والبريطاني إلى بيروت، واستنكر كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاتفاق البريطاني- الفرنسي وطالبا بجلاء القوات الفرنسية والبريطانية فوراً عن كل من سورية ولبنان.

وعقد ممثلو الحكومتين السورية واللبنانية اجتماعاً في شتورة أعلنوا فيه رفضهم لهذا الاتفاق، وطالبوا بجلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن أراضيها فوراً. كما قرر ديغول، بعد ظهور نوايا البريطانيين، وقف المشاورات مع الحكومة البريطانية، وسحب ممثله العسكري من بيروت.

منزله الريفي، وقبل أن يفعل ذلك استدعى السيد فرانسيس غي وزير الخارجية بالوكالة، وأبلغه التوجيه الآتي:

«لقد ربطتنا العلاقات الخارجية بما دعي باتفاق مع بريطانيا. يبدو لي أن هذا الاتفاق ليس سوى خديعة، فالأحجار تتحرك الآن دافعة إيانا نحو الهدف الذي حددته بريطانيا وهو إخراجنا نهائياً من سورية ولبنان. أما الإنكليز فسيبقون بقوة في فلسطين والعراق والأردن ومصر، عليك عدم اتخاذ أي قرار خلال غيابي فيما يتعلق بهذا الموضوع».

في ١٤ كانون الثاني ١٩٤٦ عاد ديغول إلى باريز، وشعر أن الجميع قد تخلى عنه، فقرر الاستقالة، وفي ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٦ غادر السلطة نهائياً بينما استمر السيد جورج بيدو في منصبه كوزير للخارجية. وقام بمحاولات لاستئناف المحادثات العسكرية مع البريطانيين. لكن هذه المحاولات اصطدمت بقرار الحكومتين السورية واللبنانية تقديم شكوى مشتركة إلى مجلس الأمن الدولي(١) الذي تقرر أن يعقد أولى جلساته في لندن بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة. وفي ١٥ شباط ١٩٤٦ بدأ مجلس الأمن بمناقشة هذه الشكوى(٢).

---

(١) انبثق مجلس الأمن من نفس الفكرة (الميثاق) التي انبثقت عنها هيئة الأمم المتحدة. وكان يتألف من أحد عشر عضواً، خمسة منهم دائمون (الولايات المتحدة، فرنسا، الصين الوطنية، الاتحاد السوفييتي، بريطانيا) وستة غير دائمين، ويتجدد انتخابهم كل عامين من قبل دول المنظمة، ولما عقد مجلس الأمن أولى جلساته (١٠ كانون الثاني ١٩٤٦) كان الأعضاء غير الدائمين فيه: مصر، هولندا، البرازيل، المكسيك، بولونيا، أستراليا.

(٢) ترأس الوفد السوري إلى اجتماعات مجلس الأمن السيد فارس الخوري، رئيس مجلس النواب بينما ترأس وفد لبنان السيد حميد فرنجية وزير الخارجية، اللذان لفتا نظر مجلس الأمن إلى وجود القوات الفرنسية والبريطانية في بلديهما، وطالبا بانسحابها فوراً.

كرر المندوبان السوري واللبناني طلبهما بوجوب سحب الجيوش الأجنبية من سورية ولبنان فوراً، فأبدى مندوب فرنسا استغرابه لهذا الطلب، مدعياً أن الحرب ما زالت قائمة، والسلم لم يستتب بعد نهائياً، وأنه ما زالت هناك جيوش من جنسيات مختلفة متمركزة بسبب الأحوال الحاضرة في أراضي كل بلاد محاربة، أو داخلة في الحرب عملياً. ثم أكد ميل الحكومتين البريطانية والفرنسية سحب جيوشهما فوراً من سورية ولبنان، بشرط أن تقوم الأمم المتحدة بإجراء الترتيبات اللازمة لحفظ الأمن في هذا الجزء من العالم، وقال: «إن اتفاقية ١٣ كانون الأول ١٩٤٥ لم يفسرها الموقعون عليها بأنه يقصد منها الاحتفاظ بجيوشهم في بلاد المشرق دون تحديد وقت، فيما لو لم يتخذ مجلس الأمن قراراً بذلك إن المسألة بعض المصاعب الفنية. وفرنسا ترغب في بحث هذه المسألة مع الحكومتين السورية واللبنانية».

وأكد المندوب البريطاني للحكومتين السورية واللبنانية أن حكومة صاحب الجلالة تعطف على قضيتهما، وعلى رغبتهما في انسحاب الجيوش البريطانية من أراضيهما مشيراً إلى أن دخول القوات الفرنسية والبريطانية إلى سورية إنما كان للسببين الآتيين:

الأول: لمنع الألمان من استخدام المطارات التي وضعتها حكومة فيشي تحت تصرفهم.

الثاني: لتأمين المواصلات إلى الشرق الأقصى.

وقال: «إن الحكومة السورية نفسها دعت الجيوش البريطانية في أيار ١٩٤٥ للتدخل في حسم النزاع الذي قام آنئذ بين فرنسا وسورية، وألحت على هذه الجيوش بالبقاء ما دام في البلاد جيش فرنسي». وبعدما وافق المندوب البريطاني على ما جاء في كلام المندوب الفرنسي بشأن الاتفاق

العسكري البريطاني - الفرنسي المؤرخ في ١٣ كانون الأول ١٩٤٥، أعلن عن عزم حكومته على سحب جيوشها في أقرب وقت ممكن.

وتحدث السيد ستاتينوس مندوب الولايات المتحدة معلناً أن السياسة التي أقرتها بلاده هي جلاء الجيوش الأجنبية عن جميع بلدان الأمم المتحدة فور إعلان هذه البلدان رغبتها في ذلك. ثم أبدى رغبة حكومته في أن يعمل المجلس على تنفيذ طلب سورية ولبنان بالسرعة الممكنة.

ثم تكلم السيد فيشنسكي المندوب السوفييتي مطولاً، وفند ما جاء في البيان الفرنسي والمذكرة الفرنسية المؤرخة في ١٨ أيار ١٩٤٥ قائلاً: «إنها تتحدث عن نفسها إن سورية ولبنان يطلبان جلاء الجيوش عن أراضيهما، فيجب والحالة هذه أن تنفذ رغبتهما، وأن تنسحب هذه الجيوش من البلدين في وقت يحدده المجلس».

وقال مندوب الصين الوطنية: «إن بقاء الجيوش الفرنسية والبريطانية في سورية ولبنان دون رغبتهما في ذلك يحد من سياسة هذين البلدين، ويعتبر انتهاكاً لحرية الميثاق، ولا يتفق مع القانون الدولي». وطلب أن تتخذ التدابير العملية لتحديد موعد بدء الجلاء وانتهائه، وحبذ مبدأ المفاوضة بين الأطراف المعنية، بشرط إطلاع المجلس على سيرها وتقدمها اللذين يجب أن يتما بسرعة.

وتحدث رئيس مجلس الأمن مبيناً أن وجود الجيوش في سورية ولبنان لم يكن بناء على اتفاق سابق بين هذين البلدين، وكل من بريطانيا وفرنسا، ولا بناء على طلب من حكومتيهما، كما أن سورية ولبنان تعتبران أنه لا يحق لبريطانيا وفرنسا أن تضطلعا بالمحافظة على الأمن في أراضيهما. حبذا مبدأ المفاوضة بين هؤلاء الفرقاء بشأن الجلاء ضمن نطاق الميثاق، وتحت مراقبة مجلس الأمن وإشرافه. وبعد انتهاء المتحدثين، قدم المندوب السوفييتي

مشروع قرار يطلب من فرنسا وبريطانيا الجلاء التام والفوري عن أراضي البلدين، لكن مشروع القرار لم يحصل على الأصوات الكافية لإقراره. ثم تقدم المندوب الأمريكي بمشروع قرار ينص على:

«إن مجلس الأمن قد أخذ علماً بالتصريحات التي أدلى بها الفرقاء الأربعة وسواهم من أعضاء المجلس، ويعرب عن ثقته بجلاء الجيوش الأجنبية عن سورية ولبنان في أسرع وقت ممكن، وبقيام الدول صاحبة العلاقة بمفاوضات لتحقيق هذه الغاية دون تأخير، ويرجو من الدول المعنية أن تعلمه بنتائج هذه المفاوضات».

نال مشروع القرار أغلبية أصوات مجلس الأمن، لكنه سقط بالفيتو السوفييتي ولهذا لم يكتسب الصفة القانونية طبقاً للأحكام الواردة في المادة ٢٧ من الميثاق، لكن تصويت مندوبي بريطانيا وفرنسا إلى جانبه أدى إلى تعهدهما بوضعه موضع التنفيذ.

في ٣ آذار ١٩٤٦ جرى التوقيع في باريز على اتفاق بريطاني – فرنسي، ينص على البدء بإجلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن سورية اعتباراً من الحادي عشر من شهر آذار على أن ينتهي موعد جلاء آخر جندي يوم الثلاثين من نيسان، وينص أيضاً على أن ينتهي موعد جلاء جندي من لبنان يوم ٣١ آب ١٩٤٦.

أنجزت القوات الفرنسية والبريطانية جلاءها عن الأراضي السورية يوم الأربعاء ١٧ نيسان ١٩٤٦، فأصدرت الحكومة السورية قراراً باعتبار هذا اليوم عيداً وطنياً للجمهورية العربية السورية باسم عيد الجلاء. وقد جرى إبلاغ مجلس الأمن بذلك في ١٦ أيار ١٩٤٦، وتم في ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٦ انتخاب سورية عضواً غير دائم في مجلس الأمن الدولي. فكانت سورية أول بلد عربي تحرر في آسيا وأفريقيا دون أي امتياز لأجنبي، ودون عقد دينية أو طائفية أو إقليمية.

ملحق الوثائق

الوثـائـق

١ - نص الاتفاق بين حزب الاتحاد والترقي والمنتدى الأدبي ١٩١٣ .

٢ - معاهدة بطرسبورغ لعام ١٩١٥ .

٣ - اتفاق سايكس - بيكو ٩ أيار ١٩١٦ .

٤ - رسالة اللورد بلفور وزير خارجية بريطانيا للشريف حسين - ٨ شباط ١٩١٨ .

٥ - إعلان الأمير فيصل تأسيس الدولة العربية في سورية - ٢ تشرين الأول ١٩١٨ .

٦ - نص التصريح البريطاني - الفرنسي - ٨ تشرين الثاني ١٩١٨ .

٧ - نص مذكرة الأمير فيصل إلى مؤتمر الصلح - ١ كانون الثاني ١٩١٩ .

٨ - نص خطاب الأمير فيصل في دمشق - ٥ أيار ١٩١٩ .

٩ - أسماء أعضاء المؤتمر السوري - ٧ حزيران ١٩١٩ .

١٠ - ملخص تقرير لجنة كينغ - كراين إلى مؤتمر الصلح في باريز آب ١٩١٩ .

١١ - مفكرة باحتلال سورية والعراق وفلسطين - ١٣ أيلول ١٩١٩ .

١٢ - مذكرة خارجية البريطانية للأمير فيصل - ٩ تشرين الأول ١٩١٩ .

١٣ - اتفاقية فيصل - كليمنصو - ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٩ .

١٤ – قرار المؤتمر السوري بإعلان الاستقلال – ٧ آذار ١٩٢٠ .

١٥ – مذكرة غورو للملك فيصل التي تتضمن الإنذار – ١٤ تموز ١٩٢٠ .

١٦ – بيان وزير الدفاع السوري حول إنذار غورو ١٥ تموز ١٩٢٠ .

١٧ – نص بلاغ مجلس الوزراء السوري حول الانتداب – ٥ آب ١٩٢٠ .

١٨ – نص الاتفاق الفرنسي – البريطاني لرسم حدود سورية الشرقية والجنوبية ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠ .

١٩ – نص اتفاقية أنقرة بشأن الهدنة بين تركيا وفرنسا – ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١ .

٢٠ – نص القانون الأساسي للاتحاد السوري ٢٨ حزيران ١٩٢٢ .

٢١ – نص صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم المتحدة ٢٤ تموز ١٩٢٢ .

٢٢ – نص برقية المفوض السامي ريغان إلى رئيس وزراء فرنسا حول النشاط الصهيوني ٨ تموز ١٩٢٤ .

٢٣ – نص القانون الأساسي للكتلة الوطنية – تشرين الثاني ١٩٣٢ .

٢٤ – نص المعاهدة السورية – الفرنسية لعام ١٩٣٦ .

٢٥ – نص الأمر رقم ٣٠ بشأن الشرق الأوسط الصادر عن هتلر في ٢٣ أيار ١٩٤١ .

٢٦ – نص التصريح الفرنسي المتضمن إعلان استقلال سورية ٢٧ أيلول ١٩٤١ .

٢٧ – نص مضبطة إعلان الاستقلال ٢٧ أيلول ١٩٤١ .

٢٨ – نص خطاب الجنرال كاترو ٢٧ أيلول ١٩٤١ .

٢٩ – نص خطاب الشيخ تاج الدين الحسني ٢٧ أيلول ١٩٤١ .

٣٠- نص بيان الحكومة السورية بمناسبة إعلان الاستقلال ٢٧ أيلول ١٩٤١ .

٣١- قرار المفوض السامي بضم دولة جبل الدروز إلى سورية ١٢ كانون الثاني ١٩٤٢ .

٣٢- قرار المفوض السامي بضم دولة جبل العلويين إلى سورية ١٢ كانون الثاني ١٩٤٢ .

٣٣- قائمة الاتفاقيات الموقعة بين الحكومتين السورية والفرنسية ٥ تموز ١٩٤٤ .

٣٤- بلاغ الجنرال أوليفا روجيه المندوب السامي الفرنسي ٢٧ أيار ١٩٤٥ .

الوثيقة رقم (١)

الاتفاق المعقود بين جمعية الاتحاد والترقي ومنتدى الشبيبة العربية (١٩١٣)

المادة الأولى: يكون التعليم الابتدائي والإعدادي باللغة العربية في جميع البلاد العربية، كما يكون التعليم بلغة الأكثرية. ويكون تعليم التركية إجبارياً في المدارس الإعدادية.

المادة الثانية: يشترط في رؤساء المأمورين بوجه عام أن يكونوا واقفين على اللغة العربية. أما سائر المأمورين فيعينون من قبل الولاية. إلا أن الحكام ومأموري العدلية الذين يولون أعمالهم بإرادة سَنِيَّة فيعينون من المركز. وأما الولاة فيستثنون من القيد السالف الذكر.

المادة الثالثة: إن العقارات والمؤسسات الوقفية المشروط صرفها إلى الجهات الخيرية المحلية فيترك أمرها إلى مجالس الجمعيات المحلية، وتدار من قبلها، وفق شروطها الخاصة.

المادة الرابعة: تترك الأمور المعتبرة من المنافع العامة إلى الإدارات المحلية.

المادة الخامسة: يؤدي الأفراد خدماتهم العسكرية في وقت السلم داخل البلاد العربية وفي دوائر مناطق الجيش التي ينتسبون إليها. إلا أن الجنود الذين لا بد من إرسالهم في الحالة الحاضرة إلى الحجاز وعسير واليمن فيرسلون من جميع الولايات العثمانية في نسب معينة.

المادة السادسة: تكون نافذة في الحال المقررات التي تتخذها مجالس المديريات العامة ضمن صلاحياتها القانونية.

المادة السابعة: يقبل كمبدأ أساسي أن يكون في الوزارة ثلاثة من العرب على الأقل.

ويكون في الدوائر المركزية عدد مماثل منهم بصفة مستشارين أو معاونين. ويعتبر من الأسس المقررة أن يكون في كل لجان المأمورين وشورى الدولة ومجلس المشيخة الإسلامية ومجالس سائر الدوائر المركزية اثنان أو ثلاثة من العرب. كما يكون في كل وزارة أربعة أو خمسة موظفين من درجات مختلفة من العرب أيضاً.

المادة الثامنة: يكون في الحالة الحاضرة خمسة ولاة وعشرة متصرفين من العرب، كما ستزال المغدوريات التي لحقت بالموظفين في الدوائر الملكية والعدلية والعلمية الذين لم يرفعوا بالنسبة إلى سائر زملائهم. وسيكون فيما بعد تعيين الموظفين وترفيعهم وتأديبهم وفق قانون خاص.

المادة التاسعة يعين في مجلس الأعيان من العرب اثنان عن كل ولاية عربية.

المادة العاشرة يعين في كل ولاية مفتشون مختصون من الأجانب في الدوائر والمصالح التي تحتاج إليهم. على أن تقرر صلاحيات هؤلاء المفتشين وواجباتهم بنظام خاص يكفل الحصول على الفوائد الانضباطية والإصلاحية المطلوبة والمنتظرة منهم.

المادة الحادية عشرة يسدد النقص الموجود حالياً في ميزانيات الدوائر التي تركت إدارتها إلى الولايات عن طريق إضافة موارد كافية إليها. كما سيخصص نصف حصيلة ضريبة المسقفات إلى الإدارات المحلية بغية صرفها على شؤون المعارف.

الإمضاء: عبد الكريم الخليل الإمضاء: طلعت

الوثيقة رقم (٢)

معاهدة بطرسبورغ

(١٩١٥)

بناء على المفاوضات التي دارت بين بريطانيا وفرنسا وروسيا في ربيع عام ١٩١٥ في لندن وباريس، وبناء على اقتناع الدول المتحالفة بوجوب إنقاذ الأمم الخاضعة للسلطة العثمانية وتقسيمها إلى مناطق نفوذ فيما بينها .

ولما كانت الأكثرية الساحقة من أبناء هذه البلاد راغبة جد الرغبة في الخلاص من تحكم الحكومة الحاضرة.

ولما كان الواجب يقضي بضرورة العمل على تدريب هذه الشعوب فقد تقرر ما يلي :

المادة الأولى: تتعهد فرنسا وبريطانيا وروسيا فيما بينها بأن تعمل يداً واحدة في سبيل إنقاذ البلاد العربية وحمايتها وتأليف حكومة إسلامية مستقلة فيها تتولى بريطانيا مراقبتها وإدارتها.

المادة الثانية: تتعهد الدول المتعاقدة بحماية الحج وتسهيل سائر السبل المؤدية إلى مرور الحجاج وعدم الاعتداء عليهم.

المادة الثالثة: تقسم البلاد العثمانية إلى مناطق نفوذ بين الدول المتعاقدة على الوجه الآتي :

منطقة نفوذ روسيا

أولاً : تنال المناطق التالية:

أ - ولايتي أرضروم وبتليس والمناطق التابعة لهما.

ب- الأراضي الكائنة جنوبي كردستان، وتمتد على خط من ولاية موش إلى سعرد ومن هناك ينحدر إلى جزيرة ابن عمر، ثم تتبع خطاً مستقيماً ومنها إلى الحدود الإيرانية.

ج- تتجه نقطة الحدود هذه من موش شمالاً إلى البحر الأسود فتدخل طرابزون في سمتها.

د - تنتهي نقطة حدود روسيا على البحر الأسود شرقي طرابزون في نقطة تحدد فيما بعد.

هـ- تخضع هذه الأراضي خضوعاً تاماً إلى حكومة صاحب الجلالة قيصر روسيا، وتعتبر من ممتلكاته.

منطقة نفوذ فرنسا

ثانياً: تضم إلى منطقة نفوذ فرنسا المناطق الآتية:

أ - السواحل السورية، وتبدأ من السواحل من حدود الناقورة مارة بصور وصيدا فبيروت فطرابلس واللاذقية وتنتهي في الإسكندرونة.

ب- تضم المناطق الساحلية جميعها إلى فرنسا مع جبل لبنان المعروفة حدوده بموجب الاتفاق الدولي المعقود سنة ١٨٦١ .

تضم جزيرة أرواد والمناطق المجاورة لها والجزر الصغيرة القائمة على الساحل نفسه، وتضم مقاطعة كيليكية (أدنة) من جهة الجنوب من الحدود الخاضعة للنفوذ الروسي في جزيرة ابن عمر، ثم تتجه إلى عينتاب وماردين ثم تنحدر شمالاً من آق طاغ قيصري آق طاغ يلدز طاغ - زرعه- أكين - خربوط.

ج- تظل هذه المنطقة خاضعة تمام الخضوع للنفوذ الفرنسي .

منطقة نفوذ بريطانيا

ثالثاً: تؤلف منطقة النفوذ البريطاني كما يلي:

أ - تضم المنطقة الممتدة من الحدود الروسية والفرنسوية في المنطقتين المذكورتين إلى النفوذ البريطاني، وهذه المنطقة تضم العراق ونفس مدينة بغداد.

ب- السواحل الممتدة من الحدود العربية إلى حيفا فعكا حيث تتصل بحدود نفوذ فرنسا.

ج- تضم المنطقة الممتدة من خليج فارس إلى آخر البحر الأحمر إلى نفوذ بريطانيا.

د - تؤلف الحكومات العربية عملاً بالمادة الآتية من سكان المناطقة المسكونة بالعرب على أن تكون هذه الحكومات حائزة على السيادة والاستقلال اللازم لها والذي يعين فيما بعد بين الحكومات المتألفة.

رابعاً: تؤلف في المنطقة الكائنة بين منطقتي النفوذ الفرنسي والبريطاني دولة أو حلف دول عربية مستقلة وفقاً لاتفاق خاص بين فرنسا وإنكلترا على أن تحدد حدود هذه الدولة حين عقد هذا الاتفاق.

خامساً: يكون ثغر الإسكندرية دولياً وتعلن حريته.

سادساً: تعتبر فلسطين وأماكنها المقدسة منطقة خارجة عن الأراضي التركية على أن توضع تحت إدارة خاصة وفقاً لاتفاق يعين بين فرنسا وإنكلترا وروسيا بهذا الشأن وتحدد مناطق نفوذ المتعاقدين ومصالحهم.

سابعاً: تقبل الدول المتعاقدة جانباً من الدين العثماني بنسبة الأراضي التي تملكها[1].

---

(١) المصدر أمين سعيد - تاريخ الاستعمار - الفرنسي والإيطالي في بلاد العرب - الجزء الثاني القاهرة عام ١٩٣٦.

الوثيقة رقم (٣)

اتفاق سايكس بيكو

٩ مايو سنة ١٩١٦

المادة الأولى: إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا وتحميا دولة عربية برئاسة رئيس عربي في المنطقتين «أ» (داخلية سورية) و «ب» (داخلية العراق) المبينة في الخريطة الملحقة بهذا الاتفاق.

يكون لفرنسا في منطقة «أ» ولإنكلترا في منطقة «ب» حق الأولوية في المشروعات والقروض المحلية وتنفرد فرنسا في منطقة «ب» بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب بناءً على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثانية: يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء (سورية الساحلية) ولإنكلترا في المنطقة الحمراء (منطقة البصرة) إنشاء ما ترغبان به من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة أو من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثالثة: تنشأ إدارة دولية في المنطقة السمراء (فلسطين) يعين شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة.

المادة الرابعة: تنال إنكلترا ما يلي:

١ - ميناءي حيفا وعكا.

٢ - يضمن مقدار محدود من مياه دجلة والفرات في المنطقة «أ» للمنطقة «ب»، وتتعهد حكومة جلالة الملك من جهتها بألا تتخلى في

أي مفاوضات ما مع دولة أخرى للتنازل عن جزيرة قبرص إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسوية مقدماً.

المادة الخامسة: تكون اسكندورنة ميناء حراً لتجارة الإمبراطورية البريطانية، ولا تنشأ معاملات مختلفة في رسوم الميناء ولا تفرض تسهيلات خاصة للملاحة والبضائع البريطانية.

وتباح حرية النقل للبضائع الإنكليزية عن طريق إسكندرونة وسكة الحديد في المنطقة الزرقاء سواء كانت واردة إلى المنطقة الحمراء أو إلى المنطقتين «أ» أو «ب» أو صادرة منها.

ولا تنشأ معاملات مختلفة مباشرة أو غير مباشرة على أي من سكك الحديد أو في أي ميناء من موانئ المناطق المذكورة تمس البضائع والبواخر البريطانية.

تكون حيفا ميناء حراً لتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد الواقعة تحت حمايتها، ولا يقع اختلاف في المعاملات، ولا يرفض إعطاء تسهيلات والبضائع الفرنسوية، ويكون نقل البضائع حراً بطريق حيفا وعلى سكة الحديد الإنكليزية في المنطقة السمراء (فلسطين) سواء كانت البضائع صادرة من المنطقة الزرقاء أو الحمراء، أو من المنطقتين «أ» أو «ب» إلى ما بعد الموصل جنوباً، ولا إلى المنطقة «ب» إلى ما بعد سامراء شمالاً إلى أن يتم إنشاء خط حديدي يصل بغداد بحلب ماراً بوادي الفرات، ويكون ذلك بمساعدة الحكومتين.

المادة السابعة: يحق لبريطانيا العظمى أن تنشئ وتدير وتكون المالكة الوحيدة لخط حديدي يصل حيفا بالمنطقة «ب»، ويكون لها ما عدا ذلك حق دائم بنقل الجنود في أي وقت كان على طول هذا الخط، ويجب أن يكون معلوماً لدى الحكومتين أن هذا الخط يجب أن يسهل اتصال حيفا ببغداد، وأنه إذا

حالت دون إنشاء خط الاتصال في المنطقة السمراء مصاعب فنية ونفقات وافرة لإدارته تجعل إنشاءه متعذراً، فالحكومة الفرنسوية تسمح بمروره طريق بربورة- أم قيس - ملقى - غسطا - مغاير إلى أن يصل المنطقة «ب».

المادة الثامنة تبقى تعريفة الجمارك التركية نافذة عشرين سنة في جميع المنطقتين الزرقاء والحمراء وفي المنطقتين (أ) و(ب) فلا تضاف أي على الرسوم، ولا تبدل قاعدة التثمين في الرسوم بقاعدة أخذ العين إلا أن يكون باتفاق بين الحكومتين.

ولا تنشأ جمارك داخلية بين أي منطقة وأخرى في المناطق المذكورة أعلاه، وما يفرض من رسوم جمركية على البضائع المرسلة يدفع في الميناء، ويعطى لإدارة المنطقة المرسلة البضائع.

المادة التاسعة من المتفق عليه أن الحكومة الفرنسية لا تجري مفاوضة في أي وقت للتنازل عن حقوقها، ولا تعطى مالها من الحقوق في المنطقة الزرقاء لدولة أخرى سوى للدولة أو لحلف الدول العربية بدون أن توافق على ذلك مقدماً حكومة جلالة الملك التي تتعهد للحكومة الفرنسوية بمثل هذا في المنطقة الحمراء.

المادة العاشرة: تتفق الحكومتان الإنكليزية والفرنسوية بصفتهما حاميتين للدولة العربية على ألا تمتلكا ولا تسمحا لدولة ثالثة أن تمتلك أقطاراً في شبه جزيرة العرب، وتنشئ قاعدة بحرية على ساحل البحر المتوسط الشرقي على ألا يمنع تصحيحا في حدود عدن قد يصبح ضرورياً بسبب عداء الترك الأخير.

المادة الحادية عشرة: تستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها لتعيين حدود الدولة أو حلف الدول العربية.

المادة الثانية عشرة: من المتفق عليه ما عدا ذكره أن تنظر الحكومتان في الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح إلى البلاد العربية"[1].

(١) المصدر أمين سعيد – تاريخ الاستعمار – الفرنسي والإيطالي في بلاد العرب – الجزء الثاني القاهرة عام ١٩٣٦.

الوثيقة رقم (٤)

برقية اللورد بلفور وزير خارجية بريطانيا للشريف حسين

٨ شباط ١٩١٨

«أمرني جناب فخامة نائب جلالة الملك أن أبلغ جلالتكم البرقية التي وصلت إلى فخامته من نظارة الخارجية البريطانية بلندن، وقد عنونتها حكومة جلالة الملك، ملك بريطانيا العظمى، باسم جلالتكم، وهذا نصها بالحرف الواحد:

«إن الرغبة والصراحة التامة اللتين اتخذتموهما في إرسالكم التحريرات التي أرسلها القائد التركي في سورية إلى سمو الأمير فيصل وسمو الأمير عبد الله، إلى جناب نائب جلالة الملك كان لهما أعظم الأثر لدى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى، وأن الإجراءات التي اتخذتموها جلالتكم بهذا الشأن لم تكن إلا رمزاً عن تلك الصداقة والصراحة التي كانت الشاهد الدائم على حسن العلاقة بين الحكومة الحجازية وحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى.

ومما لا يحتاج إلى دليل أن السياسة التي تنسج عليها تركيا هي خلق الارتياب والشك بين دول الحلفاء وبين العرب الذين هم تحت قيادة وعظيم إرشادات جلالتكم والذين بذلوا الهمة الشماء ليظفروا بإعادة حريتهم القومية. والسياسة التركية لا تتوانى في بذر ذلك الارتياب، فتوسوس للعرب بأن دول الحلفاء ترغب في الأراضي العربية، وتلقي في روع دول

الحلفاء أن إرجاع عن مقصدهم أمر محتمل. ولكن أقوال الدساسين لن تقوى على إيقاع الشقاق بين الذين اتجهت عقولهم إلى فكر واحد وغرض واحد.

إن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى والدول الحليفة لها ما زالت واقفة موقف الثابت لكل نهضة تؤدي إلى تحرير الأمم المظلومة. وهي مصممة أن تقف بجانب الأمم العربية في جهادها لتبني عالماً عربياً يسوده القانون والشرع بدل الظلم العثماني.

إن حكومة ملك بريطانيا العظمى تكرر وعدها السابق بخصوص تحرير الأمم العربية. ولقد سلكت مسلك التحرير هذا، وستستمر عليه بكل استقامة وتصميم لكي تحفظ العرب الذين تحرروا من السقوط في وهدة الدمار، وتساعد الذين لا يزالون تحت نير الظالمين لينالوا حريتهم».

اكتنف كتاب وزير الخارجية البريطانية هذا غموض مقصود، فلم ترد فيه أي أشارة إلى موضوع احتجاج الحسين على اتفاق سايكس - بيكو. ورأى ريجينالد وينغيت أن تأكيدات حكومته في هذا الكتاب مبهمة غير وافية فأعقبه ببرقية منه إلى الحسين قال فيها:

إن الوثائق التي وجدها البلشفيك بوزارة الخارجية في بتروغراد لا تمثل اتفاقاً فعلياً تم عقده بين الحلفاء، وإنما هي سجل لمذاكرات ومباحثات مؤقتة جرت بين بريطانيا وفرنسا وروسيا في الأيام الأولى من الحرب، وقبل الثورة العربية، ويقصد منها اجتناب الصعوبات بين الدول في حربها مع تركيا.

لقد شوه جمال باشا صورة التفاهم الأصلية بين الدول، وأغفل ما نصت عليه من ضرورة الحصول على موافقة السكان ذوي العلاقة وصيانة مصالحهم، وما ندري أن كان ما قد فعله جهلاً منه أم خبثاً».

الوثيقة رقم (٥)

الشريف فيصل يعلن تأسيس الدولة العربية
في سورية باسم «السلطان» حسين

إلى أهالي سورية المحترمين

أشكر جميع السوريين على ما أبدوه من العطف والمحبة وحسن القبول لجيوشنا المنصورة، والمسارعة للبيعة باسم مولانا السلطان أمير المؤمنين الشريف حسين نصره الله، ثم أبلغهم المواد الآتية:

١ - شكلت في سورية حكومة دستورية عربية مستقلة استقلالاً مطلقاً لا شائبة فيه باسم مولانا السلطان حسين شاملة جميع البلاد السورية.

٢ - قد عهدت إلى السيد رضا باشا الركابي بالقيادة العامة للحكومة المذكورة نظراً لثقتي باقتداره ولياقته.

٣ - تتألف إدارة عرفية لرؤية المواد التي يحيلها القائد إليها، بناء عليه أرجو من الأهالي الكرام المحافظة على الهدوء والسكون والطاعة للحكومة الجديدة والانقياد لأوامرها والإصغاء لتبليغاتها وإني سأكون شديد العقاب على من يجرؤ على مخالفة أوامرها والعبث بقوانينها، وإيقاع العراقيل في سبيل رقيها وسيرها.

ولذلك فإني آمل من أهالي سورية الذين برهنوا على محبتهم لنا بترحيبهم بنا أن يكونوا مثالاً حسناً للطاعة والسكون حتى يثبتوا للعالم أجمع أنهم أمة لائقة بالاستقلال قادرة على إدارة شؤونها بنفسها.

وليعلم جميع الناس أن حكومتنا قد تأسست على قاعدة العدالة والمساواة. فهي تنظر إلى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم نظراً واحداً لا تفرق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي، فهي تسعى بكل ما لديها من الوسائل لتحكيم دعائم الدولة التي قامت باسم العرب، وتستهدف إعلاء شأنهم وتأسيس مركز سياسي لهم بين الأمم الراقية.

والله نسأل أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خير العرب وإعلاء كلمتهم والسلام.

في ٢٧ ذي الحجة ١٣٣٦ (٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩١٨)

التوقيع: الشريف فيصل

الوثيقة رقم (٥)

تصريح ٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٧[١]

«إن السبب الذي من أجله حاربت فرنسا وإنكلترا في الشرق تلك الحرب التي أهاجتها مطامع الألمان إنما هو لتحرير الشعوب التي رزحت

---

(١) كان ذلك بعد أن كشف النقاب لأول مرة وجود معاهدات سرية عندما عثر عليها في ملفات وزارة الخارجية الروسية بعد ثورة أكتوبر. وقد أصدر وزير الخارجية تروتسكي آنذاك أمراً بنشرها. ونشرت صحيفة المانشستر جارديان خلاصة المعاهدات المتعلقة منها باستانبول وبآسيا الصغرى (اتفاقية سايكس بيكو) وأجاب بلفور على الأسئلة المحرجة التي واجهه بها مجلس العموم البريطاني وكان وزير الدولة للشؤون الخارجية يقول: «ما كان ينبغي نشر هذه الوثائق التي نحن بصددها، هذا وإني لا أنوي إعادة نشرها». ثم أضاف: «لا شك في أن عدداً من هذه الوثائق ليس له أيّ علاقة بهذه البلاد، إنما يتعلق بشؤون حكومات حلفائنا».
ثم أرسل جمال باشا نص اتفاقية سايكس- بيكو في كتابين سلم أحدهما إلى الأمير فيصل والآخر إلى جعفر باشا العسكري مقترحاً عقد صلح منفرد مع العرب، فأرسلها الملك حسين إلى المفوض السامي البريطاني في القاهرة فتلقى برقية تعرب عن (عظيم ارتياح) الحكومة البريطانية (للدوافع المخلصة) التي دفعت بالملك حسين إلى هذه الثقة. وأضافت: أنه من غير الضروري أن نلفت نظركم إلى أن هدف الأتراك بذر بذور الشك والريبة بين الحلفاء وبين أولئك العرب الذين يكافحون تحت لوائكم وبزعامتكم لنيل حريتهم .. إن حكومة جلالته وحلفائها تقف بثبات إلى جانب كل حركة تهدف إلى تحرير الشعوب المظلومة، وهي مصممة كذلك على مساندة الشعوب العربية في كفاحها لإنشاء عالم عربي يحل فيه القانون محل المظالم العثمانية .. إن حكومة جلالته تؤكد مرة أخرى تمسكها بتعهدها المتعلق بتحرير الشعوب العربية».

أجيالاً طوالاً تحت مظالم الترك تحريراً تاماً نهائياً وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الأهالي الوطنية لها اختياراً حراً. ولقد أجمعت فرنسا وإنكلترا على أن يؤيدا ذلك بأن تشجعا وتعينا على لإقامة هذه الحكومات والإدارات الوطنية في سورية والعراق المنطقتين اللتين أتم الحلفاء تحريرها من الأراضي التي مازالوا يجاهدون في تحريرها، وأن تساعدا هذه الهيئات وتعترفا بها عندما تؤسس فعلا – وليس من غرض لفرنسا وإنكلترا أن تنزلا أهالي هذه المناطق إلى الحكم الذي تريدانه، ولكن همهما الوحيد أن يتحقق بمعونتهما ومساعدتهما المفيدة عمل هذه الحكومات والإدارات التي يختارها الأهلون من ذات أنفسهم، وأن تضمنا لهم عدلاً منزهاً يساوي بين الجميع، ويسهل عليهم ترقية الأمور الاقتصادية في البلاد بإحياء مواهب الأهالي الوطنية، وتشجعهم على نشر العلم ووضع حد للخلاف القديم الذي قضت به السياسة التركية – تلك هي الأغراض التي ترمي إليها الحكومتان المتحالفتان في هذه الأقطار المحررة».

الوثيقة رقم (٧)

المذكرة التي رفعها فيصل إلى مؤتمر الصلح

«إن البلاد الواقعة ضمن خط يمتد من الإسكندرونة إلى إيران جنوباً إلى المحيط الهندي هي موطن «العرب»، ونعني «بالعرب» مجموعة من الأعراق السامية المتقاربة بالنسب وجميعها تتكلم لغة واحدة هي اللغة العربية. أما العناصر التي لا تتكلم العربية في هذه المنطقة فإني اعتقد أنها لا تتجاوز الواحد في المئة من مجموع السكان.

إن هدف الحركة القومية العربية(التي أصبح والدي في أثناء الحرب زعيمها، وذلك نزولاً عند رغبة فرعي الحركة في سورية وبغداد اللذين بعثا بنداء إليه ليتزعم الحركة) هو توحيد العرب في أمة واحدة. وبصفتي أحد القدامى في اللجنة السورية لهذه الحركة فإني قدت الثورة السورية، وكان يعمل معي سوريون وعراقيون وعرب من الجزيرة العربية.

ونحن نؤمن أن هناك ما يبرر هدفنا في توحيد الأمة العربية في آسيا. ولست أرى بي حاجة للتدليل على هذه المبررات. ولكن إذا لم يكن بد من إقامة الحجج فإني أشير أولاً إلى المبادئ العامة التي اعترف بها الحلفاء عندما انضمت الولايات المتحدة إليهم، كما أني أشير إلى ماضينا المجيد وإلى مثابرة شعبنا العربي طوال ستمئة سنة في مقاومة الأتراك الذين كانوا يحاولون دمجنا في أمتهم التركية. وإذا سمح لي فإني أشير أيضاً إلى الدور المحتشم الذي قمنا به في هذه الحرب، بصفتنا إحدى الدول المحاربة الحليفة.

يحتل والدي مقاماً رفيعاً في نفوس العرب بصفته قائداً ممتازاً وزعيماً لأشرف العائلات العربية وشريفاً لمكة المكرمة، وأنه راسخ الإيمان في أن الوحدة العربية ستكلل بالظفر آخر الأمر، إذا لم تجر محاولة للضغط علينا، لفرض وحدة سياسية مصطنعة، أو لوضع العقبات في وجهنا، وذلك عبر تقسيم هذه المنطقة كغنائم حرب بين الدول العظمى.

وقد أصبح توحيد الأمة العربية في آسيا أمراً يسيراً في الآونة الأخيرة بعد إنشاء الخطوط الحديدية والبرق والمواصلات الجوية. فقد كانت هذه البقعة في الدنيا في سالف الأيام شاسعة المسافات وقليلة السكان في بعض مناطقها مما كان يصعب معه انتشار الفكر والأهداف العامة.

إن المناطق العربية المختلفة في آسيا - سورية والعراق والجزيرة والحجاز ونجد واليمن - تختلف اقتصادياً واجتماعياً اختلافاً كبيراً مما يجعل ضمها كلها في إطار حكومة واحدة أمراً صعباً لا يمكن تحقيقه.

نحن نؤمن أن سورية وهي بلد زراعي صناعي كثيف السكان وسكانه من الحضر متقدمة سياسياً بحيث تستطيع أن تدير شؤونها الداخلية بنفسها. كما أننا نشعر في أية مشورة تقنية أجنبية تقدم إلينا تشكل عنصراً ذا قيمة عظيمة للتنمية الوطنية. ونحن على استعداد أن ندفع ثمن هذه المشورة نقداً إذ إنّه لا يمكننا أن نضحي في سبيلها بشيء من الحرية التي ظفرنا بها نحن أنفسنا بقوة السلاح.

أما الجزيرة والعراق فيكونان ولايتين شاسعتي المساحة، وتشتملان على ثلاث مدن متمدنة ولكن تفصل بينها مساحات كبيرة من أراض عراء صحراوية تقطنها قبائل من الرحل. والعالم يريد أن يستغل العراق وينتفع بخيراته في أقصر مدة ممكنة، ولذا فإننا نعتقد أن نظام الحكم القائم هناك يجب أن تدعمه مساعدة مالية، وأن تأخذ بيده جماعة من الموظفين التابعين

إلى دولة أجنبية من الدول الكبرى. غير أننا نطلب أن تكون الحكومة في المبدأ أو في الروح عربية على أن يكون المبدأ المتبع في المناطق المهملة هو مبدأ الانتقاء والتعيين لا مبدأ الانتخاب إلى أن يتم توسيع القاعدة الشعبية وتطويرها. وواجب الحكومة العربية الأول سيكون الإشراف على التربية التي من شأنها أن تدفع بالقبائل إلى السير في ركاب الحضارة كي تستطيع اللحاق بالمستوى الاجتماعي الذي بلغته المدن.

إن الحجاز منطقة قبائلية، وستظل الحكومة هناك، كما كانت في الماضي حكومة تتلاءم مع النظام القبلي والأحوال المعيشية القائمة هناك، ونحن نتحسس هذه الأمور بصورة أفضل من التحسس الأوروبي لها، ولذا نقترح أن نحتفظ باستقلالنا التام الناجز هناك.

وليس من المحتمل أن ترفع اليمن ونجد قضيتهما إلى مؤتمر الصلح. إنهما بلدان سيهتمان بأمورهما وسوف ينظمان علاقاتهما الخاصة مع الحجاز ومع سواه من البلدان.

أما في فلسطين فإن غالبية السكان الساحقة من العرب. واليهود يمتون بصلة نسب عرقية إلى العرب وليس بين الشعبين من فوارق في الخلق والمزايا فإننا واليهود، مبدئياً، شعب واحد. ومهما يكن من أمر فإن العرب لا يمكنهم تحمل مسؤولية الحفاظ على التوازن في حالة حدوث تصادم بين مختلف الشعوب والديانات في هذا الإقليم الذي كثيراً ما ورط دول العالم وأوقعها في مآزق صعبة. وهم يرغبون في فرض وصاية فعّالة يتولاها وصي من الدول الكبرى طالما أن هناك إدارة حكومية تمثيلية محلية تكرس نفسها بنشاط وعزم لرعاية الازدهار المادي في البلاد.

وفي بحثي قضايا أقاليمنا بإسهاب لست أدعي أني أملك من الكفاءة بدرجة ممتازة ومتفوقة، وإني لآمل أن تستطيع الدول العظمى أن تجد وسائل

أفضل لتحقيق أهداف حركتنا القومية. لقد جئت إلى أوروبا وبالنيابة عن والدي وبالنيابة عن العرب في آسيا، لأقول لكم إنهم يتوقعون من الدولة المتمدنة في مؤتمر الصلح ألا تعلق أهمية زائدة على المفارقات السطحية القائمة في الأحوال السائدة، وألا تنظر إليها من خلال النظرة الأوروبية المادية لمصالحها ولمناطق نفوذها هناك. إنهم يأملون منكم أن تنظروا إليهم كشعب له إمكاناته الكامنة وكشعب شديد الغيرة على لغته وحريته. ويطلبون إليكم ألا تتخذوا أية قرارات تتعارض مع رغبة هذا الشعب في تحقيق وحدة تضم هذه المناطق تحت حكم واحد يتمتع بالسيادة المطلقة.

هذا وإني كنت قد شددت على وجود فروقات من الأحوال الاجتماعية السائدة في هذه المناطق فلست أهدف من وراء هذا أن أترك في أذهانكم انطباعاً من أن هناك خلافاً جوهرياً حول المثل العليا والمصالح المادية، والعقائد، والسجايا الخلقية التي تجعل الوحدة بيننا أمراً مستحيلاً. إن أخطر مشكلة نجابهها هي الجهل، وهذه العقبة يتحمل الأتراك بصورة عامة مسؤوليتها.

نحن نرى أنه إذا منحنا استقلالنا، وإذا أثبتنا كفاءاتنا الوطنية فإن المؤشرات الطبيعية الناشئة عن العرق واللغة والمصالح ستعمل بعد زمن قصير على جمعنا في أمة واحدة. ولكن لكي تعمل هذه المؤشرات عملها فينا يتوجب على الدول العظمى أن تضمن لنا فتح الحدود الداخلية بين مناطقنا خطوطاً حديدية وخطوط برق مشتركة ونظاماً موحداً للتربية. ولكي تحقق الدول العظمى هذه المشاريع عليها أن تترفع عن نيل المنافع الفردية، وأن تنبذ التحاسد القديم بينها. وبكلمة واحدة نطلب إليكم ألا تفرضوا علينا حضارتكم ككل، بل أن تساعدونا على انتقاء ما يخدم مصالحنا، وما يفيد من اختباراتكم الحضارية، وليس لدينا سوى الإقرار بالفضل نرفعه إليكم مقابل هذا العطاء الكريم».

أول كانون الثاني / يناير ١٩١٩

الوثيقة رقم (٨)

خطاب الأمير فيصل في دمشق

٥ أيار ١٩١٩

يا أبناء العربية الأعزاء:

أتشرف أن ألقي بعض الكلمات على مسامعكم الكريمة، وهذه الكلمات ستكون تاريخية بالنسبة لحياة الأمة العربية الجديدة في ماضيها ومستقبلها، وأرجو العفو والعذر إذا سمعتم بعض أغلاط تقع مني أثناء الحديث لكوني لست من رجال هذا الموقف، وأرجوكم أن تنظروا إلى بعين العذر وقد دفعني إلى الكلام:

أولاً: أن أكثر هؤلاء الكرام الذين أتشرف بمخاطبتهم مجتمعين هنا من كافة أنحاء سورية وقد أتوا إلى بيروت لملاقاتي وأداء التحية باسم جميع المواطنين الذين ينوبون عنهم وحضروا إلى هنا ليسمعوا مني ما حصل في الغرب في مؤتمر السلام بخصوص ما حدث للعرب عامة ولسورية خاصة.

ولا شك في أنني مكره في إلقاء هذه الكلمات لأطمئن أهل البلاد على بلادهم وعلى استقلالهم مع أني بعض الأحيان لا يمكنني أن أصرح بكل شيء لموانع سياسية والتي تجبرني على السكوت عنها بالنظر لقدوم الوفد الأميركي. ولما كان أكثر الذوات لا يعرفون ما هي الحركة الثورية التي قامت بالحجاز وما هو السبب الدافع إليها، ... ولربما إنهم قبل يومنا هذا كانت أفكار بعضهم ممن لا يعلم السياسة العمومية داعية إلى اتهام هذه

الثورة بتهم لا محل لذكرها.. ويقول إن من قام بهذه الحركة إنما أتى بخيانة للـوطن أو للأمـة أو للجامعـة العثمانيـة التـي كنـا نحـن مـن أفرادهـا. ولكن على أثر انكسار الاتحاديين وتشتيت شمل الاتحاد الجرماني، علم الجميع أن من قام بالثورة هو رجل أو رجال عالمون بسير الحركة السياسية والعسكرية في العالم.

وأن من قام بهذا ما قام إلا لحفظ قسم من جسم البلاد العثمانية وإنقاذه مما سيقع به بعد الحرب.

ولا شك أن المسؤول في الحركة الثورية العربية هو أولاً والدي الكريم ثم الحجازيون الذين قاموا بها فعلاً. أما السوريون فإنهم مسؤولون عنها معنوياً، لأنهم قد شوقوا الحجازيين لهذه الحركة، فنرى ولله الحمد أن الفخر وإن كان أولاً للحجازيين فهو فخر للجميع، لأن هذه الثورة هي ثورة قومية لا يمكن أن نسندها إلا للأمة جمعاء.

نعم ....، إن والدي قام بالثورة في أثناء النزاع العظيم الدنيوي بعدما رأى أن الأتراك انقادوا إلى التيار الألماني وأوردوا الأمة العثمانية موارد الهلاك. ورأى أن دوام العرب في الحرب مع الأتراك المتحدين مع الألمان سيوقع البلاد التركية في ذات الموقع. ورأى أن الأمة العربية التي طالما تمنت الخروج من نير الاستعباد والنهوض إلى ما كانت عليه في سابق التاريخ طامحة بأنظارها إلى الإفلات من شراك أعدائها.

لهذا قام بالحركة بعد أن أتيت إلى سورية وقابلت بعض الرجال الذين منهم كثيرون في مجلسنا هذا سواء من البدو أو الحضر عقب مجيئي إلى هناك، ولا شك في أنهم يذكرون ذلك، ولما وصلت إلى دمشق ورأيت ما رأيته من رجال الثورة رجعت إلى الحجاز وأخبرت والدي كيف أنهم قاموا بواجبهم ولكن تقدير (الباري) جعل السوريين في موقف لا يمكنهم من مؤازرة

الحجاز بما قام به لأسباب تعلمونها وهو ضغط الأتراك عليهم، وما أتوه من الأفعال التي سيسطرها التاريخ، ويخلد ذكر من استشهد في تلك الأثناء من السوريين بأحرف ذهبية وضاءة.

قام والدي ولم يفكر فيما يقع على الحجاز والحجازيين من القيام ضد الأتراك ولم يتيقن من النتيجة. إلا أن الباري سبحانه وتعالى يسر هذه الأمور، فخلع الأتراك عن سورية.

ولا شك أنه قبل ذلك أتى والدي ببعض مذكرات أو معاهدات بينه وبين الأمم المحالفة أمم الحلفاء، واتكالاً على الباري سبحانه وتعالى ثم على العهود التي أخذها، قام بالواجب إلى أن انتهت الحرب وبدأ الصلح. فذهبت بأمر والدي إلى باريس عقب جلاء الأتراك ولتنفيذ الخطط العسكرية في البلاد المحتلة.

جعلت البلاد السورية مقسمة على ثلاث مناطق، وهذا لتنفيذ الخطط العسكرية ليس إلا. وأسست الحكومة العربية العسكرية في داخلية سورية وهي ليست حكومة دائمة. ولذلك ذهبت إلى المؤتمر الذي انعقد في باريس لأخذ كل مستحق حقه. وصلت باريس ودخلت المؤتمر وجمعية الأمم لبث رغائب الشعب على قدر اجتهادي، وتمكنت من قول ما أريد، وعند ذهابي رأيت أمم الغرب في حالة ذهول عميق عن أحوال العرب وعما هم عليه من يقظة وحذر كانوا لا يعرفون عن العرب إلا ما كانوا يعرفون عنه في حكايات ألف ليلة وليلة ليس إلا.

كانوا يظنون أن العرب عبارة عن الأمم السالفة العربية ولا يتفكرون بوجود الأمم العربية الحاضرة ولا يعرفون شيئاً عن الأفكار السياسية والنهضة التي حصلت فيها. يفتكرون العرب أنهم عبارة عن عرب البادية الذين يسكنون الصحراء، وأما باقي السكان الحضر فهم يعدونهم غير

عرب. ولا شك أن جهلهم هذا جعلني أصرف وقتاً طويلاً لأفهم هذه الأمم الحقيقية، وأثبت أن العرب أمة واحدة في البلاد التي تحدها البحار من الشرق والجنوب والغرب وتحدها جبال طوروس من الشمال.

قلت هذا للمؤتمر وأخبرتهم بمقاصد العرب ونواياهم. وبما أنهم قاموا لإنصاف المظلوم، فبعد أن فهموا المقاصد والمطالب وما فعله العرب من معاونة للحلفاء اعترفوا باستقلال العرب مبدئياً، ولكنهم ليسوا عالمين الدرجة التي حازتها الأمة العربية اليوم من الرقي الأدبي والسياسي ولتأمين السلم في البلاد بأجمعها، رأوا أن ينتدبوا هيئة دولية لترى الحقيقة بأبصارها وها هي قادمة إليكم قريباً.

كانت مدافعتي عن بلاد العرب على قسمين:

أولاً: البلاد العربية لا يمكن تجزئتها.

ثانياً: بما أن البلاد العربية بين سكانها اختلافات في طبقة العلم والتعليم ليس إلا، فالظروف ليست كافية لتجعلهم أمة واحدة.

لذلك رأيت الدفاع كما يلي:

(إن سورية والحجاز والعراق قطع عربية وكل قطعة منها يطلب أهلها الاستقلال.

وقلت إن نجداً والبلاد المجاورة للحجاز من الأقطار العربية هي تابعة للحجاز. وهذه يرأسها والدي.

أما سورية فيجب أن تكون مستقلة. وكذلك العراق يريد استقلاله ولا يريد معاونة أو حماية. نحن لا نرضى أن نبيع استقلالنا بما نحتاج إليه من مساعدات في ابتداء تكويننا، بل إن الأمة السورية هي أمة تريد أن تستقل وتأخذ ما تحتاج إليه من المعاونة بثمنه أي بدراهم معدودات).

دافعت هذا الدفاع ولا حاجة لغير ذلك. لأن مجلسي هذا خاص لسورية فإني أقول عن سورية.

(دافعت عن سورية بحدودها الطبيعية، وقلت إن السوريين يطلبون استقلال بلادهم الطبيعة ولا يريدون أن يشاركهم فيه شريك وقد توفقنا والحمد لله).

(العراق بلاد مستقلة بلا علاقات في سورية كما أن سورية ليس لها علاقة بسائر البلاد العربية مع أن العرب أمة واحدة.

وكلنا يعلم أن المقاطعات العربية بالنسبة للتاريخ والجغرافيا والصلات القومية هي بلاد واحدة. وإن هذه المقاطعات تكون جاركها ومصالحها الاقتصادية موحدة لا حاجز يحجز المناسبات الودية والاقتصادية بينها).

(كانت مدافعتي عن البلاد بهذه الصورة، وكانت الأمم تنظر إلى طلباتي نظر الارتياح والقبول وما حصل من الجدال ما هو إلا عدم معرفة تلك الأمم مقاصد العرب وطواياها خوفاً من وقوع ما لا تُحمد عقباه بما بذره الأتراك، ولكن الأمم الغربية تنظر إلى المجموع التركي العثماني كمجموع واحد وما يحصل من الأتراك يظنونه من العرب.

فبعد أن وقفوا على حقيقة الأمر وعرفوا ما هي مقاصد السوريين أذعنوا لهم وأعطوهم كل ما يطلبونه. وها أنا بين أيديكم قد قدمت إليكم من مؤتمر السلم أبلغكم ذلك، وستصل إليكم الهيئة الدولية بما أخبرتكم به، ونطلب منك أن تعربوا لها عن ضمائركم بأية صورة كانت لأن الأمم لا تريد اليوم أن تحكم أمة أخرى إلى برضائها).

(وقد جعلت جمعية الأمم مانعاً للحرب ووكلت بحل الاختلافات والنظر فيها. وسيكون للعرب مندوب في جمعية الأمم، هذه التي تنظر إلى ما

هو حاصل أو ما سيحصل بين الأمم من الاختلافات بعد رجوع هذه إلى باريس، وستستمع إلى رأي كل شعب من الشعوب التي كانت تحت يد الأتراك، وتعلن مطاليب العرب وغيرهم – أما استعباداً أو حكماً ذاتياً استقلالياً على قدر وعرفان واقتدار الأمم التي انسلخت من الأتراك) فالموقف اليوم هو بيدكم.

إن التسويات الخارجية قد تمت بفضل الباري سبحانه وتعالى وبحسن نية من حالفنا من الدول العظمى التي لا يمكنني أن أفرق بين الواحدة والأخرى في حسن النية، وهم في كل ارتياح قد قبلوا ما نثر بين أيديكم من الأقوال.

الوثيقة رقم (٩)

أعضاء المؤتمر السوري وواضعو الدستور الأول

الاسم	مندوب عن مدينة
السيد فاتح مرعشلي	حلب اعزاز
السيد تيدوري أنطاكي	حلب
السيد رشيد رضا	بيروت
السيد عبد الرحمن اليوسف	الشام
السيد صلاح الدين الحاج	صفد
الدكتور سعيد طليع	طرابلس الشام
السيد هاشم الأتاسي	حمص
السيد عزت دروزة	نابلس
السيد مراد عليمة	راشيا
السيد سليم علي سلام	الشام
السيد رفيق التميمي	الخليل
السيد عبد القادر الكيلاني	حماة
الشيخ عبد القادر الخطيب	الشام
السيد إبراهيم عبد الهادي	نابلس

السيد توفيق البيسار	طرابلس الشام
السيد شريف الدرويش	الباب
السيد جلال القدسي	إعزاز
السيد حكمت النيال	حلب
السيد أحمد العياشي	إدلب
السيد علاء الدين	الناصرة
السيد أمين التميمي	نابلس
السيد عيسى المدانات	الكرك
السيد نوري الجسري	حلب
السيد إبراهيم هنانو	حارم – كفر تخاريم
السيد عقيف الصلح	صور
السيد محمد المجتهد	الشام
السيد صبحي بركات	أنطاكيا
السيد منعم الحصني	الشام
السيد زكي يحيى بك	إدلب
السيد أحمد القضماني	الشام
السيد سليم عبد الرحمن	طولكرم
السيد جورج حرفوش	بيروت
السيد محمد الطويقي	اللاذقية
السيد أمين بيهم	بيروت

السيد إبراهيم العلي	عكا
السيد سعيد الحلبي	السلط
السيد ناجي أديب	معان
السيد مناح هارون	اللاذقية
السيد رشيد المدرس	حلب
السيد لطفي الرفاعي	أنطاكيا
الدكتور محمد حيدر	بعلبك
السيد توفيق مفرج	الكورة
السيد عبد الفتاح السعدي	عكا
السيد عبد الحميد بارودي	حماة
السيد عزت الشادا	الشام
السيد عبد الرحمن قرت	صفد
السيد إبراهيم الخطيب	لبنان
السيد تامر حمادي	الهرمل
السيد وصفي الأتاسي	حمص
السيد سعد الله الجابري	حلب
السيد أحمد قدري	الخليل
السيد رياض الصلح	صيدا
السيد عبد الفتاح الشريف	عكا
السيد عبد الفتاح رشيدان	قلمون

السيد محمود نديم	منبج
السيد خليل تلهوني	معان
السيد يوسف الكيالي	حلب
السيد جميل بيهم	بيروت
السيد عارف العيتاني	بيروت
السيد منير سلطان	طرابلس الشام
السيد معين الماضي	حيفا
السيد فائز شهاب	حاصبيا
السيد محمود الفاعور	القنيطرة
السيد فوزي البكري	الشام
السيد عبد المهدي محمود	الطفيلة
السيد دعاس الجريس	حي الأكراد – دمشق
السيد رشيد الحاج إبراهيم	حيفا
السيد خالد البرازي	حماة
السيد رشيد نقاح	المتن
السيد حسين رمضان	مندوب الزبداني
السيد ناصر فوار	مندوب حوران
السيد صبحي الطويل	مندوب اللاذقية
السيد موسى القاسمي	مندوب طبريا
السيد إسماعيل أبو ريش	مندوب الشام

السيد محمد أبو رومية	مندوب حوران
السيد سليمان البودي	مندوب عجلون
السيد يوسف لينيادو	مندوب الشام
الشيخ طاهر طبري	مندوب طبريا
السيد عادل زعيتر	مندوب نابلس
السيد سعيد أبو تامر	مندوب عجلون
السيد حكمت الحراكي	مندوب المعرة
السيد إبراهيم الحاج حسين	مندوب دير الزور

الوثيقة رقم (١٠)

ملخص تقرير لجنة التحقيق الأمريكية المقدم إلى مؤتمر الصلح في باريز (لجنة كينغ - كراين)

إن الأعضاء الأميركيين في اللجنة الدولية المعينة لدرس الوصايات في تركيا يعرضون هنا تقريرها الأخير عن القسم السوري من مهمتها. وقد صدرت اللجنة غرضها في بيان كانت تعطيه للصحف أينما حلت يوضح مهمتها ويحددها، كما عينها الرئيس ولسن وهي - إن الشعب الأميركي ليس له مطامع سياسية في أوروبا أو الشرق الأدنى بل يفضل - على قدر الإمكان - تجنب كل علاقة بالمشاكل الأوروبية والآسيوية والأفريقية، ويرغب بإخلاص في أن يسود السلام الدائم، وإنه بهذه الروح يدنو من مشاكل الشرق الأدنى.

«لقد عين مجلس الأربعة لجنة دولية لدرس الحالة في المملكة التركية لعلاقتها بالوصايات فغاية القسم الأميركي الموجود الآن هي الوقوف جهد المستطاع على أحوال السكان والطبقات وعلاقاتهم، ليكون الرئيس ولسن والشعب الأميركي على بينة من الحقائق في كل سياسة يدعى إلى السير عليها فيما يتعلق بمشاكل الشرق الأدنى، سواء كان ذلك في مؤتمر الصلح أو في جمعية الأمم.

ثم ذكر التقرير أسماء مستشاري اللجنة والموظفين الذين رافقوها مما لا نرى حاجة إلى نشره لأنه معروف عند الأكثرين. وينقسم تقرير اللجنة إلى ثلاثة أقسام: المقدمات. فالمسائل بوجه عام. فالاستنتاجات والملاحظات.

وقد اطلعت اللجنة قبل سفرها إلى باريز على التقارير المختلفة والعرائض، والوثائق التي جاءت إلى دائرة آسيا الغربية في قسم الخبراء الأميركيين في مؤتمر الصلح. كما أطلعت على طائفة من الكتابات عن الشرق الأدنى.

والطريقة التي اتبعتها اللجنة في أعمالها هي الاجتماع بالأفراد والوفود الذين يمثلون – الطبقات المختلفة. وقد كانت هذه الطريقة بطبيعتها نوعاً من التدريب السياسي للشعب فضلاً عن تأثيرها الفعال في ظهور رغائب السكان الذين أدركوا أن لرغباتهم قيمة. وقد عرفت اللجنة أن هناك دعاية – بروباغندا – قوية وإن أفراد وجماعات أصيبت بضغط شديد، كما حيل أحياناً بين بعض الوفود واللجنة، وهناك كثير من العرائض مدعاة للشك والريب، ولكن اللجنة تعتقد أن هذه العرائض ينسخ بعضها بعضاً حين عرضها على محك النقد. ولقيت اللجنة من جهة أخرى صراحة في التعبير عن الأفكار كانت تدهشها حيث كان الموقف يدعو إلى الخوف من النتائج، وكان الاستحسان عاماً للحقيقة القائلة – إن أمريكا لا تطلب الاستيلاء على شبر جديد من الأرض –.

والتقويم لسورية موضوع في سلسلة جداول أعدها سكرتير اللجنة وهو مبني على الاجتماعات التي عقدتها اللجنة وعلى العرائض التي تلقتها، وقد زارت اللجنة – ٣٦ – بلداً من أهم بلدان سورية المنتشرة في المناطق العسكرية الثلاث الظاهرة في الجدول كلاً على حدة وهي: الإنكليزية والعربية والفرنسية ووقفت على أحوال الجهات الأخرى من الوفود واللجان التي قابلتها. ولا تشمل اللائحة أسماء القرى المجاورة التي زارتها

اللجنة لأنها كانت ممثلة بنوابها الذين زاروا اللجنة وتضم أسماء ١٥٢٠ قرية من هذا النوع ولم تذكر كيليكيا مطولاً مع سورية لأنها أرض مختلف عليها تطلبها سورية لنفسها، كما يطلبها الترك لاعتبارهم إياها جزءاً من بلادهم.

وبلغ مجموع السكان في سورية ثلاثة ملايين و ٢٤٥٥٠٠ نسمة ينقسمون هكذا:

مسلمون ٢.٣٦٥.٠٠٠ نسمة مسيحيون ٥٨٥.٥٠٠ دروز ١٤٠ ألفاً يهود ١١٠ آلاف طوائف أخرى ٤٥ ألفاً. ويجب اعتباراً هذه الأرقام في كل حال على وجه التقريب.

ويمكن اعتبارها أقرب إلى الصواب في ما يتعلق بنسبة السكان في كل مقاطعة.

ومع التقرير خارطة توضح حدود المناطق العسكرية وحدود - فلسطين الكبرى - التي يطلبها الصهيونيون و - لبنان الكبير - الذي يطلبه اللبنانيون، ولا يمكن أن يكون عدد الوفود قياساً نسبياً للسكان فإن المسيحيين منقسمون إلى طوائف صغيرة كثيرة، حتى إن وفودهم كانت أكثر عدداً من وفود الأكثرية الإسلامية.

١ - العرائض وقيمتها: تلقت اللجنة ١٨٦٣ عريضة مدة وجودها في سورية، لا يمكن اعتبارها حاوية لرغائب السكان الحقيقيين لأسباب أهمها: أن عدد العرائض من الجهات ليس بنسبة عدد السكان. فقد زارت اللجنة في المنطقة الجنوبية ١٣ مدينة لم تتلق منها سوى ٢٦٠ عريضة، ولم تزر في المنطقة الشرقية غير ثماني مدن جاءها منها ١١٥٧، وكثرت هذه العرائض على اللجنة عند اتجاهها نحو الشمال، لأن الوقت اتضح أمام الناس لمعرفتها وتكوين الفكرة العامة، كما اتضح لدعاة البروباغندا وإعداد العرائض، وكذلك فإن عدد العرائض من الهيئات الدينية المختلفة لا يتناسب مع عدد

المذاهب والأديان، وهذا أيضاً يصدق على المطالب الشفهية التي عرضتها الوفود واللجان. في المنطقة الجنوبية كان عدد الوفود المسيحية ٥٣ وفداً في حين أنه لم يكن للمسلمين غير ثمانية وهم ثمانية أضعاف المسيحيين هناك. وهذا التفاوت غير موجود في مجموع العرائض كلها شفاهية وكتابية، إذا تلقت اللجنة عرائض كثيرة من القرى الإسلامية في حلب والجهات الشمالية الشرقية الأخرى، وكذلك فإن تأثير البروباغندا المنظمة ظاهر في هذه بعض العرائض. فإن العبارات في كثير منها والفقرات مطبوعة كصورة للنسج على منوالها وقد تلقتها اللجنة مطبوعة وليس فيها شيء خطي غير التوقيع. ومن المؤكد أن عدداً صغيراً من العرائض استحضر بغير طرق شرعية إذ كانت التواقيع بخط واحد في عريضتين أو ثلاث. وزد على ذلك تواقيع الجمعيات الجديدة التي قيل إنها نقابات صناعية في بيروت، فقد عرفت اللجنة أن هذه الأختام صنعها أحد سماسرة البروباغندا قبل وصول اللجنة ببضعة أيام.

وقد اتخذت اللجنة جميع الوسائل للتثبت من صحة العرائض والتواقيع، ولكنها بالنظر إلى طبيعة مهمتها والتسهيلات المحدودة لا تستطيع أن تضمن سلامها من الغش، ولأن قيمة العرائض الفردية تختلف في عدد التواقيع إلا أن العدد نفسه لا يصح اتخاذه قياساً. مثال ذلك أن بعض العرائض التي لم يوقعها غير أعضاء المجلس البلدي قد تعبر عن الرأي العام أكثر من عريضة يوقعها ألف قروي.

ويبلغ مجموع التواقيع ٩١٠٧٩ تنقسم هكذا: ٢٦٣٢٤ من المنطقة الجنوبية و٢٦٨٨٤ من الغربية و٣٧٨٧١ من الشرقية، ومعدل التواقيع في كل عريضة ٤٩ اسماً.

وتشتمل هذه العرائض، مع ما تقدم، على صورة الرأي السياسي الحاضر في سورية لأن أكثر العرائض الشاذة ينسخ بعضها بعضاً، فإن

عرائض المسيحيين في فلسطين تساوت مع عرائض المسلمين بعد التيار الذي تدفق على اللجنة في حلب. ولم تؤثر حركات أعوان الفرنسيين في طرابلس على طبقة هذه العرائض أكثر من المساعي المعاكسة لأنصار الاستقلال في عمان.

ومما لا خلاف فيه أن صفة هذه العرائض تمثيلية كما تدل لائحة الوفود التي استقبلتها اللجنة، ولأنها جاءت من الطبقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية كافة والجمعيات لأن القوم علموا أن اللجنة لا تذيع أي عريضة يقدمها فرد أو جماعة، وحدث في بعض المدن أن السلطة العسكرية حاولت السيطرة على اللجنة مباشرة أوبواسطة أخرى، ولكن الأحزاب المعارضة كانت تعرض أفكارها ومطالبها خطابة أو كتابة.

٢ - **محتويات هذه العرائض**: ويجدر بنا قبل النظر في المطالب الخاصة تبيان الخطط السياسية التي ظهرت جلياً في العرائض. فإنه كان في ١٣٦٤ من ١٨٣٦ عريضة هذه الخطط بالحرف الواحد، وهناك عرائض أخرى كثيرة، فيها شبه قريب منها.

ولم يكن في العرائض الأولى التي تلقتها اللجنة في يافا يوم ١١ يونيو - باستثناء العرائض الصهيونية - برهان على وجود سياسة معينة متفق عليها لمستقبل سورية، بل كان هناك تفاوت في المعاني والمباني. وقد وجد بينها أربع عرائض تشتمل على ما يمكن تسميته برنامج الاستقلال وهو يتضمن:

١ - وحدة سورية السياسية ومن ضمنها كيليكيا شمالاً والصحراء السورية شرقاً وفلسطين حتى دجلة جنوباً.

٢ - الاستقلال الناجز لسورية.

٣ - مقاومة الوطن القومي الصهيوني والهجرة اليهودية.

ثم صادر هذا البرنامج العلامة الواضحة في عرائض المنطقة الجنوبية فاشتملت عليها ٨ من ٢٣ في القدس و١٠ من ٣٥ في حيفا والناصرة،

وكانت ٨٣ من ٢٦٠ في المنطقة الجنوبية أو ٣١ بالمئة بينما هناك عرائض تضرب على ما يشبه هذا الوتر.

٣- **برنامج دمشق**: صار برنامج الاستقلال الأصلي بعد تأييد المؤتمر السوري له في دمشق ببرنامج دمشق، وهو يشتمل على ثلاث مواد من برنامج الاستقلال مع إدخال لفظة - المساعدة - من أميركا وإذا رفضته فإنكلترا. وفيه أيضاً ما يأتي:

رفض المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم. رفض المطالب الفرنسية كلها في سورية. الاحتجاج على المعاهدات السرية والاتفاقات الخاصة مثل اتفاق سايكس بيكو وتصريح بلفور. مقاومة استقلال لبنان الكبير. إنشاء حكومة ديمقراطية لا مركزية برئاسة الأمير فيصل. المطالبة بالاستقلال والحرية للعراق.

وقد تلقت اللجنة ثلاث عرائض تحتوي على - برنامج دمشق - قبل تأييد المؤتمر السوري له - ولكنها تلقت بعد ذلك ١٤٧٣ عريضة تضمنت ١٠٤٧ منها مواد هذا البرنامج منها ٩٦٤ مطبوعة.

٤- **برنامج لبنان**: ينقسم البرنامج اللبناني إلى ثلاثة أقسام كما تدل على ذلك العرائض:

١- لبنان الكبير فرنساوي مستقل.

٢- لبنان كبير مستقل.

٣- لبنان إداري.

يطلب أصحاب البرنامج الأول فصل لبنان الكبير عن سورية واستقلاله التام مع سهول البقاع وضم طرابلس أحياناً، وأن يكون تحت الوصاية الفرنسية وقد تلقت اللجنة ١٣٩ عريضة تؤيد هذا البرنامج من ١٤٦ رفعت إليها في المنطقة الغربية المحتلة كانت عشرون منها ذات صبغة واحدة.

وبرنامج الحزب الثاني كبرنامج الحزب الأول، إلا أنه خال من طلب الوصاية الفرنسية و٣٣ من ٣٦ عريضة من هذا البرنامج مطبوعة على شكلين و٨ منها مضاف إليها طلب الوصاية خطا.

وأما برنامج لبنان الإداري فيطلب لبنان الكبير كمقاطعة مستقلة إدارياً ضمن الوحدة السورية. ولم يرد ذكر الوصاية في هذا البرنامج على الإطلاق، وعدد العرائض التي اشتملت عليه ٤٩ وهي خطية ليس منها غير ٣ مطبوعة.

٥- **البرنامج الصهيوني** تلقت اللجنة ١١ عريضة تستحسن البرنامج الصهيوني، وهو إنشاء وطن قومي لليهود وفتح باب المهاجرة لهم. وجميع هذه العرائض من اللجان اليهودية، و٨ عرائض أخرى تستحسن إنشاء المستعمرات اليهودية في فلسطين بدون موافقة على البرنامج الصهيوني كله. وقد رفع فلاحو العرب الذين هم على ولاء مع النزلاء اليهود ٤ من هذه الثمان.

الحدود الجغرافية

١- **سورية المتحدة**: نالت سورية المتحدة أكبر نسبة في ١٥٠٠ عريضة وهي ٨٠٫٤ بالمئة من مجموع العرائض. وسورية المتحدة هنا يدخل فيها كيليكيا والصحراء وفلسطين، وتحدد عادة: جبال طوروس شمالاً، ونهر الفرات والخابور والخط الممتد من أبو كمال إلى شرقي الجوف شرقاً، ورفح – العقبة جنوباً، والبحر الأبيض المتوسط غرباً. ومع أن وحدة سورية هي المادة الأولى في برنامج استقلال دمشق فإن عدداً كبيراً من المسيحيين في المقاطعات كلها يؤيدونها كما تدل عليه العرائض.

٢- العرائض التي تؤيد الصهيونية وعددها ١٩ طلبت ٦ منها فصل فلسطين عن سورية.

٣- طلبت جماعتان مسيحيتان في فلسطين وضع فلسطين منفصلة تحت الوصاية البريطانية، تفضيلاً لذلك عن سورية المتحدة تحت الوصاية الفرنسية.

٤- تضمنت ٢٤ عريضة أكثرها من مسيحيي الجنوب طلب الاستقلال الإداري لفلسطين، ضمن سورية، وهذا ولا شك يندمج في طلب الوفود الأخرى الاستقلال والحكم اللامركزي.

٥- وتلقت اللجنة ٢٠٣ عرائض ضد الوحدة السورية ١٠/٩ بالمئة يطلب أصحابها لبناناً كبيراً مستقلاً.

٦- زاد طلب الوحدة السورية ظهوراً وتأكيداً في العرائض التي رفعت إلى اللجنة احتجاجاً على استقلال لبنان الكبير، وعددها ١٠٦٢، بعضها مندمج في برنامج دمشق، وبعضها من البروتستانت والمصادر المسيحية الأخرى في لبنان.

٧- أظهر ٣٣ وفداً من اللبنانيين الممثلين للمسلمين والمسيحيين خوفهم من المستقبل الاقتصادي، إذا فصل لبنان عن سورية، وطلبوا أن يكون مستقلاً ضمن الوحدة السورية. وفسر بعضهم الاستقلال الإداري باستقلال في حكومة لا مركزية.

٨- كان سهل البقاع معتبراً عادة جزءاً من لبنان الكبير، لا ينفصل عنه. وقد أشارت ١١ عريضة بوجوب ضمّه إلى لبنان، وطلبت ٨ من دمشق بقاءه في منطقة دمشق.

٩- كانت كيليكيا تعد من سورية مثل سهل البقاع، وقد طلب ذلك أصحاب ١٥٠٠ عريضة من القائلين بسورية المتحدة. وقد سمتها عريضتان بأسماء مدنها ووجدت ٣ عرائض تطلب إعطاءها لأرمينية.

الاستقلال الناجز

١ - النسبة الكبرى الثانية هي الاستقلال الناجز فإنها ٥. ٧٥ بالمئة وقد أيدته الوفود الإسلامية كلها. ومن المؤكد كما دلت عليه الأحاديث الشفهية أن كلمة - الاستقلال الناجز - لم تستعمل بمعنى الحرية التامة من كل إرشاد أجنبي كالوصاية مثلاً. فإن كثيراً من هذه العرائض كانت تشير أحياناً إلى اختيار الدولة الوصاية أو طلب - المساعدة - الأجنبية. وهناك جماعة الأندية العربية ترغب في التحرر التام من كل سلطة أجنبية، بيد أن السواد الأعظم يطلب الاستقلال ويحدد الوصاية كمساعدة اقتصادية وتعليم إداري.

٢ - يكاد عدد العرائض التي طلب فيها استقلال العراق يوازي عدد العرائض التي تقدم ذكرها فقد بلغ ١٢٧٨ أو ٥/٦٨ بالمئة، ويجب أن يضاف إلى هذا ٩٣ من ٩٧ عريضة تطلب الاستقلال لسائر البلدان العربية وقد استعملت عبارة - كل البلدان العربية - في عرائض فلسطين. ثم استبدلت - بالعراق - في برنامج دمشق. فيكون مجموع العرائض التي طلب فيها الاستقلال والحرية الاقتصادي للعراق ١٧٣١.

شكل الحكومة

١ - بلغ عدد العرائض التي طلب فيها إنشاء مملكة ديمقراطية دستورية لا مركزية ١١٠٧ أو ٥/٥٩ بالمئة وكلها عدا ٥ تطلب الأمير فيصل ملكاً، وقد كانت هذه العرائض كثيرة في المنطقة الشرقية ولم يكن الأمر كذلك في فلسطين حينما وصلت اللجنة إذ لم يرد ذكر المملكة في غير خمس عرائض من ٢٦٠ ذكر الأمير فيصل في اثنتين منها.

٢ - طلب ٢٦ وفداً من المسيحيين في المنطقة الغربية - حكومة تمثيلية ديمقراطية ذات شكل جمهوري - ورفع مثل هذا الطلب إلى اللجنة من

وفود في المنطقة الشرقية فالمجموع ٣٤ أو ١,٨ بالمئة والغرض من هذا الطلب مقاومة فكرة المسلمين أو المملكة السورية برئاسة فيصل.

٣- اشتمل البرنامج الدمشقي على طلب الضمانات الكافية لحماية حقوق الأقليات، وأيد هذا الطلب عدد كبير من الوفود المسيحية في لبنان، فبلغ المجموع ١٠٢٣ أو ٥٤,٩ بالمئة، وقد نال هذا الطلب من المسلمين والمسيحيين تأييداً لم ينله سوى معارضة الصهيونية.

٤- طلب ٥ عرائض في الجنوب أن تظل اللغة العربية لغة رسمية بدلاً من العبرانية وطلب في ١٠ إلغاء الامتيازات الأجنبية.

٥- رفعت إلى اللجنة ١٩ عريضة أو ١/٢ بالمئة تطلب الاستقلال الإداري لسائر المقاطعات السورية وذلك علاوة على العرائض التي طلبت فيها الاستقلال الإداري لسورية وفلسطين.

الوصاية

انقسم القوم لخمس فرق تجاه الدولة الوصية، فكان بعضهم يقول إذا كانت الوصاية إجبارية، فإننا نطلب هذه الدولة أو تلك ومعنى ذلك أنهم يقبلون الوصاية محتجين، وقد كانت الأكثرية الكبرى - تطلب المساعدة - بدلاً من الوصاية لخوفها أن تكون هذه رداء للمقاصد الاستعمارية.

١- مجموع العرائض التي طلبت إنكلترا بالدرجة الأولى ٦٦ عريضة أو ٣,٥ بالمئة منها ٤٨ من الوفود الأرثوذكسية بفلسطين و ٤ من الدروز ومجموع العرائض التي طلبت فيها إنكلترا بالدرجة الثانية ١٠٧٣ أو ٧٥,٥ بالمئة منها ٣٢ تطلب مساعدة انكلترا إذا امتنعت أمريكا.

٢- مجموع العرائض التي طلبت فرنسا بالدرجة الأولى ١٤,٦٧ بالمئة ٥٠ من لبنان فقط. وبلغ مجموع العرائض التي طلبت فيها فرنسا بالدرجة الثانية ٣ فقط.

٣- أما مجموع العرائض التي طلبت فيها مساعدة أميركا في الدرجة الأولى فهو ١١٢٩ عريضة أو ٦٠،٥ بالمئة منها ٥٧ تطلب أميركا كدولة وصية و٨ تفضل وصايتها إذا كانت الوصاية إجبارية.

الصهيونية

تكلمنا عن الصهيونية آنفاً، ونقول الآن: إنه بلغ عدد العرائض التي تقاومها ١٨٥٠ أو ٧٣،٣ بالمئة. وهذا العدد الأكبر هو الثالث في أي مطلب آخر وهو يمثل الرأي العام المسيحي والإسلامي أكثر من سواه. وكانت حركة المقاومة للصهيونية قوية في فلسطين على الأخص، إذ كانت ٢٢٢ من ٢٦٠ عريضة ضدها أو ٣، ٨٠ بالمئة، وهذه أكبر نسبة لأي مطلب آخر.

الاحتجاجات والانتقادات

تنقسم الانتقادات على الدول إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: انتقاد مطالب الدول ونوعيتها وسياستها بلا تحديد أو تعيين.

ثانياً: انتقاد معين على سوء الإدارة والخلل والرشوة في الإدارة العسكرية.

ثالثاً: احتجاجات على تدخل السلطات العسكرية المحلية ومضايقتها للجنة.

١- عرضت على اللجنة ثلاثة شكاوي عامة ضد الإنكليز.

٢- كانت الشكاوي العامة على الفرنسيين كبيرة جداً، بلغ عددها ١١٢٩ أو ٥، ٦٠ بالمئة، وهذا ناتج عن وجود احتجاج من هذا النوع في برنامج دمشق. وعرضت على اللجنة ٢٤ شكوى ضد أعمال معينة أتاها الفرنسيون، و١١ شكوى ضد النفي والحرس المسلح، والتهديد والإرهاق، وما شاكل ذلك من الوسائط التي قال الشاكون إن السلطات الفرنسية لجأت إليها لتمنع الذين لا يالئون الفرنسيين من الظهور أمام اللجنة.

٣- ظهر الانتقاد العام على الحكومة في ٣٥ عريضة من المسيحيين، وفيها يتخوفون من سوء مصير المسيحيين في الحكم العربي، وانتقدت الحكومة العربية أيضاً في ٤ عرائض أخرى.

٤- اشتملت ١٠٣٣ عريضة على الاحتجاج على المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم المتضمنة وضع الجماعات المنفصلة عن تركيا تحت إشراف إحدى الدول، وهذا الاحتجاج يؤيد طلب الاستقلال التام لسورية الوارد في برنامج دمشق.

٥- اندمج في ٩٨٨ عريضة احتجاج على المعاهدات السرية التي تقسم سورية بدون معرفة أهلها أو رضاهم على الاتفاقات الخاصة، والمقصود بذلك اتفاق سايكس – بيكو وتصريح بلفور وإن لم يرد لهما ذكر. وقد ورد هذا الاحتجاج في برنامج دمشق، وأيدته الأحزاب الأخرى أيضاً.

طواف اللجنة

طافت اللجنة سورية في ٤٢ يوماً من ١٠ يونيو إلى ٢١ يونيو، والسلطة العليا في هذه البلاد للجنرال اللنبي، ولكن الأحكام المدنية تجري فيها طبقاً للأنظمة التركية، مع تعديلات موضعية طفيفة. وقد ظلت بعض مقاليد الإدارة في أماكن كبيرة بأيدي الموظفين الذين تركهم الترك. وللحكام العسكريين والضباط واجبات أخرى خاصة كالأعمال الطبية والاقتصادية والمواصلات وغيرها. وتقسم هذه البلاد إلى أربع مناطق:

الجنوبية: ويقوم بإدارتها ضباط بريطانيون.

الغربية: ويتولى شؤونها الفرنسيون.

الشرقية: وهي بأيدي العرب.

الشمالية: وهي بإدارة الفرنسيين أيضاً.

وقد قضت اللجنة بالمنطقة الجنوبية ١٥ يوماً ومثلها في الشرقية و١٠ في الغربية ويومين في الشمالية.

الكلام على المناطق

المنطقة الجنوبية وصلت اللجنة إلى يافا في وقت متأخر بسبب التغيير الذي طرأ على الخطة المرسومة. ولم تكن السلطة البريطانية تتوقع وصولها، فوضعت برنامجها الذي جرت عليه من دون مساعدة البريطانيين. وكانت تجتهد لمعرفة آراء ورغائب كل جماعة ذات شأن. وكل طائفة وهيئة منظمة، وبعض ذوي العلم والاطلاع وممثلي الأقليات أو الشيع، ولاسيما في الأماكن التي يبدو فيها ميل إلى منع هذه الآراء من الظهور بأحد الأسباب. ولما كانت الشيع المسيحية ولاسيما الكاثوليكية منها كثيرة كان المرتقب ألّا تكون النسبة متعادلة في عدد اللجان والوقت الذي خصص لها، فلذلك أعدت البعثة بياناً بأغراضها، كانت تلقيه على الوفود والجماعات، وأذاعته أيضاً في الصحف بشكل أحاديث، واتخذت أنواع الحيطة لتكون مهمتها واضحة وجلية. فكانت تجيب على الأسئلة المختلفة التي تطرح عليها قائلة: لا صحة لما يقال من أن من سياسة أميركا قبول الوصاية، وأنه لا يمكن التنبؤ بقبولها، وأنه لا قوة للجنة الحكم، واستخدمت اللجنة في أسفارها سيارات لجنة إغاثة الشرق الأدنى الأميركية، لكي لا تعتمد في شيء على غير أميركي ما استطاعت. وأعلنت أنها لا تقبل دعوات اجتماعات عامة ولا ترضى عن المظاهرات.

وقضت اللجنة أسبوعاً في القدس، أمضت يومين منه في زيارة بيت لحم والخليل وبئر السبع. ولم تقبل سوى إكرام محدود من الموظفين الإنكليز والفرنسيين: واستفتت رؤساء الطوائف المختلفة، وإن لم يكن لبعضهم ما يقولون في الاستفتاء مثل القبض والحبس، وطافت شمالي فلسطين بسرعة،

فاستقبلت الوفود في رام الله ونابلس وجنين والناصرة وحيفا وعكا، وقد كان بعض هذه الجماعات يأتي من أماكن بعيدة، يستحيل على اللجنة زيارتها، واجتمعت في مستعمرة – ريشون ليزيون – الصهيونية بزعماء عدة مستعمرات يهودية، وأعضاء اللجنة الصهيونية المركزية.

١ – **الحكومة المحتلة** كان الموظفون البريطانيون – من الميجر جنرال السر أرثر موني قائد منطقة بلاد العدو المحتلة الجنوبية إلى أصغر موظف – لطفاء مجاملين وأكثرهم ذو خبرة سابقة قبل الحرب في الهند، أو في مصر والسودان، وبصفتهم مجموعات فهم هيئة ذات أهلية واقتدار تعمل في البلاد لمصلحة أهلها.

٢ – **مطالب الشعب** اجتمعت كلمة المسلمين في فلسطين وهم حسب الإحصاء الإنكليزي الأخير نحو أربعة أخماس السكان على المطالبة باستقلال سورية المتحدة. ولم تشذ منهم سوى فئة معروفة من الموظفين كانت تسير مع تيار النفوذ السياسي. وقررت الأحزاب التي اجتمعت في يافا أن سورية أهل لحكومة مستقلة بلا دولة وصية، وأنه إذا أصر مؤتمر الصلح على تعيين دولة فإنه يفضلون الولايات المتحدة.

وقد أيد الناس في القدس وغيرها ن فلسطين هذا القرار وكانوا يحيلون مسألة الوصاية إلى المؤتمر السوري الذي ينطبق بلسانهم. ورفض بعض المسلمين ولاسيما في الجنوب قبول الوصاية رفضاً باتاً مهما كان نوعها، وقد ظهر منذ أعلن المؤتمر السوري رغبته في مساعدة أمريكا بالدرجة الأولى وإنكلترا في الدرجة الثانية ورفض الوصاية الفرنسية باتاً، أن هذا ما يطلبه سواد المسلمين في فلسطين، ويرجح أن ذلك كان يجول في خواطرهم، حينما أحالوا اللجنة على المؤتمر.

وكانت مطالب المسيحيين في فلسطين وهم ١٠ بالمئة من مجموع السكان مختلفة، فكانت جماعات الشمال كاللاتين الكاثوليك في طبريا وحيفا

وأكثر مسيحيي الناصرة مع المسلمين في طلب الاستقلال وترك تقرير مسألة الوصاية إلى المؤتمر السوري. وكان الروم الكاثوليك والموارنة يطلبون الوصاية الفرنسية، وكان الأرثوذكس في كل مكان متفقين على طلب الوصاية الإنكليزية. وهناك جماعات أخرى لم يطلب أحد منها وصاية أميركا مباشرة ولكنها كانت تقول بأنها لو تأكدت من قبول الولايات المتحدة فإنها لا تختار سواها، وأكثر المسيحيين من هذا الرأي وكلهم في جانب الوصاية يريدون دولة ذات حكم صحيح.

وكان اليهود الذين لا يؤلفون أكثر من ٨ بالمئة من سكان فلسطين يؤيدون الصهيونية الإنكليزية في الحين الذي اتفقت فيه كلمة المسلمين والمسيحيين على مقاومة الصهيونية، وهذه المسألة ذات علاقة كبيرة بوحدة سورية.

٣- الصهيونية أعلن يهود فلسطين تأييدهم للصهيونية بوجه عام، واختلفوا في التفاصيل والطرق الموصلة إلى تحقيقها. ويمكن وصف الأمور التي اتفقوا عليها في ما يلي:

جعل فلسطين – وطناً قومياً – في الحال، وأن يصير الحكم السياسي في البلاد عاجلاً أو آجلاً معروفة باسم الحكومة اليهودية. والسماح لليهود بالمهاجرة إلى فلسطين في كل مكان في العالم، وأن يكون شراء الأراضي مباحاً لهم، وأن تكون العبرانية لغة رسمية، وأن تكون بريطانيا الوصية لفلسطين، لتحمي اليهود وتساعدهم على تحقيق مشروعهم. ولما كانت الدول الكبرى في العالم قد استحسنت فكرة الصهيونية فلا تحتاج إلى غير تنفيذ. أما الذي اختلف عليه اليهود فهو: مسألة الحكومة اليهودية وهل يجب إنشاؤها عاجلاً أو بعد زمان طويل، وهل يسيرون على حسب الطقوس والتقاليد اليهودية القديمة، أم على الطريقة العصرية؟ فيهتمون بالمسائل الاقتصادية واستثمار الموارد واستخراج القوة الكهربائية من الأنهار.

الأماكن المقدسة ذهبت سلطة التركي عن البلاد وقد حافظ على الحالة القديمة من جهة الأماكن المقدسة، وتركها كما هي فمن يقوم مقامه؟ قد تكون الدولة الوصية: فإذا أخذت الوصاية دولة كاثوليكية فلا بد من وقوع مشاكل، لأن الكاثوليك يعتقدون أنهم مظلومون، ويطلبون زيادة حقوقهم على حساب الروم. فوجود كاثوليك يفقد التوازن الموجود ولاسيما في غياب روسيا، وبما أنه يوجد الآن وكيل محافظ للأماكن الكاثوليكية المقدسة فلا يمكن توسيع نطاق هذه الفكرة وجمعها دستوراً لهيئة دائمة تحافظ على الأماكن المقدسة يكون للروم الأرثوذكس والبروتستانت والمسلمون واليهود ممثلون بها وإعطاؤها سلطة ووسائل تستعين بها على العناية بهذه الأماكن كلها للأديان الثلاثة. ويجب أن يراعى في تأليفها أسباب الألفة والمحبة لئلا يبقى موضوع النزاع والخلاف.

المنطقة الحربية

وصلت اللجنة إلى بيروت بعد أن جابت فلسطين والنصف الجنوبي من منطقة الاحتلال الغربية فقضت يومين في مقابلة اللجان، فكانت تزور الأماكن من صور إلى البترون بالسيارة. وقد تلطف الجنرال اللنبي فوضع يخته تحت أمرها، فزارت به طرابلس واللاذقية والإسكندرونة. وقابلت الوفود وسمعت أقوالهم في كل جهة من المنطقة الغربية، ولم يكن في منهجها شيء يختلف عما سارت عليه في المناطق الأخرى من حيث المقابلات والتدابير، وقد بذل الموظفون الفرنسيون الجهد لتوفير أسباب الراحة لها.

١ - **مطالب الشعب** كانت الحالة في المنطقة الغربية كالحالة في فلسطين إلا أن بعض المسلمين طلبوا المساعدة الأميركية أو الإنكليزية، وطلب الدروز الوصاية الإنكليزية، والموارنة وسائر الشيع الكاثوليكية طلبت وصاية فرنسا، وانقسم الأرثوذكس فلم يجمعوا كلمتهم على طلب الوصاية

الإنكليزية كما فعلوا في فلسطين ودمشق، وانقسم النصيرية أيضاً. وكان أكثر الإسماعيليين مع فرنسا.

وكانت آراء الذين يطلبون الوصاية الفرنسية مختلفة في مصير لبنان وعلاقته بسورية فإن أكثر القوم من صور إلى طرابلس طلبوا استقلال لبنان الكبير، وفصله عن سورية، ووضعه تحت وصاية فرنسا. فلم يكترث أنصار هذا المبدأ لفكرة الوحدة الوطنية، بل كان من أمانيهم فيما يظهر أن يصيروا رعايا فرنسيين في القريب العاجل. ورغب الآخرون أن تكون سورية متحدة تحت الوصاية الفرنسية مع تكبير لبنان وإعطائه نوعاً من الاستقلال الاداري الواسع.

أما في لبنان الأصلي فالأكثرية مخلصة للفرنسيين معارضة للإنكليز ولم تستطع اللجنة سؤال الذي يميلون إلى فرنسا رأيهم في الوصاية الأميركية، فيما إذا كانت ممكنة. وكانت الوصاية الفرنسية غير مرغوب فيها، بسبب براهين أكيدة تدل على أن السواد الأعظم من السكان حتى الموارنة يفضلون أميركا على سواها، ويقال إن سبب هذا التفضيل هو تجرد أميركا من الأغراض الذاتية في الحرب، وكرمهم قبل الهدنة وبعدها، والعلاقات الشخصية التي أنشأها عدد كبير من اللبنانيين الذين قضوا وقتاً طويلاً أو قصيراً في الولايات المتحدة، ورجعوا إلى بلادهم محافظين على الإخلاص لأمريكا.

وجاهر الدروز بطلب الانفصال عن لبنان إذا أعطي لفرنسا.

هذا في لبنان الأصلي أما في المناطق الأخرى التي يراد ضمها إلى لبنان الكبير مثل صور وصيدا وطرابلس فإن فيها أكثرية كبرى من السكان تعترض على الحكم الفرنسي وتقاومه ويدخل في هذه الأكثرية، جميع المسلمين السنيين وأكثر الشيعيين وقسم من الروم الأرثوذكس وطائفة من البروتستانت وأكثر هؤلاء يريدون أميركا أولاً وانكلترا بالدرجة الثانية.

والأكثرية في باقي المنطقة الغربية إلى شمال لبنان الكبير المراد إنشاؤه ضد الوصاية الفرنسية. في كل الأحوال ومن الباقين قسم كبير يعترض على الانفصال عن داخلية البلاد ويضع وحدة البلاد فوق فرنسا.

ومما يجدر ذكره أنه بينما السوريون الوطنيون يرفضون مساعدة فرنسا ذاكرين اسمها لم يتعرض أحد من نصراء فرنسا والراغبين في وصايتها على رفض أمريكا وانكلترا باسمهما، على أن المسيحيين أظهروا في أحيان مختلفة أنهم يخافون إذا صارت انكلترا وصية على البلاد أن تمالئ المسلمين على المسيحيين.

لبنــان

صارت هذه المنطقة الجميلة التي وضعت منذ سنة ١٨٦١ تحت حماية الدول الأوروبية الست، وجعل حاكمها مسيحياً موضع اهتمام فرنسا من ذاك العهد، لأن أكثر سكانها من الموارنة، والكاثوليك. وقد ظهرت في هذه المنطقة كسائر البلاد التي فصلت عن سلطة الباب العالي مباشرة آثار العمران، وأنشئت الطرق، وغرست الأشجار وشيد عدد كبير من البيوت الحجرية. وكان المال الذي يربحه المهاجرون في الولايات المتحدة عاملاً كبيراً في هذا التقدم. وقد ازدادت ثروة الرهبانيات المارونية والأديرة في هذه السنين، وأعفى لبنان من الخدمة العسكرية. وكانت الضرائب التي يدفعها خفيفة، ولما كان قطراً مسيحياً وكان للمسيحيين فيه من وظائف الحكومة أكثر مما تخولهم نسبتهم العددية مال الدروز إلى الهجرة، واللحاق بإخوانهم في حوران استياء من عدم المساواة.

وقد ظهرت آثار سياسة فرنسا الاستعمارية في كثير من سكان هذه المنطقة وفي بيروت والأقسام الأخرى في سورية، فهم يشعرون أنهم يعرفون اللغة الفرنسوية أكثر من اللغة العربية، وأنهم أرقى من سكان المناطق

الداخلية، وهؤلاء هم الذين يطلبون فصل لبنان عن سورية أو هم البقعة التي نمت فيها هذه الفكرة.

وقد حمل قرب المنطقة الحكومة التركية على التساهل واللين مع المسيحيين وغيرهم في المناطق الأخرى لئلا يكون فارق كبير بينهما في العمران. ولكن إعفاء لبنان من الخدمة العسكرية واتساع المجال أمام طلاب الوظائف، وقلة الضرائب أو صغرها مال بالكثيرين إلى فكرة لبنان الكبير، تحت وصاية فرنسا. غير أن هناك حزباً كبيراً من الميالين إلى فرنسا يقاومون فكرة جعل لبنان قسماً من فرنسا وهذا يصدق على ذوي المراتب الرسمية من الموارنة.

إن كل تعديل في الحالة يجب أن ينيل باقي سورية مثل هذا الضمان لا أن يحرم منه سكان لبنان وذلك مستطاع توفيره في سورية المتحدة بواسطة نوع كاف من الاستقلال الإداري. ويجب توخي إبقاء هذه المقاطعة ذات مركز ممتاز عن سواها لئلا يزداد ثقل الأعباء على المناطق الأخرى.

منطقة الاحتلال العربية

أقامت اللجنة في دمشق تسعة أيام قضت ستة منها في مقابلة الوفود الدينية والسياسية والهيئات الرسمية وأصحاب المراكز السامية من كل الطبقات، حتى الأمير فيصل نفسه والجنرال اللنبي. ومكثت هنا أكثر من كل مكان آخر في سورية، لأن دمشق ستكون عاصمة (سورية المتحدة) إذا تم إنشاؤها، هذا فضلاً عن أن في المنطقة الشرقية حكومة عربية عاملة تسعى وتجتهد لتمديد الطريق إلى (الوحدة العربية).

وعقد المؤتمر السوري في أثناء وجود اللجنة في دمشق وعلقت في الشوارع ألواح كتب عليها (نريد الاستقلال التام) وقد نزعت بأمر الحكومة. ونشرت الصحف المحلية ما دار بين اللجنة والقاضي والمفتي

والعلماء من الأحاديث فاحتدم الجدال حولها بين القوم وفي الصحف (وبالطبع فقد نشرت هذه الأحاديث من دون إذن اللجنة أو سماحها) وأجابت اللجنة دعوة الأمير فيصل إلى الطعام مرتين.

وأعدت اللجنة في خلال تلك المدة التدابير لرحلة إلى أطراف الصحراء للوقوف على آراء السكان وكانت خلاصة مطالب المسلمين منهم الاستقلال الناجز بلا حماية ولا وصاية. ولكنهم لما كانوا يشعرون بحاجتهم إلى الإرشاد الاقتصادي والمالي، كان خطباء العرب الفصحاء يسألون أمريكا التي عملت على تحريرهم أن تؤيد استقلالهم في مؤتمر الصلح، قائلين أنهم يعدونها مسؤولة أمام الله عن تتميم ما بدأت به. والمسيحيون في هذه المنطقة وهم فئة قليلة كانوا في خوف عظيم يطلبون تعيين دولة قوية وصية على سورية، ليحصلوا على الحماية التامة، وهم يفضلون أن تكون بريطانيا العظمى تلك الدولة، ،ان تضم المنطقة الشرقية إلى فلسطين.

وقضت اللجنة يوماً واحداً في بعلبك بعد سفرها من دمشق لسماع النزاع القائم على ضم البقاع إلى لبنان الكبير. وبعد أن ظلت عشرة أيام في المنطقة الغربية عادت ثانية إلى المنطقة الشرقية في الطريق الممتد من حمص إلى طرابلس وقصدت حلب بعد أن أصغت لأقوال الوفود في حمص وحماة ومكثت ثلاثة أيام في حلب وقفت فيها على آراء الوفود واللجان، وقد طلب القوم في الشمال الاستقلال للعراق بقوة، وكان بعض الجماعات في حلب يهتم كثيراً بتوسيع حدود سورية شرقاً حتى تشمل الصحراء الشرقية.

الحكومة العربية

بين كبار موظفي العرب عدد من ذوي الأنفة والاقتدار والتهذيب، تبدو عليهم مظاهر الاستقامة الوطنية، وكلهم سوريون بالمولد. وقد تمرن بعضهم على الإدارة في مصر كالجنرال حداد باشا مدير الأمن العام وسعيد

باشا شقير المستشار المالي. أما الآخرون مثل القائمقام يوسف بك العظمة مساعد الأمير فيصل والجنرال جعفر باشا العسكري حاكم حلب وإحسان بك الجابري رئيس بلدية حلب، فقد تلقوا علومهم واختباراتهم في العهد التركي.

وأكثر الموظفين الصغار في هذه المنطقة والمناطق الأخرى من بقايا العهد التركي، وسيرتهم في بعض الأحيان أشرّ من قبل. وقد بذلت الحكومة كل واسطة لإكرام اللجنة، وتحقيق أمانيها وكان الموظفون يتباهون أحياناً بأنهم تركوا للناس الحرية المطلقة في بسط أفكارهم أمام اللجنة.

رغائب الشعب

كانت المطالب في المنطقة الشرقية أقرب إلى الاجتماع من مثلها في المنطقة الغربية أو الجنوبية كما يظهر ذلك في النظرة الأولى إلى جداول العرائض. ويؤيد الجانب الأكبر من هذه المطالب – بين شفهي وخطي – قرار المؤتمر السوري الذي سيأتي الكلام عنه في موضع آخر، وقد اتفقت على هذا البرنامج أحزاب مختلفة متضاربة، لأن الكل شعروا بوجوب الاتحاد والتضامن لسلامة الوطن، وكان لسعي الحكومة والأحزاب الأخرى تأثير على الأحزاب المتطرفة، فسارت في الصف بعد نشوزها مثل الذين كانوا يطلبون الاستقلال التام بلا وصاية أو الذي يطلبون الوصاية وحدها. ومما لا ريب فيه أن مواد البرنامج الرئيسية تعبر عن فكر الجمهور العام ما أمكن التعبير عنه في أي بلاد كانت.

طلب القوم في هذه المنطقة «سورية المتحدة» بالإجماع تقريباً وطلبوا لها الاستقلال الناجز، ورفضوا كل مساعدة فرنسوية، وأعلنوا أنهم ضد البرنامج الصهيوني واتفق المسلمون كلهم على طلب المساعدة من أميركا. وأيد اليهود المشروع الصهيوني لإخوانهم في فلسطين، وطلبوا لأنفسهم

الاستقلال الإداري. وطلب الدروز حكومة عربية تحت الوصاية البريطانية. وانقسم المسيحيون حسب الطوائف حيناً وحسب المكان حيناً آخر. وكان مسيحيو الجنوب كلهم حتى الكاثوليك واللاتين يطلبون الوصاية البريطانية أو أميركا، إذا كان الإنكليز لا يستطيعون المجيء لسبب ما، وكان ذلك شأن أرثوذكسيي دمشق وقسم منهم في الشمال. أما الطوائف البروتستانت الصغيرة فكانت تطلب وصاية انجلو سكسونية أمريكية أو إنكليزية، وكان الأرثوذكس السوريون كلهم في جانب أمريكا وكل الموارنة والكاثوليك (خلا الذين في عمان ودرعا) في جانب فرنسا، كما أن المسيحيين كلهم تقريباً كانوا في جانب الوصاية.

المؤتمر السوري

علمت اللجنة منذ وصولها إلى القدس أن مؤتمراً سيعقد في دمشق للفصل في مسألة الوصاية بالنيابة عن جانب كبير من السكان. وقد تألف هذا المؤتمر وعقد جلساته إبان وجود اللجنة في دمشق وجاء إليها في آخر يوم من أيامها هنالك، وقدّ إليها البرنامج الذي أعده.

فلم ينتخب الشعب أعضاء هذا المؤتمر مباشرة أو بدعوة جديدة، والسر في ذلك عدم مساعدة الوقت لتنقيح لوائح الاقتراع بل عهد إلى بقايا الناخبين في الانتخاب التركي الأخير فانتخبوا أعضاء هذا المؤتمر كما كانوا ينتخبون أعضاء مجلس النواب التركي، وقد انتقد بعضهم هذه الطريقة قائلين إنها غير قانونية فإن معظم الناخبين من رجال جمعية الاتحاد والترقي، وأن الأعضاء ليسوا بنسبة السكان.

واشترك في هذا المؤتمر (٦٩) وتأخر (٢٠) عضواً انتخبوا في الغرب والشمال عن الوصول إلى دمشق في الوقت المعين. وبين الأعضاء عدد من المسيحيين. ولكن لا يوجد بينهم يهودي. ويقال إن بين الناخبين الثانويين

يهوداً وافقوا على انتخاب النواب في المجلس، والأدلة كثيرة على أن البرنامج الذي وضعه المؤتمر السوري يعبر عن أفكار القوم في سورية أتم التعبير.
وهذا نص البرنامج:

نحن الموقعين أدناه أعضاء المؤتمر السوري العام المنعقد بدمشق يوم الأربعاء في ٣ تموز (يوليو) سنة ١٩١٩ المؤلف من نواب المقاطعات الثلاث (الجنوبية والشرقية والغربية) الحاصلين على تفويض السكان في مقاطعاتنا المختلطة من مسلمين ومسيحيين وإسرائيليين قد اتفقنا على وضع البيان الآتي للتعبير عن رغائب السكان الذين انتخبوا لعرضها على الفرع الأميركي من اللجنة الدولية، كما صودق بالاتفاق على مواده، ما عدا المادة الخامسة التي قبلت بأكثرية كبرى.

١- نطلب استقلالاً سياسياً تاماً لسورية ضمن حدود: جبال طوروس شمالاً ورفح والخط الممتد من الجوف إلى العقبة جنوباً والفرات والخابور في الخط الممتد شرقي أبو كمال إلى شرقي الجوف شرقاً والبحر المتوسط غرباً.

٢- نطلب أن تكون حكومة هذه البلاد السورية ملكية ديمقراطية دستورية مدنية، على مبادئ اللامركزية الواسعة، مع حماية الأقليات، وأن يكون الأمير فيصل – الذي جاهد جهاداً مجيداً في سبيل تحريرنا ونال ثقتنا التامة عن استحقاق – ملكاً علينا.

٣- لما كان العرب السوريون ليسوا أقل مواهب طبيعية من الأمم الأخرى الراقية، ولا هم أحط مرتبة من البلغاريين والصربيين واليونانيين والرومانيين حينما نالوا استقلالهم، فإننا نحتج على المادة الثانية والعشرين من عهد جمعية الأمم التي تضعنا في مصاف الشعوب المتأخرة المحتاجة إلى الوصاية.

٤ - إذا رفض مؤتمر الصلح هذا الاحتجاج العادل لأسباب لا ندركها، فإننا اعتماداً على تصريحات الرئيس ولسن القائل إن غرضه من الحرب وضع حد للفتح والاستعمار - نستطيع أن نعتبر الوصاية المذكورة في عهد الجمعية بمثابة مساعدة اقتصادية وإدارية، ولا تمس استقلالنا التام. ولما كنا نود أن لا تذهب بلادنا فريسة الاستعمار، كما نعتقد أن الأمة الأمريكية أبعد الأمم عن روح الاستعمار، ولا مطامع سياسية لها في بلادنا، نطلب منها المساعدة الاقتصادية والإدارية على أن لا تتجاوز مدة هذه المساعدة عشرين سنة.

٥ - إذا كانت الولايات المتحدة لا تستطيع قبول رغبتنا في المساعدة فإننا نطلب هذه المساعدة من بريطانيا العظمى، على أن لا تمس استقلالنا التام، ولا وحدة بلادنا، وأن لا يزيد زمانها على المدة المذكورة في المادة السابقة.

٦ - لا نعترف بأي حق تدعيه الحكومة الفرنسية في أي شطر من بلادنا السورية، مهما كان. ونرفض مساعدتها أو أن يكون لها يد في بلادنا في أي حال وفي أي مكان.

٧ - نقاوم بشدة دعوى الصهيونيين في إنشاء حكومة يهودية في القسم الجنوبي من سورية المعروف بفلسطين، ونقاوم الهجرة الصهيونية إلى أي قسم من أقسام بلادنا، لأننا لا نعترف لهم بهذا الحق بل نعتبرهم خطراً على قوميتنا من الوجهة الوطنية والاقتصادية والسياسية. أما إخواننا اليهود، فلهم ما لنا وعليهم ما علينا.

٨ - نطلب عدم فصل القسم الجنوبي المعروف بفلسطين والقسم الساحلي الذي يدخل فيه عن البلاد السورية وترغب أن تكون وحدة البلاد مضمونة من التجزؤ في كل حال.

٩- نطلب الاستقلال التام للعراق المحرر وأن لا يكون حواجز اقتصادية بين البلدين.

١٠- لما كانت القواعد الأساسية التي وضعها الرئيس ويلسن تستنكر المعاهدات السرية فإننا نحتج بشدة على كل معاهدة ترمي إلى تقسيم بلادنا السورية وعلى كل اتفاق خاص يرمي إلى إنشاء الصهيونية في القسم الجنوبي من سورية، ونطلب إلغاء هذه المعاهدات والاتفاقات إلغاءً تاماً.

«وأن المبادئ الشريفة التي نادى بها الرئيس ولسن تقوي ثقتنا بأن رغائبنا الصادرة عن أعماق قلوبنا ستكون العامل الفعال في تقرير مستقبلنا. ولا شك في أن الرئيس ولسن والشعب الأميركي الحر سيكونان عوناً لنا على تحقيق آمالنا، فيبرهنان على إخلاصهما بشعورهما الشريف نحو الشعوب الضعيفة عامة وشعبنا العربي بوجه خاص».

«ولنا أيضاً ملء الثقة بأن مؤتمر الصلح سيدرك أننا لم ننتفض على الترك الذين كنا شركاءهم في الحقوق والسياسة المدنية والنيابية، إلا لأنهم اعتدوا على حقوقنا الوطنية، فيجيب رغائبنا كلها لئلا تكون حقوقنا السياسية بعد الحرب أقل منها قبلها، ولأننا قد سفكنا دماً غزيراً في سبيل الحرية والاستقلال.

ونطلب السماح لنا بإرسال وفد يمثلنا في مؤتمر الصلح، ليدافع عن حقوقنا ويضمن تحقيق أمانينا».

إن هذا البيان ينطق بصراحة وقد سبق الكلام عن أمور منه في أماكن أخرى وهو وثيقة رفعت إلى اللجنة، فلذلك يجب النظر إليها بعناية واحترام، فإنها نتيجة مجهودات سياسية كبيرة، وفيه الأساس الذي يستطيع السوريون أن يتفقوا عليه. ولا يمكن الحصول على أفضل منه، والدولة الوصية في هذا البيان هي الدولة التي تقدر أن تسير بالأمة الجديدة في الطريق القويم.

كيليكية

تمهيد: لم تشأ اللجنة أن تسمع آراء الجميع في هذه المقاطعة لشعورها بأنها لا تحسب جزءاً صحيحاً من سورية، ولرغبتها في عدم فتح مسألة الذين يتكلمون التركية من سكان الإمبراطورية العثمانية السابقة.

إن إحصاءات السكان في هذا القطر مختلفة متباينة. ومما لا شك فيه أن الأكثرية الإسلامية التي كانت قبل الحرب هنا قد زادت نوعاً ما بعدها.

رغائب السكان: يرغب الترك في هذه المقاطعة – كالذين سمعت أقوالهم سابقاً – في استبقاء الوحدة التركية تحت حكم آل عثمان وترك تقرير مسألة الوصاية – إذا كان لابد منها – لحكومة الأستانةالتركية.

والعرب في هذه المقاطعة – وأكثرهم من النصيرية وهم يتكلمون اللغة التركية – يطلبون الوحدة السورين تحت الوصاية الفرنسوية.

أما الأرمن وأكثرهم يتكلمون التركية أيضاً فيطلبون ضم كيليكية إلى أرمينية تحت الوصاية التركية.

وأكثرية المسيحيين الباقين – وهم أقلية صغيرة – مع فرنسا، ولاسيما الروم الذين بينهم وبين الفرنسويين صلات متينة في الجهات الشمالية من تركيا.

العـراق

استحالت على اللجنة زيارة العراق في مثل هذا الظرف، بعد أن سئلت بإلحاح القيام بهذه الزيارة، وتلقت في دمشق وحلب شكايات على القوات الإنكليزية المحتلة بأنها تضيق على السكان حريتهم السياسية في الخطابة والعمل، وأنها تنوي فتح باب المهاجرة لليهود بصورة تؤذي سكان العراق في حقوقهم ومصالحهم.

وقدمت هيئة في حلب بياناً وافياً إلى اللجنة يشبه برنامج المؤتمر السوري الدمشقي هذه خلاصته:

١ - يجب أن يكون العراق مستقلاً استقلالاً تاماً بما فيه ديار بكر ودير الزور والموصل وبغداد والمحمرة.

٢ - تكون الحكومة ملكية دستورية نيابية.

٣ - يكون الملك أحد أنجال الملك حسين، فإما عبد الله وإما زيد.

٤ - الاحتجاج على المادة (٢٢) من عهد جمعية الأمم.

٥ - رفض تدخل أي دولة أجنبية في البلاد.

٦ - طلب المساعدة الاقتصادية والإدارية من أميركا بعد نيل الاستقلال أو الاعتراف به.

٧ - الاعتراض على المهاجرة كلها ولاسيما هجرة الهنود واليهود.

٨ - أن يكون لسورية الاستقلال التام.

٩ - أن لا تتدخل فرنسا في سورية.

ومما يلاحظ أن هذه الشعوب القديمة تطلب أتباعاً لتقاليدها حدوداً واسعة ليس في الإمكان الحصول عليها مثل دير الزور في سورية وديار بكر في أرمينية والمحمرة في العجم.

وجاء بطريرك السريان الأرثوذكس. الناطرة، من دير زفران — الواقعة قرب ماردين — فقابل اللجنة في حمص وقال أن (٩٠) ألفاً من قومه قتلوا سنة ١٩١٥ ولما جاء الإنكليز سنة ١٩١٨ كانوا جميعاً مستعدين للدخول في حكمهم والرضوخ لهم، ولكن وصول رسل الأستانة لاستشارة الأكراد ونهوض العرب للمطالبة باستقلالهم زاد الحالة سوءاً، فلذلك يطلب ضم المقاطعة التي يقطنها شعبه إلى العراق تحت الوصاية الأميركية أو البريطانية.

هذا وقد وضع المستشارون الثلاثة في اللجنة تقويماً عاماً يشمل جميع التقارير عن البحث الذي قامت به، وراعت اللجنة في التعليمات جميع الشؤون والاعتبارات المحلية والوطنية والجنسية والدينية، كما راعت السياسة العملية، ومبدأ حاجة العالم إلى السلام الدائم.

نظرات عامة

درست اللجنة أحوال سورية وهي الآن تقدم تقريرها عنها بروح الأوامر الصادرة لها من مجلس الأربعة، وجرياً على قرارات ٣٠ يناير / كانون الثاني ١٩١٩ التي وافق عليها مندوبو الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وإيطاليا واليابان، وطبقاً للمنشور الإنكليزي الفرنسي الصادر في ٨ نوفمبر ١٩١٨ وكلاهما مندمج في أوامر اللجنة بصورة مطولة.

ولما كانت المواد ٢ و٣ و٤ و٥ و٦ من القرارات المصادق عليها في ٣٠ يناير مطابقة لهذا التقرير – فيجب إثباتها لأنها توضح غاية المؤتمر العامة فيما يتعلق بهذه – المناطق التي كانت في السابق جزءاً من المملكة التركية وهذه هي:

المادة ٢ : لمثل هذه الأسباب، ولاسيما لسوء الإدارة التركية التاريخية في معاملة الشعوب الخاضعة لها، وللمذابح الأرمينية الهائلة وسواها في السنوات المتأخرة قرر – الحلفاء والدول المشتركة فصل أرمينية وسورية والعراق وفلسطين وبلاد العرب فصلاً تاماً عن المملكة التركية، من دون إلحاق ضرر بسكان الأقسام الأخرى من المملكة التركية.

المادة ٣ : قررت الدول المتحالفة والدول المشتركة معها أنها نظراً للفرصة السانحة للبت في مصير المستعمرات والأراضي التي كانت لألمانية وتركيا – وهي مأهولة بسكان لا يستطيعون الوقوف وحدهم بالنسبة لحالات العالم الحاضرة الشديدة – العمل في هذه الأراضي بمبدأ ترقية

وإسعاد هؤلاء الشعوب الذين يعتبرون وديعة مقدسة في ذمة المدنية، وأن ينص على ذلك في دستور جمعية الأمم.

المادة ٤: اقتنع الحلفاء بعد الدرس الدقيق أن أفضل طريقة للقيام بهذا المبدأ هو وضع هذه الشعوب في عهدة الأمم الراقية التي تكون بالنسبة إلى مواردها، أو اختبارها، أو مركزها الجغرافي أقدر على القيام بهذه المهمة. فيجب أن تقوم بهذه المشارفة كوصيات من قبل جمعية الأمم.

المادة ٥: تعتقد دول الحلفاء والدول المشتركة معها أن طبيعة الوصاية يجب أن تكون حسب درجة السكان من الرقي، ومركز البلاد الجغرافي، وحالتها الاقتصادية، وما شاكل هذه الظروف.

المادة ٦: لما كان الحلفاء يعتبرون بعض الشعوب التي كانت خاضعة في السابق للمملكة التركية بلغت من الرقي درجة الاعتراف بها كأمم مستقلة محتاجة إلى استمداد النصائح الإدارية ومساعدة دولة وصية حتى تصير قادرة على السير وحدها، فإن رغائب هذه الشعوب يجب أن تراعى أولاً في اختيار الدولة الوصية.

وعد مخطر

ولما كان البلاغ الإنكليزي الفرنسوي الذي نشر في سورية والعراق ذا علاقة كبيرة بمسألتنا مباشرة فيجدر بنا أن ننبه الأفكار إلى هذه الجهة منه وهي:

«أن الغاية التي ترمي إليها فرنسا وإنكلترا من متابعتهما الحرب التي أثارها الجشع الألماني — وهي تحرير الشعوب التي طال اضطهاد الترك لها — تحريراً تاماً وإنشاء حكومات وطنية وهيئات إدارية، تستمد سلطتها من السكان الوطنيين، بملء حريتهم واختيارهم».

«وقد اتفقت فرنسا وبريطانيا العظمى – لإخراج هذه المقاصد إلى حيز العمل على أن تشجعا وتساعدا في إنشاء حكومات ومصالح وطنية في سورية والعراق اللتين أتم الحلفاء تحريرهما، وفي الأراضي التي يتقدمون لتحريرها. واتفقتا أيضاً على أن تعترفا بهذه الحكومات حالما تثبت دعائمها. ولا تفكر الدولتان بإرغام سكان هذه المناطق على قبول دساتير معينة، وإنما غايتهما الرئيسية ضمان هذه الحكومات والهيئات التي يختارها السكان من تلقاء أنفسهم، وذلك بتأييدها ومساندتها».

«أما ما تطلبه الدولتان الحليفتان لأنفسهما فهو ضمان العدل للجميع على السواء، من دون تحيز، وتسهيل تقدم البلاد الاقتصادي بتشجيع المشاريع الوطنية، وإعلاء شأن التهذيب ووضع حد للشقاق الذي استثمرته السياسة التركية طويلاً».

وألقى المسيو بيشون يوم ٢٩ ديسمبر ١٩١٨ كلمة حق عن المنشور هي:

«وبالطبع فنحن نعترف أن للمؤتمر الحرية التامة والحق بتنفيذ هذا الاتفاق كما يجب. بيد أن هذا الاتفاق لا يفيد سوى إنكلترا وفرنسا، ولا شك أن هذا التصريح مهم من حيث علاقته بإنكلترا وفرنسا، بالنسبة لعلاقة هاتين الحليفتين بالأقسام التي يتكلم سكانها اللغة العربية في المملكة العثمانية السابقة».

وقد اتضح للجنة جلياً في درسها أحوال سورية أنه كان لهذا البلاغ الفرنسوي البريطاني وما ماثله من تصريحات مؤتمر الصلح وقواعد الرئيس ولسن الأربع عشر – تأثير عظيم في نفس الأمة السورية، فبنت عليها مطالبها، فلذلك لا يستطيع مؤتمر الصلح أن يتجاهلها، بل يجب أن يحققها بأمانة، لاسيما البلاغ الذي هو على اتفاق تام مع تصريحات الحلفاء – المتكررة عن مقاصدهم في المملكة التركية السابقة، ولاسيما سورية والعراق.

ومن الثابت أن قرارات ٣٠ يناير، وهذا البلاغ يرميا إلى فصل المناطق العربية عن تركيا فصلاً تاماً، بأن لا تكون سورية والعراق مستعمرتين بالمعنى القديم على الإطلاق، وأن لا تستثمر المنفعة الدولية المحتلة، بل يجب تشجيعهما ومساعدتهما في بلوغ الاستقلال الوطني، بأسرع ما يستطاع، والوعود في البلاغ مبذولة لسورية والعراق على التساوي.

وقد وضع هذا البلاغ مع القرارات المشار إليها خطة العمل للجنتنا، تلك الخطة التي قضت بإرسالها للوقوف على رغائب السكان.

فلذلك وبناء على ما تقدم لابد من امتحان إخلاص الحلفاء في المقاصد التي أذاعوها في أثناء الحرب، وذلك بدعوتهم لإنفاذ هذه المقاصد في الأقسام العربية من الأراضي التركية، لأن وعودهم واضحة معينة، لا يمكن الخطأ في تأويلها.

مهد الأديان الثلاثة

إن خطورة المسألة السورية ظاهرة في الحقائق المعروفة جيداً فإن في هذا القسم من المملكة التركية مهد الديانات الثلاث الكبرى وهي – اليهودية والمسيحية والإسلام – ولما كانت فلسطين تضم أماكن تقدسها الأديان الثلاثة، فستكون موضع اهتمام العالم المتمدن كله. فلذلك كل حل موضعي أو خاص بشعب واحد هو عديم الفائدة.

الأمة العربية

لسورية مقام جغرافي عظيم سياسياً وتجارياً ومدنياً. فهي الجسر الذي يصل بين أوروبا وآسيا وإفريقية، فيجب أن يكون العدل أساس الحكم في قضيتها، لتنجم عنه فائدة للمدنية في العالم. ويجب أن يعطى كل قسم من المملكة التركية السابقة حياة جديدة، ويفسح المجال له بعد تبديل الأحوال

السياسية. لأنه وربما كان انحلال المملكة التركية فرصة عظيمة – وقد لا تعود – لإنشاء حكومة شرقية في سورية، على مبدأ الحرية الدينية التامة التي تشكل سائر الأديان وتصون حقوق الأقليات بنوع خاص، ومن الإنصاف للعرب الاعتراف بالأمة العربية ورغائبها الوطنية، كما أنه من مصلحة العالم أن تتألف حكومة عربية على القواعد السياسية الحديثة. رغم إن العناصر متعددة والمصالح متباينة.

وإن كثيراً من السكان غير صالحين الآن للحكم الذاتي. ومع ذلك فإن الأحوال ملائمة للقيام بهذه التجربة الآن، لأن هؤلاء السكان كانوا على اختلاف مذاهبهم وطبقاتهم على نوع واحد من الاتفاق تحت الحكم التركي، برغم سياسة التفريق التركية.

ولابد أن يكونوا أحسن حالاً في عهد حكومة حديثة ووصاية راقية، وعلى كل فإن مشارفة دولة تنتدبها جمعية الأمم يمنع هذه النهضة من السير في الطرق التي سارت عليها تركيا الفتاة، وحينئذ يدرك العرب أيضاً أن هذه أفضل فرصة سانحة لتأليف حكومة عربية، فيجتهدون لتكلل حركتهم بالفوز المبين، وما ظهر الآن من مقاصد الأمير فيصل يجعله جديراً كل الجدارة برئاسة حكومة جامعة بين المبادئ الشرقية والغربية، ويضمن نجاح هذه التجربة بواسطة دولة وصية مخلصة، ويبقى في الإمكان إذا فشلت هذه التجربة الرجوع إلى تجزئة الأراضي. بيد أن تجزئة الأراضي حسب المذاهب يولد مشاكل لا عداد لها، كما قال الدكتور أماس عن بعض الأقسام التركية الأخرى:

«إن الفصل بين أبناء المذاهب وإسكان كل فريق في موضع خطأ وخطر، إن العمران التاريخي قائم على تنوع المذاهب في كل منطقة، وهناك خطر لا ريب فيه ينشأ عن تقسيم سورية إلى أجزاء لا قيمة لها ولا معنى».

لذلك يجب أن يكون الغرض من كل سياسة يسار عليها في المسألة السورية (إنشاء حكومة وطنية تستمد سلطتها من مشيئة الشعب الحرة)، وأن تكون هذه السياسة متفقة جهد الإمكان مع وحدة البلاد الجغرافية والاقتصادية.

هذه هي الخطة التي ينبغي السير فيها – هذا إذا كان السير ممكناً – لأنها تنطبق على رغائب مؤتمر الصلح، ورغائب السواد الأعظم من السكان.

ومن الملاحظات المهمة أن الموظفين الفرنسيين والإنكليز في سورية مجمعون على استحسان الوحدة السورية، تحت وصاية واحدة إذ من المؤكد وقوع مشاكل بين الإنكليز والفرنسيين والعرب تضر بالسلام، إذا بقي الإنكليز والفرنسيون في البلاد.

إن الصعوبات العارضة في طريق الوحدة السورية هي:

امتناع الفرنسيين عن الجلاء عن سورية وبيروت ولبنان. والإنكليز عن مغادرة فلسطين، ومقاومة المسلمين والمسيحيين الشديدة للبرنامج الصهيوني. ومطالبة اللبنانيين بالاستقلال التام عن سورية وكره العرب العظيم في الشرق للسيطرة الفرنسية. وخوف كثير من المسيحيين من تسلط المسلمين، وضعف الشعور الوطني. وسيأتي الكلام عن هذه الأمور في مكان آخر.

آراء

تقدم اللجنة إلى مؤتمر الصلح الآراء الآتية لمعالجة المسألة السورية:

إن أول وأهم ما تشير به هو أنه مهما كانت الإدارة أجنبية، سواء أكان ما يؤتى به إلى سورية دولة أو أكثر – أن لا تأتي كدولة مستعمرة، بل كدولة

وصية من قبل جمعية الأمم، غايتها ومهمتها المقدسة – خدمة الشعب السوري وترقيته –.

ويجب أن تكون مدة الوصاية محدودة تعينها الجمعية حسب الحقائق التي تراها في تقارير الدولة الوصية، وأن تكون للدولة الوصية سلطة كافية ذات زمن محدود أيضاً، لتكمل نجاح الحكومة الجديدة، وتتمكن من القيام بالمشاريع الأدبية والاقتصادية اللازمة لحياة البلاد، وأن تصرف الدولة الوصية همها الأكبر إلى التعليم الضروري لأبناء البلاد الديمقراطية، وتكوين روح وطنية قوية. وهذا لازم بنوع خاص في سورية التي استفاق ضميرها حديثاً. وعلى الدولة الوصية أن تسعى منذ البداية لتدريب الشعب السوري على الحكم الذاتي المستقل، بأسرع ما تسمح الأحوال، وذلك بإنشاء جميع ما يقتضي لحكومة ديمقراطية من الدساتير، وإشراك السكان في الإدارة، وزيادة نصيبهم من الحكم شيئاً فشيئاً، حتى تتألف بالتدريج روح وطنية متنورة لا تنظر إلى مصلحتها الشخصية عند النظر في مصلحة البلاد. وتتألف في الوقت نفسه قوة كبيرة منظمة لخدمة البلاد. ولما كان من الواجب أن لا يطول زمن المشارفة بلا سبب مشروع فمن الضروري إنشاء حكومة ذاتية مستقلة حالما يمكن الإقدام على هذا الأمر. مع العلم بأن الغرض الأول من الحكومات ليس الحصول على أشياء معينة بل ترقية الوطنيين.

ومن واجب الدولة الوصية في سورية وفي هذا العصر المتمدن أن تجعل الحرية الدينية التامة في مأمن قولاً في الدساتير، وعملاً في الإدارة. وأن تكون غايتها شديدة للمحافظة على حقوق الأقليات، إذ لا شيء أكثر أهمية من هذا في نجاح الحكومة العربية الجديدة.

ويجب التوقي من تراكم الديون الكبيرة على الحكومة الجديدة في ترقيتها الجديدة، كما يجب التوقي من غمها في شؤون الدولة الوصية

الاقتصادية، والمحافظة من جهة أخرى على امتيازات الأجانب كحقوقهم في إنشاء المدارس والمشاريع الاقتصادية.. الخ ومن الواجب عرضها على جمعية الأمم لتعدلها كما تقتضي مصلحة سورية. ولا ينبغي للدولة الوصية أن تستخدم سلطتها لتأييد مشاريع احتكارية إلى حد يضر بسورية أو الأمم الأخرى، بل يجب أن تعمل للسير بالحكومة الجديدة إلى الاستقلال الاقتصادي سريعاً كالسير بها إلى الاستقلال السياسي.

ومهما كان نصيب الآراء الأخرى فإنه يجب العمل بهذه الآراء إذا كان مؤتمر الصلح وجمعية الأمم مخلصين لمبدأ الوصايات – الموضوع في دستور الجمعية – فإن المؤتمر السوري في دمشق تساوره المخاوف من جعل سورية مستعمرة لإحدى الدول، تحت اسم آخر غير الاستعمار، فلذلك يجب نزع هذا الخوف بنزع أسبابه.

وتشير اللجنة في الدرجة الثانية بالمحافظة على وحدة سورية، حسب رغائب السواد الأعظم من سكانها. كما تدل على ذلك عرائضهم لأن البلاد المشار إليها محدودة وعدد سكانها قليل جداً، ووحدتها الجغرافية والاقتصادية والجنسية واللغوية واضحة، لا تحتمل إنشاء حكومات مستقلة ضمن حدودها المطلوبة. وإذا كان في الوسع تجنب هذا التقسيم فإن البلاد عربية بلغتها ومدنيتها وتقاليدها وعاداتها.

إن هذا الرأي مطابق للنظريات العامة التي سبق ورودها كما أنه ينطبق على مبادئ جمعية الأمم ويتفق مع رغائب الأكثرية في البلاد.

يجب أن ترسم حدود سورية الجغرافية لجنة خاصة. وتعتقد اللجنة أن طلب المؤتمر السوري إدماج كيليكية في سورية لا مسوغ له تاريخياً ولا تجارياً، ولا من حيث العلاقات اللغوية، لأن الحد الفاصل بين أبناء اللسان العربي وأبناء اللسان التركي يضع كيليكية مع آسيا الصغرى، أكثر مما يضعها

مع سورية، وعلاوة على ما تقدم فليست سورية محتاجة إلى شاطئ بحري آخر من أقسام آسيا الصغرى.

ولا ينبغي حين الاعتراف بوحدة سورية نسيان الأماني الطبيعية في المناطق التي تشبه لبنان الذي له نوع من الاستقلال. وتكون الوحدة أصح وأمتن إذا أعطى لبنان وما شاكله نوعاً واسعاً من الاستقلال الإداري، فإن برنامج دمشق نفسه يطلب حكومة على قاعدة اللامركزية الواسعة. تمتع لبنان بكثير من الرخاء والحكم الإداري في المملكة التركية، فمن الضروري أن لا يكون حظه في المملكة السورية اقل من حظه في المملكة التركية، بل يجب أن يعتقد بأن علاقاته الاقتصادية والسياسية مع باقي سورية تكون وهو عضو في سورية أفضل منها إذا انفصل عنها انفصالاً تاماً.

وبالطبع فإن لبنان كبلاد أكثر سكانها مسيحيون يخشى من تسلط المسلمين في سورية المتحدة، وهناك موانع أربع تقيه هذا الخوف:

أولاً: استقلاله الإداري الواسع.

ثانياً: وجود دولة وصية قوية مدة طويلة، يتألف فيها الدستور الذي تسير عليه الحكومة الجديدة.

ثالثاً: مشارفة جمعية الأمم التي تحافظ على الحرية الدينية وحقوق الأقليات.

رابعاً: شعور الحكومة العربية بضرورة المحافظة على لبنان لكي تستطيع الدخول إلى جمعية الأمم.

وعلاوة على ذلك فإذا كان عدد المسيحيين كبيراً في داخل المملكة يزول الخطر من جنوح المسلمين إلى الاستياء الذي لابد منه إذا كان عدد المسيحيين كبيراً خارج المملكة، وهذا الأمر تؤيده الحوادث في الهند في علاقات الأديان المختلفة.

ثم إن لبنان كبلاد أكثر سكانها مسيحيون يكون أقوى وأفيد إذا كان ضمن سورية المتحدة مما لو كان خارجها منفرداً لوحده، إذ يكون شريكاً لها في منافعها ومصالحها الحيوية ولذلك نرى أن تكون سورية ولبنان متحدين معاً لفائدتهما، وهذا رأي اللبنانيين المتنورين أنفسهم.

ومثل هذا الكلام يقال عن فلسطين وهي وإن كانت – الأرض المقدسة – عند المسلمين والمسيحيين واليهود على السواء، فإنها ذات موقف دقيق يحتاج إلى معالجة دقيقة وسيأتي الكلام عنها في سياق الحديث عن الصهيونية.

الوحدة السورية والوصاية

تشير اللجنة في الدرجة الثالثة بوضع سورية تحت وصاية دولة واحدة، كواسطة طبيعية لتأمين الوحدة وفائدتها. ولا ترى تقسيم إدارة المقاطعات السورية بين عدة وصيات. ولو كانت الوحدة الوطنية معترفاً بها فليست هذه ولا تلك بالطريقة الطبيعية التي تعتقد اللجنة أنها الفضلى لتوحيد الحكومة الجديدة أو الشعب كله. وليس من المستبعد أن ترغم الظروف مؤتمر الصلح على الأخذ بوصاية مقسمة، وهذا ليس بالحل الذي يجب اختياره عن طواعية لعدم اتفاقه مع مصلحة السكان الكبرى.

ويجب ألّا ننسى أن السوريين هناك بأنهم مضطرون للاتفاق معاً على صورة ما. ولا بد لهم من العيش بعضهم مع بعض سواء العرب في الجهة الشرقية أو الذين على الساحل من المسلمين والمسيحيين. فهل يعانون على ذلك أم يعرقلونه بإنشاء علاقات ودية وولائية بواسطة دولة وصية واحدة؟ لا ريب أن الحل الإداري السريع لمسألة العلاقات الصعبة هو تقسيم القوم إلى أجزاء صغيرة مستقلة وبعض الأحيان لا بد أن يكون الفصل جلياً واضحاً كما في قضية العلائق بين الترك والأرمن، ولكن الفصل التام بين الأجزاء لا ينتج عنه غير اشتداد الخلاف، وزيادة العداوات بين العناصر.

إن العبرة التي يلقيها علينا درس الشعور الاجتماعي الحديث توجب إدراك – النصف الآخر – على قدر ما يستطاع إدراكه بالعلاقات المكينة الحية فعلى الدولة الوصية التي تمنح بعض الجماعات استقلالاً إدارياً محلياً معقولاً أن تعمل في الوقت نفسه على تقوية وحدة الشعور الوطني في سائر البلاد وعلى تحسين العلاقات الودية بين تلك الجماعات المختلفة، لأن سكان سورية، كما سمعناهم، أكدوا لنا مراراً أن العلاقات القديمة بين الجماعات المختلفة ناشئة عن سياسة الحكومة التركية السيئة، فإذا شمل العدل الجميع على السواء ووضح أن غرض الحكومة هو خدمة جميع الطبقات بلا تفضيل ولا تمييز، تحسنت العلاقات وزال سوء التفاهم، ولا يتم الوصول إلى هذا الأمر بتفريق الناس بعضهم عن بعض وجعلهم أعداء.

بناء على ما تقدم يلح رجال اللجنة في وضع سورية تحت وصاية واحدة، وذلك لفائدة المذاهب والجماعات كلها.

الأمير فيصل

وتشير رابعاً بأن يكون الأمير فيصل رئيس حكومة سورية المتحدة للأمور الآتية:

١ – طلب المؤتمر السوري التمثيلي هذا الطلب بالإجماع باسم الشعب السوري، وليس هناك ما يحمل على الشك بأن السواد الأعظم من سكان سورية يرغبون رغبة صادقة في أن يكون الأمير فيصل حاكماً.

٢ – إن المملكة الدستورية القائمة على مبادئ الديمقراطية ملائمة للعرب بطبيعة الحال، ولما ألفوه من أحوال القبيلة، ولاحترامهم لزعمائهم فإنهم يحتاجون أكثر من كل شعب إلى ملك كمركز شخصي لسلطان الحكومة.

٣- إن الأمير فيصل وصل إلى سلطة الحاضرة وصولاً طبيعياً، ولا يوجد شخص آخر يقوم مقامه.

ومن مميزاته أنه ابن شريف مكة، وله مقام كبير في العالم الإسلامي، وكان أحد زعماء العرب الكبار الذين حملوا التبعة في ثورة العرب ضد الترك، واشتركوا في تحرير الشعوب الناطقة بالعربية في المملكة التركية. ولذلك وضع فيه المؤتمر السوري ثقته التامة. ولقد أخذ الإنكليز بناصره وتوسموا خيراً من تقلده رئاسة الحكومة العربية الجديدة، فهو عربي عصري يميل للأخذ بفضائل المدنية الغربية. وصلاته مع العرب في شرق سورية ودية، فلا خوف على مملكته من هذا الجانب، ولكنه بالطبع غير محبوب من المسيحيين في الشواطئ، كما هو محبوب من العرب في المنطقة الشرقية. ولكن هيهات أن يوجد رجل يتفق الناس على محبته أكثر منه. فهو متساهل حكيم حاذق في سلوكه مع الناس واكتساب مودتهم وثقتهم، وهو رجل مخلص بعيد النظر. ولا يمكن الجزم الآن فيما إذا كانت له القوة الكافية التي يحتاج إليها في معالجة الصعوبات، ولكن مما لا شك فيه أنه لا يوجد زعيم عربي آخر فيه عناصر القوم ما فيه. وسيكون أكبر معين في زمن الوصاية.

يستطيع مؤتمر الصلح أن يثق كل الوثوق بأن وجود عربي له هذه الصفات على رأس هذه الحكومة الجديدة في الشرق الأدنى مفيد.

الصهيونية

تشير اللجنة بوجوب تنقيح البرنامج الصهيوني لفلسطين تنقيحاً كبيراً لاسيما مهاجرة اليهود غير المحدودة التي ترمي إلى جعل فلسطين بلاداً يهودية.

١- باشرت اللجنة درس الصهيونية وهي ميالة إلى استحسانها، ولكن الحقائق الحسية التي وجدتها في فلسطين مع قوة المبادئ التي أعلنها الحلفاء، وقبلها السوريون حملتها على وضع المشورة الآنفة.

٢- تلقت اللجنة من اللجنة الصهيونية فصولاً إنشائية كثيرة عن البرنامج الصهيوني، وسمعت كثيراً عن المستعمرات الصهيونية، ومطالبها في المؤتمر. ورأت بنفسها شيئاً مما فعلته، ووجدت عدداً كبيراً يؤيد أماني الصهيونيين وخططهم. وهي تعجب عن انصراف تلك الجوالي إلى العمل، وتغلبها بالوسائط الحديثة على العقبات الطبيعية.

٣- تعتقد اللجنة أن الصهيونيين حصلوا على تشجيع معلوم من الحلفاء في تصريح اللورد بلفور الذي كثر اقتباسه والاستشهاد به، وتصديق ممثلي الحلفاء الآخرين عليه، إنما إذا عمل بهذا التصريح الذي يقضي بإنشاء - وطن قومي لليهود في فلسطين، مع الفهم الصريح بأنه لا يجب أن يُعْمَلَ شيء يمس بالحقوق المدنية والدينية التي للجاليات غير اليهودية في فلسطين.

إذا عمل بهذا النص لا يبقى شك في أنه يجب إدخال تعديل كبير على البرنامج الصهيوني.

إن إنشاء وطن قومي - للشعب اليهودي - لا يعني جعل فلسطين بلاداً يهودية كما أنه لا يمكن إقامة حكومة يهودية، بدون اهتضام الحقوق المدنية والدينية التي للجماعات غير الصهيونية في فلسطين. والحقيقة التي وقفت اللجنة عليها في أحاديثها مع ممثلي اليهود هي أن الصهيونيين يتوقعون أن يجلوا السكان غير اليهود من فلسطين بشراء الأراضي منهم.

إن الرئيس ولسون في خطبته التي ألقاها في ٤ يوليو سنة ١٩١٨. وضع المبدأ الآتي كواحد من المقاصد الأربعة عشر الكبرى التي يحارب الحلفاء من أجلها وهو:

«حل كل مسألة سواء أكانت تتعلق بالأرض أو السيادة أو المسائل الاقتصادية والسياسية يجب أن يُبنى على قبول الناس الذين يتعلق بهم قبولاً حراً، لا على المصالح المادية أو لفائدة أي دولة أو أمة أخرى ترغب في حل

آخر خدمة لنفوذها الخارجي أو لسيادتها». فإذا كان هذا المبدأ سيسود، وإذا كانت رغائب السكان في فلسطين سيعمل بها فيما يتعلق بفلسطين فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود في فلسطين - وهم تسعة أعشار السكان كلهم تقريباً - يرفضون البرنامج الصهيوني رفضاً باتاً، والجداول تثبت أن سكان فلسطين لم يتجمعوا على شيء مثل إجماعهم على هذا الرفض. فتعريض شعب هذه حالته النفسية لمهاجرة يهودية لا حد لها ولضغط اقتصادي اجتماعي متواصل ليسلم بلاده - نقض شائن للمبدأ العادل الذي تقدم شرحه واعتداء على حقوق الشعب وإن كان ضمن صور قانونية.

وقد اتضح أيضاً أن الشعور العدائي ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين، بل يشمل سكان سورية بوجه عام. فإن ٧٢ بالمئة من مجموع العرائض في سورية ضد الصهيونية، ولم ينل مطلب نسبة أكبر من هذه النسبة غير الوحدة السورية والاستقلال. وقد أعرب المؤتمر السوري لدمشق عن هذا الشعور العام في المواد ٧ و٨ و١٠ من بيانه.

ولا ينبغي لمؤتمر الصلح أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسورية بالغ أشده، وليس من السهل الاستخفاف به. فإن جميع الموظفين الإنكليز الذين حادثتهم اللجنة يعتقدون أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة، ويجب أن لا تقل هذه القوة عن خمسين ألف جندي، وهذا في نفسه برهان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من الإجحاف بحقوق اليهود. لابد من الجيوش في بعض الأحيان لتنفيذ القرارات. ولكن ليس من المعقول أن تستخدم الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة. هذا فضلاً عن أن مطالب الصهيونيين الأساسية في حقهم على فلسطين مبنية على كونهم احتلوها منذ ألفي سنة، وهذه دعوى لا تستوجب الاكتراث والاهتمام.

وهناك أمر لا يجوز إغفاله إذا كان العالم يريد أن تصير فلسطين مع الوقت بلاداً يهودية وهو أن فلسطين هي الأرض المقدسة عند اليهود والمسيحيين والمسلمين على السواء، يهم أمرها ملايين من المسيحيين والمسلمين في العالم، ولاسيما ما يتعلق من تلك الأحوال بالعقائد الدينية والحقوق، فمسألة فلسطين وما يتفرع منها مسألة دقيقة حرجة، ومن المستحيل أن يرضى المسلمون والمسيحيون بوضع الأماكن المقدسة تحت رعاية اليهود، مهما حسنت مقاصد هؤلاء. والسبب في ذلك هو أن الأماكن الأكثر تقديساً عند المسيحيين هي ما له علاقة بالمسيح، والأماكن التي يقدسها المسلمون غير مقدسة عند اليهود بل مكروهة. ولا يستطيع المسيحيون والمسلمون في هذه الأحوال أن يرضوا عن وضع تلك الأماكن تحت إشراف اليهود. ثم هناك أماكن أخرى لها في نفوس المسلمين مثل هذا الشعور. ولما كانت هذه الأماكن كلها مقدسة ومحترمة من المسلمين كانت وصايتهم عليها فيما مضى أمراً طبيعياً. فالذين يطلبون صيرورة فلسطين يهودية، لم يحسبوا للنتائج حسابها، ولا للشعور العدائي ضد الصهيونية في جميع أنحاء العالم التي تعتبر فلسطين أرضاً مقدسة.

وبناء على ما تقدم تشعر اللجنة مع عطفها على مسألة اليهود أن الواجب يقضي عليها بأن تشير على المؤتمر أن لا يؤيد غير برنامج صهيوني معتدل يجب العمل فيه بالتدريج. وبعبارة أخرى يجب تحديد المهاجرة اليهودية إلى فلسطين، والعدول بتاتاً عن الخطة التي ترمي إلى جعل فلسطين حكومة يهودية.

ولا يوجد هناك سبب يمنع ضم فلسطين إلى سورية المتحدة كأقسام البلاد الأخرى، ووضع الأماكن المقدسة تحت إدارة لجنة دولية دينية تكون كما هي الحال في الوقت الحاضر تحت إشراف الدولة الوطنية وجمعية الأمم، ويكون اليهود بالطبع عضو في هذه اللجنة.

لمن تكون الوصاية على سورية

إن هذه الآراء الآن تؤدي بالطبع إلى ضرورة الإشارة إلى الدولة التي يجب أن تكون وصية على سورية كلها.

١ - إن الاعتبارات التي سبق الكلام عنها تبين الصفات المطلوبة في الدولة الوصية، وأول هذه الصفات أن يكون مرغوباً فيها من السكان، وأن تتقيد بروح نظام الوصاية قلباً وقالباً، وتعمل للغرض الذي وضع النظام لأجله، وترضى بالجلاء بعد زمن معلوم، ولا تحاول استغلال البلاد لمصالحها الشخصية. ويجب أن يكون لها شغف بالديمقراطية وترقية الجمهور العام، وإحياء الروح الوطنية. وتحتاج في هذه المهمة التي لا شكر عليها إلى رغبة غير محدودة، وصبر طويل. إذ لا تستطيع دولة أن تنظر نظرات صادقة في الأحوال المحسوسة - كملكية الأراضي مثلاً - وتحاول أن تصلح تلك الأحوال بدون أن يكون لها كثير من الأعداء. ويجب أن تكون قد سبقت لها خبرة في سياسة قوم أقل ارتقاء، وأن تكون ذات موارد كبيرة في الرجال والمال.

٢ - من المرجح أن هذه الصفات لم تجتمع في دولة، ومن المؤكد أنها لم تجتمع فيها متناسقة متوازية. وهذه الصفات مطلوبة كثيراً أو قليلاً كما ظهر لنا من أحاديثنا مع الأمة السورية. ووجود هذه الصفات يؤدي إلى طور جديد في العلاقات بين الأمم كلها. على أن هذه الشروط لا تخدم سورية وحدها بل العالم كله. وفي الوقت ذاته تخدم نفسها، لأنها تعمل على تحقيق مقاصد الحلفاء السامية في الحرب، وتعطي برهاناً دامغاً على أن هذه المقاصد لم تهمل، الأمر الذي يساعد كثيراً على استبقاء الأمم متحدة متماسكة بمبادئها العالية.

٣ - إن قرارات مؤتمر الصلح في ٣٠ يناير سنة ١٩١٩ مندمجة في الأوامر المعطاة لنا. وهي توضح حالة المناطق التي ستفصل فصلاً تاماً عن

المملكة التركية. وقد جاء فيها - أنه يجب أن تراعى رغائب هذه الجماعات في اختيار الدولة الوصية أولاً.

إن ما وصلنا إليه في درسنا، لا يدع مجالاً للشك في رغبة أكثرية الشعب السوري. فإنه بالرغم من كون قبول أميركا الوصاية أمراً مجهولاً كل الجهل، وبالرغم من كون اللجنة لم تشجع الأفكار على الاتجاه نحو هذه الجهة، أو الأخذ بها بل ثبطتها - إنه مع ذلك - فقد كانت أميركا الدولة التي اختارتها سورية في الدرجة الأولى، وكانت نسبة العرائض التي تطلبها ٦٠ بالمئة في المجموع كله، بينما لم تنل دولة أخرى أكثر من ١٥ بالمئة من المجموع.

وقد ثبت أن القوم يعرفون الأسباب التي بنوا عليها اختيارهم أميركا فهم يقولون: إنما اختاروها لأنهم يعرفون أن سيرتها ومقاصدها السامية لا تشوبها شائبة، والثقة التي لها عند الجماهير السورية التي كانت في أميركا، والروح الطيبة التي تواصل تشجيع الروح الوطنية السورية، مما أثبت لهم أن أمريكا ليس لها مطامع جغرافية ولا استعمارية، وأنها لا تلبث أن تنجلي من تلقاء نفسها حالما يثبت بناء الحكومة السورية. ويتخذون كوبا والفلبين مثلين على روحها الديمقراطية النبيلة، وما لها من الموارد الغزيرة، وهكذا يتضح من النظر في رغائب الشعب السوري أن الوصاية يجب أن يعهد بها إلى أميركا.

٤ - أما من حيث الصفات المطلوبة في الدولة الوصية على سورية فأمريكا التي اختارها الشعب بالدرجة الأولى لا خوف عليها من تقديم كل امتحان دقيق، على المقياس الذي أشرنا إليه في كلامنا السابق. فهي وإن كانت أقل خبرة من إنكلترا في هذا العمل، وربما كانت علاقاتها مع سورية غير كثيرة ولا متينة، مثل علاقات فرنسا، فهي على الأقل

حاصلة على الصفات التي يتطلبها نظام الوصاية الجديد الذي يحدد العلاقات التي يجب أن تكون لدولة كبيرة مع شعب ضعيف.

وهي وإن قبلت الوصاية مع التردد، فإنها سترى كيف أن المنطق يقضي بحمل هذه التبعة التي نجمت عن المقاصد التي خاضت الحرب من أجلها وعن دعوتها إلى تأليف جمعية الأمم.

٥ - وهناك مسألة أخرى وهي أن أمريكا هي الدولة التي تقدر أن تعالج المسألة السورية - في البدء على الأقل - بدون اعتراض عليها من الشعب السوري. فقد ظهر أن الأكثرية ترغب في مجيئها أكثر من رغبتها في مجيء أية دولة أخرى.

وأنه لأسهل على إنكلترا وفرنسا معاً أن تتنازلا عن مطالبهما لأمريكا من أن تتنازل إحداهما للأخرى وهي الدولة التي ليس لها منافس ولها موارد غزيرة تساعدها على حفظ العلاقات الودية بين الحلفاء. ويضاف إلى ذلك أن الإنكليز الذين لهم مصالح في مصر وبلاد العرب والعراق لا يرحبون بدولة أخرى مثلما يرحبون بصيرورة أمريكا جارة لهم وكذلك العرب والسوريون في تلك المناطق والفرنسيون الذين لهم مصالح كثيرة خصوصية في بيروت ولبنان.

المصاعب التي أمام أمريكا

ترد على الإشارة بوصاية أمريكية واحدة على سورية كلها جملة اعتراضات أولها أن رضاء الشعب الأمريكي بقبول الوصاية غير مؤكد. وثانيها أن رضاء الإنكليز أو الفرنسيين بالجلاء وترحيبهم بمجيء أمريكا غير مؤكد أيضاً. وهذه حالة قد تسبب تعباً دائماً للإدارة الأمريكية، علاوة على أن التشجيعات الكثيرة التي أعطيت للصهيونيين وإن كانت مبهمة قد تؤدي إلى عرقلة أمريكا بالنظر إلى سكانها اليهود ذوي النفوذ. ثم إذا كانت

أمريكا ستقبل وصاية ما فعلى الغالب إن الوصاية على آسيا الصغرى أكثر ملائمة وأكبر أهمية، لأن هناك مهمة عظيمة تحتاج إلى ما عند أمريكا من القدرة، لتصد خروجها عن سياستها التقليدية، فيما يتعلق بشؤون القارة الشرقية. وتعتقد اللجنة أن لا دولة غير أمريكا تقدر أن تذهب إلى آسيا الصغرى، ولها حرية تامة لتعامل سائر العناصر على السواء.

ويمكن القول عن هذه الاعتراضات بوجه عام أنها قد تكون من النوع الذي يحل نفسه، أو من العراقيل التي يجب توقعها في مهمة عظيمة كهذه. ولكن هذا لا يمنع اللجنة من القيام بواجبها وهو الإشارة إلى ما تعتقد أنه الطريقة الفضلى التي ينبغي السير فيها. لذلك تشير بأن تسأل الولايات المتحدة الأمريكية أن تأخذ الوصاية على سورية كلها.

نبوءة تمت

إذا لم تعط أمريكا الوصاية على سورية لسبب ما تشير اللجنة في هذه الحالة عملاً برغائب أكثرية الشعب السوري أن تعطي الوصاية لبريطانيا العظمى، فإن الجداول تبين أن هناك ١٠٧٣ عريضة في سورية تطلب وصاية بريطانيا العظمى، إذا لم تأخذ أمريكا الوصاية. وهذا يزيد كثيراً على العرائض التي تطلب فرنسا، بل إن ستين في المئة من العرائض تحتج بشدة على وصاية فرنسوية مباشرة، وتتحاشى اللجنة البحث في أسباب هذه الحالة، مضطرة إلى الاعتقاد بأن الموقف نفسه تستحيل معه الإشارة بأن تكون سورية كلها تحت وصاية فرنساوية، إن شعور العرب في الجهة الشرقية شديد ضد فرنسا. وهناك سبب خطير يدعو إلى الاعتقاد بأن السعي لإكراه القوم على قبول الوصاية الفرنسوية، يؤدي إلى حرب بين العرب والفرنسويين ويوجد بريطانيا في مأزق حرج.

ولعل اللجنة يسمح لها أن تقول إن هذا الاستنتاج يخالف ما كانت ترجوه في البدء. فقد كانت تأمل – بالنظر إلى علاقات فرنسا القديمة والودية مع سورية، وإلى تضحياتها الفائقة في الحرب، وإلى ما ينظر أن تناله المملكة الإنكليزية من الأراضي بعد الحرب – أن تتمكن من الإشارة على المؤتمر بوضع سورية كلها تحت وصاية فرنسا. ولكن كلما طال مقام اللجنة في سورية تأكدت أن هذا الأمر لا يمكن الإشارة إليه ولا العمل به.

بناء على ما تقدم ترى اللجنة أنه إذا كانت أمريكا لا تستطيع قبول الوصاية أن تعطى لبريطانيا العظمى، لأن الأكثرية تطلبها، ثم لأنها هناك ولديها إداريون متمرنون، وهي ذات خبرة كافية في معاملة الشعوب الأقل منها ارتقاء، ومتوفرة فيها صفات كثيرة ما يجب أن تكون في الدولة الوصية كما تقدم البيان.

الاعتراضات على بريطانيا العظمى

غير أننا لا ننصف الشعب السوري إذا نحن لم نصف بعبارة صريحة بعض الأسباب التي حملت القوم في سورية على تفضيل أمريكا على إنكلترا. إن القوم أظهروا في أحاديثهم معنا خوفهم من أن وضع الوصاية في أيدي الإنكليز يحول الدولة الوصية إلى دولة استعمارية من الطراز القديم. ويصعب على بريطانيا العظمى أن تتخلى عن مبدأ الاستعمار لاسيما في بلاد تحسب أهلها غير راقين، وترهق الشعب الفقير لكي تزيد عدد الموظفين الإداريين، وتصبح مصالح سورية تبعا لمصالح الإمبراطورية، وتستثمر البلاد أخيراً لمنافعها، ولا تتخلى عنها أبداً لتعطي أهلها الاستقلال الحقيقي. كما أنها لا تعتد بالتعليم العمومي، فلا تهيء له أسبابه الكافية، فضلاً عن أنه تحت سيطرتها الأراضي أكثر مما يجب أن يكون لفائدتها وفائدة العالم، بالرغم من تاريخها الاستعماري المجيد. وهذه المخاوف التي تساور نفوس

السوريين توضح لماذا يطلبون الاستقلال الناجز، ومساعدة محدودة الأمد. عشرون سنة فقط، كما توضح احتجاجاتهم على المادة ٢٢ من دستور جمعية الأمم، وكلهم يعتقد أن الدولة التي يرسلها مؤتمر الصلح إلى سورية يجب أن تأتي كوصية حقيقية تحت إشراف الجمعية ولأجل محدود. وكل ما خالف هذين الشرطين فهو خيانة للشعب السوري.

ويجب الإيضاح أيضاً بأن المصالح المشروعة لفرنسا في سورية تكون مضمونة تحت الوصاية الحقة، إذ لا يوجد سبب يدعو إلى قطع رابطة من الروابط التي لفرنسا مع سورية، أو إضعافها، سواء أكانت سورية تحت وصاية دولة أخرى أو مستقلة.

بقي أمر واحد تجب إضافته، وهو أنه إذا كانت فرنسا تتشبث بمصالحها في سورية تشبثاً لا تبالي معه بالعلاقات الودية بين الحلفاء، فإنه من الممكن بالطبع أن تعطي وصاية على لبنان. غير مكبر، بالانفراد عن سورية، كما ترغب جماعات كبيرة في هذه المنطقة، ولا تستطيع اللجنة للأسباب التي تقدم شرحها أن تشير بهذا الأمر على المؤتمر ولكنه ترتيب ممكن»[1].

---

(١) نشر هذا التقرير في صحيفة «التايمز البريطانية» عام ١٩٢٢ وقدم له الصحفي الأمريكي «وليم ت. الس» الخبير بالشؤون الشرقية الذي قال: «إن السر في امتناع وزارة الخارجية الأمريكية عن نشر هذا التقرير هو ما اشتمل عليه من معلومات خطيرة، ولو نشر في حينه لغير مجرى الأحداث في المنطقة وتركيا، وربما أنقذ حياة مليون من الأشخاص الذين هدرت دماؤهم بعد الحرب. ولأنه بين مساوئ المعاهدات السرية وأوضح التناقض بين العهود التي قطعتها أوروبة لشعوب الشرق الأدنى، والخطة الاستعمارية التي سارت عليها». وقامت صحيفة «المقطم» القاهرية بنشر ملخص تقرير لجنة كينغ - كراين في مطلع عام ١٩٢٣.

الوثيقة رقم (١١)

مفكرة عمل تتعلق باحتلال سورية وفلسطين والعراق
إلى أن يتخذ قرار بشأن توزيع الانتداب

١ - تتخذ إجراءات فورية استعداداً لجلاء الجيش البريطاني عن سورية وكيليكية بما في ذلك مضيق طوروس.

٢ - تشعر الحكومة الفرنسية والأمير فيصل بنوايا للبدء بالجلاء عن سورية وكيليكية في اليوم الأول من تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩١٩.

٣ - عندما يتخذ قرار بشأن من يستلم الصلاحيات لاحتلال المواقع العسكرية في مختلف المناطق التي ستجلو عنها، ينبغي أن تؤخذ الاتفاقيات المعقودة بين حكومتي فرنسا وبريطانيا والتصريحات التي صرحوا بها بعين الاعتبار، وليس هذه وحسب بل الاتفاقيات والتصريحات القائمة بين هاتين الدولتين وبين العرب.

٤ - وفقاً لهذه الخطة تجلو القوات الفرنسية والإنكليزية عن سورية في المواقع الواقعة غرب خط سايكس - بيكو وفي كيليكية.

وستحل القوات العربية محل القوات المرابطة في مواقع دمشق وحمص وحماة.

٥ - بعد انسحاب القوات العسكرية لن تتحمل الحكومة البريطانية ولا القائد العام البريطاني أية مسؤولية في المناطق التي انسحب منها.

٦- وعليه تكون المناطق التي يحتلها الجيش البريطاني في فلسطين في حدودها القديمة كما كانت أي من «دان إلى بئر السبع» والعراق بما في ذلك منطقة الموصل.

وهذا الاحتلال ينسجم مع الاتفاقيات التي عقدت في شهر كانون الأول / ديسمبر من سنة ١٩١٨ بين كليمنصو ولويد جورج.

٧- إن الحكومة البريطانية على استعداد في أي وقت كان أن تبحث مسألة الحدود الفلسطينية - السورية والحدود العراقية - السورية. وفي حال الخلاف على هذه الحدود المشار إليها فإن الحكومة البريطانية مستعدة أن تحسم الخلاف بإحالة القضية إلى التحكيم بواسطة حكم يعينه الرئيس ويلسون.

٨- وفقاً للمبادئ التي تتضمنها اتفاقية سايكس - بيكو فإن الحكومة الفرنسية لن تعارض حق إنشاء سكة حديدية بين حيفا والعراق وتمنحها إياه الحكومة العربية في ممر بعد المسح الهندسي الذي قد يصل شمالاً إلى أي مكان عند خط العرض المار في دير الزور.

كما أنه سيكون لبريطانيا العظمى حق إنشاء خطوط أنابيب للنفط، وإنشاء سكك حديدية، وبالإضافة إلى هذا سيكون للحكومة البريطانية الحق الدائم في كل زمان أن تحسن هذه الطرق الحديدية، وخطوط أنابيب النفط، وأن تنقل الجيوش بواسطة السكك الحديدية، كما أن تمارس هذه الحقوق في زمن الحرب دون المساس بحياد الحكومة الفرنسية أو حياد الدولة العربية.

وفي حال الخلاف على الممر الذي ستمر فيه السكة الحديدية وخطوط أنابيب النفط فإن الحكومة البريطانية على استعداد أن تعرض هذا الخلاف للتحكيم بواسطة حكم يعينه الرئيس ويلسون.

٩- تشعر الحكومة البريطانية الحكومة الفرنسية والأمير فيصل عن عزمها القيام فوراً بمسح هندسي بغية العثور إذا كان الأمر ممكناً على ممر للسكة الحديدية ولخطوط النفط يقع كلياً في منطقة الانتداب البريطاني وذلك لاستخدام حقها في بناء هذه الخطوط.

١٠- إلى أن يتم تعيين الحدود بين فلسطين والعراق يكون للقائد العام البريطاني حق احتلال مواقع عسكرية واقعة ضمن الحدود التي تدعمها الحكومة البريطانية.

١١- بعد أن تعهدت الحكومة الفرنسية بحماية الشعب الأرمني فإن الحكومة البريطانية توافق على نقل الجيوش الفرنسية الفوري بطريق الإسكندرونة – مرسين لهذا الغرض.

باريس في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩١٩

الوثيقة رقم (١٢)

مذكرة من وزارة الخارجية الإنكليزية للأمير فيصل

نظارة الخارجية البريطانية

لندن في ٩ تشرين الأول سنة ١٩١٩

يا صاحب السمو:

لي الشرف أن أنبئكم بوصول الملاحظات الابتدائية التي تفضلتم بتعليقها على مذكرة رئيس الوزراء التي قدمها للمسيو كليمنصو، ولشخصكم عن الاحتلال العسكري في سورية وفلسطين والعراق، ريثما يبرم مؤتمر السلام قراره بشأن الانتداب، وقد أرسلنا نسخاً منها أيضاً إلى كل من المستر فولك مندوب الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى السنيور تيتوني مندوب المملكة الإيطالية.

وبناء على ما يلوح لنا من أن هنالك سوء تفاهم في مغزى المذكرة فإني أريد قبل كل شيء أن أبين أن تلك الوثيقة المذكورة لا تمثل بأي وجه من الوجوه اتفاقاً بين الحكومتين الإفرنسية والبريطانية، بل تشتمل على مقترحات قدمتها الحكومة البريطانية من تلقاء نفسها عن الاحتلال العسكري في الولايات التي كانت فيما سبق من الزمن تابعة لتركية – إلى أن يقرر مؤتمر السلام مسألة مستقبلها نهائياً.

وهذه المقترحات التي تتمسك بها الحكومة لم تضعها إلا بعد أن قررت أنه يستحيل عليها أن تستمر على احتلال سورية بالجيوش البريطانية، وقد

دعتكم الحكومة البريطانية إلى أوروبا، وأسرعت في تدبير أمر سفركم قبل أن تبلغ هذا القرار للحكومة الفرنساوية أو المؤتمر، ووضعت تلك المقترحات في يدكم للنظر فيها على أثر وصولكم.

ويظهر أن سموكم تنظرون إلى هذا التدبير المقترح لاستبدال الجيوش البريطانية بالإفرنسية والعربية كأنه من بعض الوجوه مغاير للعهود التي عقدتها حكومة جلالة الملك مع والدكم الجليل، جلالة الشريف حسين ملك الحجاز. ودفعاً لحصول أدنى سوء تفاهم بشأن هذا الأمر فإني أبعث إليكم بالمراسلات التي دارت بين والدكم ملك الحجاز، وبين نائب جلالة الملك بمصر، وأدت بموجب الشروط التي تشتمل عليها إلى دخول العرب في الحرب ضد تركية، وهذه الأوراق تحتوي على جميع المكاتبات المختصة بهذا الموضوع، وهي في حيازة حكومة جلالة الملك.

أما الوثيقة التي قدمتموها سموكم لرئيس الوزارة في الاجتماع الذي انعقد منذ بضعة أيام فهي فقط خلاصة الشروط التي طلبها الملك حسين في وقت سابق، ولكنها لم تؤخذ بعين الاعتبار ولم تقبل، ولذلك لا دخل لها في المسألة الموضوعة في بساط البحث.

وإنه لمن الواضح لسموكم، من المكاتبات المرسلة طيه، أن حكومة جلالة الملك بينت من الأول أنه في رأيها أن مقاطعات مرسين وإسكندرونة وبعض أقسام سورية الواقعة إلى غرب مقاطعات دمشق وحمص وحلب لا يمكن أن يقال عنها إنها عربية خالصة، وإنه ينبغي إخراجها من الحدود المقترحة. والتخوم التي كانت الحكومة البريطانية مستعدة أن تعترف باستقلال العرب فيها، ولها ملء الحرية أن تتصرف فيها بما لا ينافي مصالح حليفتها فرنسة. وهذه الفقرات واردة في كتاب السر هنري مكماهون إلى جلالة الشريف بتاريخ ٢٥ تشرين الأول سنة ١٩١٥. وقد أجاب جلالة الشريف حسين عن هذا الكتاب في ٥ تشرين الثاني بقوله:

«إنه يتنازل عن الحاجة بإدخال ولايتي مرسين وأضنه في المملكة العربية» ولكنه صرح بأن:

«ولايتي حلب وبيروت وسواحلها إنما هي ولايات عربية خالصة»، ورداً على هذا الكتاب قال نائب جلالة الملك بمصر في ١٤ كانون الأول ما يأتي:

«إنه يرحب بموافقة جلالة الشريف على استثناء ولاية مرسين وأضنه من حدود الأمصار العربية».

وزاد على ذلك ما يأتي:

«أما فيما يخص ولاية حلب وبيروت فحكومة بريطانية العظمى قد نظرت بعين الاعتبار إلى ملاحظتكم. ولكن بما أن مصالح حليفتنا داخلة في المسألة فيقتضي لذلك اعتبارات مهمة ومراسلات أخرى عن الموضوع تقدم لكم في حينها».

وأما الحاجة إلى مكاتبة جديدة فقد استغنى عنها لورود كتاب من جلالة الشريف حسين مؤرخ في أول كانون الثاني لسنة ١٩١٦ يقول فيه:

«إنه بخصوص الأقسام الشمالية وسواحلها قد أوضحنا قبلاً في كتابنا السابق ما يمكننا القبول به من التغييرات، وقد وجب ذلك لإتمام المطالب التي بلوغها منوط بمشيئته سبحانه وتعالى، أن يضر بالمعاهدة بين إنكلترا وفرنسة، والاتفاق المعقود بينهما مدة الحرب ورزاياها، على أننا نجد أنه من واجبنا أن نؤكد لحضرة الوزير عند سنوح أول فرصة بعد انتهاء الحرب مطالبكم بما نغض النظر عنه الآن لفرنسة في بيروت وسواحلها».

وقد شرح جلالته ذلك الرأي بقوله فيما بعد:

من المؤكد أن الأهلين في بيروت لن يقبلوا هذه الاستثناءات، وربما أجبرونا على أن نتخذ أموراً جديدة قد تعود على بريطانيا العظمى «بما لا يقل

عن مشاكلنا الحاضرة، لأننا نعتقد ونؤكد أن مصالحنا متبادلة، وهذا الأمر هو الذي جعلنا أن نخاطب دولة غيركم، ولذلك يستحيل علينا أن نسمح بأي تحوير يخول فرنسا أي نفوذ أو أي شبر واحد من الأرض في تلك البقاع».

وفي ٢٥ كانون الثاني أجاب نائب الملك بمصر بما يأتي:

«أما عن الأقسام الشمالية فقد لاحظنا بمزيد الرضا أنكم ترغبون أن تتجنبوا كل ما يضر بالمعاهدة بين بريطانية العظمى وفرنسا، لأن ذلك كما تعلمون عزمنا الأكيد، وأنه لا يمكن أن يطرأ أي شيء يخفف ولو في أقل الدرجات تضامننا على مداومة الحرب إلى نتيجة النصر. وعلاوة على ذلك فالصداقة بين بريطانية العظمى وفرنسة متى تقرر النصر تزيد رسوخاً وثباتاً، لأنها تكون موثقة بدماء الإنكليز والفرنسيين الذين ماتوا جنباً لجنب ذائدين عن العدل والحرية».

تلك كانت آخر المكاتبات التي دارت عن هذا الموضوع قبل المهاجمة المشتركة التي انتهت في كانون الثاني سنة ١٩١٨ بانـدحار الجيوش التركية التام.

ويتضح من هذه المراسلات أمران:

الأول: أن الحكومة البريطانية مرتبطة بمواثيقها مع الملك حسين، وأن تعترف بتأسيس مملكة عربية مستقلة تشتمل حدودها على المدن الأربع. وهي الشام وحماة وحمص وحلب.

الثاني: أن الحكومة البريطانية قد أوضحت بلا إبهام لجلالة والدكم قبل دخول العرب في الحرب أنهم يعتبرون أن لفرنسة حقوقاً خاصة في البقاع الواقعة إلى غرب المدن الأربع.

وحكومة جلالته تحب أن تزيد على هذا أنه في سنة ١٩١٦ حينما اقتضت المصلحة الحربية العمومية أن يبرم اتفاق مع فرنسة وروسية على احتلال الولايات المتحدة التركية عند سقوط تركية ألحت حكومة جلالة الملك على الاحتفاظ باستقلال العرب في الولايات التي وعدت أن تحتفظ بها في مراسلاتها مع الملك الحسين، ولم تبلغ هذا الاتفاق للملك حسين، لأنه كان مطابقاً للعهود التي دخلت معه بموجبها من قبل.

وقد كان موقف حكومة جلالة الملك في كل هذه المخابرات واضحاً دائماً وغير متبدل، وقد دخلت مع حليفيها الفرنسيس والعرب بموجب شروط لا تتغاير، بل كل واحد منها متمم للآخر. وحكومة جلالته تعلق اهتماماً عظيماً على صداقة حليفيها واشتراكهما في العمل، وتنوي أن تقوم بتعهداتها لكل واحد منهما.

وأما الآن فأقول شيئاً عن سؤال سموكم عن السبب الموجب لنهاية الاحتلال العسكري البريطاني لسورية عوضاً عن تأجيله حتى يتقرر الصلح مع تركيا وحلفائها.

إن حكومة جلالة الملك يسرها أن تعترف اعترافاً تاماً بالمساعدة التي لم يكن غنى عنها والتي بذلها الملك حسين وشخصكم الكريم والجيش العربي الباسل تحت قيادتكم تأييداً لقضية الحلفاء. فإن حماسة ونشاط جيوش سموكم كانت عضداً مهماً في الحرب التي انتهت بقهر الاستبداد التركي. ولكن حكومة جلالة الملك لا يمكنها أن تنسى أن الحصة الكبرى في قهر تركية قد كانت من نصيب المملكة البريطانية، فإنها منذ البداية إلى النهاية قد أرسلت إلى ميدان الحرب الشرقي ما ينيف على مليون وأربعمائة ألف جندي، وأنفقت سبعين ألف مليون من الجنيهات. وقد كانت هذه الأثقال علاوة على الضحايا الكبرى التي اضطرت إليها في أوروبا لتحطم

قوة الألمان التي كانت تدعم الإمبراطورية العثمانية. فشعوب الإمبراطورية البريطانية قد خسرت أكثر من تسعمائة وخمسين ألف نسمة في ذلك السبيل، وجرت على نفسها ديناً فادحاً يبلغ تسعة آلاف مليون جنيه لتأييد حرية أمم أوروبا والشعوب التي كانت من قبل تئن تحت النير التركي. وقد تمكنت شعوب الإمبراطورية البريطانية بهذه النفقات من مساعدة الشعوب العربية والأمم الأوروبية المستبد بها، وحطمت نير المستبد، لتسير في الطريق المؤدية إلى النجاح والاستقلال والنفوذ في العالم، علاوة على هذا الجهد أثناء الحرب فالإمبراطورية البريطانية قد تركت حاميات في الولايات المحتلة مدة سنة منذ إمضاء الهدنة، واحتملت الأثقال العظيمة التبعة لتأييد النظام والسلام في البلاد التي تحررت من الحكم الأجنبي راجية أن مؤتمر الصلح يأتي بحل مرضٍ عاجل لجميع المشاكل الصعبة المتعلقة بمستقبل الشرق الأوسط، ولكنه ليس من الإنصاف أن يسأل (المكلف) الإنكليزي بأن يتحمل أكثر مما تحمل من أثقال احتلال الولايات التي لا تنوي الإمبراطورية أن تقبل فيها مسؤولية دائمة، وقد جاهرت حكومة جلالته في مارس الأخير لمؤتمر السلام ولذاتكم أيضاً أنها لا تقبل انتداباً في سورية في أية حالة كانت، والآن بناء على تأجيل الولايات المتحدة الأمريكية قرارها باستعدادها لقبول أو رفض المشاركة في تأييد خير ونجاح شعوب الشرق الأوسط فلا أمل في تقرير سلم نهائي مع تركية قبل مضي بعض الوقت في السنة المقبلة.

وعلى هذه الحالة قد قررت حكومة جلالة الملك أنه يستحيل عليها إبقاء جيوشها بعد في سورية، وأعلمت المؤتمر بذلك، وهي تنوي سحبهم في أول كانون الثاني القادم.

وقد ذكرتم سموكم في مذكرة أخرى مؤرخة في ٢٣ أيلول مسألة الشروط التي عليها احتلت القوات العربية مدن الساحل حين تقدم الجيش. فحكومة جلالته لا تريد أن تفكر بأن سموكم تعتبرون امتثال أوامر القائد

العام الذي كنتم تحت أمره (وهي أوامر كانت عنده قوة كافية لإنفاذها) نتيجة مقاولة. أما أن سموكم قد اعتقدتم أن الاحتلال البريطاني سيدوم إلى إمضاء السلام فأمر أفهمه جيداً، لأن ذلك كان أيضاً في رأي حكومة جلالته في ذلك الوقت، وقد أطالت أجل الاحتلال البريطاني أكثر مما كانت تظن هي أو غيرها في الأرجح، لكن بالنظر إلى العبء الفادح الواقع عليها فمن حقها أن تلح أن احتلالها ينبغي أن ينتهي، وهي عندما أنبأت مؤتمر السلام بما سبق ذكره عن عزمها على سحب جيوشها حالاً عرضت حكومة جلالته مشروع الاحتلال المؤقت للبقاع التي كانت سابقاً تركية، كما هو منشور في المذكرة، وهي لا ترى أنَّ هناك اقتراحاً يمكن العمل به في خلال هذه المدة. ولا يوجد رجل ثقة يعتقد بقدرة الشعب السوري على القيام بشؤون نفسه في الوقت الحاضر، فتجربة هذا الحل الذي تشيرون به يكون مضراً الترقي الشعب السوري سريعاً — وبملء الحرية — وبالنتيجة لاستقلال الشعوب السورية العربية وعلاوة على ذلك فإنه ينبغي ريثما يتقرر الصلح مع تركية أن تحتل قوة أوروبية من الدرجة الأولى البقاع الواقعة إلى الجنوب الشرقي من الأناضول، وبعرضها هذا الاقتراح كما هو مفصل في المذكرة قد نظرت حكومة جلالة الملك إلى التعهدات التي تحملتها نحو حلفائها والإفرنسيس، وهي تعهدات كما سبق إيضاحه قد بينت للملك حسين قبل دخوله في الحرب، وهي لم تستطع إلا بعد صعوبة أن توطد لسموكم تأسيس مملكة عربية مستقلة في ذلك القسم في سورية المشتمل على دمشق وحماة وحمص وحلب كما سبق الوعد للعرب مع الملك حسين.

أما فيما يتعلق باحتلال فرنسة لبقية سورية فهي تسأل سموكم أن تذكروا أن العرب مدينون بنيل حريتهم بدرجة عظمى للضحايا العظمى التي تكبدتها الأمة الفرنساوية في هذه الحرب، وحقيقة أن المساعدة الفرنسوية في سورية عينها لم تكن عظيمة لاشتغال فرنسة في العراك في

جهات أخرى غيرها، ولكنها في ميادين الحرب الحيوية في أوروبا قد خسرت مليوناً وأربعمائة ألف جندي، لسحق القوة التي أيدت الاستبداد التركي، والتي لولا معونتها لم تستطع القوة الحربية التركية أن تدوم أكثر من بضعة أسابيع، ولذلك فحكومة جلالة الملك تأمل من سموكم أن ترضوا بالاقتراحات التي بينتها في مذكرتها عن احتلال سورية ريثما يتم الصلح مع تركيا، وأما الاعتبارات التي تذكرونها عن مستقبل الشعب السوري والعربي ستطلب بالإلحاح من مؤتمر السلام الذي أنتم أحد أعضائه الموقرين والذي تكون له القوة التامة للبت في المسألة العربية كلها والذي لا تقتصر أعماله على رأي سموكم ورأي الشعب العربي فقط، بل يتناول سائر التعهدات والمجاهرات الصادرة من الدول العظمى.

وإن حكومة جلالة الملك لا تشك أبداً في أن أحسن الطرق للشعب العربي هو أن يقبل التدبير المؤقت المقترح، وأن يدخل في تدابير حبية عملية لأجل إنقاذها مع حليفتيه بريطانية العظمى وفرنسة، وهي كما أشارت سابقاً تلح الآن بأن سموكم تبحثون حالاً في هذه التدابير مع الحكومة الفرنسوية، وحكومة جلالته تعمل ما في وسعها بكل سرور لتسهيل اتفاق مرضي حبي بين حليفيها فيما يتعلق بالاحتلال سحابة هذه المدة.

وتعتبر الحكومة البريطانية أنها مقصرة بواجبها نحو حلفائها العرب إذا لم توضح بحرص وبكل مودة أنها لا تقدر أن تتصور شيئاً أشد مثلاً لآمال العرب ونجاحهم في مؤتمر السلم وبعده من طريقة المقاومة العسكرية الملمح إليها في كتاب سموكم، وهي بصفتها صديقة العرب المخلصة والمريدة لهم كل خير تدعوهم إلى قبول التدبير المقترح.

وعلاوة على ذلك أرجو أن يكون هذا الكتاب معيناً على نجاح محادثاتنا في المستقبل مع سموكم، والتي أتطلع إليها بكل سرور، وإني أثق

أنه يكون وسيلة لتمهيد العلاقات بين هذه البلاد وحليفيها الفرنسيس والعرب.

وإني ألتمس من سموكم أن تثقوا بأن للحكومة البريطانية العاطفة والإعجاب بالشعب العربي اللذين حلاها على تأييد جلالة الملك حسين في ثورته ضد الترك واللذين يمثلان طرق العلاقة مع سموكم في الحرب العظيمة التي اشتركتم سموكم في الجهاد فيها زمناً طويلاً.

ولي الشرف أن أكون خادم سموكم الخاضع المطيع.

اللورد كرزون أوف مدلتون

وكيل خارجية حكومة جلالة الملك

الوثيقة رقم (١٣)

مشروع فيصل - كليمنصو

عطفاً على التصريح الإفرنسي - الإنكليزي بتاريخ ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٨ من جهة وبناء على المبادئ العامة المختصة بتحرير الشعوب، وبالمشاركة الودية المعلنة من قبل مؤتمر السلم من جهة أخرى، تؤكد حكومة الجمهورية الإفرنسية اعترافها للأهلين الناطقين باللغة العربية والقاطنين في أرض سورية من كافة المذاهب أن يتحدوا ليحكموا أنفسهم بأنفسهم بصفتهم أمة مستقلة.

يعترف صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بأن السوريين لا يستطيعون في الوقت الحاضر – نظراً لاختلال النظام الاجتماعي الناشئ عن الاضطهاد التركي والخسائر المحدثة أثناء الحرب – أن يحققوا وحدتهم وينظموا إدارة الأمة دون مشورة ومعاونة أمة مشاركة على أن تسجل تلك المشاركة «Cooperator» من قبل جمعية الأمم عند تكونها فعلاً، وباسم الشعب السوري يطلب هذه المهمة من فرنسا.

١ – تتعهد الحكومة الإفرنسية بأن تمنح معاونتها للأمة السورية بجميع أنواعها، وأن تضمن استقلالها ضد كل تجاوز ضمن الحدود التي سيعترف لها بها مؤتمر السلم، وفي تعيين هذه الحدود ستبذل الحكومة الإفرنسية جهدها لنيل جميع التعديلات الحقة من الوجهة الجنسية واللغوية والجغرافية.

٢- يتعهد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بأن يطلب من حكومة الجمهورية الإفرنسية ومن في هذه الحكومة وحدها المشاورين والمدربين والموظفين الفنيين الضروريين لأجل تنظيم جميع الإدارات الملكية والعسكرية وهؤلاء المشاورون الأخصائيون سيأخذون تفويضهم وقواهم التنفيذية من الحكومة السورية، وتوصيلاً للتنظيم المالي الذي هو القاعدة الأساسية لمجموع إدارة الدولة الجديدة، يشترك المشاور المالي في إعداد ميزانية الدخل والخرج، ويبلغ إجبارياً كافة تعهدات ونفقات الإدارة المختلفة – وله أن يفتش حصة سورية من الديون العمومية العثمانية، وستكون السكك الحديدية المعطى امتيازها تابعة لصلاحية مشاور النافعة.

وعقب انعقاد الاتفاق الحاضر تمنح الحكومة الإفرنسية معاونتها لأجل تنظيم الدرك والشرطة والجيش.

يعترف صاحب السمو الملكي الأمير فيصل للحكومة الإفرنسية بحق الأولوية التامة بالمشروعات والقروض المحلية إلا ضد الوطنيين الذين يعملون لأنفسهم، ولا يعيرون أسماءهم خدمة لرأسمال أجنبي.

٣- سيقيم صاحب السمو الملكي الأمير فيصل في باريس لدى ناظر الأمور الخارجية مفوضاً ينتدبه سكرتيره للأمور الخارجية، ويكون مأموراً بتعقيب المسائل الخارجية التي تهم الأمة السورية وسيعهد إلى ممثلي فرنسا السياسيين وقناصلها في الخارج بتمثيل مصالح دولة سورية الخارجية وسيكون للمفوض السوري في باريس مندوبون تابعون أمره في لندن وروما وواشنطن ضمن نطاق (كادر) السفارة الإفرنسية ووظيفتهم رؤية المسائل المختصة بأحوال السوريين الشخصية، وسيعهد للقناصل بمهمة القضية السورية.

٤- يعترف صاحب السمو الملكي الأمير فيصل باستقلال لبنان تحت الوصاية الإفرنسية وبالحدود التي سيعينها له مؤتمر الصلح.

٥- يتعهد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بأن يسهل بالمشاركة مع فرنسا بتنظيم دروز حوران بشكل وحدة مختارة داخل الدولة السورية تكون مجهزة بأوسع مختارية Autonomin تلتئم مع وحدة الدولة.

٦- تتعهد الأمة السورية بأن تبذل في كل فرصة وبكل قواها مساعدتها التامة لفرنسا امتناناً للعهد الذي قطعته لها الحكومة الإفرنسية، والأمة السورية تمنح أيضاً مساعدتها للحجاز بالاتفاق مع فرنسا وذلك امتناناً من الضحايا التي رَضِيَ بها لتحريرها، وبسبب صفته المقدسة عند المسلمين.

٧- يعترف باللغة العربية لغة رسمية في الإدارة والتدريس وتعلم اللغة الإفرنسية كلغة معاونة وبصورة إجبارية ممتازة.

٨- تكون دمشق العاصمة الإدارية والتشريعية ودار الإقامة العادية لرئيس الدولة، ويجعل المندوب (القومسير العالي الفرنسي) ممثل الدولة المساعدة إقامته العادية في حلب ليكون بهذه الصورة على مقربة من كيليكية، وهي منطقة الحدود التي تجتمع فيها عادة الجنود والحامية.

يكون لرئيس الدولة السورية وللمندوب العالي الفرنسي مشتى في بيروت التي ستتمتع بإدارة بلدية مختارة.

يبقى هذا العهد الذي تضبط به المبادئ العمومية، مكتوماً بين الفريقين إلى إمضاء الاتفاق القطعي المفصل الذي سيحرر في أول رجوع صاحب السمو الملكي الأمير فيصل إلى فرنسا، وسيعرض في الوقت الموافق على مؤتمر السلم.

الوثيقة رقم (١٤)

قرار المؤتمر السوري بإعلان الاستقلال

(الاثنين في ٧ آذار سنة ١٩٢٠)

إن المؤتمر السوري العام الذي يمثل الأمة السورية في مناطقها الثلاث الداخلية والساحلية والجنوبية تمثيلاً تاماً يضع في جلسته العامة المنعقدة نهار الأحد الموافق ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ و٧ آذار / مارس ١٩٢٠ القرار الآتي:

إن الأمة العربية ذات المجد القديم والمدنية الزاهرة لم تقم جمعياتها وأحزابها السياسية في زمن الترك بمواصلة الجهاد السياسي ولم ترق دم شهدائها الأحرار وتثر على حكومة الأتراك إلا طلباً بالاستقلال التام والحياة الحرة، بصفتها ذات كيان مستقل، وقومية خاصة لها الحق في أن تحكم نفسها بنفسها، أسوة بالشعوب الأخرى التي لا تزيد عنها مدنية ورقياً. وقد اشتركت في الحرب العامة مع الحلفاء استناداً على ما جهروا به من الوعود الخاصة والعامة في مجالسهم الرسمية وعلى لسان رؤساء حكوماتهم، وما قطعوه خاصة من العهود مع جلالة الملك حسين بشأن استقلال البلاد العربية، وما جهر به الرئيس ولسن من المبادئ العامة التي وافق عليها الحلفاء رسمياً، القائلة بحرية الشعوب الكبيرة والصغيرة واستقلالها على مبدأ المساواة في الحقوق، وإنكار سياسة الفتح والاستعمار، وإلغاء المعاهدات السرية المجحفة بحقوق الأمم، وإعطاء الشعوب المحررة

حق تعيين مصيرها، كما جاء في تصريحات المسيو بريان رئيس نظار فرنسا بتاريخ ٣ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩١٥ أمام مجلس النواب، والسير أدورد غراي وزير خارجية بريطانيا في ٢٣ أكتوبر / تشرين الأول ١٩١٦، أمام لجنة الشؤون الخارجية، وتصريح الحلفاء في جوابهم على مذكرة الدول الوسطى التي رفعها المسيو بريان بواسطة السفير الأميركي في باريز وجواب الحلفاء على مذكرة الرئيس ولسن بتاريخ ١٠ كانون الثاني / يناير سنة ١٩١٧، وبيان مجلس النواب الفرنسي في ٥ حزيران / يونيو سنة ١٩١٧، وبيان مجلس الشيوخ في ٦ منه أيضاً، وما جاء في الخطاب الذي ألقاه المستر لويد جورج في غلاسكو بتاريخ ٢٩ منه ١٩١٧.

وقد كان ما قام به جلالة الملك حسين المعظم من الأعمال العظيمة في جانب الحلفاء هو الباعث الأكبر لتحرير الأمة العربية وإنقاذها من رقبة الحكم التركي، فخلد لجلالته في التاريخ العربي أجمل الآثار وأفضلها.

وقد أبلى أنجاله الكرام مع الأمة العربية في جانب الحلفاء البلاء الحسن مدة ثلاث سنوات، حاربوا خلالها الحرب النظامية التي شهد لهم بها أقطاب السياسة، وقواد الجند من الحلفاء أنفسهم، وسائر العالم المدني، وضحى العدد الكبير من أبناء الأمة الذين التحقوا بالحركة العربية من أنحاء سورية والحجاز والعراق، فضلاً عما قام به السوريون خاصة في بلادهم من الأعمال التي سهلت انتصار الحلفاء والعرب مع ما أصابهم من الاضطهاد والتعذيب والقتل والتخريب، تلك الأعمال التي كان لها الأثر الأكبر في انكسار الترك وجلائهم عن سورية، وانتصار قضية الحلفاء انتصاراً باهراً حقق آمال العرب بوجه عام والسوريون منهم بوجه خاص، فرفعوا الأعلام العربية، وأسسوا الحكومات الوطنية في أنحاء البلاد، قبل أن يدخل الحلفاء هذه الديار.

ولما قضيت التدابير العسكرية بجعل البلاد السورية مناطق ثلاثاً، أعلن الحلفاء رسمياً أن لا مطمع لهم في البلاد، وأنهم لم يقصدوا من مواصلة تلك الحروب في الشرق سوى تحرير الشعوب المحكومة من الترك تحريراً نهائياً، وأكدوا أن تقسيم المناطق لم يكن إلا تدبيراً عسكرياً مؤقتاً لا تأثير له في مصير البلاد ووحدتها. وأعقب ذلك قرار الحلفاء في الفقرة الأولى من المادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الأمم الذي اعترفوا فيه باستقلالنا وبتأييد ما وعدوا به من إعطاء الشعوب حق تقرير مصيرها، وأبدوا ذلك بإرسال اللجنة الأمريكية للوقوف على رغائب الشعب المتجلية في الاستقلال التام والوحدة السورية التامة.

وقد مضى نحو عام ونصف والبلاد لا تزال رازحة تحت الاحتلال والتقسيم العسكري الذي ألحق بها أضراراً عظيمة، وأوقف سير أعمالها ومصالحها الاقتصادية والإدارية، وأوقع الريبة في نفوس أبنائها من أمر مصيرها، فاندفع الشعب في كثير من البلاد وقام بثورات أهلية منتقضاً على الحكم العسكري الغريب، ومطالباً باستقلال بلاده ووحدتها.

فنحن أعضاء هذا المؤتمر رأينا بصفتنا الممثلين للأمة السورية في جميع أنحاء القطر السوري تمثيلاً صحيحاً نتكلم بلسانها، ونجهر بإرادتها، وجوب الخروج من هذا الموقف الحرج استناداً على حقنا الطبيعي والشرعي في الحياة الحرة. وعلى دماء شهدائنا المراقة وجهادنا المديد في هذا السبيل المقدس، وعلى الوعود والعهود والمبادئ السامية السالفة الذكر، وعلى ما شاهدناه ونشاهده كل يوم من عزم الأمة الثابت على المطالبة بحقها ووحدتها. والوصول إلى ذلك بكل الوسائل فأعلنا بإجماع الرأي استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية، ومنها فلسطين. استقلالاً تاماً لا شائبة فيه على الأساس المدني النيابي وحفظ حقوق الأقلية، ورفض مزاعم الصهيونية في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، أو محل هجرة لهم.

وقد اخترنا سمو الأمير فيصل بن جلالة الملك حسين الذي واصل جهاده في سبيل تحرير البلاد، وجعل الأمة ترى فيه رجلها العظيم ملكاً دستورياً على سورية، بلقب صاحب الجلالة الملك فيصل الأول، وأعلنا انتهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية الحاضرة في المناطق الثلاث. على أن تقوم مقامها حكومة ملكية نيابية مسؤولة تجاه هذا المجلس في كل ما يتعلق بأساس استقلال البلاد التام إلى أن تتمكن الحكومة من جمع مجلسها النيابي على أن تدار مقاطعات هذه البلاد على طريقة اللامركزية الإدارية، وعلى أن تراعى أماني اللبنانيين الوطنيين في كيفية إدارة مقاطعاتهم، (لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب العامة، بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي).

ولما كانت الثورة العربية قد قامت لتحرير الشعب العربي من حكم الترك، وكانت الأسباب التي يستند إليها في استقلال القطر العراقي، وبما أن بين القطرين صلات وروابط لغوية وتاريخية واقتصادية وطبيعية وجنسية، تجعل أحد القطرين لا يستغني عن الآخر، فنحن نطلب استقلالاً تاماً على أن يكون بين القطرين الشقيقين اتحاد سياسي اقتصادي.

هذا وإننا باسم الأمة السورية العربية التي أنابتنا عنها نحتفظ بصداقة الحلفاء الكرام محترمين مصالحهم، ومصالح جميع الدول كل الاحترام، وإن لنا الثقة التامة بأن يتلقى الحلفاء الكرام وسائر الدول المدنية عملنا هذا المستند إلى الحق الشرعي والطبيعي في الحياة فيما تحققه فيهم من نبالة القصد وشرف الغاية، فيعترفوا بهذا الاستقلال ويجلي الحلفاء جنودهم عن المنطقتين الغربية والجنوبية فيقوم الجند الوطني، والإدارة الوطنية بحفظ

النظام والإدارة فيها، مع المحافظة على الصداقة المتبادلة، حتى تتمكن الأمة العربية من الوصول إلى غاية الرقي، وتكون عضواً عاملاً في العالم المدني.

وعلى الحكومة السورية التي تتألف استناداً على هذا الأساس تنفيذ هذا القرار.

مبايعة الرؤساء الروحيين لفيصل باسم الله

إننا نحن الواضعين إمضاءاتنا وأختامنا بذيله الرؤساء الروحيين للملل التابعة لنا نقرر ما يأتي:

لما كان قد وقع اختيار الأمة السورية على تمليك سمو الأمير فيصل ابن جلالة الملك حسين الأول على سورية بحدودها الطبيعية حضرنا اليوم في دائرة بلدية دمشق العاصمة لتأدية فرض المبايعة، فبالأصالة والنيابة نقر بأنه مع مراعاة الشرائط السبعة التي ارتبطنا بها مع سموه في أول مقابلة بيننا يوم الاثنين في سادس شهر تشرين الأول / أكتوبر سنة ١٩١٨ وهي:

طاعة الله، احترام الأديان، الحكم شورى على مقتضى القوانين والنظامات التي تسن لذلك، المساواة في الحقوق، توطيد الأمن، تعميم المعارف وإسناد المناصب والوظائف إلى أكفائها. وقبول سموه بها واحدة فواحدة نبايعه ملكاً على هذه البلاد متعهدين بالطاعة والإخلاص لجلالته، والمعاونة لحكومته بكل ما تصل إليه القدرة، وعليه أعطينا هذا الصك تحت إمضاءاتنا وأختامنا مسترحمين صدور إرادة جلالته في الجريدة الرسمية تصديقه منه وقبولاً بمضمونه داعين لجلالته بطول العمر واستمرار التوفيق لما فيه خير البلاد ورقي أهلها.

الاثنين في ٨ آذار سنة ١٩٢٠

حاخام الإسرائيليين يعقوب دانون	الخوري بشارة الشمالي وكيل بطريك الموارنة	اقليمس ميخائيل الخماش مطران دمشق على السريان
بطريك الروم الكاثوليك ديمتريوس	بطريك الروم الأرثوذكس غرايغوايوس	الرئيس الروحي للسريان القديم الراهب ميخائيل انطون
رئيس دير الأرمن بالشام أستورد سركيسان	رئيس الأرمن الكاثوليك جرجس	وكيل جماعة بروتستانت الروحي في سورية: أنيس سلام

وقد صدرت الإرادة الملكية بنشر هذا الصك الرسمي في الجريدة.

الوثيقة رقم (١٥)

مذكرة غورو إلى فيصل(١)

باسم الحكومة الإفرنسية أتشرف وأعرض آخر مرة لسموكم الحالة التي تبحث عن سلوك دمشق منذ بدء العام الحالي.

الفصل الأول

بينما كانت السكينة سائدة في سورية أثناء الاحتلال الإنجليزي ابتدأ الفساد يوم حلت جيوشنا محل الجيوش البريطانية، ولا يزال آخذاً في الارتباك منذ ذلك الوقت فكان أشد ضرراً على سورية وتنظيمها السياسي والإداري والاقتصادي منه على جيوشنا وعلى احتلال المنطقة الغربية نفسها والمسؤولية في ذلك على حكومة دمشق تجاه الشعوب السورية التي انتدب لها المؤتمر دولة فرنسا لتمتعها بحسنات نظام دعائمه الاستقلال وحسن الإدارة والتساهل والشرف.

ولما جاهرت الحكومة الفرنسية برغبتها في حفظ علائق الولاء والتعاضد مع سموكم في تأييد حق الشعوب الناطقة بالضاد في سورية بقطع النظر عن مذاهبها في أن تحكم كأمم مستقلة أجبتم سموكم بأنه نظراً للاحتلال الذي طرأ من جراء الاضطهاد التركي والخسائر الناشئة أثناء

---

(١) الأهالي (المصرية) الصادرة في الإسكندرية - عدد ٣٠٢٣ تاريخ ١١ آب (أغسطس) ١٩٢٠.

الحرب فإن للشعوب فائدة كبرى في طلب انتداب إحدى الدول العظمى ومساعدتها على تحقيق وحدتها وتنظيم أمورها. وذلك الانتداب وتلك المساعدة ستقررها عصبة الأمم بعد تشكيلها تشكيلاً فعلياً، وبينما كنتم سموكم تدعون فرنسا باسم سورية لتأخذ على عاتقها تلك المهمة بينما كانت المفاوضات تجري في ذلك مع الحكومة الفرنسية، خرجت عصابات من دمشق في شهر كانون الثاني/ يناير، وشنت الغارة على المنطقة الغربية. وقد أرسل لنا وقتئذ مسيو كليمنصو تلغرافاً هذا نصه:

«لما اطلعت على هجوم العربان في جنوب سورية وشمالها قلت للأمير فيصل أنني اتفقت معه مؤقتاً على بعض المبادئ وإنني مصمم على البر بكلامي على شرط أن ألاقي من صدقه ووفائه وإخلاصه وجد من خضوع أتباعه ما يقابل مسلكي هذا. أما إذا لم ينجز هذان الشرطان كل الإنجاز فإن الحكومة الفرنسية تصبح مطلقة اليد، وتعمد إلى القوة لتوطيد الأمن واحترام الحقوق التي استمدتها من المؤتمر».

وسيتضح جلياً من البيان الآتي كيف أن حكومة دمشق كان دأبها الجري على سياسة معادية ومخالفة صريحة لسياسته:

«لما كان يتعذر أن تشهر الحرب على الفرنسيين فلتدفق على البلاد عصابات تهلكهم، وستكون هذه العصابات بقيادة ضباطنا، إذا وقع بعضهم في ساحة القتال فإن الحكومة تتكفل بأود عيال أولئك الشهداء».

وفي الشواهد الآتية دليل كاف على أن هذه الخطة قد نفذت بإحكام.

في ١٣ كانون الأول / ديسمبر هوجم موقعنا في تل كلخ بإيعاز من حكومة حمص الشريفة.

وفي أواخر كانون الأول / ديسمبر ذبح عربان محمود الفاعور الذي قلتم لي إنه صديقكم الحميم بعض أهالي مرجعيون حيث هوجمت جنوده في ١٤ كانون الثاني / يناير تحت ظلال العلم الشريفي.

وفي ٥ كانون الثاني / يناير ثبت اشتراك المعسكر الشريفي النظامي الذي هاجم جنودنا تحت رئاسة ثريا بك في كبريك خان بالقرب من الحمام.

الفصل الثاني

١

الأعمال العدائية الموجهة إلى جيوش الاحتلال الفرنسية

إن إصرار حكومة دمشق على منع الحكومة الفرنسية من أن تتصرف بحرية في خط رياق وحلب الحديد يعد عملاً عدائياً واضحاً مع علمها أن ذلك الخط لا تستغني عنه الفرق الفرنسية التي في الشمال وهي الفرق التي تقاتل عدواً ينتمي إلى تركيا تلك الدولة التي أنقذ الحلفاء الظافرون من جورها الشعوب السورية وجل غايتها الدفاع عن حدود البلاد السورية الجديدة التي تربطها بنا علائق المنفعة وحفظ الجميل.

إن حكومة دمشق اتخذت أساساً لسياستها تنظيم العصابات واستخدامها لمعاكسة جيوشنا المحتلة. وقد جاهر علناً بهذا المذهب قائد فرقة حلب الثالثة إذ قال بتاريخ ١٣ إبريل / نيسان ما معناه:

وفي ٢٥ كانون الثاني / يناير حاول القائد فؤاد سليم مع ٩٦ جندياً أن يستولي على مخفرنا الواقع على جسر الليطاني، وبعد مهاجمة العصابات العربية لحارم وأنطاكية، توالت هجماتها على بايا منذ ١٦ إلى ٢٢ نيسان / إبريل وذلك بقيادة الضابط الشريفي حسن بك.

وقد تحقق بين العصابات العاملة في جهات مرجعيون وجود أميرالاي ويوزباشي وستة ملازمين و٣١٧ نفراً من الجنود الشريفين واستعمال لوازم حربية صادرة من الجيش الشريفي وهي أربعة مدافع رشاشة ومترايوز ثقيل واثنان خفيفان وخمسون صندوقاً من الذخائر.

أما اشتراك الشريفيين في المنطقة الشرقية فقد ظهر أيضاً للعيان في حوادث القتل التي جرت في عيتبل وفي تمرد الطوائف الشيعية.

وقد قابلت الحكومة الشريفية القائمين بتنظيم تلك العصابات بالحفاوة والإكرام، ونخص بالذكر منهم صبحي بك بركات الذي أصبحت عداوته لنا أشهر من نار على علم وفضلاً عن وثوب العصابات من جهة المنطقة الشرقية كان يعمد إلى إيقاظ الفتنة في نفس المنطقة الفرنسية، فآل أمرها إلى الجنايات المتعددة التي ارتكبت ضد الأهالي ولاسيما أهالي جسر الفرعون بتاريخ ٢٩ كانون الأول / ديسمبر حيث ثبت من وجود الضباط الشريفي وحيد بك بين العصاة.

ونال الشيخ صالح وهو بطل الاختلال والعداء لنا في جبل النصيرية مساعدة فعلية متواصلة.

ويسهل علينا أن نكثر من الأدلة في هذا الموضوع على أن جميع هذه الحوادث قد أبلغت في وقتها إلى سموكم.

٢

سياسة حكومة دمشق العدائية

ورأيتم سموكم أن تدخلوا في حكومتكم رجالاً معروفين بعدائهم لفرنسا وقد قذف بكم تيار المحيط الذي أنتم فيه إلى درجة لم يتمكنوا معها من السفر تلبية لدعوة مؤتمر الصلح في الوقت المعين.

وقد انتخب أعضاء الوزارة الحالية من رجال هذا الحزب وجاءت خطة الوزارة التي رفضت مساعدة فرنسا إهانة ليس فقط لفرنسا بل وللمجلس الأعلى الذي قلدها الانتداب على سورية.

وبديهي أن رفض الانتداب الفرنسي رفضاً باتاً في ٨ أيار / مايو الغابر هو عمل قد يجر على سورية أوخم العواقب.

٣

التدابير الإدارية ضد فرنسا

إن في مصادرة العملة السورية التي أحضرها البنك السوري لحساب فرنسا، ومنع حكومة دمشق من كل معاملة تجارية مالية مع شعبة البنك السوري في المنطقة الشرقية، برهاناً جديداً على العداء لفرنسا، وهو في الوقت نفسه مضر بنجاح البلاد. ومن نتائج هذا العداء أيضاً منع تصدير الحبوب إلى المنطقة الفرنسية. وقد تقرر في حماة في شهر آذار / مارس الغابر ثم امتد إلى دمشق وحلب.

إن مأموري الحكومة الإدارية الشريفية دافعوا إلى المنطقة الغربية شيئاً فشيئاً بالتعدي على المنطقتين إثباتاً لوضع يدهم على المنطقة لينتج من ذلك إخراجنا وعليه فقد أقمتم في أثناء آذار / مارس المنصرم موقعاً شريفياً بالخالصة ثم بعد مدة وجيزة رفع العلم الشريفي في القدموس وفي شهر نيسان / أبريل حولت حكومة حلب القصيرة إلى قضاء شريفي ونصبت قائمقاماً شريفياً في جسر الشغور.

٤

الأعمال العدائية الموجهة إلى فرنسا رأساً

كل من كان صديقاً أو مشايعاً لفرنسا يعتبر في المنطقة الشرقية مشبوهاً لدى الحكومة ويعرض غالباً لسوء المعاملة.

ولنا في رجوع فارس غنطوس ونسيب غبريال إلى راشيا مع أنه كان مضموناً رسمياً من كل حادث دليل ساطع على قولنا، فإن هذين الرجلين الموالين لنا صارا عرضة للعن وسجنا حال وصولهما.

وفي ٢٢ كانون الثاني / يناير هوجم بوادي الحرير وفد درزي كان قد أتى من حوران لمقابلتنا وقتل قسم من رجاله.

ويمكننا أن نورد كثيراً مثل هذه الحوادث التي تعددت بنوع خاص في حلب.

وبالعكس فإن من كان عدواً لنا اكتسب في المنطقة الشرقية حقاً في الإكرام والحماية من كل تعد ونزل فيها على الرحب والسعة وقد احتفل بالدنادشة في دمشق بعد حادثة تلكخ، ولم يتعرض أحد في الشام لأمين محبو الذي ارتكب جريمة كبرى في بيروت.

وقد توسطتم سموكم مؤخراً في أمر رجوع كامل بك الأسعد إلى المنطقة الغربية وهو المهيج الشهير الذي حكم عليه بالنفي على أثر حوادث البلاد الشيعية لوقوع معظم تبعتها عليه.

أما أهالي المنطقة الشرقية الذين نالوا من وراء عدائهم التفات الحكومة فعددهم وافر أيضاً.

وقد تنوع انتشار الدعوة ضد فرنسا في المنطقة الغربية من لدن حكومة دمشق تنوعاً متعدد الأشكال وصبغ بصبغة خائنة وكانت الحكومة الفرنسية قد أصرت على غض الطرف عنها اتباعاً لخطتها المبنية على الثقة إلى النهاية.

وآخر ما لجأت إليه حكومة دمشق هو أنها اشترت بمبلغ قدره ٤١ ألف ليرة القسم الأكبر من أعضاء مجلس إدارة لبنان، فأوقفتهم مخافرنا بتاريخ ١٠ تموز / يوليو وهم على أهبة السفر إلى دمشق ليبيعوا أوطانهم بيع.

ولا تزال صحافة دمشق بفضل ما تغدقه عليها الحكومة من المساعدات المالية توالي حملاتها على كل ما هو فرنسي، وتصم رجال حكومة المنطقة الغربية بكل شائنة، وترفض اقتراحات فرنسا بشأن مساعدة البلاد وتشوه نواياها نحو سورية، وترشقني بأقبح الشتائم.

٥

التعدي على الحقوق الدولية

بموجب الحقوق الدولية لا يجوز لقائد جيش الحجاز المحتل البلاد السورية التي تعتبر عثمانية حتى يجزم في أمرها طبقاً لقرارات معاهدة الصلح – أن يقوم بعمل ما إلا بهذه الصفة مع المحافظة على الحالة الراهنة التي عهد إليه أمر صيانتها. ولكننا نراه يتخذ خطة مخالفة لما مر ذكره كمليك مطلق على أقطار مملكة جديدة.

ولكن هذه المملكة المغتصبة غير الناتجة عن إرادة الشعب غير مقبولة.

وفضلاً عن ذلك أيضاً قرر الملك نظام التجنيد الإجباري وباشر تطبيقه منذ كانون الأول / ديسمبر ١٩١٩ رغماً عن كون البلاد تعتبر أجنبية.

وهذه الكلفة الثقيلة وغير المفيدة قد فرضت على الشعب حتى في المناطق الخاضعة لنظام خاص كالبقاع وتطبقت على أشخاص تعفيهم فيها امتيازات مشروعية مرعية الإجراء كاللبنانيين والمغاربة والقاطنين المنطقة الشرقية. وحيث أن المكلفين بتطبيق ما ذكر قد صادفوا مقاومة من المجرى عليهم ذلك القانون أصبح التجنيد أشبه بنوع من التجنس الذي طالما أدى إلى سفك الدماء.

أما الجمعية المدعوة «المؤتمر السوري» التي تألفت وتشكلت بصورة غير مشروعة، فإنها تسن النظامات وتحكم باسم حكومة ودولة لم يعترف بوجودها بعد.

وقد بلغ منها أنها قلدت بصورة غير قانونية ودون انتداب أو حق تفويض عداها المقام الملكي إلى سموكم الأمر الذي جعلكم كما ذكرتموه بلفظكم في حالة تمرد وعصيان تجاه مؤتمر الصلح.

وأخيراً فإن الامتيازات غير محترمة الجانب. وقد أوقف في حلب الأمير مختار سليل أسرة تربطها بفرنسا تقاليد قديمة في ظروف كان لها أسوأ تأثير، كما لم تحترم الاتفاقات حيث أن طابوراً من الجيش الشريفي تقدم إلى مجدل عنجر، رغم ما تقرر بينكم وبين السمو كليمنصو في شهر كانون المنصرم، وهو أن لا يكون في البقاع جيش منظم فرنسياً كان أو شريفياً.

٦

الأضرار التي لحقت بفرنسا وسورية بسبب ما ذكر

إن الحكومة الفرنسية قد اضطرت أن تصرف نشاطها وقواها لكبح جماح الفتن المتواصلة وأن تتبادل مع حكومة دمشق مفاوضات سياسية شاقة وعقيمة فلم تتمكن والحالة هذه من التنظيم الذي كانت متوقعة منها البلاد فهي إذاً غير مسؤولة عن هذه العواقب بيد أنه يترتب عليها القيام بما توجبه من الوجهتين العسكرية والمالية الحالة التي تصر حكومة دمشق على دوام وجودها.

أما الفوضى التي جرها على البلاد مسببو القلاقل فقد بلغ من أمرها أن استلزمت حشد قوات عظيمة أوفر من القوات اللازمة لاستبدال الجيوش البريطانية، لو كانت السكينة سائدة في البلاد.

الفصل الثالث

إن هذه الأسباب تثبت جلياً أنه أصبح من المستحيل فيما بعد أن الاعتماد على حكومة جاهرت بصراحة بعدائها لفرنسا، وجرت على البلاد أعظم الويلات لما ثبت من عجزها عن تنظيمها وإدارتها وعليه فإن فرنسا ترى ذاتها مضطرة أن تحتاط لنفسها بالوسائل اللازمة لتأمين راحة جيوشها، وراحة أهالي البلاد التي عهد إليها مؤتمر السلم مهمة إقرار الانتداب عليها فأتشرف أن أبلغكم أن تلك الضمانات هي كما يأتي:

١ - أن يكون لنا كل التصرف في السكة الحديدية بين رياق وحلب لأجل جميع أعمال النقل التي تقررها الحكومات الفرنسية.

وهذا التصرف يكون مضموناً بمراقبة سير جميع العمال في محطات رياق وبعلبك وحمص وحماه وحلب من لدن مندوبين عسكريين فرنسيين بمساعدة فصيلة مسلحة من الجند لتأمين النظام في المحطة وباحتلال مدينة حلب وهي مجمع هام للمواصلات لا يتأتى لنا أن نتركهم بيد الجنود التركية.

٢ - إلغاء الخدمة العسكرية وإبطال التجنيد بتاتاً وتسريح المجندين وإعادة الجيش الشريفي إلى الشكل والعدد اللذين كان عليهما في أول كانون الماضي.

٣ - قبول الانتداب الفرنسي، وهذا الانتداب يحترم استقلال أهالي سورية ويبقى ملائماً كل الملائمة لمبدأ إحاطة الحكم بالنواب المفوضين بموجب إرادة الشعب، ولا يتقاضى من الحكومة المنتدبة سوى تعاضد بشكل المساعدة، وإشراك في العمل. ولا يكون في حالة من الأحوال بطريقة استعمارية من نوع الإلحاق والتصرف بالحكم رأساً.

٤ - قبول العملة السورية حتى تصبح العملة الوطنية في المنطقة الشرقية ويزول كل منع آخر إلى اليوم بمصلحة البنك السوري في المنطقة المذكورة.

٥ - معاقبة المجرمين الذين ثبت عليهم أكثر من غيرهم مناجزتهم انتداب فرنسا.

إن هذه الشروط تقدم بوجه إجمالي ويتم أيضاً قبولها بوجه إجمالي، دون استشارة البتة في مهلة أربعة أيام تبتدئ من الساعة الأولى ليلاً من ١٥ تموز

/ يوليو وتنتهي في الساعة ١٢ ليلاً من ١٨ تموز / يوليو أما إذا تناولت من سموكم قبل هذا التاريخ الأخير إشعاراً بقبول هذه الشروط فيجب أن تكون قد صدرت أوامركم لذوي الشأن بعدم التعرض بوجه من الوجوه لجيوشي السائرة لاحتلال الأماكن المعنية، ولذلك فإن قبول الشروط ٢ و٣ و٤ و٥ يجب أن يكون منفذاً قبل ١٨ تموز بمعاملات رسمية، وأن تنفذ تماماً قبل الساعة ١٢ ليلاً من ٣١ تموز، أما إذا كان الأمر بالعكس ولم تعلمني سموكم في الوقت اللازم بأن الشروط المذكورة قبلت فإني أتشرف وأعلمكم أن الحكومة الفرنسية ستطلق لنفسها الحرية فيما يجب أن تعمل.

ولا يمكن أن أؤكد أن الحكومة الفرنسية تكتفي عندئذ بالضمانات المعتدلة المعينة أعلاه، ولا تكون منذ مدة طويلة وفي هذه الساعة الأخيرة، على اعتدالها، وتكون حكومة دمشق هي وحدها المكلفة حمل المسؤولية الجسيمة الناجمة عن التدابير القصوى التي أتصور وقوعها بأسف والتي أنا مصمم على اتخاذها بحزم وثبات.

إنذار الجنرال غورو إلى «الملك» فيصل
في ١٤ تموز سنة ١٩٢٠

١ – جعل خط السكة الحديدية من رياق إلى حلب تحت سيطرة الفرنسيين ونقل جميع المهمات التي تأمر السلطات الفرنسية بنقلها وضمانة لهذا الترتيب يعهد بالسلطة الإدارية بشحن جميع البضائع التجارية في محطات رياق وبعلبك وحمص وحماة وحلب إلى مأمورين عسكريين فرنسيين يساعدهم في القيام بمهمتهم ويضبط الأمن في المحطات فصائل عسكرية مسلحة وبما أنه لا يمكننا أن نسمح للترك بأخذ حلب عنوة لأنها مركز هام للتقليات فسنحتلها احتلالاً عسكرياً.

٢- يجب تسريح الجيش السوري وإبقائه كما كان في شهر كانون الأول من العام الماضي وإلغاء التجنيد إلغاءً باتاً.

٣- يجب قبول الانتداب الفرنسي الذي يحترم السوريين ويحافظ على مبدأ السلطات الحكومية السورية الملائمة للرأي العام.

وتكتفي الحكومة المنتدبة في تقديم المساعدة الضرورية ولا تفكر البتة باستعمار البلاد ولا بإدارتها إدارة مباشرة.

٤- يجب قبول العملة السورية واتخاذها نقوداً وطنية في المنطقة الشرقية «سورية» وإزالة الموانع التي من شأنها الضرر بمصلحة بنك سورية في هذه المنطقة.

٥- يجب إنزال العقاب الشديد بالمسيئين إلى فرنسا وقصاص الذين يشتبه بعدائهم لها.

الوثيقة رقم (١٦)

بيان وزير الحربية باسم الحكومة إلى المؤتمر السوري(١) حول الأزمة مع غـورو

أيهـا السـادة:

نرى من الواجب أن نعرض عليكم خلاصة الأحوال الحاضرة في هذه الدقيقة الحرجة: تعلمون أن خطة الوزارة تلك الخطة التي كانت ولم تزل أساس حركاتنا، وتذكرون أننا قلنا في بيان هذه الخطة التي نالت الاستحسان في مؤتمركم الموقر «أننا سنحافظ على صلات الصداقة مع جميع الحلفاء، ولاسيا دولتي فرنسا وإنكلترا» وتعلمون أيضاً أننا حافظنا على هذه الخطة، ساعين لتحقيقها ولتحقيق آمال الأمة التي أعلنت للعالم على لسانكم أنتم موكليها في هذا المؤتمر الموقر.

بدأت المفاوضات وسارت على طريق حسن، وتلقينا ما تعلمونه من قرارات مؤتمر سان ريمو القائل بالاعتراف بسورية دولة مستقلة، ومن التبليغات الرسمية من حليفتنا بريطانيا العظمى التي تشير إلى الاعتراف بجلالة مليكنا المعظم ملكاً على سورية، علاوة على تأييد الاستقلال المذكور. وقد عزمنا في المدة الأخيرة على إرسال وفد إلى أوروبا لإتمام المفاوضات وحل المسألة السورية حلاً نهائياً يحقق آمال الأمة وسعادتها،

(١) العاصمة: وهي الجريدة الرسمية آنئذ: ما بقي منها محفوظ في مكتبة مجلس الشعب في دمشق (البرلمان).

ولنبرهن للعالم وللدول كلها أننا لسنا معادين لأحد ولا معاكسين لقرارات مؤتمر السلم، ما دام هذا المؤتمر يضمن استقلالنا وشرفنا. وقد عزم جلالة الملك على السفر بالذات حباً بإنهاء المفاوضات بسرعة مستفيداً من شخصية جلالته وتأثيرها في أوروبا، وكنا مطمئنين آملين بأننا سوف نأخذ البشائر قريباً بتطمين آمالنا التي هي آمال الأمة معاً.

وبينما كنا مثابرين على خطتنا العملية آملين خيراً من سفر الوفد تحت رئاسة جلالة الملك إذ حصل ما لم يكن بالحسبان، وحدثت الحالة الحاضرة الخطرة التي نريد أن نبينها لكم وهي:

أن الجنرال غورو أراد – وهو مستفيد من تحشيداته العسكرية – أن يعرقل أو يمنع سفر جلالة الملك لأسباب لا نعلمها، وقد أظهر لموفدنا بعض الشروط التي قال له أنه يريد أن يطلبها منا، ولكننا لم نطلع بعد على نصها الرسمي ولا يمكننا أن ننظر إلى هذه الشروط بصورة رسمية، أو نعتقد بأنها صحيحة، أو نبلغكم إياها ما لم نتلقاها مكتوبة من يد رسمية.

أيها السادة:

إذا نظرنا إلى بعض هذه الشروط نراها ليست مخالفة فقط لمطالب الأمة ورغائبها وعزمها القطعي على مخالفة استقلالها، بل تخالف بالوقت نفسه روح المقررات التي اتخذت بين الدول في مؤتمر سان ريمو، وتخرق حرمة هذه المقررات التي وقعت عليها حكومة فرنسا أيضاً، إذ أن هذه الشروط – إذا كانت صحيحة – تخل في أساس استقلالنا والسيادة التي اعترفت بها الدول في مؤتمر سان ريمو. وقد حشد الجنرال جيوشاً على حدود المنطقة الشرقية من الشمال والغرب وربما كانت غايته من ذلك تعزيز الشروط المذكورة التي تكرر بأنه لم يبلغنا إياها بصورة رسمية حتى الساعة، وأرسل جنوداً لتعزيز القوة الإفرنسية في رياق وصرح حاكم زحلة

الإفرنسي العسكري لقائد المحطة العربي في رياق أنه احتل رياق احتلالاً عسكرياً، وأعاد القوة الإفرنسية التي كانت احتلت المعلقة في العام الماضي.

ولقد تلقينا البارحة من الكولونيل كوسى عن لسان الجنرال غورو أن احتلال رياق والمعلقة هو مقابل تعزيز قواتنا في مجدل عنجر وهي نقطة عسكرية وضعت لتأمين الأمن الداخلي في ذلك الجوار فقط وذلك منذ ابتداء الاحتلال، وتعزيزه من قبلنا أخيراً ليس إلا تدبيراً اضطررنا أن نتخذه بعد أن رأينا تحشيدات الجنرال على حدود منطقتنا.

فحكومتنا بعد أن احتجت على معاملة الجنرال غورو التي لا تلتئم مع التحالف، وطلبت إحالة القضية إلى التحكيم الدولي، تعلن إلى الأمة وإلى العالم أجمع من على هذا المنبر ما يأتي:

١- نحن لا نريد إلا السلام والمحافظة على استقلالنا وشرفنا الذي لا نتحمل أن تشوبه شائبة.

٢- نحن نبرأ من كل تهمة توصم بنا ويراد بها الإيهام بأننا نريد الإخلال بعلاقاتنا مع حليفتنا وحلفائنا.

٣- نحن لا نرفض المفاوضات. ومستعدون أن ندخل بها، وها أن الوفد تحت رئاسة جلالة الملك مستعد للذهاب لمواصلتها ونحن نقبل كل حل لا يمس باستقلالنا وشرفنا ويكون مبنياً على أساس الحق والاستقلال.

٤- إننا مستعدون كل الاستعداد ومصممون كل التصميم على الدفاع عن شرفنا وحقوقنا بكل ما أعطانا الله من قوة.

فهذا هو الموقف الحاضر أيها السادة، بسطناه لحضراتكم والله معنا إذ لا نريد إلا حقنا والدفاع عن كياننا.

ولكن على كل حال أن الوجوه والمشايخ مسؤولون شخصياً بالدرجة الأولى.

أما إذا اكتفوا بذكر الوقائع من غير إسنادها إلى فاعليها ومتجاسريها الحقيقيين فيعد ذلك دليلاً كافياً على عجزهم وينحون عن وظائفهم.

هذا وليعلم الموظفون والأهلون أنهم إذا راعوا ما ذكرناه وقاموا بواجباتهم المتقابلة بصدق واستقامة يكونون قد مشوا خطوة بعيدة نحو غايتهم الشريفة من استقلالهم المنشود وإلا فاللوم على أنفسهم.

في ٥ آب / أغسطس سنة ١٩٢٠

رئيس الوزراء

علاء الدين

الوثيقة رقم (١٧)

بلاغ رئيس الوزراء حول الانتداب

بلاغ عام[١]

ليس من يجهل أن مؤتمر الصلح الذي قرر الاعتراف باستقلال البلاد السورية ووجود دولة مستقلة فيها قرر في الوقت نفسه انتداب دولة فرنسا لهذه البلاد على أن تعين شروط الانتداب على حدة حسب عهد جمعية الأمم على نسبة أهلية الشعب ورقيه العلمي والاجتماعي ولما كان الشعب السوري في مقدمة الشعوب المعروفة بالنباهة والرقي العلمي وكمال القابلية للحكم الذاتي فإن أمر الانتداب لا يمكن أن يكون شديد الوطأة عليه بل هو لا يتجاوز المعاونة التي من شأنها أن لا تمس بأمر الاستقلال الذي أقر عليه جميع الدول.

غير أن عدم انتهاء المخابرات الجارية بين الحكومة السابقة في دمشق وبين حكومة المنطقة الساحلية بشأن تسهيل مناقلات السكة الجديدة بين بيروت وحلب إلى نتيجة صريحة، وحصول سوء تفاهم في بعض مسائل أخرى بالمندوب السامي للدولة المنتدبة حضرة الجنرال غورو الذي رأى نفسه بحاجة شديدة إلى سوق الجنود والعتاد إلى الجهة الشمالية للوقوف في وجه من هم عدم مشترك للحلفاء جميعهم، إلى أن يستعلم شفاها ثم خطياً

---

(١) العاصمة: في ٦ آب (أغسطس) ١٩٢٠.

عن أسباب وضع العراقيل في سبيل تلك السوقيات، مع كونها مصلحة مشتركة بين الطرفين، فأرسل ذلك البلاغ الذي أذاعته الصحف في حينه.

١ - التصرف بسكة حديد رياق ابتغاء تسهيل النقليات.

٢ - احتلال مدينة حلب احتلالاً عسكرياً كي لا تسقط بيد العدو.

٣ - التصريح بقبول الانتداب الفرنسوي باعتباره أمراً واقعاً.

٤ - قبول تداول الورق السوري.

٥ - تأديب المجرمين الذين أضروا بحركاتهم وأعمالهم وأهالي المنطقتين.

ولما لم ترَ الحكومة في ذلك ما يرمي إلى العبث في استقلال البلاد أو يشير إلى الحط من كرامة الأمة، أو الهضم من حقوقها، عادت فاختارت جانب المسألة مع الحزم، وقررت إجابة تلك المطاليب بعد تحوير يوافق مصلحة البلاد.

الوثيقة رقم (١٨)

التعديلات النهائية على اتفاقية سايكس - بيكو
في اتفاق فرنسا وانجلترا على الحدود
بين سورية ولبنان وفلسطين والعراق[١]

أنابت الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسوية الوزيرين المفوضين اسميهما أدناه ليحلا جميع الأمور التي لها علاقة بالانتداب الذي منح لبريطانية العظمى على فلسطين والعراق ولفرنسة على سورية ولبنان في المجلس الأعلى الذي اجتمع في سان ريمو وقد اتفقا على الشروط الآتية:

١ - تعينت حدود المناطق التي شملها الانتداب الفرنسوي أي سورية ولبنان وحدود المناطق التي شملها الانتداب البريطاني أي فلسطين والعراق كما يلي:

من الشرق نهر الفرات وجزيرة ابن عمر إلى ولايتي ديار بكر والموصل القديمة ومن الجنوب الشرقي حدود هاتين الولايتين القديمة إلى غاية رومالين كوى ومن هنا خط يمتد من المنطقة التي يشملها الانتداب الفرنسوي فيترك فيها جميع الأراضي الواقعة في حوض نهر الخابور الغربي ويمر باستقامة نحو الفرات فيجتازه بالبوكمال ويمتد باستقامة إلى أمتار لجنوب جبل الدروز، ومن هنا يمتد إلى جنوب نصيب الواقعة على خط حديد الحجاز، فسمنخ الواقعة على بحيرة طبرية سائراً إلى جنوب خط

---

(١) تخطيط الحدود الشرقية والجنوبية بين سورية وكل من العراق والأردن وفلسطين.

السكة الحديدية وموازياً له. وتبقى درعا وما حولها في المنطقة التي يشملها الانتداب الفرنسوي ويبقى ذلك الخط في وادي اليرموك ضمن المنطقة الفرنسوية، ويسير بصورة ملاصقة وموازية لخط السكة الحديدية كي يصبح في الإمكان أن يمد في وادي اليرموك سكة حديدية واقعة في الأراضي المشمولة بالانتداب البريطاني، وستوضح التخوم في سمخ بصورة يمكن معها للفريقين المتعاقدين الساميين أن يبنيا مرفأ ومحطة للسكة الحديدية ليتمكنا من استعمال بحيرة طبرية بحرياً.

ومن الغرب يسير الخط من سمخ ماراً داخل بحيرة طبرية فأول وادي المسودية حيث يسير مع مجرى هذا النهر في وادي جرابا، وإلى نبعة من هنا يسير نحو الغرب حتى يصل إلى المطلة وتبقى المطلة في المنطقة البريطانية.

وستوضع لهذا الجزء من الحدود تفصيلات دقيقة يمكن معها تسهيل المواصلات بين جميع أطراف البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسوي كصور وصيدا والمناطق الواقعة إلى الغرب وإلى الشرق من بانياس.

وتفصل التخوم بالمطلة بمفرق الماء في وادي الأردن وحوض نهر الليطاني، وتسير جنوباً مع وادي الأردن فوادي فرعم ووادي كركرة اللذين يبقيان في المنطقة البريطانية، فوادي البلاونة، ووادي العيون والزرقاء التي تبقى في المنطقة الفرنسوية، ويصل الحد إلى شاطئ البحر المتوسط في ميناء رأس الناقورة، وتظل في المنطقة الفرنسوية.

٢ - تؤلف بعد التوقيع على هذه المعاهدة بثلاثة أشهر بعثة لتدرس الحدود بين المناطق المشمولة بالانتداب البريطاني التي بيناها في المادة الأولى. وتتألف هذه البعثة من أربعة أعضاء تعين الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسوية اثنين منهم، وتعين الاثنين الآخرين الحكومة المحلية المشمولة بالانتداب الفرنسوي، والحكومة المحلية المشمولة، بالانتداب البريطاني بعد مشورة الحكومتين المنتدبين.

وإذا وقع خلاف بين أعضاء هذه البعثة يعرض على مجلس جمعية الأمم، ويكون قراره قطعياً.

وتقدم تقارير البعثة النهائية عن الحدود الثانية التي عينت أخيراً وتربط معها المصورات الضرورية الموقع عليها من قبل أعضاء البعثة، وتوضع ثلاث نسخ من هذه التقارير والمصورات. تحفظ النسخة الواحدة بين سجلات مجلس جمعية الأمم، وتحفظ النسختين الأخرين الحكومتان المنتدبتان.

٣- توافق الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسوية على ترشيح لجنة خاصة مهمتها درس الخطط التمهيدية التي تعينها الحكومة الفرنسوية المنتدبة لأجل مصلحة الري في البلاد المشمولة بانتدابها، لئلا يقلل إبرازها لحيز الفعل ماء دجلة والفرات في الموضع الذي يدخلان به المنطقة العراقية المشمولة بالانتداب البريطاني.

٤- توافق الحكومة البريطانية بالنظر إلى مكانة جزيرة قبرص من الوجهة الجغرافية والعسكرية بالنسبة إلى خليج الإسكندرونة على ألا تفاوض أحداً بخصوص التنازل عنها، أو تسليمه إياها قبلما توافق فرنسة على ذلك.

٥- (أ) توافق الحكومة الفرنسوية على وضع ترتيب حربيين كيفية استعمال خط السكك الحديدية الواقع بين طبرية ونصيب استعمالاً مشتركاً.

تضمن سير هذا الترتيب وانتظامه إدارتا السكك الحديدية المؤلفتان في منطقتي الانتداب البريطاني والفرنسوي بأسرع ما يمكن. أي بعد تنفيذ الانتداب على سورية وفلسطين، وتسمح هذه الاتفاقية بصورة خاصة لإدارة السكة الحديدية البريطانية أن تسير قطاراتها ذهاباً وإياباً بين هاتين المنطقتين وفقاً لمصالحها، وتنقل البضائع التجارية إلى المنطقة المشمولة

بالانتداب الفرنسوي بواسطتها، وتعين هذه الاتفاقية الشروط المالية والإدارية والفنية اللازمة لسير القطارات، أما إذا لم يتم الاتفاق خلال ثلاثة أشهر من تنفيذ الانتداب بين الإدارتين المذكورتين أعلاه فستعين جمعية الأمم حكماً يفصل الخلاف، وعندئذ تنفذ شروطها هذه الاتفاقية التي حازت رضا الطرفين.

يعمل بموجب هذه الاتفاقية إلى أجل غير مسمى، وتصحح أحياناً بمقتضى الأحوال.

(ب) يمكن للحكومة البريطانية أن تمد خطاً من الأنابيب الحديدية بجانب السكة الحديدية، ولها الحق في نقل جنودها على هذه السكة الحديدية دائماً.

(ج) توافق الحكومة الفرنسوية على تعيين بعثة خاصة تدرس الأراضي. وبعد درسها إياها تعين الحدود في وادي اليرموك بطريقة فنية، يمكن معها بناء الخط الحديدي البريطاني، وخط الأنابيب الموصل بين فلسطين وبين سكة الحجاز ووادي الفرات في المنطقة المشمولة بالانتداب البريطاني وتبقى السكة الحديدية الحالية المارة بوادي اليرموك داخل الأراضي المشمولة بالانتداب الفرنسوي، ويجب على بريطانية العظمى إحقاق حقها هذا في مدة لا تتجاوز عشر سنوات.

(د) تتألف البعثة التي ذكرناها أعلاه من عضو بريطاني وعضو فرنسوي يضاف إليهما نواب عن الحكومات المحلية بصفة مستشارين فنيين هذا وإن رأت الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسوية لزوماً لذلك.

(هـ) إذا اقتضى الأمر لأسباب فنية أن يمر خط السكة الحديدية البريطانية ببعض الأماكن المشمولة بالانتداب الفرنسوي، توافق الحكومة الفرنسوية على مرور هذا الخط بتلك المناطق، وتقدم للحكومة البريطانية أو لعملائها المساعدات اللازمة.

(و) إذا شاءت الحكومة البريطانية العمل بموجب الحق الممنوح لها بالفقرة الثالثة من هذه المادة أي أن تمد سكة حديدية في وادي اليرموك تنفذ الحكومة الفرنسية الشروط التي اشترطتها على نفسها بالفقرة الأولى والثانية من هذه المادة غب مرور ثلاثة أشهر من إنشاء السكة.

(ز) توافق الحكومة الفرنسية على اتخاذ التدابير الفعالة لحمل الحكومات المحلية المشمولة بالانتداب الفرنسي لتصادق على هذه الحقوق الممنوحة للحكومة البريطانية.

٦- تم الاتفاق على هذه الشروط التي تسهل أعمال الحكومة البريطانية مقابل عقد الاتفاقية الفرنسية – البريطانية بخصوص الزيت في سان ريمو.

٧- لا تضع الحكومة البريطانية ولا الحكومة الفرنسية موانع في منطقتي انتدابها لجميع الموظفين اللازمين لإدارة خط السكة الحجازية أو لاستخدامه.

تمنح جميع التسهيلات الضرورية لمرور جميع المستخدمين في الخط الحديدي الحجازي في منطقتي الانتداب البريطاني والفرنسوي لئلا تتأخر أعمال هذا الخط.

توافق الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية عند اللزوم على أن تعقد اتفاقية مع الحكومات المحلية خلاصتها استثناء جميع مهمات هذا الخط ومعداته من الرسوم الجمركية عندما تمر بإحدى مناطق الانتداب.

٨- يعين خبراء واختصاصيون من قبل حكومة سورية وفلسطين غب مرور ستة أشهر من إمضاء هذه المعاهدة، مهمتهم فحص أحوال مياه مهر الأردن الأعلى ونهر اليرموك وتوابعهما لاستخدامها لأجل الري، ولأجل توليد الكهرباء، وتعيين المقدار اللازم للأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسوي.

تزود الحكومة الفرنسوية الأخصائيين الذين تعينهم لدرس هذا المشروع بالتعليمات اللازمة لمنح فلسطين الماء الزائد خدمة لمنافعها العامة.

إذا لم يحصل الاتفاق المطلوب بنهاية هذا الدرس تعرض المسألة على الحكومتين البريطانية والفرنسية، لتدرساها وتقررا فيها قراراً نهائياً.

تشترك إدارة فلسطين بقدر انتفاعها من هذه الأعمال في دفع نفقات بناء الترع والخلجان والسدود والخزانات والأحواض والأقنية، وخطوط الأنابيب الحديدية... الخ.

وتشترك في جميع الأعمال التي من شأنها إثبات الخراج وتنشيط تربتها.

٩ - توافق الحكومتان البريطانية والفرنسوية عملاً بنص المادة ١٥ والمادة ١٦ من نظام الانتداب الفلسطيني، وعملاً بنص المادة ٨ والمادة ١٠ من نظام الانتداب العراقي. وعملاً بنص المادة ٨ من نظام الانتداب اللبناني - السوري. وعملاً أيضاً بموجب الحق العام المعطى من قبل الحكومات الوطنية للمدارس المحلية بخصوص التربية والتعليم على السماح للمدارس التي تخص أناساً من التبعة الفرنسوية. أو من التبعة البريطانية على المثابرة في إدارة هذه المدارس في منطقتي انتدابهما. ويسمح بتعليم اللغة الفرنسوية واللغة الإنكليزية في هذه المدارس.

لا تعنى هذه المادة بحالة من الأحوال منح رعايا إحدى الدولتين المشار إليهما حق فتح مدارس جديدة في الوقت الحاضر في منطقة انتداب الدولة الأخرى.

٢٣ كانون الأول سنة ١٩٢٠

هاردنج ج. بيج

الوثيقة رقم (١٩)

تسوية حروب كيليكيا والخلافات بين فرنسا وتركيا على حساب سورية في اتفاق أنقرة

(١٩٢١/١٠/٢٠)[1]

المادة الأولى: يصرح الطرفان الساميان المتعاقدان أنه منذ توقيع هذا الاتفاق، تتوقف حالة الحرب فيما بينهما، وتعلم بذلك حالاً الجيوش، والسلطات المدنية والسكان.

المادة الثانية: منذ توقيع هذا الاتفاق، يطلق سراح كل أسرى الحرب من الطرفين، وكل الأشخاص الفرنسيين أو الأتراك الموقوفين أو المسجونين ويعاد سوقهم، على نفقة الطرف الموقوفين لديه، إلى أقرب مدينة تعين لهذه الغاية. تشمل الاستفادة من هذه المادة، كل الموقوفين والسجناء لدى الطرفين. مهما يكن تاريخ ومكان توقيفهم أو سجنهم أو أسرهم.

المادة الثالثة: خلال مهلة قصوى أمدها شهران اعتباراً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق، تنسحب الجيوش التركية إلى (شمال) والجيوش الفرنسية إلى جنوب الخط الذي عين في المادة الثامنة.

المادة الرابعة: يجري الجلاء وإعادة الترسيم اللذين سيتمان خلال المهلة المحددة في المادة الثالثة حسب الطرق التي ستحدد باتفاق مشترك. من قبل لجنة مشتركة تعينها القيادة العسكرية لكل من الطرفين.

---

(١) تخطيط الحدود السورية الشمالية مع تركيا قبل سلخ لواء اسكندرون.

المادة الخامسة: يمنح الطرفان المتعاقدان عفواً كاملاً شاملاً في المناطق التي تم الجلاء عنها منذ استلامها.

المادة السادسة: تصرح حكومة المجلس الوطني التركي الكبير بأن حقوق الأقليات المعترف عليها رسمياً في الميثاق الوطني، تثبت من قبلها على الأساس نفسه المتخذ بموجب الاتفاقيات المعقودة لهذه الغاية بين دول الحلف، وخصومهم وحلفائهم.

المادة السابعة: يوضع نظام إداري خاص لمنطقة الإسكندرونة. فإن سكان هذه المنطقة الأتراك يتمتعون بكافة التسهيلات الضرورية لإنماء زراعتهم. وتكون للغة التركية في هذه المنطقة صفة رسمية.

المادة الثامنة: يحدد الخط المذكور في المادة الثالثة. ويعين بدقة على الوجه الآتي:

يبتدئ خط الحدود من نقطة تنتخب فوق خليج اسكندرون، مباشرة جنوب ناحية باياس وبيجة قليلاً نحو ميدان اكبس، على أن تبقى محطة السكة الحديد والناحية إلى سورية.

ومن هناك ينحني نحو الجنوب، بشكل يدع لسورية ناحية مارسوفا ولتركيا ناحية كرنبا ومدينة كلز. ومن هناك يتصل بالخط الحديدي في محطة جوبان بك. ثم يتبع خط بغداد الحديدي الذي تبقى ساحته فوق الأراضي التركية حتى نصيبين.

ومن هنا يتبع الطريق القديمة بين نصيبين وجزيرة ابن عمر حيث يلتقي بالدجلة. وتبقى ناحيتا نصيبين وجزيرة ابن عمر والطريق لتركيا. ولكن البلدين يتمتعان بنفس الحقوق فيما يتعلق باستعمال هذه الطريق. إن المواقف والمحطات في منطقة جوبان ونصيبين تخص تركيا على اعتبار أنها تشكل جزءاً من مساحة الخط الحديدي.

تؤلف لجنة، مشكلة من مندوبي الطرفين، خلال مهلة شهر اعتباراً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق، لتحديد الخط المبين أعلاه، وتشرع هذه اللجنة بالأعمال خل المهلة نفسها.

المادة التاسعة: إن قبر (سليمان شاه) جد السلطان عثمان مؤسس السلالة العثمانية والقبر معروف باسم المزار التركي «تورك مزاري» الواقع في جابر قلعة سي (قلعة جابر) يبقى مع ملحقاته ملكاً لتركيا، التي تستطيع الإبقاء فيه على حراس وترفع فوقه العلم التركي.

المادة العاشرة: تقبل حكومة المجلس الوطني التركي الكبير نقل امتياز جزء خط بغداد الحديدي، بين بوزانتي ونصيبين، ومختلف التفرعات المنشأة في ولاية أضنة لهيئة فرنسية تعينها الحكومة الفرنسية مع كافة الحقوق والامتيازات والمنافع والملحقة بالامتيازات ولاسيما فيما يتعلق بالاستثمار والتجارة.

ويحق لتركيا إجراء نقلياتها العسكرية بواسطة الخط الحديدي من ميدان اكبس إلى جوبان بك، في المنطقة السورية، كما يحق لسورية إجراء نقلياتها العسكرية بواسطة الخط الحديدي من جوبان بك إلى نصيبين فوق الأراضي التركية.

لا يمكن، من حيث المبدأ، وضع أية تعرفة متباينة فوق هذا الجزء أو هذه التفرعات على أن الحكومتين تحتفظان حين الاقتضاء بحق دراسة أمر الشذوذ عن هذه القاعدة، وذلك باتفاق مشترك، حين يصبح الشذوذ ضرورياً.

وفي حالة استحالة الاتفاق، يستعيد كل طرف حريته في العمل.

المادة الحادية عشرة: تؤلف لجنة مشتركة، بعد تصديق هذا الاتفاق بغية عقد اتفاق جمركي بين تركيا وسورية، وتحدد شروط ومدة هذا الاتفاق

من قبل اللجنة المذكورة. ويحتفظ البلدان، حتى عقد الاتفاق المذكور بحريتهما في العمل.

المادة الثانية عشرة: توزع مياه نهر قويق بين مدينة حلب، ومنطقة الشمال التي بقيت لتركيا بصورة ترضي الطرفين بشكل عادي.

وتستطيع مدينة حلب أن تنشئ على نفقتها مأخذ ماء على الفرات في الأراضي التركية لتلبية حاجات المنطقة.

المادة الثالثة عشرة: إن السكان المقيمين أو نصف الرحل، الذين يتمتعون بحق الرعي، أو الذين يملكون أملاكاً في أحد جانبي الخط المحدد في المادة السابقة. يثابرون، كما في الماضي، على ممارسة هذه الحقوق ويمكنهم نقل مواشيهم وصغارها، وأدواتهم وآلاتهم، وبذراهم، ومحاصيلهم الزراعية من أحد جانبي الخط إلى الجانب الآخر بصورة حرة، وبدون أن يدفعوا أي رسم جمركي أو رسم الرعاية أو أي رسم آخر، وذلك لضرورات استثمار هذه الأموال. على أنهم يخضعون لدفع الضرائب والرسوم عن هذه الأموال في البلاد التي يقيمون فيها.

يوسف كمال

هنري فلانكلان

بويون

الوثيقة رقم (٢٠)

اتحــاد الـدول الســوريــة

إن المفوض السامي للجمهورية الإفرنسية في سورية ولبنان.

بناءً على مرسومي رئيس الجمهورية الصادرين في ٨ تشرين الأول سنة ١٩١٩ و٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٠.

وبعد أخذ مطالعة مدير المالية ووكيل رئيس المباحث التشريعية وبناء على اقتراح السكرتير العام قرر ما يلي:

الفصل الأول

المادة ١: قد أنشئ اتحاد بين الدول السورية المستقلة المؤلفة من دولة حلب ودولة دمشق وأراضي العلويين.

المادة ٢: أن الدول الواقعة تحت الانتداب الإفرنسي: داخلة كانت في الاتحاد أو لم تكن يكون لها عين النظام فيما يتعلق بالنقود والمعاملات الجمركية. ولا يمكن أن يفصل بينها بأدنى حاجز جمركي أو تجاري.

الفصل الثاني

سلطة الاتحاد التنفيذية

المادة ٣: تخول السلطة التنفيذية لرئيس الاتحاد الذي يمكنه تكليف حاكمي الدول بالنيابة عنه لتنفيذ قرارات المجلس الاتحادي.

أن رئيس الاتحاد هو رئيس المجلس الاتحادي. وينتخب رئيس الاتحاد من قبل المجلس الاتحادي من بين الأعضاء بأكثرية الأصوات المطلقة لممثلي الدول. ويكون انتخابه لسنة كاملة، يقوم فيها بوظيفته بصورة دائمة ولا يمكن تجديد هذا الانتخاب للسنة التي تلي انتهاء مدة وظيفته. وهو مكلف بأن يعد الميزانية ويضمن تنفيذها ويدرس ويهيئ ويقترح المشاريع من أي نوع كانت، التي ستعرض على المجلس الاتحادي ويعهد إليه أمر موظفي الاتحاد، وله الحق بتحويل هذه الصلاحية الأخيرة لغيره. وهو يعين أيضاً ممثلي الاتحاد الذين يوكل إليهم أمر المفاوضة في الاتفاقات مع الدول غير الداخلة في هذا الاتحاد، وهو ينشر القوانين ويكلف الدول بتعميمها.

المادة ٤: يساعد رئيس الاتحاد في مهام وظيفته مديرون اتحاديون ومجلس اتحادي. وهذه المديريات الاتحادية تتكون بصورة مؤقتة كما يأتي:

١ - مديرية المالية.

٢ - الأشغال العامة.

٣ - الأمور الحقوقية.

ويرشد هؤلاء المديرين مستشارون إفرنسيون.

الفصل الثالث
المجلس الاتحادي

المادة ٦: يؤلف المجلس الاتحادي من خمسة ممثلين لدمشق وخمسة لدولة حلب وخمسة لبلاد العلويين. وينتخب هؤلاء الممثلون لمدة سنة من قبل مجالس الحكومة، حينما يصير تشكيلها على الطريقة الانتخابية. على أنه لا يجب ضرورة أن يكون أعضاء المجلس الاتحادي من أعضاء مجلس الحكومة الذين يعينهم، بل يجري تعيينهم بصورة مؤقتة من قبل حكومات الدول.

المادة ٧: يلتئم المجلس الاتحادي بالمناوبة تارة في الشام وتارة في حلب في كل منها سنة واحدة، ويتخذ له دائرة تمثل فيها كل البعثات وهذه الدائرة تتألف كما في المادة الثالثة من رئيس ويكون رئيساً للاتحاد ومن نائبي الرئيس.

المادة ٨: تحدد التآم المجلس في أول نيسان وفي أول تشرين الثاني من كل سنة ولمدة ثلاثة أسابيع يمكن الرئيس تمديدها.

الفصل الرابع
صلاحية المجلس الاتحادي

المادة ١١: يكون للاتحاد قانون واحد في المواد الآتية:

١ - قانون العقارات والامتلاك.

٢ - قانون المدني (الاتفاقات والعقود).

٣ - قانون التجارة.

٤ - أصول المحاكمات الحقوقية والتجارية – طريق الإجراءات.

٥ - قانون الجزاء.

٦ - محافظة الممتلكات الصناعية والتجارية والأدبية.

الفصل الخامس
في الميزانية المشتركة. في وارداتها وكيفية صرفها

والفصل السادس
في حق المجلس في سؤال الرئيس خطأ عن الأجور المتعلقة بالاتحاد

والمادة ٢٣ منه في تعيين بقرار ثان بتشكيل وصلاحية المحكمة التي تكلف في مسائل سوء الاستعمال الذي تقترحه السلطة الاتحادية.

الوثيقة رقم (٢١)

صك الانتداب

عملاً بقرار مجلس الحلفاء الأعلى الصادر في سان ريمو يوم ١ فبراير سنة ١٩٢٠ يمنح الانتداب على سورية لفرنسا.

أقر مجلس جمعية الأمم حين اجتماعه في لندن يوم ٢٤ يوليو.. سنة ١٩٢٢ صك الانتداب الذي وضعته الحكومة الإفرنسية لسورية ولبنان وهذا نصه:

«مجلس جمعية الأمم.. لما كانت دول الحلفاء العظمى متفقة على أرض سورية ولبنان التي كانت فيما مضى جزءاً من السلطنة العثمانية يعهد بها ضمن حدود تعينها الدول المشار إليها إلى دولة منتدبة موكول إليها نصح الأهالي ومعاونتهم وإرشادهم في إدارتهم وفقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهدة جمعية الأمم..

ولما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد قررت أن الانتداب على البلاد المذكورة يعطي الحكومة الإفرنسية التي قبلته..

ولما كان صك الانتداب المبين في المواد المذكورة فيما بعد قد وافقت عليه حكومة الجمهورية الإفرنسية تتعهد بإجراء هذا الانتداب باسم جمعية الأمم طبقاً للمواد المذكورة.

ولما كانت نصوص المادة الثانية والعشرين الآنفة الذكر الفقرة الثانية تقضي بأنه لما كانت درجة السلطة والمراقبة والإدارة التي تجريها الدول المنتدبة لم يتفق عليها سابقاً بين أعضاء جمعية الأمم فالمجلس الذي ينظم ذلك..

يضع نصوص الانتداب كما يلي موافقاً عليها..

١ - تضع الحكومة المنتدبة في بحر ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب دستوراً نظامياً لسورية ولبنان.

يصاغ هذا الدستور بالاتفاق مع السلطات الوطنية وتراعى فيه حقوق عموم السكان القاطنة في هذه البلاد ومصالحهم وستشرع الحكومة المنتدبة في إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تسهل تقدم سورية ولبنان ورقيهما كحكومتين مستقلتين، وتسيرهما بموجب روح هذا الصك إلى أن يتم الشروع في تنفيذ ذلك الدستور..

ويجب على الدولة المنتدبة أن تنشط الاستقلال المحلي قدر ما تسمح به الأحوال.

٢ - يمكن للحكومة المنتدبة أن تبقي جنودها في البلاد للدفاع عنها. وقد خولت حق تنظيم جند من البوليس المحلي للمحافظة على الأمن والدفاع عن البلاد، كما تقضي الأحوال، وذلك حتى تنفيذ الدستور، وإعادة الأمن إلى نصابه، وتنظيم جنود البوليس المحلي من سكان البلاد فقط.

ترتبط هذه الجنود فيما بعد، بالإدارات المحلية تحت إشراف الدولة المنتدبة. ولا يجوز استخدامها لأغراض أخرى سوى الأغراض المعينة فيما تقدم، إلا بعد موافقة الدولة المنتدبة.

لا مانع يمنع سورية ولبنان من الاشتراك في نفقات القوات التي تضعها الدولة المنتدبة في البلاد.

يحق للدولة المنتدبة في كل حين أن تستعمل الموانئ والخطوط الحديدية ووسائل النقل الموجودة في سورية ولبنان لسوق جنودها ونقل جميع المواد والمهمات والوقود اللازمة لها.

٣- يعهد إلى الدولة المنتدبة بالسيطرة على جميع علاقات سورية ولبنان الخارجية ولها حق إصدار البراءات إلى القناصل الذين يعينون من قبل الدولة الأجنبية.

وتشمل الدولة المنتدبة بحمايتها السياسية والقنصلية لرعاية السوريين واللبنانيين الذين يعيشون خارج هذه البلاد.

٤- الدولة المنتدبة مسؤولة عن عدم التنازل عن أي جزء من أجزاء سورية ولبنان وعن عدم تأجيره أو وضعه تحت تسلط دولة أجنبية.

٥- إن إعفاء الأجانب من الأمور الواجبة وتمتعهم بالامتيازات الأجنبية وبقضاء القنصلاتو وحمايته التي كانوا يتمتعون بها إبان الدولة العثمانية لا تطبق في سورية ولبنان.

غير أن محاكم القنصلاتو تداوم على القيام بوظيفتها إلى أن يتم تنفيذ النظام الجديد المنصوص عنه في المادة السادسة.

إن الدولة التي كان أتباعها يتمتعون بالامتيازات الأجنبية المبينة أعلاه لأول أغسطس عام ١٩١٤ والتي لم تتنازل عن هذه الامتيازات أو توافق على عدم تطبيقها لأجل محدود.

ستمنح ثانية جميع الامتيازات أو بعضها بعد انقضاء أمد الانتداب بالصورة التي يتم عليها الاتفاق بين الدول ذات الشأن.

٦- تضع الحكومة المنتدبة في سورية ولبنان نظاماً قضائياً يصون حقوق الوطنيين والأجانب على السواء.

يحافظ على أحوال الناس الشخصية وعلى مصالحهم الدينية وخصوصاً إدارة الأوقاف التي تدار وفقاً للشريعة والإرادة الوقف.

٧- تكون معاهدات تسليم الرعايا الأجانب المبرمة بين الدولة المنتدبة وبين سائر الدول الأجنبية مرعية في سورية ولبنان إلى أن يتم عقد اتفاقات خاصة بهذا الشأن.

٨- تضمن الدولة المنتدبة للجميع حرية التعبير وحرية القيام في جميع شعائر العبادة التي لا تخل بالأمن، ولا بالآداب العامة. ولا يكون تمييز أي نوع بين سكان سورية ولبنان بسبب الجنس أو الدين أو اللغة.

٩- تتجنب الحكومة المنتدبة التدخل في أعمال المجالس الإدارية وفي إدارة الطوائف الدينية، وفي إدارة المعابد المقدسة التي تخص إحدى الطوائف. وقد تكفلت بالمحافظة على هذه المعابد.

١٠- تحدد سلطة الدولة المنتدبة في مراقبة البعثات الدينية في سورية ولبنان لأجل محافظتهم على الأمن، وعلى الحكم بطريقة مرضية. ولا تحصر الدولة المنتدبة مساعي هذه البعثات بصورة من الصور، ولا تقيد أعضاءها بقيود بسبب قوميتهم، ما لم تخرج أعمالهم على أصول الدين.

يمكن لهذه البعثات الدينية أن تشتغل بأمور الإسعاف والتعليم تحت مراقبة الدولة المنتدبة أو الحكومة المحلية.

١١- يجب على الحكومة المنتدبة أن لا تميز بالمعاملة في سورية ولبنان بين أتباعها وبين أتباع غيرها من الدول الداخلة في عضوية جمعية الأمم، وتشمل هذه المعاملة الجمعيات والشركات الأجنبية على اختلافها. وأن لا تميز بين أتباع أي دولة أجنبية وبين أتباعها في الأمور التي لها مساس بالضرائب والتجارة والملاحة، وتعاطي الحرف والمهن، أو في معاملة السفن البحرية أو الوسائط الهوائية، وكذلك الأمر يجب أن لا يكون تمييز في سورية ولبنان بين البضائع التي يكون مصدرها، أو محط رحالها بلاد تلك الدول المذكورة. ويجب إطلاق حرية المرور التجارية عبر المنطقة المشار إليها بشروط عادلة.

يمكن للحكومة المنتدبة بعد مراعاة ما ذكر أعلاه أن تفرض الضرائب والرسوم الجمركية التي تراها ضرورية، أو أن توعز للحكومات المحلية أن

تفرضها. ولا يمكن للدولة المنتدبة أو للدولة المحلية التابعة لمشورتها أن تعقد لأسباب جوارية اتفاقاً جمركياً خاصاً مع البلاد المتاخمة لها.

ويمكن للحكومة المنتدبة عملاً بشروط البند الأول من هذه المادة أن تتخذ الوسائل الفعالة التي تعتقد صلاحها لترقية موارد البلاد الطبيعية لمن شاء، دون تمييز في تابعية الأشخاص الداخلة دولهم في عداد أعضاء جمعية الأمم بشرط أن لا تمس هذه الامتيازات بسلطة الحكومة المحلية، ولا تمنح الامتيازات بصفة احتكار عام.

لا تمس هذه الفقرة بتحديد سلطة الدولة المنتدبة في إيجاد الاحتكارات المالية التي من شأنها أن ترقي مصالح سورية ولبنان وتحفظ مظاهرهما المالية والمحلية ويمكن للحكومة أن تسعى لترقية هذه الموارد الطبيعية مباشرة أو بواسطة شركة خاصة تعمل تحت إشرافها، بشرط أن لا يوجد هذا العمل لا عمداً ولا بالواسطة احتكاراً خاصاً بالدولة المنتدبة أو برعاياها، أو يمنحها ميزة في الأمور الاقتصادية والتجارية والصناعية التي تقرر فيها المساواة بين الجميع.

١٢ - تحافظ الدولة المنتدبة بالنيابة عن سورية ولبنان على كل اتفاق دولي عام عقد حتى الآن وربما يعقد فيهما بعد.. بموافقة جمعية الأمم بخصوص الاتجار بالرقيق والعقاقير وبالسلاح والمعدات الحربية وبالمساواة التجارية وحرية العبور والملاحة والطيران والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية، وباتخاذ الوسائل اللازمة لحماية الصنائع والآداب والفنون.

١٣ - تصون الدولة المنتدبة بقدر ما تسمح لها الأحوال الاجتماعية والدينية اتحاد سورية ولبنان في الأمور ذات الفوائد العامة التي تقرها جمعية الأمم لمنع الأمراض ومقاومتها، ومن جملتها أمراض الحيوانات والنباتات.

١٤ - تتضمن هذه المادة بحثاً طويلاً في قانون الآثار لا فائدة من نشره، وهو شبيه بالمادة الخاصة بالآثار في صك الانتداب لفلسطين فليرجع إليها.

١٥ - عندما يتم تنفيذ الدستور المنصوص عليه في المادة الأولى بوضع ترتيب بين الحكومة المنتدبة والحكومات المحلية تدفع بموجبه هذه الحكومات جميع النفقات التي أنفقتها الحكومة المنتدبة لأجل تنظيم الإدارة، وترقية الموارد والقيام بالمشروعات العامة التي أفادت البلاد إفادة خاصة، وترسل نسخة من هذه الترتيبات إلى مجلس جمعية الأمم.

المادة ١٦ تكون اللغة الفرنسية واللغة العربية اللغتين الرسميتين المستعملتين في سورية ولبنان.

المادة ١٧ تقدم الدولة المنتدبة لمجلس جمعية الأمم تقريراً سنوياً حسب طلبه تبين فيه التدابير التي اتخذتها أثناء السنة لتنفيذ شروط صك الانتداب، ويرسل مع هذا التقرير أربع نسخ عن جميع القوانين والأنظمة التي تسن سنوياً.

المادة ١٨ يجب أن يوافق مجلس جمعية الأمم على كل تعديل يحصل في شروط هذا الصك.

١٩ - يستعمل مجلس جمعية الأمم نفوذه عندما تنتهي مدة الانتداب لتحافظ حكومة سورية ولبنان في المستقبل على علاقتها المالية، ومنها الرواتب القانونية التي منحتها إدارة سورية ولبنان أيام الانتداب.

٢٠ - توافق الدولة المنتدبة إذا حصل نزاع بينها وبين دولة ثانية داخلة في عضوية جمعية الأمم بخصوص الشروط في صك الانتداب أو تطبيقه على عرض هذا النزاع على محكمة العدل الدولي الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهدة جمعية الأمم، هذا إذا لم يمكن حل النزاع بين الدولتين بواسطة المفاوضات.

الوثيقة رقم (٢٢)

عاليه في ٨ تموز / يوليو ١٩٢٤

من الجنرال ويغان، عضو المجلس الأعلى للحرب، المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان

إلى صاحب السعادة السيد رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

أتشرف بإحاطتكم علماً بالموقف الذي حسبت من واجبي اتخاذه حيال الصهيونية على أثر مقابلة حدثت في شهر مايو / أيار بين الكولونيل كيش، رئيس اللجنة التنفيذية للصهيونية والسيد ريفييه المفوض السامي بالوكالة، والتبعات التي يطمح الكولونيل كيش إلى استخلاصها وفقاً لما أعلنه في الصحافة الفلسطينية.

أن الوقائع هي التالية:

١ – في شهر مايو / أيار كان الكولونيل كيش يقوم برد الزيارة للسيد رفييه. ويسأله ما إذا كانت السلطات الفرنسية ستنظر بعين الرضا لإقامة روابط ود بين الجماعات اليهودية في سورية والمستعمرات الصهيونية في فلسطين.

وقد تقبل السيد ريفييه هذا السؤال بالمجاملة المناسبة، وطمأن الكولونيل كيش بأن السلطات الفرنسية لم تكن ترى أي بأس في أن تعامل الإسرائيليين فيما يتعلق بحماية مصالحهم الدينية والمعنوية بنفس الحسنى التي تعامل بها أتباع الأخرى. وكان حريصاً بالمقابل على أن يوضح بدقة أن

السلطات الفرنسية لا يمكنها التسامح بإزاء محاولات توسع الصهيونية في سورية إذا كانت هذه التجمعات تريد القيام بسياسة من هذا النوع.

٢- ولدى عودته إلى فلسطين عمل الكولونيل كيش على نشر مقال يعلن عن تكوين اتحاد صهيوني في سورية.

٣- وما إن اطلعت على هذا المقال حتى بثت إلى القنصل العام في القدس رسالة تنقل إليه أنه إذا كان السيد دي ريفييه قد صرح بأنه لا يرى أي بأس في اهتمام يهود سورية بالصهيونية، فقد حرص على التوضيح بدقة أن فرنسا سوف ترفع حائطاً في وجه كل محاولة لتوسع الصهيونية في سورية. إذن لا يسعها الموافقة على إقامة اتحاد فدرالي صهيوني في سورية. وهو أمر لم يكن من جانب آخر، موضوع بحث أبداً في المقابلة.

وقد طلبت من الكولونيل كيش أن يتفضل بوضع الأمور في نصابها.

٤- ورداً على ذلك صرح الكولونيل كيش لقنصلنا العام بأن الصهيونية لم تكن تسعى وراء أي هدف سياسي في سورية، لكن هناك، فوق الصهيونية السياسية، «الصهيونية الروحية» التي لا يستطيع أي حائط أن يصدها والتي تظهر في خلق تجمعات صهيونية، متآلفة (فيدرالية) بوجه عام، في كل دولة، منظمة بإحكام، عاملة على تسديد اشتراكاتها وحيث يستطيع المؤيدون في نطاقها الاطلاع على وثائق صهيونية، واستقبال ضيوف عابرين ومناقشة مصالح القضية.

وقد صرح بأنه إذا كانت سلطات الانتداب تعارض في إنشاء هذا الاتحاد الصهيوني في سورية، فإنه سيضطر إلى العمل إلى إبلاغ الأمر للحكومة الفرنسية بواسطة السيد سوخولوف.

٥- المسألة قد بلغت هذا الحد عندما رأيت من واجبي إحاطتكم علماً بها. إن رد الكولونيل كيش لم يغير شيئاً البتة من رفضي للسماح بإنشاء اتحاد فيدرالي صهيوني في سورية.

هذا الرفض يرتكز على الاعتبارات الآتية:

لا أرى أي بأس في أن يتعاطف يهود سورية مع الصهيونية ولا أستطيع منعها، ولسوف لا أبالي بالأمر تماماً من جهة أخرى، إذا لم تنزع عناصر متهوسة من الصهيونية في الجانب الآخر من الحدود. إلى خلق نوع من الإمبريالية مضاد لسورية.

وبدلاً من أن تقتصر على اجتذاب العناصر الإسرائيلية المشتتة إلى فلسطين فإن بعض الصهاينة يطالبون الآن بأن تنضم جميع الأراضي التي يقطنها يهود إلى فلسطين.

ولن يقودني الأمر إلى أن أضع بين أيديكم الخريطة المطبوعة عام ١٩١٧ من الصهيونيين والتي نشاهد فيها الحدود الشمالية للدولة الصهيونية (المزمع إنشاؤها) تصل إلى الخط الحديدي بيروت – دمشق، مشتملة على هذا النحو على صيدا وصور وشطراً لا بأس به من لبنان الجنوبي.

ولكن بمناسبة التنازل الأخير نفسه عن منطقة المطلة لفلسطين فإن مطالبات صهيونية جديدة أخذت تتعالى، مستهدفة ضم جبل حرمون وجنوب البقاع.

ومن جهة أخرى فقد بلغتني أنباء قيام عدد من الصهيونيين بشراء أراضٍ في جنوب دولتي لبنان الكبير ودمشق إلى حد وجدتني مضطراً للعمل على دراسة إمكانية إيقاف هذا التوسع باستعمال نص تشريعي يسمح بمنع شراء الأجانب للعقارات في مناطق معينة.

إنني مضطر إذن أن أكون حذراً جداً تجاه إنشاء اتحاد فيدرالي صهيوني في سورية، سوف يسهل، تحت ستار المصالح الروحية، مرامي سياسية بصورة فريدة.

بل أضيف أنه، في رأيي، لعديم الجدوى تماماً: ذلك أن الجماعات اليهودية تتمتع في سورية من جانب السلطات بنفس الحقوق وبنفس

الرعاية التي تحظى بها الجماعات الأخرى، وتنظيماتها الحالية تفي بأكبر مما ينبغي بإرضاء حاجات الإسرائيليين الروحية والمدرسية والإنسانية، فعليهم بالمزيد من تحسينها، ولا أملك إلا أن أشجعهم على ذلك - وممثلوهم المعتمدون هم الحاخامون الذين يعاملون من مختلف السلطات بمثل ما يعامل به من الاعتبار زعماء الطوائف الأخرى.

لكنني لا أرى أية حاجة في إنشاء جماعات صهيونية تتطابق مع التنظيمات القائمة والتي إذا تنبثق في الظروف السياسية التي سبق لنا عرضها، سوف تنقلب بلا شك باتجاه السياسة وتخلق جميع الحالات حركة رأي، أرى أن البلاد بغنى عنها.

ولم يتطرق لعلمي حقيقة، أن واحداً من الرؤساء المعتمدين والمعترف بهم من قبل الجماعات الإسرائيلية في سورية قد أظهر لأي ممثل من ممثلي الدولة المنتدبة عن حاجة ولا عن رغبة أفراد طائفته في إنشاء مثل هذه التجمعات.

فقد كان لا بد من مرور الكولونيل كيش بسورية لكي أسمع الحديث عنها، بل ربما كان هذا هو نفسه شأن أشياعه الدينيين في سورية إذا حكمت في ذلك على الصمت التام الذي لزمته لدى سلطات الانتداب الجماعات اليهودية في هذه القضية.

إنني أصر إذن على وجهة نظري، آخذاً في اعتباري أن الأهواء السياسية أو الدينية قد بلغت حداً من العنف في سورية قد يثير فيها ما يخامرها بالميل إلى الاستنجاد بمن في الجانب الآخر من الحدود فلا داع للتطوع للاستزادة من ذلك بإنشاء تنظيم صهيوني بحجة الإيفاء بحاجات روحية تجد ما يرضيها في إطار التنظيمات القائمة. ولا سيما أنني لم أسمع أبداً أن أحداً طالب بذلك من الطوائف الإسرائيلية أو من زعمائها.

التوقيع: ويغان

الوثيقة رقم (٢٣)

القانون الأساسي للكتلة الوطنية

أقر في حمص في ٤ تشرين الثاني ١٩٣٢

١ - المبادئ العامة:

مادة ١: الكتلة الوطنية هيئة سياسية غايتها:

(أ) تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية وإيصالها إلى الاستقلال التام والسيادة الكاملة، وجميع أراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة، على أن يبقى للبنان الحق في تقرير مصيره ضمن حدوده القديمة.

(ب) تأليف المساعي مع العمل القائم في القطار العربية الأخرى، لتأمين الاتحاد بين هذه الأقطار، على أن لا يحول هذا السعي دون الأهداف الواجب بلوغها في كل قطر.

(ج) تأمين الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد الشعب كافة على اختلاف طرائقه ورفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ونشر الثقافة وبث الأخلاق القومية بين جميع الطبقات مع إنمائها وتغذيتها.

المادة ٢: تعتبر الكتلة الوطنية أن الأمة جمعاء بكل ما لديها من قوة معنوية ومادية وقف على هذا الجهاد الوطني حتى تبلغ أهدافها.

المادة ٣: من الواجب المحتم جمع قوى الأمة وتوجيه جهودها لتحقيق الآمال الوطنية، ولذلك تعتبر الكتلة الوطنية تأليف الأحزاب السياسية مخالفاً لوحدة الجهود.

المادة ٤: لا يجوز مس ولا تعديل هذه المبادئ باعتبارها جوهرية في حياة الأمة وكيان الكتلة الوطنية وكل مخالفة لها تسقط صاحبها من حق الانتساب لها.

٢ - التشكيلات:

مادة ٥: تقوم الأوضاع الأساسية على ثلاث هيئات:

١ - المكتب الدائم.

٢ - مجلس الكتلة الوطنية.

٣- المؤتمر العام.

٣- المكتب الدائم:

مادة ٦: يتألف مكتب الكتلة الدائم من سبعة أعضاء، وينتخبهم مجلس الكتلة الوطنية من بين أعضائه مدى الحياة «وقد تألف هذا المكتب من السادة: هاشم الأتاسي رئيساً وإبراهيم هنانو زعيماً، وسعد الله الجابري نائباً للرئيس وجميل مردم بك وشكري القوتلي والدكتور عبد الرحمن الكيالي وفارس الخوري أعضاء وبعد وفاة إبراهيم هنانو انتخب لطفي الحفار عضواً مكانه».

٤ - أعمال المكتب الدائم:

مادة ٧: يشرف المكتب الدائم على مجرى السياسة العامة ويمارسها مباشرة، ويؤمن الصلات الدائمة في الداخل والخارج، ويسهر على تطبيق

المبادئ، وينفذ مقررات المجلس والمؤتمر العام، ويصدر البيانات، ويقبل الشكايات. ويفصل في الاختلافات كافة، ويدعو مجلس الكتلة للاجتماعات العادية والاستثنائية، ويراقب سيرة الأعضاء، وتطبيق النظام، وأعمال اللجان الرئيسية والفرعية، ويقبل التبرعات، ويعين وجهة صرفها، على أن يوضح ذلك في تقريره العام لمجلس الكتلة الوطنية.

مادة ٨: رئيس المكتب الدائم هو رئيس الكتلة الوطنية، وهو يرأس اجتماعات المكتب والمجلس والمؤتمر، وعند تساوي الأصوات، يكون صوته المرجح.

مادة ٩: إذا انقطع أحد أعضاء المكتب الدائم عن عمله، بدون معذرة شرعية مقبولة من المكتب مدة ثلاثة شهور عُدَّ مستقيلاً من المكتب، ويدعى مجلس الكتلة الوطنية لانتخاب من يحل مكانه، وأما إذا كان عذره مقبولاً، أو كلف بمهمة أخرى من قبل المكتب ينتدب من أعضاء المجلس وكيلاً عنه إلى حين عودته وزوال المعذرة وانتهاء المهمة.

مادة ١٠: إذا خلا مركز في المكتب الدائم بسبب من الأسباب، ينتخب المجلس من بين أعضائه عوضاً عنه، ويكون الانتخاب بالأكثرية المطلقة، ويجب أن يتم انتخاب العضو في خلال شهرين على الأقل.

مادة ١١: يتألف مجلس الكتلة الوطنية من الأشخاص الآتية أسماؤهم وهم الموقعون على إقرار النظام السادة:

«هاشم الأتاسي، إبراهيم هنانو، سعد الله الجابري، عبد الرحمن الكيالي، لطفي الحفار، شكري القوتلي، نسيب البكري، الشيخ عبد القادر السريمي، فارس الخوري، إحسان الشريف، أحمد اللحام، محمد إسماعيل، عفيف الصلح، ناظم القدسي، رشدي كيخيا، سعد الله الجابري، فائز الخوري، مظهر رسلان، إسماعيل كيخيا، عبد الوهاب ميسر، نوري الفتيح،

نعيم الأنطاكي، أدمون رباط، جميل مردم بك، الدكتور توفيق الشيشكلي، نجيب البرازي، نجيب الباقي، أحمد منير الوفائي، ميخائيل إليان، أحمد خليل المدرس، نجيب الريس، فخري البارودي، حسني فؤاد إبراهيم باشا، عبد القادر شريتح، سليمان المعصراي، عبد الواحد هارون، مجد الدين الأزهري».

مادة ١٢: يشترك المكتب الدائم مع المجلس في وضع الخطط العامة، ويصادق على الموازنة، ويفصل في جميع القضايا التي يعرضها عليه المكتب ويؤازره في جميع أعماله.

مادة ١٣: يجتمع المجلس في دمشق مرتين في السنة، إحداهما في أول آذار والثانية في أول تشرين الأول، إلا إذا قرر المكتب عقد الاجتماع في مكان آخر. وللمكتب في الظروف الاستثنائية أن يدعو المجلس لاجتماع طارئ يعين زمانه ومكانه، وينتخب المجلس من بين أعضائه لكل دورة يعقدها كاتباً لوقائع الجمعيات تنتهي مهمته بانتهاء الدورة.

مادة ١٤: إذا خلا مركز الكتلة الوطنية، يرشح المكتب الدائم ثلاثة أسماء عن كل عضو، ويقترع المؤتمر على أحدهم بالأكثرية المطلقة، ويجب أن يتم الاقتراع أثناء انعقاد المؤتمر.

٦- المؤتمر العام:

مادة ١٥: يتألف المؤتمر العام من أعضاء المكتب الدائم وأعضاء المجلس ومندوب اللجان الرئيسية والفرعية.

مادة ١٦: تنتدب كل لجنة رئيسية أو فرعية، مندوباً يمثلها في المؤتمر العام.

مادة ١٧: يبحث المؤتمر العام في القضايا التي يعرضها عليه المكتب الدائم، ويناقش الأعمال التي تطرح عليه بقصد تطبيق مبادئ الكتلة الوطنية

ونظامها العام، وإنعاش الفكرة الوطنية في البلاد وإظهار قوى الأمة المتحدة.

مادة ١٨: إذا أراد أحد المؤتمرين أموراً خارجة عن نطاق القضايا التي يعينها المكتب الدائم، فعليه أن يعلم المكتب بذلك، وينال موافقته على عرضها قبل انعقاد المؤتمر بخمسة عشر يوماً.

مادة ١٩: يجتمع المؤتمر العام بدعوى من المكتب الدائم، والمكتب يعين مكان الاجتماع وزمانه.

٧- اللجان:

مادة ٢٠: تؤلف الكتلة الوطنية لجاناً رئيسية وفرعية في جميع الأماكن التي ترى لزاماً لها، ويعين المكتب الدائم بتعليمات خاصة من مراكز اللجان الرئيسية وما يتبع كل مركز من لجان فرعية.

مادة ٢١: لكل مركز رئيسي أو فرعي لجنة ينتخبها أعضاء الكتلة الوطنية في ذلك المركز.

مادة ٢٢: تتألف اللجنة الرئيسية من الأعضاء الطبيعيين في المركز، مع إضافة أعضاء منتخبين لا يزيد عددهم عن خمسة، والأعضاء المنتخبون في اللجنة الفرعية ينتخبهم أعضاء الكتلة الوطنية من مركز اللجنة. ويعاد الانتخاب مرة كل سنتين، بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل، وبالاقتراع السري وبأكثرية الحاضرين المطلقة.

مادة ٢٣: يصادق المكتب الدائم على انتخاب اللجان الرئيسية، وتصادق اللجان المذكورة بدورها على انتخاب الفروع وتعلم بذلك المكتب الدائم.

مادة ٢٤: لكل لجنة رئيسية أو فرعية أمير سر وخازن، فالأمين يتولى إدارة اللجنة ومخابراتها. وينفذ قراراتها ويمثلها ويحفظ دفاترها وأوراقها،

وهو المسؤول عن أعمال اللجنة أمام المكتب الدائم. وينشر مقررات اللجنة ومخابراتها تحت توقيعه، والخازن يقوم بجمع المال اللازم لنفقات الفرع واحتياطه، ويحفظ الأموال وينفقها بموجب قرارات اللجنة.

مادة ٢٥: تتولى اللجان تنظيم الأعمال المحلية، وتنفذ المقررات باتصال دائم مع أعضاء هيئتها العامة فتطلعهم على ما ينبغي الاطلاع عليه ضمن نطاق منهاج الكتلة وبلاغات المكتب الدائم. وتبقى هذه اللجان على اتصال دائم مع أعضاء هيئتها العامة فتطلعهم على ما ينبغي الاطلاع عليه من الأعمال والخطط وعليها أن تمكن أواصر الاتحاد والوئام بين أبناء الوطن في منطقتها، وبث روح الحماسة والعمل في سبيل مبادئ الكتلة الوطنية.

مادة ٢٦: أعضاء الكتلة الوطنية هم جميع الأشخاص من القائمين بمبادئها العاملين فيها والمنسوبين إليها بالتسجيل.

وقد أضيف إليهم: السيد عبد اللطيف بيسار، والسيد عبد الحميد كرامي من طرابلس الشام، والسيدان رياض الصلح وعبد الرحمن بيهم من بيروت؛ والدكتور عبد الرحمن الشهبندر من دمشق والأميران أمين أرسلان وشكيب أرسلان من جبل لبنان والسيد إحسان الجابري من حلب والسيد سعيد حيدر من بعلبك والسيد نبيه العظمة من دمشق والسيد محمد عارف الحسن الرفاعي من طرابلس الشام.

مادة ٢٧: يشترط في عضو الكتلة الوطني أن يكون قد أتم الثامنة عشرة من عمره، ومن ذوي السيرة الحسنة.

مادة ٢٨: يتم انتساب العضو على الوجه الآتي:

تقدم طلبات الانتساب إلى مكتب اللجان الرئيسية أو الفرعية، وبعد موافقة اللجنة المنسوب إليها الطلب، ترفع مقررات اللجان الرئيسية إلى المكتب الدائم، وللمكتب الدائم أو اللجان الرئيسية الحق برفض الطلب أو إرجاء البحث فيه، ويكون لجميع أعضاء الكتلة الوطنية سجل خاص.

٨- أحكام عامة:

مادة ٢٩: على جميع أعضاء الكتلة الوطنية أن يقسموا اليمين الآتي:

«أقسم بالله العظيم على محافظة مبادئ الكتلة الوطنية وعلى توطيد التضامن بين أعضائها والتضحية في سبيل المبادئ وإطاعة النظم والمقررات الصادرة عنها والحرص على كيان الكتلة وعلى الأخلاق القومية».

مادة ٣٠: أعضاء الكتلة الوطنية هم أعضاء طبيعيون في اللجان الرئيسية والفرعية في كل منطقة.

مادة ٣١: يفقد عضو الكتلة الوطنية صفة الانتساب إليها بالاستقالة أو الإقالة أو الوفاة.

مادة ٣٢: إذا استقال أحد الأعضاء من مختلف الهيئات المعينة في هذا النظام فعلى كل هيئة ينتسب إليها العضو أن تقرر بالأكثرية المطلقة قبول استقالته أو رفضها بعد إعلام المكتب الدائم.

مادة ٣٣: يقال عضو الكتلة الوطنية للأسباب الآتية:

١ - الخروج على المبادئ العامة للكتلة.

٢ - مخالفة قرارات المكتب الدائم.

٣- التواطؤ مع الخصوم أو الأجانب ضد مصلحة البلاد.

٤ - قبول وظيفة أو خدمة بدون علم المكتب الدائم وموافقته.

٥ - الإقدام على أعمال لا تتفق مع مكانة الكتلة الوطنية والصفات المطلوبة بالعضو.

مادة ٣٤: يصدر قرار الإقالة بثلثي أصوات الهيئات المختلفة.

مادة ٣٥: لا يجوز أن يقال العضو إلا بعد سماع دفاعه، ويجب أن يكون قرار الإقالة معللاً.

٩ - الشؤون الماليـة:

مادة ٣٦: تتألف مالية الكتلة الوطنية من مجموع الرسوم المفروضة على الأعضاء ومن الاكتتابات العامة والتبرعات.

مادة ٣٧: يدفع العضو المتسب إلى الكتلة الوطنية رسم تسجيل لا يقل عن ليرة سورية، ورسماً شهرياً قدره من خمسة إلى خمسة وعشرون قرشاً سورياً والذين يدفعون زيادة يعد تبرعاً.

مادة ٣٨: تقوم اللجان الفرعية بنفقات المكتب الرئيسي المنسوبة إليه بأن تدفع ٢٠ في المائة من وارداتها. وتشترك اللجان الرئيسية بنسبة ٢٠ في المائة من وارداتها بنفقات المكتب الدائم، ويجوز للمكتب المذكور أن يزيدها بحسب واردات اللجان ونفقاتها.

مادة ٣٩: يجوز للمكتب الدائم أن يستعين بموارد لجنة رئيسية أو فرعية لمؤازرة لجنة رئيسية أو فرعية ثانية، وله أن يراقب الواردات والنفقات عند الإيجاب، بواسطة مراقبين ينتدبون لهذه الغاية.

١٠ مواد متفرقـة:

مادة ٤٠ تجري محاكمة الأعضاء المنسوبين إلى أحد المراكز الفرعية أو الرئيسية لدى اللجان المنسوبين إليها، ويتخذ القرار بإخراج العضو المتهم بأكثرية الثلثين. على أن قرار اللجنة الفرعية لا يكون نافذاً إلا بعد تصديق اللجنة الرئيسية وبالأكثرية ذاتها. أما المقررات المتخذة من قبل اللجان الرئيسية بإخراج العضو المتهم المنسوب إليها، فلا تكون نافذة إلا بعد المصادقة عليها من قبل المكتب الدائم.

أما أعضاء اللجان الفرعية فيحاكمون أمام لجنتهم الرئيسية، وأعضاء اللجان الرئيسية يحاكمون أمام المكتب الدائم، والمقررات التي تتخذ في مثل

هذه الحالة يجب أن يصادق عليها من قبل المكتب الدائم، أو مجلس الكتلة الوطنية حسب التسلسل.

مادة ٤١: تجري محاكمة أعضاء مجلس الكتلة وأعضاء المكتب الدائم لدى المحكمة العليا المشكلة حسب المادة الآتية من هذا النظام. ولا يجوز إقالة عضو من أعضاء المكتب الدائم أو المجلس إلا بقرار يتخذه مجلس الكتلة الوطنية. وبأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه، ولا يحال أحد للمحاكمة أمام المحكمة العليا إلا بقرار من المكتب الدائم.

مادة ٤٢: تؤلف محكمة عليا من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس الكتلة الوطنية في أول مجلس يعقده من غير المكتب الدائم وبالأكثرية المطلقة، وتدوم وظيفتها ثلاث سنوات، وينتخب المجلس أيضاً عضوين احتياطيين، لإكمال النصاب عند نقصانه.

الوثيقة رقم (٢٤)

المعاهدة السورية - الإفرنسية وملاحقها

إن حكومة الجمهورية الفرنسوية وحكومة الجمهورية السورية

بناءً على تصريح الحكومة الفرنسية أمام عصبة الأمم بقصدها عقد معاهدة مع الحكومة معتبرة ما تم من التطور في سورية، ونظراً للتقدم الذي تحقق في سبيل تثبيت سورية أمة مستقلة وبناء على اتفاق الحكومتين على تهيئة جميع الشروط لقبول سورية في عصبة الأمم في مهلة ثلاث سنوات ابتداء من مراسيم إبرام المعاهدة متبعين في ذلك منهاجاً تام الصراحة قد اتفقنا لهذا الغاية على عقد معاهدة صداقة وتحالف لتحدد على أسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال والعلاقات التي تظل قائمة بين الدولتين بعد زوال الانتداب. وعلى تعيين شروط تطبيق المعاهدة وأساليبه في الاتفاقات والبروتوكولات والمراسلات الملحقة بالمعاهدة والمعتبرة جزءاً غير منفصل عنها.

ولهذا الغرض قد انتدب كل من صاحب الفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية مفوضين عنهما.

وبعد أن تبادلوا أوراق اعتمادهم ووجدوها صحيحة اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى: يسود بين فرنسا وسورية سلم وصداقة دائمان ويقوم تحالف بين الدولتين المستقلتين المتمتعتين بالسيادة توثيقاً لصداقتهما وللصلات التي تجمع بينهما للدفاع عن السلم والمحافظة على مصالحهما المشتركة.

المادة الثانية: اتفقت الحكومتان على أن تتشاورا بصورة تامة وبدون تحفظ في كل أمر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه أن يمس مصالحهما المشتركة.

وقد تعهدنا بأن تقفا إزاء الدول الأجنبية موقفاً يلائم تحالفهما وبأن تتجنبا كل عمل من شأنه أن يسيء إلى علاقتهما مع الدول الأخرى.

وتقيم كل منهما لدى الأخرى ممثلاً سياسياً.

المادة الثالثة: يتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير النافعة لتنتقل يوم زوال الانتداب إلى الحكومة السورية وحدها الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية فيما يخص سورية أو باسمها.

المادة الرابعة: إذا أدى خلاف بين سورية ودولة أخرى إلى حالة من شأنها إحداث خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة. تتداول عندئذ الحكومات لتسوية الخلافات بالطرق السلمية، وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم، أو لأي اتفاق دولي آخر ينطبق على مثل تلك الحال.

وإذا وجد أحد الطرفين الساميين المتعاقدين نفسه رغم التدابير المنصوص عنها في الفقرة السابقة مشتبكاً في نزاع، يبادر حينئذ الطرف السامي المتعاقد الآخر فوراً إلى نجدته بصفته حليفاً، وفي حالة خطر حرب محدق يتداول الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لاتخاذ تدابير الدفاع الضرورية. ومعونة الحكومة السورية تنحصر في أن تقدم إلى الحكومة الفرنسية في الأراضي السورية كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدة بما فيه استعمال السكك الحديدة ومجاري المياه والمرافئ والمطارات وسطوح المياه وسائر وسائل المواصلات.

المادة الخامسة: إن مسؤولية حفظ النظام في سورية ومسؤولية الدفاع عن أراضيها هما على الحكومة السورية. والحكومة الفرنسية تقبل بتقديم

مساعدتها العسكرية إلى سورية مدة المعاهدة، وفقاً لنصوص الاتفاق الملحق، وتسهيلاً لقيام الحكومة الفرنسية بالواجبات المترتبة عليها من هذه المعاهدة تعترف الحكومة السورية بأن استمرار بقاء مسالك العبور «الترانست» الجوية للحكومة الفرنسية التي تجتاز الأراضي السورية وصيانتها في جميع الظروف هي من مصلحة التحالف.

المادة السادسة: عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة.

المدة ذاتها المحددة للمعاهدة تكون للاتفاقات والعقود التطبيقية الملحقة ما لم ينص في متنها على مدة أقصر، أو يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إعادة النظر فيها مجاراة لأوضاع جديدة.

وتفتح المفاوضات لتجديد المعاهدة أو تعديلها إذا طلبت ذلك إحدى الحكومتين اعتباراً من السنة العشرين بعد وضعها موضع العمل.

المادة السابعة: تبرم المعاهدة ويتم تبادل صكوك الإبرام بأسرع ما يمكن وتبلغ إلى عصبة الأمم.

توضع هذه المعاهدة موضع العمل مع الاتفاقات والعقود الملحقة بها يوم قبول سورية في عصبة الأمم.

المادة الثامنة: حالما توضع هذه المعاهدة موضع العمل تسقط عن الحكومة الفرنسية المسؤوليات والواجبات المترتبة عليها فيما يتعلق بسورية سواء من جراء مقررات دولية أو من أعمال عصبة الأمم.

فيما يتعلق من هذه المسؤوليات والواجبات ينتقل من تلقاء نفسه إلى الحكومة السورية.

المادة التاسعة: كتبت هذه المعاهدة بالفرنسية والعربية وكلا النصين رسمي ويعول على النص الفرنسي.

إذا حصل اختلاف بشأن تفسير هذه المعاهدة أو تطبيقها ولم يكن حسمه نهائياً عن طريق المفاوضة مباشرة، فالطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على أن يلجأ إلى أصول المصالحة والتحكيم المنصوص عليها في ميثاق عصبة الأمم.

الاتفاق العسكري

المادة ١: إن الحكومة السورية بحلولها محل السلطات الفرنسية تأخذ تحت مسؤوليتها القوى العسكرية المنظمة مع تكاليفها وواجباتها.

المادة ٢: الحد الأدنى الذي يجب أن تحويه القوى العسكرية السورية هو فرقة مشاة ولواء خيالة والمصالح التابعة لها.

المادة ٣: تتعهد الحكومة الفرنسية بمنح الحكومة السورية بناء على طلبها التسهيلات الآتية على حين تعود نفقاتها على الحكومة السورية:

(أ) وضع بعثة عسكرية تحت تصرف الحكومة السورية لجيشها ودركها وبحريتها وطيرانها العسكري، تحدد مهمة البعثة وتأليفها ونظامها بالاتفاق بين الحكومتين قبل وضع معاهدة التحالف موضع العمل، ولما كان من المرغوب فيه أن يكون التدريب والتعليم واحداً في جيشي الطرفين الساميين المتعاقدين، فإن الحكومة السورية تتعهد بألا تستخدم سوى الفرنسيين بصفة معلمين واختصاصيين.

يطلب هؤلاء المعلمون الاختصاصيون من الحكومة الفرنسية، ويرجع أمرهم في الإدارة والانضباط العام إلى رئيس البعثة العسكرية.

يجوز أن يعهد إلى ضابط من البعثة العسكرية الفرنسية بقيادة فعلية مؤقتة في القوى العسكرية السورية بناء على طلب موجه إلى ممثل الحكومة الفرنسية وموافق عليه منه، وفي هذه الحال يرتبط هؤلاء الضباط بقيادة القطعة التي يلحقون بها في كل ما يتعلق بممارسة القيادة المعهود بها إليهم.

(ب) إرسال كل من ترى الحكومة الفرنسية ضرورة لإرساله للتعلم خارج سورية من رجال القوى المسلحة السورية إلى المدارس ومراكز التعليم وقطعات الجيوش الفرنسية وعلى ظهر السفن البحرية الفرنسية، إلا أنه من المفهوم أن الحكومة السورية تظل محتفظة بحريتها بأن ترسل إلى أي بلد آخر من لا يكون باستطاعة المدارس ومراكز التعليم الفرنسية قبولهم من هؤلاء الأشخاص.

المادة ٤: تسهيلاً لتنفيذ واجبات التحالف تتخذ الحكومة السورية لقواها المسلحة سلاحاً وعدداً من الطراز المستعمل في القوى المسلحة الفرنسية، وتجهزها بقدر الضرورات تجهيزات من الطراز المستعمل في القوى المسلحة الفرنسية.

والحكومة الفرنسية تمنح جميع التسهيلات للحكومة السورية لتمكينها من أن تؤمن في فرنسة احتياجات القوى المسلحة السورية من أسلحة وعتاد وسفن وطيارات ولوازم وتجهيزات من أحدث طراز.

المادة ٥: عملاً بأحكام الفقرة الآتية من المادة الخامسة من المعاهدة تتعهد الحكومة السورية بأن تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية لمدة التحالف مواقع لقاعدتين جويتين.

تختار الحكومة الفرنسية هذه المواقع في نقاط لا يقل ابتعادها عن المدن الكبرى الأربع عن أربعين كيلو متراً على وجه التقريب.

وبصورة وقتية يسمح للحكومة الفرنسية باستعمال مطاري النيرب والمزة كقاعدتين، ويتم النقل إلى الموقعين الجديدين حالما يتم تهيئة القاعدتين الجديدتين بنفس شروط التجهيز والإنشاء الكائنة في القاعدتين القديمتين اللتين تصبحان ملكاً للحكومة السورية على أن تتحمل نفقات هذه العملية.

وفي ما عدا هاتين القاعدتين وريثما يصبح باستطاعة القوى الجوية السورية القيام بتعهد شؤون أراضي النزول المجهزة حالياً، تقبل الحكومة الفرنسية بأن تقدم مساعدتها لتعهد هذه الأراضي ومن المفهوم أن هذه المساعدة لا تخل بحقوق ملكية الحكومة السورية لهذه الأراضي.

والحكومة السورية تتعهد بأن تقوم بناء على طلب الحكومة الفرنسية وعلى نفقة هذه الحكومة وبالشروط التي يتفق عليها الطرفان الساميان المتعاقدان حرساً خاصاً من جنودها للتعاون مع القوى الفرنسية الموكول إليها تأمين سلامة القاعدتين وتجهيزهما مع الاختصاصيين في القوى الجوية الفرنسية المتخصصين وقتياً لتجهيز أراضي النزول الآنفة الذكر والاعتناء بها.

والحكومة الفرنسية تقبل بأن تستبقي لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ إنفاذ المعاهدة جنوداً في جبل الدروز والعلويين، وتحدد نقاط إقامة هذه الجنود باتفاق الحكومتين.

والحكومة السورية تضع تحت تصرف القيادة الفرنسية الوحدات القائمة في هاتين المنطقتين، فتقوم هذه القيادة بتعهد شؤونها وتعليمها. والحكومة السورية تسهل استخدام ما يقتضي من الأشخاص المحليين لتأمين المحافظة على موجود تلك الوحدات.

ومن الواضح أن استبقاء الجنود الفرنسية في مختلف هذه النقاط لا يعد احتلالاً، ولا يمس بحقوق السيادة السورية.

المادة ٧ : تمنح الحكومة السورية كل ما يمكن من التسهيلات لتعهد القوى الفرنسية ولتعليمها ولتنقلاتها ومواصلاتها، سواء كان ذلك حول النقاط القيمة فيها، أو المرور من إحدى تلك النقاط إلى غيرها، وكذلك لنقل جميع المؤن والتجهيزات التي تحتاج إليها هذه القوى وخزنها.

وهذه التسهيلات تشمل استعمال الطرق والسكك الحديدية وطرق الملاحة والمرافئ والأرصفة والمطارات وسطوح المياه وحق الطيران فوق الأراضي واستعمال شبكات البرق والهاتف واللاسلكي، ولا يجوز في حال من الأحوال وضع تعرفة متفاوتة ضد الحكومة الفرنسية، وللسفن الحربية الفرنسية جواز عام في دخول المياه السورية والرسو فيها وزيارة المرافئ السورية، على أنه من المفهوم أن الحكومة السورية تتلقى بلاغاً مقدماً عن زيارة المرافئ السورية، والحكومة السورية تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية جميع المواقع والأمكنة اللازمة لاحتياجات القوى الفرنسية.

توضع اتفاقات خاصة بأساليب تطبيق هذا النص، وكذلك مختلف المسائل المتعلقة بالممتلكات العسكرية الفرنسية أو بالممتلكات التي لها عليها حق انتفاع، ولا يجوز أن ينتج تنفيذ هذه الاتفاقات زيادة في أعباء الحكومة الفرنسية المترتبة عليها حالياً.

المادة ٧: تنفيذاً للمادة الخامسة من معاهدة التحالف ومع التحفظ بالتعديلات التي قد يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إحداثها في المستقبل تتعهد الحكومة السورية بأن تؤمن للقوى الفرنسية وللعسكريين والبحريين الفرنسيين المنفردين وكذلك للمستخدمين المدنيين وعائلاتهم المقيمة في الأراضي السورية بمقتضى التحالف الميزات والمناعات التي كان يتمتع بها في سورية هؤلاء العسكريون والبحريون والمدنيون حين وضع هذا الاتفاق موضع العمل.

المادة ٨ : تتعهد الحكومة السورية بأن تسلم أراضي الطيران المحدثة من قبل السلطة الفرنسية في سورية في تاريخ وضع معاهدة التحالف موضع التنفيذ أو الأراضي التي يرى الطرفان الساميان المتعاقدان أن إحداثها ضروري للدفاع الجوي (وهي غير المؤسسات والأراضي المذكورة في المادة ٥)،

وتأخذ على عاتقها تلك الأراضي جميعها والمحافظة عليها وتعين شروط أخذ تلك الأراضي باتفاقيات خاصة.

ولطيارات القوى الفرنسية بصورة عامة حق الطيران فوق الأراضي السورية تحت قيد مراعاة قواعد السير بذاتها المراعاة في فرنسا، وخاصة فيما يتعلق بالطيران فوق المدن والقرى وأماكن الاجتماع المرتادة، ولهذه الطيارات الانتفاع من أراضي الطيران وسطوح الأراضي السورية ويحق للحكومة الفرنسية أن تستبقي في هذه الأراضي، أو أن تحدث ترتيبات تكون عليها نفقة إنشائها وتعهدها.

ويجوز للحكومة الفرنسية أن تقيم على المخازن والمعامل التي تحتفظ بها أو تحدثها اختصاصيين من القوى الجوية تفرزهم لهذه الغاية.

والحكومة السورية تمنح جميع التسهيلات لتعهد هذه المؤسسات والقائمين عليها.

الملاحق والكتب المتبادلة

بين الطرفين

مراسلة رقم «١»

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

عطفاً على المادة الأولى من الاتفاق العسكري أتشرف بإحاطة فخامتكم علماً بأن الحكومة السورية تعتبر الحقوق المكتسبة للضباط وصغار الضباط والعسكريين السوريين في الجيش الخاص من جملة التكاليف والواجبات المذكورة في المادة المشار إليها.

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

إلى رئيس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمتم دولتكم وأعلمتموني عطفاً على المادة الأولى من الاتفاق العسكري بتاريخ اليوم أن الحكومة السورية تعتبر الحقوق المكتسبة للضباط وصغار الضباط والعسكريين السوريين في الجيش الخاص من جملة التكاليف والواجبات المذكورة في المادة المشار إليها.

فأتشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم.

بروتوكول رقم «١»

عطفاً على المادة السابعة من الاتفاق العسكري اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يحددا قبل دخول المعاهدة في دور العمل الميزات والمناعات المذكورة في تلك المادة وفقاً للأساليب المتبعة في الحالات المشابهة.

مراسلة رقم «٢»

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

عطفاً على المعاهدة الموقعة بتاريخ اليوم أتشرف بإحاطة فخامتكم علماً بأن الحكومة السورية نظراً للصداقة والتحالف الوثيق بين البلدين ستأتي من فرنسا بالمستشارين الفنيين والقضاة والموظفين الأجانب الذين ترى لزوماً لوجودهم في سورية.

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

إلى رئيس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمتم دولتكم فأعلمتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة السورية في أمر استبدال موظفين أجانب في سورية لي الشرف بأخذ العلم في هذا البلاغ الكريم.

مراسلة رقم «٣»

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

عطفاً على المادة الثانية من المعاهدة التي وقعناها بتاريخ اليوم، نتشرف بإحاطة فخامتكم علماً بأن الحكومة السورية تطلب إلى الحكومة الفرنسية أن تتكرم فتؤمن وفاقاً للتعامل الدولي المتبع في مثل هذه الأمور حماية التبعة

والمصالح السورية في كل مكان لا تكون فيه الحكومة السورية ممثلة تمثيلاً مباشراً.

مراسلة رقم «٤»

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

إلى رئيس الوزراء في الجمهورية السورية

عطفاً على المادة الثانية من المعاهدة التي وقعناها بتاريخ اليوم أتشرف بإحاطة دولتكم علماً أن الممثل السياسي لحكومة الجمهورية الفرنسية في سورية ستكون له صفة سفير.

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

جواباً على كتابكم بتاريخ اليوم أتشرف بإعلام فخامتكم أن الحكومة السورية رغبة منها في إعلان ارتياحها على أثر تعيين ممثل الجمهورية الفرنسية بصفة أول سفير في سورية، قررت أن يظل مقدمة بالنسبة إلى ممثلي سائر الدول الذين يخلفونه.

والحكومة السورية تود بهذه المناسبة إحاطة فخامتكم علماً أن ممثل سورية السياسي لدى حكومة الجمهورية الفرنسية يكون مدة المعاهدة بدرجة وزير مفوض.

مراسلة رقم «٥»

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

لي الشرف بأن أثبت فخامتكم أن الحكومة السورية تؤمن بقاء ضمانات الحقوق العامة المنصوص عنها في الدستور السوري للأفراد، وتعطي هذه الضمانات كامل مفعولها.

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

إلى رئيس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمتم بكتاب اليوم، فأثبتم لي أن الحكومة السورية تؤمن بقاء ضمانات الحقوق العامة المنصوص عليها في الدستور السوري للأفراد والجماعات، وتعطي هذه الضمانات كامل مفعولها.

فلي الشرف بإعلامكم باستلامي هذا البلاغ الكريم وبتقديم الشكر لدولتكم على التأكيدات التي يحويها.

مراسلة رقم ٥٦٥

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

إلى رئيس الوزراء في الجمهورية السورية

لي الشرف بأن أقدم إلى دولتكم طياً نص القرارين رقم... و... بتاريخ... المتضمنين نقل اختصاصات السيادة على أرض اللاذقية وجبل الدروز إلى الحكومة السورية وتعيين النظام الخاص الإداري والمالي لهاتين المنطقتين.

وهذان النصان هما نتيجة الاتفاق الذي تم في باريس فيما يتعلق بضم هاتين المنطقتين إلى دولة سورية بالنظام الإداري والمالي الذي استنسب الاحتفاظ به لهاتين المنطقتين وفاقاً للمبادئ التي حددتها عصبة الأمم.

إن المفوض السامي للجمهورية الفرنسية.

بناء على صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٢٢.

وبناء على مرسوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٠ الذي حدد سلطات المفوض السامي.

وبناء على مرسوم...

ولما كان قد حصل اتفاق في باريس بين الحكومة الفرنسية والوفد الذي كان قد عهد إليه وضع أسس معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية.

ولما كان الاتفاق المذكور يستلزم نقل اختصاصات السيادة التي كان حق ممارستها محفوظاً للمفوض السامي بموجب القرار رقم ٣١١٣ بتاريخ ١٤ أيار ١٩٣٥ إلى الحكومة السورية ويستلزم أيضاً تحديد أساليب النظام الخاص في الإدارة والمالية الذي تنوي الحكومة السورية تأمينه لمنطقة اللاذقية وفاقاً للمبادئ التي حددتها عصبة الأمم.

قرر ما يأتي:

مادة أولى: إن أراضي اللاذقية هي جزء من الدولة السورية.

مادة ثانية: تستفيد هذه الأراضي ضمن دولة سورية من نظام خاص إداري ومالي حددت أساليبه في النظام الملحق.

مادة ثالثة: مع الاحتفاظ بأحكام النظام المذكور يسري على أراضي اللاذقية دستور الجمهورية السورية وقوانينها وأنظمتها العامة.

مادة رابعة: فور إبرام المعاهدة الفرنسية السورية يدخل هذا النظام والقرار الملحق به في دور التنفيذ بدلاً من النصوص التي كانت تسري على هذه الأمور.

إن المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

بناء على الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٢٢.

وبناء على مرسوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٠ الذي حدد سلطات المفوض السامي.

وبناء على مرسوم...

ولما كان قد حصل اتفاق بين الحكومة الفرنسية والوفد الذي كان قد عهد إليه وضع أسس معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية.

ولما كان الاتفاق المذكور يستلزم نقل اختصاصات السيادة التي كان حق ممارستها محفوظاً للمفوض السامي بموجب القرار رقم ٣١١٣ بتاريخ ١٤ أيار ١٩٣٠ إلى الحكومة السورية، ويستلزم أيضاً تحديد أساليب النظام الخاص في الإدارة والمالية الذي تنوي الحكومة السورية تأمينه لمنطقة جبل الدروز وفاقاً للمبادئ التي حددتها عصبة الأمم.

قرر ما يأتي:

مادة أولى: إن أراضي جبل الدروز هي جزء من الدولة السورية.

مادة ثانية: تستفيد هذه الأراضي ضمن دولة سورية من نظام خاص إداري ومالي حددت أساليبه في النظام الملحق.

مادة ثالثة: مع الاحتفاظ بأحكام النظام المذكور يسري على أراضي جبل الدروز دستور الجمهورية السورية وقوانينها وأنظمتها العامة.

مادة رابعة: فور إبرام المعاهدة الفرنسية السورية يدخل هذا القرار والنظام الملحق في دور التنفيذ بدلاً من النصوص التي كانت تسري على هذه الأمور.

ملاحظة من المفهوم أن النظام الخاص الإداري والمالي المشار إليه في المادة الثانية من المشروعين سيكون النظام الذي يستفيد منه حالياً لواء الإسكندرون.

إلا أنه وجد أن نص المادة الثامنة من النظام الأساسي للواء الإسكندرون قد وضع على أساس أسلوب إدارة سيجري تعديله، وأن المادة المذكورة يجب توقيفها مع المقتضيات لإظهار اختصاصات الحكومة السورية فيما يتعلق بالواردات والنفقات التي تشير إليها هذه المادة.

ورغم كون النظام الذي تستفيد منه حالياً حكومتا اللاذقية وجبل الدروز مماثلاً لما حددته المادة الثامنة أعلاه إلا أنه وجد أن النظام الأساسي

لكل من هاتين الحكومتين لا يحوي أحكاماً مقابلة للمادة المذكورة، ولذلك فإنه من المفهوم، حفظاً للمستقبل أن النظام الذي سيلحق بالقرار أعلاه لن يتضمن مادة مقابلة للمادة الثامنة من نظام اللواء، ومن جهة أخرى يستوحى في وضع النص المقابل للفقرة الثالثة من المادة الرابعة من نظام لواء الإسكندرون من النص الآتي:

٢- المبالغ المخصصة بصفة توزيع قبض الواردات المدونة حالياً في حساب الإدارة بعد تنزيل المصاريف العامة العائدة لمجموع الدولة السورية والتي تتحملها الميزانية العامة للجمهورية السورية.

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

إلى المفوض السامي الفرنسي

لقد تكرمتم فخامتكم بكتاب تاريخ اليوم فبعثتم إلي نص القرارين رقم... و... الصادرين بتاريخ... المتضمنين نقل اختصاصات السيادة على منطقتي اللاذقية وجبل الدروز إلى الحكومة السورية وتعيين النظام الخاص الإداري والمالي لهاتين المنطقتين.

فلي الشرف بإعلام فخامتكم أن الحكومة السورية بعد اطلاعها على هذين النصين تعتبرهما منطبقين تماماً على الاتفاق الذي تم في باريس بشأن هذه الأمور.

بروتوكول رقم «٢»

إن الطرفين الساميين المتعاقدين بثبات اتفاقيتهما على النقاط الآتية:

بغية تهيئة نقل سلطات التشريع والإدارة لحساب سورية في الشؤون الاقتصادية والمالية إلى الحكومة السورية، تعلن هذه الحكومة استعدادها للدخول في المفاوضات فور إبرام المعاهدة الفرنسية السورية لتسوية المسائل المعلقة بين سورية ولبنان.

والحكومة الفرنسية من جهتها مستعدة لتأمين النقل المذكور وفاقاً لأية تسوية تنتج عن تلك المفاوضات وفي حال عدم إفضاء التسوية إلى وجود هيئة مشتركة بين سورية ولبنان، ولا إلى أساليب للتعاون بين الإدارات السورية واللبنانية فالحكومة السورية شرط المقابلة لن تقرر ضد لبنان نظاماً متفاوتاً بالنسبة إلى سائر الدول المنسلخة عن السلطة العثمانية القديمة.

وفي حال عدم وجود هيئة مشتركة تنقل الحكومة الفرنسية مباشرة إلى الحكومة السورية سلطات التشريع والإدارة التي يمارسها حالياً ممثل فرنسا لحساب سورية في الشؤون الاقتصادية والمالية.

مراسلة رقم «٧»

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

أتشرف بإحاطة فخامتكم علماً بأن الحكومة السورية مستعدة لأن يبقى لمؤسسات الإسعاف والخير الأجنبية ولبعثات التنقيب الأثرية الانتفاع من النظام الحالي للمؤسسات والعاديات.

من المفوض السامي الفرنسي

إلى رئيس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمتم دولتكم فأعلمتموني بكتاب تاريخ اليوم نيات الحكومة السورية بشأن نظام المؤسسات العادية في سورية.

فلي الشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم.

بروتوكول رقم «٣»

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالمفاوضة فور إبرام المعاهدة الفرنسية السورية لعقد اتفاق بشأن الجامعات.

مراسلة رقم «٨»

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

في هذا الحين الذي تسوي فيه العلاقات مع فرنسا بمعاهدة صداقة لي الشرف بإحاطة فخامتكم علماً بأنه مع الاحتفاظ بالتعديلات التي يمكن أن تدخل باتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين على الامتيازات والاتفاقات التي تهم مالية الدولة أو الجماعات العامة مجاراة للأحوال الاقتصادية والمالية في سورية تتعهد الحكومة السورية باحترام الحقوق المكتسبة باسم سورية ولحساب منفعة الأشخاص الطبيعية والحكومة الفرنسية.

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

إلى رئيس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمتم دولتكم فأعلمتموني بكتاب تاريخ اليوم أنه مع الاحتفاظ بالتعديلات التي يمكن أن تدخل باتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين على الامتيازات والاتفاقات التي تهم مالية الدولة أو الجماعات العامة مجاراة للأحوال الاقتصادية والمالية في سورية تتعهد الحومة السورية باحترام الحقوق المكتسبة المنشأة باسم سورية ولحسابها لمنفعة الأشخاص الطبيعية والحكومة الفرنسية.

فلي الشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم.

مراسلة رقم «٩»

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

في هذا الحين الذي تسوى فيه العلاقات بين سورية وفرنسا بمعاهدة صداقة وتحالف، لي الشرف أن أؤكد لفخامتكم أن الحكومة السورية ستحافظ على التعادل النقدي القائم بين العملة السورية والعملة الفرنسية.

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

إلى رئيس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمتم دولتكم، فأكدتم لي بكتاب تاريخ اليوم أن الحكومة السورية تحافظ على التعادل النقدي بين العملة السورية والعملة الفرنسية.

فلي الشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم.

مراسلة رقم «١٠»

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

إلى رئيس الوزراء في الجمهورية السورية

بغية تحديد وضع التبعة الفرنسيين في سورية وبالمقابلة وضع التبعة السوريين في فرنسا لي الشرف بإحاطة دولتكم بأن الحكومة الفرنسية مستعدة للتفاوض مع الحكومة السورية لعقد اتفاق إقامة، وسيتضمن هذا الاتفاق تأييد الوضع الوقتي المقرر بمرسوم رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٣٥.

ويزداد توضيحاً على ذلك:

١ - إن تبعة كل من الطرفين الساميين المتعاقدين يتمتعون بمعاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بمراجعة محاكم الطرف الآخر سواء للمطالبة بحقوقهم أو للدفاع عنها لدى جميع درجات المحاكم المقررة قانوناً.

٢ - أما فيما يتعلق بالدخول والإقامة يستفيد التبعة السوريون في المستعمرات الفرنسية من السلطة الممنوحة لتبعة الدولة الأكثر رعاية.

والحكومة الفرنسية تؤمن هذه المعاملة للتبعة السوريين أشخاصاً طبيعيين أو شركات، ممن هم مقبولون للإقامة في المستعمرات الفرنسية أو الذين يقبلون فيما بعد مع التحفظ بمراعاة القوانين المتعلقة بالنظام العام أو بالأمن أو بالتشريع المحلي.

والحكومة الفرنسية توصي الحكومة التونسية بأن لا توجد بحق التبعة السوريين أشخاصاً طبيعيين أو شركات مقيمة في الأراضي التونسية حق الاستفادة من الحقوق الشاملة لرعايا مختلف الدول مع الاحتفاظ بمراعاة القوانين المتعلقة بالنظام العام وبالأمن وبالتشريع المحلي.

وكذلك يستفيد في سورية تبعة المستعمرات والحمايات من المعاملة الممنوحة لرعايا الدول الأكثر رعاية.

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

لقد تكرمتم فخامتكم فأطلعتموني بكتاب بتاريخ اليوم على الشروط التي أظهرت الحكومة الفرنسية استعدادها للمفاوضة على أساسها مع الحكومة السورية لعقد اتفاق إقامة.

فلي الشرف بإعلام فخامتكم أن الحكومة السورية مع موافقتها الحكومة الفرنسية على مضمون هذا الكتاب بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم.

بروتوكول رقم «٤»

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول في المفاوضات بعد إبرام المعاهدة ليحددا ضمن المهلة المعينة لقبول سورية في عصبة الأمم نظاماً قضائياً مستوحى من اتفاق أول آذار ١٩٣٦ من شأنه التوفيق بين الاهتمام بحماية المصالح الأجنبية والتقدم الذي أحرزته الحكومة السورية في تنظيم القضاء.

والحكومة الفرنسية تؤيد الحكومة السورية تأييداً تاماً ليؤمن وضع هذا النظام موضع التطبيق ضمن المهلة ذاتها.

وإلى أن تنتهي تلك المفاوضة بوضع فور إبرام المعاهدة منهاج إصلاحات تشمل:

١ – تطبيق مبدأ وحدة القضاء بجميع المحاكم.

٢ – تقليل عدد القضاة الفرنسيين.

٣ – تحديد المصلحة الأجنبية بصورة تعالج بها بعض وسائل سوء الاستعمال كالمصلحة الوهمية وتحويل القضايا عن مجراها الطبيعي إلى محكمة أخرى بإيجاد مصلحة أجنبية احتيالاً على القانون.

٤ – إلغاء اشتراط نقل الصلاحية بين التبعة السوريين.

مراسلة رقم «١١»

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

إلى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

كان من حق الحكومة الفرنسية عملاً بمقررات عصبة الأمم أن تطلب من الحكومة السورية المساهمة نفقات تعهد قواها العسكرية وكان من حقها أيضاً التفاهم معها لأجل تسديد جميع النفقات التي تكبدتها الحكومة لتنظيم الإدارة ولتنمية الموارد وإجراء الأشغال العامة في سورية.

فأتشرف بأن أخبر دولتكم بأن الحكومة الفرنسية أخذت بعين الاعتبار قرب بلوغ سورية مرتبة دولة تامة الاستقلال، فقررت بمناسبة توقيع معاهدة التحالف أن لا تطالب بدفع هذه النفقات.

وينحصر الاستيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات المتنوعة التي تسلم للحكومة السورية وتقدر قيمتها عند التسليم بمعرفة لجنة خبراء حكيمة مختلطة.

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

تفضلتم فخامتكم وأبلغتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة الفرنسية بخصوص النفقات المدنية والعسكرية التي تكبدتها فرنسا في سورية.

وذلك أن الحكومة الفرنسية أخذت بنظر الاعتبار قرب بلوغ سورية مرتبة دولة تامة الاستقلال، فقررت بمناسبة توقيع معاهدة التحالف أن لا تطالب بدفع هذه النفقات.

وينحصر الاستيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات المتنوعة التي تسلم للحكومة السورية، وتقدر قيمتها عند التسليم بمعرفة لجنة خبراء تحكيمية مختلطة.

بروتوكول رقم «٥»

عطفاً على الفقرة الرابعة من مقدمة المعاهدة، يوضّح الطرفان الساميان المتعاقدان أنهما ينويان تخصيص السنتين الأوليين من مهلة السنوات الثلاث المشروطة في النص المذكور، لإقامة جميع المؤسسات السورية المعدة لتأمين تسليم الحكومة السورية المسؤوليات التي يؤمنها حالياً ممثل فرانسا لحساب سورية على أن تخصص السنة الآتية من المهلة الآنفة الذكر لتكييف تلك المؤسسات في ممارسة هذه المسؤوليات.

ومن جهة أخرى عطفاً على البروتوكول رقم «٢» يعتبر الطرفان الساميان المتعاقدان أن المفاوضات الوارد ذكرها في الفقرة الثانية منه، يجب أن تقترن بنتيجة في مهلة سنة اعتباراً من تاريخ البدء بتلك المفاوضات والطرفان الساميان المتعاقدان يبذلان منتهى الاهتمام لفتح هذه المفاوضات في أقرب تاريخ ممكن من أول كانون الثاني ١٩٣٧.

وفي حالة عدم إفضاء التسوية الناتجة عن هذه المفاوضات إلى وجود هيئة مشتركة فالطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على أن تحدد بستة شهور المهلة الإضافية المخصصة لتنظيم الإدارات السورية التي ستنقل إليها الاختصاصات الاقتصادية والمالية التي يمارسها حالياً ممثل فرنسا لحساب سورية.

الوثيقة رقم (٢٥)

الأمر رقم ٣٠ بشأن الشرق الأوسط

صادر عن هتلر بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٤١[(١)]

١ – إن حركة التحرير العربية في الشرق الأوسط هي حليفنا الطبيعي ضد بريطانيا، ومن ثم كانت الأهمية الخاصة المعلقة على تحرير العراق، إذ إن من شأن ذلك أن يشد، فيما وراء حدود العراق، من أزر القوات المعادية لبريطانيا في الشرق الأوسط، ويعطل مواصلات بريطانيا، ويحد من حرية السفن البريطانية بكل ما ينطوي عليه من تهديد في النواحي الحربية الأخرى. أما فيما يخص مواقع الإنكليز فيما بين البحر المتوسط والخليج العربي، والتي تهم حملة قناة السويس فيمكن مواجهتها فيما بعد، وأما كيف يتم ذلك فهذه مسألة لا يستوجب النظر فيها إلا بعد «بارباروسا»[(٢)].

٢ – وتنفيذاً للقرارات المنفردة التي سبق أن أصدرتها، أمر بمساعدة العراق بـ: إيفاد بعثة عسكرية إليها، القيام بحركات مساعدة عن طريق قوة الطيران، وشحن الأسلحة.

٣ – تكون البعثة العسكرية برئاسة قائد الطيران «فيلمي» ويكون عملها:

---

(١) هذا الأمر أصدره هتلر لتأييد ثورة الكيلاني بالعراق، لكنه جاء بعد دخول القوات البريطانية للعراق بهدف القضاء على هذه الثورة، وبالتحديد بعد سقوط الفالوجة.

(٢) باربازوسا الاسم الرمزي للحملة الألمانية على الاتحاد السوفياتي.

أ- تقديم المشورة والمعاونة للقوات العراقية المسلحة.

ب- أن تحاول بقدر الإمكان إيجاد اتصالات عسكرية مع القوات المعادية لبريطانيا حتى ولو كانت فيما وراء حدود العراق.

ج- جمع التجارب والمعلومات ووضع الأسس للقوات الألمانية المسلحة في تلك المنطقة.

٤- تكون أعداد قوة الطيران محدودة على أن تقوم زيادة على مجرد خدمة الأغراض العسكرية بالعمل على تقوية الروح المعنوية بين قوات العراق وشعبه، ودعم روح المقاومة فيهم.

٥- شحن الأسلحة: يصدر رئيس أركان القيادة العليا للقوات المسلحة الأوامر الضرورية في هذا الصدد، ويكون الشحن من سورية على أساس الاتفاقية التي عقدت مع الفرنسيين لهذا الغرض.

٦- توجيه الدعاية في الشرق الأوسط هو من اختصاص وزارة الخارجية، وهي تتعاون في ذلك مع القيادة العليا للقوات المسلحة، وتكون الفكرة الرئيسية التي تقوم عليها هذه الدعاية:

«إن انتصار المحور من شأنه أن يؤدي إلى تحرير بلدان الشرق الأوسط من نير الإنكليز، وبالأتي إلى حق هذه البلدان في تقرير المصير، لذلك كان من واجب كل من يقدر الحرية أن ينضم إلى الجهة المعادية لإنكلترا».

الوثيقة رقم (٢٦)

نص التصريح الفرنسي

المتضمن إعلان استقلال سورية

أيها السوريون:

في اليوم الثامن من شهر حزيران الماضي عند دخول جيوش الحلفاء بلاد المشرق أذاعت عليكم باسم فرنسا الحرة ورئيسها الجنرال دي غول بياناً اعترفت فيه لسورية بصفة الدولة المستقلة ذات السيادة تضمنها معاهدة تحدد فيها علائقنا المتبادلة.

وفي الوقت نفسه أذاعت الحكومة البريطانية حليفة فرنسا الحرة بالاتفاق معها بياناً اشتركت فيه بهذا العمل السياسي الخطير.

وفي السادس عشر من الشهر الحالي حققت مضمون بيان ٨ حزيران ١٩٤١ وحولته من مصاف المبادئ المكتسبة إلى حيز المؤسسات والحقائق الراهنة.

وهكذا فقد أتيح لسورية المستقلة ذات السيادة العهد الذي تتولى فيه مقدراتها.

لقد قبل فخامة الشيخ تاج الدين أفندي الحسني أن ينظم عهد الاستقلال الجديد. وقد عينه لهذه المهمة السامية ما تحلى به من خبرة في الأعمال ومعرفة صميمية للضرورات العامة.

وأني أؤكد له وللأمة السورية النبيلة مؤازرتي ومعاونتي المخلصة.

وسأقوم بهذه المعاونة مستوحياً المبادئ الآتية:

تتمتع الدولة السورية بالحقوق والميزات التي تتمتع بها الدولة المستقلة ذات السيادة.

ولا تخضع هذه الحقوق والميزات إلا للقيود التي تفرضها حالة الحرب الحاضرة وأمن البلاد وسلامة الجيوش المتحالفة.

ومن جهة أخرى فإن موقع سورية في الواقع كحليفة لفرنسا الحرة وبريطانيا العظمى يستدعي انطباق سياستها انطبقاً وثيقاً على سياسة الحلفاء.

وحيث إن سورية قد دخلت في الحياة الدولية فإنها تنتقل إليها طبعاً الحقوق والواجبات المعقودة باسمها.

ويحق لسورية أن تعين ممثلين سياسيين لها في البلدان التي ترى أن مصالحها تقضي بهذا التمثيل، أما في سائر البلدان الأخرى فإن سلطات فرنسا الحرة تقدم المساعدة لتأمين الدفاع عن حقوق سورية ومصالحها العامة وحماية التبعة السورية فيها.

ويحق للدولة السورية أن تشكل قواتها العسكرية الوطنية. وتقدم لها فرنسا الحرة مؤازرتها التامة لذلك.

لقد تعهدت بريطانيا العظمى مراراً بأن تعترف باستقلال سورية وستتدخل فرنسا الحرة بدون إبطاء لدى سائر الدول الحليفة أو الصديقة لتعترف أيضاً باستقلال الدولة السورية.

ترى فرنسا الحرة أن دولة سورية تشكل من الوجهة السياسية والجغرافية وحدة لا تتجزأ، وأنه من الضروري أن تضمن سلامة كيانها من أية تجزئة كانت. ولذلك فهي ستساعد على توثيق الروابط السياسية والثقافية والاقتصادية التي تجمع بين أجزاء الوطن السوري، وبلوغاً لهذه

الغاية سيعدل مندوب فرنسا الحرة العام المطلق الصلاحية النصوص التي تتضمن الأنظمة الخاصة الممنوحة سابقاً إلى بعض المناطق بطريقة تؤمن خضوع هذه المناطق سياسياً إلى السلطة المركزية مع استيفاء الاستقلال الإداري والمالي التي تظهر تمسكها الوثيق به وهكذا وفق مبدأ الوحدة السورية وأماني تلك المناطق الخاصة.

ومن المفهوم أيضاً أن ضمانات الحقوق العامة المسجلة في النصوص الأساسية لصالح الأفراد والجماعات تبقى ويكون لها كامل مفعولها.

تعهد فرنسا الحرة بالتوسط لدى سورية ولبنان لإيجاد وضع أسس للتعاون الاقتصادي بين البلدين وإزالة الصعوبات التي يجلبها هذا التعاون في الوقت الحاضر. وهذا الاتفاق الضروري بين بلدين أخرين وجارين يجب أن يضمن حقوق الطرفين المشروعة المبادلة، وأن يثبت العلائق بينهما على أساس الثقة المتبادلة.

ومحافظة على استقلال سورية وسيادتها وقياماً بمهمة الكفاح المشترك قياماً موفقاً يتحمل الحلفاء في فترة الحرب أعباء الدفاع عن البلاد. ومن أجل ذلك تضع الحكومة السورية تحت تصرف قيادة الحلفاء لأجل المساهمة في الذود عن أراضي البلاد القوى الوطنية السورية.

كما أن قيادة الحلفاء تتصرف منذ الآن بتجهيزات سورية ومصالحها العمومية ولاسيما طرق المواصلات والمطارات وإنشاءات الشواطئ، وذلك على قدر ما تقتضي به الضرورات العسكرية.

وتقضي مهمة الذود عن البلاد بأن يقوم تعاون وثيق في أي وقت كان بين الجنرال القائد الأعلى المندوب العام ودوائر الدرك والشرطة والأمن في الدولة السورية، إذ إنه من الواجب الدفاع عن سورية في أيام الحرب ليس من أعدائها في الخارج فحسب بل ومن أعدائها في الداخل.

وبالنظر لاندماج سورية في منطقة الحرب وفي نظام الحلفاء الاقتصادي والمالي يقتضي أيضاً أن يقوم أوثق تعاون بين الحكومة السورية والحلفاء لكي تتأمن في فترة الحرب وفي سبيل المصلحة المشتركة موجبات واحترام جميع التدابير المتخذة لتسيير الحرب الاقتصادية في طريق النجاح وبلوغاً لهذه الغاية يمنح في فترة الحرب أكثر ما يمكن من التسهيلات لتأمين حرية التبادل بأوسع ما يمكن بين سورية والبلاد الداخلة في كتلة الاسترليني وسورية التي انضمت إلى هذه الكتلة الإسترلينية تتخذ في الحقل الاقتصادي والمالي لاسيما ما يتعلق بالقطع (الكمبيو) التدابير اللازمة لتبقى متمشية مع سياسة الكتلة الإسترلينية العامة.

إن الأحكام الواردة أعلاه توفق بين احترام استقلال سورية وسياستها من جهة ومقتضيات الحرب من جهة ثانية وهي تستوحي فكرة واحدة هي فكرة ربح الحرب، وتأمين مستقبل حر للشعب السوري عن هذه الطريق. وهي تحل المشكلة الفرنسية السورية حلاً منبثقاً عن عزم فرنسا الحرة على عدم تأخير تحقيق الأماني القومية السورية وتنفيذ وعود الحلفاء بالرغم من الحرب. على أنه من الضروري أن يقوم مقام هذا الحل حل نهائي بأسرع ما يمكن على شكل معاهدة فرنسية سورية تكرس استقلال البلاد وتثبته تثبيتاً نهائياً.

لتحيى سورية المستقلة.

ولتحيى فرنسا.

دمشق في ٢٧ أيلول ١٩٤١

الوثيقة رقم (٢٧)

ضبط حفلة إعلان استقلال سورية

في ٢٧ أيلول ١٩٤١

في هذا اليوم السبت في السابع والعشرين من شهر أيلول ١٩٤١ تجمع جمهور عظيم يمثل جميع طبقات الشعب في سراي الحكومة تحت رعاية حضرة صاحب الفخامة الشيخ محمد تاج الدين الحسني رئيس الجمهورية السورية وحضرة صاحب الفخامة الجنرال كاترو المندوب العام لفرنسا الحرة الذي كان يحيط به معاونوه وقد حضر كذلك الوزراء وأعضاء السلك القنصلي والرؤساء الروحيون للطوائف المختلفة وفي وسط مظاهر السرور العام وهتاف الجماهير تلا فخامة الجنرال كاترو التصريح الرسمي الذي تعترف فيه فرنسا الحرة وحليفتها بريطانيا العظمى باستقلال سورية وسيادتها. وقد تلا كذلك نص جواب فخامة رئيس الجمهورية على كتاب فخامة الجنرال كاترو والمرفق بالتصريح المذكور. وقد تجلى في هذا الاحتفال شعور الغبطة العام الذي دل على ثقة الأمة بمستقبلها واطمئنانها إلى العهد الجديد الذي انبث فجره في هذا اليوم. لقد اعترفت البلاد أخيراً بالجميل وأدركت أن الحلفاء يؤيدون قضيتها.

لقد حرر هذا الضبط إشعاراً بما حدث في ذلك الاحتفال وقد وقعه كل من أصحاب الفخامة والدولة والغبطة والمعالي والسعادة:

محمد تاج الدين الحسني	الجنرال كاترو	هاملتون	
حسن الحكيم رئيس مجلس الوزراء	فائز الخوري وزير الخارجية	الجنرال كوله	الكولونيل كاردتر
الماجور أوغدن	خريستو فوروس بابا الإسكندرية	ألكساندروس طحان البطريك الأنطاكي	اتباكي قنصل إيران
فكرت أوزدوكانجي قنصل تركيا	حكمت الجادرجي وكيل قنصل العراق	جان قدسي قنصل اليونان	

الوثيقة رقم (٢٨)

خطاب فخامة الجنرال كاترو

في مهرجان إعلان استقلال سورية

يا فخامة الرئيس:

عندما رفضنا نحن الإفرنسيين الأحرار، الاندحار ولبينا نداء الجنرال دي غول لمتابعة الكفاح إلى جانب الحلفاء البريطانيين البواسل، لم ترفع سيف فرنسا فحسب، بل تسلمنا أيضاً مثلها العليا وروحها وتقاليدها ومهمتها لنثابر عليها وننفذها.

لقد امتزجنا امتزاجاً كلياً بفرنسا التاريخية، الباسل النبيلة، الوفية لغيرها ولنفسها، وعرفت فرنسا نفسها فينا بشهادة ما عندنا من ألوف البراهين، كما أن العالم بأسره والشعب السوري الكريم عرفا في فرنسا الحرة وجه فرنسا الحقيقية وروحها.

ففرنسا إذن فينا ومعنا. لذلك يحق لي أن أظهر هنا ليس باسم فرنسا الحرة فحسب بل باسم فرنسا. ولذلك أيضاً فالكلام الذي سألقيه بعد هنيهة يشكل عهداً على فرنسا، على فرنسا التي قطعتكم وعداً من واجبي أن أقوم بتنفيذه.

فباسم فرنسا إذاً، وبالاتفاق مع حليفتنا بريطانيا العظمى، أعلن رسمياً استقلال سورية، واسلم يا صاحب الفخامة إلى حكمتكم ودرايتكم مقدرات سورية.

بهذا العمل تؤدي فرنسا واجباً عليها، تؤديه فوراً، وكاملاً، دون أن تضمر فكراً مستتراً أو باطلاً، مقدرة أيضاً الضمانات التي اتخذتها بربطها هذا الشعب النبيل إليها برابطة من العجل والصداقة لا تفصم.

إن الاعتراف باستقلالكم كان مستوحى من روح الصداقة والعدل، وتلك الصداقة وذلك العدل سيوحيان أيضاً المعاهدة التي ستضمن الاستقلال وتضع أسس التحالف الثابتة ودعائم العلائق الفرنسية السورية.

وهذا التحالف هو الآن كالأمر الراهن، لأن حوادث الحرب رسمته واقعياً لمدة الحرب، ليس بين فرنسا وسورية فحسب، بل وبين بلادكم وبريطانيا العظمى، وستجد سورية في هذا التحالف الواقعي ضماناً للحفاظ على استقلالها الفتي كما أنها تجد فيه أيضاً موجبات لا بد منها:

وهذه الضمانات والموجبات مضافة إلى الاعتراف باستقلالكم سجلت في بيان رسمي موجه إلى الأمة السورية سأتلوه على فخامتكم بعد هنيهة تاركاً بين يدي فخامتكم نسخة منه لتضم إلى وثائق الدولة.

يا صاحب الفخامة: إني أضرع إلى الله عز وجل أن يبارككم ويبارك دولة سورية المستقلة ذات السيادة، وأشكره عز شأنه إذ نعم علي – وأنا الصديق الذي تربطه بكم رابطة صداقة لن تفصم عراها – أن أشترك بهذا الحدث الجليل الذي يتم اليوم.

دمشق في ٢٧ أيلول ١٩٤١

الوثيقة رقم (٢٩)

جواب فخامة رئيس الجمهورية على تصريح فخامة الجنرال كاترو المتضمن إعلان استقلال سورية

يا صاحب الفخامة:

إن العالم بأسره لم يشك قط أن فرنسا الكريمة التي عثر بها الحظ في هذا الصراع لم يفت في عضدها ولم تطفأ جذوة الحماس التي تتقد في أفئدة أبنائها البررة البواسل الذي تناقلت الأجيال شتى الضروب في فروسيتهم وقوة مراسهم. وقد كان الشعب السوري الذي خبر رجالكم عن كثب يقدر أن هذا العثار إن هو إلا سحابة صيف لا تلبث أن تبددها رياح حماسكم المتقد. وعندما نهض الإفرنسيون الأحرار وعلى رأسهم ذلك القائد العظيم الجنرال دي غول وصحبه الأشاوس أيقنا أن ذلك الركود الذي سبق أن نزل بالأمة الحليفة أن هو إلا فترة تجمع أمتكم في خلالها قوتها لتنزل مرة ثانية إلى حلبة الجهاد حاملة لواء البطولة ومشعل الحرية، لتأخذ مقامها الرفيع في طليعة الأمم الحية المناضلة. وها نحن اليوم نرحب بفخامتكم يا عزيزي الجنرال وبجهادكم الميمون، ونعلق أسمى الآمال وأعزها على اقتران قضيتكم العادلة بنصر مبين. إن انشغالكم في مواصلة الكفاح في استعادة مجد فرنسا التليد لم يشغلكم عن العناية بالشعب السوري الأبي، فسرتم على تقاليدكم المأثورة في تحرير الشعوب وإنالتها استقلالها وأقمتم بأيديكم الكريمة صرح استقلالنا الذي ننشد تحقيقه منذ زمن طويل فأثبتم

للملأ أن فرنسا هي دوماً السخية التواقة لتحرير الشعوب وتحقيق آمالها الغالية في الاستقلال والسيادة.

انظروا يا فخامة الجنرال إلى الوجوه المشرقة بالبشر والحبور يتضح لكم مدى الأثر البعيد الذي تركه عملكم المشكور في أبناء هذه البلاد. فهذه صفوة القوم حولكم ترمقكم بكل عطف وحنان وتكبر نبلكم الفياض وعلمكم المأثور. وهي تهتف معي طويلاً بحياة فرنسا الحرة وقادتها العظام وحياة حليفتها بريطانيا العظمى التي شاءت أن تؤازر صنيعكم هذا بعطفها وتأييدها.

فالعالم يعرف اليوم أن الحلفاء إذا عاهدوا وفوا، وإذا صادقوا أخلصوا في صداقتهم، فالشعب السوري الذي هو جزء من العالم العربي يعلن خالص شكره وجزيل امتنانه للحلفاء ويحبو قضيتهم بكل عطفه وتأييده.

أما وقد أعلنتم يا فخامة الجنرال باسمكم واسم حلفائكم استقلالنا وسيادتنا فإننا معشر السوريين سنكون عند حسن ظنكم بنا، وسنقيم دعائم صرحنا المشمخر على أساس العدل والتآخي وتفهم الواجبات والعلاقات الدولية. وسيظهر الشعب السوري أنه خليق بثقتكم، جدير بماضيه اللامع. وهو لا ينسى أن أبناءه حملوا مشكاة الحضارة أجيالاً طويلة أناروا بها ظلمات القرون الوسطى. فمن كان هذا شأنه فإن نجاحه مضمون.

إن وثيقة هذا الاستقلال التي شئتم أن تتحفونا بها في هذا اليوم التاريخي المشهود ستحفظ مع اسمكم الكريم في طيات الصدور لا في خزائن الدولة وحدها ففي هذا ملكتم يا فخامة الجنرال قلوب السوريين، وأقمتم روابط قلبية لا تستطيع حوادث الدهر أن تفصم عراها بعد اليوم.

فلتحيى سورية حرة مستقلة.

ولتحيى فرنسا.

ولتحيى حليفتها بريطانيا العظمى.

الوثيقة رقم (٣٠)

بيان الحكومة السورية

إلى الشعب السوري الكريم

لقد كانت الأمة السورية في تاريخها الحديث أمة ناهضة مجاهدة حملت لواء استقلالها وسيادتها وما زالت تناضل في سبيل إعلانه وتوطيده حتى كانت الحرب العامة سنة ١٩١٤، فتقدم رجالها وكلهم إيمان بهذا الاستقلال وانضموا إلى الحلفاء وحاربوا في صفوفهم لبلوغ ذلك المثل الأعلى من السيادة والاستقلال وفي مثل الشهر الفائت من سنة ١٩١٨ دخل الحلفاء دمشق، وأقاموا فيها حكماً وطنياً ألقوا مقاليده إلى جلالة المغفور له الملك فيصل، فنظم عهد الاستقلال ووضع أسسه بمعونة السوريين، ثم تابعت الأحداث بعد ذلك على هذه الأمة المناضلة إلى أن دخلت جيوش الحلفاء دمشق في حزيران الماضي وقطعت فرنسا الحرة بالاتفاق مع حليفتها بريطانيا العظمى عهداً بمنح سورية استقلالها وإلغاء الانتداب عنها وما إن انتهت الأعمال العسكرية في سورية حتى نفذ هذا العهد المقطوع وحُوّل من مصاف المبادئ المكتسبة إلى حيز الإنشاء والحقائق الراهنة بدعوة حضرة صاحب الفخامة الرئيس السيد محمد تاج الدين الحسني إلى استلام مقاليد الحكم وتنظيم عهد الاستقلال ووضع أسسه بعد مفاوضات دقيقة تعهدها فخامته بحنكة وإخلاص مستهدفاً بذلك تحقيق أماني البلاد القومية.

وعلى هذه القواعد أعلن الجنرال كاترو باسم فرنسا الحرة بالاتفاق مع حليفتها بريطانيا تصريح ٢٧ أيلول ١٩٤١ فصدق الحلفاء وعودهم لسورية

واعترفوا باستقلالها وسيادتها اعترافاً صريحاً قاطعاً، فأصبحت منذ هذا التاريخ دولة مستقلة ذات سيادة فالحكومة السورية الأولى في عهد الاستقلال تعلن امتنانها من هذا العمل النبيل وتسجل لفرنسا الحرة بشخص ممثلها فخامة الجنرال كاترو صديق سورية ولحليفتها بريطانيا العظمى هذه اليد البيضاء.

وقد كان في هذا التصريح بإعلان سورية دولة مستقلة ذات سيادة فوراً ودون انتظار فترة الانتقال المحفوفة بالمكاره والأخطار مجال تظهر فيه كفاءة السوريين لممارسة هذا الحق كما أنه أقر للشعب السوري سيادته القومية في الداخل والخارج.

فالتشريع بعد اليوم لا يصدر إلا عن الحكومة الوطنية ولسورية الحق في تأسيس قواها الوطنية عندما تجد من مواردها المالية واستعداد أبنائها ما يكفل لها نجاح هذا العمل المقدس.

وسنمارس السيادة الخارجية فوراً، فنوفد ممثلين سياسيين إلى البلاد الشقيقة والمجاورة، ويتسع نطاق هذا التمثيل السياسي جرياً مع المقدرة المالية والحاجة السياسية.

ولا يسعنا إلا إعلان غبطتنا بما تم بشأن محافظتي اللاذقية وجبل الدروز والترحيب بإخواننا الذين جمعت بيننا وبينهم سياسة عادلة محققة الأماني البلاد ونحن على يقين بأن الصلات بين سورية ولبنان ستطبع دائماً بطابع الأخوة والإخلاص، وأن قضاياهما ستحل بروح من الثقة المتبادلة والشعور بالمصلحة المشتركة.

أما برنامج الحكومة في أعمالها الداخلية فإن أول ما ستصرف إليه عنايتها واهتمامها هو مسألة الإعاشة والتموين فتكافح أزمة الغلاء مكافحة ناجحة فعالة، وترجو من المواطنين الكرام أن يؤازروها في هذا الأمر

الخطير، فيذكر الموسر واجبه الإنساني نحو أخيه المعسر فلا يستحل مزاحمته على قوته بالاحتكار أو بالاتجار غير المشروع. والحكومة باذلة أقصى جهدها لتوفير الأقوات لجميع الناس، على الرغم من الصعوبات التي واجهتها عند اضطلاعها بأعباء الحكم بعد فوات الموسم.

ولا يجهل أحد ما لاستتباب الأمن والنظام واستقرار الهدوء من الأهمية لاسيما في أثناء هذه الحرب وفي البلاد جيوش للحلفاء. فالحكومة ستسهر على طمأنينة الشعب وأمنه بعين يقظة حارسة، وتدعو المواطنين إلى الانتباه والحذر من كل عمل فيه مخالفة للقانون أو تعكير للصفاء.

إننا نعرف ما يشكوه المكلف من الأنظمة، وسنعمل على انتهاج سياسة مالية عادلة تتلافى معها أسباب هذه الشكوى جهد المستطاع.

وستسعى الحكومة لازدهار التجارة في البلاد بفتح أبواب التبادل مع الأقطار المجاورة خصوصاً وقد أصبح هذا ميسوراً بانضمام سورية إلى المجموعة الإسترلينية. وكذلك سيكون للصناعة شأن كبير في برنامج الحكومة، فيبذل الجهد لتسويقها وتقوية الإنتاج الوطني. ثم إن للزراعة مكانة لا تقل عن كل ما تقدم فسورية قبل كل شيء بلد زراعي تحتاج فيه الزراعة إلى مشاريع كبيرة في الري سوف تدرسها الحكومة وترجو أن تحقق منها قسماً كبيراً. أما الفلاح والعامل وهما ركنا الزراعة والصناعة فإنهما موضع اهتمام الحكومة الدقيق وسينظر في هذه الناحية الاجتماعية نظرة عطف وعدل وإنصاف.

ومع العناية بالصحة العامة ترى الحكومة في مقدمة واجباتها بذل الاهتمام بتربية النشء وتهذيبه على مبادئ قومية صالحة. وسيكون للشباب المتعلم رجحان في تولي وظائف الدولة والتوفر على خدمة المصلحة العامة. وترى الحكومة أن حال الموظف أصبحت تستدعي معالجة سريعة. وهي ستنصرف إلى الترفيه عنه بأقرب برهة وضمن الطاقة المالية.

أما الحريات العامة فهي مصونة في حدود القانون. والحكومة تدافع عنها وتحميها وتثبت روح الديمقراطية الصحيحة بين جميع طبقات الأمة، حتى يطمئن كل مواطن إلى أنه ينال في حمى القانون المنزلة التي يستحقها بكفاءته وجدارته بعد أن يشعر بما عليه من واجب فيؤديه وما له من حق فيطالب به.

وما كان رجال هذه الحكومة ليقدموا على تحمل أعباء الحكم في هذا الظرف العصيب لولا اتكالهم على الله سبحانه، واعتمادهم على نضج وإدراك المواطنين الكرام الذين يقدرون الظروف السياسية العالمية، ويعلمون أن لهذا اليوم ما بعده، وأن هذه الفرصة السانحة ينبغي انتهازها بإقامة الدليل على كفاءة الأمة السورية للسيادة والاستقلال توصلاً لتحقيق جميع أمانيها القومية ومثلها الوطنية العليا، وذلك بشد أزر القائمين على الحكم والله الموفق وهو من وراء القصد.

الوثيقة رقم (٣١)

قرار المندوب العام الفرنسي تاريخ ١٢ كانون الثانية سنة ١٩٤٢ ورقم ٢٢ بشأن إعادة محافظة جبل الدروز إلى الوطن الأم كجزء متمم لدولة سورية والنظام الأساسي المتعلق بها بعد إعلان استقلال سورية في ٢٧ أيلول ١٩٤١

قرار رقم ٢٢ ف.ل

صادر في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٤٢

بنشر النظام الأساسي لمحافظة جبل الدروز

إن الجنرال ج. كاترو قائد الجيش الحامل وسام جوقة الشرف من رتبة ضابط كبير القائد الأعلى والمندوب العام المفوض لفرنسا الحرة في الشرق.

بناء على مراسيم رئيس الفرنساويين الأحرار بتاريخ ٢٤ حزيران سنة ١٩٤١.

وبناء على نص إعلان استقلال سورية الصادر عن المندوب العام المفوض بتاريخ ٢٧ أيلول ١٩٤١ يرسم ما يلي:

المادة الأولى: إن المنطقة الإدارية المدعوة حالياً، منطقة جبل الدروز، المستقلة استقلالاً ذاتياً، هي جزء متمم لدولة سورية، ويطلق عليها رسمياً اسم محافظة جبل الدروز.

المادة الثانية: تتمتع محافظة جبل الدروز في الجمهورية العربية السورية بنظام خاص إداري ومالي تحدد أساليبه في النظام الملحق بهذا القرار.

المادة الثالثة: بشرط الاحتفاظ بأحكام هذا النظام تدار محافظة جبل الدروز وفقاً لدستور الجمهورية السورية وقوانينها وأنظمة إدارتها العمومية.

المادة الرابعة: يوضع هذا القرار والنظام الملحق به موضع التنفيذ بدلاً من النصوص التي كانت تطبق سابقاً بهذا الشأن لاسيما القرار ١٣٣/ ل.ر تاريخ أول تموز سنة ١٩٣٩ وملحقه والنصوص التطبيقية.

إن أحكام هذا القرار وأحكام هذا النظام بدرجة على شكل ملحق في المعاهدة التي ستعقد بين فرنسا وسورية كما جرى ذلك في سنة ١٩٣٦.

الجنرال قائد الجيش القائد الأعلى

والمندوب العام المفوض

الإمضاء: ج كاترو

النظام الأساسي
لمحافظة جبل الدروز

المادة ١ : النظام الخاص الممنوح في الجمهورية السورية لمحافظة جبل الدروز وما يتعلق بالإدارة والمالية هو محدد في المواد الآتية:

١ - لتطبيق هذا النظام يقلد كل من المحافظ الذي يعينه رئيس الجمهورية ومجلس إدارة المحافظة صلاحيات خاصة كما يلي:

المادة ٢ : يعين رئيس الجمهورية القضاة، وبناء على اقتراح المحافظ يعين القائمقامين ورؤساء الدوائر المركزية في المحافظة.

ويعين المحافظ بناء على التفويض المعطى له بصورة دائمة من رئيس الجمهورية سائر الموظفين ويعين أيضاً المديرين.

يتولى المحافظ السلطة التنظيمية في المسائل التي هي من صلاحيته بموجب هذا النظام.

المادة ٣: يؤلف المجلس الإداري من تسعة أعضاء منتخبين وفقاً لطريقة الانتخاب النافذة في الدولة ومن ثلاثة أعضاء معينين.

ينتخب هؤلاء الأعضاء المعينين من رئيس الجمهورية من قائمة يقترحها المحافظ، وتحوي أسماء رئيس غرفة التجارة ورئيس غرفة الزراعة وغيرهما من أعيان المحافظة.

ينتخب أعضاء المجلس أو يعينون لمدة أربع سنوات.

المادة ٤: تشمل موازنة المحافظة على المداخيل والنفقات.

١- حاصل جميع ضرائب الدولة والرسوم والواردات من أي نوع كان المستوفاة في المحافظة والمرخص قانونياً بجبايتها.

٢- المبالغ المخصصة بصفة توزيع قبض الواردات المدونة حالياً في حساب إدارة المصالح المشتركة بعد تنزيل المصاريف العامة العائدة لمجموع الدولة السورية والتي تتحملها الميزانية العامة للجمهورية السورية.

٣- الأموال المشتركة والحصص التي تدفعها لها الدول أو الجماعات العمومية أو الأفراد.

وتشمل موازنة المحافظة على المصاريف الآتية:

١- جميع مصاريف الدوائر العمومية في المحافظة.

٢- الحصة الواجب عليها دفعها من نفقات إدارة الدولة العامة، وتوازي هذه الحصة ٥ بالمائة من مجموع دخل المحافظة العادي.

٣- القروض التي تعقدها المحافظة أو المعقودة لصالحها.

٤- رواتب التقاعد.

المادة ٥: يحضر المحافظ مشروع الموازنة بمؤازرة رؤساء الدوائر، ويعرضه قبل أول تشرين الثاني على وزير المالية لفحصه.

وفي خلال شهر واحد يبلغه وزير المالية ملحوظاته على تطبيق قوانين الدولة، وأنظمتها العامة، وعلى تأثيرها في الدخل والخرج ويبلغه أيضاً ملحوظاته في جميع التدابير التي من شأنها تأمين التوازن في مالية المحافظة.

المادة ٦: يدعو المحافظ المجلس الإداري في ١٥ تشرين الثاني على الأكثر لفحص مشروع الموازنة لا تتجاوز مدة هذه الدورة خمسة عشر يوماً.

ينشر رئيس الجمهورية قبل افتتاح السنة المالية الموازنة التي قررها المجلس.

المادة ٧: مشاريع القروض والامتيازات التي تختص بالمحافظة وتقيد ماليتها تحضر ويناقش فيها وتعقد وتمنح ضمن الشروط نفسها المتخصصة بالموازنة.

الجنرال قائد الجيش القائد الأعلى

المندوب العام المفوض

الإمضاء ج. كاترو

الوثيقة رقم (٣٢)

قرار المندوب العام لفرنسا الحرة في ١٢ كانون الثانية ١٩٤٢ ورقم ٢٣ بشأن إعادة محافظة اللاذقية إلى الوطن الأم كجزء متمم لدولة سورية والنظام الأساسي المتعلق بها بعد إعلان استقلال سورية في ٢٧ أيلول ١٩٤١

قرار رقم ٢٣ / ف.ل

الصادر في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٢

بنشر النظام الأساسي لمحافظة جبل العلويين

إن الجنرال ج. كاترو قائد الجيش الحامل وسام جوقة الشرف من رتبة ضابط كبير القائد الأعلى والمندوب العام المفوض لفرنسا الحرة في الشرق.

بناء على مراسيم رئيس الفرنساويين الأحرار بتاريخ ٢٤ حزيران سنة ١٩٤١.

وبناء على نص إعلان استقلال سورية الصادر عن المندوب العام المفوض بتاريخ ٢٧ أيلول سنة ١٩٤١، قرر ما يأتي:

المادة ١: إن المنطقة الإدارية المدعوة حالياً، المنطقة العلوية المستقلة استقلالاً إدارياً، هي جزء متمم لدولة سورية ويطلق عليها رسمياً اسم: محافظة جبل العلويين.

المادة ٢: تتمتع محافظة جبل العلويين في الجمهورية العربية السورية بنظام خاص إداري ومالي تحدد أساليبه في النظام الملحق بهذا القرار.

المادة ٣ بشرط الاحتفاظ بأحكام هذا النص تدار محافظة جبل العلويين وفقاً لدستور الجمهورية السورية وقوانينها وأنظمة إدارتها العمومية.

المادة ٤ يوضع هذا القرار والنظام الملحق به موضع التنفيذ بدلاً من النصوص التي كانت تطبق سابقاً بهذا الشأن لاسيما القرار ١٣٣/ ل.ر تاريخ أول تموز سنة ١٩٣٩ وملحقه والنصوص التطبيقية.

إن أحكام هذا القرار وأحكام هذا النظام تدرج على شكل ملحق في المعاهدة التي ستعقد بين فرنسا وسورية كما جرى ذلك في سنة ١٩٣٦.

الجنرال قائد الجيش القائد الأعلى

المندوب العام المفوض

الإمضاء ج. كاترو

النظام الأساسي

لمحافظة جبل العلويين

المادة ١: النظام الخاص الممنوح في الجمهورية السورية لمحافظة جبل العلويين في حدودها الحالية في ما يتعلق بالإدارة والمالية هو محدد في المواد الآتية: تأميناً لتطبيق هذا النظام يقلد كل من المحافظ الذي يعينه رئيس الجمهورية والمجلس الإداري في المحافظة صلاحيات خاصة محددة فيما يلي:

المادة ٢: يعين رئيس الجمهورية القضاة، وبناء على اقتراح المحافظ يعين القائمقامين ورؤساء الدوائر المركزية في المحافظة.

ويعين المحافظ بناء على التفويض المعطى له بصورة دائمة من رئيس الجمهورية سائر الموظفين ويعين أيضاً المديرين.

يتولى المحافظ السلطة التنظيمية في المسائل التي هي من صلاحيته بموجب هذا النظام.

المادة ٣: يؤلف المجلس الإداري من ثلاثة عشر عضواً على الأقل منتخبين وفقاً لطريقة الانتخاب النافذة في الدولة ومن أربعة أعضاء معينين.

يُنتَخبُ هؤلاء الأعضاء المعينين من رئيس الجمهورية من قائمة يقترحها المحافظ وتحوي أسماء رئيس غرفة التجارة ورئيس غرفة الزراعة وغيرهما من أعمال المحافظة.

ينتخب أعضاء المجلس أو يعينون لمدة أربع سنوات، ويجدد في كل مرة نصفهم.

المادة ٤: تشمل موازنة المحافظة على المداخيل الآتية:

١ - حاصل جميع ضرائب الدولة والرسوم والواردات من أي نوع كان المستوفاة في المحافظة والمرخص قانونياً بجبايتها.

٢ - المبالغ المخصصة بصفة توزيع قبض الواردات المدونة حالياً في حساب إدارة المصالح المشتركة، بعد تنزيل المصاريف العامة العائدة لمجموع الدولة السورية والتي تتحملها الميزانية العامة للجمهورية السورية.

٣ - الأموال المشتركة أو الحصص التي تدفعها لها الدول أو الجماعات العمومية أو الأفراد.

وتشمل موازنة المحافظة على المصاريف الآتية:

١ - جميع مصاريف الدوائر العمومية في المحافظة.

٢ - الحصة الواجب عليها دفعها من نفقات إدارة الدولة العامة وتوازي هذه الحصة ٥ بالمائة من مجموع دخل المحافظة العادي.

٣ - القروض التي تعقدها المحافظة أو التي تعقد لصالحها.

٤ - رواتب التقاعد.

المادة ٥: يحضر المحافظ مشروع الموازنة بمؤازرة رؤساء الدوائر، ويعرضها قبل أول تشرين الثاني على وزير المالية لفحصه.

المادة ٦: يدعو المحافظ المجلس الإداري في ١٥ تشرين الثاني على الأكثر لفحص مشروع الموازنة، ولا تتجاوز مدة هذه الدورة خمسة عشر يوماً.

ينشر رئيس الجمهورية قبل افتتاح السنة المالية الموازنة التي قررها المجلس الإداري.

المادة ٧: مشاريع القروض والامتيازات التي تختص بالمحافظة وتقيد ماليتها تحضر وتناقش فيها وتعقد وتمنح ضمن الشروط نفسها المتخصصة بالموازنة.

الجنرال قائد الجيش القائد الأعلى
المندوب العام المفوض
الإمضاء ج. كاترو

الوثيقة رقم (٣٣)

المصالح المسلمة للحكومة السورية

	اسم المصلحة	تاريخ توقيع اتفاقها
١-	اتفاق تسليم إدارة الجمارك	٣ كانون الثاني ١٩٤٤
٢-	اتفاق تسليم مراقبة حصر الدخان	٣ كانون الثاني ١٩٤٤
٣-	اتفاق تسليم مصلحة المنارات	٥ كانون الثاني ١٩٤٤
٤-	اتفاق تسليم مراقبة الشركات ذوات الامتياز ترامواي وكهرباء دمشق كهرباء حمص وحماة وكهرباء حلب	٥ كانون الثاني ١٩٤٤
٥-	الاتفاق المالي	٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤
٦-	اتفاق تسليم مصلحة المعادن والمطاط ومصلحة مراقبة السيارات ومصلحة الأرصاد الجوية	٤ شباط ١٩٤٤
٧-	اتفاق تسليم دائرة الشؤون الاقتصادية للمصالح المشتركة	٤ شباط ١٩٤٤
٨-	اتفاق تسليم دائرة الشؤون المالية للمصالح المشتركة	٤ شباط ١٩٤٤
٩-	اتفاق تسليم مصلحة الدفاع السلبي	٥ شباط ١٩٤٤
١٠-	اتفاق تسليم إدارة الصيدلة	١٤ آذار ١٩٤٤
١١-	اتفاق تسليم مصلحة العشائر	٦ نيسان ١٩٤٤
١٢-	اتفاق تسليم أموال مكتب القطع	١٥ نيسان ١٩٤٤

١٣ -	اتفاق تنظيم رقابة القطع	١٩ نيسان ١٩٤٤
١٤ -	اتفاق تسليم دار الآثار	٣ حزيران ١٩٤٤
١٥ -	اتفاق تسليم دائرة القطع	١٩ نيسان ١٩٤٤
١٦ -	اتفاق تسليم الرقابة الصحية والبيطرية	٣ حزيران ١٩٤٤
١٧ -	اتفاق تسليم إدارة حماية الملكية التجارية والصناعية والفنية والأدبية والموسيقية	٣ حزيران ١٩٤٤
١٨ -	اتفاق تسليم المراقبة العامة للبرق والبريد	٣ حزيران ١٩٤٤
١٩ -	اتفاق تسليم دوائر الحجر الصحي	٣ حزيران ١٩٤٤
٢٠ -	اتفاق تسليم رقابة السكك الحديدية والموانئ	٥ حزيران ١٩٤٤

الوثيقة رقم (٣٤)

بلاغ الجنرال اوليفاروجيه

أيها الضباط والجنود الفرنسيون: أيها العاملون تحت العلم الفرنسي:

بعد الانتصار الباهر الذي أحرزته جيوشنا تحت قيادة الجنرال دي غول، وحررت أراضينا المقدسة من نير العدو، وبعد التضحيات التي قدمها شعبنا من أجل الحريات العامة وحريات الشعوب الصغيرة بصورة خاصة، رأت الحركة الفرنسية عطفاً على التقاليد التحريرية التي اتخذتها على عاتقها منذ أجيال، أن تخدم سورية ولبنان كما خدمتها حتى الآن، بأن تتعاقد معهما وتمد لهما يد المساعدة، لئلا تكونا عرضة لمطامع دول مختلفة، فبعد المفاوضات الطويلة رأت الحكومة الفرنسية أن تعرض على الحكومتين السورية واللبنانية شروط معاهدة فيها كل السخاء من الجانب الفرنسي، إلا أن الجانبين السوري واللبناني لم تجدا في كل بند من هذه البنود إلا الاستعمار المطلق، ولما كانت الأزمة بدأت تستفحل أرى من الواجب أن ألفت نظركم جميعاً إلى الاستعدادات العسكرية التي يجب أن يقوم بها جيش الشرق، ليكون محافظاً على شرف فرنسا. أولاً، وعلى الأمن العام الذي أخذه على عاتقه ثانياً، مؤكداً أن أقل مخالفة لهذه الأوامر تؤدي إلى الإحالة السريعة على المحكمة العسكرية، لأن الوقت لا يسمح بالعطف على الخونة والمناقضين لشرفهم العسكري.

١ - يقضي واجب فرنسا العسكري، إبادة جميع عناصر الشعب التي تريد إخراج فرنسا المنتصرة من هذه البلاد.

٢ - يجب احتلال جميع دوائر الحكومة مؤسساتها الثقافية حذراً من المستقبل.

٣ - يجب منع الاتصال مع جميع الدول العربية المجاورة.

٤ - يجب تجريد جميع أبناء الشعب السوري من السلاح والآلات الجارحة في ظرف (٤٨) ساعة.

٥ - يجب أن تدار البلاد من قبل حاكم عسكري، وتفتح المحاكم العسكرية إلى أن تنظر الدولة المنتصرة في قضية سورية ولبنان، وتعاد المياه إلى مجاريها.

على جميع القوى العسكرية الفرنسية (السنكال، الهجانة، الشراكس، وفرق المتطوعة) أن تكون على استعداد ليلاً ونهاراً، عندما ترسل الأوامر اللازمة التي لا يمكن تبليغها إلا خطياً لا هاتفياً، لاجتناب الأوامر المدسوسة.

على الفرق المرابطة داخل المدنية أن تكون متجهة للدوائر الحكومية الأقرب إليها، وتقاد هذه القوى من قبل قائدها الذي يجب عليه أن يصل إلى المركز المطلوب مهما كلفه الأمر من ضحايا وعتاد.

وإذا أبدت الأهالي، أو العناصر المتطرفة في خدمة الحكومة السورية أية مقاومة عليه أن يقابلها بالمثل، مع العلم بأن مقاومة الأهالي التي عرفناها منذ خمس وعشرين سنة وتعودناها، لن تدوم سوى وقت قصير، ومع ذلك يجب أخذ يقظة الشعب وتدريبه الحديث بعين الاعتبار.

القوة الموجودة في دار المفوضية في الصالحية تتجه نحو قصر الرئاسة لتقاد إلى المحل المخصص لها، والقسم الثاني من هذه القوى، ويقصد (دور الوزراء) الذي هو بقربه.

القوة المرابطة بشارع بغداد تتجه لحماية مدرسة (اللاييك) واحتلال وزارة الدفاع الوطني ووزارة المعارف، وتساعد القوة الموجودة في دائرة الأركان الحربية لاحتلال البرلمان السوري، تساعدها في ذلك الدبابات والسيارات المصفحة.

القوة المرابطة في شارع النصر يقع عليها القسم الأكبر من هذا الهجوم الليلي، إذ يقضي واجبها باحتلال دوائر الحكومة والشرطة والبلدية مستعينة بالقوة المرابطة في ندوة الفرنسيين بجادة جسر (بردى).

بعد بدء الاحتلال بوقت قصير تعطى الأوامر للقوة العامة الموجودة في ثكنة الحميدية والمزة لاحتلال المدينة احتلالاً تاماً، بينما تقوم دائرة الأمن العام الفرنسية بمساعدة موظفيها المخلصين بإلقاء القبض على كل من كان سبباً لإثارة الشعب في سورية على الحكومة الفرنسية الظافرة.

على فرق الشراكسة والهجانة المرابطة خارج المدينة وعلى أطرافها مراقبة الطرق المؤدية إلى دمشق، وتفتيش جميع السيارات المدنية قبل دخولها المدينة، لإيقاف التسرب الذي أصبح كثيراً في المدة الأخيرة من شرقي الأردن والعراق.

أما الجسور المختلفة الموصلة إلى المدينة، جسر المزة، وجسر تورا، فيجب المحافظة عليها من قبل سيارات مصفحة ودبابات كيلا يتمكن الأهالي من نسفها وعرقلة وصول الإمدادات العسكرية إلى المدينة، وإذا لاحظت قوى الشراكسة المرابطة خارج المدينة وصول نجدات من جبل الدروز أو جبال العلويين عليها أن تبيدها بوابل من رصاصها وقذائفها النارية دون إنذار سابق.

أما السلاح الجوي، فلدينا ما يكفي لدب الرعب في قلوب السكان، وإذا اضطر الحال يجب إلقاء قنابل محرقة على أماكن التجمعات كالمدارس

والقلعة، ويجب الحذر من الدنو، لأن لدينا معلومات تقول بأن هناك أسلحة يمكن أن تصل إلى الطائرات إذا كانت أقل من ألف متر في الجو، ولدينا معلومات على أن الأهالي يحملون قنابل يدوية شديدة الانفجار بينما هنالك محاولات لإحراق المراكز العسكرية، وقطع أسلاك الهاتف والتيار الكهربائي.

أما إذا تفوقت القوة الوطنية في بعض المراكز، فعلى الجنود أن يتلفوا ما لديهم من أسلحة إذا لم يتمكنوا من استعمالها. ولا يغرب عن البال أن الشراكسة بالنظر لولائهم الشديد للحكومة الفرنسية الظافرة، فهم أكثر الجنود عرضة لنقمة الأهلين، فعلى القوات أن يأخذوا هذه النقطة بعين الاعتبار.

أما المتطوعة العرب في جيش الشرق، فلا يمكن الاطمئنان إليهم، إذ تلد المعلومات على أن هنالك حركة تدعو لمقاطعة أهالي الضباط والجنود المذكورين، وإذا أضيف إلى ذلك موقف الحكومة السورية المرضي من هؤلاء تدرك أن انضمامهم إلى القوة الوطنية لا يمكن أن يعتبر مستحيلاً.

أما عائلات الضباط والجنود الفرنسيين، فيجب ترحيلها إلى المزة بانتظار وصول النجدات والمعدات الحربية، وقد أرسلت تعليمات خاصة إلى باقي المدن السورية ليكون العمل مشتركاً وموحداً في آن واحد.

على قواد الفرق المختلطة تطبيق هذه الأوامر بحذافيرها.

ليعش الجنرال دي غول.

قائد المنطقة الجنوبية

الجنرال اوليفاروجيه

مصادر البحث

أمين سعيد: تاريخ الاستعمارين الفرنسي والإيطالي في بلاد العرب – الجزء الثاني – مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة ١٩٣٦.

غالب العياشي: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي على سورية – دار أشقر – لبنان ١٩٥٤.

ذوقان قرقوط: المشرق العربي في مواجهة الاستعمار – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة ١٩٧٨.

الجنرال ديغول: مذكرات الجنرال ديغول – منشورات دار عويدات – لبنان ١٩٧١.

خالد العظم: مذكرات خالد العظم – الجزء الأول – الدار المتحدة للنشر – بيروت ١٩٦٧.

شاكر الدبس: الدول العربية في الأمم المتحدة – مطبعة الإنشاء – دمشق ١٩٥٠.

باتريك سيل: الصراع على سورية – دار الأنوار – بيروت ١٩٦٧.

الدكتور نور الدين حاطوم: التاريخ الدبلوماسي – مطبعة الجامعة – دمشق ١٩٦١.

أديب خضور: الصحافة السورية – دار البعث – دمشق ١٩٧٢.

الدكتور شمس الدين الرفاعي: تاريخ الصحافة السورية – دار المعارف بمصر – القاهرة ١٩٦٩.

وليد المعلم: سورية – التحدي والمواجهة – شركة بابل للنشر – قبرص ١٩٨٥.

الدكتور عبد الرحمن الشهبندر: مذكرات الدكتور عبد الرحمن الشهبندر – دار الإرشاد – بيروت ١٩٦٧.

محمد حرب فرزات: الحياة الحزبية في سورية – منشورات دار الرواد – ١٩٥٥.

يوسف الحكيم: سورية والانتدابالفرنسي – دار النهار للنشر – بيروت ١٩٨٣.

العماد مصطفى طلاس: الثورة العربية الكبرى – منشورات مجلة الفكر العسكري – دمشق ١٩٧٩.

ميشيل كريتسيان دافييه: المسألة السورية المزدوجة – ترجمة اللواء جبرائيل بيطار – منشورات دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر – دمشق ١٩٨٤.

وجيه علم الدين: مراحل استقلال دولتي لبنان وسورية – دار الكتاب الجديد – بيروت ١٩٦٧.

عادل إسماعيل: السياسة الدولية في الشرق العربي – الجزء الرابع – دار النشر للسياسة والتاريخ – بيروت ١٩٦٤.

عادل أرسلان: مذكرات الأمير عادل أرسلان – الجزء الأول – الدار التقدمية للنشر – بيروت ١٩٨٣.

حسن الحكيم: مذكرات حسن الحكيم – دمشق ١٩٦٢.

الدكتور صلاح العقاد: العرب والحرب العالمية الثانية – معهد الدراسات العربية العالية – جامعة الدول العربية – القاهرة ١٩٦٦.

أدهم الجندي: تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي – مطبعة الاتحاد – دمشق ١٩٦٠.

نصوح بابيل: مذكرات نصوح بابيل – جريدة الشرق الأوسط – لندن ١٩٨٥.

الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨: منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع – بيروت ١٩٥٠.

من هم في العالم العربي: الجزء الأول (سورية) مكتب الدراسات السورية والعربية – دمشق ١٩٥٧.

مجلة شؤون عربية: جامعة الدول العربية – تونس ١٩٨٥ – أيلول ١٩٨٥.

دراسات عربية جامعة الدول العربية – تونس ١٩٨٥ – أيلول ١٩٨٥.

دراسات تاريخية: لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق – العدد ٢٩ – ١٩٨٥.

تاريخ أمة في حياة رجل: تأليف نخبة من المؤلفين – إصدار الحكومة السورية ١٩٥٠.

الفهرس

الصفحة

الفصل الثالث

نهاية العصر الفيصلي

الفصل الرابع

الانتداب والتجزئة

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

النضال من أجل الدستور

الفصل الثالث عشر

الاستقلال والجلاء

فهرس الوثائق

وليد المعلم

نائب رئيس مجلس الوزراء - وزير الخارجية والمغتربين

- ولد في دمشق عام ١٩٤١م.
- درس في المدارس الرسمية من عام ١٩٤٨م إلى ١٩٦٠م حيث حصل على الشهادة الثانوية.
- التحق بجامعة القاهرة، وتخرج فيها عام ١٩٦٣م بكالوريوس اقتصاد.
- التحق بوزارة الخارجية في العام ١٩٦٤م.
- خدم في البعثات التالية: تنزانيا - السعودية - إسبانيا - إنكلترا.
- عين في العام ١٩٧٥م سفيراً لسورية في جمهورية رومانيا حتى عام ١٩٨٠م.
- مدير إدارة التوثيق والترجمة في وزارة الخارجية من عام ١٩٨٠م إلى ١٩٨٤م.
- مدير إدارة المكاتب الخاصة من العام ١٩٨٤م حتى العام ١٩٩٠م.
- سفير لدى الولايات المتحدة من العام ١٩٩٠م حتى العام ١٩٩٩م.
- معاون لوزير الخارجية مطلع العام ٢٠٠٠م.
- نائب لوزير الخارجية بموجب المرسوم رقم ٨ تاريخ ٩/ ١/ ٢٠٠٥م.
- شارك في محادثات السلام السورية الإسرائيلية منذ ١٩٩١م إلى ١٩٩٩م.

- شغل منصب وزير الخارجية منذ عام ٢٠٠٦م، وتمت تسميته وزيراً للخارجية والمغتربين في الحكومة السابقة.

- لديه أربعة مؤلفات :

١ - فلسطين والسلام المسلح ١٩٧٠م.

٢ - سورية في مرحلة الانتداب من العام ١٩١٧م وحتى العام ١٩٤٨م.

٣ - سورية من الاستقلال إلى الوحدة من العام ١٩٤٨م وحتى العام ١٩٥٨م.

٤ - العالم والشرق الأوسط في المنظور الأمريكي.

- متزوج وله ثلاثة أولاد.